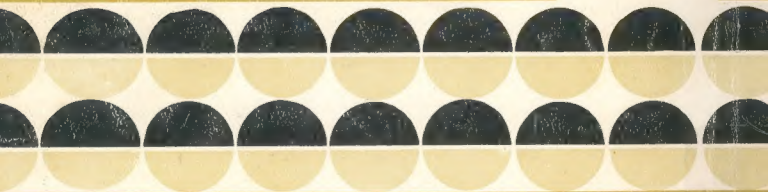


المدخل إلى علم الاجتماع

دكتور

محمد محمود الخوري

عميد كلية الآداب - جامعة القاهرة



دار الثقافة للنشر والتوزيع

٢ شارع سيف الدين المهراني

تليفون ٩٠٤٦٩٦

سلسلة علم الاجتماع المعاصر

الكتاب الثالث والستون

المدخل إلى علم الاجتماع

تأليف

الدكتور محمد أبو حمري

أستاذ علم الاجتماع
وعميد كلية الآداب - جامعة القاهرة

الطبعة الأولى

١٩٨٤

دار الثقافة للنشر والتوزيع

٢ شارع سيف الدين المعراف

تليفون ٩٠٤٦٩٦

إهداء

الى

علياء شكرى

أرجو أن يسجل هذا الكتاب علاقة عمرها ربع قرن ،
قوامها المحبة والألفة ، جمعت بيننا فى البيت والعمل ،
زوجين وزميلين •

محمد الجوهري

فهرس الكتاب

صفحة

٢	الإهداء
٧	مقدمة الكتاب

الباب الأول

موضوع العلم وحدوده

١٩	الفصل الأول : الدراسة العامة للمجتمع
٤١	الفصل الثاني : المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع
١٢٨	الفصل الثالث : علاقة علم الاجتماع بالعلوم الأخرى
٢٤٢	الفصل الرابع : التخصص في علم الاجتماع

الباب الثاني

المجتمع

خلاصة النظرية المعاصرة في علم الاجتماع

٢٣٣	الفصل الأول : المجتمع والثقافة
٢٣٣	الفصل الثاني : القبول في الحياة
١٤٩	الفصل الثالث : الالتزام الخارجي والداخلي
١٥٧	الفصل الرابع : الدور وأداء الدور
١٦٥	الفصل الخامس : التكامل الاجتماعي
١٩٧	الفصل السادس : التشكل النظامي (قيام النظم الاجتماعية)
٢١٢	الفصل السابع : التوازن والصراع والنمو
٢٢٥	الفصل الثامن : التغير الاجتماعي

الباب الثالث

مبادئ الدراسة في علم الاجتماع

٢٥٧	مقدمة :
٢٦٢	الفصل الأول : الميكروسوسيولوجيا والمكروسوسيولوجيا
٢٧٧	الفصل الثاني : انغروق الريفية الحضرية

صفحة

٢١٣	• • • • •	الفصل الثالث : علم الاجتماع العقلي
٢٤٣	• • • • •	الفصل الرابع : علم الاجتماع السياسي
٣٦٥	• • • • •	الفصل الخامس : علم الاجتماع الاقتصادي
٣٧١	• • • • •	الفصل السادس : علم الاجتماع الصناعي
٣٧٨	• • • • •	الفصل السابع : علم الاجتماع الديني
٣٩١	• • • • •	الفصل الثامن : علم الاجتماع التربوي
٤٢١	• • • • •	الفصل التاسع : دراسة الطبقة الاجتماعية

الباب الرابع

علم الاجتماع التطبيقي

٤٤٩	• • • • •	الفصل الأول : مشكلات وقضايا التنمية
٤٨٥	• • • • •	الفصل الثاني : دراسة الفتن
٤٩٩	• • • • •	الفصل الثالث : دراسة الجريمة
٥١٧	• • • • •	الفصل الرابع : بحوث الوقاية الاجتماعية
٥٢٥	• • • • •	الفصل الخامس : علم الاجتماع الطبي
٥٣٧	• • • • •	الفصل السادس : بحوث تقييم المشروعات
٥٤٥	• • • • •	الفصل السابع : استراتيجيات التغيير الاجتماعي
٥٥٥	• • • • •	الفصل الثامن : الدراسة الاجتماعية للمستقبل
٥٦٧	• • • • •	الفصل التاسع : بعض مشكلات علم الاجتماع التطبيقي



مقدمة الكتاب

فى كل عام تظهر عشرات الكتب فى شتى بلاد العالم التى تستهدف تقديم مدخل تمهيدى لعلم الاجتماع ، يصلح لتدريس مبادئ هذا العلم لطلاب الجامعات • وإذا سألنا أعضاء هيئة التدريس بأقسام الاجتماع — فى بلادنا أو فى أى مكان آخر فى العالم — عن رأيهم فى تلك الكتب ، فسوف نسمع نفس الإجابة منهم تقريبا : — « ان الكتب الموجودة جميعا لا تفى بالغرض المطلوب ، وسوف أعمل على أن أصنع بنفسى كتابا فى المدخل ، يحقق الغرض على النحو الذى أراه » •

والسبب فى عدم رضا القائمين بالتدريس عن تلك الكتب ، وكذلك فى كثرة أعداد كتب المدخل يمكن تلخيصه فيما يلى : أنه لا يوجد تقسيم منطقى لموضوعات تلك الكتب ، والسبب فى ذلك أن علم الاجتماع لا يملك بعد نظرية عامة شاملة معترفا بها من كافة المشتغلين به • والمتاح حتى الآن هو بعض الأسس النظرية ، وبعض الاتجاهات المؤكدة والمبادئ المعترف بها ، ولكنها لم تنصهر بعد فى كيان كلى واحد يرضى عنه الجميع •

وقد جرت العادة أن يختار القائمون بالتدريس بعض موضوعات المدخل ليؤكد عليها ، ويختصر فى عرض موضوعات أخرى ، ويسقط من اعتباره نوعا ثالثا من تلك الموضوعات • وقد تتفق الأغلبية على اعتبار الموضوعات التالية مكونات أساسية لأى برنامج لتدريس مقرر فى مبادئ علم الاجتماع : — علاقة الفرد بالمجتمع ، العلاقات بين الجماعات الاجتماعية ، النظم الاجتماعية ، أثر الثقافة على الجماعات وعلى الأفراد ، العلاقات الاجتماعية المنظمة المستمرة والمتكررة ، التطور الاجتماعى والتغير الاجتماعى ، ألوان الصراع الاجتماعى ، والمشكلات الاجتماعية •

وقد يختار القائم بالتدريس التأكيد على بعض الموضوعات ربما لدرايته بها على نحو أفضل من غيرها. أو لأنها لم تنل بعد حظها من الدراسة وهو بتأكيد عليها يريد أن يلفت نظر طلابه اليها . وقد يختار أمثله من أحد المجتمعات الغربية (المجتمع الأمريكي غالبا ، نظرا لكثرة المادة العلمية المنشورة عنه) ، نظرا لقلة البيانات المنشورة عن مجتمعه ، أو قد يهتم باختيار أمثله من مجتمعه هو . وقد يقابل في الأمثلة التي يختارها بين ما يجرى في مجتمع غربي متقدم وبين ما يجرى في مجتمع متخلف في جزر المحيط الهادى أو في بطن القارة الأفريقية . ولو استجاب له جمهور طلابه وتيسر له ذلك فقد ينتقل من الكلام الملموس اليسير المأخوذ من مجالات علم الاجتماع التطبيقى الى التجريد والحديث عن بعض النماذج الرياضية البحتة المتداولة في علم الاجتماع أو العكس (حسب ظروف الموقف : خبرته هو والخلفية المتوفرة عند طلابه) . ولكن هناك شيئا واحدا لا يستطيعه هذا المدرس مهما اجتهد ، ومهما خلصت نيته : انه لا يستطيع أن يقدم عرضا كاملا غير منقوص لموضوعات علم الاجتماع وقضايا ومشكلاته .

ونحن لن نختلف عن هؤلاء ، ولا يمكن أن نشذ عن تلك القاعدة العامة ، لأن ما يصدق على الجميع يصدق علينا بنفس القدر تقريبا . فسوف نقدم في هذا الكتاب مفكراتنا لنا نعتبه — من وجهة نظرنا — أهم القضايا النظرية ، والملاحظات ، والمشكلات الخاصة بعلم الاجتماع المعاصر . ونحن ننطلق من تصور محدد لعلم الاجتماع بوصفه علما تجريبيا ، يجرى مناهجه من عالم الخبرات الواقعية . والمفاهيم المتصلة بتلك القضايا والموضوعات تمثل في رأينا مجرد أدوات يمكن أن نستعين بها عند دراسة وفهم العمليات والظواهر المعقدة التي نتحدث عنها . وسوف نسقط في هذا الكتاب الكلام عن المناهج المستخدمة في علم الاجتماع المعاصر ، أى كيف يجمع علماء الاجتماع ملاحظاتهم وخبراتهم

الواقعية التي يعتدون عليها. فى صياغة قضاياهم ومبادئهم والتي
يختبرون من خلالها ما يتوصلون اليه من فروض . والسبب فى اسقاط
موضوع المناهج أننا نريد أن يفرج هذا الكتاب فى حجم معقول ،
ولأننا خصصنا كتابا مستقلا مفصلا عن المناهج وطرق البحث فى علم
الاجتماع متاح لمن يريد الاستزادة من هذا الموضوع ودراسه دراسة
مستقلة مفصلة (١) .

كذلك خلا هذا الكتاب من دراسة لتاريخ علم الاجتماع ، واستعراض
لتراثه النظرى ، وهو تراث غنى عريض يبدأ منذ البدايات الأولى
للتفكير الاجتماعى فى شئون المجتمع الانسانى فى الحضارات القديمة ،
ويمتد حتى مطلع العصر الحديث ، وصولا الى البدايات الحقيقية
للمعلم . ثم يتشعب بعد ذلك فى اتجاهات ومدارس متنوعة وغنية
غنى كبيرا . وسوف نخص هذا الموضوع أيضا بكتاب مستقل مفصل
نرجو أن يرى النور قريبا (٢) .

ولقد قسمت موضوعات هذا الكتاب الى أربعة أبواب ، ينقسم
كل واحد منها الى عدد من الفصول . حاولت أن تقدم للقارئ المبتدئ
فكرة أولية عامة عن موضوع العلم وقضايا ومشكلاته ومجالات
البحث فيه وتطبيقاته فى حل مشكلات المجتمع الانسانى .

(١) انظر محمد الجوهري وعبد الله الخريجي ، طرق البحث الاجتماعى ،
الطبعة الرابعة ، دار الثقافة ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

(٢) يمكن للقارئ أن يرجع فيها يختص بدراسة النظريات الاجتماعية
الى الكتاب الهام التالى : فيقولا تيماشيف ، علم الاجتماع . طبيعتها
وتطورها ، ترجمة الدكتور هـ : محمود عودة ومحمد الجوهري ومحمد على محمد
والسيد الحسيني ، دار المعارف ، الطبعة السابعة ، القاهرة ، ١٩٨٣ .
وانظر أيضا ، محمد الجوهري وعبد الله الخريجي ، رواد النظرية
الاجتماعية ، مؤسسة رابحان ، جدة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٤ .

ويعالج الباب الأول موضوع العلم وحدوده ، فيعرف فسي الفصل الأول بطبيعة الدراسة العلمية للمجتمع ، واختلافها عن تراث الفكر الاجتماعي العريض الذي قد يمس بعض قضايا ومشكلات الحياة الاجتماعية على امتداد الفكر الانساني ، ولكنه لا يتناولها بأسلوب علمي منظم ، ووفقا لأسس ومبادئ المنهج العلمي ، وإنما في ضوء التراث الفلسفي الأخلاقي أو الديني أو السياسي أو غير ذلك . ويعرض هذا الباب أيضا - في فصله الثاني - أهم المفاهيم الأساسية المستخدمة في علم الاجتماع ، لكي يعطى القارئ المبتدئ في هذا العلم ذخيرة الأساسية التي يمكنه أن يستعين بها في قراءة تراث هذا العلم فيما بعد . ويحاول الفصل الثالث من هذا الباب أن يلقي الضوء على علاقة علم الاجتماع بالعلوم الأخرى ، فيركز على علاقاته بالعلوم الاجتماعية كال تاريخ والجغرافيا والسياسة والاقتصاد والأنثروبولوجيا ... الخ ، كما يشير الى علاقاته بالعلوم الطبيعية أيضا . وينتهي هذا الباب بفصل رابع عن تطور عملية التخصص في علم الاجتماع واستعراض ميادين البحث الأساسية فيه .

أما الباب الثاني فيقدم خلاصة مبسطة للنظرية الاجتماعية في فهم المجتمع ، فيشرح في فصوله المختلفة مفهوم العلاقات الاجتماعية ، وبناء هذه العلاقات ، واستمرارها وتغيرها . ثم يشرح بعد ذلك مفهوم الثقافة ، وبناء الجماعة ، والالتحاق بالجماعة ، وأداء الجماعة الاجتماعية لوظائفها وكذلك أداء أعضائها لوظائفهم ، ودراسة التغيرات داخل المجتمع وخارجه وما يترتب على تلك التغيرات من آثار .

ويقدم لنا الباب الثالث عرضا سريعا عاما لميادين الدراسة فسي علم الاجتماع . ويبدأ بمقدمة تطرح المشكلات التي تكثف عملية تقسيم ميدان الدراسة في علم الاجتماع ، والاتجاهات المختلفة في تصور الحل الملائم لها . فقد اتجه مثلاً رواد علم الاجتماع الأوائل في تقسيمهم لفرع

العلم الكبرى الى تصنيفها تبعا للظواهر الاجتماعية المتميزة التي حددوها موضوعا لعلمهم الجديد ، فكان لديهم : الأسرة ، والدين ، ونظام الحكم ، وتقسيم العمل ، والبناء الطبقي ، والجريمة أو السلوك المنحرف .
كما يمكن تصنيف علماء الاجتماع تبعا لاهتمامهم بميادين النظرية ، أو البحوث ، أو علم الاجتماع التطبيقي .

ويوجد أسلوب آخر لتقسيم ميادين الاهتمام فى العلم تبعا لمستوى المعالجة ، أى مدى اتساع أو تحديد المنظور المستخدم فى رؤية الظواهر الاجتماعية وتحليلها . فقد كان علماء الاجتماع يهتمون فى الماضى بدراسة الوحدات الكبرى : المجتمع ، أو الدين ، أو الدولة ، أو حتى الإنسانية كلها . إلا أن محاولة انشاء علم حديث دقيق لا بد أن تؤدي بالضرورة الى الاشتغال بوحدات اجتماعية صغيرة نسبيا وقابلة للقياس .

والحقيقة أن أحد الاتجاهين يمكن أن يتقدم الآخر أحيانا ، وفى فترة يسود الاهتمام بدراسة الوحدات الاجتماعية الكبرى ، وفى أخرى يتحول الاهتمام الأول الى دراسة الجماعات الاجتماعية الأصغر . وهكذا . ولكن ذلك لا يعنى إطلاقا أن أحدهما أسبق من الآخر أو أكثر أهمية من الآخر ، ولا أن أحدهما يمكن أن يحل محل الآخر ويعنى عنه . وذلك هو موضوع الفصل الأول من هذا الباب .

أما فصول الباب الثمانية الأخرى فتقدم لنا — على التوالي — عرضا عاما مختصرا لفروع العلم أو ميادين الدراسة الآتية : علم الاجتماع الرفيى والحضرى ، علم الاجتماع العائلى ، وعلم الاجتماع السياسى ، وعلم الاجتماع الاقتصادى ، وعلم الاجتماع الصناعى ، وعلم الاجتماع الدينى وعلم الاجتماع التربوى ، ودراسة التدرج الاجتماعى .

أما الباب الرابع من هذا الكتاب فيضم مادة علمية أغلبها جديد على الكتابة العربية فى علم الاجتماع . . وهو ينصب على استعراض

اسهام علم الاجتماع ، بنتائج بنفوثه ونظرياته ، فى خدمة المجتمع ، أو
ما يعرف باسم : علم الاجتماع التطبيقى . وكل علم لا يمكن أن يقتصر
على البحث من أجل البحث ، أو العلم لجرد العلم ، ولكنه يبرز ما يينزل
فيه من جهد ، وما ينفق عليه من مال ، عن طريق وضع المعارف التى
يتوصل إليها فى خدمة المجتمع .

وهذا العلم التطبيقى كان يفهم فى الماضى على أنه محاولات علماء
الاجتماع مواجهة المشكلات الاجتماعية ، والاجتهاد فى وضع خطط
العلاج لها ، والاسراف على تنفيذ هذه الخطط ، وتقييم آثارها . وذلك
كى يتسنى الاستفادة بالخبرة المتحصلة من تنفيذ تلك البرامج ، ويمكن
أن تصب فى تيار الخبرة العام للمعلم لتريده كفاءة فى مواجهة المشكلات
الأخرى التى سيتصدى لها فى المستقبل .

وتختلف المشكلات الاجتماعية (كمشكلة الجريمة ، أو السلوك
المنحرف عموما ، والمشكلات العنصرية ، ومشكلات النمو الحضرى
(كالاسكان وتلوث البيئة .. الخ) ومشكلة الفقر ... الخ) من حيث
عمرها فى المجتمع ، فمنها القديم ومنها الجديد ، ومن حيث مدى
انتشارها ، فمنها الخاص بقطاع معين أو مكان محدود ومنها ما هو
منتشر فى المجتمع بأكمله ، ومن حيث مدى نجاح المجتمع فى التصدى
لها حتى الآن . فمنها ما أمكن التخفيف منه ومنها ما هو مستعص على
الحل يومن حيث شدة وطأته على المجتمع ... الى غير ذلك من سمات
أى مشكلة اجتماعية . والسمة المشتركة لها جميعا أننا ننطلق فى مواجهتنا
لها من اعتبارها عرضا مرضيا يصيب جسم المجتمع ، وأننا نستطيع أن
نعمل على التخفيف من وطأتها ، ان لم ننجح فى علاجها علاجا تاما وإبراء
المجتمع منها . وقد ظل علم الاجتماع يضع تلك المشكلات فى بؤرة اهتمامه
منذ بدايلته وحتى اليوم .

وقد اخترنا من بين المشكلات العديدة التى يهتم علماء الاجتماع

بدراساتها ومحاولة علاجها : مشكلة الجريمة ، والفقر • أما ميدان علم
اجتماع التنمية فيعد تطبيقا عاما شاملا للمعرفة السوسولوجية في تطوير
المجتمع ودفعه الى الامام • وتمثل تلك الموضوعات مادة الفصول الثلاثة
الأولى من هذا الباب •

ولكننا نجد أنه الى جانب هذا الميدان الواسع فتح علماء الاجتماع
لأنفسهم جبهة جديدة أخرى عريضة لوضع معارفهم موضع التطبيق ،
هي ما يمكن أن نسميه : الوقاية الاجتماعية • ومعنى هذا المصطلح
أننا أصبحنا نملك اليوم من المعلومات السوسولوجية عن العلاقات
والظروف الاجتماعية ما يسمح لنا بأن نتنبأ في كثير من الأحيان بحدوث
مشكلة معينة قبل وقوعها ، وأننا قد نستطيع النجاح في تجنبها ومنع
وقوعها • وهذا هو موضوع الفصل الرابع •

ويقدم الفصل الخامس دراسة لموضوعات الدراسة واتجاهات
البحث في علم الاجتماع الطبي بوصفه محاولة تطبيق نظريات ومناهج
علم الاجتماع على ميدان الطب • كنظام اجتماعي ، ودراسة تصورات
الناس ومعتقداتهم عن الصحة والمرض • وكما أوضح الفصل الرابع
من الباب الأول يعد هذا الميدان منذ عشرين عاما من أهم فروع علم
الاجتماع التطبيقي •

ويعالج الفصل السادس موضوعا على جانب كبير من الأهمية هو
تقييم المشروعات الاجتماعية ، حيث أصبح اليوم من أهم واجبات عالم
الاجتماع المتخصص في الأمور التطبيقية أن يضطلع بأجراء دراسات
وبحوث تقييم المشروعات التي تستهدف أحداث تغيير مخطط أو منظم
في المجتمع القائم • وجرت العادة أن تتم هذه البحوث بتكليف من الجهة
القائمة بالتخطيط أو التنفيذ ، أي صاحبة هذا المشروع •

ويهتم الفصل السابع بدراسة المشكلات التي تعترض سبيل وضع استراتيجية عالية شاملة للسلام ، يعود خيرها على كافة الدول صغيرها وكبيرها ، وذلك هو ميدان الدراسة الاجتماعية للسلام . ويتميز هذا اللون من ألوان الدراسة بأنه على مستوى عال من التعقيد ، حيث أن البحث فيه يتداخل مع عديد من العوامل والمتغيرات ، وتتصارع في هذا الميدان الاعتبارات العلمية الخالصة المخلصة مع الاعتبارات الأيديولوجية المخلصة أحيانا والمفرضة أحيانا أخرى . فهو فرع من الدراسة الاجتماعية على جانب كبير من الصعوبة ، ولكن موضوعه يجعله - في عالمنا المشحون بأخطار الحرب على جانب كبير من الأهمية أيضا .

أن الفصل الثامن فيتصدى لدراسة علم الاجتماع لصورة مجتمع المستقبل ، حيث يهتم التخصص فيه بوضع تنبؤات للتغيرات الاجتماعية التي ستحدث في المستقبل ، وبالتالي وضع الخطط الملائمة لمواجهة تلك التغيرات وهذا أيضا واحد من أهم فروع الدراسة الاجتماعية الآن .

ويختتم هذا الباب بالحديث - في الفصل التاسع والأخير - عن بعض مشكلات علم الاجتماع التطبيقي ، المشتركة بين هذه الميادين جميعا ، كمشكلات تمويل البحوث الاجتماعية التطبيقية ، ومشكلة تعامل الباحث مع الجهات التي تمول بحثه ، والمشكلات الأخلاقية التي ينطوى عليها العمل في هذا الميدان عموما .

وبعد . . .

فقد قمت بتحرير هذا الكتاب مستفيدا ببعض الأعمال الرائدة في هذا الميدان ، فاعتمدت في عرض مادة الفصول الأول والثاني والرابع من هذا الكتاب وكذلك بعض مادة الفصل الثامن من الباب الرابع على

كتاب كبلو، في المدخل إلى علم الاجتماع^(٤)، واستعنت في عرض جانب من ملدة الفصل الثالث من الباب الأول على كتاب بوتومور، تمهيد في علم الاجتماع^(٥) واعتمدت في عرض مادة الباب الثاني بفصوله المختلفة، وكذلك الفصل الأول من الباب الثالث، ومادة الفصول الثاني والرابع والسادس والسابع والثامن والتاسع من الباب الرابع على كتاب سيجر عن علم الاجتماع^(٦)، ورجعت إلى قاموس ميرنزورف في علم الاجتماع في حديثي عن الجريمة في الفصل الثالث من الباب الرابع، وعن علم الاجتماع الطبى في الفصل الخامس من الباب نفسه^(٧).

ولم يكن نيتسنى لى اخراج هذا الكتاب بهذه الصورة، ورغم مشغولياتى الادارية العديدة، لولا منحة كريمة من هيئة التبادل الثقافى الألمانية DAAD، خلال شهور صيف عام ١٩٨٣، ودعوة كريمة من كلية علم الاجتماع بجامعة بيلفيلد بالمانيا الغربية، حيث هيا لى كل من البروفيسور أيفرز Evers والدكتور جورج شتاوت G. Staught كل امكانيات العمل المريح والمكتبة العامرة للكلية التى تربطها بسم الاجتماع بكلية الآداب بجامعة القاهرة صلات علمية وثيقة (كما تربطها أيضا صلات وثيقة بقسم الاجتماع بآداب عين شمس).

(3) Theodore Coplow, *Elementary Sociology* ' Prentice Hall Inc. Englewood Cliffs, New Jersey, 1971.

(٤) بوتومور، تمهيد في علم الاجتماع، ترجمة وتعليق محمد الجوهري وعناية شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى، الطبعة السابعة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٤.

(5) Imogen Seger, *Knaurs Buch der modernen Soziologie* Droemer Knauer, München und Zürich, 1970.

(6) Wilhelm Bernsdorf. *Wörterbuch der Soziologie*, Ferdinand Enke Verlag, Stuttgart, 1969.

ولولا التعلين الوثيق والجو الأفقوى الدافئ الذى أحاطنى به
زملائي المصريون الدارسون بتلك الجامعة ، لما أقمرت أقلامتى القصيرة
نسبياً هناك خلال شهور الصيف تلك الثمرة المفيدة التى امتعنتى ونفعتنى
بزاد علمى وفير . لذلك أقدم شكرى العميق لكل من الزملاء الدكاترة
فتحي أبو العينين وشادية قناوى (أعضاء الإجازة الدراسية لجامعة
عين شمس) ، ومجدى حجازى واحمد زايد . وأسجل بهذه الكلمة
ذكرى تلك الأيام السعيدة التى جمعتنا معا ، ودعمت صداقتنا ومودتنا .

محمد الجوهري

الباب الأول

موضوع العلم وحدوده

الفصل الأول : الدراسة العلمية للمجتمع

الفصل الثانى : المفاهيم الأساسية فى علم الاجتماع

الفصل الثالث : علاقة علم الاجتماع بالعلوم الأخرى

الفصل الرابع : التخصص فى علم الاجتماع

الفصل الأول

الدراسة العلمية للمجتمع

سنحاول فى هذا الباب أن نتعرف بشكل مبدئى عام على موضوع علم الاجتماع ، وحدود التزام هذه الدراسة بأسس وقواعد المنهج العلمى فى البحث ، وأهم المفاهيم التى يستخدمها علماء الاجتماع فى كتاباتهم وبحوثهم والتى لن نستطيع أن نتوغل فى دراستنا دون أن نلم بها الماما كافيا ، ثم نلقى نظرة على العلاقات التى تربط علمنا هذا بالعلوم القريبة منه كالتاريخ ، والاقتصاد والانثروبولوجيا وغيرها من العلوم الاجتماعية وكذلك بالعلوم الطبيعية .

اولا : ما هو علم الاجتماع ؟

علم الاجتماع هو الدراسة العلمية للعلاقات التى تقوم بين الناس ، ولما يترتب على هذه العلاقات من آثار .

وعلم الاجتماع من أطرف الدراسات الاجتماعية وأكثرها جذبا للناس ، ولكنه ليس أسهل ولا أبسط فى الدراسة . ذلك أن العلاقات الإنسانية — التى تمثل موضوع هذا العلم — يمكن أن تكون معتدة أشد التعقيد . كما يضيف الى صعوبة هذه الدراسة ، بل ويعوقها أحيانا ، أن أهم جوانب العلاقات الإنسانية ليس واضحا للعيان ، وليس باديا ظاهرا (خاصة من حيث المعنى الذى يضيفه أطراف العلاقة عليها) ، كما أن بعض جوانبها لا يمكن ملاحظته ملاحظة مباشرة .

والنسق الاجتماعى (Social System) هو أهم وحدة فى دراسة علم الاجتماع . ويتكون هذا النسق من مجموعة من الناس الذين

يعيشون معا ويشتركون في واحد أو أكثر من الأنشطة المشتركة (أى الجماعية) ، ويرتبطون ببعضهم البعض برابطة معينة أو عدد من الروابط والصلات . وقد يكون النسق الاجتماعى الذى ندرسه صغيرا ، كأن يتكون من زوجين يعيشان معا فى أسرة ، وقد يكون ضخما كبير الحجم كمصنع كبير يضم آلاف العمال ، أو جيش يضم مئات الآلاف من الناس . وبعض الأنساق الاجتماعية لا يدوم سوى لحظات عابرة ، كذلك الحشد من الناس الذين يتجمعون حول حادث عابر فى الطريق العام ، وبعضها يستمر حيا متماسكا متصلا عبر أجيال طويلة كإحدى قبائل العجر على سبيل المثال .

ويخلق كل نسق اجتماعى عددا من الوقائع أو الأحداث الاجتماعية ، أو ما يسمى أحيانا الظواهر الاجتماعية ، وهى عبارة عن أشكال أو أنماط منتظمة (أى متكررة) من السلوك يفرضها هذا النسق على الأفراد الداخلين فيه . وفى حالة النسق الاجتماعى الكبير المستمر تنشأ بطبيعة الحال ملايين من تلك الوقائع أو الأحداث الاجتماعية التى يهتم بدراستها عالم الاجتماع . ومن الطبيعى والمنطقى أن مثل هذا العدد الكبير من الوقائع لا يمكن دراسته دفعة واحدة ، ولا احصاؤه احصاء شاملا وافيا . ولذلك يتحتم علينا تقسيمه أو تصنيفه الى فئات أصغر ، فندرس الوقائع المتصلة بكل من : السكان، والمدن ، والطبقات الاجتماعية ، والعمل ، والتنظيمات ، والحياة الأسرية ، والجريمة ، والحرب ، والتميز الاجتماعى ، والترويح ، والشيوخوخة ، والذوق الفنى ... الخ . وهذا التصنيف الى فئات من هذا النوع يمثل مجالات أو ميادين الدراسة فى علم الاجتماع ، على نحو ما سنفعل فى هذا الكتاب ، كما تفعل كل كتب المدخل عادة . ومن خلال ذلك يصبح بإمكاننا التعرف على عدد معقول من الوقائع والأحداث الاجتماعية التى تمكن علم الاجتماع على امتداد تاريخه من اللقاء الضوء عليها ودراستها .

لماذا ندرس علم الاجتماع ؟

ان تاريخ علم الاجتماع كعلم مستقل له حدود واضحة لا يزيد عن مائة وخمسين عاما على الأكثر . ولكن هل معنى هذا أن البشرية لم تهتم بقضايا وموضوعات الحياة الاجتماعية الا منذ هذا التاريخ القريب ؟ الواقع أن البشر قد انتبهوا منذ آلاف السنين الى كثير من تلك الموضوعات وعديد من هذه القضايا (وخاصة المشكلات) التي نهتم اليوم بدراستها دراسة علمية ، ولكن ما يميز دراستنا عن دراستهم هو — فى المقام الأول — استخدام المنهج العلمى فى جمع المعلومات وتأويلها .

كما يلاحظ أن دوافع الاشتغال بدراسة موضوعات الحياة الاجتماعية يختلف من شخص لآخر ، ومن اتجاه فكرى لاتجاه لآخر ، ومن فترة زمنية لفترة أخرى . بل ان الشيء اللافت للنظر أن علماء الاجتماع أنفسهم لا يتفقون على غايات واحدة لدراساتهم . بل ان ما يتعلمه الطالب المبتدىء من دراسته لعلم الاجتماع سوف يتعرف الى حد بعيد على هدفه من هذه الدراسة . فالدارس قد يدخل الى هذا العلم **للأهداف التالية** :

١ — أنه يريد أن يحصل على صورة واضحة عن مجتمعه ، كيف تنظم جوانب حياته المختلفة ، وكيف يؤدي عمله .

٢ — أنه يريد أن يهرب من القيود والضغط التى يفرضها عليه انتماءه العرقى أو الطبقي أو تنشئته ، وأن ينظر الى العالم الاجتماعى المحيط به نظرة موضوعية .

٣ — أن يتعرف تعرفا وثيقا واضحا على قيمه فى الحياة وأهدافه ، وذلك عن طريق دراسة العمليات الاجتماعية التى تعمل على تشكيل هذه القيم وصياغة تلك الأهداف .

٤ - أن يفهم أنماط التغيير الاجتماعي الجارى فى العالم المعاصر ،
وأن يتسلح بشيء من القدرة على التنبؤ بما سيجرى فى المستقبل .

٥ - أن يفهم بناء الأنساق الاجتماعية لكي يعمل على تحسينها
أو اصلاحها حسب ما يرى أنه صحيح ومفيد .

٦ - أن يجمع قدرا كافيا من المعلومات عن العمليات والميكانيزمات
الاجتماعية لكي يستطيع استخدامها لتحقيق مزايا شخصية أو لدائرة
محدودة من الناس المحيطين به .

٧ - أن يجمع قدرا كافيا من المعلومات عن العمليات والميكانيزمات
الاجتماعية لكي يستطيع الانتفاع بها فى دفع أو دعم حركة
اجتماعية معينة .

٨ - أن يساهم فى تطوير الوسائل والأساليب التى يمكن أن
تساعد فى حل مشكلة اجتماعية معينة .

٩ - أن يؤهل نفسه للعمل مستقبلا - بعد التخرج - فى أحد
فروع العلوم الاجتماعية أو مهنة من المهن المتصلة بها ، كالقانون ،
أو الاقتصاد ، أو السياسة ، أو الأعلام ، أو الخدمة الاجتماعية ،
أو الادارة العامة ... الخ .

١٠ - أن يشجع رغبته الخاصة فى العلم والبحث عن المعرفة ،
كإنسان يسمى الى توسيع دائرة ثقافته وأهتماماته العامة .

ونحن لا نستطيع أن ندعى أن تلك الأهداف من وراء دراسة علم
الاجتماع هى كل ما يمكن أن يوجد فى الواقع فعلا لدى الباحثين
أو المهتمين به ، كما أن أيا منا قد يكون مدفوعا الى تلك الدراسة بهدف
أو أكثر من هدف .. ولكن المهم أن نؤكد أنه أيا كان هدف الدارس

لهذا العلم ، فان عليه لكى يحقق هذا الهدف على أكمل وجه أن يتمسك بالاجراءات والأساليب العلمية التى تتميز دراسة علم الاجتماع عن الدردشة ، أو الدعاية ، أو الأساطير والحكايات المتداولة عن أمور المجتمع والمثى ،تقدم تفسيرات غير علمية وغير منطقية لدراسة العلاقات الاجتماعية بين الناس وما يترتب عليها من نتائج وآثار . ولذلك نتساءل الآن :

ما هو العلم الاجتماعى

علم الاجتماع هو بلا شك واحد من أسرة العلوم الاجتماعية . معنى هذا أن النتائج التى يتوصل اليها هذا العلم مستخلصة من البحوث الامبيريقية (البحث الامبيريقى هو البحث الذى يحتكم الى الواقع ، أى يدرس أموراً قائمة فعلا فى الواقع) ، التى تجرى وفقاً لقواعد المنهج العلمى الأساسية التى تشمل من بين ما تشمل : الموضوعية ، واستخدام الأرقام كلما أمكن ذلك ، وبيان نقاط الضعف فى البحث كما تبين نقاط القوة فيه ، والتسليم منذ البداية بضرورة وضع كل النتائج التى يتم التوصل اليها على محك الاختيار لكى تتأكد صحتها ، أو تعدل ، أو تلغى كلية . ويتم هذا الاختيار بواسطة الباحثين الآخرين العاملين فى هذا الميدان .

ويلاحظ القارئ أن الموضوعات التى تدرس اليوم فى الجامعات الحديثة تندرج تحت أحد الأقسام الرئيسية الثلاثة الآتية :

— العلوم الطبيعية .

— العلوم الاجتماعية .

— الانسانيات .

فالعلوم الطبيعية تهتم بالدراسة العلمية للطبيعة ، على حين تهتم العلوم الاجتماعية بالدراسة العلمية للسلوك الانساني ، بينما تدرس الانسانيات نواتج الابداع الثقافى كاللغة والفن .

ويجب أن نأخذ فى اعتبارنا طبعاً أن هذه الأقسام الكبرى للمعرفة الانسانية ليست منفصلة انفصالاً حاداً سواء على المستوى النظرى أو على مستوى الممارسة الفعلية . حقيقة أن علم البيولوجيا يعد دائماً ضمن أسرة العلوم الطبيعية ، ولكننا نجد أن جانباً كبيراً من السلوك الانسانى يدخل أحياناً ضمن دائرة اهتمام علماء البيولوجيا . كما أن التاريخ يمكن أن يندرج تحت العلوم الاجتماعية ، كما أنه قد يدخل فى دائرة الانسانيات . كذلك تدخل بعض فروع الجغرافيا ضمن اهتمامات كل قسم من الأقسام الثلاثة : فتكوين الأنهار يندرج ضمن اهتمامات العلوم الطبيعية ، ونمو المدن واحد من دراسات العلوم الاجتماعية ، أما انتشار الأساليب المعمارية فى البناء فيدخل ضمن الانسانيات .

كما نلاحظ بنفس الطريقة أن الفروق المنهجية بين أقسام المعرفة الرئيسية الثلاثة هى فروق نسبية وليست مطلقة . إذ على الرغم من أن النتائج التى تتوصل إليها العلوم الطبيعية تتميز عموماً بأنها أكثر دقة وأكثر ثباتاً من النتائج التى تنتهى إليها العلوم الاجتماعية ، إلا أن هناك عديداً من الاستثناءات من هذا الحكم العام . فالتنبؤات الجوية المعتمدة على البيانات الميتيورولوجية تتصف عادة بأنها أقل يقيناً من تنبؤات النمو السكانى المعتمدة على البيانات السكانية . والكيمياء قد تكون أحياناً أقل دقة من علم الاقتصاد ، وهكذا .

كذلك نجد أن الفرق فى المنهج المستخدم فى العلوم الاجتماعية وفى الانسانيات أقل من أن نحول عليه . فبعض المادة التى تقدمها البحوث الامبيريقية فى ميدان علم الاجتماع قد تكون أحياناً مجرد دعاية

حول بعض المسائل الجارية ، على حين نجد بعض الباحثين المعاصرين فى الدراسات الأدبية يستخدمون اليوم الحاسب الآلى (الكمبيوتر) فى اجراء بحوثهم . ورغم كل ذلك يظل صحيحا على وجه الاجمال القول بأن الانسانيات تهتم بتصنيف وتذوق النواتج الثقافية للجهد الانسانى ، كالرسوم والسيمفونيات ، على حين تتمثل رسالة العلوم الاجتماعية فى البحث عن الأسس العامة التى يمكن الاعتماد عليها فى تفسير السلوك الانسانى والتنبؤ به .

ما هو مدى علمية العلوم الاجتماعية ؟

تدور مناقشات حية ، منذ أكثر من جيل من الزمان ، بين علماء الاجتماع حول امكانيات قيام علم اجتماع يتميز بالسمة العلمية حقيقية . فنجد أن أحد علماء الاجتماع ، مثل جورج لندبرج ، يعتقد أن مناهج البحث فى علم الاجتماع ينبغي أن تحذو حذو مناهج علم الطبيعة (الفيزياء) ، من حيث اهتمامها بالتجريب والقياس الدقيق . وكان يدعى أنه لا توجد أى فروق جوهرية بين الظواهر الطبيعية والسلوك الاجتماعى ، وأن كلاهما يمكن دراسته بنفس الدرجة من الموضوعية التى يدرس بها الآخر^(١) . وقد عبر عن نفس الرأى تقريبا عالم الفيزياء الشهير بريدمان Bridgman الذى يرى أنه يتعين على الباحث العلمى أن يسقط من دائرة اهتمامه دراسة تلك العناصر من الحياة الداخلية

(١) انظر كتابه :

George A. Lundberg , *Foundations of Sociology*, New York , Mac - Millan , 1939 .

وانظر كذلك عرضا مفصلا لأرائه فى : نيقولا تياشيف ، نظرية علم الاجتماع ، طبيعتها وتطورها ، ترجمة محمود عودة ومحمد الجوهري والسيد الحسينى ومحمد على محمد ، دار المعارف ، الطبعة الثامنة ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

للإنسان التي لا يمكن إخضاعها للملاحظة من قبل الآخرين • غير أن الحقيقة أن الغالبية العظمى من علماء الاجتماع لا يستطيعون أن يسقطوا من حسابهم الظواهر الذاتية ، كالقيم والعواطف ، ولا أن يستبعدوها من دائرة الاهتمام العلمى للبحث فى علم الاجتماع • وما زال هؤلاء الباحثين على إصرارهم فى دراسة موضوعاتهم وبلورة نظرياتهم دون أن ينزعجوا كثيرا من عدم ثورهم حتى الآن على المعادلات الأساسية التى تحكم وقائع العالم الاجتماعى المحيط بهم •

وسوف نرى فيما بعد أن مناهج علم الاجتماع المعاصر قد تطورت على يد الباحثين الذين يحاولون ما وسعهم الجهد مواجهة التعقد الشديد الذى تتميز به التجربة الانسانية • بل ان كل ما يضطرون الى استعارته من العلوم الطبيعية يتعين عليهم أن يعدلوا فيه ليلائم طبيعة المادة التى يدرسونها ، وهى العلاقات الانسانية • ومع كل عام تشهد مناهج البحث العلمى تقدما واضحا فى مجالها وفى درجة دقتها ، ومع ذلك فانه ما يزال من الصعب علينا أن ندعى أن مناهج علمنا الاجتماعى هذا قد اقتربت كثيرا من المناهج المعروفة فى العلوم الطبيعية (٢) •

ولعل أفضل سبيل لفهم طبيعة العلاقة بين العلوم الطبيعية والاجتماعية من ناحية وبين العلوم الاجتماعية والانسانيات من ناحية أخرى ، أن نلاحظ أن القسمين الأولين يشتركان فى بعض الأفكار والتصورات الأساسية عن طبيعة الواقع الذى يدرسانه (وهو ما سوف نطلق عليه اسم : وجهة النظر العلمية) ، بينما يشترك القسمان

(٢) يمكن للقارئ أن يرجع الى مناقشة طريفة لهذه القضية فى المرجع التالى :

Robert Bierstedt, (ed.) , **A Design for Sociology : Scope , Objectives and Methods**, American Academy of Political and Social Science , Monograph No. 9 April, 1969.

الآخرا في بعض الملامح والسمات التي تفرضها عليهم طبيعة المادة
الانسانية التي يدرسناها •

ثانيا : وجهة النظر العلمية

تكون دنيا رجل العلم من بعض العناصر التي يمكن ملاحظتها
بدقة ، عن طريق العد أو القياس عادة ، كما أن الملاحظات التي يتوصل
اليها بشأنها يمكن أن يتحقق منها علماء آخرون باستخدام نفس الأدوات
واتباع نفس الاجراءات • ولذلك يقولون ان دنيا رجل العلم تعتمد على
« الاجماع » ، أى أنها تعتمد على اتفاق الغالبية العظمى من البشر
على أن العالم الخارجى الذى نكتشفه بحواسنا هو عالم واقعى ومستقر ،
كما تعتمد على اتفاق أكثر دقة وتفصيلا من جانب علماء العالم الذين
يختبرون بشكل منتظم النتائج التي يتوصل اليها زملاؤهم فى التخصص
ويخضعونها للفحص وللتحقق ، ويستطيعون عادة تأكيدها بهامش معقول
من الخطأ بطبيعة الحال •

ان رجل العلم يسلم منذ البداية بالسيطرة المطلقة للشواهد التي
يتوصل اليها ، ويوافق تماما على الخضوع لها والالتزام بما توجهه اليه
من حقائق • ولذلك فان أى أحكام يصدرها على موضوع بحثه قبل بدء
الدراسة العلمية لهذا الموضوع انما يعتبرها أحكاما مؤقتة تماما • كما
أن كافة النتائج التي ينتهى اليها بعد الفراغ من بحثه يعتبرها مؤقتة
أيضا ، لأنها ما زالت خاضعة للمراجعة والتحقيق من قبل زملائه فى
التخصص ، وأنها تتوقف على نجاح أو فشل زملائه الباحثين فى تعديل
نتائجها ، كما تعتمد على التيار المتدفق واللانهائى من الشواهد والمعلومات
التي سوف تتوصل اليها الدراسات المستقبلية بفضل تقدم أدوات البحث
العلمى وزيادة حكمة الأفكار ودقتها •

فإذا كان العالم يسلم بالسلطة المطلقة للشواهد الامبيريقية (المستخلصة من الواقع) كما يفسرها زملاؤه ، فإنه سوف يرفض بالضرورة تأكيد المعرفة عن أى طريق آخر من الطرق التى نستخدمها فى حياتنا الانسانية اليومية العادية ، كاللجوء الى التراث ، أو الى السلطة القائمة فى المجتمع ، أو الوحي والالهام ، أو التقدير السليم *Commen sense* . وهكذا نرى أن وجهة النظر العلمية قد مثلت عند بدء ازدهارها فى القرن السابع عشر الميلادى انقطاعا حادا أو فاصلا كبيرا فى التاريخ الفكرى للبشرية^(٣) . فقد كان الانسان (خاصة فى الغرب) قبل ذلك يستمد معرفته من التراث ، ومن السلطة القائمة ، ومن الوحي والالهام ومن أحكام التقدير السليم . ويجب أن نلاحظ على أى حال أن الجانب الأكبر من المعلومات الشائعة لدينا الآن ما يزال ينهل من تلك المنابع . ولذلك نجد أن وجهة النظر العلمية ليست مريحة تماما ولا مرضية كـ الارضاء فى الاستخدام اليومي ، وهو ما سوف يكتشفه بسرعة الدارس المتخصص لعلم الاجتماع .

واليوم يكاد يتفق كل أصحاب العقل الراجح فى كل مكان تقريبا على الالتزام بوجهة النظر العلمية واعتبارها هى الموقف السليم والملائم

(٣) لا يعنى حديثنا هذا أن المنهج العلمى فى التفكير وفى البحث كان غائبا عن البشرية — فيما قبل هذا التاريخ — غيابا كاملا ، وأن كل ما كان يتوصل اليه الانسان من معلومات كان مشتقا من هذه المصادر فحسب ، فحضارتنا العربية الاسلامية على سبيل المثال عرفت بعض قواعد المنهج العلمى ، وابدعت بفضل علماء نافعا ، وفكرا ثاقبا . ومن قبل ذلك عرفت الحضارة الفرعونية شيئا من المنهج العلمى . وهى أمور فى غير حاجة الى تعليق . ولذلك ينصرف حكما هنا الى احياء الفكر العلمى لدى البشرية ، بعد أن تهاوت قلاع الحضارة العربية الاسلامية وعاشت قرونا من الظلام ، قبل أن تبدأ النهضة الحديثة فى القرنين السادس عشر والسابع عشر ، والنرى نشير اليها فى هذا المجال . ولما كلفت حياتنا المعاصرة تنهض — خاصة فى جوانبها المادية أساسا — على هذه النهضة الحديثة ، كان مبرر هذا التعميم .

لكل من يجرى أى نوع من البحوث المنظمة • ولكن هذا الايمان النظرى
 شيء والالتزام به فعلا شيء آخر ، اذ كثيرا ما يجد الباحث تعارضا
 بين وجهة النظر العلمية وبين خبرته الشخصية • ويتحتم عليه أحيانا —
 نتيجة هذا التعارض — أن يختار ما بين تجاهل وجهة النظر العلمية
 هذه وعدم الالتزام بها ، أو رفض ما تقوده اليه خبرته المباشرة • ولعل
 المثال البسيط على هذا أن خبرتنا الشخصية تشعرنا أحيانا أن الوقت
 ينقضى بسرعة ، وأحيانا يمر ثقيلًا فى بطن شديد ، مع أن المؤكد — من
 وجهة النظر العلمية — أن الوقت يسير بمعدل ثابت لا يتغير •

التصور العلمى عن العالم :

تفترض وجهة النظر العلمية أن الواقع مكون من عدد محدود
 نسبيا من العناصر التى تتميز ببعض الخصائص البسيطة • فجميع
 الظواهر التى تبدو لنا معقدة — كالظواهر السماوية ، والفيزيائية ،
 والكيميائية ، والبيولوجية ، الاجتماعية ، الثقافية — قابلة للتحليل •
 ومعنى التحليل أنه يمكن تفكيكها الى الأجزاء المكونة لها ، كما يمكن تفسير
 علاقات التداخل والترابط بين تلك الأجزاء •

ثم أن المعرفة التى نحصل عليها عن طريق الملاحظة والتحليل لما
 هو قائم فى الواقع الخارجى هى معرفة قابلة للتحقيق ، ومعنى القابلية
 للتحقيق أنه يمكن تأكيدها باتفاق ملاحظين (آخرين) مستقلين عنا •
 والفروض أن جميع الناس لديهم خبرات متماثلة عن العالم الخارجى
 الذى يتصف بالثبات والواقعية ، مع أن حواسنا لا تمدنا الا برؤية
 جزئية فقط لهذا العالم • فإذا كان العالم الخارجى حقيقيا ، وإذا كانت
 أجهزة الحواس لدى الملاحظين متشابهة على نحو أو آخر ، فلا بد وأنه من
 الممكن لهؤلاء الملاحظين أن يتفقوا فى أغلب الأحوال على ادراكهم
 للموضوعات أو الأحداث التى تجرى أمامهم • بل ان بوسعنا أن ندرس —

دراسة علمية — بعض الظواهر التي لا يمكن ملاحظتها ملاحظة مباشرة —
كالأحلام على سبيل المثال — وذلك عن طريق تركيز دراستنا على بعض
جوانبها القابلة للتحقيق ، وهو في هذه الحالة مثلا : سرعة نبض النائم
أو موجات مخه •

أما إذا تأملنا الموقف من الناحية العملية ، فنلاحظ أنه يصعب
حمل كثير من الناس على الاتفاق حول ادراكهم للأشياء أو الأحداث التي
تجرى أمامهم • ولكننا نتذكر هنا أن مجتمع العلماء لا يضم أطفالا ،
ولا مرضى عقليين ، ولا أشخاصا بدائيين • بل أن هذا المجتمع لا يضم
الأشخاص العاديين غير المتخصصين (حتى ولو كانوا متعلمين) ، الذين
قد يتقبلون حكما علميا حول النسبية أو حول أسباب الادمان على العقاقير
المخدرة لمجرد الايمان الكامل بالعلم ودون فحص مباشر للبيانات ودون
قدرة على متابعة تحليل تلك البيانات • ومع ذلك فإن الانجازات الحقيقية
للعلم على امتداد القرن ونصف القرن الماضيين — بدءا من اختراع أول
سفينة بخارية وحتى نزول الانسان على القمر — قد أقنعت غالبية
الناس في بلاد العالم المعاصر بقبول تأكيدات العلم في أى ميدان دون كثير
من الجدل ، بحيث أصبحنا أمام وضع عجيب بل ومتناقض نجد فيه أن
ثقة الانسان العادى في المنهج العلمى القائم على الشك والتجربة
والتخصص تنهض في أساسها على الكلام الشائع وعلى الايمان الأعمى •

ويجب أن نعى بوضوح أن العالم نفسه ليس سوى انسانا عاديا
(عاميا) في كل الأمور التي تخرج عن نطاق تخصصه • وإن كان يؤمن
مع ذلك أن تنوع المعرفة في ميادين البحث المختلفة إنما هي واجهة لوحدة
أساسية قائمة بين كل آفاق هذه المعرفة • فالكون كله يمثل نسقا واحدا
يخضع لقوانين أساسية متماثلة وموحدة • ولذلك فإن المبادئ والقوانين
الخاصة التي تتكشف في أحد الميادين لا يمكن أن تتناقض مع المبادئ
والقوانين المكتشفة في ميدان آخر • وليس هناك انقطاع أساسى بين

المخبرة الجارية على هذا الكوكب والأحداث الجارية فى النظم الشمسية الأخرى . فأبعد الكواكب عنا يبدو أنها مكونة من نفس المواد الكيماوية المعروفة لنا . كما أنه ليس هناك انقطاع أساسى بين الأشياء الجامدة والأشياء الحية .

كذلك تفترض العلوم الاجتماعية أن الظواهر الاجتماعية والثقافية تتكون — بطريقة قابلة للتفسير — من السمات البيولوجية للتدنيات العليا^(٤) . بذ اننا نجد — فضلا عن هذا — فى ميدان السلوك الانسانى أن نفس المبادئ والقوانين العامة ينبغى أن تنطبق بنفس الطريقة على جميع انجماعات الانسانية فى كافة عصور التاريخ . وتنتظر تلك العلوم الى الطبيعة البشرية على أنها ثابتة ومتصلة على المدى الطويل اللهم فيما عدا ما تتأثر به بفعل التغير التطورى على امتداد الفترات الزمنية البعيدة .

والزمن — كما أشرنا سلفا — يسير بمعدل واحد فى الكون المعروف لنا علمنا . فهو لا يتوقف أبدا . ولذلك لا يمكن أن يتكرر أبدا أى جزء من الماضى الانسانى بحذافيره التى وقع بها من قبل . ومعنى هذا أننا لا نستطيع أن نعرف على وجه اليقين ماذا سيحدث فى المستقبل .

(٤) تنقسم المملكة الحيوانية الى مرتبتين رئيسيتين هما : الأوليات (البروتوزا) أى الحيوانات الوحيدة الخلية والمتازوا أى الحيوانات المتعددة الخلايا . وتنقسم كل مرتبة بدورها الى عدد من الرتب ، والرتب الفرعية . وينتمى الانسان الى مرتبة الحبليات (ويقصد بها تلك الحيوانات ذات المحور الطولى الذى يضم حجلا ظهريا طويلا يشكل جزءا من الجهاز العصبى) . أما الرتبة الفرعية التى ينتمى اليها فهي الفقريات ، حيث يخلف الحبل الظهري الطويل بغلاف عظمى . وتنقسم الرتبة الفرعية الفقاريات الى طبقات وطبقات فرعية عديدة . ويعد الانسان عضوا فى طبقة الثدييات (أى أن انثك تلك الطبقة لديها غدد ثدييه لارضاع صغارها . انظر مزيدا من التفاصيل عند بيلز وهوجر ، مقدمة فى الأنثروبولوجيا العامة ، ترجمة محمد الجوهري وزملاؤه ، دار نهضة مصر ، المجلد الأول ١٩٧٥ ، ص ٤٠ .

أن كل عام يماثل تماما كل عام آخر في الطول ، يصيرف النظر عن القرن الذى يقع فيه أو الأحداث التى تتم خلاله • وما من جدال فى أن هذه الطريقة العلمية الخاصة فى النظر الى الزمن تترتب عليها بعض النتائج والآثار ، بما فى ذلك الرفض الضمنى للكهانة ، والتنبؤ بالمستقبل ، والتناسخ وغيرها من المعتقدات التى كانت تحتل من قبل منزلة أثيرة فى نفوس الناس ، والتى ما زالت مع الأسف راسخة حتى الآن فى عصر العلم ، بل ولدى بعض المشتغلين بالعلم أنفسهم •

ويقودنا التصور العلمى للزمن مباشرة الى مفهوم العلمية (أو السببية) فى العلم • وهنا نلاحظ أن كبار فلاسفة العلم ليسوا منسقين تمام الاتفاق على معنى العلمية ، أى أن حادثا معينا هو عبارة عن سبب (أو علة) لحادث آخر ، وترداد هذه القضية صعبة فى العلوم الاجتماعية ، على نحو ما سنرى تفصيلا فيما بعد • ومع ذلك فإن التحليل العلمى يعتمد على التسليم بأن كل حدث إنما هو نتيجة لأحداث سابقة عليه ، وأنه هو نفسه سيكون سببا (أو علة) لأحداث تالية عليه • كما يعتمد هذا التحليل العلمى على فكرة قريبة من تلك مؤداها أن الأحداث المتشابهة ترجع الى أسباب متشابهة وتؤدي الى نتائج متشابهة أيضا •

ثالثا : — المشكلات الخاصة للعلوم الاجتماعية

تلتزم العلوم الاجتماعية بوجهة النظر العلمية التزاما ثابتا لا يختلف عن العلوم الطبيعية ، ولكنها مع ذلك لا تستطيع أن تدعى أنها حققت من خلاله نفس القدر من النجاح الذى حققته العلوم الطبيعية ، على الأقل حتى الوقت الراهن • حقيقة أن المعلومات التى تراكمت عن السلوك الاجتماعى خلال المائة عام الماضية أوسع وأعمق مما كان معروفا من قبل ، وبحقيقى أيضا أن هناك قلة قليلة جدا من المشكلات الاجتماعية التى لم

تتل بعد حظها من الدراسة والبحث ، وصحيح أيضا أن لدينا الآن رصيد هائل من المناهج الموثوق بها والتي يستطيع البحث الاجتماعي الاعتماد عايتها ، الا أنه من الوهم الادعاء بأن حصيلة العلوم الاجتماعية تعادل فى حجمها أو فى دقتها ما حققته العلوم الطبيعية •

ولعلنا نستطيع أن نلخص فيما يلى على وجه الاجمال العقبات والمشكلات التى تواجه تطبيق المناهج العلمية فى دراسة الظواهر الاجتماعية :

١ - مقولة المادة الانسانية :

يتمتع العالم الطبيعي بقدر كبير من الحرية ازاء موضوع بحثه لا يستطيع أن يحظى به العالم الاجتماعي على الاطلاق • اذ يمثل التجريب المنضبط أقوى أدوات البحث العلمى ، على حين نجد أن التجارب التى يمكن أن تجرى على الكائنات البشرية فى داخل المعمل لا يمكن أن تغطى سوى شريحة صغيرة من ميدان السلوك البشرى • فكثير من الظواهر التى يتناولها عالم الاجتماع ، كمشكلات النمو الحضرى على سبيل المثال ، لا يمكن وضعها داخل جدران المعمل على الاطلاق • أما بالنسبة للظواهر الأخرى التى يمكن تصغيرها - أو التمثيل لها - لأغراض التجريب العلمى ، كالعلاقة بين السلطة والخضوع ، تتعرض بالضرورة للتغير فى خلال عملية التجريب ، بحيث أننا لا يمكن أن نثق ثقة كاملة فيما اذا كانت النتائج المستخلصة من التجربة العملية قابلة للتطبيق على الحياة الواقعية أم لا •

وتؤدى المعايير الاجتماعية التى يؤمن بها دارس السلوك الانسانى كما يؤدى تردده الى تعويقه عن اجراء التجارب ، بل أحيانا عن القيام بملاحظة بعض مظاهر السلوك التى يمكن أن تضر موضوع بحثه (كملاحظة بعض أنواع السلوك التى لا يود اصحابها الاعلان عنها)

كالممارسات الاجرامية أو تعاطي المخدرات أو اقتراف الزنا ... الخ) . بل انه يتحتم عليه في أغلب الأحوال أن يحصل على موافقة مفردات بحثه (أى الناس الذين يجرى عليهم بحثه) على اجراء البحث عليهم ، وذلك قبل بدء البحث وطوال اجراء البحث (لأنه من حق هؤلاء الأفراد سحب موافقتهم على اجراء البحث عليهم فى أى وقت) . ولا شك أن هذا أمر على جانب من الصعوبة ، لأنه ينطوى فى المعادة على بعض التنازلات (من جانب الباحث) والحلول الوسط التى من شأنها أن تنتقص من قيمة البيانات التى يحصل عليها الباحث فى النهاية . فموافقة مفردات البحث لا تكون مطلقة أبدا حتى فى ظل أكثر الظروف مثالية ، فلدى كل انسان أسباب عديدة لاختفاء بعض أفعالهم ودوافعهم عن الناس . ثم ان الظروف المثالية نادرة ما تتحقق . وتشبه الصعوبة التى يواجهها الباحث الاجتماعى هنا بالصعوبات التى تواجهها هيئة المطفين عند نظر جريمة من الجرائم بصدد التحقق مما حدث فعلا فى وقت معين وزمان معين . وان كان الباحث الاجتماعى فى وضع أسوأ لأنه لا يملك ما تملكه المحكمة من الزام الشهود الذين يرفضون الادلاء بشهادتهم بالبوح بما يعرفون عن وقائع القضية .

٢ - تشبوه البيانات :

غالبا ما يحدث فى العلوم الطبيعية أن تؤدى ملاحظة الظاهرة الى تغير طبيعتها أو بعض سماتها . ومع ذلك فان تشوه البيانات عن طريق الملاحظة فى العلوم الطبيعية يقل كثيرا عن احتمال تشوها فى العلوم الاجتماعية . اذ يمكن القول أن كل حدث اجتماعى يكاد يتأثر ويتغير وتعديل مواصفاته نتيجة ملاحظته . ويتم هذا التغير أو التشويه عن أحد طرز ثلاثة :

(أ) يؤدى وجود القائم بالملاحظة الى تغير طبيعة الموقف المدروس ، كنزعة صفة الخصوصية عنه مثلا .

(ب) أن يعمد الأفراد موضوع البحث الى تعديل سلوكهم -
سواء عمداً أو عن غير عمد - لوجودهم تحت الملاحظة .

(ج) أن يتبنى الأفراد موضوع البحث مفاهيم وتصورات القائم
بالملاحظة ويسلكوا بطريقة تلائم تلك المفاهيم والتصورات وتتسجم
معه . فسؤال باحث من المدينة لبعض الفلاحين عن رأيهم فى تنظيم
الأسرة يلقي منهم عادة استجابة ايجابية مخالفة لحقيقة مشاعرهم ،
وكذلك عند سؤالهم عن ممارستهم فى هذا السبيل ، فيحكون له مما
يسمعونه من وسائل الاتصال وليس من واقع ما يمارسونه فعلا ، وغالبا
لا يمارسن أية وسيلة للتنظيم .

٢ - التنبؤات التى تعدل نفسها بنفسها :

تؤدى دراسة أى ميدان من ميادين العلم الى الخروج ببعض
البيانات التى تسمح بوضع نظريات علمية ، ومن شأن هذه النظريات أن
تسمح للعالم بالتنبؤ بالأحداث المستقبلية على نحو قريب للاسلوب
الذى لاحظته فى حدوثها . ولكننا نجد فى العلوم الاجتماعية أن التنبؤات
ذاتها تتحول الى فعل ، أى تدخل حيز التنفيذ وتؤثر على مجريات
الواقع ، ومن ثم فالتنبؤات نفسها تتدخل لتعديل نفسها بنفسها .
ومعنى هذا أن هناك تنبؤات تنفى نفسها بمجرد وضعها موضع التنفيذ
السليم . وأخرى تؤكد نفسها بنفسها . من هذا مثلا أن التنبؤ بزيادة
الحوادث فى ميدان الصناعة ، سوف يؤدى الى نفى نفسه بنفسه ، اذا
ما أدى هذا التنبؤ الى تركيب بعض معدات الأمن الصناعى الجديدة ،
والتي لم تكن موجودة من قبل فمجرد التنبؤ بالحوادث ووضع هذا
التنبؤ موضع التنفيذ ، يؤدى - فى الغالب - الى عدم وقوع هذا
الشيء الذى تنبأ به . على حين نجد - من ناحية أخرى - أن التنبؤ
بخفض ساعات العمل فى الصناعة يمكن أن يتأكد ويتحقق فى الواقع اذا

ما أثر على العمال ودفهم إلى الضغط على أصحاب العمل من أجل إجراء هذا التخفيض فعلا .

٤ - القيم والتحييز :

من الملاحظ أن العالم الاجتماعي — شأنه شأن مفردات بحثه — يتدخل باستمرار في النتائج التي يتوصل إليها . وهو قد يفعل ذلك عامدا متعمدا في بعض الأحيان ، ربما من أجل خدمة قضية كبرى يؤمن بها . ولكن الأغلب أن يحدث ذلك منه عن غير عمد ، وذلك عندما تقوده بعض ميوله اللاشعورية إلى البعد به عن جادة الصواب وعن عين الحقيقة التي يسعى إليها . وتنشأ هذه المشكلة لأن العالم الاجتماعي إنما هو إنسان وعضو في جماعات معينة داخل المجتمع الذي يدرسه ، مما يكون لديه بعض الدوافع التي تتدخل في عمله العلمي وتقلل من درجة موضوعيته في البحث .

ومن الممكن أن تظهر ألوان التحييز الناشئة عن القيم التي يؤمن بها الباحث في أي مرحلة من مراحل بحثه . إذ نلاحظ بادىء ذي بدء أن اختيار المشكلات التي سيدرسها يكون تحيزا بالضرورة . ذلك أن الباحثين يختارون للبحث موضوعات يمكنهم أن يدرسوها بسهولة أو يشعرون بميل إلى بحثها (لسبب أو لآخر) وقد يتركون بذلك موضوعات ربما تكون أكثر عائداً من الناحية العلمية . وهكذا نجد — على سبيل المثال — مئات الدراسات عن التكيف الزواجي (تكيف كل من الزوجين للآخر) ، على حين نجد دراسات نادرة عن قصص الحب البسيطة العادية ، ونصادف اهتماما فائقا بأسباب انحراف الأحداث وعوامله ، بينما تقل جدا الدراسات التي تهتم بأسباب السلوك الحميد وعوامله ، ونجد بحوثا عديدة عن العلاقة بين الطبيب والمريض (في علم الاجتماع الطبي) ، ولا يوجد في الوقت نفسه اهتمام مواز لذلك بالمظاهر السلبيه لممارسة مهنة الطب وانحرافات

الأطباء • ونجد من ناحية أخرى أن أغلب الموضوعات التي يتجاهلها الباحثون في فترة معينة ، تتحول في فترة أخرى الى « موضة » للبحث ، وتصبح محل اهتمام كبير دفعة واحدة • الا أن أشد أنواع التحيز قوة وأكثرها عنادا تبدو في عملية البحث نفسها ، ومنها :

• - التعصب للجماعة :

في أى دراسة لأحد التنظيمات الاجتماعية يجد العالم نفسه أكثر قربا لبعض مفردات بحثه - من حيث الانتماء والنظرة - من بعضهم الآخر • وقد يدفعه هذا الى تبني وجهة نظر بعض أصدقائه مما يؤثر تأثيرا سلبيا ظاهرا على درجة حياده العلمي • ولا شك أن دراسة أحد حركات الاحتجاج الطلابية التي تطلبها وتدعو اليها ادارة الجامعة المعنية من الأرجح أنها لن تنتهي بنا الى نفس النتائج التي تنتهي اليها دراسة مماثلة (لنفس الموضوع) تطلبها وتدعو اليها إحدى المنظمات الطلابية أو الأحزاب المعارضة التي تنتمى سياسيا الى نفس لون أصحاب هذه الحركة • ولا شك أيضا أن الأنثروبولوجي الغربي الذي يدرس قبيلة من أكلة لحوم البشر يرجح أن يجد نفسه أكثر تعاطفا مع أولئك الأفراد من القبيلة الذين يميلون الى التحديث ويحبذونه منه مع أفراد القبيلة الآخرين الذين يدعون الى الحفاظ على نقاء التراث القبلي القديم •

٦ - التزامات الباحث المسبقة :

من المؤكد أن قيم الباحث تفرض نفسها على نتائج بحثه أيضا • اذ نجد في العلوم الاجتماعية - كما هو الشأن في العلوم الطبيعية - أن نتائج البحوث العلمية يمكن تطبيقها في حل بعض المشكلات القائمة في الواقع • ولكتنا نجد أن الحل المقترح للمشكلة الاجتماعية يمس عادة العالم الاجتماعي من أحد الجوانب الانسانية الخاصة به • فروئيته لأى

فعل اجتماعى تتأثر بالضرورة بالقيم السياسية والأخلاقية والجمالية المستمدة من مصادر أخرى سابقة على خبرته المهنية هذه فى ميدان علم الاجتماع • ولكن الأدهى أن تتحول الخبرة المهنية نفسها الى مصدر من مصادر التحيز فى أحد المجالات العملية ، اذا ما كان هناك مجال للخلاف ، وكانت هناك بعض المدارس الفكرية التى تكونت واستقرت وأخذت تعمل على فرض آراء بعينها • فالباحث الذى ينتمى الى احدى هذه المدارس قد يقع تحت ضغط عنيف لكى لا يتوصل الى بعض الاكتشافات التى لا تتفق مع هذا الانتماء •

٧ - مشكلة الذاتية :

ربما كان من أخطر العقبات أمام تطبيق المنهج العلمى على دراسة الخبرة الانسانية ذلك التقسيم الطبيعى لتلك الخبرة الى قطاعين أو مجالين : مجال علنى ظاهر ومجال خفى مستور ، وأن هذا المجال المستور محجوب عن الملاحظة المباشرة • حقيقة أن العلوم الطبيعية يتحتم عليها هى الأخرى أن تنمى لدراسة عديد من الظواهر التى لا يمكن ملاحظتها ملاحظة مباشرة (كالتحولات الداخلية فى بعض النجوم أو تأثيرات العدد الصماء على الكائنات الحية ، ولكن الباحث فى تلك العلوم يستطيع أن يقلد تلك الظواهر فى المعمل أو يدرسها باستخدام أدوات جديدة • وليس من المستحيل نظريا أن يتم التوصل فى وقت ما فى المستقبل الى بعض المناهج والأدوات التى تيسر للانسان ملاحظة عمليات الادراك عند انسان آخر ملاحظة مباشرة • أما بالنسبة للوقت الحاضر على الأقل فليست أمامنا ثغوب نستطيع من خلالها أن نختلس النظر الى التجربة الداخلية لأى انسان ونكشف بها الأسرار التى تحجب عنا هذا الكيان المحجوب • وعلى الرغم من أن علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى تولي اهتماما كبيرا لمواقع السلوك الاجتماعى ، وللمشاعر

والمواطف (الأحاسيس) التي تصاحب ذلك السلوك ، وللصور والمفاهيم التي يخلقها هذا السلوك ، الا أنه ما زال من المستحيل ملاحظة أى من تلك العناصر الأساسية للسلوك الاجتماعى ملاحظة مباشرة . وإذ ذلك يتعين علينا أن نقنع بالتقارير المباشرة ونعتمد عليها أساسا ، وأعنى ما يقرره لنا الأفراد موضوع البحث أنفسهم . هذا مع علمنا بأن تلك البيانات التي يدلون بها غير قابلة للتحقق من صدقها وليست مستوفية فى الواقع للمعايير العادية التي ينبغى توافرها فى البيانات العلمية . ولكن طالما أننا لا نملك شيئا أفضل من ذلك ، فطينا أن نفعل ما فى وسعنا لزيادة دقتها وصدقها .

٨ - الأفكار غير العلمية عن علم الاجتماع :

من أهم وظائف البحث العلمى أن يدحض أوهام الأساطير ، والمعتقدات الشعبية الخرافية ، والأحكام الفاسدة ومظاهر سوء الفهم وألوانه ، والتي تمثل فى مجموعها المعرفة الشائعة عن موضوع من الموضوعات فى المرحلة السابقة على دراسته دراسة علمية . وسوف يلاحظ القارئ على امتداد هذا الكتاب حرصنا على دحض الأوهام القديمة والتفسيرات الفجة للظواهر المركبة . فنحن نريد أن يثبت النبات الجديد على أرض نظيفة سالمة ، وربما يمكن القول — مع الأسف — أن تقدم علم الاجتماع الحديث يؤدى بالضرورة الى أن ينمو على هذه الأرض أحيانا محصول جديد من المعتقدات والأفكار الفاسدة التى تتلوى الحقيقة وتجافى الواقع كما كانت الأفكار السابقة عليها تفعل من قبل . وسوف نحرص على كشف تلك الأفكار والمعتقدات الفاسدة (الجديدة) واحدة واحدة فى كل ميدان نعرض له من ميادين الحراسة فى علم الاجتماع . ولكن هناك مع ذلك بعض تلك الأوهام الجديدة التى تستحق منا اهتماما خاصا هنا لأنها تتمتع الآن بانتشار

واسع النطاق ولأنها تمثل انفسادا وتحريفا للمنهج العلمى وليس تطبيقا له .

ويمكن القول أن أبرز الأوهام الرائجة التى تعد من مبادئ علم الاجتماع والتى تستحق التنفيذ :

(أ) أن جميع المشكلات الاجتماعية قابلة للحل .

(ب) أن كل فرد هو نتاج بيئته ، ولذلك لا يمكن أن يعد مسئولا عن أفعاله .

(ج) لما كانت المبادئ الأخلاقية تختلف من مجتمع لآخر ، فإنه يعد من الأمور اللاعلمية الحكم على سلوك أحد الأفراد على أساس المبادئ الأخلاقية ، لأنها متغيرة ومتباينة كما ذكرنا .

ولكل وهم من هذه الأوهام الثلاثة قصة معقدة خاصة به . ولكن المنصر المشترك بينها جميعا هو المبالغة الزائدة فى المدى التى تستطيع أن تذهب اليه العلوم الاجتماعية فى تغيير الظروف الانسانية ، كما أنها تشترك جميعا فى أنها تبسط الاختيارات المتاحة أمام الناس . ولكننا نجد أن الحقيقة تكاد تكون عكس ذلك تماما . ذلك أن دراسة علم الاجتماع تدلنا على أن الصراع والاختلاف يمثل ملامح كامنة للبناء الاجتماعى ، وأن مصالح الفرد ومجتمعه لا يمكن أبدا أن تتفق اتفاقا كاملا وأن تقبل فكرة العلية الاجتماعية لا يمكننا بحال من الأحوال من التخلّى عن فكرة الارادة الانسانية الحرة ، وأن الالتزام الأساسى وراء كافة الوثائق والنظم الأخلاقية فى كل جماعة انسانية واحد لا يتغير ، وأخيرا : أن كل مجتمع محلى — صغيرا كان أم كبيرا — لا تقوم له قائمة ولا يستطيع الاستمرار فى الوجود الا بفضل العواطف والأحاسيس المعيارية الكامنة فى نفوس أعضائه والالتزامات المتبادلة فيما بينهم .

الفصل الثانى

المفاهيم الأساسية فى علم الاجتماع

لقد استطاع علم الاجتماع — شأنه شأن كل ميادين البحث العلمى وفروع الدراسة — أن يطور قائمة طويلة من المصطلحات الفنية التى تشير الى الأشياء التى يدرسها. ولهذه المصطلحات وظيفة مزدوجة الأولى هى تسمية الظواهر وتحديد بها باسم تعرف به ، والثانية وضعها فى موضع يمكن فى إطاره تحليلها وفهمها . يضاف الى هذا أن كثيرا من الدارسين يميلون الى استخدام لغة خاصة (أو رطانة) تدل عليهم وتشير الى انتمائهم الى دائرة معينة ، وتجعلهم على اتصال بأحدث الموضات الفكرية التى تظهر فى ميدان عملهم . ومن أمثلة الاستخدام الخاص لكلمات معينة بمعان معينة استخدام بعض المصطلحات الفنية كبديل عن بعض الكلمات السائجة ، كأن نقول هذا « سلبى » وهذا « ايجابى » بدلا من أن نقول هذا « سئ » وهذا « طيب » . الخ . بل اننا نجد أن الكتاب الذين يتجنبون الافراط فى استخدام اللغة الخاصة ، غالبا ما يطورون أسلوبا مهنيا خاصا يدل دون أدنى شك على ارتباطهم بتلك المهنة أو هذا الميكان . بحيث أصبحنا نجد الكتابات السوسبيولوجية (أى المنتمية الى علم الاجتماع) تستخدم لغة خاصة أصبح من السهل على الناس أن يتعرفوا عليها وعلى انتمائها لهذا العلم ، حتى وان كانت لا تحوى مصطلحات بعينها أو كلمات بالذات ، ولكن يصبح لهذا الكلام مذاق أو طابع مميز يدل على مهنة أصحابه .

والمشكلة هنا أن عامة الناس — حتى من المتعلمين — قد يجدون صعوبة فى فهم بعض الكتابات السوسبيولوجية . وهم قد لا يعترضون

على صعوبة الأسلوب فى علوم اجتماعية أخرى أحيانا ، ولكنهم يفترضون أن المشتغل بعلم الاجتماع يكتب عن أمور الحياة المألوفة لهم ، وأحيانا يشرح بعض القضايا والمشكلات التى تمن لهم فى يومهم ، ولكنهم لا يفهمون تماما ، أو لا يفهمون بالتحديد ماذا يقصد من هذا الكلام . وهذا هو السبب وراء حملات النقد التى توجه الى الكتابة فى علم الاجتماع (سواء فى اللغات الأوروبية المعروفة لنا ، أو فى لغتنا العربية) لأنها تستخدم عبارات غامضة أو غير مألوفة . بل أن الأمر وصل ببعض الكتاب الى حد وصف لغة الكتابة فى علم الاجتماع بأنها كالاسبرانتو (الاسبرانتو *Esperanto* لغة دولية مبتكرة — أى مؤلفة تأليفا — بنيت على أساس من الكلمات المشتركة فى اللغات الأوروبية الرئيسية) ، أى عسيرة على الفهم غير متداولة فى الاستخدام . والحقيقة أن هناك بعض المشتغلين بهذا العلم الذين يكتبون لغة ليست عسيرة على المثقف العادى فحسب ، ولكنها عسيرة أحيانا على زملائهم فى المهنة نفسها . والبعض يكتب أحيانا غير واضح فى اعتباره متعة القارئ والتيسير عليه ، أى أنه يكتب كلاما يمكن أن يفهم ، ولكن بعد عناء . ويبدو أن هناك ثلاثة أسباب وراء ظاهرة هذا الأسلوب العسير فى كتابات علم الاجتماع :

(١) ربما كان أهم تلك الأسباب ما أشرنا اليه من أن أغلب المادة التى تمثل موضوعا لعلم الاجتماع هى من أمور الحياة اليومية ، ولذلك يجد الناس أن استبدال اللغة اليومية المألوفة ببعض المصطلحات الفنية أقل اقناعا فى علم الاجتماع منه فى أى علم آخر .

(ب) لقد تأخر علماء الاجتماع — لأسباب غير معروفة بالتحديد — فى الاتفاق على تعريفات موحدة للمصطلحات الفنية التى يستخدمونها ، الأمر الذى يجعل حتى المتخصصين قد يعجزون عن فهم بعضهم البعض أحيانا . ونجد فى الكتابات الاجتماعية العربية التعبير عن مصطلح System بكلمة « نسق » (التى يستخدمها الأغلبية) وكلمة « جهاز »

أو « نظام » اللتين يستخدمهما القلة ، والتعبير عن كلمة Socialization بكلمة « تنشئة » غالبا ، « وتطبيع » أحيانا أخرى وهكذا .

(ج) وقد يحدث عند التعبير عن مادة البحث بكلمات ألا تتطابق مفاهيم وتصنيفات العالم الاجتماعي مع المفاهيم والتصنيفات التقليدية للعلاقات الاجتماعية والراسخة في اللغة المستخدمة بين الناس . والمثال على ذلك استخدام كلمة كاريزما التي تشير — في العادة — إلى ما يعبر عنه الشخص العادي بكلمة « الزعيم » أو « الرئيس » ، بينما هي تنطوي على خصائص ومواصفات متميزة توفر على دراستها المشتغلون بعلم الاجتماع السياسي ، وعلم النفس الاجتماعي وغيرهم ، وتنعني « القيادة الملهمة » .

مصادر المصطلحات في علم الاجتماع :

أجريت في أمريكا بعض التجارب لاختبار قدرة الطلاب الجامعيين على فهم مقتطفات من المقالات العلمية في ميادين : علم الاجتماع ، وعلم النفس التجريبي ، والتحليل النفسي ، والكيمياء الحيوية ، والفزيولوجيا ، والفارماكولوجيا . ولم تكشف التجربة عن وجود أي فروق ذات دلالة بين الميادين العلمية الستة من حيث إمكانية فهم الناس العاديين لمادتها . فقد اتضح أن الميادين العلمية الستة المذكورة قد استعارت أكثر من نصف مصطلحاتها من اللغات الأنجلو ساكسونية ومن اللغة الانجليزية القديمة . أما الباقي فقد أخذته عن مصادر قديمة (كلاسيكية كالليونانية) أو أجنبية أو مختلطة . وأوضحت دراسة أخرى أن نسبة الكلمات المستعارة في علم الاجتماع بلغت ٤١٫٧٪ ، في حين كان متوسط نسبة الكلمات المستعارة في كافة العلوم الأخرى ٤٢٫١٪ .^(١)

(١) انظر دراسة :

Frances E. Cheek and Maureen Rosenhaupt, « Are Sociologists Incomprehensible ? : An Objective Study », in : American Journal of Sociology , 73 , No. 5 , March 1968 , pp. 617 - 627.

ولعل فى هذه التجربة وغيرها ردا على الانتقادات التى توجه
أحيانا الى الكتابات العربية فى علم الاجتماع بسبب بعض المصطلحات
المعربة فيها ، أو المكتوبة كما هى بحروف عربية كالأنثروبولوجيا ،
والسوسيلوجى (نسبة الى علم الاجتماع) ، وميكانيزم ، وديناميات ،
وغیرها من المصطلحات والمفاهيم .

كما تعرف اللغة العلمية فى علمنا بعض الكلمات الجديدة التى
اخترعت اختراعا أو ركبت من مقاطع من مصادر لغوية مختلفة ، ولم تكن
موجودة بشكلها الراهن فى أى لغة انسانية من قبل ، مثل كلمة علم
الاجتماع Sociology ، كاريزما Charisma وغيرها . فقد صكت
كلمة Sociology من الجذر اللاتينى Socius والجذر اليونانى
Logos على يد أوجست كونت (مؤسس علم الاجتماع الحديث) لأول
مرة فى عام ١٨٣٨ . أما المصطلح نفسه فهو كلمة انجليزية محترمة
عدل معناها تعديلا طفيفا فى هذا الاستخدام . وظل المعنى
السوسيلوجى للمصطلح قائما بصفة عامة ، كما ظلم محتفظا بمعناه
القاموسى الأصلى . ونجد أن كلمة تتخرج stratification — على
سبيل المثال — قد ظهرت فى اللغة الانجليزية لأول مرة فى عصر
شيكسبير للإشارة الى عملية ترتيب شىء ما فى مستويات أو راقات فوق
بعضها . ثم استخدمت الكلمة بهذا المعنى فى علم البيولوجيا فى
القرن الثامن عشر ، ولم يبدأ استخدامها فى ميدان علم الاجتماع
الا فى أربعينيات القرن العشرين .

غير أننا نستطيع — مع ذلك — القول بأنه بوسع أى قارئ مدقق
أن يفهم القسط الأعظم من الكتابات السوسيلوجية بسهولة اذا ما تمكن
من عدد قليل من المصطلحات الأساسية ومن الأفكار التى تعبر عنها تلك
المصطلحات . وسوف نشرح فى الفقرات التالية معنى العشرين مصطلحا
الأساسية فى علم الاجتماع الحديث بادئين فى أغلبها بتبنى المعنى

الذى أوردته دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية(*) ، وقاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية(**) ، موضحين فائدة استخدام المصطلح وعلاقته ببقية المصطلحات العشرين الأساسية .

(*) أراجع الى دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية (وكذلك للاستزادة حول أى موضوع من موضوعات هذا الكتاب) :

David L. Sills , ed. , **International Encyclopedia of the Social Sciences** , New york , Macmillan and free press , 1968

- تعريف الثقافة : المجلد الثالث ، صفحة ٥٢٨
تعريف الجماعة : المجلد السادس ، صفحة ٢٧٦
تعريف التفاعل : المجلد السابع ، صفحة ٤٤١ (مع بعض التعديلات)
تعريف الاتجاه : المجلد الأول ، صفحة ٤٥٠
تعريف المعيار : المجلد الحادى عشر ، صفحة ٢٠٤
تعريف الدور : المجلد الثالث عشر ، صفحة ٥٤٧ (مع بعض التعديلات)
تعريف النسق الاجتماعى : المجلد الرابع عشر ، صفحة ٥٨٣
تعريف التكامل : المجلد السابع ، صفحة ٢٨٠
تعريف الحراك : المجلد الرابع عشر ، صفحة ٤٢٩
تعريف القوة : المجلد الثانى عشر ، صفحة ٤٠٦ (حسب تعريف مكس فيير) .
تعريف الصراع : المجلد الثالث ، صفحة ٢٣٢
تعريف الانحراف : المجلد الرابع ، صفحة ١٤٨ (مع بعض التعديلات)
(**) انظر هذا القاموس أيضا :

Julius Gould and William L. Kolb, eds.

A Dictionary of the social sciences, New york, Free Press, 1964

وقد صدرت لهذا القاموس ترجمة عربية عن المجلس الاعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية بإشراف الدكتور ابراهيم بيومى محكور ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٥ .

المصطلحات العشرين الأساسية في علم الاجتماع

١ - النسق الاجتماعي

والمصطلحات المرتبطة به هي :

- ٢ - الوظيفة
- ٣ - التكامل
- ٤ - الجماعة
- ٥ - التنظيم
- ٦ - المجتمع

٧ - الثقافة

والمصطلحات المرتبطة بها هي :

- ٨ - النظام
- ٩ - القيمة
- ١٠ - الاتجاه
- ١١ - المعيار
- ١٢ - الانحراف

١٣ - التفاعل

والمصطلحات المرتبطة به هي :

- ١٤ - الدور
- ١٥ - التفتئة الاجتماعية
- ١٦ - الصراع

١٧ - المكانة

والمصطلحات المرتبطة بها هي :

- ١٨ - التدرج
- ١٩ - الحراك
- ٢٠ - القوة

١ - النسق الاجتماعى :

النسق الاجتماعى عبارة عن مجموعة من الأشخاص والأنشطة تتميز العلاقات المتبادلة بينهم بقدر من الثبات والاستمرار .

ويعد هذا المصطلح أشمل أسماء الكيانات التى يهتم علم الاجتماع بدراستها . فهو يضم المجتمعات ، والتنظيمات ، والجماعات ، والنظم . فالأمة هى عبارة عن نسق اجتماعى ، كما أن مباراة كرة القدم هى أيضا نسق اجتماعى ، والزوجان اللذان يعيشان فى أسرة هما أيضا نسق اجتماعى . وهنا يحق لنا أن نتساءل عن جدوى استخدام مفهوم بهذا الاتساع ، اذا كانت العناصر الداخلية فيه لا تتصف بكثير من السمات المشتركة فيما بينها ؟

والرد على ذلك أن السمات المشتركة بين تلك الكيانات الاجتماعية والتي يعبر عنها مصطلح النسق هى سمات فى غاية الأهمية . ذلك أن كل نسق اجتماعى يخلق لنفسه حدودا تجعله متميزا عن الأنساق الأخرى ، ومتميزا عن البيئة التى يوجد فيها ، كما يخلق داخله حالة من التوازن بين الأنشطة التى تمارس داخله ، بحيث يظل قادرا على العمل وعلى أداء وظائفه .

وسوف نرى فيما بعد أن تلك السمات الأساسية تمثل نقطة البدء لأى تحليل سوسولوجى . فاذا تصدينا لدراسة أى نسق اجتماعى جديد ، فانه يتعين علينا بادية ذى بدء أن نعين حدوده ، وذلك لكى نكتشف ميكانيزمات استقرار تلك الحدود والحفاظ عليها . وتصبح المهمة التالية على ذلك هى التعرف على الأنشطة الرئيسية ، ونحاول أن نعرف العلاقات التى تربط تلك الأنشطة ببعضها ، وأخير كيف تحافظ على حالة التوازن فيما بينها .

٢ - الوظيفة :

ان وظيفة أى عنصر من عناصر النسق الاجتماعى هى تلك الجزء
(الدور) الذى يؤديه للحفاظ على النسق •

من المسلم به اليوم أن هناك علاقة عمل من نوع ما بين أجزاء النسق المختلفة ، بحيث أننا نجد أن كل جزء يرتبط على نحو ما بكل جزء آخر ، ولا يمكن أن يتغير شيء فى النسق الاجتماعى دون أن يؤدي إلى أحداث سلسلة من التغيرات فى بقية أجزاء النسق • وقد أكد المستقلون بعلم الاجتماع هذه النقطة مرارا بحيث لم تعد فى حاجة إلى مزيد من التأكيد • ولكن الأمر لم يكن كذلك فى البدايات الأولى لعلم الاجتماع ، حيث كان السلوك الاجتماعى يدرس عادة دون اهتمام يذكر بالنظر إليه فى إطار النسق الذى يحدث فيه •

ويطلق اسم « وظيفى » على عالم الاجتماع الذى يؤكد علاقات التداخل القائمة بين أجزاء النسق الاجتماعى • وإذا كان متطرفا فى آرائه ، فإنه يجتهد كى يثبت أن كل جزء من أجزاء النسق يساهم فى الحفاظ على النسق ويعمل على بقاءه ، ومن ثم يصبح ضروريا لا يمكن الاستغناء عنه بحال من الأحوال (٢) • أما اليوم فإننا نجد أن المشواهد المستقاة من الدراسات الامبيريقية لا تؤيد هذا الموقف المتطرف • حقيقة أن كل أجزاء النسق تكاد تؤثر على النسق الاجتماعى برمته ، الا أن تلك الآثار ليست كلها ايجابية بالضرورة ، أو ليست بالضرورة فى صالح استمرار النسق وبقائه • وكثيرا ما يمكننا القول بعد حدوث تغير معين فى النسق أن عادة معينة أو معتقدا ما لم يكن

(٢) يعد مالينوفسكى الأنثروبولوجى البولندى الأصل أقوى المدافعين عن وجهة النظر هذه ، انظر مقالته :

Bronislaw Malinowski , Anthropology .

فى دائرة المعارف البريطانية ، الطبعة الثالثة عشرة ، مادة أنثروبولوجيا •

جوهريا ولا حيويا على الاطلاق ، وأنه قد يمكن الاستغناء عنه بالفعل .
ان الباحث الذى يقوم بالتحليل الوظيفى للمجتمع قد يقع فى اضطراب
وتخلف عليه الأمور اذا لم يتعرف بدقة على ميكانيزمات أداء النسق
لوظائفه ، وما لم يمين الحدود التى تؤدى فيها داخل النسق ، وكذلك
ما لم يتعرف على البدائل الوظيفية التى يمكن أن تحقق نفس الأهداف
بطرق أخرى .

ويميز علماء الاجتماع عادة بين الوظائف الظاهرة والوظائف الكامنة .
والوظائف الظاهرة هى تلك التى يدركها ويعرفها جيدا الأفراد الفاعلون
داخل النمط الاجتماعى أو الثقافى الذى ندرسه . أما **الوظائف الكامنة**
فهى تلك التى لا يعرفها الفاعلون فى ذلك النسق والتى تحتاج الى
الكشف عنها عن طريق التحليل السوسىولوجى . وإذا نظرنا مثلا الى
ظاهرة الغش فى الامتحانات ، وجدنا أن وظيفتها الظاهرة (لدى الغشاش)
هى تحسين درجاته وتقديراته فى هذا الامتحان ، أما وظيفتها الكامنة
فقد تكون رغبة ذلك الغشاش فى تأكيد تماسك جماعة رفاقه من الطلاب ،
وذلك لئلا يتخلف أو يقل عنهم فى المستوى .

٣ - التكامل :

التكامل هو ترابط وتماسك أجزاء النسق الاجتماعى لئلا يصبح
كيانا كليا موحدا .

والتكامل درجات ، ولكن النسق الاجتماعى ينبغى أن يتمتع بدرجة
معينة من التكامل ، والا لم يعد لنا الحق فى أن نطلق عليه اسم «نسق» ولكن
الملاحظة العابرة تدلنا على وجود فروق واختلافات فى درجة التكامل
بين نسق وآخر . فبعض الأسر أكثر تماسكا من البعض الآخر وبعض
الثقافات تتصدى لمقاومة التغير بقوة ، على حين نجد ثقافات أخرى تفتح
صدرها لأى مؤثرات تند عليها . بل اننا نستطيع القول بأنه حتى بالنسبة
للكيانات الكبرى غير المتجانسة كالمدرن الكبرى اليوم يوجد قدر من

التكامل الداخلى فيها • ولذلك تجلنا دراسات علم الاجتماع الحديثة على أن المدن التى توجد فيها درجة منخفضة من التكامل تعاني من مشكلات اجتماعية أشد وطأة وأعظم خطراً •

وهناك ثلاثة فروض كبرى ترتبط بفكرة التكامل :

(أ) أن الحياة فى نسق اجتماعى سيئ التكامل أصعب من الحياة فى نسق اجتماعى جيد التكامل •

(ب) أن النسق الاجتماعى ذى المستوى المرتفع من التكامل أقدر على مقاومة التحدى الخارجى من النسق السيئ التكامل •

(ج) أن التحديث والتقدم الصناعى يؤدى عادة الى تقليل درجة التكامل الاجتماعى •

وتمثل تلك الفروض الثلاثة الشغل الشاغل لبحوث العالم الفرنسى اميل دوركايم طوال حياته ، والذي سوف نستعرض آراءه ونظرياته فى جزء لاحق من هذا الكتاب • وقد ظلت تلك القضايا تمثل احدى بؤر البحث السوسولوجى منذ أن نشر دوركايم دراسته الكلاسيكية عن الانتحار فى عام ١٨٩٧ • ويمثل هذا الكتاب أول دراسة احصائية مكتملة فى علم الاجتماع المعاصر ، جمع فيه مؤلفه كما كبيرا من الشواهد التى تدل على أن معدلات الانتحار تزيد حيثما تنخفض درجة التكامل الاجتماعى^(٣) •

والمصوبة الرئيسية التى تواجهنا فى قياس درجة تكامل نسق اجتماعى معين أنه لم يتم حتى الآن اختراع وسيلة مطلقة لقياس

(3) Emile Durkheim, *Suicide : A Study in Sociology*, New York , Free Press , 1963.

وقد صدرت الطبعة الفرنسية الأصلية لأول مرة فى باريس عام ١٨٩٧ ..

التكامل تتيح لنا - على سبيل المثال - مقارنة درجة تكامل مدينة معينة بدرجة تكامل مصنع معين ، أو تكامل أسرة معينة بتكامل أمة معينة . ولكن من اليسير - الى حد ما - قياس التكامل النسبي لوحدة من نفس النمط ، كالدراصة التي أجريت على بعض الأسر الانجليزية التي اختيرت من بين طبقة اجتماعية معينة في مكان وزمان معينين^(٤) . أو الدراصة التي أجريت لقياس تكامل مجموعة من المجتمعات المحلية المكسيكية التي تتصف بنفس الثقافة الأساسية ، ولكن الفروق بينها ترجع الى اختلاف درجة تعرضها للمؤثرات الخارجية^(٥) . ويجب أن نلاحظ هنا أن مقارنة درجة التكامل بين أنساق اجتماعية متباعدة ومستقلة عن بعضها استقلالا كبيرا يمثل عملية محفوفة بالمخاطر Shaktier وقد أثبتت الدراسات الحديثة وجود درجة من التكامل في داخل بعض القبائل البدائية تقل عما كان متوقعا ، درجة من التكامل في أحياء المدن الحديثة الكبرى تزيد عما كان متوقعا^(٦) .

(٤) انظر الدراصة الهامة التالية :

Leizabeth Bott, *Family and Social Network : Roles , Norms and External Relationships in ordinary urban Families*. London, Tavistock , 1957.

(٥) أجرى هذه الدراسات العالم الأمريكى الشهير روبرت ردفيلد :

Robert Redfield , *The Folk Culture of Yucatan*, Chicago University of Chicago Press, 1941.

انظر كذلك لنفس المؤلف ، *المجتمع القروي وثقافته* ، الذى ترجمه الى

اللغة العربية د . فاروق العادلى ، الهيئة العامة للكتاب ، الاسكندرية ، ١٩٧٠

(٦) أثبتت النقطة الاولى اوسكار لويس فى كتابه :

Oscar Lewis , *Life in a Mexican Village :*

Tepoztlan Restudied, Urbana IL, University of Illinois Press , 1963

وأثبت النقطة الثانية الخاصة بالمدن الحديثة الكبرى هيربرت جانز :

Herbert J. Gans, *The urban Villagers :*

Group and Class in the Life of Italian Americans , New York Free Press , 1965.

والملاحظ من ناحية أخرى أنه لا جدال في أن القرن العشرين قد شهد تغيرا اجتماعيا وثقافيا سريعا ، وأن هذا التغير من شأنه أن يعمل على تخفيض درجة التكامل في شتى الأنساق الاجتماعية القائمة . وإذا كانت السعادة أيسر تحقيقا في داخل الأنساق المتكاملة (أى التي تتصف بدرجة عالية من التكامل) ، كما دلت على ذلك دراسات عدة ، فلا عجب أن العصر الذي نعيش فيه اليوم قد أصبح أقل ارضاء واسمادا للفرد .

٤ - الجماعة :

الجماعة عبارة عن نسق اجتماعي يتكون من عدد من الأفراد الذين يتفاعلون مع بعضهم البعض ويشتركون في القيم ببعض الأنشطة المشتركة .

ويترتب على هذا التعريف أن درجة « جماعية » أى جماعة (أى تماسك الجماعة كجماعة ، ومدى اتصافها بخصائص الجماعة) هي مجرد اختلاف في درجة التماسك من جماعة لأخرى أى هي مسألة درجة . والملاحظ أن ذلك يتفق وخبرتنا في الحياة اليومية ، حيث نصادف بعض الجماعات التي تتميز بالاستمرار لمدة طويلة ، كالأسر والهيئة التشريعية ، على حين توجد جماعات أخرى لا تكاد تحظى بأى قدر من الاستمرار ، كالجمهور المدعو الى حفلة أو محاضرة معينة ، فما تكاد تلحظ وجود تلك الجماعة ، حتى تجدها قد انحلت وانتهت .

وقد اصطلح على أن الجماعة ينبغي أن تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل ، ويتكون أعضاء الجماعة من أفراد أحياء ، وليس من كيانات جماعية أو كيانات مجردة . ولا بد أن تكون لدينا دائما وسيلة ما لتمييز أعضاء أى جماعة عن غير الأعضاء فيها ، حتى ولو كان ذلك من خلال وجودهم في زمان أو مكان معينين . ويجب أن تقوم بينهم علاقات

تفاعل ، أى أن كلا منهم يتفاعل مع بقية أعضاء الجماعة بحيث تصبح هناك شبكة واحدة من العلاقات التى تربط بينهم •

والملاحظ أن مصطلح « جماعة » من المرونة بحيث يكاد يكون من المتعذر اساءة استخدامه ، وإن كان الخطأ أن يطلق أحدها على حشد من الناس لا تقوم بين أفرادها علاقات التفاعل المشار إليها اسم « جماعة » وننبه بهذه المناسبة الى أن « الحشد » هو عبارة عن مجموعة من الأفراد الذين تربط بينهم سمة مشتركة ، ولكن لا تقوم بينهم علاقات تفاعل • غالباً الجائلون مثال للحشد ، أو مجموعة الناس : ولكنهم لا يشكلون جماعة بالمعنى العلمى المحدد هنا •

٥ - التنظيم :

التنظيم عبارة عن نسق اجتماعى مستمر له هوية جماعية واضحة ، وقائمة محددة تحديداً واضحاً من الأعضاء ، وبرنامج للنشاط الترتيب (المتكرر) الموجه نحو تحقيق أهداف واضحة ، وله كذلك إجراءات محددة لضم أعضاء جدد إليه •

وتتضح الهوية الجماعية المتميزة للتنظيم من خلال الاسم الذى يطلق عليه ، وهو اسم يعرفه كافة أعضاء التنظيم ، كما يعرفه عدد كبير من الناس من خارج هذا التنظيم • والغالب أن يوحى اسم التنظيم بقدر كبير من المعلومات عن أهداف التنظيم ، ومكانه ، وانتمائه ، كما يتيح ممارسة سلوك جماعى معين دون أى لبس • ومن شأن قائمة الأعضاء أن تساعد التنظيم على التعرف على أعضائه ، كما تمكنه من تسمية الناس — فى لحظة معينة — الى أعضاء وغير أعضاء • وقد يكون برنامج نشاط التنظيم شاملاً أو محدوداً ، ولكنه ينمى دائماً على بعض الأنشطة المحددة الموجهة نحو تحديد أهداف بعينها ، كما يتضمن دائماً نوعاً من الخطة الزمنية لترتيب وتنظيم هذه الأنشطة مقدماً •

وتتضمن اجراءات تجديد الأعضاء ضم أعضاء جدد الى التنظيم ونقل الأعضاء القدامى من موقع الى آخر داخل التنظيم .

ومن أمثلة التنظيمات التي نتحدث عن سماتها هنا : الأسرة ، والحزب السياسى ، والمصنع ، والمصابة الاجرامية ، والكتيبة العسكرية ، والبنك ، والمصلحة الحكومية ، والأوركسترا السيمفونى . وعلينا أن نحذر الوقوع فى خطأ اعتبار كل الجماعات الدائمة تنظيمات . فالسلالات (الأجناس) ، والجماعات العرقية ، والطبقات الاجتماعية ، وجماعات الجوار — على سبيل المثال — ليست تنظيمات بالمعنى الذى حددناه هنا للتنظيم .

فالتنظيمات تتميز ببعض السمات المحددة بغض النظر عن الزمان أو المكان الذى تظهر فيه . ومن تلك السمات وجود خريطة التنظيم التى تحدد مسميات ووظائف المناصب المواقع الرئيسية داخل التنظيم ، وترسم لشاغلى تلك المواقع متى وكيف يتفاعلون (أى يتبادلون التأثير والتأثر) مع بعضهم البعض . ومن تلك السمات أيضا وجود تسلسل هرمى معين يرتب الأعضاء فى درجات فوق بعضها بدءا من أعلى المناصب ووصولاً الى أدناها ، محددا لكل منصب منها واجباته وجزاءاته . ومنها أيضا المعايير (وهى القواعد الرسمية أو غير الرسمية) التى تحكم سلوك الأعضاء تجاه بعضهم البعض وتجاه الأفراد من خارج التنظيم . ومن سمات التنظيم وجود نظام للمكافآت والعقوبات لحمل الأعضاء على الامتثال لقواعد التنظيم ، واجراءات محددة لتجديد أعضاء جدد ، وترقية الأعضاء الموجودين ، أو تخفيض درجتهم . وأخيرا ، وليس آخرا ، فلكل تنظيم رصيد من الأشياء المادية التى يحتاج اليها لتنفيذ برنامج التنظيم .

٦ - المجتمع :

المجتمع عبارة عن نسق اجتماعي مكثف بذاته ، ومستمر في البقاء بفعل قواه الخاصة ، ويضم أعضاء من الجنسين (ذكورا وإناثا) ومن جميع الأعمار .

فالمجتمع جماعة من الأفراد الأحياء ، وليس مجموعة من الأفكار المجردة . وقد وصفه أحد علماء الاجتماع بأنه : « أكبر جماعة ينتمى إليها الفرد » . وهو مكثف بذاته بمعنى أن له رصيذا من الإجراءات والوسائل الخاصة بالتعامل مع البيئة ، واطالة وجوده الى ما لا نهاية .

ويكاد يكون من المستحيل تعيين الحدود الدقيقة لمجتمع ما . والأصح أن تلك الحدود ترسم بطرق مختلفة لتحقيق أغراض مختلفة في كل مرة ، أى حسب الأحوال وحسب الهدف من عملية تعيين الحدود . وموسعنا مثلا أن نتكلم عن المجتمع المصرى ، وأحيانا عن المجتمع العربى ، بل وأحيانا أخرى عن المجتمع الدولى ، وذلك بعد أن أصبحت شبكة الاتصال فى القرن العشرين قادرة على الربط بين كافة سكان الأرض تقريبا والتأليف بينهم فى جماعة واحدة ولأغراض معينة . كما نلاحظ — من ناحية أخرى — أن المجتمع المكتمل (وليس الكامل) والقادر على البقاء مستقلا قد يكون مجتمعا صغيرا كل الصفر . فبعض قبائل غينيا الجديدة لا يزيد عدد أعضاء الواحدة منها عن ألف نسمة ، ولها لغتها الخاصة ودينها الخاص ، وفجدها مزودة بالأساليب والوسائل التى تمكنها من التعامل مع البيئة المحيطة ، ومن الاستمرار عبر الأجيال جيلا بعد الآخر .

ونود أن نوضح هنا أن المعنى الذى ذكرناه لمصطلح « مجتمع » هو المعنى المتداول فى الكتابات السوسولوجية الحديثة ، ولكن من

الطبيعى أننا لا نستطيع أن نمنع أحدا من استخدام نفس الكلمة بمعان أخرى لهذا الغرض أو ذلك ، وكما تدلنا على ذلك قراءتنا وأحاديثنا • ف كثيرا ما تستخدم كلمة مجتمع للإشارة الى مجموع العلاقات الاجتماعية ، أو الى كيان عام غامض يكمن وراء العادات الاجتماعية العادية ويعمل على فرضها على الناس (كالقول مثلا : ان المجتمع لا يقر تدخين المراهقات للسجائر) • كما اصطاحت اللغة الانجليزية على استخدام كلمة مجتمع أحيانا للإشارة الى الطبقة العليا فى المدن ، وقد نقل هذا الاستخدام الى اللغة العربية ، عندما نقول : « المجتمع الراقى » •

٧ - الثقافة :

تتكون الثقافة من أنماط النشاط الإنسانى المكتسبة والمتوارثة اجتماعيا ومن الأشياء (العناصر المادية) المرتبطة بها •

وأهم شئ يجب أن نعرفه عن الثقافة أنها تعنى دائما المعرفة الفنية بشئ ما : كيف تزرع القمح ، كيف تنظم حفل زفاف ، كيف تستخدم فعلا معينا (فى اللغة) فى صيغة المستقبل ، كيف تتأثر من جيش مهزوم ، كيف تصنف أوراقا حكومية ... الخ • هذا علاوة على الأشياء التى يصنعها الانسان لتجسيد هذه المعرفة ، وفى الأمثلة التى ذكرناها تكون من هذه الأشياء : الحراث ، وخاتم الزفاف ، وكتاب الفحو ، والنصب التذكارى ، وبطاقة الفهرس ... الخ •

كما نميز أحيانا بين بعض جزئيات أو عناصر الثقافة ، فنطلق عليها اسم عناصر أو سمات ثقافية ، وبين الكيانات الثقافية الأكبر والتى تسمى مركبات ثقافية • فخاتم الزواج هو عبارة عن عنصر ثقافى ، أما مجموعة الممارسات المرتبطة بالزواج والتى تضم حمام العروس ، ووصيفات الشرف ، وطريحة العروس ، والتساج الذى تلبسه ، وعقد الزواج ، وحفل الزواج ، ومسلك العريس فى تلك الليلة ومسلك أهله وأصدقائه ، وأغانى الأفراح ... الخ فكل ذلك مركب ثقافى •

٨ - النظام :

النظام (الاجتماعى) عبارة عن نمط متميز من النشاط الاجتماعى والقيم التى تدور حول احدى الحاجات الاغسلانية الاساسية والتى تصاحبها طرق متميزة للتفاعل الاجتماعى .

والنظام الاجتماعى بهذا المعنى ظاهرة ثقافية وتنظيمية فى نفس الوقت . فهو يتضمن « الوصفات » التى وضعها المجتمع وتراكت عبر الأجيال والخاصة بالتعامل مع احدى الاحتياجات الأساسية ، كما يتضمن الأفراد والتنظيمات القائمة بأداء هذا العمل .

ونلاحظ هنا أن تقسيم المجتمع الى نظم أسرية ، ودينية ، واقتصادية ، وسياسية ، وتربوية وترويحوية هو تقسيم كلاسيكى وقابل للتطبيق على أى مجتمع من أى حجم وفى أى مرحلة من مراحل تطوره . وتعد هذه النظم (أو الأربع الأولى منها على الأقل) نظما اجتماعية أساسية .

وهناك فضلا عن ذلك عديد من أنماط النشاط الاجتماعى على نطاق أصغر والتى تتلاءم مع التعريف السابق تحديده . من هذا مثلا الأنشطة فى مجال : العلم ، والقانون ، والعمل الخيرى ، وسباق الخيل . الخ . التى يمكن دراستها بوصفها نظما اجتماعية .

كما يستخدم مصطلح نظام أحيانا للدلالة على أى مؤسسة كبيرة لها هيئة موظفين أو عاملين دائمين خاصة بها ، كالمتحف أو الملجأ . كما يطلق علماء الاجتماع أحيانا مصطلح نظام كلى (وهو هنا مؤسسة) على أى مؤسسة كبرى يخضع العاملون فيها لنظام ثابت طوال الأربع والعشرين ساعة يوميا . ومن أمثلة هذه المؤسسات : السجون ، والمستشفيات ، والأديرة ، والوحدات العسكرية العاملة .

٩ - القيمة :

القيمة هي تصور المجتمع للشيء المرغوب ، وهو التصور الذى يؤثر على السلوك الاجتماعى أن يعتق هذه القيمة •

فالقيمة بعبارة أخرى هي فكرة يؤمن بها الفرد ، وإن كان يشاركه فيها غالباً أصدقاؤه وأقاربه ، وتحدد له اختيار ما يفعل وكيف يفعله ، كما تحدد له ما هو الشيء العزيز ، أو الثمين ، أو الجذاب ، أو الملائم • الخ •

وقد اجتهد الفلاسفة الاجتماعيون — منذ أفلاطون — فى دراسة موضوع القيمة والحديث عنه • وقد حاول أفلاطون على سبيل المثال تعريف الشيء المرغوب بأنه الشيء الطيب أو الصالح ، وأن الصالح للأفراد هو الصالح للمجتمع • والمشكلة الأساسية هنا هي أنه على الرغم من أن الرغبة هي أشمل صفات الاستجابات الانسانية وأكثرها عمومية ، إلا أنها ليست أكثرها ثباتاً واستقراراً •

وقد اهتم كل من علم النفس وعلم الاقتصاد بوضع نظم محكمة ودقيقة لفهم التغيرات التى تطرأ على القيمة ، وهي التغيرات الراجعة الى ندرة الأشياء المرغوبة أو وفرتها ، وإلى وجود البدائل أو عدم وجودها ، وكذلك الى زيادة أو نقصان الأشباع عند تحقيق هدف معين • ومع ذلك فما زال مفهوم القيمة من أعقد الأفكار فى العلوم الاجتماعية وأكثرها إثارة للحميرة • وعلينا هنا أن نحذر المقارء من التفسيرات والشروح التى تتبالغ فى تبسيط مفهوم القيمة ، لأن حقيقة الأمر فى واقع الحياة الاجتماعية ليست بهذه البساطة • حقيقة أن القيمة ترتبط على نحوها بالفائدة ، ولكن شرب الماء فى الظروف العادية ليس شيئاً بالغ القيمة ، رغم ضرورته أو فائدته التى لا شك فيها • كذلك

نعرف أن القيمة تزداد بفعل الغدرة ، ولكن الأمهات الحوامل لا يشترن أبدا الى انجاب خمسة توائم عندما يحين الوضع • وقيم الفرد مستمدة الى حد كبير من ثقافته ، ولكن من الخطأ مع ذلك الاعتقاد أن القيمة التي تؤمن بها جماعة معينة تحظى بتأييد ودعم كافة أعضاء تلك الجماعة • ان عالم الاجتماع الحضيف لا يشرع فى دراسة القيمة الا اذا تسلح بالحذر ويحث عن البراهين القوية قبل أن يصدق أن فعلا معيناً قد تم أو حدثا معيناً قد وقع لأن شخصا ما أو جماعة معينة تنسب اليه قيمة معينة •

١٠ - الاتجاه :

الاتجاه فكرة ترسم للفرد كيف يسلك على نحو ما فى موقف معين •

وتتضمن مجموعة المعتقدات التي تكون اتجاهها معيناً لدى الفرد بقدر كاف من الاقتناع ، الواعى أو غير الواعى ، بحيث أن استجابة ذلك الفرد لموقف معين تكون محددة سلفا • والاتجاهات تنطوى على قيم ، أو هى بمثابة تجسيد لتلك القيم ، وأغلبها مستمد من أقاربه وأصدقائه وغيرهم ممن يرتبط بهم فى حياته •

ولقد أصبح ميدان قياس الاتجاهات من الفروع المزدهرة فى البحوث الاجتماعية منذ ما يزيد على نصف قرن • وقد أجريت مسح الاتجاهات (دراسات مسحية شاملة للتعرف على الاتجاهات Attitude Surveys) حول كل الموضوعات التي يمكن أن نتصورها بدءاً من أمانة الضامنة ، وحتى مخاطر الرحلات الفضائية بين الكواكب • ووجه القصور الكامن فى مسح الاتجاهات أنها تتعرف على الاتجاه (وهو كما قلنا تحديد مسبق لسلوك الفرد) عن طريق سؤال الشخص موضوع البحث : كف ، سيسحب لوقف معين عندما يقع ، بدلا من أن تنتظر وتلاحظ سلوكه

الفعلى عند مواجهته هذا الموقف^(٧) . وإذا كان وصف الاتجاه قائما على الوصف اللفظى لصاحبه ، فان الباحث يواجه فى هذه الحالة ثلاثة مشكلات متداخلة ومترابطة هى : —

— هل يدلى بالبحوث بالحقيقة (أى حقيقة اتجاهه هو) ؟

— هل هو يعرف فعلا اتجاهه حقيقة ؟

— هل يمكن التنبؤ بسلوكه من واقع ما يقوله ؟

ان عملية قياس الاتجاهات يمكن أن تكون عظيمة الفائدة اذا ما حلت تلك المشكلات الثلاث ، وأمكن للباحث أن يجيب عليها عن طريق الربط بين التقارير اللفظية التى يدلى بها بالبحوث وملاحظتنا على سلوكه الواقعى . (كالرجل الذى يؤيد فكرة تنظيم النسل بحماس ولديه سبعة أطفال متفاوتى الأعمار وزوجة حامل ، أو المثقف الذى يدعو لأنكار اشتراكية بحماس وهو يعيش حياة بورجوازية مرفهة) .

١١ — المعيار :

المعيار هو المستوى القياس للسلوك فى جماعة معينة ، وهو يتيح للفرد أن يحدد سلفا نوع الحكم الذى سيصدره الآخرون على أفعاله ، كما يزود الآخرين بمعايير (محككات) الموافقة أو الرفض .

والحقيقة الهامة حول المعيار أنه يعان وينتشر بواسطة جماعة معينة ، وأنه يركز على قيم الجماعة . وكان أول ما لفت نظر الباحثين

(٧) نلاحظ فى الاستفتاءات أو استطلاعات الراى التى تتم قبل الانتخابات فى البلاد الغربية ، وفى كثير غيرها من أنواع بحوث الاتجاهات ، ان ذلك العيب يكون حتميا ، ولا يمكن تجنبه أو تلافيه ، لان جوهر عملية استطلاع الراى هى التنبؤ بسلوك الناخب ومعرفة ما سوف يفعله فى موقف آت .

الذين درسوا المعايير دراسة مقارنة أن هناك الأعمال التي قد تعد مذمومة في ثقافة معينة ، تكون هي نفسها محمودة في ثقافة أخرى مختلفة . فالواجب المفروض على الفلاح الصيني في عام المجاعة هو أن يشبع والديه الكبار في السن ولو على حساب أطفاله الرضع حتى ولو هلكوا من الجوع . أما الرجل الاسكيمي الصالح فعليه — إذا حدث نقص في الطعام — أن يترك والديه الكبار في السن وحيدين على الطلج لمواجهة الموت في شجاعة . ونجد عند العبريين المقدمات أنه كان يتمين على الأخ الأصغر — كواجب مقدس — أن يتزوج أرملة شقيقه الأكبر بعد وفاته ، على حين نجد أن المستشارين الدينيين للملك الانجليزي هنري الثامن يقررون أن زواجه بكاترين أوف أراجون كان بمثابة زنا لأنها كانت أرملة شقيقه الأكبر . ويلخص ويليام جراهام سمنر هذا الموضع في كتابه العظيم « الأساليب الشعبية » : « أن السنن الأخلاقية (المعايير) يمكن أن تجعل أى شيء صحيحا أو تجعل أى شيء خاطئا »^(٨) . ويهتم علماء الاجتماع المحدثون في المقام الأول بالموضوعات الأساسية الكامنة وراء الأنساق المعيارية أكثر من اهتمامهم بتنوعها الظاهري . من هذا مثلا أن كل التنظيمات تتطلب من أفرادها الولاء ، أما هذا الولاء نفسه فيتم التعبير عنه بطرق مختلفة تتباين من ثقافة لأخرى . ويبدو أن كل الأنساق الاجتماعية تتميز بين السلوك الحميد والسلوك المذموم ، على الرغم من أن فعلا معينا قد يكون محمودا في نسق معين ، ولكنه مذموم في نسق آخر .

(٨) انظر عرضا تحليليا نقديا لهذا الكتاب الهام باللغة العربية في المرجع التالي : أحمد أبو زيد وزملاؤه ، « دراسات في التولكلور » ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٢ . ويتضمن الكتاب عرضا لعدد من أهم الكتب العالمية عن الأساليب الشعبية ، والأدب الشعبي ، والمادات والتقاليد الشعبية وغيرها . شارك في كتابة فصول الكتاب الدكتور أحمد أبو زيد ، ونبيلة إبراهيم وعلياء شكرى وأحمد مرسى وعبد الحميد حواس ومحمد الجوهري .

١٢ - الانحراف :

الانحراف هو السلوك الذى يخرق المعايير السائدة فى النسق الاجتماعى ويمتدى عليها ، ويستثير جهودا اصلاحية من جانب أجهزة ذلك النظام لرد هذا المحدث الى جادة الصواب .

ويمثل السلوك المنحرف أحد موضوعات الاهتمام الرئيسية لعلم الاجتماع منذ التحركات المائدة التى تمت فى القرن التاسع عشر عن « الجريمة ، والرفيلة ، والبؤس » . ويمكن تصنيف السلوك الذى يعد اليوم منحرفا الى واحد من الفئات التالية :

(أ) الجريمة وتضم الجرائم التقليدية ضد الأشخاص والثروة والدولة ، والابتكارات الاجرامية الحديثة كجرائم أصحاب الياقات البيضاء (أى جرائم الأشخاص الذين يعتبرهم المجتمع محترمين ، وليسوا من نوع المجرمين التقليديين كجرائم الرشوة ، واستغلال النفوذ ، والاعتداء على المال العام ... الخ) ومخالفات نظم المرور ، وبعض صور الخروج على القانون الأخرى .

(ب) الانحراف الجنسى : كالجنسية المثلية ، والزنا ، والبقاء .

(ج) الأشكال المنحرفة من الاستهلاك ، وخاصة الادمان على الكحول وعلى العقاقير المخدرة .

(د) أساليب الحياة ذات الطابع الانحرافى مثل الحياة فى مناطق الملاهى المنحلة الموجودة فى أغلب المدن الأوروبية والتى كان يتردد عليها العمال المهاجرون والسكليون والمشردون ، والمصائب التى تستخدم الدراجات البخارية ، والمقامرين المحترفين ، وطلاب الجامعات الفاشلين .

والسلوك الانحرافى هو بطبيعة الحال سلوك نسبى ، كما أن السلوك الذى يعد خروجاً على معايير جماعة معينة ، قد يعد هو نفسه ممثلاً لمعايير جماعة أخرى . ومع ذلك فلا يصح أن نخلط بين السلوك المنحرف ومجرد عدم الامتثال لثقافة المجتمع . لأن السلوك المنحرف يمثل بوضوح اعتداءً على قيم النسق الاجتماعى الذى لا يستطيع الفرد المنحرف أن يتخلص منه تماماً ، حتى ولو كان هذا الفرد محاطاً بمجموعة من الأصدقاء الذين تتعارض قيمهم مع قيم النسق الأكبر الذى ينتمون إليه جميعاً .

١٢ - التفاعل :

التفاعل هو العملية التى بمقتضاها تتيح للأفراد الذين يتصلون ببعضهم أن يؤثر كل منهم على الآخرين ويتأثر بهم فى الأفكار والأنشطة على السواء .

ولهذا نرى أن التأثير المتبادل هو جوهر عملية التفاعل . فمن الممكن أن نصف شخصين بأنهما متفاعلين إذا كان نشاط كل منهما يتأثر بنشاط الآخر . وعملية التفاعل قد تستمر لسنوات طويلة ، وقد لا تستغرق سوى لحظات قليلة . والرموز هى الوسيلة السائدة للتفاعل بين البشر عادة . والرمز هو علامة لها معنى مشترك بالنسبة للأفراد الداخلين فى عملية التفاعل . وجميع الكلمات التى نستخدمها إنما هى رموز ، وكذلك كثير من الحركات والإيماءات والأتسياء .

ويعد التفاعل واحداً من أهم المفاهيم فى علم الاجتماع ، ويعتبره بعض المشتغلين بهذا العلم شاملاً لكل موضوعات الدراسة ، حيث يعدون التفاعل هو موضوع علم الاجتماع . أما فى الواقع فإن موضوع التفاعل لا يمكن تناوله إلا بشكل غير مباشر ، وذلك أن العملية نفسها تنطوى

على الاتصال بين العقول وتحول للمعاني ، وبعض ذلك يستمعى دائما
على الملاحظة المباشرة •

١٤ - الدور :

**الدور هو نمط السلوك المتوقع من الشخص الذى يشغل وضعا
اجتماعيا مينا أثناء تفاعله مع الأشخاص الآخرين الذين يشغلون أوضاعا
اجتماعية أخرى داخل النسق •**

ونلاحظ هنا أن توقعاتنا تتجه نحو شاغلي الأوضاع الأخرى ، الذين
اتوقع منهم أنا كشاغل لموضع معين أن يتصرفوا معى فى موقف معين على
نحو معين • (ونلاحظ هنا بوضوح أن الأشخاص الذين يتوقعون منى
سلوكا مينا فى موقف معين هم شاغلوا الأوضاع الاجتماعية الأخرى) •
وتبنى توقعاتهم تلك على أساس نوعين من المعلومات هما : معلوماتهم
عن المعايير التى تحكم هذا الموقف وخبرتهم المألوفة بالسلوك الفعلى
الذى يمارسه بقية الناس فى مواقف مماثلة • ومن الصعب الفصل بين
هذين النوعين من المعلومات سواء نظريا أو عمليا ، لأنها ينصهران فى
بعضهما ويمتزجان فى كل لحظة فى حياتنا الاجتماعية • فالمعايير التى
تحدد لنا كيف ينبغي أداء دور معين تتعدل باستمرار على أساس معرفتنا
بكيفية أداء الناس لذلك الدور فعلا • والملاحظ أنه كلما ابتعد أداء الدور
عما هو متوقع بعض الشيء ، كلما تعدل الدور الى حد ما •

والأدوار أنواع ، فهناك أدوار مكملة (كدور الزوجة بالنسبة
للزوج) ، وهناك أعوار متماثلة أو متطابقة (كدور الصديق ازاء
الصديق) • ويتضمن كل من الأدوار المكملة والمتماثلة فى داخلها معايير
للتبادل ، معنى هذا أن أداء شخص لدوره أداء سليما يتطلب أن يؤدي
الطرف الآخر دوره على نحو سليم أيضا • اذ أن أداء الدور بشكل لا مبال
أو قليل الاهتمام يبدو عادة أنه ينطوى على ظلم للطرف الآخر • ويبدو

أن كلا منا يكاد يجد صعوبة فى أن يؤدى بنفس الكفاءة كافة الأدوار المطلوب منه أدائها فى الجماعات المختلفة التى ينتمى إليها • (فالأستاذ الذى يؤدى دوره فى الجامعة كمعلم وباحث كفو قد يقصر فى أداء دوره كأب ، أو إذا أدى الدورين بكفاءة - كمعلم وكأب - فقد يقصر فى أداء دوره كابن (نحو أبيه) ، أو كجار وهكذا) • وهناك نوع آخر من المشكلات ينشأ حينما يختلف بعض الأشخاص الذين يشغلون أدوارا مرتبطة ببعضها على تعريف دور كل منهم (والمثال التقليدى لذلك تصور الأب عن دور ابنه ازاءه ، وتصور نفس الابن عن دوره نحو أبيه وعن دور أبيه نحوه) •

وعلى الرغم من أن مفهوم الدور يعتمد على نوع من التشبيه بعالم المسرح ، الا أننا لا يصح أن نأخذ هذا التشبيه بمعناه الحرفى • فالممثل على خشبة المسرح « يمثل » أى أنه يتظاهر بأنه شخصية معينة ليست هو فى الحقيقة • أما الانسان الذى يؤدى دورا فى المجتمع فهو لا يخفى شخصيته أو يطمسها ولكنه يحقق هويته فى الواقع • وإذا خالج الشخص وهو يؤدى دورا هاما فى المجتمع أنه يمثل هذا الدور ، فإن ذلك يمد فى هذه الحالة دليلا على أنه قد جانب الصواب فى أداء هذا الدور (فالزوج الذى يشعر أنه يمثل تجاه زوجته مشاعر الود والألفة ، زوج فاشل فى التقييم الاجتماعى ، بغض النظر عن الأسباب الفعلية وراء ذلك) •

١٥ - التنشئة الاجتماعية :

التنشئة الاجتماعية هى العملية التى تستهدف تأهيل الفرد للمشاركة فى نشاط جماعة معينة عن طريق تعلم المعايير والأدوار التى تتوقعها الجماعة وتقرها •

ويمكن أن نعتبر عملية التنشئة الاجتماعية عملية مستمرة نظرا لأن

الأدوار الخاصة بوضع اجتماعي معين لا تكتسب عادة دفعة واحدة بمجرد اكتساب الفرد لهذا الوضع ، ولكنها تتعلم مرة ومرات على امتداد فترة شغل الانسان لهذا الوضع . فالأب لا يحيط بكل جوانب دوره الجديد بمجرد ميلاد طفل له ، ولكنه يعرف جانباً منه وابنه رضيع ، ثم وابنه في مرحلة ما قبل المدرسة ، ثم يتعدل هذا الدور وتتعين اضافة معلومات وخبرات اليه عند التحاق هذا الابن بالتعليم ، ثم يدخل هذا الدور في مرحلة جديدة باستقلال الابن بعد العمل أو الزواج وهكذا ، فاكْتساب الدور وتعلمه يتم بشكل متصل .

وعلى الرغم من أن التنشئة الاجتماعية ينظر اليها عادة من جانبها الايجابي ، بمعنى أنها تنطوي على تعلم شيء ما ، الا أنها مع ذلك تنطوي دائماً على خسائر ومكاسب في نفس الوقت (أى على اضافة معلومات واسقاط أو تجاهل معلومات أخرى) ، نظراً لأن شغل وضع اجتماعي جديد يعنى دائماً ترك موضع سابق ، وبذلك يتخطى الشخص عن بعض الأنشطة القديمة بمجرد اكتساب أنشطة جديدة . فاكْتسابي لهجة جديدة في الحديث أو لغة جديدة يعنى تركي للغة التي كنت استعملها من قبل ، واكتسابي لعادات طعام جديدة (حضرية مثلاً) يعنى تركي لعادات طعام سابقة (الريفية مثلاً) .. وهكذا . ولكي يتمكن شخص خارجي من شغل وضع اجتماعي جديد بشكل ناجح ، وأداء الأدوار المرتبطة بهذا الوضع أداء سليماً ، يتعين عليه أن يكتسب صورة جديدة عن نفسه ، ويكتسب كذلك مجموعة من الزملاء الجدد ، والانجازات الجديدة وربما من القيم الجديدة أيضاً في بعض الأحيان .

وهناك بعض الأشكال الأساسية للتنشئة الاجتماعية في كل مجتمع كتربية الوالدين للفرد داخل الأسرة ، والتعليم في المدرسة ، والتلمذة على مهنة أو حرفة معينة ، والمحاولة والخطأ ، والتقليد ، واكتساب العقيدة الدينية . وتنطوي عملية التنشئة الاجتماعية التوقعية على تلقى

الفرد بجماعة معينة أو ادعائه الانتماء اليها ، بينما هو لا ينتمى اليها في الواقع فعلا ، ولكنه يتمنى أن يصبح عضوا فيها (والأمثلة على ذلك كثيرة في حياتنا اليومية ، وأكثر ما تكون شيوعا بين أفراد الطبقة الوسطى الصغيرة في بلادنا) .

١٦ - الصراع :

الصراع يكون عادة حول القيم ، أو المكائنة ، أو القوة ، أو الموارد المحدودة أو النادرة ، ولا تقتصر أهداف الأطراف الداخلة في علاقة الصراع على مجرد الفوز بامتياز معين وحسب ، ولكنها تتعدى ذلك الى الرغبة في اخضاع الخصوم .

وتحدث مثل هذه الصراعات بين أفراد أو بين جماعات أو بين أفراد وجماعات . وهي موجودة بشكل أساسي وهام في كل نسق اجتماعي على الاطلاق ، اللهم فيما عدا بعض الجماعات اليوتوبية (المثالية والخيالية التي لا وجود لها في الواقع) المحدودة النطاق ، التي تستهدف في المقام الأول تقليل الصراعات الى أدنى حد .

والصراع يكون مصحوبا عادة - ولكن ليس دائما - بمشاعر كراهية قوية . حقيقة أن هناك بعض أنواع الصراع التي يبدو أنها تنشأ عن بعض المشاعر والأحاسيس فحسب ، ومن ثم فليس لها أي أهداف تكتيكية (مثل ائتلاف مقاعد المواصلات العامة أو دور السينما ، أو ائتلاف دهان السيارات الفارهة التي يقوم بها الصغار ، والمكابر أحيانا . فهذه تنشأ عن مشاعر وأحاسيس من جانب القائم بالائتلاف ازاء جهاز النقل العام أو المجتمع الكبير أو ضد صاحب تلك السيارة ، ولكنها لا تهدف الى تحقيق هدف معين أو تعديل محدد في موقف الخصم الذي نعتدي عليه) . وهناك أنواع أخرى من الصراع تكاد تخلو خلوا تماما من الأحقاد والضغائن ، كالمفاوضات التي تتم بين الإدارة والمحال في أحد المؤسسات الصناعية في البلاد ذات التقاليد النقابية الحريقة . على حين نجد أنواعا

أخرى من الصراع — كالمباريات الحاسمة وذات المستوى الرياضى الممتاز — التى تخلق مشاعر الحماس والاثارة أكثر مما تثير مشاعر المداوة والكراهية • وجدير بالملاحظة أن الدراسة السيكولوجية (النفسية) للصراع أكثر تعقيدا من الدراسة الموسيولوجية (أى التى يقوم بها علم الاجتماع) • إذ نجد أن الصراع بين الجماعات يخلق أفعالا وخشية تنصف بالقسوة ازاء الطرف الآخر — كالتعذيب والتشويه والقتل — لا وجه للشبه بينها وبين سلوك الثدييات الدنيا ، ويبدو أنها راجعة على نحو ما الى احتكاك الانسان للمثل العليا الرفيعة • ومع ذلك فيبدو من الصعب تحليل الدوافع التى ممارسة العنف والقسوة باسم الحفاظ على قيم الجماعة ، حيث نجد أن الأفعال التى تنصف بالقسوة تعتمد — على الأرجح — على الحسابات السياسية المهادنة أكثر من اعتمادها على مشاعر الغضب •

ويعتبر أغلب الدارسين المعاصرين الصراع سمة أساسية من سمات التنظيم الاجتماعى ، وذلك لاعتبارين مختلفين ولكنهما مترابطين ببعضهما البعض • الاعتبار الأول أن الحفاظ على حدود الجماعات الاجتماعية المنظمة يتم من خلال ميل أعضاء كل جماعة الى تقسيم العالم الى « نحن » (أعضاء جماعتنا) ، « وهم » (أى أعضاء الجماعة أو الجماعات الأخرى) • فلولا هذا التضامن التلقائى لانهار الوجود المستمر لأغلب الأنساق الاجتماعية القائمة • والاعتبار الثانى أن كثرة الصراعات الاجتماعية فى المجتمع الحضرى الحديث تقسم المواطنين تبعاً لأسس كثيرة متباينة (تقسيم على أساس النشأة ، على أساس الدين ، على أساس الأجيال ، على أساس العقيدة السياسية ، على أساس الوضع الاقتصادى ٠٠٠ الخ) ، بحيث أن أعداء الشخص فى موقف معين قد يصبحون حلفاءه فى موقف آخر ، ومن هنا يحتفظ المجتمع بتماسكه ككل لأنه لا توجد قضية واحدة أيا كانت تستطيع أن تقسم أى مجتمع الى شطرين منفصلين تماما (ولو حدث ذلك لفقد هذا المجتمع مقوم وجوده الحقيقى) •

ويستخدم مصطلح الصراع أحيانا بمعنى خاص تماما مختلف عن المعنى السابقة عند يشير الى عدم انسجام القيم أو المعايير التي تخلق لدى الفرد توترا عاطفيا . فصراع الدور — على سبيل المثال — يعنى أزمة المراهق الذى يرى أصدقائه أنه قد نضج وبلغ مبالغ الرجال ، على حين يرى والداه أنه ما زال بعد طفلا . والصراع بهذا المعنى ظاهرة جديدة بالدراسة ، ولكنه لا يقتل اتصالا مباشرا بالصراعات الظاهرة بين الأشخاص أو الجماعات (وان بدا وثيق الصلة بها أحيانا) •

١٧ — المكانة :

المكانة هي المكان أو الوضع الذى يشغله الشخص فى سلم التأثير
داخل شق اجتماعى معين •

فإذا قلنا ان الشخص أ يشغل مكانة أعلى من الشخص ب ، فأننا نعنى أن تلك الجماعة (التى ينتمى اليها هذان الشخصان) تضع أ فى منزلة أعلى من ب • ويتضح هذا التفضيل — أو التقدير — عادة فى اعطاء الشخص أ نصيبا أكبر من موارد الجماعة (مثلا مرتبا أو دخلا أعلى) ، ونصيبا أكبر من القدرة على التحكم فى أنشطة تلك الجماعة (سلطة أكبر) ، وحقوقا أكبر ، وقدرنا أكبر من أعباء المسئولية • وهناك أنواع مختلفة من المكانة ، منها الموقع على سلم التدرج الهرمى ، و « المكانة السوسيومترية » ^(٩) داخل الجماعة ، والطبقة الاجتماعية ، والهيبة Prestige •

(٩) نسبة إلى السوسيومترى (أى القياس الاجتماعى) ، ويعنى قياس شبكة العلاقات الاجتماعية التى تكون البناء الداخلى للجماعات الاجتماعية . وتكشف دراسة إلتقياس الاجتماعى كذلك الأشكال المعقدة التى تنشأ عن قوى الجذب والنفور بين أعضاء الجماعات . وجرت العادة أن تعرض النتائج الأساسية لتقياس الاجتماعى فى صورة رسوم بيانية يطلق عليها اسم السوسيوگرام . =

ويقوم هيكل كل تنظيم في المجتمع على تدرج هرمي للأوضاع الموجودة فيه ، بدءا من أرفع وضع وصولا إلى أدنى وضع في هذا السلم ، ويشمل هذا التدرج كافة - أو على الأقل غالبية - أعضاء ذلك التنظيم . ويكون ترتيب تلك الأوضاع واضحا أشد الوضوح ، كما أن الفروق بين الأوضاع المتدرجة في الحقوق والواجبات والامتيازات تكون هي الأخرى محددة تحديدا واضحا . أما المكانة السوسيومترية ، أو القيادة غير الرسمية ، فتمثل ظاهرة مرتبطة بذلك ولكنها تنشأ عادة بشكل تلقائي في الجماعات غير المنظمة . وقد يعد تطور نظام المكانة (أو ترتيب المكانات في سلم معين) على أساس خصائص الأفراد أمرا حتميا عندما يدخل مجموعة من الأفراد المتكافئين في علاقة تفاعل لفترة طويلة من الوقت . وليس هذا الميل قاصرا على البشر وحدهم ، إذ نجد كافة الرئيسيات ، وكثيرا من الحيوانات الدنيا تطور لنفسها نظاما مختلفة المكانة واضحة المعالم على أساس خصائص أعضائها : كالنوع (ذكر أو أنثى) ، أو العمر ، أو السن ، أو القوة ، أو الفاعلية . ويختلف الوضع بالنسبة للبشر على أساس أن حياتهم وأجسامهم أكثر تعقيدا من الحيوانات ، فنجد أن لديهم عددا أكبر من السمات والخصائص التي تقوم عليها مثل هذه الفروق في المكانة ، من ذلك مثلا عضويتهم في جماعات أخرى ، وعلى أساس سمات أخرى معنوية وغير ملموسة كالجمال والذكاء ، والطموح .

== والسوسيوجرام عبارة عن خريطة للجماعة تستخدم فيها رموز ملائمة تشير إلى الاختيارات الإيجابية والسلبية لأعضاء الجماعة . وقد تكون الاختيارات المحيطة بشخص معين كثيرة في بعض الأحيان ، وقليلة في أحيان أخرى . . . فالشخص الذي يحظى باختيارات إيجابية كثيرة يحظى بمكانة سوسيومترية عالية ، وصاحب أكبر عدد من الاختيارات يسمى « نجما » . انظر مزيدا من التفاصيل حول دراسة القيلس الأجتماعي في ، نيقولا تيمانشف ، نظرية علم الاجتماع ، ترجمة محمود عودة وآخرون ، القاهرة ، دار المعارف ، الطبعة السابعة ، ١٩٨٣ ، الفصل التاسع عشر .

وكانت المكانة كمصطلح تمثل فى الماضى مصطلحا قانونيا أساسا يدل على مجموعة من الحقوق والواجبات • وهناك بعض المكانات التى ما زالت شائعة فى القانون مثل : - مالك الأرض ، والراهن (المرتهن : أى الشخص الذى يرهن عنده العقار) ، والصارس ، والوصى ، والوصى • بعد ذلك بدأ هذا المصطلح يستخدم على نطاق واسع للدلالة على أى نوع من الأوضاع الاجتماعية • ثم أخذ يدل بعد ذلك على المكان التدرجى للشخص (أى داخل سلم التدرج) أو الجماعة •

وقد اهتم علم الاجتماع بدراسة أثر المكانة وأثر تغير المكانة على سلوك الفرد ربما أكثر من اهتمامه بأى موضوع آخر من موضوعات الحياة الاجتماعية ، بحيث أصبح لدينا قدر وافر من المعلومات عنه • فقد اتضح - على سبيل المثال - أن الرغبة فى تجنب فقدان المكانة تكون على العموم دافعا أقوى من الرغبة فى اكتساب مكانة جديدة • كما يبدو أن هناك ميلا عاما الى توازن المكانات فى الجماعة ، أكثر من الميل الى توازن المكانات التى يشغلها الفرد فى الأنساق الاجتماعية المختلفة التى يشارك فيها بحيث يكون هناك اتساق فيما بينها ، وبحيث لا يصبح الأشخاص الذين يفضحون له فى نسق معين فى مكانة أعلى منه فى نسق آخر •

١٨ - التدرج :

التدرج هو طريقة ترتيب أعضاء نسق معين فى تسلسل هرمى (نرجات أو مستويات فوق بعضها) ، تتفاوت مستوياته من حيث الهيبة ، والثروة ، والنفوذ وغير ذلك من خصائص المكانة •

ويمكننا أن نرجع أغلب النظريات المعاصرة فى التدرج اما الى كارل ماركس الذى يرى أن نظام التدرج فى أى مجتمع يتحدد على أساس

ملكية وسائل الانتاج ، أو الى ماكس فيبر الذى يرى أن التدرج الاجتماعى يتوقف على أسس منفصلة كالثروة ، والنفوذ السياسى وأساليب الحياة^(١٠) . والطبقات الاجتماعية التى تحدث عنها ماركس فى كتابه رأس المال هى : ملاك الأرض ، والرأسماليون ، والعمال ، والفلاحون . أما ماكس فيبر فلم يستخدم هذه المفاهيم العامة ، ولكنه وضع وصفا خاصا للطبقات (أو الشرائح) الرئيسية فى كل مجتمع تحدث عنه .

ويمكن قياس التدرج الاجتماعى عن طريق دراسة الفروق فى الدخل ، والتعليم ، والمهنة ، والاستهلاك وما الى ذلك من مؤشرات تدل على الانتماء الطبقي . كما طور علماء الاجتماع الأمريكيون ما يعرف باسم الأساليب الذاتية فى قياس الانتماء الطبقي ، وذلك عن طريق سؤال الناس كيف يصنفون أنفسهم والآخرين فى الطبقات المختلفة ، أى ما هى رؤيتهم لوضعهم الطبقي وأوضاع الآخرين . كما أن هناك دراسات استخدمت مزيجا من الأسلوبين معا فى دراسة الطبقات فى المجتمعات الحديثة . ويمكن مقارنة نظم التدرج الاجتماعى بين عدة

(١٠) ارجع الى مؤلف ماركس : رأس المال :

Karl Marx, Capital : A Critique of Political Economy,
New York , Modern Library , 1936.

ومؤلف ماكس فيبر عن نظرية التنظيم الاقتصادى والاجتماعى (المترجم عن الألمانية)

Max Weber , The Theory of Social and Economic
Organization, (Wirtschaft und Gesellschaft) , translated
by : A.M. Henderson and Talcott parsons, New York,
Free Press, 1966.

وانظر عرضا شاملا لنظريات التدرج ومناقشة مفصلة لها مع اطار
مقترح لدراسة الطبقات الاجتماعية فى المجتمع المصرى فى كتابنا :

محمد الجوهري ، علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث ،
الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، الباب الثالث كله .

مجتمعات من حيث القيم التي يركز عليها البناء الطبقي في كل ، ومن حيث الاتساق الداخلي بين مكونات البناء الطبقي ، ومدى وضوح الحدود بين الطبقات المختلفة ، وما اذا كان هناك اعتراف صريح بمظاهر عدم المساواة أو محاولة إطمسها ، ومن حيث أنواع الحراك الاجتماعي الموجودة في كل مجتمع •

١٩ - الحراك الاجتماعي :

الحراك هو حركة الأفراد ، والأسر ، والجماعات من وضع اجتماعي الى وضع اجتماعي آخر •

وهناك ثلاثة أنماط رئيسية للحراك الاجتماعي هي : **الحراك الجغرافي** (وهو الانتقال من مكان الى آخر) ، **والحراك الأفقي** (وهو الحركة من جزء من أجزاء النسق الاجتماعي الى جزء آخر) ، **والحراك الرأسى** (وهو عبارة عن اكتساب أو فقدان مكانة اجتماعية) • والحقيقة أن الأنواع الثلاثة من الحراك لها أهميتها وجديرة بالحراسة ، الا أن اهتمام علم الاجتماع قد تركز بالدرجة الأولى على الحراك الرأسى •

وتلجأ بعض دراسات الحراك الرأسى الى مقارنة مكانات الآباء بمكانات أبنائهم ، فإذا تعدلت مكانات الأبناء دل ذلك على وجود حراك ، الى أعلى أو الى أسفل حسب الأحوال • وهناك دراسات أخرى تقارن تسلسل المكانات التي يشغلها فرد معين في حياته • على حين اهتمت دراسات أخرى بوصف التغيرات التي طرأت على مكانة جماعات بأكملها •

وقد انتصح من كافة الدراسات التي أجريت حتى الآن أن قياس الحراك الرأسى أكثر تعقيداً مما يبدو لأول وهلة • ومن أسباب ذلك أن وضع الأفراد أو الجماعات يتغير داخل نسق التدرج ، في نفس الوقت الذي يتغير فيه نسق التدرج نفسه • وليس من الممكن دائماً التيقن من المكانة النسبية التي يشغلها أولئك الأفراد والجماعات في الفترات الزمنية

المختلفة (لأننا لا نستطيع أن نتحقق إلا من المكانات التى يشغلونها فى الوقت الراهن ، وقت إجراء الدراسة • أما المكانات فى الماضى فلا بد أن تختلف أحكامنا عليها ، لانقضاء ظروف التحقق الأكيد من سمات نسق المدرج العام فى المجتمع) • فهل كانت مكانة المعلم أو الطبيب — نسبيا — فى مطلع القرن التاسع عشر أعلى أو أدنى مما هى عليه اليوم ؟ •

ومن المشكلات الأخرى فى دراسة الحراك أنه يشترط لى نتمكن من إجراء دراسة مقارنة سليمة بين بعض المكانات أن تتنمى جميعها الى نفس نسق المدرج ، فالبدوى فى ليبيا الذى انتقل الى المدينة وتلقى العلم فى الجامعة ، لا نستطيع أن نقول عنه انه ارتقى أو انحطت مكانته ، لأنه خرج من نسق اجتماعى معين الى نسق اجتماعى آخر مختلف تماما • فالكلام عن حدوث حراك اجتماعى له يعد من وجهة النظر السوسيولوجية لا معنى له •

ومشكلة أخرى من مشكلات دراسة الحراك الرأسى هى كيفية اختيار المعايير التى سيتم الاحتكام اليها لمعرفة صعود الشخص أو هبوطه على سلم المدرج الاجتماعى • من هذا مثلا أننا اذا قارنا المكانات المهنية لبعض الناس بمكانات آبائهم ، فسوف نتوصل الى نتائج متباينة تماما ، تبعا لما اذا كانت المهن الحالية للأبناء قابلة للمقارنة بالمهن التى كان يمارسها الآباء وقت ميلاد أولئك الأبناء ، ثم عندما كان أولئك الآباء فى سن أبنائهم الحاليين ، أو تلك التى مارسها الآباء فى ختام (ذروة) حياتهم العملية •

ورغم كل تلك الصعوبات ، التى يجتهد علماء الاجتماع فى البحث عن حلول لها ، فان دراسة الحراك الرأسى — كما يبدو فى الحياة المعطية للأفراد أو فى تغير أوضاع الجماعات المختلفة — يمكن أن تدلنا على

التغير الاجتماعي الذي يجري في المجتمع أكثر من أى نوع آخر من الدراسات .

٢٠ - القوة :

القوة هي قدرة الفرد الداخل في علاقة اجتماعية على فرض ارادته الخاصة رغم ما يلقاه من مقاومة ذلك .

والقوة الشرعية يطلق عليها عادة اسم السلطة authority (والمقصود بالشرعية أن تكون مدعومة من قبل معايير الجماعة أو معايير أطراف العلاقة) . أما القوة التي تمارس بشكل غير رسمي وبدون ميكانيزمات محددة للمتطلب على المقاومة فتعرف باسم النفوذ : Influence

وعلى الرغم من أن القوة التي تمارسها الحكومات هي موضوع الاهتمام الرئيسي لمعلماء السياسة ، إلا أن ظاهرة القوة لا تقتصر ابداً على دنيا السياسة وحدها . فعلاقات القوة تظهر في كافة الأنساق الاجتماعية بدءاً من الأسرة حتى مجتمع الأمة ، ويوجد في كل تنظيم اجتماعي أسلوب لتوزيع القوة داخله .

والملاحظ أن القوة تتصف بشيء من التناقض ، ومن التناقضات الحالية نذكر على سبيل المثال :

(أ) أن القوة ظاهرة تبادلية : فالسيد لا يستطيع أن يتحكم في العبد ، إلا إذا سمح السيد لنفسه أن يخضع الى حد ما لتحكم هذا العبد فيه . وفي هذا الصدد نذكر قول السياسي الفرنسي ليدرو رولان « ما هم أولئك الناس ذاهبون ، يجب أن أجرى لكي الحق بهم ، لأنني قاتلهم » .

(ب) ان ممارسة القوة وحيازة القوة ليسا شيئاً واحداً تماماً .

فأقوى الحكام هم أولئك الذين لا يحتاجون الى اثبات قدرتهم على قمع
مقاومة رعاياهم ، ، لأن رعاياهم لا يقاومونهم أبدا .

(ج) ان القوة كثيرا ما تكون وهما ، ولكن ذلك الوهم يمكن أن
يستمر الى ما لا نهاية ، اذا لم يواجه تحديا . فضصف حاكم ما قد لا يتيبنيه
أحد ، الا عندما يقع حدث معين يكشف لرعاياها أنه لم يعد يتمتع
بولاة الآخرين .

(د) يبدو لنا عادة أن الأشخاص الأقوياء يتحكمون في وسائل
اكراه الآخرين على الطاعة ، غير أن تلك الوسائل تتوقف دائما على
مدى اقتناع الأفراد في أدنى مستويات القوة ، لأنهم هم الذين يقومون
في النهاية باجبار الناس على الطاعة .

وقد ظل كثير من علماء الاجتماع حتى وقت قريب يتجنبون دراسة
علاقات القوة ، اما لأن لهم اهتمامات أخرى في ميدان العلم ، أو لأنهم
لا يريدون تبني وجهات نظر يمكن أن توصف بأنها محافظة أو راديكالية .
ولكن ذلك الوضع لم يعد قائما الآن ، لا في العالم العربي الرأسمالي ،
ولا في مصر وبعض البلاد العربية الأخرى . ذلك أن الصعوبة المتزايدة
في الحفاظ على النظام بين الدول وداخل كل دولة — خلال السنوات
الأخيرة — قد أثار قدرا كبيرا من الاهتمام بتحليل علاقات القوة ،
وينظم تحول توزيع القوة تحت ظروف معينة^(١١) .

* * *

(١١) انظر على سبيل المثال :

Thomas C. Schelling, *The Strategy of Conflict* ,
Cambridge, Mass., Harvard university press, 1960 and
Theodore Caplow, *Two Against one : Coalitions in Triads*,
= Englewood Cliffs, New Jersey , Prentice - Hall, 1968.

المصطلحات الخاصة فى علم الاجتماع

يمكن القول أن المعرفة الصحيحة بالمصطلحات الأساسية العشرين التى عرضنا لها فيما سبق تتيح للدراس المبتدىء فى علم الاجتماع أن يقرأ ويفهم نحو ٩٠٪ من تراث علم الاجتماع المعاصر بسهولة • غير أن هناك بعض فروع علم الاجتماع الخاصة ، أو العلوم المتصلة به اتصالا وثيقا ، التى تتميز بمصطلحات خاصة بها • ففى دراستنا لطم السكان على سبيل المثال سنواجه مصطلحات مثل : **الخصوية ، وأمد الحياة ، ومعدل النوع** ... الخ • وكل مصطلح من هذه المصطلحات يمثل أداة لقياس جانب معين من جوانب سكان المجتمع ، ومن اليسير دراسته وتذكره عندما نكون بصدد دراسة هذا الفرع أو ذاك •

كما أن هناك بعض علماء الاجتماع البارزين الذين وجدوا من الضروري أن يطوروا لأنفسهم مجموعة كاملة من المصطلحات التى تناسب التعبير عن أفكارهم • فأصبح لهم قاموس خاص يجب أن يتعرف عليه قارئهم لكى يستطيع أن يفهم أعمالهم فهما سليما • ولا يمنع هذا أن بعض تلك المصطلحات — خاصة اذا كانت متعلقة بكبار العلماء — قد وجد قبولا عاما لدى قطاع عريض من المشتغلين بالمعلم ، بينما ظل بعضها كالعلامة التجارية المسجلة خاصة بباحث معين ، وشائما فقط فى كتابات تلاميذه ، ومعروفا لجمهور قرائه •

== وانظر باللغة العربية :

السيد محمد الحسينى ، علم الاجتماع السياسى • المفاهيم والقضايا ، دار المعارف ، الطبعة الثانية : القاهرة ، ١٩٨١ و محمد على محمد ، اصول علم الاجتماع السياسى ، دار المعرفة الجامعية ، الطبعة الثانية ، الاسكندرية ، ١٩٨٢ •

ونلاحظ أخيراً أن علم الاجتماع يرتبط بملاقات وثيقة مع العلوم الاجتماعية الأخرى — كما سنرى فى الفصل التالى — ، ولذلك نجد أن بعض المصطلحات الخاصة بتلك العلوم يجد طريقه فى النهاية الى الكتابات السوسيولوجية نفسها • ففى دراستنا لعلم الاجتماع المائلى — على سبيل المثال — سوف نلاحظ أننا نميز بين الأقارب عن طريق الدم والأقارب عن طريق النسب • وهذان المصطلحان مستعاران من الأنثروبولوجيا • كما أن دارس الأسرة يتعرض أحياناً للكلام عن العصاب، والفعل الشرطى ، وغيرها من المصطلحات المأخوذة من علم النفس وهكذا •

ولعل هذه النقطة تقودنا الى محاولة تبين العلاقة بين علم الاجتماع وبعض العلوم الاجتماعية الوثيقة الصلة به • وهو موضوع الفصل الثالث •

* * *

الفصل الثالث

علاقة علم الاجتماع بالعلوم الأخرى

إن دارس علم الاجتماع قد يحتار أحيانا في شرح العلاقة بين علم الاجتماع وكل من علوم : الأنثروبولوجيا ، والتاريخ ، والخدمة الاجتماعية . وقد يجد من الصعوبة أن يثبت ما إذا كان علم النفس الاجتماعي ينتمي أساسا إلى علم الاجتماع أو إلى علم النفس ، وما هي طبيعة العلاقة بين علم الاجتماع السياسي وعلم السياسة . وعلى الرغم من أن الحدود بين تلك الهياكل ليست محددة تحديدا دقيقا قاطعا ، إلا أنها مع ذلك تبدو في الممارسة العملية واضحة لنا بالقدر الكافي ، ولذلك فليس من الصعب علينا أن نحاول فهمها وعرضها هنا باختصار .

١ - علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية :

غالبا ما يقال الآن أنه بالرغم من أن علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية قد نشأ من منابع أو مصادر مختلفة تماما (الأول من الفلسفة ، والتاريخ ، والفكر السياسي ، والمسح الاجتماعي ، والأخرى من الأنثروبولوجيا الفيزيائية وعلم الحياة) ، إلا أنه يصعب الآن - من الناحية العلمية - التمييز بينهما . غير أن هذه القضية تعبر عن طموح أكثر مما تصور الواقع . فإذا درسنا المفاهيم ومناهج البحث والتحليل واتجاهات الاهتمام في المعلمين ، لا تضح لنا أن الاختلاف لا يزال قائما بينهما . ومع ذلك ، فإن النظر إلى تاريخ العلاقة بينهما يجعلنا نلاحظ أنه قد مرت فترة طويلة سادت خلالها علاقة وثيقة بين العلمين ، وبخاصة حينما كان يصعب تحديد صلة الأعمال الفردية للدارسين بأي منهما حيث

كانت يمكن أن تدرج ضمن الأنثروبولوجيا أو ضمن علم الاجتماع (مثل أعمال تايلور ، وسبنسر ، ووستر مارك) . ثم أعقبت ذلك فترة أخرى تمثل الاختلاف الكامل ، بعد أن تبنت الأنثروبولوجيا المدخل الوظيفي بصفة عامة ، واستمر علم الاجتماع (على الأقل في أوروبا) في اتجاهه التاريخي ، واهتملمه بمشكلات التطور الاجتماعي . ثم ظهر في السنوات الأخيرة اختلاف جديد بين العلمين .

أما الفروق الأساسية بين علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية، التي لوحظت خلال فترة التباين فيمكن أرجاعها بسهولة الى اختلاف موضوع الدراسة . فلقد أنشغل علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية — بعد أن أصبحت الدراسة الحقلية تمثل مطلباً حيوياً — في دراسة المجتمعات الصغيرة والتي تختلف في طبيعتها تمام الاختلاف عن مجتمعاتنا ، من حيث أنها لا تخضع نسبياً للتغير ، ولا تتوافر عنها سجلات تاريخية . وكانت المناهج المستخدمة في الدراسة تتسق مع هذه الحقائق ، إذ يمكن ملاحظة هذه المجتمعات بوصفها وحدات كلية وظيفية ، كما أنه من اليسير وصفها وتحليلها باستخدام مصطلحات محايدة أخلاقياً ، طالما أن عالم الأنثروبولوجيا كملاحظ خارجي ، لا علاقة له بالقيم والأفكار العامة . ولما كانت هذه المجتمعات تتغير ببطء ، ولا توجد عنها سجلات يمكن أن تصور التغيرات الماضية ، فإنه من العسير استخدام المدخل التاريخي ، بل أن ذلك يبدو أمراً غير ممكن على الإطلاق .

غير أن هذا الموقف قد تغير الآن تغيراً جوهرياً . فمعظم المجتمعات البدائية — إن لم تكن كلها — قد تغيرت ، نتيجة تأثير الأفكار والتكنولوجيا الغربية ، كما أخذت التجمعات الكبرى تسيطر على المجتمعات القبلية ، ونمت الحركات الاجتماعية والسياسية ، بحيث دفعت عالم الأنثروبولوجيا الى الاهتمام بنفس المشكلات القيمية ، التي يواجهها عالم الاجتماع ، حينما يدرس المجتمع الذي يعيش فيه أو مجتمعات ذات حضارة مماثلة .

وباختصار ، اننا نلاحظ أن موضوع الدراسة الآن هو المجتمعات
 فى أثناء عملية النمو الاقتصادى والتغير الاجتماعى ، وهذا هو الموضوع
 الذى يدرسه عالم الاجتماع والأنثروبولوجيا على السواء ، كما كثرت
 أعمالهم حول هذه المشكلات فى آسيا وإفريقيا . يضاف إلى ذلك
 أن النظر إلى المجتمعات البدائية بوصفها تمثل موضوع الأنثروبولوجيا
 الاجتماعية ، أخذت تفتق بصورة واضحة ، كما أن انفراد عالم الاجتماع
 بدراسة المجتمعات المتقدمة فى مسألة موضع جدل إلى حد ما ، فهناك
 عدد كبير من الدراسات الأنثروبولوجية فى المجتمعات المتقدمة ، مثل
 دراسة « المجتمع المحلى الصغير » وجماعات القرابة ... الخ . ومع
 ذلك فلا تزال التفرقة قائمة بين علم الاجتماع والأنثروبولوجيا فى ضوء
 اختلاف المصطلحات ، والمدخل والمنهج (بل أحيانا ما يعتبر البعض أن
 تتداخل نشاط العلماء فى ميدان الدراسة غير صحيح منهجيا) ، لكن
 الانقضاء بين العلمين واضح برغم كل ذلك ، كما ترداد الرغبة فى
 تحقيق المزيد منه .

ويجب أن نشير أيضا إلى أنه يوجد بين المجتمعات المعاصرة فئة
 ثالثة بالغة الأهمية تمثلها المجتمعات التى لا تعد بدائية ولا هى متقدمة
 صناعيا . وفى هذه المجتمعات — التى تعتبر الهند ومصر نموذجا لها —
 تفقد التفرقة بين علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية معناها إلى
 حد كبير . فالبحوث السوسولوجية فى الهند مثلا ، سواء اهتمت بنظام
 الطائفة ، أو المجتمعات المحلية الريفية ، أو بعملية التصنيع ونتائجها ،
 عادة ما يقوم بها علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا معا . ان هناك
 فرصة حقيقة فى مصر وغيرها من المجتمعات النامية ذات الارث الحضارى
 العريق للمقضاء على هذه التفرقة بين العلمين . حقيقة أن التدريب
 الذى يتلقاه علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا يحول دون ذلك إلى حد ما ،
 إذ أنهم يحصلون على تدريبهم فى أحد الأقطار الغربية حيث لا تزال

هذه التفرقة قائمة • لكن تطور العلوم الاجتماعية في تلك البلاد ، وتناقض الاعتماد على الموارد التعليمية الأجنبية ، سوف يؤدي الى التكامل الحقيقي بين مناهج ومفاهيم المعلمين في ضوء المشكلات المدروسة ، والمهام الملقاة على البحوث اللائمة للحياة الاجتماعية في هذه البلاد •

٢ - علم الاجتماع وعلم النفس :

ان مشكلة العلاقة بين علم النفس وعلم الاجتماع ، ومكانة علم النفس الاجتماعي في علاقته بهما عسيرة ولم تحسم بعد • وهناك اتجاهان متطرفان في هذا الصدد • فقد اعتقد ميل J.S.Mill أننا لا نستطيع الزعم بأنه قد أمكن تأسيس علم اجتماعي عام ، الا بعد أن يبدو بوضوح أن التعميمات الاستقرائية في هذا العلم قد تم استنباطها منطقيا من قوانين الفكر • « فالكائنات الانسانية في المجتمع لا تنطوي على أي خصائص فيما عدا تلك التي تشتق من قوانين الطبيعة الانسانية الفردية » (١) •

أما دوركايم فيقيم تفرقة أساسية بين الظواهر التي يدرسها علم النفس ، وتلك التي يدرسها علم الاجتماع بصفة خاصة • فعلم الاجتماع يدرس الظواهر الاجتماعية الخارجية عن عقول الأفراد ، والتي تمارس قهرا عليهم • ويمكن تفسير الظواهر الاجتماعية في ضوء ظواهر اجتماعية أخرى ، لا في ضوء ظواهر نفسية « ان المجتمع ليس مجرد تجمع الأفراد ، بل ان النسق الذي يمثل هذا التجمع ، يعبر عن واقع متميز له خصائصه النوعية ... وباختصار فان هناك تفرقة بين علم النفس والاجتماع ، تماثل تماما تلك التفرقة القائمة بين علم الحياة ، والعلوم الكيمائية - الفسيولوجية • ويتربط على ذلك ، أنه حينما

J. S. Mill, System of Logic, Book VI. Ch. 7.

(١)

تفسر ظاهرة إجتماعية مباشرة بظاهرة نفسية ، فان المرء يتأكد من أن هذا التفسير غير صحيح» (٢) .

ولا يزال هذا التعارض بين دور كايم وميل يجد مؤيديه في الوقت الحاضر ، لكن يبدو أن معظم علماء الاجتماع يتخذون موقفا وسطا ، فالبعض مثل جينزبرج Ginsberg يرون أنه يمكن اقامة التعميمات السوسيولوجية بصورة أدق ، حينما يتحقق التكامل بينها وبين القوانين الصامة في علم النفس ، لكن ذلك لا يلغى ضرورة وجود قوانين سوسيولوجية قائمة بذاتها (٣) . وبالمثل ذهب ناديل Nadel الى أنه « يجب تنقيح بعض المشكلات التي يطرحها البحث الاجتماعي بواسطة حركة الى مستويات أدنى للتحليل في نطاق علم النفس ، والفزيولوجيا ، وعلم الحياة » (٤) .

كذلك اتجه كثير من علماء الاجتماع الألمان ومن بينهم ماكس فيبر — نتيجة تأثير ديلثي — الى تبني الفكرة القائلة بأنه بينما يمكن صياغة تفسيرات سوسيولوجية خالصة ، الا أن عالم الاجتماع يصبح أكثر رضى واقتناعا حينما يكون في وسعه « فهم » معنى الافعال الاجتماعية التي يحاول تفسيرها سببيا . ويمكن ادراك هذا الفهم بوصفه يمثل نوعا من « علم النفس الطمى » ، وان كان فيبر وديلثي لم يتخذا موقفا عدائيا من امكانية تطوير علم نفس علمى بالمعنى العام ، بل كان فيبر يتعاطف مع بعض أفكار فرويد .

E. Durkheim, The Rules of Sociological Method, Ch. 5 (٢)

M. Ginsberg, Sociology (London 1934) Ch. 1. (٣)

S. F. Nadel , The Foundations of Social Anthropology (٤)

(London 1951) Ch 8 .

وعلى الرغم من هذا الاعتراف الواسع النطاق بأن التفسيرات السوسولوجية والسيكولوجية يكمل أحدهما الآخر ، فإن العلمين لا يرتبطان من الناحية العملية ارتباطا وثيقا . كما لا يزال موقف علم النفس الاجتماعي — الذي يجب أن يكون قريبا من علم الاجتماع بصفة خاصة — موضع خلاف . ومن اليسير أن نقول أن علم النفس الاجتماعي هو ذلك الفرع من علم النفس العام الذي يرتبط ارتباطا خاصا بالظواهر الاجتماعية ، أو الذي يتناول الجوانب النفسية للحياة الاجتماعية . والواقع أن علم النفس برمته يمكن اعتباره « اجتماعيا » إلى حد معين ، طالما أن كل الظواهر النفسية تظهر في سياق اجتماعي يؤثر فيها إلى حد ما ، ويصبح من العسير أن نعين — ولو بصورة تحكيمية — حدود علم النفس الاجتماعي . وهذا يعني أن علماء النفس الاجتماعيين غالبا ما يشعرون برابطة وثيقة تربطهم بعلم النفس العام أكثر من علم الاجتماع ، وأنهم أيضا يلتزمون بمنهج معين (يؤكد التجربة ، والدراسات الكمية) ، ومن ثم فهم يغفلون دائما الملامح البنائية للوسط الاجتماعي الذي يجرون بحوثهم في نطاقه .

على أننا نستطيع توضيح افتراق علم الاجتماع عن علم النفس الاجتماعي في ميادين متعددة . ففي دراسة الصراع والحرب توجد تفسيرات سوسولوجية ، وأخرى سيكولوجية^(٥) ، وفي دراسات التدرج الاجتماعي يبدو أن المدخل السيكولوجي قدم تحليلا للطبقة والمكانة في إطار ذاتي بحيث يعارض التحليل السوسولوجي في ضوء

see M. Ginsberg , «The Causes of War» in Reason and Unreason in Society (op. cit) . pp. 177. 95. (٥)

ويمكن تتبع الفروق بين المدخلين السوسولوجي والسيكولوجي ، وبعض محاولات التغلب عليها في :

The Nature of Conflict (UNESCO , 1957) .

عوامل موضوعية بدلا من الاكتفاء بأجراء بحث منظم للجوانب
السيكولوجية لأحد العوامل الهامة فى البناء الاجتماعى . ومن الملاحظ
أيضا أنه نادرا ما يشار إلى « سيكولوجية السياسة » التى تطورت
منذ فترة بعيدة ، نتيجة بعض الظواهر الواضحة فى السلوك والبناء
السياسى . وعموما فإننا نستطيع أن نكتشف فى كل ميدان للدراسة ،
أن علم النفس وعلم الاجتماع يمثلان مجالين مختلفين من مجالات
الاهتمام .

وهناك بالطبع دعاوى عديدة تطالب بتحقيق مزيد من التكامل بين
العلمين . ويمكن أن نشير إلى بعض المحاولات فى هذا الصدد . ومن أهم
هذه المحاولات الاعمال الحديثة لجيرث Gerth وميلز Mills (٧) ،
حيث يقول الكاتبان : « يحاول عالم النفس الاجتماعى أن يصف ويفسر
سلوك ودوافع الرجال والنساء فى مجتمعات مختلفة الأنماط . ودو
يتساءل كيف يتفاعل السلوك الخارجى والحياة الداخلية للفرد كل منهما
مع الآخر ، ويسعى إلى وصف نماذج الأشخاص التى توجد غالبا فى
مجتمعات مختلفة الأنماط ، ثم يحاول تفسيرها من خلال تتبع التفاعل
المتبادل بينهم وبين المجتمعات التى يعيشون فيها » . وهكذا يكون ميدان
الدراسة فى علم النفس الاجتماعى هو التفاعل بين الشخصية الفردية
والبناء الاجتماعى .

ويرى جيرث وميلز أنه يمكن دراسة هذا الموضوع إما من زاوية علم
الحياة ، أو من زاوية علم الاجتماع . وكانت المشكلة فى الماضى القريب
تتمثل فى أن التفسيرات التى تأتى من زاوية معينة ، تنكز منعزلة عن
تلك التى تقدمها الزاوية الأخرى ، وبالتالي يتم تناول كل منها بمناهج

Hans Gerth and C. Wright Mills, Character and Social (٦)
Structure (London, 1964) .

ومصطلحات مستقلة أكاديميا • ولقد حاول جيرث وميلز تخطي هذه الفجوة باستخدام مفهوم « الدور » في تعريفهما للشخص والنظم : « فالدور الاجتماعي يمثل نقطة الالتقاء بين الكائن العضوى الفردى والبناء الاجتماعى ، وهو يستخدم كمفهوم رئيسى فى اطار يسمح بتحليل الشخصية والبناء الاجتماعى مما » •

والواقع أن هذا الكتاب قد أعاد مناقشة تلك المشكلة الرئيسية الخاصة بالعلاقة بين الفرد والمجتمع ، والتي سبق أن تناولها جيتزبرج فى دراسة رائدة له حينما بحث التأثير النسبى للفريضة والعقل فى الحياة الاجتماعية من خلال نظريات العقل الجمعى ، ومشكلات الرأى العام ، والسلوك الجماعى المنظم^(٧) • ولقد هجر علم النفس الاجتماعى مؤخرا هذا اللون من الدراسة ، واتجه نحو البحوث الاحصائية والتجريبية التى تهتم أكثر ما تهتم بالفرد أو بمجموعات صغيرة من الأفراد • ومن ثم فقد اتصاله بعلم الاجتماع • ولذلك يمكن القول ان هناك حاجة ماسة لتحقيق هذا الارتباط مرة أخرى بين العلمين •

وأخيرا علينا أن نعيد النظر فى الاعتراض الذى وجه الى الاتصال بين العلمين • لقد حاول دوركايم أن يستبعد التفسير السيكولوجى من علم الاجتماع ، لكنه كان غالبا ما يرجع اليه بصورة ضمنية • وذهب راد كليف براون حديثا الى أن علم الاجتماع وعلم النفس يدرسان أنساقا مختلفة تماما ، فالأول يدرس النسق الاجتماعى والآخر يتناول النسق العقلى ، ولهذا فهو يرى أنه من العسير تحقيق التكامل بين هذين المستويين من التحليل^(٨) • غير أن هذه النظرة تبدو بالغة التطرف ، اذ كثيرا ما نصادف فى وقت معين بحثا خصبة ، حتى فى العلوم الطبيعية ، أجراها رواد

M. Ginsberg , The Psychology of Society (London (٧)
1921).

A. R. Radcliffe - Brown, A Natural Science of Society. (٨)

العلوم الأخرى مثل الكيمياء الحيوية والطبيعية • وعموما فإن هذه النظرة هي من بقايا تصنيف كونت للعلوم ، ولذلك فنحن بالتأكيد بحاجة أكثر الى تصور حديث لتسلسل العلوم •

٣ - علم الاجتماع وعلم الاقتصاد :

لاحظ ألفرد مارشال Alfred Marshall فى محاضرة افتتاحية له بجامعة كامبردج عام ١٨٨٥ ، حينما كان يصدد الحديث عن فكرة كونت عن العلم الاجتماعى العام ما يلى : « لا شك فى أنه اذا وجد هذا العلم ، فإن الاقتصاد سيكون سعيدا بأن ينضوى تحت جناحه • لكنه لم يتحقق حتى الآن ، بل لا توجد علامات تشير الى امكانية وجوده ، ولهذا فلا جدوى من الانتظار العقيم • ان علينا أن نفعل ما فى وسعنا بالاعتماد على مواردنا الحالية » (٩) •

والآن ، هل يصدق هذا الحكم حتى وقتنا هذا ؟ أننى لا أعتقد ذلك • لقد وجد علم الاجتماع ، كما اهتم علماء الاجتماع بفحص أوجه النقص فى النظرية الاقتصادية ، وقدموا اسهاما فى دراسة الظواهر الاقتصادية • ومن ناحية أخرى نلاحظ أن علماء الاقتصاد أنفسهم أصبحوا لا يقبلون ذلك التكرار الملل للمعبارة التى تظهر فى التحليل الاقتصادى دائما والتى مؤداها : « أنه مع تثبيت كل الظروف الأخرى » ، وحاول كثيرون منهم أن يذهبوا الى ما وراء الوصف (الذى يشغل جزءا كبيرا من المؤلفات الاقتصادية المدرسية) أو الاستنباط من مجموعة افتراضات قبلية بسيطة عن السلوك الانسانى •

ويمكن أن نجمع الانتقادات والاسهامات السوسيولوجية الحديثة تحت عدة عناوين ، فهناك أولا الدراسات النقدية ، التى استهدفت

A. C. Pigou (ed). Memorials of Alfred Marshall (٩)
(London 1925) PP. 163 - 4 .

الكشف عن أن الاقتصاد لا يمكن أن يكون علما مستقلا تماما • وقد تبني هذا المدخل - على سبيل المثال - لوى ... في مؤلفه : **الاقتصاد وعلم الاجتماع** ^(١٠) الذي تناول دراسة أهمية الاقتصاد البحت وجوانب النقص فيه فاكشف مبدئين سوسيولوجيين تنهض عليهما القوانين الكلاسيكية للسوق هما : « الانسان الاقتصادي » ، والمنافسة أو انتقال عوامل الانتاج • ولقد ذهب لوى الى أبعد من ذلك ، حينما اقترح مجالات خصبة للتعاون بين الاقتصاد وعلم الاجتماع •

وهناك مدخل مماثل لذلك يمثلته سيمياند F. Simiand في مؤلفه « **المنهج الوضعي في علم الاقتصاد** » ^(١١) • وكان سيمياند معاونا لدوركايم في مجلة الحولية الاجتماعية *Année Sociologique* وتبنى المدخل السوسيولوجي في دراسة المشكلات الاقتصادية • وهو يرى في مقالاته التي تشكل هذا المؤلف أن المبادئ الأولى هي بمثابة فروض بحاجة الى اختبار ، أكثر مما هي نقطة انطلاق للاستقباط المنطقي الذي يخلص الى نتائج لا تريد في صدقها عن الفروض الأصلية • والطريق الوحيد لاختبار هذه الفروض في رأيه هو استخدام البحث السوسيولوجي •

ويتبر مؤلف ماكس فيبر : **الاقتصاد والمجتمع** ^(١٢) *Wirtschaft und Gesellschaft* محاولة كلاسيكية لادخال بعض مفاهيم النظرية

A. Lowe, *Economics and Sociology* . London, 1953. (١٠)

F. Simiand. *La Méthode positive en science économique*. (١١)

M. Weber : *Wirtschaft und Gesellschaft* Tübingen (١٢)
1971 - 2 .

(ترجم الجزء الأول من هذا الكتاب الى اللغة الانجليزية تحت عنوان : نظرية التنظيم الاجتماعي والاقتصادي ، نيويورك ١٩٤٧) •

الاقتصادية ضمن مجال علم الاجتماع العام • وهناك عمل حديث لتولكات
بارسونز وسملر^(١٣) — يسير على هدى أفكار فيبر لكنه أكثر طموحا
الى حد ما — يحاول أن يكشف عن أن النظرية الاقتصادية هي جزء
من النظرية السوسيولوجية العامة • ويمكن أن تضم هذه الفئة أيضا تلك
الكتابات التي حاولت صياغة مبادئ الاقتصاد الاجتماعي^(١٤) •

ونستطيع أن نميز ثانيا الدراسات السوسيولوجية العديدة التي
اهتمت مباشرة بمشكلات النظرية الاقتصادية ، حيث فحص سيمياند
امبيريقيا في مؤلفه : **الائتمان والتطور الاجتماعي للتقود** (*) (باريس
١٩٣٣ ثلاثة أجزاء) العلاقة بين الأجر ومستويات الثمن ، وطور نظرية
سوسيولوجية للأجور • وهناك مؤلف حديث في هذا المجال لباربارا
وطون Barbara Wootton بعنوان : **الأسس الاجتماعية لسياسة الأجور**
(لندن ، ١٩٥٥) (**) وفيه حللت وطون أولا الجوانب غير الملائمة
في النظرية الاقتصادية الكلاسيكية للأجور ، ثم قدمت تحليلا
سوسيولوجيا لمحددات الأجر والفروق في المرتبات معتمدة على بيانات
من المجتمع البريطاني • ويعتبر القسم الأخير من هذا المؤلف بالغ
الأهمية ، إذ أنه يدرس الاجراءات الفعلية ، والمناقشات حول المساومة
على الأجور في المجتمع البريطاني الحديث •

Talcott Parsons and N. J. Smelser, *Economy and Society* : (١٣)

A Study in the Integration of Economic and Social Theory
(Glencoe , 1957) .

D. M. Goodfellow. *Principles of Economic Sociology* (١٤)
(London 1949) . and M. J. Herskovits, *Economic Anthropology*
(New York 1952) .

Le Salaire, l'évolution Sociale et la monnaie. (*)
The Social Foundations of wage Policy. (**)

وهناك دراسات سوسيولوجية عديدة مشابهة لذلك ، تناولت الجوانب المختلفة للنظرية الاقتصادية ، لعل أهمها تلك التى تتعلق بنظرية المنشأة . ونجد أمامنا هنا الدراسة الكلاسيكية لثورشتاين فيبلن Thorstein Veblen بعنوان نظرية مشروع العمل (نيويورك ١٩٠٤) (*) ، بالإضافة الى دراسات أخرى لاحقة عن الشركات ، وبخاصة دراسة بيرل A. A. Berle ومينز G.C. Means بعنوان : الشركات الحديثة والملكية الخاصة (* *) .

وهناك ثالثا أعمال سوسيولوجية تناولت الملامح العامة للانساق الاقتصادية . وهنا بالذات يتسم التراث السوسيولوجى بالثراء ، حيث حاول علماء الاجتماع استكشاف بعض جوانب السلوك الاقتصادى التى أهملها علماء الاقتصاد ، أو تناولوها بطريقة سطحية . ومن بين الدراسات العامة التى تناولت الأنساق الاجتماعية ككل والتى قدمها علماء الاجتماع ، وبعض الاقتصاديين ذوى العقلية الاجتماعية ، نظرية ماركس عن رأس المال ، ومعظم أعمال المدرسة التاريخية الألمانية مثل دراسة زومبارت W. Sombart الرأسمالية الحديثة Der Moderne Kapitalismus ودراسة بوشر K. Bucher بعنوان : نشأة الاقتصاد Die Entstehung der Volkswirtschaft وكتابات ماكس فيبر عن الرأسمالية وأعمال هوبسون J. A. Hobson وبخاصة دراسته : تطور الرأسمالية الحديثة والامبريالية (* * *) وكتابات أخرى عديدة لهنرى سى Henry Sée

The Theory of Business Enterprise. (*)

The Modern Corporation and Private Property. (* *)

The Evolution of Modern Capitalism and Imperialism. (* * *)

وهناك دراسات حديثة متعددة في هذا الميدان ذاته ، يتناول بعضها التطور الأخير للرأسمالية ، منها مؤلف ثومبيتر J. Schumpeter الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية (*) ، ومؤلف ستراتشي J. Strachey الرأسمالية المعاصرة Contemporary Capitalism ومؤلف جالبرت K. Galbraith الرأسمالية الأمريكية American Capitalism وتوجد بالإضافة الى ذلك ، مجموعة أعمال تناولت نماذج أخرى للنسق الاقتصادي ، وبخاصة النماذج البدائية (١٥) .

وبالإضافة الى هذه الدراسات العامة عن الأنساق الاقتصادية ، أسهم علماء الاجتماع في دراسة جوانب خاصة من التنظيم الاقتصادي مثل : نظام الملكية ، وتقسيم العمل ، والمهن ، والتنظيم الصناعي .

على أننا نستطيع أن نذهب الى أن علم الاجتماع وعلم الاقتصاد اللذين ارتبطا ارتباطا وثيقا في نشأتهما — في أعمال كوزيناى وآدم سميث — ثم اقترفا بعد ذلك — باستثناء أعمال المدرسة التاريخية الاقتصادية فى ألمانيا — قد أصبغا أشد ارتباطا مرة أخرى فى السنوات الأخيرة . ولا يرجع ذلك فقط الى تطور علم الاجتماع ، واسهامه المباشر فى الدراسات الاقتصادية ، وانما الى تغيرات شهدها علم الاقتصاد ذاته .

وهناك جانبان أساسيان للاقتصاد الحديث يجب أن نشير اليهما

Capitalism, Socialism and Democracy.

(*)

(١٥) انظر بمسلة خاصة حول الأنساق الاقتصادية البدائية : Primitive Polynesian Economy (London 1939) . N. J. Herskovits, op. cit, M. Mauss, The Gift (English trans . 1954) . and Thurnwald , Economics of Primitive Communities (1932).

فى هذا الصدد : الأول تحول الاهتمام من ميكانيزم السوق الى الانتاج القومى الشامل أو الدخل القومى ، ذلك التحول الذى أدى بطماء الاقتصاد الى دراسة العوامل الاجتماعية المؤثرة فى النمو الاقتصادى^(١٦) . ويبدو هذا التغير بوضوح فى كثير من الأعمال الحديثة حول مشكلات التطور الاقتصادى فى المناطق المختلفة ، بحيث أصبح من الضرورى على عالم الاقتصاد أن يتعاون مع عالم الاجتماع ، أو أن يصبح هو ذاته عالم اجتماع .

ويمثل الجانب الثانى فى تطبيق نظرية الاحتمال على الظواهر الاقتصادية ، حيث أدى ذلك الى اجراء بحوث أكثر واقعية للسلوك فى المنشآت الاقتصادية . والاهم من ذلك هو بناء نماذج لنوع معين من الفعل الاجتماعى الذى يجب أن يكون عاما بحيث يشمل نماذج أخرى . ومعنى ذلك كله أن المشكلات الاقتصادية والسوسولوجية بصفة عامة يمكن تحليلها فى ضوء اطار تصورى واحد ، بذلك يتعين تحقيق التكامل بين بعض جوانب كل من النظرية السوسولوجية والاقتصادية . وليس هناك شك فى امكانية تحقيق هذه الانجازات . وهناك بالفعل بعض المحاولات الآن تهدف الى تطبيق نظرية الاحتمال فى علم الاجتماع^(١٧) .

واذن فالارتباط الوثيق بين الاقتصاد وعلم الاجتماع أمر لا شك فيه ، لكن التطورات الحديثة كشفت عن أن الاعتراف بذلك كان من جانب

(١٦) انظر عرضا للتراث فى :

Lyle W. Shannon « Social Factors in Economic Growth » .
Current Sociology. Vol. (3) . 1957.

(١٧) انظر :

Jessie Bernard, op. cit . in The Nature of Conflict (UNESCO
1957) .

علماء الاقتصاد الذين أفادوا من المفاهيم والتجهيزات السوسيولوجية
فى دراستهم للمشاكل الاقتصادية •
وهناك فئة محدودة جدا من علماء الاجتماع هم الذين اهتموا
بالنظرية الاقتصادية الحديثة بصورة تسمح لهم بالتخصص فى دراسة
الظواهر الاقتصادية وربما الاسهام فى تطوير نظرية أكثر واقعية •

٤ - علم الاجتماع وعلم السياسة :

ان لعلم السياسة التقليدى ثلاثة جوانب رئيسية هى : الجانب
الوصفى (دراسة التنظيم الرسمى للحكومة والادارة المحلية والمركزية)
والجانب العملى (دراسة مشكلات تطبيقية فى التنظيم والاجراءات)
والجانب الفلسفى (تحقيق التكامل بين القضايا الوصفية والتقويمية فى
اطار ما يطلق عليه عادة بالنظرية السياسية • ولا توجد فى معظم
كتابات علم السياسة الا محاولات محدودة جدا للتعميم ، باستثناء
بعض محاولات التصنيف الأولية نماذج الحكومات فى ضوء خصائص
رسمية الى حد بعيد •

والواقع أن تأثير علم الاجتماع فى مجال الدراسات السياسية
تأثير شديد الوضوح • فقد بدأ الدارسون تحويل اهتمامهم من الجوانب
الرسمية للإنساق السياسية ، الى دراسة السلوك السياسى الذى يمكن
استخلاص تعميمات تصدق عليه • ويبدو ذلك واضحا فى تزايد عدد
الدراسات الخاصة بالأحزاب السياسية ، والجماعات الضاغطة ،
والانتخابات ، والسلوك الإدارى ، والايديولوجيات السياسية وغيرها •
ونستطيع أن نلمس الطابع السوسيولوجى لعلم السياسة المعاصر
بصفة خاصة فى مجالين هما : نمو الدراسات المقارنة^(١٨) ، ودراسة

(١٨) نذكر منها على سبيل المثال دراسات الأحزاب السياسية انظر :
M. Duverger. Political Parties, (English trans. London. 1954)
and S. M. Lipset. Political Man (London . 1960) .

العلاقة المتبادلة بين السلوك والأنظمة السياسية فى علاقتها بالنظم الاجتماعية الأخرى^(١٩) .

وهكذا تصبح العلاقة بين علم الاجتماع وعلم السياسة مختلفة تماما عن العلاقة بينه وبين الاقتصاد . فقد تطور الاقتصاد سريعا كعلم مستقل ، وأصبح يضم فى الوقت الحاضر مجموعة قضايا تشكل نظرية مقدمة ، ومن ثم ظهرت مشكلة متعبة هى علاقة هذه النظرية الاقتصادية بالنظرية السوسيولوجية الأقل تقدما . أما علم السياسة — من ناحية أخرى — فلم يستطع تطوير أى بناء نظرى ، اذن أن ما يطلق عليه بالنظرية السياسية — كما سبق أن أشرت — يمثل الى حد كبير فلسفة سياسة . وهكذا استعار علم السياسة المفاهيم والتعميمات من علم الاجتماع ، وأصبح يبدو بصورة أكثر وضوحا كقرع من علم الاجتماع . ومعنى ذلك أن علم السياسة (أو الاجتماع السياسى) يهتم بنظام معين هو الدولة مثلما هو الأمر بالنسبة لعلم الاجتماع العائلى أو الدينى ، حينما يدرس كل منهما نظاما اجتماعية أخرى . أما عدم وجود أية نظرية مستقلة لعلم السياسة ، فان ذلك يشير الى عدم وجود معوقات فكرية أمام الاعتراف بأن كلا من علم السياسة وعلم الاجتماع السياسى هما شئ واحد .

ان ذلك لا يعد مطلباً اميراليا لعلماء الاجتماع . فهناك مبررات قوية — تبدو لى كافية — لاستمرار النظرة الى علم السياسة — من الناحية العملية — كنسق علمى مستقل ، بصورة قد لا تلائم تماما علم اجتماع خاص بالأسرة أو الدين . ويرجع ذلك المحصل الى الأهمية الخاصة التى تحتلها النظم السياسية ، أو أهمية المشكلات الناجمة عن توزيع القوة والنظام فى المجتمع بصفة عامة . وثانيا أن

(١٩) هناك — على سبيل المثال — ترابا هاتلا ومتطورا حول العلاقات بين الأحزاب السياسية ، والسلوك الانتخابى ، ونسق الطبقة الاجتماعية .

علماء السياسة قد أولوا اهتماما خاصا للانساق الرسمية للحكومة وللادارة فى المجتمعات المتقدمة ، بينما اهتم كثير من علماء الاجتماع المحدثين بالملاحظة الدقيقة للسلوك الفعلى متجاهلين الاطار القانونى والسياسى الذى يعثل السياق العام للسلوك بحيث ظهرت نتائجهم بصورة غير ملائمة • وأخيرا هناك مبررات تتعلق بطبيعة البحث السوسيولوجى الحديث • لقد كان للارتباط بين علم السياسة وفلسفة السياسة فائدة كبرى ، حيث دفع دارسى السياسة الى مناقشة المشكلات الرئيسية • غير أن غزو علم الاجتماع ميدان السياسة — وبخاصة فى أمريكا — أدى الى اجراء كثير من البحوث السطحية ، التى تساوت فيها دقة المنهج العلمى والاحصاء بعدم دلالة النتائج ، ومع ذلك فان هذه السمة لا تقتصر على علم الاجتماع السياسى فحسب • وعلى أية حال غلسوف نعود اليها مرة أخرى حينما نناقش علاقة علم الاجتماع بالفلسفة •

والواقع أن الصلات الحالية بين علم الاجتماع والسياسة ليست بسيطة • فالدراسات التى تجرى فى ميدان السياسة أصبحت ذات طابع سوسيولوجى واضح ، لكن ذلك يثير شكوك علماء السياسة ، خاصة وأنهم لا يرغبون فى أن ينضوى علمهم تحت لواء علم آخر من ناحية ، وللشكوك التى تساورهم حول صدق نتائج البحث السوسيولوجى ودالاتها فى مجال السياسة من ناحية أخرى • ويتضح مما سبق أن لهذه الشكوك بعض المبررات • فمن الحسير تجنب الحقيقة التى مؤداها : أن علم السياسة وعلم الاجتماع السياسى يمكن أن يصبحا علمين مستقلين ، وأن الأخير فرع من علم الاجتماع العام • ومعنى ذلك أن علم السياسة يجب أن يتطور على نحو يحقق صلة منظمة بينه وبين العلوم الفرعية الأخرى ، وبين علم الاجتماع العام •

• علم الاجتماع والتاريخ :

ظهرت فى اطار علم الاجتماع بعض الاتجاهات النظرية التى تعتبر العلوم الاجتماعية والثقافية ذات طبيعة مماثلة للتاريخ ، أو هى نوع من الدراسة التاريخية • غير أن ذلك يبدو فى الحقيقة أمرا غير واقعى • فقد يتداخل علم الاجتماع مع التاريخ فى جانب معين ، لكنهما يختلفان تماما فى الجوانب الأخرى • وأود هنا أن أفحص باختصار بعض جوانب العلاقة بينهما • ويجب أن يكون واضحا منذ البداية تنوع التاريخ ، وتباين صور علم الاجتماع أيضا • ومن ثم فالعلاقة بينهما بالغة التعقيد وشديدة التنوع •

ان أول وأبسط نقطة هى أن المؤرخ غالبا ما يقدم مادة يستعين بها عالم الاجتماع ، ودائما ما يحتاج المنهج المقارن ، بل وعلم الاجتماع التاريخى كذلك ، لبيانات لا يستطيع أن يقدمها سوى المؤرخ • حقيقة ان عالم الاجتماع يجب عليه أحيانا أن يكون مؤرخا لنفسه ، حينما يحتاج فى بحثه لبيانات هائلة لم يتم الحصول عليها بعد ، لكن ذلك ليس فى وسعه دائما ، اذ أن عامل الوقت يحول دونه •

ومن الملاحظ ثانيا أن المؤرخ يفيد أيضا من علم الاجتماع • والمواقع أنه حتى وقت قريب كان المؤرخ يستعين بالفلسفة فى دراسة المشكلات الهامة ، كما كان يستمد منها معظم المفاهيم والأفكار العامة ، تلك التى أصبحت تؤخذ بصورة متزايدة من علم الاجتماع الآن • ولا شك أننا نستطيع أن نلمس فى التاريخ الحديث ، وفى علم الاجتماع الحديث أيضا ، ذلك التأثير المشابه بفلسفة التاريخ • فلقد ساعدت الأخيرة على تأكيد تصور المراحل التاريخية ، ومن ثم منحت التاريخ أفكارا نظرية واهتمامات لم تكن توجد على الاطلاق فى أعمال المؤرخين الحوليين والخباريين القدامى ، كما زودت علم الاجتماع بفكرة النماذج

التاريخية للمجتمع ، وبالتالي قدمت العناصر الأولى التي يرتكز عليها تصنيف المجتمعات . ويبدو لى أن التاريخ الحديث وعلم الاجتماع يستخدمان نفس الاطار المرجعى الأساسى فى دراسة نماذج المجتمع . وتظهر هذه انصلة واضحة فى مجال التاريخ بين الاقتصاد والتاريخ الاجتماعى . ومن الجدير بالذكر ، على سبيل المثال ، أن محررى احدى الحوليات الكبرى للتاريخ الاجتماعى وهى المجلة الدولية للتاريخ الاجتماعى قد حدد مجالها فى عددها الأول على النحو التالى :

« يقصد بالتاريخ الاجتماعى تاريخ الطوائف والطبقات ، والتجمعات الاجتماعية ، بغض النظر عن مسمياتها ، عندما ننظر اليها بوصفها وحدات مستقلة ، تتساند فيما بينها أيضا » (٢٠) . ويمكن أن يعد ذلك أيضا تعريفا لمجال علم الاجتماع التاريخى مع تعديل طفيف . فهناك فى الوقت الحاضر ، وفى أقطار كثيرة ، شواهد تدل على التعاون المتبادل بين علماء الاجتماع والمؤرخين الاجتماعيين . ففي فرنسا ، كانت الحولية التاريخية التى أسسها وأشرف على تحريرها منذ سنوات طويلة المرحوم لوسيان فيفر Lucien Febvre تمثل موضع التقاء المؤرخين وعلماء الاجتماع وغيرهم من المتخصصين فى العلوم الاجتماعية ، كما لا تزال الأعمال التى قدمها فيفر ومارك بلوش Marc Bloch وغيرهما ذات تأثير ملحوظ . وفى انجلترا ظهرت أعمال حديثة عديدة كشفت عن الالتقاء بين علم الاجتماع والتاريخ الاجتماعى والاقتصادى ، مثل دراسات المؤرخين للبناء الاجتماعى لمدن القرن التاسع عشر ، أو خصائص الريف فى العصور الوسطى ، أو طبقة الاشراف فى القرن التاسع عشر ، وكذلك دراسات علماء الاجتماع للتاريخ الاجتماعى للمهن الفنية العليا .

International Review of Social History , Assen 1956, (٢٠.)
Vol 1 . Part. I. p. 4.

بأى معنى اذن يختلف التاريخ عن علم الاجتماع ؟ غالبا ما يقال ان المؤرخ يصف الأحداث الفريدة ، بينما يسمى علم الاجتماع الى صياغة التعميمات . غير أن ذلك ليس أمر حقيقيا دائما ، اذ أن عمل أى مؤرخ جاد ينطوى على تعميمات . كذلك نجد كثيرا من علماء الاجتماع يهتمون بوصف وتحليل أحداث فريدة أو سلسلة من الأحداث . وربما يكون من الأفضل ان نقول بدلا من ذلك ، انه بينما يهتم المؤرخ عادة بدراسة سلسلة محددة من الأحداث ، فان علم الاجتماع غالبا ما يبدأ من تعميم يخضه للاختبار من خلال دراسة مجموعة أحداث متتابعة . وباختصار فان أهداف كل منهما مختلفة . ألا أن هذه التفرقة الحاسمة لا تصدق صدقا مطلقا ، فهي تعتمد الى حد بعيد على نوعية التاريخ (فهي تصدق مثلا على التاريخ السياسى) ، وكذلك على طبيعة علم الاجتماع (مثال ذلك أنها تصدق على الدراسات المقارنة) . أما اذا أقمنا تفرقة أخرى أقل قوة من السابقة ، فبامكاننا أن نقول مع تروفر - روبر H. R. Trevor - Roper ان المؤرخ يهتم بالتفاعل بين الشخصية والقوى الاجتماعية العامة^(٢١) ، بينما يعنى عالم الاجتماع غناية واضحة بهذه القوى الاجتماعية ذاتها .

وكما كانت التفرقة محددة ، وتشتمل على الأعمال الحقيقية للمؤرخين وعلماء الاجتماع ، اتضح أكثر فأكثر أنه من العسير الفصل تماما بين التاريخ وعلم الاجتماع ، فكلهما يتناول نفس الموضوع ، أى دراسة الانسان فى المجتمع ، من زوايا مختلفة أحيانا ، ومن زاوية واحدة أحيانا أخرى . ومن الضروري لكى تتطور العلوم الاجتماعية أن توجد صلات وثيقة بين الدراستين ، وأن يفيد كل منهما افادة أكثر من الآخر .

H. R. Trevor - Roper , Historical Essays (1957) (٢١)

Introduction.

٦ - علم الاجتماع والفلسفة :

ظهر علم الاجتماع فى اطار الطموح الفلسفى الى حد بعيد ، لكى يدرس تاريخ البشرية ، ويفسر الازمات الاجتماعية فى أوروبا خلال القرن التاسع عشر ، ولكى يقدم مذهباً اجتماعياً يرشد السياسة الاجتماعية . ولقد هجر علم الاجتماع هذه الغايات خلال تطوره الحديث بصورة ملحوظة ، بل يرى البعض أنه تخطى عنها تماماً . ومع التسليم بصحة ذلك ، الا هناك صلات لا تزال قائمة بين علم الاجتماع والفلسفة على الأقل من حيث ثلاثة اعتبارات :

أولاً : هناك فلسفة لعلم الاجتماع تأخذ معنى فلسفة العلم ، أى دراسة للمناهج والمفاهيم والأدلة المستخدمة فى علم الاجتماع ، وهذا الاهتمام الفلسفى شائع فى علم الاجتماع ، كما يحتاج اليه أكثر من العلوم الطبيعية مثلاً ، نظراً للصعوبات الخاصة التى تكتنف المفاهيم والنظريات السوسولوجية .

ثانياً : هناك علاقة وثيقة بين علم الاجتماع والفلسفة الاجتماعية والأخلاقية . فموضوع علم الاجتماع هو السلوك الاجتماعى الإنسانى الذى توجهه القيم . واذن فعالم الاجتماع يدرس القيم والتقويمات الإنسانية بوصفها وقائع ، لكن عليه أيضاً أن يهتم بمناقشة القيم فى سياقها الخاص ، وكما تتجلى فى الفلسفة الاجتماعية والأخلاقية . ومن الضرورى أيضاً أن يكون باستطاعة عالم الاجتماع (وهذا ينطبق أيضاً على غيره من المتخصصين فى العلوم الاجتماعية) أن يفرق بين التساؤلات المتعلقة بالواقع ، وتلك الخاصة بالقيمة ، وبين المناقشات والتحليلات التى تناسب كلا منهما . ومع ذلك فإننا غالباً ما نجد فى العلوم الاجتماعية عدم قدرة على التمييز ، حينما يطالب البعض بتناول المشكلات القيمة كأمر واقعية ، بينما تتعمد مناقشة التساؤلات

الواقعية ، حينما يدخل الدارسون فى خضم الافكار الفلسفية العامة
وناقيم • ويستطيع عالم الاجتماع — عن طريق تدريب بسيط — فى
الفلسفة الاجتماعية أن يفرق بين المسائل المختلفة ، ويدرك فى الوقت
ذاته العلاقات المتبادلة بينها •

ثالثا : قد يذهب البعض الى أن علم الاجتماع يؤدي مباشرة الى
ظهور الفكر الفلسفى • وكانت هذه هى وجهة نظر دوركايم حينما كتب
— مثلا — فى مقال له عن علم الاجتماع الدينى ونظرية المعرفة
يقول (٢٢) : « اننى أعتقد أن علم الاجتماع — أكثر من أى علم آخر —
قد أسهم فى تجديد التساؤلات الفلسفية ... ان الفكر السوسيولوجى
يتجه نحو الامتداد — عن طريق التقدم الطبيعى — لكى يصبح فكرا
فلسفيا » • ويبدو هذا التحول فى الدراسة التى أجراها دوركايم عن
الدين ، حينما انتقل من مناقشة المؤثرات الاجتماعية على مقولات الفكر
الى مناقشة إبستمولوجية خالصة • وقد تبنى غيره من علماء الاجتماع
نفس هذه النظرة ، واهتموا بمشكلات مماثلة • فاعتقد كارل مانهايم
Karl Mannheim — مثلا — أن علم الاجتماع المعرفى ينطوى على
مضامين إبستمولوجية ، وحدد هذه المضامين بالتفصيل (٢٣) • ويبدو
أن كلا من دوركايم ومانهايم يسلمان بأن علم الاجتماع يقدم اسهاما
مباشرا للفلسفة ، من حيث قدرته على حسم التساؤلات الفلسفية •
لكن ذلك يكشف عن خطأ واضح ، فالإبستمولوجيا هى أساس علم
الاجتماع المعرفى ، لا العكس •

ان كل ما نقصده هنا هو أن علم الاجتماع قد أثار — أكثر من
العلوم الأخرى — مشكلات فلسفية ، ومن ثم فإن عالم الاجتماع

Revue de Métaphysique et de Morale . XVII, 1909. (٢٢)

Karl Mannheim , Ideology and Utopia) London (٢٣)
1952) , Part V. p. 256 sqq.

الذى يهتم طوالا، الوقت بالجوانب الشاملة لموضوع دراسته ، قد اتجه الى بحث مسائل فلسفية تكمن دائما وراء الفكر السوسيولوجى . اننى لا أعتقد أن هناك أى ضرر يلحق بالنظرية السوسيولوجية أو البحث ، نتيجة اهتمام عالم الاجتماع بتلك المشكلات ، بل انه يتعين أن يسمى عالم الاجتماع الى دراسة الفلسفة حتى يتمكن من تناول هذه المشكلات ، ذلك أن معظم جوانب الضعف فى نظرية علم الاجتماع ترجع الى سذاجة المعرفة بالفلسفة ، كما أن جانبا كبيرا من الافكار السوسيولوجية السطحية ، يرجع الى اهمال المسائل العامة التى تنطوى عليها دراسة الانسان .

ويجب أن نذكر فى هذا الصدد أيضا أنه بينما كان من الطبيعى أن يثير علم الاجتماع أفكارا فلسفية ، فإن جانبا كبيرا من الفكر السوسيولوجى قد بدأ من الفلسفة . وقد أوضحنا حينما كنا بصدد علم السياسة أن السطحية التى غلبت على بعض اسهامات علم الاجتماع ، ترجع الى عدم ارتباطه بالمسائل العامة التى صاغتها النظريات السياسية . وينطبق ذلك أيضا على مجالات عديدة فى علم الاجتماع . فكثير من البحوث السوسيولوجية توصف بالسطحية لأنها تتجاهل المشكلات العامة فى الحياة الاجتماعية التى صاغتها الافكار الفلسفية العامة والمذاهب الاجتماعية . ان قوة الماركسية — فى صورتها الأولى — وفاقليتها فى مجال البحث الاجتماعى ، ترجع الى حد بعيد الى الحقيقة التى مؤداها : أن الماركسية ليست نظرية سوسيولوجية فحسب ، ولكنها نظرة فلسفية للعالم ومذهب ثورى .

ونستطيع أن نقدم مثالا آخر . فقد وصفت بياتريس ويب Beatrice Webb أكثر من مرة مبلغ ما أفاده بحثها الاجتماعى نتيجة مشاركتها الفعالة فى الحركة الاجتماعية ودراساتها للمذاهب الاجتماعية . وأعتقد أن أحد مصادر قوة علم الاجتماع الأوروبى يتمثل

فى ادراكه لعلم المجتمع باعتباره غير كاف فى ذاته ، ويحتاج الى احكام صلته بفلسفة المجتمع ، لكى يبدأ منها صياغته للمشكلات ، ويعود اليها لتفسير المشكلات الجديدة الناتجة عن البحث العلمى .

٧ - علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية :

ان العلاقة بين علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية تبدو صعبة على الشرح وعلى الفهم بعض الشيء . فالأخصائيون الاجتماعيون هم أصحاب مهنة متميزة يقوم عملهم على تقديم الخدمة (المشورة أو غير ذلك) للأشخاص الموقنين أو الذين يعانون مشكلات معينة ، ويقومون على تنفيذ وإدارة البرامج الخاصة والعامة الموجبة نحو التخفيف من حدة بعض المشكلات الاجتماعية مثل : الفقر ، والأسر المفككة ، والانحراف ... الخ . ويفضل الاخصائيون الاجتماعيون أن يسموا عملهم هذا : علم الاجتماع التطبيقي . ولكن كثيرا من علماء الاجتماع لا يوافقون على هذا الزعم . حقيقة أن الاخصائيين الاجتماعيين يستخدمون الدراسات الاجتماعية للمشكلات التي يهتمون بمكافحتها وعلاجها ، ولكن من الأمور المختلف عليها ما إذا كانوا أحرارا فى تطبيق المبادئ السوسيولوجية (أى المستخلصة من علم الاجتماع) فى علاج عملائهم . وتوجد عيادات خاصة للخدمة الاجتماعية فى بعض الدول كالولايات المتحدة وبريطانيا ، ولكن الغالبية العظمى من الاخصائيين الاجتماعيين يعملون فى مصالح حكومية كوزارة الشؤون الاجتماعية فى مصر ، وقطاع الخدمة الاجتماعية الطبية (فى إطار وزارة الصحة) ، وفى الشرطة والسجون ، وميدان الشباب والرياضة ، وفى المعاهد التعليمية بأنواعها (وزارة التربية والتعليم) ... الخ . وفى أغلب تلك الأحوال تكون واجبات الاخصائى الاجتماعى تجاه عملائه محددة تحديدا ضيقا ، بحيث لا يكون لديه حرية تغيير أو تنويع أساليب تعامله معهم حسب تنوع وتغير المبادئ السوسيولوجية . كما ينبغي القول علاوة على هذا أن المبادئ

السوسيولوجية التي تمكن الاخصائى الاجتماعى من التعامل بنجاح مع « الأسرة ذات المشكلات العديدة » أو « الفرد ذى الهممة المعاجزة » (أى الذى يفقد قوة الدافع) تكاد تكون غير متوفرة ولا يمكن توفيرها بسهولة من قبل علماء الاجتماع الذين يتناولون تلك المشكلات من زاوية مختلفة . وهناك اتجاه حديث متنام نحو تطوير نظريات مستقلة للخدمة الاجتماعية تكون أكثر ارتباطا بتنفيذ برامج الرعاية الاجتماعية .

وهكذا يتضح من هذه المناقشة الموجزة للعلاقات بين علم الاجتماع وبعض العلوم الأخرى التى تهتم بالحياة الاجتماعية للإنسان ، مدى ما تتسم به النظرة الى علم الاجتماع كعلم عام من قصور ، ومبلغ الصعوبة التى تواجه ادراكه كعلم يسهم فى تطوير نظرة شاملة للمجتمع الانسانى . ان عالم الاجتماع لابد أن يقبل القيود المفروضة عليه . فهو يستطيع أن يقدم تخطيطا عاما لتصور البناء الاجتماعى ، فى ضوء الجوانب التى تدرسها العلوم الاجتماعية النوعية لحل المشكلات الهامة ، كما أن فى وسعه أيضا توضيح العلاقات بين الظواهر الاجتماعية التى قد يتجاهلها التخصص ، وتوجيه الاهتمام اليها (مثل العلاقات بين المعتقدات الدينية والسلوك الاقتصادى ، وبين التدرج الاجتماعى والأحداث السياسية ، وبين القانون وأساليب الضبط الاجتماعى الأخرى) . كما يمكن لعالم الاجتماع باستخدام المناهج المقارنة والتاريخية أن يسمى من أجل اقامة نسق للقوانين العامة . وباستطاعته كذلك أن يكشف عن الطابع الحيوى للعلاقة بين الفرد ككائن عضوى وباعتباره كائنا اجتماعيا ، تلك العلاقة التى تغفلها العلوم الاجتماعية الأخرى . وهو قادر أيضا على توضيح أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة العلمية والفلسفية للقيم .

أن كل هذه المسائل بالغة الأهمية كإطار عام للدراسات المتخصصة كما يعترف بذلك نفس المتخصصين فيها . وإذا المشتغلين بعلم الاجتماع

الذين يهتمون اهتماما مطلقا بالمشكلات المنطقية لعلم الاجتماع العام ،
فانه يهتم على كل علماء الاجتماع أن يصبحوا متخصصين في موضوعات
الفروع التي يتخصصون في دراستها • فكلما ازداد اهتمامهم بمجالات
محددة للبحث مثل القانون ، والدين ، والسياسة ، ترايد تأثير المدخل
السوسيولوجي ، وأصبحت بحوثهم أكثر عمقا ودقة • فنحن نفهم وحدة
العلوم الاجتماعية بوصفها وحدة في المنهج والاطر التصويرية ،
لا بوصفها تمثل تاريخا مشتركا •

وانتقل في الفقرة الأخيرة لاستعراض العلاقة بين علم الاجتماع
والعلوم الطبيعية.

٨ - علم الاجتماع والعلوم الطبيعية :

لقد أصبح من المعلومات المؤكدة أن العدو الرئيسي للإنسان في
العصر الحديث هو الإنسان نفسه • فمنذ حوالي ثمانية آلاف سنة ،
منذ بدء الحضارة البشرية على الأرض ، والمجتمعات الانسانية تتنافس
في مجال السيطرة على البيئة الطبيعية واخضاعها ، بحيث أننا نعتبر
نجاح هذا المجتمع أو ذاك بمقدار نجاحه في السيطرة على هذا العنصر
الطبيعي أو ذاك • واليوم أصبح يهتم على تلك المجتمعات أن تعود
فتتنافس من جديد في مجال السيطرة على العمليات الاجتماعية لسبب
آخر - غير الأسباب التي نعرفها - وهو أن التقدم المضطرب في مجالات
العلوم الطبيعية والتكنولوجيا يتهدد البشرية بأخطار كبيرة وسوف يؤثر
على حياة أبنائنا أثارا بعيدة المدى لا تخطر اليوم لنا على بال • ومن
شأن التدخل في سير هذه العملية على المستوى الاجتماعي أن يساعدنا
في درء بعض تلك الأخطار أو التقليل من بعضها الآخر •

ومن الحماقة طبعاً أن نطلب من الإنسان الفرد أن يترك سيارته ويكف عن استعمالها ، وأن يكف كذلك عن استخدام سيارات النقل العام في المواصلات ، لكي يعمل على التقليل من تلوث الهواء بدخان عادم تلك السيارات . كما أن جهودنا لن تكفل بالنجاح ، كما تعدل تجارب تنظيم الأسرة في معظم بلاد العالم الثالث ، لو أننا جئنا الى زوجين حديثي الزواج في بلد يعاني فيه كبار السن من الإهمال وقد يتعرضون للموت جوعاً إذا لم يكن لهم أولاد يعولونهم ، ونطلب من هذين الزوجين أن يحددا عدد الأولاد الذين ينبغي أن ينجبوا . وهناك موقف أشد صعوبة وأبعد أثراً يمكن أن ينشأ عندما ينجح علماء الوراثة في تغيير الصفات الوراثية بشكل مقصود والتحكم في صفات الطفل الجديد التي يولد بها وتعيش معه . وما زالت أكثر البلاد الغامية تعاني اليوم من الآثار الخطيرة التي نجمت عن التقدم الهائل في الطب وفي ميدان الصحة العامة بالذات ، حيث زادت زيادة كبيرة مفاجئة نسبة الأطفال الموقنين جسمياً وعقلياً ، والذين لم يكونوا في الماضي يبقون أصلاً على قيد الحياة . كما زادت نسبة كبار السن الذين طال أمد حياتهم كثيراً عن الأجيال السابقة ، وأصبح من الممكن أن يبقوا على قيد الحياة سنوات طويلة وهم عاجزين عن إعالة ورعاية أنفسهم .

هذه بعض المشكلات ، وهناك كثير غيرها ، مما صنعت يد الإنسان ، والتي لا يمكن أن تحلها العلوم والتكنولوجيا الحديثة ، لأنها هي التي ساهمت في خلقها . والسبيل الوحيد لمواجهتها لا يمكن أن يتسنى إلا عن طريق تدخل النظم الاجتماعية . فمنطق تطور العلوم الطبيعية لا يستطيع أن يأخذ بعد المصلحة الإنسانية في اعتباره . ولكي نستطيع أن نتعرف على هذه المصلحة بالتحديد ، وعلى المصالح المختلفة للجماعات وللأفراد الموجودين في المجتمع ، وعلى الآثار الاجتماعية لهذا القرار أو ذاك لابد من تعاون العلوم الاجتماعية مع العلوم الطبيعية . ولكي يتسنى وضع خطط للمستقبل يجب أن يتم هذا التعاون على المستوى النظري

وعلى المستوى العلى على السواء . ومعنى هذا أنه يتعين أن يكون لدينا علماء بيولوجيا يفهمون شيئاً فى علم الاجتماع ، وأن يكون لدينا أيضاً علماء اجتماع يفهمون شيئاً فى البيولوجيا ، لأن هذا هو الشرط الأساسى لقيام تعاون بين الطرفين . ويصدق نفس الكلام بالنسبة لفروع العلم التى تقف على الحدود بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية . ومن الأمثلة العملية لبدائية قيام تعاون من هذا النوع بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية البرنامج العلى الذى وضعتة إحدى مؤسسات البحث العلمى الأمريكىة (الصغرة النشطة) ، هى مؤسسة Russel Sage Foundation . وتنفذ تلك المؤسسة برنامجاً للبحوث التى تتناول « الآثار الاجتماعية للتطورات الجارية فى ميدان العلوم الطبية » ، و « مشكلات وآثار طول أمد الحياة فى المجتمع المعاصر » ، ومحاولة تنمية أسلوب للتعاون المنظم وتبادل الخبرات بين علماء انبيولوجيا وعلماء الاجتماع وتأسيس هيئات أكاديمية مختصة لتشجيع هذا التعاون وتدعيمه ، وكذلك مشروع يستعين بفزيولوجيا الأعصاب وبمناهج علم النفس الاجتماعى لدراسة الآثار النفسية والسلوكية للضغوط البيئية مثل : الضوضاء ، والاكتظاظ السكانى ، وافتقاد الإنسان للخصوصية والعزلة . ولعل أهم وأول نتائج برنامج البحوث هذا إدراك العلماء العاملين فيه مدى صعوبة الإجابة على هذه التساؤلات وحل تلك المشكلات ، وقلة معلوماتنا عنها .

وهكذا توصل مؤتمر مشترك ضم لعينا من علماء الوراثة وعلماء النفس السلوكيين الى نتيجة عامة مؤداها أننا نستطيع أن نضع أيدينا على أهم المشكلات الناجمة عن التفاعل بين المؤثرات الوراثية والمؤثرات البيئية وآثارها على السلوك . كما توصل المؤتمر نفسه الى المحاولات التى استمرت طوال عشرات السنين الماضية لتحديد فروق عامة دقيقة فى الذكاء بين السلالات البشرية المختلفة ، وبين الطبقات الاجتماعية

المختلفة ، وبين الجنسين (الرجال والنساء) وتأسيسها على فروق وراثية قد انتهت الى لا شئ وأنها قد سبقت امكانيات الوسائل العلمية على تحقيقها والتأكد منها • وما زال من المستحيل علينا تماما — حتى الآن على الأقل — عزل المؤثرات المختلفة عن بعضها التي تلعب دورا ايجابيا فى تحديد شئ يصعب التحقق من وجوده واقعا كالذكاء العام • كما أن من المهام الملحة التي يتعين على هذا التعاون بين العلوم الطبيعية والاجتماعية أن ينجزه دحض وتفنيد التصورات الشائعة التي تتبالغ فى تبسيط بعض الحقائق أو تتبالغ فى تعميمها ، لأن الملاحظ أنها تؤدي فى كثير من الأحيان الى اتخاذ قرارات فى ميدان السياسة الاجتماعية تكون لها آثار بعيدة المدى على الأجيال اللاحقة •

ويعد علم السكان (الديموجرافيا) من الميادين التي تقع على حدود علم الاجتماع ، والتي حققت تطورا هائلا الى الأمام خلال عشرات السنين الماضية بسبب ضغط الظروف السكانية العالمية والمحلية • ولم يكن هذا العلم فى بادئ أمره أكثر من بعض الاحصاءات السكانية ، أو مجرد تقييم وتحليل لأرقام وبيانات التعدادات التي تجريها الدول الكبرى وبعض الدول الأخرى (مثل مصر) منذ مئات السنين • ثم أصبح من مهام هذا العلم الجديدة أن يقدم تفهومات بتطور السكان فى المستقبل • وقد أدى هذا منطقيا الى ادخال العوامل البيولوجية ، والايكولوجية ، والنفسية ، والاجتماعية ، والثقافية فى الاعتبار عند دراسة سكان أى مجتمع ، فهى العوامل التي تتدخل فى التأثير على عمليتي تكاثر السكان (المواليد) والوفيات • واستطاع هذا العلم أن يطور ميدانا مستقلا من ميادين البحث فيه خلال السنوات القليلة الماضية هو تنظيم الأسرة • فيدرس امكانيات اجراء تنظيم للأسرة فى البلاد الصناعية وبلاد العالم الثالث ، ويحاول التعرف على العقبات التي تحول دون التنظيم الرشيد لهذا الموضوع • وهى عقبات راجعة

كلها الى طبيعة البناء الاجتماعى والى التراث الثقافى للمجتمع ومتأصلة فيه ، كما أنها ترجع بدرجة أقل الى طبيعة القرارات والاعتبارات السياسية القصيرة الأمد ، أو الأيديولوجيات السياسية الشائعة فى المجتمع .

وهكذا تحول علم السكان من مجرد « وصف » لسكان مجتمع من المجتمعات الى دراسة سوسيوالوجية لتحركات هؤلاء السكان ، وإن ظل يتمتع بميزة كان يتمتع بها دائما ، هى أن لديه مادة كمية موثوقا بها (نسبيا) يجرى بحوثه ودراساته على أساسها . وتتمثل هذه المادة فى : نتائج التعدادات الرسمية ، بيانات السجل المدنى (التى تسجل حالات المواليد ، والوفيات ، والزواج ، والطلاق ... الخ) ، وبيانات ادارات الهجرة والجوازات ، وبيانات الوفيات تبعا لسن المتوفى ، وسبب الوفاة ، ومحل اقامة المتوفى ... الخ . وأغلب تلك البيانات يتم جمعها اليوم فى كثير من المجتمعات بشكل روتينى فور وقوعها ، كما تعرف كثير من المجتمعات التعداد بالعينة الذى يجرى على فترات متقاربة أو على موضوعات بعينها ويقدم مادة كمية موثوقا بها . ويوجد أيضا مصدر هام للبيانات تقدمه مسح العينة^(٢٤) (أو الدراسات المسحية بالعينة) التى

(٢٤) يعد المسح الاجتماعى بالعينة منهجا لجمع وتحليل البيانات الاجتماعية من خلال مقابلات مختفة ، وذلك بغرض الحصول على معلومات من أعداد كبيرة من المبحوثين يمثلون مجتمعا معيناً . والهدف الرئيسى للمسح الاجتماعى هو أن يكشف عن معدل توزيع بعض الخصائص الاجتماعية كالسن ، والنوع ، والمهنة ، والحالة الزوجية ، وأن يحدد كيف ترتبط هذه الخصائص بأنماط سلوكية معينة أو باتجاهات معينة . فقد يرغب أحد الباحثين — على سبيل المثال — فى أن يتعرف على عدد طلبة الجامعة الذين يذهبون الى السينما أسبوعيا ويقارنهم بأعداد الذين يشاهدون التلفزيون ليلا ، أو الذين يقرأون كتابا على الأقل كل عام .

انظر مزيداً من التفاصيل عند محمد الجوهري وزميله ، طرق البحث الاجتماعى ، دار الثقافة للنشر والموزع ، الطبعة الرابعة ، القاهرة ، ١٩٨٢

تجرى من أن لآخر حول موضوع معين لاستطلاع رأى الناس فى حجم الأسرة الامثل من وجهة نظرهم ، ومقارنة تلك البيانات بمتوسط حجم الأسرة الفعلى فى المجتمع ، وغير ذلك من الموضوعات التى يمكن قياسها كميا دقيقا .

وقريب من الدراسة السوسولوجية لتحركات السكان يوجد فرع جديد لعلم الاجتماع هو علم الاجتماع الطبى الصحة العامة ، وقد ازدهر هذا الفرع واستطاع أن يحقق خطوات سريعة الى الأمام خلال السنوات الأخيرة ، وخاصة كفرع من علم الاجتماع التطبيقى ، أى فى صورة مشروعات ذات أهداف محددة فى مجال تطبيق نتائج البحوث العلمية . وقد توصل هذا الميدان فعلا الى تحديد بعض الأمثلة من ميدان الطب الحديث التى تتصل اتصالا وثيقا ببعض المشكلات الاجتماعية والأخلاقية ، مثل : من الذى ينبغى أن يتخذ قرار الى أى مدى وبأى وسائل صناعية يجوز ابقاء شخص ميت اكليفيكيا على قيد الحياة وذلك من وجهة نظر الأطباء ، وإدارة المستشفى ، والمرضى ، وأقارب المرضى ، وعامة الناس . وكيف يمكن اعداد الأجيال الجديدة من الأطباء للاضطلاع بما سيواجههم من مهام وقرارات ؟ ويبدو لنا فى الظاهر أن مشكلات المحافظة على الصحة العامة فى البلاد النامية أبسط من ذلك وأيسر فى العلاج . ماذا يمكن أن نفعل ، وكيف نتصرف فى إحدى الوديان الجبلية فى كشمير — مثلا — إزاء حبس النساء فى البيت ، وعدم خروجهم الى الحياة العامة ، حتى ولا للمشاركة فى عمل الحقل ، بحيث لا ترى الشمس جلودهم ، مما يؤدي الى اصابتهم بالأمراض الناشئة عن نقص الفيتامينات ؟ هل يا ترى نعالج هذا الموقف بتوزيع أقراص الفيتامينات على كل نساء المجتمع ؟ هل نحاول أن نوضح لأفراد ذلك المجتمع العلاقة بين حالات الإصابة بالهزال والضعف الشديد وبين نوع الملابس وطريقة ارتدائها ، فنهر بذلك مكانة المعتقدات الدينية فى

نفوسهم ؟ أم ياترى ننتظر ولا نفعل شيئا من أجل تغيير هذا الموقف المعقد ؟

وهناك أيضا ميدان غنى بالمشكلات والقضايا المشتركة بين ميادين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية ، ذلك هو علم الايكولوجيا البشرية ، وهو العلم الذى يدرس بيئة الانسان ، مركزا الاهتمام على آثار البيئة على الانسان الذى يعيش فيها ، وآثار ذلك الانسان على البيئة التى يحيا فى كنفها . وكثير من الأسئلة التى يطرحها هذا العلم موجهة بالأساس الى علماء الاجتماع . وهى هنا أيضا تساؤلات منصبية على الممارسة اليومية ، وفى كثير من الحالات يتعين على علماء الاجتماع لكى يتوصلوا الى بعض الحلول العملية أن يكونوا على دراية كافية بميدان ثان — غير علم الاجتماع — من ميادين العلوم . وتعد البدايات الأولى التى تمت حتى الآن لمشاركة علماء الاجتماع فى مواجهة مشكلات تخطيط المدن محاولات تبشر بالنجاح ، ويمكن أن نقودنا الى دعم هذا الدور فى المستقبل .

ويجب أن نأخذ فى اعتبارنا أن تجميع فريق من الخبراء من مختلف العلوم والتخصصات لدراسة مشكلة محددة ، ومشاركة كل واحد من أعضاء الفريق بتقديم اسهام العلم الذى يمثلها فى حل المشكلة ، فإن ذلك لا يكفى وحده لتقديم نظرية علمية شاملة حول الموضوع المدروس . وفى مثل هذا الفريق البحثى المتكامل يقتصر دور كل عضو على عرض وجهة نظر علمه ، ويظل هو كما كان — وحتى بعد أن تنفض اجتماعات الفريق — منتعيا بكليته الى علمه هو . ولكن بناء النظريات الشاملة فى موضوع كهذا يتطلب كما قلنا الباحث الذى يجمع بين تخصصين ، تكون درايته بكليهما على نفس المستوى ، أو درايته أساسية فى أحدهما وثانوية فى الآخر ، ولكن المهم أن يكون على دراية كاملة

بوجهتى النظر ، مثل : عالم الاجتماع البيولوجى ، أو البيولوجى عالم الاجتماع ، أو الديموجرافى عالم الاجتماع أو العكس .

ومن المعروف طبعا أن فروع التخصص التقليدية فى علم الاجتماع لم تتحدد بعد بشكل دقيق حتى الآن ، ولم تستغرق موضوعاتها وقضايا بحثها . فعلم الاجتماع العائلى ، أو علم الاجتماع اندينى ، أو دراسة التدرج الاجتماعى أو دراسة أشكال السلطة وغيرها لم تصل بعد الى نفس مستوى الوضوح والتحديد الذى بلغته علوم الميكانيكا أو علم البصريات ، كما لم تبلغ فى دقة تصنيفاتها دقة تصنيف الأنواع الحيوانية مثلا . ولكن مما لا شك فيه أن الاشتغال بالميادين الهامشية حول علم الاجتماع سوف يعود بنتيجة مثمرة على تطور كل من النظرية والبحث والتطبيق فى ميادين العلم الأساسية أو الأصلية .

* * *

الفصل الرابع

التخصص في علم الاجتماع

يمكن القول بأن كل ميدان من ميادين النشاط الانساني - تقريبا - يمكن أن يعد موضوعا للاهتمام السوسبيولوجي . أى أن علم الاجتماع يستطيع تحليل النظم المتصلة به ، واجراء مسح للموقف على ملامح الجماعات والتنظيمات الداخلة فيه ، كما يمكن تتبع عناصر الاستمرار والاتصال بين السلوك الجماعي والسلوك الفردي فيه . من هذا مثلا أن علماء الاجتماع قد بذلوا جهودا كبيرة هائلة في ميدان علم اجتماع الموسيقى وعلم اجتماع الجماعات السرية . ونظمت مؤتمرات عدة في أوروبا وأمريكا لدراسة « علم اجتماع علم الاجتماع » *The Sociology of Sociology* (أى دراسة الظروف والعلاقات والشروط الاجتماعية المرتبطة بظهور التغيرات المختلفة في أفكار ومناهج علماء الاجتماع ، وفي أثر تلك الظروف على نمو العلم نفسه ... وهكذا) . ومن مجالات الدراسة الحديثة (الموضحة) في علم الاجتماع الأمريكي علم اجتماع الحب وعلم اجتماع الموت . وفي أمريكا معهد متخصص في دراسة « حب الغير الخلاق » ومعهد آخر للدراما الاجتماعية ، وعدة معاهد لعلم الاجتماع اللغوي . وعلمنا مؤخرا أن احدى البعثات التي ذهبت لتسلك قمة جبال ايفرست (أعلى قمة في العالم) قد ضمت أحد علماء الاجتماع بين أعضائها ، لدراسة أثر الارتفاعات العالية على تنظيم الجماعة التي تقوم بالتسلق .

والهدف من ضرب تلك الأمثلة ليس ذكرها في حد ذاتها ، ولكن الهدف هو بيان مدى تنوع النشاط الاجتماعي الذي يمكن أن يتصدى لدراسته علم الاجتماع . فهذا التنوع - من ناحية - يتيح لعالم

الاجتماع أن يدرس أى شئ تقريبا ، ولكنه يفرض عليه — من ناحية أخرى — أن يتخصص فى دراسة موضوع أو ميدان معين .

ونرجو أن يقدم لنا هذا الكتاب بفصوله المختلفة .. التالية على هذا الفصل — بعض مجالات التخصص الرئيسية فى علم الاجتماع . وسوف نجد أن كل تخصص منها له تراثه الوثير ، وله علماءه المشهورين ، وأنه سيصبح موضوع مادة دراسية مستقلة بالنسبة للمطالب الذى ينوى أن يتخصص فى دراسة علم الاجتماع .

ولعل الجدول التالى يوضح لنا صورة تقريبية ليايين الدراسة فى علم الاجتماع ، من واقع عدد المؤلفات المنشورة عن كل ميدان ، والفروع التى تلقى فيها محاضرات جامعية من عدمه (أى تدرس كلها أو يدرس بعضها كمقرر دراسى فى الجامعات) ، وتلك التى خصصت لها جلسات مستقلة فى مؤتمرات الاتحاد الأمريكى لعلم الاجتماع . ومن الطبيعى أن دراسات احصائية دقيقة من هذا النوع ليست متاحة لنا بالنسبة لمصر أو أى من البلاد العربية^(١) . ولذلك يمكننا أن نعتمد على القائمة التالية التى تصور وضع علم الاجتماع الأمريكى فى المستقبلات^(٢) .

(١) يجرى العمل الآن فى اعداد دراسة عن موقف البحث فى يايين علم الاجتماع المختلفة فى مصر من واقع البيلوجرافيا التى نشرت عن مؤلفات علم الاجتماع والانثروبولوجيا والفولكلور والخدمة الاجتماعية لخ ، انظر فتحى عبد الهادى ، المنظمة المصرية للتربية والثقافة والعلوم ، القاهرة ، ١٩٧٩ . ويتم الآن متابعة الانتاج المنشور فى تلك الميادين فى محمد الجوهري (مشرف على التحرير) ، الكتاب السنوى لعلم الاجتماع ، الذى يصدر العدد الخامس منه عن دار المعارف ، القاهرة ، اكتوبر ١٩٨٣ . ويحوى كل عدد ثبنا بالمؤلفات المنشورة حديثا ، وقائمة برسائل الماجستير والدكتوراه المسجلة والمجازة من الجامعات المصرية .

(٢) مصدر بيانات الجدول : بالنسبة للعمود الاول المعروف ان مجلة التخصصات السوسولوجية تنشر مرقعا مختصرة للكتب والمقالات التى =

جدول رقم ١
مبادئ البحث في علم الاجتماع وتطورها
في الولايات المتحدة الأمريكية

عدد المؤلفات المقشورة	يدرس في محاضرات خاصة	جامعية	المؤتمر ASA	مبادئ علم الاجتماع
١٩٦٤	١٩٦٤	١٩٦٩		

ملايين منشور فيها أكثر من مائة وخمسين مؤلف :

●	علم الاجتماع السياسي	٢٩٨	صح	صح
●	علم الاجتماع الاقتصادي	٢٩٧	صح	صح
●	علم الاجتماع العالي	٢٩١	صح	صح
●	التغير الاجتماعي والتنمية الاقتصادية	٢٧٧	صح	صح
●	المسكن	٢٧٠	صح	صح
●	علم الاجتماع التربوي	٢٤٠	صح	صح
●	علم الاجتماع الحضري والبيولوجيا	٢١٩	صح	صح
●	علم الاجتماع الديني	١٩٣	صح	صح
●	علم اجتماع المهن	١٨٣	صح	صح
●	علم الاجتماع الريفي	١٨٠	صح	صح
●	بحوث الاتصال	١٧٤	صح	صح
●	التدرج الاجتماعي	١٧٢	صح	صح
●	الثقافة والشخصية	١٥٦	صح	خطأ

== تصدر في ميدان علم الاجتماع في الولايات المتحدة أساساً ، وفي بعض
البلاد الأخرى أحياناً . وبيانات العمودين الأول والثاني مأخوذة عن دراسة
P. F. Lazarsfeld, بول لازارسفيلد

The Place of Empirical Social Research UNESCO, 1966.

لها العمود الثالث مأخوذ من برنامج المؤتمر السنوي الذي عقده
الاتحاد الأمريكي لعلم الاجتماع في عام ١٩٦٩ .

تابع جدول رقم ١

عدد المؤلفات المنشورة	يندرس في محاضرات خاصة جامعية	جلسات الؤتمر ASA	ميادين علم الاجتماع
١٩٦٤	١٩٦٤	١٩٦٩	

ميادين منشور فيها من ١٠٠ - ١٥٠ مؤلف :

●	تاريخ علم الاجتماع والموقف الراهن للعلم	١٤١	صح	خطا
●	العلاقات بين السلالات والجماعات	١٤٠	صح	صح
●	التنظيم الاجتماعي	١٣٦	صح	صح
●	سوسيولوجيا المجتمعات المحلية	١٣٢	صح	صح
●	مناهج البحث	١٢٩	صح	صح
●	علم الاجتماع النظري (نظرية علم الاجتماع)	١٢٦	صح	صح
●	علم الاجتماع الطبي	١٢٦	صح	صح
●	التكيف الاجتماعي	١١٨	صح	خطا
●	علم اجتماع الشباب	١١٢	صح	خطا
●	التطور الثقافي	١٠٣	صح	خطا
●	سوسيولوجيا العلاقات الدولية	١٠٣	صح	صح

ميادين منشور فيها اقل من ١٠٠ مؤلف :

●	العلاقات داخل الجماعات الصغيرة	٩٤	صح	صح
●	سوسيولوجيا العلم والتكنولوجيا	٨٦	خطا	خطا
●	تصميم البحوث (تكيف البحث)	٧٩	صح	خطا
●	الراي العام	٧٤	خطا	خطا
●	التنظيم البيروقراطي	٧٧	صح	خطا
●	علم الاجتماع المعرفي	٧٧	صح	صح
●	سوسيولوجيا الطفولة	٦٤	صح	خطا
●	الحركات الاجتماعية	٦٠	خطا	صح
●	الدراسة الاجتماعية للمسيح	٥٨	صح	صح
●	مناهج الاحصاء	٥٤	صح	خطا

تابع جدول رقم ١

عدد المؤلفات يدرس في جلسات المشورة محاضرات خاصة			مباين علم الاجتماع
الإنتر ASA	جامعية		
١٩٦٩	١٩٦٤	١٩٦٤	
خطا	خطا	٥٠	● سوسيولوجيا السلوك الجفنى
خطا	خطا	٤٧	● بناء السوق وسلوك المستهلكين
خطا	خطا	٣٩	● سوسيولوجيا التنظيم العسكرى
خطا	خطا	٣٥	● سوسيولوجيا وقت انقراغ
صح	صح	٣٤	● السلوك الاعمى
صح	صح	٣٠	● علم اجتماع الفن
خطا	صح	٢٦	● الثقافة الجماهيرية

- وهناك فيما عدا ذلك بعض ميادين علم الاجتماع التى لا تنشر تحت عناوين مستقلة فى المخلصات السوسيولوجية Sociological Abstracts ولكنها كانت تدرس فى مقررات خاصة بها فى الجامعات عام ١٩٦٤ (فى الولايات المتحدة أيضا) ، وهى ،
- ١ - الدراسة السوسيولوجية المقارنة للنظم •
 - ٢ - علم الاجرام •
 - ٣ - السلوك المنحرف •
 - ٤ - علم الاجتماع الرياضى Mathematical Sociology
 - ٥ - الضبط الاجتماعى •
 - ٦ - علم النفس الاجتماعى •
 - ٧ - المشكلات الاجتماعية •

تابع جدول رقم ١

ويلاحظ أيضا أن المؤتمر السنوى الرابع والستين للاتحاد الأمريكى
للمعلم الاجتماع قد اتخذ من موضوع : « الصراع بين الجماعات
والاعتراف المتبادل بينها » موضوعا رئيسيا لمبحثه .

وفيما يلى بعض الموضوعات التى خصصت لها جلسات مستقلة
خلال انعقاد مؤتمر الاتحاد الأمريكى للمعلم الاجتماع ABA
لعام ١٩٦٩ :

- ١ - الصراع الطبقي .
- ٢ - الصراع بين الجماعات المحلية .
- ٣ - الصراعات فى داخل حرم الجامعات .
- ٤ - التنسيق والمنافسة والسلطة .
- ٥ - الدراسات التجريبية للصراع الاجتماعى والوساطة الاجتماعية .
- ٦ - الصراع العائلى (داخل الأسرة) .
- ٧ - الصراع الصناعى .
- ٨ - العلاقات الاجتماعية الجسدية بين المجتمعات المستقلة .
- ٩ - الجماعة فى مواجهة القتل .
- ١٠ - الصراع السياسى .
- ١١ - الجماعات المهنية فى مواجهة المجتمع .
- ١٢ - القرارات السياسية العامة .
- ١٣ - الصراع العرقى .
- ١٤ - العلاقات بين الأمم .
- ١٥ - الصراع بين الجماعات الدينية .
- ١٦ - استراتيجيات التدخل .
- ١٧ - العنف فى المستقبل .

تابع جدول رقم ١

- ١٨ - الحرب والسلام •
- ١٩ - التكيف والمعارضة عند الشباب •
- ٢٠ - الآفاق أمام الطلاب •

وجدير بالذكر أن بيانات الجدول السابق مأخوذة عن دراسة مركبة استهدفت تحليل مضمون المؤلفات المنشورة في علم الاجتماع في ذلك العام (١٩٦٤) • وهي تغنيانا إلى حد ما عن الرجوع إلى التفاصيل الدقيقة لتلك الدراسة التي لا نحتاج إليها في هذا المقام •

ولكن الواضح من تلك القائمة على أي حال أن هناك بعض الميادين البارزة التي تحظى باهتمام كبير ، وأخرى تحظى باهتمام معقول ، وثالثة لا تحظى سوى باهتمام ضئيل • والمهم في الأمر أن أولويات الاهتمام الواردة في ذلك الجدول تختلف اختلافاً بينا عما يجري في جامعاتنا ومراكز البحوث عندنا ، فلدينا بعض فروع علم الاجتماع التي شهدت في السنوات الأخيرة طوفانا من المؤلفات (في صورة كتب ، أو بحوث ، أو مقالات ، أو رسائل جامعية) ، مثل علم اجتماع التنمية ، وعلم الاجتماع العائلي وعلم الاجتماع الصناعي • وأخرى لم تحظ خلال الفترة نفسها بقدر مماثل من الاهتمام وينبغي أن يوجه نحوها مزيد من الاهتمام : مثل علم الاجتماع الطبي ، وبحوث الثقافة والشخصية ، ودراسة التدرج الاجتماعي (أو الطبقات الاجتماعية) ، ودراسات الجماعات الصغيرة ، ودراسة الصراع بأشكاله المختلفة ... الخ •

والملاحظ على تلك القائمة أيضاً أنها لا تصور بالمقدر الواجب • من الموضوع تطور الاهتمام بالفروع المختلفة ، أو التغيرات التي طرأت على أولويات البحوث بالنسبة لبعضها البعض • وإن كنا نستطيع تتبع تلك

التغيرات بشكل أكثر تفصيلا من واقع برامج المؤتمرات القومية والدولية لعلم الاجتماع ، ومن واقع متابعة المؤلفات المنشورة ، وأخيرا من متابعة برامج أقسام الاجتماع بالجامعات المختلفة .

ومهما اجتهدنا فى عرض أبواب العلم وموضوعاته فلن نستطيع أى كتاب تمهيدى فى علم الاجتماع أن يجمع كافة فروع التخصص الموجودة فى هذا العلم ، ولكن حسبنا أن نحيط بالأساسيات . ويمكن القول بأن القارئ الذى سيفرغ من قراءة كل فصول هذا الكتاب سيكون قد خرج بصورة عامة عن الوضع الراهن للمعرفة فى علم الاجتماع .



الباب الثاني

المجتمع

خلاصة النظرية المعاصرة فى علم الاجتماع

- الفصل الأول : المجتمع والثقافة
- الفصل الثانى : القبول فى الجماعة
- الفصل الثالث : الالتزام الخارجى والداخلى
- الفصل الرابع : الدور وأداء الدور
- الفصل الخامس : التكامل الاجتماعى
- الفصل السادس : التشكل النظامى (قيام النظم الاجتماعية)
- الفصل السابع : التوازن والصراع والنمو
- الفصل الثامن : التغير الاجتماعى

الفصل الأول

المجتمع والثقافة

أولا : بناء العلاقات الاجتماعية واستمرارها وتغيرها

ينطق هذا الباب من التعريف التالى لعلم الاجتماع : علم الاجتماع هو الدراسة المنهجية المنضبطة وتفسير العلاقات الاجتماعية المنتظمة ، ومحاولة التعرف على أسبابها ، والظروف المؤثرة فيها والنتائج التى تترتب عليها .

ويطلق اسم جماعة على عدد من الأشخاص الذين تقوم بينهم علاقات اجتماعية منتظمة ، ويوجد بينهم قدر من التعاون (وليس تعاونا كاملا) ، وبحيث يمكن التمييز بين أعضاء الجماعة وغير الأعضاء فيها . وهذه السمة (تمييز الأعضاء عن غير الأعضاء) يطلق عليها اسم « الشعور بالنحن » عادة .

والمفهوم الأساسى « العلاقات الاجتماعية » ومتغيراته : « العلاقات الاجتماعية المنتظمة » ، و « العلاقات الاجتماعية الهادفة » ، هو عبارة عن مفهوم تجريدى ، أى هو تصور نظرى لشيء ملموس موجود فى الواقع ، نحن نلاحظه ونصفه بأنه علاقة اجتماعية . وقد نزيد وصفه — حسب ملاحظتنا لهذا الواقع — فنقول إنه علاقة اجتماعية بناءة أو هدامة ، دائمة أو مؤقتة ، ثنائية أو جماعية ، الخ . فنحن نلاحظ مثلا أن عادل وسعاد بينهما علاقة معينة ، إذا تقابلا يبتسمان عواذا سارا فى الطريق تجاورا ، وقد يمسكان بأيدي بعضهما البعض ، وأن هذا لا يحدث مرة واحدة ، ولكنه يتكرر كل يوم أو كل يوم جمعة

أو خميس من كل أسبوع • ومن واقع تلك الملاحظات نستنتج أن هناك علاقة بين عادل وسعاد • ومن مظاهر هذه العلاقة (الابتسام المتبادل ، والخروج للترهة ، والتراور بين العائلتين ، وكلام كل منهما الايجابى عن الآخر) نستنتج أن هذه العلاقة علاقة ايجابية هادفة ، وأن الطرفان يسعيان اليها ويحرصان عليها فى نفس الوقت ، أى أنها ليست من طرف واحد فقط • وقد نلاحظ بعد فترة من الوقت ، الذى تستمر خلاله تلك المظاهر ، أن العلاقة تقوم وتتدعم ، فتكثر اللقاءات ، أو يحدث تراور العائلتين ان لم يكن حدث من قبل ••• الخ • نحن نرى ونلاحظ كل تلك المظاهر الخارجية ، ولكننا لا نرى العلاقة نفسها • نحن نرى ونسمع شواهد ودلائل تدلنا على وجود خطوبة مثلا بين هذين الفردين ، فنحن نرتب نتائج على الشواهد التى نلاحظها • وقد نضيف الى مجرد الرؤية والسمع ، وسيلة أخرى عندما نسال عادل أو سعاد أو كليهما عن أى كل منهما فى الآخر ، وعن سبب لقائهما المتكرر ، وعن تصور كل منهما للهدف من هذه العلاقة (وهو هنا الزواج وتكوين الأسرة) • فنضيف بذلك وسيلة جديدة الى وسائل جمع معلوماتنا عن هذه العلاقة •

وجميع العلاقات التى تقوم بين الناس فى المجتمع علاقات اجتماعية ،
 وذلك لأن الكائن الانسانى لا يستطيع أن يعيش وينمو ويتطور خارج المجتمع ، فالانسان كائن اجتماعى كما لاحظ المفكرون منذ فجر الحضارة الانسانية • كذلك عادل وسعاد فهما ينتميان الى مجتمع معين ، وهذا الانتماء هو الذى يحدد الى حد كبير كيفية سلوك كل واحد منهما تجاه الآخر • هو الذى يحدد فى هذه الحالة من الذى يجب (أو يحسن) أن يبدأ العلاقة عادل أم سعاد ، وما هى الوسيلة الملائمة لبدء العلاقة ، وكيف يستجيب الطرف الآخر (فالموافقة الفعلية — للفتاة مثلا — لا تعنى أبدا فى بعض المجتمعات أن تفصح عن نفسها فى

موافقة ظاهرة صريحة) وما هو الشكل الملائم الذي يجب أن تأخذه هذه العلاقة ، وهل يحسن أن تتخذ شكلا منظما مقننا (خطوبة مثلا) قبل بدء اللقاءات أو بعد عدة لقاءات أولية وقبل تعددها وكثافتها ، أو بعد أن تزداد تلك اللقاءات وتتعمق العلاقة ، أو أن هذا الشكل القانوني المنظم ليس ضروريا ولا يخطر على بال كليهما (أو على بال طرف معين منهما مثلا) ٠٠٠ الخ .

والعادة أن تسفر هذه العلاقة التي تكونت بين عادل وسعاد عن تكوين جماعة جديدة ، يكون هما طرفاها المؤسسان ، والتي سوف تنمو وتتسع بعد ذلك ، وتصبح هي نفسها بؤرة لشبكة أوسع من العلاقات الاجتماعية . ولكن كلا من عادل وسعاد ينتمى الى مجموعة كبيرة (وأحيانا قليلة) من الجماعات قبل وأثناء تكوين تلك الجماعة الجديدة (أى الأسرة) . فكل منهما ينتمى الى : أسرته التي ولد فيها ، وإلى جماعة عمرية ، وإلى جماعة رفاق ، وإلى جماعة مهنية معينة ، وإلى جماعة جوار (فى المدينة) أو الى قرية معينة (فى الريف) ، وإلى طبقة معينة وإلى مستوى ثقافى معين ٠٠٠ الخ . وهما معا ينتميان الى شعب معين ، ودين معين ، ودولة معينة ، وجبل معين ومرحلة تاريخية معينة يعيشان فيها . فكل تلك الانتماءات الاجتماعية واقتداءات أخرى كثيرة تحدد علاقاتهما ببعضهما البعض . ومن الطبيعى أنه يدخل فى تحديد تلك العلاقة بعض العوامل البيولوجية والنفسية الخاصة بكل منهما ، ولكننا سنسقطها من حسابنا عامدين .

فمن المؤكد أنهما قبل أن يتقابلا ، وقبل أن تتطور علاقتهما الى تأسيس تلك الجماعة الجديدة (الأسرة) ، تعلم كل منهما فى جماعته الخاصة ومن قنوات مختلفة كيفية إقامة تلك العلاقات ومحلولها وكيفية التصرف حيالها ، والهدف من إقامتها كما أوضحنا . فكل منهما يعرف مئات القواعد السلوكية ، وكل منهما يعرف حدود الدور الذى يجب أن

يؤديه ، وكذلك الأدوار التي يجب أن يؤديها الآخرون المشتركون معه في نفس الموقف . فهما ليسا آدم وحواء ، اللذان استيقظا في الجنة وهما كبيران ناضجان ، وكان عليهما أن يكتسفا بأنفسهما قواعد اللعبة بأكملها . ولو أن عادل وسامد كانا قد اختطفا من قبل أحد جماعات النجر (وهو ما كان يحدث في الماضي أحيانا) ، أو تبينتهما عائلة أمريكية فمن المؤكد أن سلوكهما كان سيختلف عن السلوك المتوقع منهما الآن في مجتمع مصرى معين . ولكن ما مدى الاختلاف المتوقع في سلوكهما ، ذلك أمر لا نستطيع أن نبت فيه أو نتوقعه بشكل محدد ، ذلك أن الاستعدادات الموروثة والتكوين البيولوجى لكل منهما هو في حالة تفاعل دائم مع الخبرات والتجارب الاجتماعية التي يتلقاها كل منهما في جماعته ، بحيث تخرج لنا نمط الشخصية التي نحن ازاءها ، والتي نروض تصرفاتها في هذه اللحظة .

ولكن من أين تعلم عادل وتعلمت سعاد قواعد تلك العلاقات ، وكيف عرف كل منهما حدود دوره ودور الآخر ؟ لقد تعلما ذلك من الأوامر والنواهي الصريحة والضمنية التي تنطوى عليها ثقافتها . (سنعرض تفصيلا لمفهوم الثقافة فيما بعد ، كما سبق تقديم تعريف عام له في الفصل الأول من هذا الكتاب) . وهما يتلقيان تلك الثقافة في أثناء عضويتها التي امتدت طوال حياتهما السابقة في عدد من الجماعات الاجتماعية ، بدءا من الأسرة .

ومفهوم الثقافة المستخدم اليوم في العلوم الاجتماعية هو نفسه نوع من التجريد لحقائق واقعية معاشة . ونحن نتعرف على وجود ثقافة معينة لدى جماعة معينة عندما نرى أعضاء تلك الجماعة يتصرفون (مع فروق فردية فيما بينهم) على نحو معين يخضع لقدر من الانتظام . وهذا الانتظام هو ما نسميه : قواعد ومعايير تلك الثقافة ، ومنها نستخرج قيما معينة ، تكون ذات مكانة هامة في تلك الثقافة . ومن أمثلة

هذه القيم فى القصة التى نحكىها : « الحب المتبادل بين رجل وامرأة الذى يؤدى الى الزواج وتكوين أسرة » • ولم يكن عادل وسعاد ليلتقيا طواعية وبشكل يكاد يكون تلقائيا لتلك القواعد ، ما لم يكن كل منهما قد هضم (استدمج) تلك القيم الثقافية ، أى أنه استوعبها وتشرب بها ، بحيث أصبح ذلك الهدف (الزواج) شبيهاً بديها لدى كل منهما • حتى ولو كنا يعرفان أن سلوك كل من الفتى والفتاة فى مجتمعات أخرى يختلف عن ذلك ، حيث لا يصدر قرار اختيار شريك الحياة من رغبات الطرفين ، وانما يكون قرار الأسرة الكبيرة ، أو أن الرجل هو صاحب القرار فى الاختيار ، أو أسرة الرجل هى التى تملئ عليه هذا الاختيار ... الخ ذلك من المتغيرات التى نعرفها ، والتى قد تقوم فيها علاقة زوجية بين طرفين لم يلتقيا ببعضهما وجها لوجه قبل الزواج على الإطلاق • (كما هو الحال بالنسبة لأجدادنا على سبيل المثال) •

ان الطريقة التى كون بها عادل وسعاد جماعة اجتماعية جديدة ليست فى العادة سوى طريقة (وان كانت الشائعة) من بين طرق عديدة يمكن اتباعها لتحقيق هذا الهدف • فالجماعة هى المفهوم الأعم (وهو كذلك المفهوم الأقل تحديدا) للدلالة على مجموعة من الناس الذين يدخلون فى علاقات اجتماعية معينة لتحقيق هدف مشترك • وهو يدل كذلك على كل أحجام الجماعات (أو تلك الارتباطات) التى يمكن أن تقوم فى المجتمع ، بدءا من علاقة الزوجين (الأسرة فى مرحلة ما قبل انجاب الأطفال تسمى أيضا « جماعة ») ، وصولا الى أكبر كيان معروف حتى الآن وهو : المجتمع المتحضر • (وان كنا لا نعرف بالتحديد حتى الآن ما اذا كانت هناك تصورات جمعية يمكن أن تكون مشتركة بين الانسانية جمعاء ، بحيث يجوز لنا أن نطلق على العالم كله اسم « جماعة » • ذلك أمر لم يحدث فى الماضى ولا نعرف ان كان سيحدث فى المستقبل أم لا) •

والجماعات لا تكون ثابتة أو مسكنة على الإطلاق • فهي تتكون وتتعرض للتفكك ، وقد تتجدد عضويتها باستمرار وبشكل دائم ، حيث يخرج بعض أعضائها بسبب الموت أو الانفصال (بارادتهم) أو الإبعاد (بغير إرادتهم) • ومن القواعد التي تحددها الثقافة بدقة غالباً كيفية تكوين الجماعة الجديدة ، وكيفية تجديدها لنفسها ، كيف تضم إليها أعضاء جدد لكي تعوض الفاقد من أعضائها • ويتعرف العضو الذي ينضم إلى تلك الجماعة على هذه القواعد لدى اختياره وعند قبوله عضواً بها • والطفل الذي يولد في أسرة معينة يلحق تلك القواعد منذ أول نفس يتنفسه فيها • بل إن تلك القواعد تؤثر على وضعه فيها وعلى مستقبله حتى قبل أن يولد: فهل تلده أمه في مستشفى نظيف حديث أم تلده في كوخ بسيط غير نظيف ، وهل تسعد به أمه وأسرته عند مولده ، أو تبتئس لهذا الميلاد ، هل كانت تفضله ولداً ولكنها جاء أنثى ، • • الخ • وسنستعرض في موضع لاحق من هذا الباب كيف تلقن الجماعات أعضائها الجدد قواعد السلوك فيها •

وهناك بعض الجماعات التي يعد عدم الاستمرار سمة من سماتها وأساساً من مكوناتها ، فإذا كان عادل وسماد قد تعرفا على بعضهما أثناء رحلة بحرية على ظهر إحدى سفن الركاب ، فإن العلاقة التي تتكون بينهما أثناء السفر تكون علاقة قصيرة الأمد موقوتة بوقت معين • وعندما يتزوجان فيما بعد ، ويصبا زوجين ، تبرز سمة جديدة لتلك الجماعة ، هي : صفة الاستمرار • واستمرار وجود الجماعة أو عدم استمرارها يتوقف على ما إذا كانت بعض وظائفها قد اتخذت شكلاً تنظيمياً أم لا • فالزواج نظام اجتماعي له قواعده ودينامياته الواضحة التي تحددها ثقافتنا تحديداً دقيقاً • ومن مقومات هذا النظام أن يتحمل الزوجان (الوالدان) مسئولية انجاب الأطفال ، ورعايتهما وتربيتهما وفق المبادئ والأصول التي تحددها الجماعة • وهكذا تكسب

العلاقة بين الزوجين ، وبعدها بينهما وبين عدد من الأطفال ، صفة
الاستمرار والدوام .

ومن الواضح أن في كل مجتمع اتجاهها نحو أضفاء صفة الاستمرار
والدوام على العلاقات الاجتماعية ، أي تكرار العلاقات الاجتماعية ،
واخضاعها لعدد من القواعد ، واكسابها صفة الروتين . ولكننا على
وعى في نفس الوقت بأن هناك اتجاهًا مضادًا : هو الاتجاه نحو الخروج
على القواعد ومخالفتها ، والاتجاه نحو تطوير السلوك الاجتماعي
وتغييره . ولا يمكن أن نحدد أي الاتجاهين هو الأقوى في جماعة ما ،
إلا إذا درسنا سلوك أفرادها في حالات محددة وتحت ظل ظروف معينة ،
ومن المستحيل — على الأقل في ضوء معلوماتنا السوسيولوجية الراهنة —
إطلاق الحكم في هذا السبيل .

وقد يجد عادل وسعاد أن العلاقات التي تربط بينهما علاقات
ناجحة مثمرة تسبب السعادة لهما ، ولذلك يحاولان تكرارها ، وإضفاء
صفة الاستمرار والدوام عليها . وهنا يخطئان بتشجيع المجتمع وتأييده
لهما ، أي تشجيع معايير وقيم ثقافتهما . ولكن الملاحظ أنه بمجرد أن تتحول
علاقتهما إلى «علاقة زواج» ، حتى تظهر فيها بعض التوترات والصراعات
الداخلية والخارجية . فعادل يعود إلى بيته وقت الظهر ، ويريد أن يجد طعام
الغذاء جاهزاً ، ولكن سعاد مشغولة (أو كسولة) ولا تريد أن تطهو ،
إلا مرة أو مرتين فقط كل أسبوع ، وأما توجه بعض اللوم والانتقادات
إلى عادل ، وأم عادل قد تؤنبها على إهمالها أعداد الطعام لابنها وقد
تلومها على أشياء أخرى (في طريقة لبسها أو في كيفية تصرفها في
ميزانية الأسرة ... الخ) . ونلاحظ أيضاً أن أغلب التغيرات التي
تحدث في شبكة العلاقات الاجتماعية تمثل نتائج غير مقصودة لبعض
الأفعال والتصرفات ، والتي قد تؤدي إلى هدف مختلف لم يكن مقصوداً

أصلا . فعادل — مثلا — يشكو من الجوع ويريد أن يأكل طعاما مطهيا ساخنا ، ولكنه لا يفكر في الانفصال عن زوجته (ولكن تكرار هذا السلوك من زوجته ، واصراره على تحقيق طلبه ، وربما تدخل الأقارب والأصدقاء ، قد يوصل كل هذا الى الانفصال بعد فترة ، رغم أن هذا الهدف لم يكن في ذهنه عندما بدأ يبدى احتجاجة على عدم اعداد الطعام) .

أما في الجماعات الأكبر حجما والأكثر تعقيدا فان آثار سلوك أفراد الجماعة على استمرار الجماعة أو تفككها لا تكون واضحة لهم تماما ، ولا تمثل عناصر في وعى هؤلاء الأفراد . كما أن أثر التغيرات التي تطرأ على بيئة الجماعة ودورها في التأثير على العلاقات داخل الجماعة قد لا تكون واضحة على الاطلاق ، أو أن الوعي بها يأتي متأخرا عن الوقت المناسب . فالجيل الكبير المسيطر على الجماعة قد يفاجأ مفاجأة تذهله عندما يجد بعض أبنائه (هم في الغالب أولئك الذين يدركون بوضوح أنه لن تتاح لهم فرصة الوصول الى المراكز المؤثرة في المستقبل المنظور) ينضمون الى الفئات الدنيا في الجماعة ويتبنون اتجاهاتها الثورية الرامية الى احداث تغيير في بناء السلطة داخل هذه الجماعة .

والتغيرات الاجتماعية المخططة (أو المقصودة) ليست شيئا جديدا ، أي أنها ليست من مكتشفات هذا العصر فقط — وربما كان الجديد في هذا العصر أن أبناء المجتمعات المتقدمة أصبحوا أكثر حرصا ، وأميل الى تبصر عواقب كل تغير جديد قادم عليهم . ففي تلك المجتمعات تعلم الناس من علم الاجتماع أنه لا يكفى توجيه التغيرات المخططة نحو هدف معين ، وانما يتعين على الانسان في هذه الحالة أن يتدبر كل خطوة يخطوها ، ويجتهد في التعرف على الآثار الجانبية غير المقصودة التي يمكن أن تترتب على تلك التغيرات . وبذلك يعمل الانسان في المجتمع الحديث المتقدم على التخطيط المفصل الدقيق لواقع الخطى في

حركة المجتمع ، وذلك بسبب ادراكه لتعدد العلاقات فى المجتمع وتشابك أجزاء البناء الاجتماعى وتداخلها فى بعضها البعض . وسوف نتحدث بشئ من التفصيل عن هذا الفن الجديد — الذى لم يكتمل بعد — فن استخدام المعرفة السوسولوجية فى تخطيط الواقع الاجتماعى وتحقيق التغيير الاجتماعى بأقل قدر من الأضرار . (الباب الرابع عن : علم الاجتماع التطبيقى) •

وسوف ننقل فى الجزء التالى من هذا الباب الى لقاء الضوء على مفهوم الثقافة ، ثم نتكلم عن بناء الجماعة ، والالتحاق بالجماعة ، وأداء الجماعة الاجتماعية لوظائفها وكذلك أداء أعضائها لوظائفهم ، ثم دراسة التغيرات داخل الجماعة وخارجها وما يترتب عليها من آثار .



ثانيا : — الثقافة

الأرض التى تغذى الجماعة والعصا التى تصوغ قيمها ومعاييرها

من الملاحظات التى يجب أن نسجلها فى البداية أن الباحث فى علم الاجتماع لا يستطيع أن يتقدم فى دراساته دون الاستعانة بمفهوم « الثقافة » ، والسبب فى ذلك أن المشتغلين بعلم الاجتماع فى كل بلاد العالم ، وفى كل اللغات ، يجدون أن عليهم أن يحددوا فى البداية المقصود بهذا المصطلح . فالثقافة ليست هى الفن ، ولا المتاحف والمسارح والأعمال الأثرية الجميلة ، ولا هى المعلومات الرفيعة المستوى الشاملة فى كل علوم العصر ، ولا هى حسن المظهر وسمو السلوك الخارجى ، ولا هى الروح المعنوية أو الأخلاق الخارجية الرفيعة ، ولا هى « روح الحضارة » ، أو قمة التقدم المادى فى مجتمع من المجتمعات . فالمقصود بالثقافة — كما أوضحنا من قبل — شئ أشمل وأعم وأخطر

تأثيرا وهو : مضامين الوعى والاحاسيس والتصورات المشتركة بين أعضاء جماعة اجتماعية (لما هو قائم ولما ينبغي أن يكون) ، والتي تتوارث اجتماعيا (أى بالتقنين الاجتماعى وليس بالوراثة البيولوجية) من جيل الى الجيل التالى ، بما فى ذلك الصور أو التجسيديات المادية التى نتضح فيها تلك المضامين والمشاعر والتصورات من صور الفعل والمصنوعات التى يبدعها الانسان . فالثقافة هى الأرضية التى يتغذى عليها المجتمع ، والتى تنمو عليها العلاقات الاجتماعية ، وهى فى نفس الوقت العنصر الذى تشكل هذا المجتمع وتصوغ قيمه ومعاييره . أو الثقافة بمعارة أخرى هى الخلاصة التى تستنقظ من العلاقات الاجتماعية المتكررة بين الناس ، فالثقافة هى القواعد التى يتطور من خلال اللقاءات العديدة وتبدو كتصورات تقليدية وعادات ثابتة مصددة ومعروفة للجميع . ونستطيع أن نضع أيدينا على المعيار الثقافى عندما نجد أن أعضاء المجتمع يتبعونه بانتظام (وأحيانا بلا استثناء) فى ظل ظروف معينة .

ونحن فى تحليلنا السوسىولوجى ننظر الى القيم والقواعد الثقافية بوصفها شيئا موجودا بالفعل ومسلما به ، ونحلل العلاقات الاجتماعية التى تلتزم بتلك القيم والقواعد التزاما يختلف فى درجة دقته وشدته . وتتبع هذه الطريقة أساسا عند دراسة النظم الاجتماعية التى تكون قواعدها الاجتماعية معروفة ، بل وتكون أحيانا مثبتة فى شكل مكتوب ، وذلك مثلا فى حالة دراسة النظم القانونية والدينية والمؤسسات البيروقراطية .

ومن النادر أن يتسنى لنا ملاحظة تكون القواعد الثقافية الجديدة ، أى وهى فى مرحلة النشأة والتكوين ، فعند تكون جماعة اجتماعية جديدة لا يكون هناك رجل اجتماع متخصص يقوم بمهمة الملاحظة هذه . ولكى نحصل على معلومات عن هذه المرحلة ، وعن ملامحها

ودينامياتها ، نقوم بإجراء تجارب ، هي عبارة عن تكوين جماعة جديدة تسند اليها مهام معينة • وعلى أساس ملاحظة ما يحدث فيها نستطيع أن نتوصل الى معرفة كيف تؤدي المحاولات المتكررة الى تكوين القواعد الجديدة التي تنظم أوجه التعاون داخل هذه الجماعة ، والآثار المترتبة على وجود تلك القواعد ، ومدى التزام الأعضاء بها ... الخ • وهناك بعض الاختراعات الثقافية التي لا يمكن التعرف عليها وتشخيصها الا بعد أن تحدث ، أى من واقع تاريخها الذي يكون قد سجل فعلا ، من هذا مثلا نشأة مدرسة فنية جديدة أو مدرسة جديدة فى الفلسفة أو العلم ... الخ • ويحاول العلماء المتخصصون فى دراسة المستقبل منذ فترة قصيرة التنبؤ بما سيحدث من خلال توقع الآثار الاجتماعية المحتملة لبعض الاختراعات التكنولوجية الجديدة ، وتوقيت ظهورها - تقريبا - فى مستقبل معلوم • وهذه بالطبع مهمة ما زالت على جانب كبير من الصعوبة ، ويساور البعض شكوك قوية فى إمكان إنجازها على الوجه الأكمل • والسبب فى ذلك أننا لم نظور بعد نظرية مؤكدة - الى حد ما - يمكن فى ضوئها تحديد العلاقة المتبادلة بين البناء الاجتماعى والاختراعات الثقافية •

ويعد موضوع **التبادل الثقافى** من الموضوعات المفضلة عند علماء الأنثروبولوجيا الثقافية ، حيث يدرسون تبادل بعض العناصر والسمات الثقافية أو بعض المركبات الثقافية بين الثقافات المتخلفة وبعضها ، أو بين ثقافات متخلفة وثقافات متقدمة أو بين ثقافات متقدمة وبعضها ، أو بين بعض الجماعات الاجتماعية ، داخل ثقافة من الثقافات التي تتسم بالتنوع والثراء • وتختلف الأمثلة للموضوعات المدروسة ابتداء من الدبوس ومرورا بالأبجدية ووصولا الى أحدث الموضات الاجتماعية مثل الموجات الفنية أو حوادث العنف بين الشباب وغير ذلك • والملاحظ دائما أن ان عناصر المستعمارة التي تدخل الى ثقافة معينة تحاول أن تكيف نفسها مع المعايير السائدة فى تلك الثقافة •

ولذلك يجب أن نتفق بآدى ذى بدء على اعتبار القيم والقواعد الثقافية أمرا موجودا ومسلما به بالفعل ، بوصفها الأرضية التى تتغذى عليها الجماعات الاجتماعية . والفرد الذى ينتمى الى جماعة اجتماعية معينة ، ينتمى فى نفس الوقت الى ثقافة أو ثقافة فرعية معينة . وهو لا يمكن أن يصبح عضوا فى الجماعة الا اذا تعلم عناصر تلك الثقافة ، وتشرب تصوراتها وأشكالها الفكرية . والسبب فى ذلك واضح ، وهو أن الجماعة لا تقوم لها قائمة الا من خلال العلاقات المنظمة بين أعضائها، وتلك القواعد (التى تنظم هذه العلاقات) هى جزء لا يتجزأ من الثقافة .

فالجماعة ليست مجرد فرد وفرد آخر وثالث ورابع ومائة من الأفراد ، ولا حتى آلاف من الأفراد . فالأمر أعقد من ذلك بكثير .

فالجماعة تستطيع (ولكن ليست محتما) أن تتجاوز حياة أعضائها ، أى تستمر فى الوجود بعد أن تنتهى عضويتهم فيها . كما أنها تكون مستقلة (بمعنى ما) عن الأعضاء المكونين لها فى لحظة معينة ، فالفرد أو الأفراد ليسوا هم الجماعة بالضبط . ولذلك نقول ان جماعة دينية معينة ، أو الأسرة ، أو نادى كرة القدم أطول بقاء من الأعضاء الأفراد المنتمين الى كل منها .

يلاحظ فضلا عن ذلك أن عضوية الفرد فى جماعة معينة تكون دائما عبارة عن عضوية جزئية . ومعنى ذلك أنه بمجموع شخصيته ليس أبا فقط أو لاعب كرة قدم فقط ، ولكنه يمارس كل عضوية منها بجزء فقط من ذاته أو من « الأنا » عنده . ويطلق علم الاجتماع المعاصر على هذا الجزء مفاهيم **الكافة والدور** . فالسيد عادل يقوم بعدد كبير من الأدوار (ويحتفظ بمكانة مناسبة لكل دور) من بينها : دوره كآب فى الأسرة ، وكضو فى حزب سياسى ، وكلاعب فى فريق كرة

القدم ، وكمعلم فى مدرسة ٠٠٠ الخ • وسنعود الى الكلام عن مفهوم الدور تفصيلا فى موضع لاحق من هذا الباب •

كذلك تفرض عضوية الجماعة أن يتعلم الفرد أداء دوره فيها حسب القواعد المتعارف عليها ، وهى التى يلتزم بها فى نفس الوقت سائر أفراد الجماعة ، بحيث يكون هناك توافق وتناغم بين الأدوار المختلفة فكل طرف يأخذ بقية الأطراف فى اعتباره • ولا يعنى القول بأن مفهوم الدور مأخوذ من عالم المسرح ، أن تلك الأدوار تؤدى بوعى دائما ، أو أنها تؤدى كتمثيلية وليس كحقيقة • ان ملامح التقوى المرتسمة على وجه شخص داخل الى المسجد قد تخفى وراءها نفاقا خالصا ، أو قد تكون مجرد تعود حيث يعتاد الشخص اتخاذ هذا المظهر عند دخوله الى المسجد دون تدبر لمعنى معين أو تمثيل لمشاعر معينة ، وقد يخفى هذا المظهر لمشاعر تقوى حقيقية عميقة • ولذلك نقول ان التلازم والتوافق بين سلوك الدور المرسوم من ناحية والميول الشخصية من ناحية أخرى قضية تبدو أهميتها عندما نشعر فى تحليل القوتوات الاجتماعية والتغير الاجتماعى •

كما أنه من الأمور الأخرى الهامة بالنسبة لوجود الجماعة أن يكون لأعضائها تصورات مشتركة متماثلة لعلاقاتهم ببعضهم البعض ولما ينبغى أن تكون عليه تلك العلاقات • ويعنى ذلك أنهم يجب أن يكونوا على دراية بالقواعد التى تعمل الجماعة وفقا لها ، بما فى ذلك الصور المثالية للعلاقات ، وكذلك الحدود التى لا يجوز تجاوزها عند الانحراف عن معايير الجماعة وأهدافها •

واعتمادا على هذه التصورات المشتركة نفسها يستطيع أعضاء الجماعة — فضلا عن ذلك — أن يتنبأوا مقدما بشكل علاقاتهم مع الأعضاء الآخرين • فهم يعرفون ما يتوقعه الآخرون منهم ، وما يتوقعونه

هم من الآخرين • فهم يؤدون أدوارهم فى اطار العلاقات الاجتماعية المنظمة المميزة للجماعة • ويدون هذه التصورات المشتركة لا توجد الجماعة ولا تقوم لها قائمة • ودون توقع سلوك معين ، وحدث ذلك السلوك المتوقع فعلا ، لا يمكن أن تقوم أى علاقة اجتماعية • فالأسرة القروية عندنا تقدم أو تدفع « نقوطا » عينيا أو ماديا للأسر الأخرى فى القرية عند حدوث زواج فى كل منها ، على توقع أن ترد اليها تلك الأسرة نقوطا مماثلا لما دفعته — أو قريبا منه — عند زواج أحد أفرادها • فإذا لم يحدث هذا السلوك المتوقع — وهو رد النقطة — فلن تعاود تلك الأسرة مجاملة الأسرة الأخرى ، وبذلك ينقطع بينهما هذا النوع من العلاقات •

فالفرد يتعلم ثقافة مجتمعه من خلال الانتماء المستمر الى جماعات جديدة • وأول الجماعات التى ينتمى اليها الفرد هى الأسرة • ولا يستطيع أى شخص واحد أن يحصل كل ثقافة المجتمع ، ولكنه يحصل على جوانب معينة فقط من تلك الثقافة • وكلما كبر حجم المجتمع وتضخم ، وكلما ازدادت ثقافته تطورا ونموا ، كلما ازداد عدد العناصر الثقافية المتعارضة والمتنافرة ، وكلما أصبح على هذا الفرد أن يختار من بينها • هذا بغض النظر عن الحقيقة المؤكدة وهى أن كمية المعلومات الاجتماعية (أى الدراية بأساليب السلوك فى الجماعات والمواقف المختلفة) فى المجتمعات المتقدمة المعاصرة أصبحت تتفوق قدرات الفرد على الاستيعاب (لا نقصد طبعا المعرفة العلمية فهذه قضية أخرى) •

ولكن على الرغم من كل أشكال التباين الداخلى ، ومع كل هذا التداخل بين المؤثرات والعناصر ، واختلاف معدلات التغير بين العناصر المختلفة •• بالرغم من كل ذلك فالثقافة عبارة عن واقع شديد القوة بالغ التأثير فى حياة كل انسان •

الفصل الثانى

القبول فى الجماعة

ان الفرد لا يكون فى عملية التنشئة الاجتماعية — التى يكتسب من خلالها العضوية فى جماعات مختلفة — مجرد عنصر سلبي ، أو عنصر قليل القيمة • فحتى الأطفال الحديثى الولادة يستجيبون استجابات مختلفة لنفس المعاملة • ولو أنهم لا يمكن أن يستجيبوا أصلا ، الا اذا أثار الكبار المحيطون بهم (كالأم ، أو الجدة ، أو المربية أو غيرهم) رد فعل معين عندهم ، وأن يغير هؤلاء الكبار سلوكهم تبعاً لتلك الاستجابات • فالأطفال الرضع قد يبدؤون — مثلا — « صراعا » مع الأم حول ما اذا كان يجب عليها أن ترضعهم فى كل مرة يجوعون فيها ويصرخون أم أن تظل الرضاعة موقوتة بأوقات معينة ، بصرف النظر عن جوع الطفل أو صراخه • وتتوقف نهاية هذا الصراع على اعتبارات كثيرة منها قوة أعصاب الأم ومدى تحملها صراخ الطفل دون أن تبادر الى ارضاعه ، ومدى قوة هذا الصراخ وعنفه ، وطبيعة ظروف المسكن الذى تعيش فيه هذه الأسرة ، ووجود أقارب للأسرة (الجدة أو الجد) الذين قد يرفضون تصرف الأم وتأخذهم الشفقة بالطفل ويحملونها على الاستجابة له • الخ ذلك من متغيرات يمكن أن تؤثر على هذا الموقف • فالنتيجة تتوقف اذن على طبيعة القواعد التى تعلمتها الأم من أنها عن رعاية الأطفال وتربيتهم ، أو اذا كانت قد قرأت تلك القواعد وتعلمتها من أحد كتب رعاية الطفل • وسواء رضخت الأم أو رضى الطفل الرضيع ، فالخلاصة أن هناك عملية تاريخية قد بدأت ، ولا يمكن الرجوع فيها ، وسوف يكون لها آثارها على العلاقة بين الطرفين (أيا كانت

النتيجة) طوال حياة هذه الأطراف • فكل قرار يستبعد تلقائيا احتمال قرارات أخرى ويضع للاختيار فيما بعد حدودا جديدة •

ولكن الملاحظ أنه كلما اتضح خط التطور وازداد تحديدا — أى كلما أخذت الشخصية فى التكون — كلما اتسعت حدود البيئة الاجتماعية المعروفة للفرد • فهذا الانسان الجديد يمكن أن يصبح عضوا فى عدد متزايد باستمرار من الجماعات • وهو لا يلعب فى هذا التطور دورا سلبيا على الاطلاق • حقيقة أن الطفل يولد فى أسرة معينة (ليس له دور فى اختيارها) ، ولكن ما أن يتعرف على مجموعة من أصدقاء اللعب ، حتى تتاح له فرصة معينة للاختيار بينهم ، وقد يقتصر دوره فى أسوأ الأحوال على فرض الصداقات التى يحاول الوالدان دفعه الى تكوينها • المهم أنه ليس سلبيا ، ولا متلقيا فقط ، ولكن له قدر — ولو محدود — من الفاعلية •

وهو يتعلم فى هذه السن أن العلاقات الاجتماعية • تتبادل التأثير فى بعضها : فالأطفال الآخرون يمكنهم أيضا أن يرفضوا صداقته وأن يرفضوا اللعب معه •

وفى سن المدرسة تتسع دائرة عملية الاختيار ، أن يختار هو الآخرين ، وأن يختاره الآخرون ، فى الجماعات المختلفة : فهناك جماعات اللعب المختلفة — اللعب البريء وغير البريء ، وهناك جماعات النشاط ، وهناك فئات المتفوقين ... الخ • ولا شك أن عضوية تلميذ فى مدرسة ثانوية فى جماعة معتادة على ممارسة تدخين السجائر — سرا وبالمخالفة لتعليمات ادارة المدرسة — تجعل من الصعب على هذا الطفل نفسه أن يلتحق بجماعة دينية أو جماعة نشاط حسنة السمعة • ومعنى ذلك أن عضوية الفرد فى جماعة معينة تؤثر على نحو معين فى قبوله عضوا فى جماعات أخرى • ولو عاد كل منا الى مشاعره فى تلك السن ، لتذكر

مدى قوة المشاعر والأحاسيس التي كانت مرتبطة بعضويته فى جماعة
أو « شلة » معينة ، وكيف كان ينظر الى جماعات أخرى باعتبارها
جماعات « مختلفة » أو أقل مكانة ، أو أحقر من أن ينتمى واحد منها
الى جماعته . ان تلك المرحلة تشهد بداية تكون الشعور بالنحن
لدى الفرد .

ويرجع الفضل الى العالم الأمريكى ويليام جراهام سمنر (عاش من
عام ١٨٤٠ حتى ١٩١٠) فى التمييز بين المصطلحين اللذين شاع استخدامهما
اليوم وهما : الجماعة الداخلية (أى جماعتنا نحن) ، والجماعة
الخارجية (أى جماعة الآخرين) . فالجماعة الداخلية هى نحن ، هم
أصحاب الحقيقة ، والحق ، والمستقبل . أما الجماعة الخارجية فهم
الآخرون ، فهم لا يتمتعون بشئ مما نتمتع به نحن من الانسانية ،
وهم لا أهمية لهم فى الحياة ، بل وقد يكونون أشرارا أيضا .

وقد تكون الفروق البارزة بين هذه الجماعات غير واضحة (أو تكاد)
بالنسبة للملاحظ الخارجى . من هذا مثلا عندما يقوم ملاحظ خارجى
بتأمل قبيلتين ميلانيزيتين (ميلانيزيا مجموعة جزر فى المحيط الهادى
كانت منعزلة — حتى قوت قريب) تعيشان منذ الأزل على نفس الجزيرة
فى حالة حرب دائمة ، أو جماعتين ثوريتين متنافستين ، أو عصابتين
فى أحد أحياء مدينة أمريكية كبيرة . فهذا التشابه بين الجماعتين فى
التاريخ ، والبناء ، والأهداف ، والمظاهر ... الخ ليس هو العامل الحاسم
فى خلق الاحساس بالاختلاف ، وانما العامل الحاسم فى ذلك هو هذا
الشعور بالنحن الذى يترسخ فى نفوس أعضاء كل جماعة ، وتصوراتهم
الجمعية عن أنفسهم وعن الآخرين . فالجماعة تؤكد وجودها بان تقابل
بينها وبين شئ آخر على نحو يبرز الاختلاف .

ويحدث ذلك على سبيل المثال عندما ينسب أعضاء إحدى العصابات الإجرامية إلى أنفسهم نوعا خاصا من الشجاعة ، مثلا الشجاعة التي تنقسم بالداهء ، أو الشجاعة في مواجهة الشرطة • وفي نفس الوقت ننفي عن العصابات الأخرى هذا اللون من الشجاعة (فهي التي تتميز به دون سواها) بل أنها تصف العصابات الأخرى بالسذاجة أو الغباء فإلهم أننا لسنا ممتازين فقط ، ولكن أن الآخرين أيضا سيئون) •

وقد قام جورج هومانز بإجراء مقارنات بين عديد من الجماعات الصغيرة (الجماعات الأولية) واستخلص بعض العمليات التي تصدق في رأيه على كل الجماعات التي من هذا النوع : على جماعات العمل في المصنع ، وعلى الشكل الموجودة في أحد المدارس الثانوية ، وعلى جماعات الصيد في أحد المجتمعات البدائية ، وعلى العائلات الكبيرة ، وعلى عصابات المجرمين • ويمكن أن نطلق على هذه العمليات المتكررة عمليات تهذيب وصقل كل طرف للآخر (بالتبادل) من أعضاء الجماعة • فعلاقاتهم ببعضهم البعض تخضع لبعض القواعد المحددة — بدرجات مختلفة من الوضوح والتأكيد — ومع ذلك فهم لا يخضعون لتلك القواعد مائة بالمائة (أي خضوعا تاما) أبدا • فالأفراد وأحواهم لا تنصهر أبدا في وحدة واحدة ، أي أن الفرد ودوره لا يصيران شيئا واحدا إطلاقا ، كما أن العلاقات لا تمر هكذا بحون مشاكل على الإطلاق ، ولكنها تعرف على الدوام قدرا من الاحتكاك والتوتر وربما الصراع • ولكن التخلي عن محاولة المحافظة على الالتزام بالمعايير داخل الجماعة يعني على الفور تحلل تلك الجماعة وتفككها •

ويمكن أن نضرب مثلا على ذلك ، من دنيا العلاقات غير الرسمية في الصناعة • لنفترض أن هناك جماعة عمل تعمل في مصنع معين وفقا لنظام القطعة • وقد طورت الجماعة معيارا معينا لعملها هو ألا ينتج

أى عضو من أعضائها أكثر أو أقل من عدد معين من الوحدات^(١) .
 فإذا حدث فى أحد الأيام أن أنجز أحد الأعضاء عددا من الوحدات
 أقل من المتفق عليه كثيرا ، فإن الآخرين يقبلون على مساعدته دون تردد .
 ولكن إذا دأب أحد الأعضاء على انتاج عدد أكبر من المتفق عليه دائما ،
 فانهم يعمدون الى إجباره على الالتزام بالمعيار المحدود ،
 أو يمزحون معه ، وأحيانا قد يفعلون معه ما هو أسوأ من ذلك كثيرا .

كما اكتشف جورج هومانز وجود **نظم للتدرج داخل الجماعة** ،
 حيث يكون الاعتبار الحاسم فى تحديد مكانة الشخص فى هذا
 النظام هو مدى التزامه بمعايير الجماعة وقواعدها . وعلى ذلك نلاحظ
 أن زعيم عصابة المجرمين ليس أكثر أعضائها حرية فى التصرف على
 هواه ، بحيث يفعل ما يريد ويمتنع عما لا يريد . أن الواقع على عكس
 ذلك تماما ، لأنه يجسد بتصرفاته التصور المثالى لعضو تلك العصابة
 أدق ما يكون التجسيد . ولو انصرف عن هذا بعض الشيء ، فإنه يخاطر
 بمركزه القيادى فى هذه الجماعة . فى مقابل هذا نجد أن عضوا جديدا
 بالعصابة ، يشارك معهم فى بعض العمليات فقط (مراعاة لامكانياته
 وقلة خبرته) ، ولا يحظى باحترام بقية أعضاء العصابة ، فإنه يتعرض

(١) قد يتساءل القارئ من السبب فى تكوين هذا المعيار ، وأهمية
 الالتزام به بالنسبة للجماعة . أن انتاج عدد كبير من الأعضاء أكثر من العدد
 المتفق عليه — عربيا — بين أعضاء الجماعة ، قد يؤدي الى استنفاء صاحب
 العمل عن الأفراد الذين ينتجون أقل من هذا العدد ، أو يخفف لجورهم
 كما أن انتاج عدد كبير من الأعضاء أقل بكثير من عدد الوحدات المتفق عليه
 عربيا داخل الجماعة قد يدفع صاحب العمل — لأن عليه التزامات توريد
 معينة — أن يعين مالا آخرين ، أو حتى يجعله يخسر بشكل قد يضطره
 الى انتهاء نشاطه . فتجاوز هذا المعيار — وهو عدد الوحدات التى
 ينتجها كل فرد — قرار مؤثر على حياة هذه الجماعة ، وهو لذلك أساس
 لتكوينها ومقوم من مقومات وجودها .

للتنقد دائما ، وتوجه اليه ملاحظات لا توجه الى عضو العصبة « بالمعنى
الصحيح » .

وغالبا ما يوجد الى جانب هذا التدرج تبعا لدرجة التكيف معايير
أخرى لتقييم العضو ، من هذا مثلا أن يحظى فرد بمكانة أو بتقدير
خاص بسبب مهارته في استخدام المطواة . كما يوجد نظام معين
لتوزيع المهام والأعباء ، من هذا مثلا مسئول عن الشؤون الداخلية
للعصبة ، ومسئول عن التعامل مع البيئة الخارجية . ولكن المؤكد على
أى حال أن كل جماعة تفرض قواعدا الرئيسية على أعضائها وتحملهم
على الالتزام بها والانصياع لها .

والأرجح ألا يعتبر أفراد الجماعة هذا الالتزام الزاما ، بل أنه يعتبر
ميزة وتشريفا ، على الأقل في الجماعات التي يلتحق بها الفرد طوعا .
ففى هذا النوع من الجماعات يقوم الفرد نفسه بعملية الاختيار المبدئى ،
أى يختار الجماعة التى ينتمى إليها . فهناك بعض الأفراد الذين
يشعرون بميل (فى ضوء ظروفهم وسماتهم الاجتماعية طبعاً ، وليس
ميلا بيولوجيا موروثا) الى الالتحاق بعصبة إجرامية معينة ، بينما
لا يتجه أفراد آخرون الى هذا الاتجاه اطلاقا . وفى نفس الوقت تختار
الجماعة بدورها الأعضاء الذين يمرضون أنفسهم عليها وتتلقى من
بينهم ، وتضمهم الى عضويتها . وكثيرا جدا ما يوضع الأعضاء الجدد
فترة معينة تحت الاختبار ، وقد تنتهى تلك الفترة بشكل غير رسمى .
على حين قد تحتفل بعض الجماعات بانتهاء فترة اختبار العضو الجديد
احتفالا طقوسيا كبيرا ملئ بكثير من المظاهر والمراسيم . وتعرف كل
الاجتمعات البدائية طقوس العبور ، وهى الطقوس التى تمارس احتفالا
بقبول الشاب البالغ أو الفتاة البالغة عضوا أو عضوة فى المجتمع .
ويمثل هذا الموضوع أحد الموضوعات المفضلة للدراسة عند
الأنثروبولوجيين . ولكن كل مجتمع — حتى فى عصرنا هذا — له
طقوس العبور الخاصة به . ولكنها تتميز بأنها أكثر تنوعا وأكثر عددا

نظرا لتنوع الجماعات الاجتماعية فى مجتمعنا المعاصر ، وهى لذلك أقل وضوحا للملاحظ من الخارج ، وتبدو لنا أمرا بديهيا مسلما به . ومن أمثلتها فى العصر الحاضر : حفلات التثبيت وتناول القربان لأول مرة عند المسيحيين الكاثوليك ، وحفلات السبوع أو الختان ، وحفلات التخرج فى المدارس والجامعات (خاصة المصحوية بارتداء أرواب خاصة وتسليم الشهادات وغير ذلك من المظاهر الاحتفالية) ، والالتحاق بناد معين أو جمعية معينة ، والانتماء الى جماعة أصدقاء وحلف اليمين عند الأطباء الجدد والمحامين الجدد قبل ممارسة المهنة ، والالتحاق بتنظيم سياسى معين .. الخ . فكلها مناسبات يعلن فيها شخص معين عن رغبته فى الالتحاق بجماعة معينة بمقتضى ما يقرره أوضاعها ويحصل على موافقة الجماعة على قبوله ، وتقييم الأعضاء التقدمى لصلاحية وقدراته .

ومن الطبيعى أن الجماعة التى توافق على الحاقنا بها تملك فى نفس الوقت حق فصلنا منها أو إبعادنا عنها . كما أننا نستطيع بإرادتنا — غالبا — أن نترك الجماعة التى التحقنا بها بإرادتنا أيضا . وان كان ذلك لا يتم عادة دون خسائر أو آثار سلبية معينة . فجماعة الأصدقاء (الذين تجمعهم هوية لعب الشطرنج) قد تبدى أسفها لخروج عضو من أعضائها ، والحزب السياسى قد يضطرب وسائل معينة على العضو لحمله على عدم ترك الحزب ، ولكن العصابة الإجرامية الخطيرة قد تقتل من يحاول الكف عن ممارسة نشاطه فيها أو الخروج عنها .

ويختلف الوضع عن ذلك بالنسبة للجماعات التى وجدنا أنفسنا منتمين اليها بحكم المولد أى بدون إرادة صريحة منا أصلا . فنحن لم نختر الأسرة التى ننتمى اليها ، وبالتالى لم نختر الطبقة الاجتماعية التى ننتمى اليها ، ولا المستوى التعليمى الذى حصلنا عليه ، ولا الشعب الذى ننتمى اليه ، ولا الدين الذى نعتقد .. الخ . ولو حاولنا أن نحصر أنواع الجماعات التى ننتمى اليها بحكم مولدنا ، لمات تلك القائمة

بضع صفحات • وفى كل يوم تكشف لنا بحوث علم الاجتماع الى أى مدى تتأثر اتجاهاتنا السياسية ، ودرجة التزامنا بأحكام الدين ، وميولنا المهنية ، واختيار شريك حياتنا بتلك الانتماءات الأولى الى مثل هذه الجماعات التى لم نخترها بارادتنا ، حتى فى ظل أكثر المجتمعات تقدما ورقيا وديموقراطية •

كما أننا ننتمى منذ بدء حياتنا ودون أن يؤخذ رأينا الى إحدى جماعتين : جماعة الرجال ، أو جماعة النساء • ومن النادر كل النادرة أن يسمح مجتمع بتغيير العضو لصفته تلك ، ففى بعض جماعات الهنود الحمر فى أمريكا الشمالية يسمح للرجال الذين لا يريدون أن يكونوا محاربين أن يعيشوا مرتدين ملابس النساء • ونسمع اليوم عن بعض الأفراد الذين يغيرون نوعهم (من ذكر الى أنثى والعكس) عن طريق إجراء بعض العمليات الجراحية ، ولكن رد الفعل الذى يثيره هذا لدى الناس ومدى دهشتهم واستنكارهم أحيانا (رغم أنها لا تتم فى العادة الا بناء على مشورة الأطباء ، ولأن الشخص يكون لديه الأعضاء الجنسية للذكورة والأنوثة ، ويريد أن ينتقل من حالة الازدواج الى حالة واضحة محددة) ، رغم ذلك يدلنا رد الفعل على مدى اهتمام المجتمع بالتمييز الواضح بين الرجال والنساء • ومن الأشياء التى تثير أعنف ردود الفعل لدى الجماعة أن يخرج الرجل (المولود فى جماعة الرجال) عن القواعد المحددة لسلوك الرجال ، أو تخرج المرأة (المولودة فى جماعة النساء) عن تلك القواعد المحددة لسلوك النساء ، سواء فى الملابس أو أسلوب الحديث ، أو الایماءات ، أو العادات (مثلا التدخين : تدخين النساء للسيجار أو الغليون • ونذكر أن تدخين السجائر كان فى الماضى قاصرا على الرجال ، بحيث كان المجتمع ينظر فى الماضى نظرة سلبية الى المرأة التى تدخن السجائر ، ولكن هذا الفرق اختفى اليوم كما نرى • الخ) ، أو الميول المهنية ، وبالاختصار كل ما يميز مجتمع الرجال عن مجتمع النساء •

ولكن يجب أن نكون على وعى — فى نفس الوقت — بأن القواعد المحددة لسلوك الرجل ولسلوك المرأة تختلف من مجتمع الى آخر ، ومن فترة زمنية الى فترة أخرى (كما رأينا فى مثال تدخين السجائر) • وكلما ازداد معدل التغير فى المجتمع وزادت سرعته كلما تعرض مزيد من تلك القواعد للتغير والتعديل ، ولكنه لا يعنى أبدا تساهلا من المجتمع فى التمييز بين النساء والرجال •

وكما أن الانتماء الى جماعة الرجال وجماعة النساء يعتمد على أسس بيولوجية بحته ، كذلك يعتمد تقسيم المجتمع الى جماعات عمرية على اعتبارات بيولوجية أيضا • ولكن كما رأينا فى الحالة السابقة كيف أن المعايير الاجتماعية للتمييز بين الرجال والنساء تنطلق فقط من الأساس البيولوجى وتبنى عليه ، كذلك الأمر فى حالة فروق العمر ، حيث يتخذ الفارق العمرى أساسا لبناء مركب كامل من معايير السلوك انخاصة بكل جماعة من جماعات العمر •

فنلاحظ فى البداية أن تحديد عدد المراحل العمرية ومدة كل منها يتم اجتماعيا تماما ، وأعنى مراحل : الطفولة ، والشباب ، والنضج والشيخوخة • ولأن حياتنا أصبحت أطول أمدا ، كما أنها أصبحت أكثر تعقيدا ، فقد زاد عدد تلك المراحل • ويبدو ذلك بصورة أوضح فى المجتمعات الغربية الصناعية المتقدمة ، حيث زاد متوسط العمر كثيرا • فقد أضيفت مراحل وتمديدات جديدة ، وتعُدل موقع بعض الفئات العمرية • فهناك الآن مرحلة المراهقة ، والشباب الناضج (أو صغار البالغين Young Adults ، وتعُدل التصديق الزمنى لسنوات العمر الوسطى (لم تعد الأربعينات والخمسينات) ، وجاءت بعدها فئة الكبار Seniors ، أما الشيوخ (أو الشيخ الهرم) فقد أصبحوا شيئا نادرا • والملاحظ على العموم أن التقسيمات الاجتماعية لجماعات العمر لا تعتمد على مراحل التطور البيولوجية الا بشكل تقريبي فقط • فقد

كانت المجتمعات الصناعية الغربية لا تقرر فى الماضى حق الشايعين البالغين جنسيا فى الزواج الا بعد اكتساب المواصفات الاجتماعية اللازمة لتكوين الأسرة (وأهمها الاستقلال الاقتصادى عن الوالدين والقدرة على اعالة الأسرة) • أما انيوم فان شدة الاختلاط وموجات التحلل الموجودة قد أدخلت فى مجتمع كالمجتمع الأمريكى فكرة زواج الأطفال — بدءا من سن الثانية عشرة — حيث تتم نسبة أكثر من ٨٠٪ من الزيجات الجديدة بين أزواج دون الرابعة عشرة (كما دلت على ذلك مؤخرا دراسة حديثة أجريت عن مجتمع محلى أمريكى) • أما سلامة هذا الزواج واستمراره وقوة العلاقة بين الزوجين فتلك قضية أخرى •

ولا نستطيع أن نحدد فى ضوء الحقائق العلمية المتاحة ما اذا كانت المعايير القديمة أم المعايير الحديثة أشد قهرا للشباب ، ولكننا نستطيع أن نقرر على أى حال أن اتباع كل نظام معيارى سيخلق نمطا مختلفا من الشخصية •

ولا يختلف الأمر عن ذلك بالنسبة للمتحديد الاجتماعى (الرسمى) للشيفوخة ، أى تحديد السن التى يجب أن يحال فيها الانسان الى المعاش ، أو لسن الرشد (الأهلية لممارسة حقوقه كاملة) ، أو لسن التى يحق له فيها أن يمارس حق الانتخاب أو حق الترشيع فى المجلس النيابى وهكذا • وعلى الرغم من أننا نعرف جميعا أن تحديد سن المعاش « ملائم » بالنسبة لأغلبية المواطنين ، الا أنه من المؤكد أنه ينطوى على قدر كبير من القهر والايالام بالنسبة لعدد آخر من المواطنين • ويلاحظ كذلك أن معايير السلوك الملائم لسن معين معروفة عمليا لكل شخص ، وكل من يخرج عليها يواجه فى كل وقت ومكان باللوم والتقريع والاستهجان ، وربما ما هو أكثر من هذا •

ونلاحظ فى النهاية أن المعايير الموضوعية للتمييز بين سلوك أبناء الأجناس (السلالات) المختلفة فى المجتمع الواحد ، والمعمول بها

فى بعض المجتمعات القائمة على التمييز العنصرى (كالمجتمع الأمريكى ، ومجتمع جنوب أفريقيا ، والمجتمع الاسرائيلى) تتصف هى الأخرى بأنها من صنع المجتمع ، لأنها تتخذ فقط من الفروق فى لون البشرة أو من الدين منطلقا لها ، ولكنها ذات طبيعة اجتماعية كاملة (اقتصادية وسياسية ... الخ •)^(٢) • ويحرص المجتمع على فرضها بقدر كبير من القهر والالزام (وإن اختلفت درجته من مجتمع لآخر) • ولكى ندلل على أن هذا التمييز لا ينهض على أساس بيولوجى على الإطلاق ، أن مفهوم « الزنجى » فى الولايات المتحدة ليس محددًا تحديدا دقيقا • فهو يشمل فى الولايات المتحدة (ولكن ليس فى أمريكا الجنوبية) الزوج الأصليين — أى السود تماما — كما يشمل المولدين ، حتى ولو كانت بشرتهم أقرب الى البياض ؛ ويشمل كذلك المولدين من بيض وهنود حمير •

إن معرفتنا العلمية أن كل ثقافة تستغل بعض الفروق البيولوجية بين الناس لكى تبني عليها نسقا معقدا من الفروق الاجتماعية ، هذه المعرفة لم تعد جديدة على أحد • ولكنها ما زالت محل تجاهل بعض المجتمعات (كتلك التى أشرنا إليها ، والتى يمثل فيها التمييز العنصرى دعامة من دعائم البناء الاجتماعى) ، أو بعض الطبقات ، ولكن ليس معنى ذلك أنها ليست محل اعتبار الجميع • وما زال كثير من التنظيمات والقيود ينسب الى « قوانين الطبيعة الدائمة » ، على حين أن معظمه أو كله يرجع الى بعض المعايير الاجتماعية ، وهى معايير تغيرت أكثر من مرة على طول التاريخ الإنسانى ، وسوف تتعرض لمزيد من التغيرات فى المستقبل • ولكن المؤكد أن هناك أمرا لم يحدث فى أى مجتمع فى أى عصر ، وهو أن الثقافة قد تجاهلت تجاهلا تاما الفروق بين الجنسين ،

(٢) انظر مزيدا من التفاصيل فى دراستنا :

محمد الجوهري ، علم الاجتماع ودراصة التمسب والتمييز العنصرى ، مثال فى المجلة الاجتماعية القومية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٧٢ •

أو بين جماعات العمر ، أو بين السلالات المختلفة ولم تهتم بوضع معايير لتنظيم العلاقات بينهم •

لقد ازداد عدد الانتماءات الاجتماعية فى المجتمعات الحديثة المعاصرة ، وتنوعت المكانات والأوضاع التى يشغلها الناس نتيجة هذه الانتماءات ، ولكنها أصبحت فى نفس الوقت أشد عرضة للتغير وأصابها قدر كبير من المرونة والقابلية للتعديل • حقيقة أننا ننتمى بحكم مولدنا الى عدد من الجماعات التى لا نملك قرار الاختيار ازاءها ، ولكننا نلاحظ فى نفس الوقت أن **الحراك الاجتماعى** قد زاد معدله وزاد انتشاره ، وتعاظمت آثاره فى المجتمعات الحديثة • وأصبحنا نجد على سبيل المثال كثيرا من الناس يجتهدون لكى يحصلوا على مستوى تعليمى أرفع من المستوى الذى وصل اليه آباؤهم ، وأن هناك أعدادا كبيرة من اللاجئين والمهاجرين الذين تكاملوا مع شعوب أخرى ... الخ •

مع ذلك تؤكد لنا بحوث علم الاجتماع دائما وفى كل مكان قوة تأثير تلك الانتماءات الأولى على الأوضاع التى يشغلها الفرد فيما بعد فى مستقبل حياته • فاتجاهاتنا السياسية ودرجة تديننا ، وميولنا المهنية ، وطريقة اختيارنا لشريك حياتنا مازالت تتأثر الى مدى بعيد — وإن لم يكن مطلقا — بانتماءاتنا الاجتماعية الأولى فى الحياة • وما زال هذا التأثير أقوى بكثير مما نتصور أو نعى •

الفصل الثالث

الالزام الخارجى والداخلى

سواء التحق الشخص بجماعة اجتماعية بسبب خصائص وظروف موروثه أو لا دخل له فيها (أو يعتقد المجتمع أنها كذلك) ، أو التحق بجماعة بناء على اختياره الحر وإرادته الكاملة ، فإنه يتعين عليه فى جميع الأحوال أن يتعلم قواعد السلوك فى تلك الجماعة : أى أن تتم له عملية تنشئة اجتماعية •

وقد أشرنا فى موضع سابق الى مفهوم التنشئة الاجتماعية كما أوضحه فرويد وكولى وهربرت ميد ودوركيم • وقد توصل الأربعة الى بلورة هذا المفهوم وإبرازه فى نفس الوقت تقريبا ، وبشكل مستقل عن بعضهم البعض • وكان اميل دوركايم هو الوحيد من بين هؤلاء العلماء الأربعة الذى اهتم بإبراز استمرار عملية التنشئة الاجتماعية من المهد الى اللحد • على حين أن فرويد على سبيل المثال قصرها بشكل قاطع ومؤكد على سنوات الطفولة الأولى فقط • والشيء الذى نود أن نضيفه فى هذه النقطة أن عملية التنشئة الاجتماعية تصاحب انضمامنا الى كل جماعة اجتماعية جديدة ، مهما بلغ بنا العمر ، ومهما كانت خبراتنا فى الحياة •

بعبارة أخرى نقول : يتعين علينا دائما أن نتعلم قواعد السلوك فى الجماعة الجديدة (ومن أهم ما نتعلمه ما تعتبره الجماعة أهدافها ، ووظيفتها ، والقيم والمعايير التى تستقتد اليها وتمارس تلك الوظائف على أساسها) • كما يتعين علينا أن نتعلم أنواع الثواب — التى تترتب

على انتمائنا لتلك الجماعة والتزامنا بقواعدها — وأنواع العقاب ، التي
تتربط على مخالفتنا لتلك القواعد والخروج عليها •

فالشباب الذي يلتحق بالخدمة العسكرية لأول مرة تتلى عليه ،
بل وتلقن له بدقة ، كافة القواعد المنظمة للسلوك ، وأنواع الثواب
والعقاب ، ولا بد أن يعلمها بوضوح • ولكنه سرعان ما يدرك أن هناك
عددا أكبر من القواعد والتعليمات غير المكتوبة التي لها نفس الأهمية ،
بل قد تكون أكثر أهمية — واقعيًا — من القواعد المكتوبة التي تعلمها •
وليس من النادر أن يوجد قدر من التعارض بين نوعي القواعد ، المكتوبة
وغير المكتوبة • فطبقا للقواعد المكتوبة يتمين على الجندي بحكم انتمائه
للجماعة الكبيرة — وهي الجيش — أن يبلغ رؤسائه عن كل مخالفة
يرتكبها الجنود الآخرون ، على حين يجد أن العرف الذي تقتضيه منه
الجماعة الصغيرة (جماعة الرفاق في الخيمة الواحدة أو في السرية
الواحدة) يفرض عليه ألا يبلغ عن تلك المخالفات • ولا يمكن أن نتصور
أن هناك مجتمعا لا يوجد فيه تعارض بين مصالح الجماعات الموجودة فيه،
فكل مجتمع لا بد وأن نتعارض فيه مصالح جماعته المختلفة ، لأنه
لا يوجد مجتمع متجانس ومتناغم من قاعدته إلى قمته وعلى اختلاف
التنوعات والنتماءات المتعددة الموجودة فيه • فلا توجد حياة اجتماعية
بلا صراع إطلاقا ، ولكن شدة هذه الصراعات وتعددتها تتفاوت من
مجتمع لآخر ، وفي المجتمع نفسه من فترة لأخرى ، حسب مدى تنوع
المصالح وحدة هذا التعارض •

والملاحظ أن البالغين الذين ينتهون إلى إحدى الجماعات حديثا ،
يكونون قد تعرفوا قبل التحاقهم بها على قواعد السلوك فيها ، أو أخذوا
عنها تصورا أوليا على الأقل • ويلاحظ في الحالات التي يبذلون فيها
جهدا خاصا ويحرصون على الالتحاق بجماعة معينة ، أن تجرى لهم

عملية تنشئة اجتماعية مسبقة • ومعنى هذا أن يلحق المرشح للعضوية قواعد الجماعة ويبدى التزامه بها ، قبل أن ينتهى إليها ويدخل عضوا فيها بالفعل •

وقد لاحظت بعض الدراسات الأوروبية والأمريكية عن الحراك الاجتماعى أن بعض العمال الذين يريدون الصعود إلى الطبقة الوسطى يحرصون على تبني مواقف واتجاهات وتصرفات أفراد الطبقة الوسطى بالفعل • فيخبرون انتماءهم السياسى ويلتحقون بأحد أحزاب الطبقة الوسطى ، ويبدأون فى ارتداء القمصان البيضاء ورباط العنق ، وإذا كانوا يسكنون أحد الأحياء المعروف أنها أحياء عمالية فانهم يبدأون إلى الانتقال منه إلى حي آخر • • وهكذا نجد أنهم يجتهدون فى اكتساب سمات أفراد الطبقة الوسطى قبل أن يتركوا بالفعل مهنة عامل ، وينتقلوا إلى عمل إدارى أو إلى افتتاح مؤسسة خاصة به (أى يصبح عاملا مستقلا — إذا لم يكن يستخدم عمالا ، أو صاحب عمل إن كان يستخدم عمالا آخرين) • ويعنى هذا المثال أيضا أن العضو الجديد الذى يحرص من جانبه على الالتحاق بجماعة معينة يكون أكثر حرصا وأشد وعيا فى الالتزام بقواعد الجماعة ربما أكثر من الأعضاء القدامى الموجودين فيها فعلا • فالشخص الذى يغير — بارادته — طبقته أو مذهبه الفكرى أو عقيدته يكون أكثر حماسا للانتماء الجديد من الأعضاء القدامى المعتادين على ذلك •

ومن أمثلة عملية التنشئة الاجتماعية المسبقة حرص الوالدين والمدرسة على أعداد الطلاب للحياة العامة ، حيث لا يلقنونهم فقط القواعد التى يجب أن يلتزموا بها ، ولكنهم يلقنونهم إلى جانبها القواعد التى سوف يتعين عليهم الالتزام بها فيما بعد عندما يلتحقون بالجماعات التى يود الآباء أن يرونها أعضاء فيها • ومن تلك الأمثلة أيضا حرص

الأم اليابانية على أن تعامل ابنها الذكر وهو فى الرابعة من عمره — فى حدود معينة طبعاً — كرجل ناضج ، فإنها بذلك تعده لمرحلة النضج ، قبل أن يبلغها فعلاً ، وتلقنه قواعد السلوك بالنسبة للرجال ، بحيث تكون تلك القواعد راسخة فيه رسوخاً تاماً عندما يكبر ويصير رجلاً . وبذلك تيسر له عملية الانتقال من جماعة الأطفال الى جماعة الرجال التى سيعمر بها فيما بعد .

أشرنا فى أكثر من موضع من قبل الى أن الجماعة تفرض أنواع الثواب ، كما تفرض أيضاً أساليب العقاب التى تضمن بها اتباع الأعضاء لقواعدها والتزامهم بمعاييرها وقيمها . ويتم فرض تلك العقوبات رسمياً ، أى وفقاً للنظام المكتوب والمحدد بدقة أو حسب الأشكال المتفق عليها تقليدياً ، أو يتم فرضها بشكل غير رسمى من خلال سلوك الآخرين تجاه الشخص المخالف . فالأم تعرف ابنها من خلال رموز اللغة والايامات ما الذى تتوقعه منه . كما يعرف العامل زميله فى الورشة الايقاع « المناسب » للعمل الجديد ، ويتفق معه على الموضوعات الخاصة التى يعد من المناسب مناقشتها فى محل العمل وتلك التى لا تجوز مناقشتها ، وكيف ينبغي أن يتصرف تجاه الرؤساء .

وكل انسان منا تعلم فى مناسبات مختلفة من حياته ضرورة الالتفات الى بعض الاشارات التى تعرفنا ان كنا قد أخطأنا أو أصبنا فى موقف معين فيما آتينا من تصرف أو صدر عنا من حديث : من هذا مثلاً : الابتسامة الراضية أو الساخرة ، ورفع الحاجبين أو تقطيعهما ، وحركة اليدين القلقة ، والربت على الكتفين ... الخ . ولقد تعلمنا كيف نفسر هذه العلامات ونلتزم بها تبعاً لموضعنا والمدة التى قضيناها فى تلك الجماعة . وبعد فترة معينة من الوقت تصبح تلك الاشارات شيئاً بديهيًا بالنسبة لنا ، لا نحتاج الى التفكير فيها فى كل مرة نقدم على تصرف معين . ونحن نستقبل المصو الجديد — الذى ينضم الى الجماعة بعدنا — ونعامله بنفس الطريقة التى عاملنا بها الأعضاء المقدامى عند انضمامنا

لأول مرة • فالالزام الذى تمارسه الجماعة علينا لا نعود نشعر به كالزام ، ولا نحس به أثناء القيام بالقرائمتنا قبل الجماعة • فنحن نحس به نابعا من داخلنا ، لأننا استدمجناه (أى تشريناه) ، وأصبحنا نحس بدافع داخلى يحركنا نحو الالتزام « التلقائى » بمعايير الجماعة وقيمها ، وبإداء كل ما هو متوقع منا ، لأننا علمنا أننا سنكافأ على ذلك •

وبعد اكتشاف عملية التفتشة الاجتماعية وعملية استدماج معايير الجماعة وقيمها دارت مناقشات طويلة فى ميدان علم الاجتماع حول الفرق بين الالزام الاجتماعى الخارجى والالزام الاجتماعى الداخلى • فالالزام الخارجى ، أو الضبط الاجتماعى يمارس بواسطة المؤسسات الاجتماعية القائمة التى ينشئها كل مجتمع أو كل جماعة منظمة (حتى ولو كانت صغيرة) لتحقيق هذه الوظيفة : كالقوانين والمحاكم ، التحقق من التزام الأعضاء بالنظم والقوانين ، وكذلك الشرطة والسجون ، والاجتماعات العامة ، والطرء من عضوية الجماعة ، والمحاكمات الخاصة بأمور الشرف والكرامة والادانة الجماعية العامة وغير ذلك • ويوجد فى مجتمعنا ، وفى أغلب المجتمعات تعليم الزامى ، حيث تعاقب الأسرة التى لا ترسل أبناءها الى المدرسة ، كما أن الطفل الذى يهرب من بيت الأسرة تعيده الشرطة إليها •

أما الالزام الداخلى فيمثل صوت الضمير : فعندما يبلغ الأطفال سن الالتحاق بالمدرسة يعرف كل الأطفال تقريبا (طبعا فى مجتمع يسوده النظام التعليمى ، ويكون التعليم فيه الزاميا فعلا) أن كل الأطفال يجب أن يذهبوا الى المدرسة ، ولا يشك أحد منهم فى هذه القاعدة العامة أبدا • وإذا أخلوا فى أداء واجباتهم الدراسية ، فإن ضميرهم يؤنبهم ، وأن يراجعوا أنفسهم بأنفسهم ، وإن لم يفظوا ذلك من تلقاء أنفسهم ، فإن المدرسة ستبلغ الوالدين ، وتتدخل الأسرة لحملهم على الالتفات الى دروسهم • وفى هذه الحالة يتدخل الالتزام الخارجى لاجبارهم على السير فى الطريق الذى ترسمه الجماعة • ومن ذلك يتضح

أن الحدود بين الالتزام الخارجى والالتزام الداخلى ليست محددة أو متباعدة ، ولكنها بالعكس متداخلة فى أغلب الأحوال •

ويمكن أن نقصور مجتمعا لا يوجد فيه أى شكل من أشكال الالتزام الخارجى - الضبط الاجتماعى - لأنه غير محتاج اليها ، إذ يلتزم كافة أعضائه بمعايير وقيم الجماعة التى ينتمون اليها التزاما كاملا ، بحيث أنهم يتصرفون على النحو « السليم » دون أى التزام خارجى • وفى هذه الحالة يكون الالتزام الداخلى كاملا وتاما • ولا يمكن أن توجد هذه الحالة الا - بشكل تقريبي وليس كاملا - فى بعض الجماعات الدينية فى مراحل التأسيس الأولى (صحابة الأنبياء أو حواريسهم) أو الجماعات ذات الاتجاهات الاجتماعية البوتوية (المثالية الخالية) ، حيث تختار أعضاها طبقا لقواعد صارمة ، ولا تكون قد ظهرت بعد صراعات ذات بال بينها وبين العالم الخارجى المحيط بها • والحالة المناقضة لتلك تماما هى حالة الأفراد الذين لا يمكن أن يلتزموا بقواعد الجماعة ويمتثلوا لها الا بالقوة الجبرية ، من هؤلاء مثلا العبيد الذين كانوا يستخدمون فى الماضى - وحتى عهد قريب - فى أداء الأعمال الشاقة فى ميدان الزراعة أو العمل المنزلى أو التجديف على السفن الكبرى مثلا ، فتجد أن كل واحد منهم مقيد بالسلاسل والسياط على

ظهره تحمله على أداء العمل المطلوب منه •

وكما نتعلم فى البداية من الآخرين القواعد المنظمة للسلوك ، بحيث تصبح أمرا بديهيا بالنسبة لنا ، كذلك نتعلم دلالة أنواع الثواب والعقاب الاجتماعى الرسمية وغير الرسمية • وتستند تلك الأهمية الى معايير الثقافة وقيمها ، وهى واضحة قابلة للفهم عند كل الناس أحيانا ، ولكن ليس دائما • ونريد أن ننتبه الى بعض الفرق والملاحظات الدقيقة فيما يتعلق بأنواع الثواب والعقاب • فبعضها قد يكون واضحا صريحا لا لبس فيه ، وبعضها لا يكتسب محلوله الا بين قطاع معين من الناس • فكل طفل يفهم معنى الضرب ، وكل مواطن يفهم معنى

الابعاد عن مناسبة اجتماعية محددة • ولكن هناك أشياء ليست دائما
بمثل هذا الوضوح • فإذا حدث نتيجة تصرف خاطئ منى — وأنا
ضعيف على أسرة انجليزية عريقة — أن أوقعت كأس الماء على المائدة ،
فان ربة البيت تبادر فتقول لى : « عزيزى ، أنا فى غاية الأسف » ،
كما لو كانت هى التى سكبت الكأس على المائدة ولست أنا • ولكن من له
دراية بالطبقة الانجليزية العريقة وأساليب السلوك الشائنة بينها
سوف يفهم أن التعبير عن عدم الرضا والضيق يتم دائما بهذا
الأسلوب البالغ الرقة والتهذيب ، وبمنغمة صوت محددة • فمدلول
العقاب هنا — وهو هذه العبارة الدالة على عدم الرضا — لا يمكن
أن يكون مفهوما الا فى نطاق قطاع معين من الناس • وليس فيه فى
ذاته ما ينم عن عدم الرضا •

وبالمثل هناك بعض أنواع الثواب التى ليست لها دلالة موحدة
ظاهرة وواضحة بذاتها للجميع • فالجندى المحترف الذى يحمل نوطا
أو وساما معينا ، لابد وأن يكون قد عانى الأحوال والمخاطر فى سبيل
الحصول عليه ، وضحى بحياته عدة مرات ، ولاقى كثيرا من المصاعب ،
وربما تحمل مضايقات وتسويفا من رؤسائه قبل أن يناله • ولكن هل
إذا رأى شخص عادى هذا الوسام يمكنه أن يتعرف على دلالته أو
قيمته ، ان دلالة هذا الشيء ليست معروفة الا للمصريين المحترفين
فقط ، وربما لبعض ذويهم ، من الخاصة ، أو لمن لهم ثقافة عسكرية
متخصصة ، ولكنه ليس بديهيًا لكل الناس •

ومثال ثالث : اننا نفهم الهدايا فى بادئ الأمر على أنها نوع من
المكافأة لنا لأننا تصرفنا على النحو الملائم ازاء بعض الناس الآخرين
(الذين قدموا لنا تلك الهدايا) • ولكننا مع الوقت ندرك أنها ليست
دائما تعبيرًا عن ذلك وحسب ، وقد لا تكون تعبيرًا عن ذلك إطلاقا :
وأفنه يتعين علينا أن نرد بمثلها فى مناسبة تالية • وربما كان المقصود

منها فى حقيقة الأمر نوع من التباهى من جانب مقدم الهدية ، أو أن ذلك الشخص قدمها لنا كتوع من المجاملة لحملنا على تقديم خدمة له فى موقف معين (أى بمفهوم يقترب من الرشوة) • المهم أن دلالة هذا السلوك ليست واضحة بذاتها ولأول وهلة ، ولكنها تحتل — كما رأينا — أكثر من تفسير ، وبعضها قد يكون بعيدا عن تقديرنا أو توقعاتنا بعدا شديدا •

وكل من لا يتعلم قواعد الجماعة ، ولا يلتفت الى أنواع الثواب والعقاب المرتبطة بالانتماء اليها (رغم وضوحها له بالقدر الكافى ، فانه يظل محصورا فى الانتماءات الأولية التى اكتسبها بحكم المولد أو ظروفه الموروثة والطبيعية : أى الأسرة وجماعة الجوار • وكلما ازداد عدد القواعد والاشارات والدلالات التى يتعلمها الفرد ، وكلما ازدادت ثراء وتنوعا ، كلما كان أقدر على الانتماء الى عدد أكبر من الجماعات المختلفة القائمة فى المجتمع ، وكلما كان أكثر حرية فى التنقل بين الجماعات ، وقل بذلك خوفه من العقوبات المرتبطة بعضوية جماعة معينة ، وزادت فى النهاية قدرته على الاختيار بين الجماعات التى يود الانتماء اليها •

ولنعرف أن « الحرية » هى احساس ذاتى الى حد كبير ، خاصة فيما يتعلق بالانتماء الى الجماعات المختلفة • ان الشاب الذى يرفض الالتزام الخارجى الرسمى لجماعة منظمة (كالمدرسة على سبيل المثال) ، ويختار الانضمام الى جماعة غير منظمة أو أقل تنظيما (كمصابة منحرفين مثلا) ، فإن النتيجة أنه سيصبح أكثر حاجة وأكثر اضطرابا الى الالتزام بقواعد الجماعة الجديدة والتكيف معها • وسوف يتأثر قسط أكبر — وليس أقل — من طرق تفكيره وسلوكه وعلاقاته الاجتماعية بهذا الانتماء الجديد • فقد خيل اليه أنه اختار عدم الالتزام ، ولكنه فى الحقيقة وقع فى شرك قدر أكبر وأخطر من الالتزام • ولا شك أن انتماءه لجماعة منظمة يكون أقل تأثيرا على التزاماته وعلاقاته الاجتماعية الأخرى ، لأنه التزم واضح ورسمى ومحدد ومحدود •

الفصل الرابع

الدور وأداء الدور

بغض النظر عن طريقة انتماء الفرد الى الجماعة ، المهم أنه بمجرد أن ينتمى إليها ، تحدد له مكانة محددة داخل تلك الجماعة ، ويكون له فيها مرتبة محددة ، ويخصص له دور يتعين عليه أن يؤديه فيها .

لقد مر مفهوم المكانة الاجتماعية بعدد من التغيرات الهامة في التراث السوسولوجي ، وأصبح بسبب ذلك على شيء من الغموض . وربما كان الأيسر أن نصف الوضع بأنه مكان محدد يشغله الفرد في بناء جماعة معينة . والمرتبة عبارة عن وصف اضافي لتلك المكانة داخل الجماعة أو خارجها . أما المكانة فتدل — بطريقة مجردة واجمالية — على كيفية تصرف الشخص الذي يشغل هذا الوضع في التصور المثالي (أى على نحو ما ينبغي أن يكون) . فمكانة رئيس الدولة في بلد معين ، أو الشحاذ الكفيف في مدينة هندية ، أو مدير أحد المصانع الكبرى الحديثة هي سلوك شاغل هذا الوضع حسب ما ينص عليه دستور تلك الدولة ، أو التصورات الجمعية في تلك المدينة الهندية ، أو في تلك المدينة الحديثة . سواء كانت تلك القواعد أو التصورات في صورة مكتوبة ، أو متداولة من خلال التراث الشفوي فقط . كما تتحدد مرتبة تلك المكانة داخل الجماعة وخارجها على أساس التصورات الجمعية أيضا : فإذا كان هذا المصنع الكبير الحديث في مدينة صغيرة مثلا ، فسوف نجد أن مرتبة ذلك المدير في المجتمع المحلي ستكون مرتفعة . ومع أن وظيفته ومكانته هي لم تتغير ، إلا أن الهيئة التي يتمتع بها يمكن أن تقل أو تزيد من مكان الى آخر .

ويطلق على مجموعة التعليمات الاجتماعية التي تحدد المكانة اسم : الدور ، وذلك عندما نقصد شخصا معيناً يشغل تلك المكانة ، أى فرداً ملموساً له وجود محدد . فهذا الشخص يشغل تلك المكانة ، ويؤدي الدور المرتبط بها ، بدرجات متفاوتة من الكفاءة ، والتوفيق ، وبدرجات متفاوتة من الاختلاف الفردي والابتكار الخاص .

والشخص الذي يؤدي دوره كملك ، أو كضاحك ، أو كمدير مصنع من خلال تعامله مع أطراف أخرى (متفاوتين) بدرجات مختلفة من التأكيد والاهتمام . ولذلك يتحدد دوره فى نسق دور محدد . فنسق الدور الخاص بالملك يتضمن من بين ما يتضمن الدور الذى يؤديه قبل قائد الجيش ، وقواعد سلوكه مع رجال الدين ، وممثلى الشعب ، بل وقبل العامة المتواجدين أمام باب القصر . ودور الزوجة — فى مجتمع حديث — يفرض عليها وعلى بعض الأشخاص الآخرين أن تعرف قواعد التعامل مع أصدقاء زوجها برقة ولطف ، ولكن دون مبالغة فى الرقة ، والا خالفت أصول هذا الدور وأصبحت محل مؤاخذة ، وأن تحافظ على علاقتها مع حماتها بحيث تظل « فى الحدود الطبيعية » ، وأن هناك بعض مشكلات حياتها الزوجية التى تستطيع أن تناقشها مع أمها ، ومشكلات أخرى لا يصح أن تتحدث عنها معها ... وهكذا .

فهذه المفاهيم : المكانة ، والدور ، ونسق الدور ليست سوى أدوات نستخدمها فى محاولة فهم وقائع وأمر معقدة وتكوين تصور عام عن معالمها ومحتوياتها ، يمكن أن يكون مفهوماً للجميع . وهى لا تستخدم إلا طالما ثبت لنا صلاحيتها وجدواها ، ليس أكثر .

ونظراً لأن الدور عبارة عن مجموعة مركبة من القواعد العامة ، فلا يمكن أن نجد أحداً يؤدي دوراً معيناً — دور الأب مثلاً — بنفس الكيفية التى يؤديه بها شخص آخر . « فالدور » و « أداء الدور »

لا يتطابقان أبدا • ويسمح المجتمع عادة بقبول تلك الاختلافات الفردية في ممارسة الدور • ويتوقف حدود هذا السماح — أى حدود الفروق الفردية المسموح بها في ممارسة الدور — على عدد من العوامل ، منها مثلا : مدى تساهل — أو تشدد — المناخ الثقافي العام ، والأهمية الاجتماعية للدور المعنى ، وما إذا كان الدور موروثا أو مكتسبا ، وما إذا كان سلوك صاحب الدور واضحا وظاهرا للجميع أو محجوبا عن الأغلبية ، • الخ العوامل الكثيرة المؤثرة في هذا الاعتبار •

من هذا مثلا أن القادة السياسيين في البلاد الديمقراطية يجب أن يؤدوا دورهم السياسى تحت سمع وبصر الرأى العام كله ، فجميع تصرفاتهم — بهذه الصفة — تخضع للرقابة والمحاسبة • فجماهير الناس تعلم أن هؤلاء القادة قد ناضلوا من أجل الوصول إلى هذا الدور ، وهى لذلك لا تتسامح معهم فى أى مخالفة لواجبات هذا الدور • ولو أنه يلاحظ بالرغم من ذلك أن الحقوق التى يطالب بها الجمهور تتكيف مع القواعد المتغيرة بفعل الزمن ، والمثال على ذلك من أمريكا : فقد اختار الشعب الأمريكى — لأول مرة فى تاريخه — رئيسا كاثوليكيًا ، ودخل الانتخابات مرشح للرئاسة يحمل اسما يهوديا ، كما تقدم للمرشيع — وكانت له فرص فوز كبيرة — سياسى مطلق ومتزوج للمرة الثانية ، وهى كلها أمور لم يكن يخطر على بال أحد أن تحدث منذ بضع سنوات مضت •

فى مقابل هذا نجد أن القواعد المحددة لدور عامل البناء مثلا تكون أقل جمودا وصرامة وأقل تحديدا وعددا • فإذا كان يتشاجر يوم صرف مرتبه مع أبنائه وزوجته ، فذلك أمر لا يؤثر على مكانته كعامل بناء • فالمهم هل يكون فى صباح اليوم التالى متواجدا فى الموعد المحدد فى موقع العمل ، وهل يؤدى الأعمال المطلوبة منه بدقة ، وهل يستطيع التعامل بنجاح مع زملائه فى الموقع • الخ • فذلك هى الأمور التى

تهم زملاءه وتهم صاحب العمل الذى يشغل عنده . فإذا كان كثيرا ما يواجه صاحب العمل بالرأى السليم الحر دون خشية ، فقد يجعله ذلك بطلا فى عيون زملائه ، ولكن مدى تقبل صاحب العمل لذلك يتحدد أساسا فى ضوء ظروف سوق العمل ومدى حاجة صاحب العمل اليه . المهم على أى حال أنه فى أدائه لدوره كعامل بناء يدخل فى علاقات دور قليلة جدا (نسبيا) مع غيره من الناس . أى أن نسق هذا الدور الخاص بهذا العامل البسيط أصغر كثيرا من نسق الدور الخاص بوزير أو برئيس جمهورية . كما أن حدود رؤيته الاجتماعية أضيق بكثير من هؤلاء ، والمتطلبات المفروضة على ممارسته للدور أقل صرامة بكثير .

وفيما يتعلق بالمتطلبات الاجتماعية المفروضة على صاحب دور معين فى ضوء المعايير الثقافية نلاحظ أن التفاوت لا يقتصر فقط على عدد منازعات الدور المرتبطة بدور معين ، ولكن يتفاوت كذلك عدد أدوار التى يؤدنها شخص معين فى حياته فى المجتمع . ونلاحظ أولا : هناك بعض الأدوار الأساسية التى تنسب لكل فرد فى المجتمع ، ومنها : دور المفروض عليه بحكم النوع (رجلا أو امرأة) ، وبمجم السن (غفل ومراهق وشاب وناضج وشيخ .. الخ) ، وكصاحب مهنة معينة أو عاطل عن العمل . وهناك أدوار أخرى ، بما فى ذلك نوع المهنة بالتحديد ، التى يحصل عليها كل شخص فى المجتمع ، أو كل شخص تقريبا . وعلاوة على هذا يستطيع كل فرد أن يختار الجماعات التى ينتمى إليها ، وذلك بشرط أن تقبله هى فى عضويتها .

وقد أجريت فى الولايات المتحدة الأمريكية دراسات عديدة عن فئة الأشخاص « المتعدى الانتماءات » أو « المتعدى الأنشطة » Joiners ولو أن هذا النوع يمكن أن نصادفه فى كل المجتمعات . وهو ذلك النمط (من الرجال أو من النساء) الذى تجده عضوا فى كل أنواع الجمعيات التى تخطر على بالك : فى جمعية لهواة الغناء ،

وجمعية لتربية النحل ، وفي حزب سياسى ، وفي جمعية دينية • وينتمى هذا الطراز من الناس الى الطبقة الوسطى عادة ، ويكثر وجوده فى المدن الصغيرة وفى الأحياء المنزلة نسبيا خارج المدن الكبرى • وهو يجسد القيم السائدة فى مجتمعه ، قيم : النشاط والمثابرة ، والنجاح ، والسعادة الزوجية ، والاتجاهات المحافظة (سياسيا واجتماعيا) • وهو اذلك قادر على التكيف بسهولة فى أعاب تلك الجماعات •

والطراز المقابل له هم الأشخاص المنزلون اجتماعيا ، مثل : كبار السن ، والفقراء ، وأنصاف الأميين فى الأحياء المختلفة من المدن الكبرى (الأوروبية والأمريكية) • وهكذا نرى أن الأشخاص يندفعون الى المشاركة فى تيار الحياة الاجتماعية أو الانزال عنه على أساس المزج بين الأدوار الموروثة (كالسن والنوع • الخ) ، والسمات التى اكتسبوها من حياتهم السابقة (كالتعليم ، والثقافة ، والاتجاهات السياسية ، والذكاء الاجتماعى •• الخ) •

ان عدد الأدوار المختلفة التى يستطيع فرد واحد أن يؤديها فى حياته فى وقت واحد (أو على امتداد حياته) عدد كبير جدا ، خاصة اذا كانت تلك الأدوار تفرض عليه متطلبات متعائلة ، أى عندما تكون قواعد ممارستها غير متناقضة أو متعارضة • ويكفى أن يتسلل الفرد دورين يوجد تعارض بين قواعد ممارستها لكى تستحيل حياته جحيما لا يطاق ، ويختل توازنه ويضيع استقراره • وهناك عشرات الأعمال الروائية التى تتحكى لنا عن الألام والمتاعب التى يتحملها بعض الفنانين — مثلا — نتيجة الصراع بين دورهم كفنانين مبدعين ودورهم كآباء أو أزواج أو أبناء لاهدى الأسر البورجوازية •

كما يجب أن يؤخذ فى الاعتبار علاوة على ذلك أن شركاء الدور ، أى الأشخاص الذين يتعامل معهم ذلك الشخص أثناء أدائه أدوره كثيرا

ما تختلف آراؤهم واتجاهاتهم فيما يتعلق بكيفية أدائه لدوره • ويؤدي هذا بطبيعة الحال الى بعض التوترات ، التي قد تؤدي بدورها الى ادخال بعض التعديلات على القواعد وعلى الجماعة نفسها •

ان كلمة القواعد والتعليمات التي استخدمناها هنا ، وتـ.ويرنا التخطيطي العام لتلك العملية التي يكتسب بها الشخص عضوية جماعة ما قد تفودنا الى اعتقاد خاطئ ، وهو تصور أن ذلك النظام قائم فعلا بهذا الشكل ، بينما هو في الحقيقة نظم تصوري فقط ، أي احتمال لا أكثر ولا أقل • ان كثرة العمليات التي تحدث في نفس الوقت تؤدي بطبيعة الحال الى حدوث توترات • كما أن الأشخاص الذين يؤدون الأدوار المختلفة في المجتمع كل منهم عبارة عن شخصية فريدة (متميزة وغير متكررة أي لا توجد شخصية تطابقها في كل سماتها الجزئية وتفاصيلها مطابقة كاملة) • ومن هنا فهم يختلفون في درجة استيعابهم للقواعد ، وفي فهمهم لها وتفسيرهم اياها ، وأخيرا في تنفيذهم لها • وتعبير « شخصية فريدة » هذا نفسه تجريد ، يريد أن يثبت لحظة معينة في مجرى عدد كبير من العمليات المتداخلة • ولكن تلك الشخصية هي التي تضي على تلك الخبرات المتراكمة ، والقواعد المكتسبة والأشياء الاجتماعية معناها ودلالاتها •

اننا نتعلم معنى ودلالة كل شيء نتعلمه أو نتلقاه خلال عملية التنشئة الاجتماعية ، في نفس الوقت الذي نتعلم فيه قواعد سلوكنا مع الأشياء والأشخاص • وهكذا يتعلم الطفل الصغير ان المائدة والكراسي أشياء يستخدمهما الكبار عند الجلوس الى الطعام ، وأنه نفسه سوف يستخدمهما عندما يكبر ويستطيع الأكل بمفرده • أما اذا أتاحت له أصلا فرصة معرفة شيء عن صيد السمك بالصنارة ، فقد يقال له ان ذلك النشاط من الهوايات التي يمارسها البعض في أيام عطلة نهاية الأسبوع والاجازة السنوية لتمضية الوقت • فهو لا يتعلم بالنسبة لهذا الموضوع

أبداً إذا كان يتعلمه النطق في العصور القديمة ، عندما كانت « الصنارة » تمثل أداة هامة ، وأحياناً أهم الأدوات المستخدمة في البحث عن الطعام . كما يتعلم الطفل اليوم كما كان يتعلم في كل مكان وزمان أن الأم هي التي تعد له الطعام ، وهي التي توزعه على الأخوة أثناء الطعام . والاصعب من ذلك بكثير أن يتعلم ذلك الطفل أن الأب يغيب معظم اليوم عن البيت لكي يحصل على أوراق صغيرة تشتري بها هذا الذي نحتاجه من الطعام والملابس وغيرها . والخلاصة أن الطفل في المجتمعات المتحضرة المعقدة يتحتم عليه أن يتعلم قدراً هائلاً من المعلومات المركبة ، بحيث لم تعد الأسرة والمدرسة بقادرتين على الاضطلاع بمهمة الاعداد المهني العادي للطفل ، وهما المؤسسات اللتان تعدان أهم وأخطر مؤسسات التنشئة الاجتماعية للطفل .

ولذلك يتابع المجتمع عملية التنشئة الاجتماعية للشخص من خلال وسائل الاتصال الجماهيري ، وذلك بشكل غير مباشر ، عن طريق التأثير المتبادل بين الأفراد . فكيف كان يمكننا — بدون توجيه أو مساعدة — أن نكون رأياً « صحيحاً » ، أو نكون أى موقف لنا من رحلات الفضاء مثلاً ؟ فمن خلال أحاديثنا المباشرة مع أشخاص آخرين عما قرأناه وسمعناه ورأيناه عن رحلات الفضاء ، نتوصل الى فهم أهمية تلك الظاهرة الجديدة بالنسبة للثقافة الانسانية المعاصرة . ونضم ما تعلمناه الى مجموع تصوراتنا السابقة بعد ادخال التعديلات الطفيفة الملائمة عليها (أى لكي يتسق مع تصوراتنا السابقة) .

وتختلف المجتمعات فيما بينها اختلافاً كبيراً ، في كيفية عرض القضايا المختلفة (السياسية والعلمية والفنية ... الخ) في وسائل الاتصال الجماهيري المختلفة . ففي التلفزيون الفرنسي تستطيع أن تشاهد الرئيس المرشح لرئاسة الجمهورية يتحاور — بحدّة أحياناً — مع رئيس الجمهورية الحالي المرشح ضده وفي ألمانيا تخصص محطات التلفزيون

لكل حزب وقتا معيناً كل يوم لعرض برنامجه وأهدافه وعمل الدعاية الانتخابية اللازمة ، قبل الانتخابات العامة • وفى أمريكا تستطيع أن تقرأ وتسمع وت شاهد فى وسائل الاتصال آراء سياسية متعارضة • فكل تلك المجتمعات — وغيرها — تقوم على تعدد الرأى فى ظل نظم ليبرالية تسمح للمواطن بتكوين رأى مستقل (الى حد ما) بشأن القضية المعروضة • ولكن أغلب بلاد العالم الثالث لا تسمح فى العادة الا بتقديم وجهة نظر واحدة ، ووجهات النظر الأخرى ان قدمت ففى برواز أسود وبكلام مدموغ وفى ثوب يجلب عليها من الكراهية أكثر مما يجلب لها من التأييد • فالنظم الشمولية عموما لا تقوم على تعدد الآراء وانما تقدم رأيا واحدا فقط هو رأى النظام • ولت الأمر يقتصر على شئون السياسة ، ولكنه موجود أيضا فى تقديم الفكر وفى ميدان الفن ، لن تجد صدق لتعدد الآراء ، وانما تجد رأيا يملأ عليك املاء • ومن الواضح أن الدور الذى يلعبه المواطن عندما تعرض عليه آراء متعددة متباينة ، لكى يتوصل الى بلورة رأى مستقل يكون دورا أكبر وأصعب ، على خلاف دور المواطن فى النظم الشمولية ، فهو دور محدود ، هو دور المتلقى السلبي فحسب •



الفصل الخامس

التكامل الاجتماعى

أولا : التكامل الاجتماعى واستمرار الجماعة

أوضحنا فى الفصول السابقة كيف يلتحق الأعضاء الجدد بالجماعة : من خلال عملية التثنية الاجتماعية التى يتعلمون فيها قواعد الجماعة وأهدافها وقيمها . ثم عرضنا فيما بعد لتصور علم الاجتماع المعاصر لبناء الجماعة ، وذلك بالاستمانة بمفاهيم : المكانة ، والدور ، ونسق الدور ، وشريك الدور ، وأداء الدور بوصفها شبكة من القواعد التى تسمح لكل عضو من أعضاء الجماعة أن يواجه بقية الأعضاء بتوقعات محددة .

ونريد أن نؤكد فى هذه الفقرة أن : **الحفاظ على هذا النظام أمر حيوى لاستمرار الجماعة** . ولتوضيح تلك الأهمية نضرب مثلا وهما : لنفكر أننا وضعنا فى وجبة الطعام التى يقدمها مصنع لعماله فى وقت الغداء عقارا معينا يفقدهم فجأة تذكر كل ما تعلموه من قواعد وأساليب السلوك . فإذا تأملنا آلاف الحقائق والمعلومات والتفاصيل التى يعرفها كل من العمال والموظفين فى هذا المصنع ، لأدركنا أن استمرار هذه المؤسسة بدونها أمر مستحيل (ولا نبالغ إذا قلنا أن استمرار حياة هؤلاء الآلاف من العمال والموظفين بدونها أمر مستحيل أيضا) .

فسوف ينسى أولئك العمال أولا أن الانسان يجب أن يعمل لى يعيش ، وسينسى التعليمات القاضية بعدم التخلف فى مكان معين ،

والا حدث انفجار أو حريق مدمر ، وأن السيدة فلانة متعاونة لأنها مجتهدة وحريصة على التقدم والترقى فى عملها ، وأن السيدة فلانة (أخرى) تستنكر أن يطلب منها أحد مساعدة أو أن يسألها عن شئ ، وأنها فى مقابل نفورها من زملائها ، ودودة كل الود مع رؤسائها شديدة التعلق لهم .. وتتقانى فى خدمتهم ، وسوف ينسون أن الزميل فلان يجب أن يؤدى عملا مميّنا أولا ، لكى نتمكن نحن من انهاء العمل المطلوب منا ، لأن عملنا مترتب على انجازه لعمله ، وأن رئيس عمال هذا المنبر يكون راضيا عن عمله عندما لا يوجه اليهم أى ملاحظات
لننصّر كيف يمكن أن يستمر هذا المصنع فى أداء رسالته بدون تلك القواعد والمعلومات والتفاصيل .

ويتم الحفاظ على نظام جماعة ما من خلال تكرار كل القواعد والمعايير والقيم المشتركة باستمرار التأكيد عليها دائما . وإن لم يحدث ذلك انحلت الجماعة وتفككت بعد وقت معين ، لأن التوترات التى سوف تحدث فى هذه الحالة داخل الجماعة من ناحية ، وبين الجماعة والبيئة المحيطة بها من ناحية أخرى سوف تقضى على وجود الجماعة وتجعل أمر استمرارها مستحيلا . ولكن ما معنى القول اذن بأن « الجماعة تجدد معاييرها وقيمتها باستمرار من حين الى حين » ؟ يجب أن نتذكر أن الجماعة ليست كائنات حيا يأكل ليعيش ، فالموضوع أكثر تعقيدا من هذا ، ولذلك نعالجه فيما يلى بشئ من التفصيل .

نحن نعرف الآن — من واقع العرض السابق — ما هى المفاهيم الأساسية ذات الأهمية الحيوية بالنسبة للحفاظ على الجماعة ، انها : القيم والمعايير الثقافية ، القواعد القائمة على أساس تلك القيم والمعايير والمنظمة للعلاقات الاجتماعية بين الأشخاص ، والأوضاع الاجتماعية والأدوار المرتبطة بها ، وعلاقات الدور . ولكن عندما نتحدث عن قضية الحفاظ على الجماعة ، فإن ذلك يعنى بصفة خاصة ظاهرتين على أكبر

جانب من الأهمية هما : تكامل الجماعة ، والتشكل النظامي للمعاملات الاجتماعية . ويترتب على ذلك أن الفرد لا يدخل ضمن اهتمامنا عند البحث في هذه النقطة ، ولا نلتفت اليه في هذا التحليل . فنحن نفترض أن الجماعة موجودة وقائمة (فيما يتعلق بما يطرأ عليها من تميزات ، ومظاهر التفكك والانحلال ، سوف نعود الى الكلام عنه في موضع لاحق من هذا الباب) .

إن الجماعة كما عرفناها هنا مفهوم واسع وشامل ، ومميزته هي هذا الاتساع وعدم التحديد الدقيق ، لأنه يظل بذلك عاما شاملا لكل المظاهر الاجتماعية بدءا من الزوجين (اللذين يمكن أن نعتبرهما جماعة) ، وصولا الى أكبر وحدة انسانية معروفة ، وهي المجتمع المتحضر (القومي) . كذلك يختلف عمر الجماعة كما أشرنا حسب طبيعتها وأهدافها ووظيفتها ، فقد لا يدوم أمدھا الا لحظات ، وقد تستمر في الحياة مئات السنين . كذلك تختلف من حيث التنظيم ، فقد يكون رسميا ، وقد يكون غير رسمي ، تبعا لدرجة التشكل النظامي لتلك الجماعة . وتختلف الجماعات أيضا من حيث درجة التماسك الداخلي ، أي من حيث القوة التي تمارسها على أعضائها دون الزام خارجي ، فذلك يدل على درجة التكامل .

إن كل تلك العوامل والمميزات ليست متفاوتة بعيدا عن بعضها ، أي أن غياب عامل أو ضعفه ، قد يرجع الى غياب أو ضعف عامل آخر ، كما قد يؤدي الى غياب أو ضعف عامل ثالث وهكذا . ولكننا لا نستطيع مع ذلك أن ننكر أن هذا الأمر يخضع لقواعد ثابتة توصل علم الاجتماع الحديث الى اكتشافها ووضع أيدينا عليها . فالتكامل الداخلي لاحدى الجماعات — على سبيل المثال — لا يتوقف مباشرة على حجمها أو على درجة التشكل النظامي لها . ومع ذلك نستطيع القول أن الجماعة لا تستطيع أن تعيش طويلا بدون أن تتشكل نظاميا .

ونسوق مثالا على ذلك ان العبادة الدينية الجديدة تربط المؤمنين الأوائك بها ببعضهم أوثق ما يكون الارتباط ، وذلك دون أى تنظيم رسمى ، ولا بطاقات عضوية ، ولا وظائف ، ولا اشتراكات يدفعونها ، ولا معابد خاصة أو مبان ضخمة وذلك خلال السنوات الأولى من عمر هذا الدين • ولكن اذا قدر له أن يستمر أطول من هذا ، ويكسب اليه آلاف وملايين المؤمنين ، فسوف يتغير بناء الجماعة ، وتظهر تلك الأمور جميعا ، وتبدأ عملية التشكل النظامى •

وقد نشر اميل دوركايم فى عام ١٨٩٣ كتابه الأشهر عن تقسيم العمل الاجتماعى ، وعرض لنا فيه نوعين من التضامن الاجتماعى : الأول هو التضامن الآلى ، الذى تقوم فيه وحدة الجماعة على التشابه بين أعضائها • والثانى هو التضامن العضوى الذى تنتج فيه وحدة الجماعة عن تكامل وتفاعل أعضائها المختلفين عن بعضهم • ويرى دوركايم أن كلا النوعين من التضامن الاجتماعى موجود فى كل مجتمع ، الواحد الى جانب الآخر • ولكن « التضامن الآلى » هو الشكل السائد فى المجتمعات البدائية البسيطة • ولما كانت المجتمعات تزداد تعقيدا وتركيبا مع مرور الوقت ، أصبح من المحتم أن يزداد اعتمادها على « التضامن العضوى » • بينما تظل الأبنية البسيطة داخل تلك المجتمعات المركبة — كأحد الفرق الرياضية أو جمعية هواة الغناء أو الصيد — معتمدة على التضامن الآلى الناتج عن التشابه بين الأعضاء •

ويوجد التضامن الآلى دائما عند الجماعات التى يلتقى أعضاؤها طواعية ، لاشباع هواية معينة أو تحقيق هدف معين (كالرعيل الأول من المؤمنين بدين جديد ، الذى أشرنا اليه منذ قليل) ، وكذلك عند الجماعات المنعزلة عزلة شديدة ، مثل سكان احدى القرى فى جبال الهيمالايا ، الذين لم يتأثروا بعد بتيارات ثقافية أجنبية عليهم • أما أشهر نماذج التضامن العضوى داخل الجماعات الصغيرة فنجدته متحققا فى

الأسرة بطبيعة الحال • ويعد تقسيم العمل بين الرجل والمرأة والأطفال الكبار ،سببا من السمات المميزة للثقافة الانسانية • وهناك عدة أنواع من تقسيم العمل ، أو هناك تقسيم لعدد من الأعمال على هذا المستوى المصغر للجماعة الانسانية •

الأول : هو تقسيم الأعمال الاقتصادية الضرورية ، فالرجال يخرجون — مثلا — لصيد الأسماك فى عرض البحر ، أما النساء والأطفال فيفحصون الى جوار الشاطئ لاقتناص الحيوانات البحرية القريبة من السطح •

الثانى : تقسيم العمل الدينى أو الطقوس ، فالرجال يدقون على الطبول والنساء يرقصن على تلك الأنغام ، أو العكس •

والثالث : تقسيم الأعباء التربوية فالجدات يقمن برعاية الأطفال الرضع ، والنساء يقمن برعاية الفتيات ، والآباء يقومون برعاية الأولاد الذكور •

والرابع : تقسيم الاهتمامات الأساسية فى الحياة ، أو التفكير فى مستقبل الجماعة ، فالرجال يفكرون فى الدفاع عن الجماعة وفى مجد الجماعة وسمعتها ، والنساء يفكرن فى انجاب المزيد من الأطفال ، وزيادة عدد الحيوانات الأليفة لدى الأسرة ، وتنمية البساتين التى تزرعها •

كذلك يمكن بنفس الطريقة أن نحلل طبيعة التضامن العضوى فى أحد الجماعات المركبة الحديثة ، كالمصنع مثلا ، بوصفه شبكة من علاقات الاعتماد المتبادل ، بحيث أن أحداً فى ذلك المصنع لا يستطيع أن يستغنى عن الآخرين فى أدائه لعمله هو ، ولا يمكن للمصنع أن يعمل وينتج

الا من خلال تضافر جميع العاملين فيه • ومن الطبيعى أن كل نوع من نوعى التضامن له مشكلاته الخاصة المميزة له (١) •

وكما فعل دوركايم حاول بعض العلماء الآخرين تعريف الأشكال المختلفة للتضامن الاجتماعى عن طريق الثنائيات ، والثنائية هى المقابلة بين شكلين أو نمطين مختلفين ، يوضح كل منهما نمطا من أنماط

(١) وقد ناقش دوركايم فى الباب الثانى من كتابه تقسيم العمل الاجتماعى الأشكال الثلاثة لتقسيم العمل فى المجتمعات الصناعية الحديثة ، والتى يمكن أن تؤدى إلى انعدام التماسك الاجتماعى أكثر مما تقويه وتدعمه . ولقد فرق دوركايم بين شكلين شاذين من أشكال تقسيم العمل : الأول : تقسيم العمل الإئتمى ، والثانى : تقسيم العمل الاضطرابى . ويقصد دوركايم بالشكل الأول حالة الأفراد فى التخصص الذى يؤدى بالفرد إلى الإحساس بالعزلة فى تخصصه ، وهو على وجه التحديد الحالة التى تشهد فصلا كاملا بين رأس المال والعمل . ولقد اقترح دوركايم علاجا لهذا الشكل من تقسيم العمل يتمثل فى تدعيم الصلة بين الأفراد عن طريق الروابط المهنية والتقاليد والاتحادات الطوعية وعن طريق الإجراءات النظامية التى تكون موضوعا للنقاش والتفاوض بين رأس المال والعمل .

لما الشكل الشاذ الثانى لتقسيم العمل فيقصد به دوركايم الحالة التى لا يكون فيها الأفراد أحرارا فى اختيار مهنتهم ، والتى يضطرون بمتضاها إلى الانحياز بها . ولقد اعتبر دوركايم أن التفاوت الذى ينشأ بين قدرات الأفراد واستعداداتهم من ناحية ، والوظائف المفروضة عليهم من ناحية أخرى يعد مصدرا أساسيا من مصادر الصراع الطبقي .

ولقد طالب دوركايم المجتمعات الحديثة بضرورة التخلص من هذين الشكلين الشاذين من أشكال تقسيم العمل • ومن الطريف هنا أن نوضح إلى أى مدى صدقت توقعات دوركايم . ففى كثير من المجتمعات الصناعية اتخذت العلاقة بين رأس المال والعمل طابعا نظاميا ، بدأ بوضوح فى إجراءات التشاور والتفاوض والتحكيم ، كما بدأ بنفس الدرجة من الوضوح فى مبدأ اختيار المهنة الذى أصبح ينطوى على حرية أكبر نتيجة لظهور مبدأ تكافؤ الفرص . وكان لهذه التغيرات دور هام فى انحسار من شدة وعنف لصراع الطبقي ، انتظر بوتومور ، تمهيد فى علم الاجتماع ، مرجع سابق ، صفحة ١٩٣ - ١٩٤ .

المجتمعات^(٢) . ومن هؤلاء العلماء فرديفاند تونيز ، الذى قدم ثنائية :
المجتمع المحلى والمجتمع ، والسير هنرى مين ، الذى قدم ثنائية : المكنة
الاجتماعية الموروثة والعلاقات التعاقدية ، وروبرت رديفيلد الذى قدم
ثنائية : المجتمع الشعبى والمجتمع الحضرى .

فهذه المفاهيم تقدم الصور المتطرفة أو تطبى سلسلة طويلة من
الاحتمالات ، يمثل أحد المفهومين قطبها من ناحية ، ويمثل المفهوم الآخر
قطبها من الناحية الأخرى . فلا توجد جماعة يمكن أن نعتبرها قائمة على
المكنة الموروثة تماما وحسب ، أو أخرى قائمة على العلاقات التعاقدية
مائة بالمائة . ولكن كل جماعة تكون أقرب فى التصنيف وعند الشخص
من هذا النمط أو ذاك . وكما هو الشائع عندما يستخدم أسلوب
الثنائيات ، أن يجد الفكر أو الشخص الذى يستخدم هذه الأداة
نفسه مدفوعا الى النظر الى احداها نظرة ايجابية بوصفها « أفضل »
أو « أنقى » أو « أصلح » من النمط الآخر الذى تكون النظرة اليه
سلبية بوصفه « أسوأ » و « أكثر فسادا » و « أقل نقاء » ... الخ .
فعند تونيز ومن تبعه من المؤلفين أضفى على مفهوم « المجتمع المحلى »
الذى كان موجودا فى الزمن الغابر الجميل بعض السمات الايجابية ،
على حين نجد دوركايم فى دراسته عن نوعى التضامن
يرحب باردياد ونمو التضامن العضوى واضطراب اختفاء التضامن
الآلى . وذلك على أساس أن الفرد فى المجتمع الأكثر تعقيدا المنقسم
الى عدد كبير من الجماعات الفرعية يستمتع بقدر من حرية الاختيار .
ولكننا نجد أن بعض علماء الاجتماع المعاصرين ، الذين يؤكدون على
المطابق الاكراهى للتكامل الاجتماعى ينسبون بالتالى الى التكامل فى

(٢) انظر عرض نقديا مفصلا لهذه الثنائيات فى المرجع التالى ،
محمد الجوهرى وعلباء شسكرى ، علم الاجتماع الرفي والحضرى ،
دار المعارف ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، الفصل الاول .

مجتمعنا الحديث بعض السمات السلبية • ومن ثم يصبح الشكل الآخر
المتقابل له (أى الطابع التلقائى الحر للتضامن) هو مجرد أمل يحلم الناس
بتحققه فى المستقبل •

ولكننا نؤكد وجهة نظرنا العامة تطبيقا على تلك النظرات التقييمية
الى أنواع المجتمعات ، أو أشكال التضامن ، وهى أنها صادرة جميعا عن
الخبرات الفردية لأولئك العلماء وعن اتجاهاتهم ومواقفهم الأيديولوجية
العامة ، وليست مؤسسة على معارف أو بيانات علمية ثابتة •

وقد حاول البعض توضيح أشكال التضامن الاجتماعى بطريقة
أخرى • من هذا محاولة العالم الأمريكى الكبير تالكوت بارسونز
Parsons صياغة نموذج نظرى للنسق الاجتماعى ، الذى يجب أن
تكون وظائفه الضرورية جميعا فى حالة من التوازن ، لكى يستطيع النسق
ككل أداء الوظيفة المطلوبة منه • ويحدد بارسونز أربعة « مشكلات
وظيفية » أو أربعة « متطلبات » للنسق الاجتماعى ، على النحو التالى :

١ - الحفاظ على الطبيعة المميزة للنسق عن طريق التثنية
الاجتماعية لأعضاء النسق - فى أثناء طفولتهم ، وفى مرحلة نضجهم
أيضا ، وعن طريق الموازنة المستمرة أو حل التوترات التى تقوم
بين الأعضاء •

٢ - تكيف النسق مع البيئة الاجتماعية والبيئة فى الاجتماعية
التي يوجد فيها هذا النسق ، وذلك أساسا من خلال النشاط الاقتصادى
الذى يعمل على تكيف المجتمع مع البيئة من ناحية ، وعلى التحكم فى
هذه البيئة من ناحية أخرى من خلال السلع والخدمات التى ينتجها
هذا النشاط الاقتصادى •

٣ - متابعة تحقيق أهداف النسق عن طريق التنظيم السياسى

لمصادر القوة المادية وغير المادية وتعبئة أعضاء النسق وتقسيمهم
على نحو ينطوي على وعى بتلك الأهداف •

٤ - تكامل النسق ، ومن أبرز عناصره أن تصبح أهداف ذلك
النسق (مثل الأمن القومي ، أو الثورة العالمية أو الاستقلال .. الخ)
واضحة للأعضاء بوصفها كذلك ، وأن يتعاون أولئك الأعضاء في سبيل
تحقيق تلك الأهداف والتصورات المشتركة • ولتحقيق ذلك يلزم وجود
نظم معترف بها للتدرج الاجتماعي وأشكال للسلطة • وفي هذه الحالة
تنهق السلطة من شخص رئيس الدولة أو رجل الدين أو المجلس انيابي ،
أو غير ذلك من الأجهزة بشرط وجود نظام (مؤسسة) تحدد معايير
تلك السلطة •

ويطلق اسم « اتران النسق » على العملية التي تؤدي الى حالة
توازن النسق والحفاظ عليه ، على الرغم من أن كل أجزاء ذلك النسق
تكون في حالة حركة مستمرة • واسم « الاتران » هذا مأخوذ عن
مصطلح اتران الجسم (أو اتران البدن ، أو الاتران الحيوي) الذي
يصف حالة اتران الكائن الحي - مثلا في درجة حرارة معينة على
الرغم من التغير في عمليات التمثيل التي تتم داخل الجسم • ويعني
« اتران النسق » على المستوى الاجتماعي أن يتم تعويض وموازنة
المتغيرات التي تحدث في بعض أجزاء النسق المتغيرة عن طريق تغيرات
تطرأ على أجزاء أخرى متغيرة من ذات النسق •

ولا شك أن تصور تالكوت بارسونز وتحليله للنسق الاجتماعي
لا يمثل صياغة نهائية ، ولكنه مجرد محاولة تمييز بابرار بعض وجهات
النظر والاعتبارات الحاسمة • فمذ بضع عشرة سنة ، ولاعتبارات كثيرة
مختلفة ، تضاعف الاهتمام السوسيولوجي بقضية كيفية محافظة النسق
الاجتماعي على استقراره وتوازنه ، حتى أنه يكاد أن يختفي من على

ساحة المناقشات العلمية • ولكن ذلك لا يعنى أبدا أن تلك القضية قد حلت حلا نهائيا ، أو أنها خرجت نهائيا من دائرة اهتمام البحث فى علم الاجتماع • ولا يخلف علم الاجتماع فى ذلك عن أى علم آخر ، حيث تنتقل بؤرة اهتمام البحوث من فترة الى أخرى من موضوع الى موضوع ، أو من قضية الى قضية • وهكذا توارت من دائرة الاهتمام الآن قضية كيفية محافظة كيان مركب — كالمجتمع الانسانى — على تماسكه واستمراره عبر الزمن • وانتقل مركز الاهتمام البحثى الى الاهتمام بقضية كيف يتغير المجتمع ، أو كيف نستطيع تغيير المجتمع •

وهذه القضية ليست من اكتشاف الماركسيين ، أو الماركسيين المحدثين وحدهم ، على الرغم من أن الوضع يصور أحيانا بهذا الشكل ، أى وضع قضية الثبات والتوازن كوجهة نظر وحيدة معبرة عن اهتمام الاتجاهات المحافظة فى علم الاجتماع ، ووضع قضية التغير والحركة كوجهة نظر مقابلة معبرة عن وجهة النظر الماركسية أو الماركسية المحدثه •

ويسوق البعض تدليلا على هذا ، أى أن الاهتمام بالتغير قاسم مشترك بين كافة الاتجاهات ، اهتمام ببيترىم سوروكين منذ وقت بعيد بالدراسة السوسيولوجية للأنساق المتطورة التى تنمو وتتعقد ، ثم تعود وتتحل وتتجزأ • مع التسليم طبعا بأنه قد انطلق فى كتاباته من منطلق مخالف للمنطلق الماركسى تماما • ولم يعتمد سوروكين على الماثلات المشتقة من ميدان الميكانيكا ، كما فعل بارسونز فى مجالته لتوازن النسق ، ولكنه اعتمد على الماثلات البيولوجية ، وبشكل مختلف بالطبع عن الصورة الساذجة التى كانت تتم بها تلك الماثلات منذ مائة عام • كذلك كانت بؤرة الاهتمام عند سوروكين مشكلة تكامل المجتمعات والجماعات ، على حين أن كارل ماركس مثلا لم يول هذا الموضوع أدنى اهتمامه • وقسم سوروكين المجتمعات والجماعات تبعا لدرجة التكامل السائد فيها ، وليس تبعا لنوع أو شكل هذا التكامل ، كما فعل

دوركاييم • ووضع سلما متدرجا لتصنيف المجتمعات تمثل أعلى درجاته الانساق الاجتماعية الثقافية ، مرورا بأنواع مختلفة من الجماعات ، وانتهاء — ناحية أسفل — بالحدس أو المجموعة Congeries • ويتوقف وجود مجموعة من الناس وتحولهم الى شكل منظم على مدى وجود « نسق معيارى قيمى » مشترك يعدونه الهدف من وجودهم ، ويضمون عددا من القواعد المحددة الواضحة للحفاظ عليه طوعية أو كرها • فإذا تحقق هذا النسق المعيارى القيمى ، أصبح هؤلاء الأفراد يكونون مجموعة منظمة ، أى نسقا اجتماعيا • أما إذا كنا بصدد عدد من الأفراد الذين يوجد بينهم قدر من التكامل الاجتماعى فعلا ، ولكنهم لم يطوروا بعد هذا النسق المعيارى القيمى المشترك ، (أى تسود بينهم علاقات فوضوية — غير منظمة) ، فأننا نعتبرهم فى هذه الحالة حشدا اجتماعيا ، وليسوا نسقا اجتماعيا • وأخيرا فإن عشرين أو ثلاثين « روبنسون كروزو »^(٢) — كل منهم يعيش فى عزلة عن الآخرين فى جزيرته المنزلة — يعتبرون عددا كبيرا من الناحية الأسمية فقط ، ولكنهم لا يعتبرون جماعة ، ولا حتى حشدا • (ونلاحظ بهذه المناسبة أن هناك بعض علماء الاجتماع الآخرين الذين يميزون بين « جماعات التفاعل » من ناحية و « جماعات المكانة » الأسمية أو « المجموعات الإحصائية » من ناحية أخرى • ومن أمثلة النوع الأخير : « خدم المنازل » ، أو « لابسو النظارات » أو « هواة الموسيقى » ، أو « سائقو السيارات » • وذلك لأن هؤلاء العلماء يعتبرون مفهوم الحدس الاجتماعى Congeries مفهوما صعب التحديد) •

(٢) روبنسون كروزو هو بطل رواية شهيرة من تأليف Defoe صدرت عام ١٧١٩ • وتصور الرواية حياة هذا البطل الذى تحطمت سفينته وقرقت ونجا ليجد نفسه على سطح جزيرة بمنزلة ، وافلق لبيدة تشكيل حياة جديدة كاملة بمفرده على هذه الجزيرة • وقد صدرت روايات عديدة بعد ذلك معتمدة على نفس الفكرة الأساسية بتنويعات مختلفة •

ويرى سوروكين أن درجات وأنواع التكامل الاجتماعي هذه تقابل درجات وأنواع التكامل الثقافي ، والتكامل الاجتماعي الثقافي وهو يرى أن الجماعات المتكاملة تكاملا تاما — والتي يسميها «أنساقا» — هي الجماعات الوحيدة التي تستطيع أن تنمو وتتطور ، أي تنمو نموا بناء ، على حين أن الكيانات الاجتماعية الأخرى تخضع فحسب لقوانين الصدفة . ولذلك لا نستطيع أن نضع أيدينا على الانتظامات الاجتماعية (العلاقات المنتظمة المتكررة الحوثة بين الظواهر الاجتماعية) الا حيث يتكرر وقوع بعض الأحداث القابلة للمقارنة عددا كبيرا من المرات ، بحيث ينطبق عليها قانون الأعداد الكبيرة . ولهذا يرى سوروكين أيضا أن هناك بعض ميادين انبحث في علم الاجتماع التي تعد قضية التكامل جوهرية بالنسبة لها ، وميادين أخرى لا تكون تلك القضية واردة بالنسبة لها على الإطلاق . ومن ثم يشبه سوروكين كثيرا من الخلافات المزدمة بين علماء الاجتماع ، بالتزاع بين مجموعة من المكثوفين على الشكل الخارجي للفييل .

أما نظرية ماركس في التغير الاجتماعي فتتفرد مكانة خاصة لعنصرين رئيسيين في الحياة الاجتماعية هما : نمو التكنولوجيا (قوى الإنتاج) ، والعلاقات بين الطبقات الاجتماعية . وترى النظرية — باختصار — أنه يقابل كل مرحلة معينة من مراحل تطور قوى الإنتاج أسلوب معين في الإنتاج ونسق معين ، تعمل الطبقة المسيطرة على تثبيتها للعلاقات الطبقية وتدعيمه . غير أن التطور المستمر في قوى الإنتاج يغير في العلاقات بين الطبقات ، وكذلك في ظروف الصراع الدائر بينها . وفي الوقت المناسب تصبح الطبقة التي كانت مسودة في ذلك الحين قادرة على الاطاحة بأسلوب الإنتاج القائم وينسق العلاقات الاجتماعية ، وعلى إقامة نظام اجتماعي جديد (٤)

(٤) يقول ماركس في مقدمة كتبه نقد الاقتصاد السياسي (المصادر عام ١٨٥٩ :)

على أن دور ماركس نفسه قد اقتصر على وضع الخطوط العريضة لنظريته الخاصة في التغير التاريخي واستخدامها « كخيط يهتدى به » (أو كما نقول اليوم كفرض) في البحث . وكرس جهده لتحليل أحد الظواهر التاريخية المركبة ، وهي ظهور الرأسمالية الحديثة ونموها . ولم يصف سوى قلة من الماركسيين الذين جاءوا فيها بعد شيئاً يذكر إلى أفكار ماركس . بل عملوا على العكس على حجب الجانب الأكبر من أهمية الاسهامات التي قدمها ماركس لعلم الاجتماع من خلال تبسيط الأفكار لتكون عقيدة دوجماتيقية (قاطعة) بسيطة . ومن بين هذه الاسهامات مفهومه عن علم الاجتماع كعلم نقدي ، مما يمكن أن يؤدي إلى كشف النقاب عن التناقضات والامكانيات الكامنة في كل شكل قائم فعلاً من أشكال المجتمع ، وكذلك تقديم نموذج واضح لمنهج تاريخي اجتماعي من خلال تحليل الصور الأولى للرأسمالية لم يسبقه إليه أى مفكر اجتماعي آخر .

وإذا نظرنا إلى نظرية ماركس في التاريخ — كفرض علمي ، أو إطار تصوري — فإنها يمكن أن تتعرض للنقد ، خاصة وأنها أكثر ما تكون انطباقاً وإفادة عندما يطبقها ماركس نفسه في دراسة الرأسمالية (رغم أنها تتطلب هنا أيضاً بعض التحديد) ، وأنها تصبح أقل فائدة في دراسة فترات تاريخية أخرى وتحولات اجتماعية أخرى . ومن الجدير بالملاحظة هنا أنه على الرغم من أن المؤرخين الماركسيين الذين جاءوا فيما بعد قد درسوا التحول من الاقطاع إلى الرأسمالية وهم

= تدخل قوى الإنتاج المادية في المجتمع عند مرحلة معينة من مراحل تطورها في صراع مع علاقات الإنتاج القائمة ، أو مع علاقات الملكية التي كانت مؤثرة فيها من قبل ، وهو ليس سوى تعبير قانوني عن نفس الشيء . وتحول هذه العلاقات إلى قيود على أشكال تطور قوى الإنتاج ، وهنا تحدث مرحلة الثورة الاجتماعية » .

مسلمين تسليمًا كاملاً بهذا ، لم نجد تحليلًا ماركسياً واحداً جاداً لنشأة
الانقطاع نفسه ، أو لبعض المجتمعات الأخرى .

ويمكن القول في النهاية أن علم الاجتماع مازال في حاجة إلى نظرية
في التكامل الاجتماعي أكثر شمولاً تستطيع أن تأخذ كافة الوقائع
والتغيرات في الاعتبار . وسيكون على هذه النظرية أن تفسر لنا ما هو
عدد وما هي أنواع التكامل الموجود في الجماعات المختلفة في ظل
مختلف الظروف والأوضاع الاجتماعية ، ولكننا نستطيع ، رغم عدم
وجود هذه النظرية الشاملة المفصلة ، أن نضع أيدئنا على بعض
الميكانيزمات الاجتماعية التي تحقق التكامل الاجتماعي وتدعمه لدى
بعض أنواع الجماعات في ظل ظروف وأوضاع معينة .



ثانياً : ميكانيزمات التكامل المعيارى

نلاحظ في البداية أن كل الجماعات الاجتماعية تحرص عن طريق
حسن اختيار أعضائها وتنشئتهم أن يكون الجميع على دراية بنفس
مجموعة القيم ، ويعقروها ، ويلتزموا في سلوكهم بنفس المعايير .
وقد سبق أن تكلمنا عن الميكانيزمات الاجتماعية لاختيار الأعضاء
وتنشئتهم ، ولذلك فلا حاجة بنا إلى تكرار نفس الكلام هنا . ولكننا
نلاحظ هنا فقط أنه بالنسبة للجماعات التي يولد الإنسان ويوجد نفسه
منتصياً إليها ، أى أنه لا ينضم إليها طائئاً أو كارهاً ، لأنه في داخلها
بالفعل ، فبالنسبة لتلك الجماعات يحل محل عملية الاختيار ترتيب
الأعضاء الجدد في أوضاع ذات مستوى مرتفع أو منخفض ، أو تقسيمهم
إلى جماعات فرعية داخل الجماعة الأصلية وهكذا . ولا شك أنه يوجد
في تلك الجماعات أيضاً بعض الأفراد الذين يكونون شيئاً أشبه

بالرواسب ، أى بعض العناصر الراكدة التى تكون غير قابلة للتنشئة الاجتماعية ، ورافضة للضوابط والقيود التى تفرضها الجماعة •

ومن هنا يمكن القول أن عملية التنشئة الاجتماعية تعد فى نفس الوقت عملية اختيار (أو فرز) اجتماعى ، إذ لا يقتصر دورها على تنشئة الطفل الحديث الولادة واعداده لكي يصبح كائنًا اجتماعيًا ، ولكنها تتكرر لدى المتحاقه بأى جماعة اجتماعية جديدة • فالشخص الذى يثبت عجزه عن تكيف بعض خصائصه الاجتماعية الثابتة (سواء كانت موروثه أو مكتسبة) أو يبدى أثناء عملية التنشئة الاجتماعية عدم رغبته فى التكيف ، لابد وأن يستبعد منذ البداية من عضوية الجماعة الاجتماعية ، أو يحرم من تلك العضوية (إن كان قد حصل عليها) • ولذلك فكلما • انتضحت أهداف الجماعة وقيمتها ومعاييرها ، كلما قلت درجة التسامح إزاء انحرافات الأعضاء عنها أو مخالفاتهم لها ، وزادت بالتالى درجة تكامل الجماعة •

وعلى العكس من ذلك تكون كارثة كل الجماعات التى تعتبر التسامح بصفة عامة أو نوعا معينا من التسامح (كالتسامح الدينى أو السياسى أو غيرها) جزءا من برنامجها ، فانها سرعان ما تتفكك وتنتحل لو أنها نفذت فعلا الشعارات التى بشرت بها • أما اذا قدر لذلك النوع من الجماعات أن يبقى ويستمر ، فانها تتحول (على العكس) الى حالة من المرور والتشدد والقهر • ومع أن هذا الأمر قد يبدو لنا غريبا فى الظاهر الا أنه حدث فعلا بالنسبة للبروتستانت الانجليز فى القرن السادس عشر ، الذين أرادوا تطهير الكنيسة البروتستانتية « وتخليصها من كل أثر للسلطة أو التنظيم الإنسانى » ، ولكنهم لم ينجحوا واضطروا للهجرة الى أمريكا ، وهناك تحولوا الى بيورتيانيين (أى مترمطين) يتسمون بالتشدد ، والقهر الأخلاقى ، والتمرت الدينى الشديد •

ولم تعد هناك فرصة اليوم لتكرار هذا النموذج ، فلا تستطيع جماعة أن تهجر بأكملها من بلد الى بلد ، أو من قارة الى قارة اذا عجزت عن أن تتكيف بمعاييرها وقيمها مع الواقع المحيط بها . وانتهى زمن الهجرة الى أمريكا واستراليا . وإذا ترجمنا هذا الكلام الى المستوى الاجتماعى ، نقول انه أصبح من المستحيل على المجتمع اليوم أن يطرد من عضويته طردا كاملا جميع الأعضاء الذين يخرجون عن معايير خروجها شديدا (غيما عدا طبعا الحكم عليهم بالاعدام أو حبسهم مدى الحياة ، بحيث يفقدوا عضويتهم تماما ونهائيا فى هذا المجتمع) . وربما كان هذا نفسه هو السبب فيما تبديه المجتمعات الماصرة من تسامح ازاء التجاوزات الخطيرة الناجمة عن عدم الامتثال لمعايير الجماعة وقواعدها . فالمجتمع لا يستطيع أن يحجز فى السجون أو المصحات العقلية أعدادا كبيرة جدا من الناس ، على الأقل لأن ذلك أسلوب مكلف لحمل الناس على الامتثال الكامل لمعايير الجماعة . ومع ذلك فما زال المجتمع حريصا على تعيين الحدود ، وصياغة المعايير ، واجراء عمليات الاختيار والتربية الاجتماعية لأعضائه^(٥) .

(٥) وهنا تثار مشكلة السلطة التى كثر الجدل حولها فى كتابات علماء الاجتماع ، والتى تتساءل : — من الذى يحق له صياغة المعايير ومن الذى يرسم حدود السلوك ؟ أن الذى يفعل ذلك ليس هو « الجماعة ككل » ، على الأقل ليس ذلك ممكنا فى المجتمعات الكبرى المتقدمة الموجودة فى عالمنا المعاصر . ولكن الذين يفعلون ذلك هم الأفراد الذين يملكون السلطة ، أى القوة الشرعية . ومن ثم تصبح القضية الهامة بعد ذلك هى : كيف يمكن الحيلولة على سوء استخدام القوة الشرعية أو السلطة المنظمة القائمة (ومن الذى يستطيع أن يقرر أصلا أنه قد وقع سوء استخدام) ، وإلى أى مدى يمكن نزع أصحاب السلطة من مواقعهم ، وهل من الممكن قيام العلاقات الاجتماعية واستمرارها دون الزام (أو تهديد) ، وإلى أى مدى يمكن ذلك . واللافت للنظر على أى حال أن المناقشات الدائرة حول تلك الموضوعات وما يتصل بها تتم فى الأغلب الامم على المستوى الفلسفى والايديولوجى . وما يزيدا تعقيدا — بلا داع — أن المناقشة تخلط بين كافة أشكال =

ولنفترض أن عملية التنشئة الاجتماعية أدت دورها فعلا فى أعداد الانسان ، ماذا بعد ؟ ان الملاحظ بعد ذلك أن العزلة المكانية أو الفكرية تدعم التضامن الداخلى للجماعة . فالجهل بأفكار أخرى يقوى الاقتناع الشخصى بالفكرة الموجودة عندى ويرسخها . ونستطيع أن نتبين صحة هذا الكلام من واقع ملاحظاتنا للآخرين ، ولكننا نادرا ما نستطيع بل قد نعجز عن أن نتبينه فى أنفسنا . ومن الميسور تماما أن يجد شاهد صدق على ذلك بمجرد أن نتعامل مع خريجى المدارس التى تنشئها الطوائف الدينية المترمة ، كما نجدها واضحة لدى منظمات الشباب فى الدول ذات النظام الشمولى . كما أن الجماعات الصغيرة وغير الرسمية تتعامل وفقا لنفس المبدأ .

وتوجد عديد من الدراسات الامبيريقية التى توضح الحدود الضيقة المرسومة لكثير من الناس والتى لا يستطيعون تجاوزها عند اختيار أصدقائهم ، وأزواجهم أو زوجاتهم ، وكذلك أفكارهم ومفاهيمهم . من هذا مثلا النتيجة التى أوضحتها إحدى الدراسات الأمريكية وهى أن ٢٠٪ من خمسة آلاف زيجة فى مدينة فيلادلفيا (فى عام ١٩٣٢) كان طرفا العلاقة الزوجية فيها من سكان نفس العمارة أو العمارة المجاورة . وأن أكثر من ٥٠٪ من تلك الزوجات لم يبعد فيها طرف العلاقة الزوجية عن شريكه أكثر من كيلو متر ونصف . ويتضح من ذلك أنه حتى فى المدينة الكبرى الحديثة لا يبعد الناس كثيرا عن حدود الجيرة التى يمشون فيها والتى يشعرون بالألفة نحوها ، والذين يحصلون على نفس الدخل تقريبا ، وينتمون الى نفس المستوى التعليمى ،

== **الالزام** : **الالزام الخارجى والداخلى** بما فيها الاقتناع ، والفضليل ، والغواية ، كما تخلق بين الضرورات الاقتصادية (الجوع) والدوافع البيولوجية (الجنس) ، بحيث ينتهى الامر الى الاعتراض على كون الانسان انسانا أصلا . وربما اتضحت الصورة الحقيقية لهذه الأمور أمام أعيننا بعد بضع عشرات أو بضع مئات من السنين .

ويشتركون الى حد كبير فى الاتجاهات والمعادن والتقاليد . كما أوضحت دراسات عديدة أن أعضاء حزب سياسى معين لا يقرأون فى العادة إلا جريدة حزبهم ، وإذا تصادفوا على صحيفة أخرى غير صحيفة حزبهم فانهم ينسون ما يقرأون بأسرع ما يمكن ، أو يطوعونه تبعا لما لديهم من أفكار وتصورات اذا أرادوا تذكره . ومن الظواهر المشهورة التى توضح تلك الفكرة جماعات الفنانين الذين لا ينزلون فكريا فحسب ، ولكنهم يعزلون أنفسهم مكانيا أيضا فى جو خاص ، أو حتى بالذات ، أو جزيرة نائية (فى بعض الأحيان) .

فالشخص الذى يشاركنا الرأى والافتناع ينتمى إلينا ، ومن لا يشاركنا فليس واحدا منا . فكل اختلاف معه حول قضية جوهرية يهدد علاقتنا به ، ويهدد انتمائنا الى الجماعة . ولقد دلت بعض التجارب فى ميدان علم النفس الاجتماعى على أن أفكار الفرد فى مثل هذه المواقف الصعبة كثيرا ما تتباعد عن آراء سائر أفراد الجماعة ، بحيث أنه يتحتم على الفرد اما أن يعدل من آرائه هو ، واما يحتفظ لنفسه بها ولا يجهر بها أمام الآخرين .

وتذكرنا تلك المناقشة بدراسة دافيد ريسمان الشهيرة عن **العشيد الوحيد : دراسة للشخصية الأمريكية المتغيرة** (٦) التى تصف ذلك النموذج من الشخصية **الموجه من خلال الآخرين** Other-directed وهو نمط من الشخصية ليس له أى رأى خاص ، وانما ينتظر من الآخر كلمة يديها ، أو رأيا يطنه ، لى يعمل على تكيف نفسه معه . وغالبا ما نتجاهل أن هذا النمط من الشخصية ليس فى الحقيقة « أسوأ » لا « أفضل » من النمط السابق ، وهو الذى أسماه ريسمان « من الداخل inner directed » وهو الذى يستفتى ضميره ، ويتمسك

David Riesman, *The Lonely Crowd : A Study of* (٦)
the Changing American Character , 1960.

بما يكونه من رأى • وهذا النوع من الناس الموجه من الداخل يظل طوال حياته على ولائه لمبادئ وأفكار والديه أو أسرته ، التي تلقاها في طفولته وشبابه ، والتي ليست من صنعه هو أو خياله هو • ويجب أن نلاحظ أن نمط الشخصية الموجه من الداخل كان يمكن أن يتكرر في مجتمع لم يكن يغير قيمه ومعاييره الا ببطء نسبيا ، مجتمع كان بطيئا في حركته ، بحيث أن الأشخاص كان يمكنهم أن يعيشوا بنفس القيم والمعايير في نفس المكان ويشبوا ويظلوا عليها الى أن يشيخوا • في مقابل هذا لا يستطيع الأشخاص الذين لا يمكنهم في مكان واحد أكثر من بضع سنوات ، والذين يغيرون مهنتهم أو مكان عملهم أكثر من مرة ، والذين يرتقون في حياتهم عاما بعد عام ، هؤلاء لا يستطيعون أن يظلوا على ولائهم للأفكار والتصورات التي تلقوها في شبابهم ويثبتون عليها ، ذلك لأن ثباتهم عليها يعني أنهم لن يستطيعوا التكيف لمجتمع محلي جديد ينتقلون اليه بأول جماعة الرفاق في عمل جديد وهكذا •

ولاشك أننا نستطيع أن نتصور لهذا النمط وذاك شخصيات كاريكاتورية ، أي ذات سمات مبالغ فيها ، وهو ما يصدق على أي سمة من سمات السلوك الانساني • فإذا كانت العزلة ضد المؤثرات الغريبة عن الجماعة تعزز من تكامل الجماعة وتضامنها ، فإننا سنجد أن أعضاء تلك الجماعة سيميلون (بفعل ما سوف يلقونه من تقدير) الى الانزغال عن تلك المؤثرات ، والحفاظ على هذا الوضع • فالشخص الذي تدرب على أداء أدوار معينة في جماعة معينة يكون حريصا على التمسك بما يعرفه ، وذلك — مثلا — عن طريق رفض كل ما يخالف ذلك من آراء وتصورات • وكلما كان شعور الفرد بالانتماء الى الجماعة قويا ، كلما شعر بصعوبة للتغيير • أما اذا كانت ظروفه المعيشية تجبره على التغيير الكثير (كما هو الحال بالنسبة لبعض المهن في مجتمع اليوم) ، فإنه يضطر الى عدم الارتباط الا بجماعة واحدة أو جماعات

قليلة — كاسرته مثلا — التى يستطيع أن يأخذها معه حيث يذهب ،
أو بالجماعات التى يستطيع أن يجدها حيثما ذهب : كالجمعية الدولية
لعلماء الفيزياء النووية ، أو هواة طوابع البريد .

وكلما قوى شعور الأنانية عند الجماعة ، كلما اشتد الشعور
بالشك والريبة أو بالأزدراء إزاء الجماعات الأخرى . ومهما قلنا عكس
ذلك فالاعتزاز القومى والتباهى بالقومية ينطوى فى نفس الوقت على
نظرة تقليل من شأن القوميات الأخرى ، تماما كما يؤدى الاعتزاز
بالمرق (بالنصر) الى احتقار الأعراق الأخرى ، وكما يؤدى التضامن
بين تجار التجزئة أو عمال الصناعة الى اتخاذ مواقف الشك والريبة من
جماعات أخرى . وقد حدث خلال سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية
أن بدأ المعلمون فى مدينة نيويورك ينظمون أنفسهم نقابيا ، ويضعون
برنامجا يعكس رؤيتهم للإصلاح التعليمى ، وبمجرد أن اتخذت تلك
الخطوة بدأت تحدث خلافات ومصادمات بينهم وبين أولياء أمور
تلاميذهم ، وبدأ أولياء الأمور بدورهم ينظمون أنفسهم ، ليوافقوا تنظيم
المدرسين ويتصدوا له . وعندما بدأت حركة الشباب فى الستينات
من هذا القرن فى أغلب البلاد الأوروبية ، ظهر بينهم شعار يقول :
« لا تثق فيمن فوق الثلاثين » . وهكذا .

إن الشعارات ، والرموز الخاصة بجماعتنا وبالجماعات الأخرى ،
واستخدام رطانة — لغة خاصة — (أعنى استخدام الكلمات بمعان
ورموز خاصة معروفة لأفراد الجماعة ، وليس المقصود لغة خاصة
كالعربية أو الانجليزية) ، كل ذلك يعد من ميكانيزمات تدعيم التضامن
داخل الجماعة وتقوية نفسها — وربما عزل نفسها — عن الجماعات
الأخرى . فالمجرمون لهم لغتهم الخاصة ، والملاكون لهم لغتهم ، والعلماء
لهم لغتهم ، وأصحاب الاتجاهات الدينية أو السياسية المتميزة
لهم لغتهم . واللغة بالنسبة للفرد هى بطاقة الهوية الدالة على انتمائه
الى تلك الجماعة ، وهى العلامة التى تحدد هويته لنفسه وللآخرين .

ان الأشخاص الذين يضطرون تحت ظروف معينة الى تغيير لغتهم واستخدام لغة جماعة أخرى ، يبدؤون معها ولا شك فى التفكير بطريقة أخرى . وهناك مثال شهير بارز على ذلك هو عبارة عن التجربة التى حاولتها الكنيسة الكاثوليكية فى فرنسا تخصيص قسيس للمعال الكاثوليك . وبعد انقضاء فترة على التجربة قرر البابا فى روما ايقافها والغاء هذا النظام ، لأنه اتضح بعد فترة أن هؤلاء القساوسة بدأوا يتكلمون مثل العمال ويتخذون لهجتهم ونبراتهم ، ويفكرون بأسلوب شديد الشبه بأسلوب العمال الصناعيين فى التفكير .

وإذا كانت العزلة والعداوة تجاه الخارج هى السمة الأولى أو الجانب الأول لعملية تدعيم تضامن الجماعة ، فإن الملاحظ أن الطقوس والاحتفالات تمثل الجانب الثانى لظك العملية ، لأنها تعمل على دعم معايير الجماعة وقيمها باستمرار عن طريق الجمع بين مختلف أعضاء الجماعة . فنلاحظ مثلا أن أهل قرية معينة يلتقون فى مناسبات مختلفة بايقاع يكاد يكون ثابتا ومستمر ، وذلك أثناء الاحتفالات العائلية (كالميلاد والسبوع والختان والخطوبة والزواج ، والعزاء ... الخ) ، وفى الاحتفالات الدينية (كعيد الأضحى وعيد الفطر) ، والأعياد القومية (كشم النسيم مثلا) ، والمواسم الدينية (كالاحتفال بعودة الحجاج ، .. الخ) . وفى الحقيقة أن تلك المناسبات موجودة فى جوهرها أو فى فكرتها العامة — وإن اختلفت التفاصيل بطبيعة الحال — فى أحدث الجماعات فى أكثر المجتمعات تقدما وتطورا . وكثيرا ما يشترك أعضاء مجتمع معين فى أداء عمل جماعى يعود على المجتمع بالنفع : مثل الاشتراك فى شق طريق ، أو حفر ترعة ، أو ردم بركة ، أو بناء مسجد ، أو جمعية خيرية للمساعدات أو لأعمال البر أو دفن الموتى ... الخ . وقد كانت بعض تلك المشروعات والمناسبات الجماعية ذات أساس دينى فى بادىء الأمر (فى عصور تاريخية بعيدة) . ومع مرور

الزمن ، فقدت هذا الارتباط الدينى ، وظلت محتفظة بعلامها مع تغير فى الوظيفة ، وفى المضمون (مثل احتفالات الكرنفال فى الماضى بمناسبة دينية أساسا ، فقدت مضمونها الدينى ، واحتفظت بالمشاركة الشعبية الضخمة ، وكثير من الرموز ، وتغيرت الوظيفة لتصبح ترفيهية خالصة) •

وقد سبق أن توصل دوركايم فى دراسته عن الأشكال الأولية للحياة الدينية (الذى صدر عام ١٩١٢) الى أن الوظيفة الاجتماعية لاطقوس المشتركة (سواء كانت دينية أو غير ذلك) هى تجديد التصورات الجمعية الموجودة وإحيائها • وتؤكد خبراتنا فى المجتمع الحديث صحة هذا رأى الذى توصل اليه دوركايم ، ولنتذكر الممارسات الاحتفالية التى تصاحب الحفلات العامة (حزبية أو قومية) ، والموكب السنوية التى تنظمها الهيئات والجماعات المختلفة (موكب الفريجين فى نهاية العام الجامعى وهم يرتدون الأرواب الجامعية) • الخ •

فبجميع تلك المناسبات التى أشرنا اليها تنطوى على نوع من التقدير والاعجاب بما تعده الجماعة صحيحا (سواء كان قولاً أو فعلاً ، أو انجازاً مركباً من عدد من الأفعال) ، وعقاباً وادانة لما تعده خطأ أو سيئاً • ولا شك أن الشخص الذى يخطئ التصرف فى أحد هذه المناسبات ، سوف يلمس أثر ذلك عندما يلتقى بأغلب أولئك الناس فى المرة القادمة • وتمارس بعض أشكال الضبط الاجتماعى غير الرسمى دورها المؤثر فى مثل هذه المناسبات ، ومن تلك الأشكال : الشائعات ، والخجل ، والحيرة ، والاحساس بالفضيحة أو الخوف منها • الخ • ونحن نشعر بالحيرة عندما نعتقد أننا قد أخطأنا فهم الموقف الاجتماعى ودورنا فيه • ونشعر بالخجل عندما يوجهنا شخص آخر الى الأسلوب الصحيح للتصرف فى هذا الموقف • أما اذا أحسسنا بأن أحداً يتكلم عنا ، فاننا نتعرض

للتعذيب الشديد • وإذا لم نستجب لتلك « العقوبات » التي توقع علينا ، فإننا سوف نحرم من عضوية تلك الجماعة •

والجميع ، بما فيهم نحن ، يتوقعون « السلوك الطبيعي المعتاد » في أى مناسبة اجتماعية • وهذا الشيء الطبيعي المعتاد يكون أقرب ما يكون الى المعيار • وإذا لم يكن ذلك كذلك فعلا ، تفككت الجماعة وافترقت عن بعضها • والشخص الذى ينتمى الى عدد من الجماعات المنعزلة عن بعضها ، ولا يلعب فى كل منها سوى أدوار قصيرة قليلة الأهمية ، هذا الشخص يكون أكثر الجميع تحملا (نسبيا طبعا) من الجزاءات الرسمية وغير الرسمية • ولكنه يمانى فى مقابل ذلك : فهو محروم من الحماية ، كما أنه محروم من الدفء الذى يوفره له الانتماء الى جماعة متكاملة • انه يكون فى هذه الحالة شخصا مقطوع الأوصال ، عديم الجذور ، وكثيرا ما يكون على شفا الوقوع ضحية المرض العقلى • ولقد قال عالم الاجتماع الأمريكى اريفنج جوفمان — بحق — : — اننا نملأ مستشفياتنا العقلية بأولئك الذين يتصرفون على نحو ينم عن عدم التكيف مع المجتمع ••• وذلك من أجل أن نحصى مناسبات التقائنا وتجمعنا ببعضنا البعض » •

اننا يجب أن نلفت النظر — بهذه المناسبة — الى أن الصورة التي رسمناها هنا تتبالغ كثيرا فى تبسيط الأمر ، ذلك أن مجتمعاتنا الحديثة المعقدة تحتكظ بعدد من مستويات الجماعات الكبيرة والصغيرة ، ابتداء من الأسرة النووية ، وحتى المجتمع القومى المعاصر • ولا شك أن تكامل الجماعات الصغيرة ، وعزلتها عن بعضها البعض ، وربما عداؤها لبعضها البعض من شأنه أن يؤدي الى تهديد تكامل الجماعات الأكبر منها الحاضنة لها • ويجب أن نعرف أن الطبقات الاجتماعية ، والجماعات المهنية (سواء كانت نقابات أو اتحادات مهنية) ، والأحزاب السياسية والجماعات الدينية يمكن أن تنجر المجتمع وتنسفه • كما أن تكامل

الجماعات الصغيرة يتعرض للخطر والتهديد اذا ضعف الضغط الواقع عليه من الخارج وتهاوت قبضته . ونجد أن الاقلية الدينية أو القومية — داخل مجتمع كبير — سرعان ما تفقد خصائصها وسماتها المميزة ، اذا لم تستنفر مشاعر العداء عندها تجاه الآخرين . ولذلك يكون من الصعب على الانسان الناشئ في مجتمع ما أن يتعلم تدرج الولاءات المختلفة التي يتوقع منه أن يلتزم بها ويبيديها ، ولذلك لا نعجب عندما نصادف كثيرا من اللبس أو سوء الفهم حول هذا الموضوع من جانب من يعلمون الولاء ومن يتطعمونه .

وتطور المجتمعات الحديثة المعقدة بين الجماعات الكبرى الشاملة (كالأمة أو الدولة) والجماعات الوسطى والصغيرة المتفرعة عنها جماعات أقل تنظيما تقوم بوظيفة أقرب الى الوساطة بين مستويين الولاء . وهي تقوم في حقيقة الأمر باشباع بعض الاحتياجات ورعاية بعض مصالح أعضائها التي لا تلتفت اليها أو تهتم بها الجماعات التقليدية . فالجمعيات الرياضية ، وجماعات هواة الغناء أو الموسيقى ، والجمعيات الخيرية وغيرها تتكامل من أجل غرض معين مقبول من الجميع ، من كافة الأعمار ، والطبقات ، والمهن . . الخ . وهناك بعض المناسبات الاجتماعية (ثقافية أو رياضية أو ترفيهية) التي تنظم بهدف التقريب بين بعض الانتماءات الاجتماعية المختلفة ، التي قد تكون أحيانا متعارضة أو معادية لبعضها البعض ، وخلق جسور للتفاهم بينها . واذا عجزت تلك الجماعات الوسيطة عن التأثير ، ولم تستطع اجتياز الجبهات الصلبة المتعارضة ، فاننا نكون ازاء خطر داهم على المجتمع ، هو أن يتفتت الى وحدات تمثل كل وحدة منها إحدى جماعاته الفرعية . والحالة المتطرفة لهذا الوضع هي ما نعرفه باسم : الحرب الأهلية ، حيث تدخل تلك الجماعات الفرعية في صراع دموي مسلح ضد بعضها البعض ، معلنة رسميا انهيار التضامن الاجتماعي داخل هذا المجتمع .

ثالثا : التكامل الوظيفي

انصب حديثنا حتى الآن عن التكامل الاجتماعي بين الجماعات من خلال القيم والمعايير المشتركة ، وعن ميكانيزمات الحفاظ على هذه العناصر المشتركة (عن طريق اختيار الأعضاء وتنشئتهم) وتدعيمها . ومن الميكانيزمات التي بينهاها : العزلة ، ذاتية الجماعة ، والخوف من الجماعات الأخرى ومعاداتها ، والجزاءات الايجابية (الثواب) والسلبية (العقاب) التي توقع على الأعضاء ، وتحدد مستويات الانتماء الى الجماعات الفرعية ، والتعاون داخل الجماعة بأشكاله المختلفة ، والطقوس والمراسيم الاجتماعية ، والجماعات الوسيطة التي تعمل على خلق جسور التفاهم بين المستويات المختلفة . وقد اتفقت هذه الميكانيزمات صورة نظامية (أى تشكلت نظاميا) ، وهو موضوع سنتكلم عنه بشيء من التفصيل في الفقرة التالية . وكثير من تلك الميكانيزمات لا يستهدف عمداً أو واعيا تحقيق وظيفة التكامل الاجتماعي ، ولكنه يخدم ذلك الهدف بشكل ثانوي أو عرضي . وهنا نجد أيضا (كما هو الحال في كثير من الظواهر الاجتماعية) أن الوظائف الكامنة تكون أكثر أهمية من الوظائف الظاهرة . وقد انتبه الى تلك النقطة أيضا اميل دوركايم في دراسته عن تقسيم العمل الاجتماعي ، حيث لاحظ أن المزايا الاقتصادية الناجمة عن التخصص وتقسيم العمل تتضائل كثيرا الى جانب ميزة التضامن الاجتماعي التي تنجم عن الاعتماد الاقتصادي المتبادل للمهن على بعضها البعض .

وحسب رأي دوركايم يظل هذا التضامن الوظيفي (الذي يسميه هو « العضوى ») قائما حتى حينما يضعف التراث التقليدي المشترك أو يتضعف (كما يحدث حتما في المجتمعات الراقية على امتداد تاريخها

الطويل) ، حتى ولو لم تطل محنها تصورات جمعية جديدة من شأنها أن تعمل على تدعيم التضامن^(٧) .

ويعنى التضامن الوظيفي أن حياة كل فرد عضو في المجتمع تتأثر بأفعال الآخرين ، ويعنى بالتالى أن سلوك كل فرد يتأثر الى حد ما بالمصلحة العامة المشتركة . وهو لا يعنى — حرفيا — أن مهام العمل — بمعمناه المحدود — أصبحت موزعة ومقسمة ومتخصصة ، وإنما يعنى فى نفس الوقت أن سائر الواجبات والمهام الاجتماعية أصبحت كذلك ، بدءا من تربية الأطفال من مختلف الأعمار ، حتى تصوير الثقافة فى الأعمال الفنية : فهناك منتجات فنية للشعب ، ومنتجات فنية للهواة الأثرياء ، وأخرى للفنانين .. الخ وكل فئة من هؤلاء لها تصور مختلف عن الفن .

ولا شك أن حالة الاعتماد المتبادل القائمة فى مجتمعاتنا الحضرية الحديثة المعقدة ، تؤدي بطبيعتها الى أن تتأثر حياة كل فرد فى المجتمع ببقية أفراد ذلك المجتمع ، مما يعنى أنه يدخل معهم جميعا فى علاقات غير مباشرة ، قد تؤدي الى وقوعه فى كثير من الأخطار والى تعرضه لكثير من المتاعب ، وأحيانا التهديدات . والدليل الواضح على ذلك ، والمرعب فى نفس الوقت ، الاضرابات العديدة التى شهدتها مدينة نيويورك — ذات العشرة ملايين نسمة — فى خلال السبعينات . فكل

(٧) ولو أن هذا الأمر يعتمد فى الحقيقة على الزاوية التى ننظر منها الى الموضوع وطريقة وزننا للأمور وحكمنا عليها ، فإذا رأينا أن التصور المشترك عن العالم الذى يفرسه فينا التلفزيون اليوم أقل قدرة على تحقيق التضامن من ذلك التصور الذى كان يفرسه فينا الدين فى المجتمعات الراقية فى العصور الماضية ، فذلك قضية يمكن أن تختلف فيها الآراء ، ولا يمكن فى ضوء معلوماتنا العلمية الراحنة الفصل فيها وتوضيحها بشكل قاطع ، فالماضى بعيد منا وعن تصوراتنا ، والحاضر أكثر مثولا أمام أعيننا وأكثر تأثيرا فينا .

بضعة شهور تتعرض لاضراب فئة ما ، مرة عمال وموظفى مترو الأنفاق ،
ومرة سائقى سيارات النقل العام ، ومرة المدرسين ، ومرة عمال جمع
المقمامة ، ومرة الطلاب .. الخ علاوة على حوادث اضطراب أو عطل
غنى فى أحد المرافق ، كالمياه أو المجارى أو الكهرباء . وفى كل مرة
تعيش المدينة حالة من الفوضى والخراب ، يكاد يضعها على حافة الهاوية ،
ولا يبقى فى المدينة شخص واحد لا تتضرر حياته من تلك الحوادث .

على أنه لا يوجد اليوم نوع واحد فقط من التكامل الوظيفى
(أو التضامن العضوى) . اذ تظهر كل يوم قيم جديدة تعمل على تدعيم
هذا التكامل . حيث نلاحظ اليوم مثلا أن التصورات المتعلقة « بالسلوك
الديموقراطى » قد تجاوزت مجال السياسة والعمل السياسى ، ودخلت
الى نطاق جماعات أخرى : كالأسرة على سبيل المثال ، وأخذت تنتشر
على نطاق أوسع بكثير مما كنا نعرفه قبل انتشار وسائل الاتصال
الجماعى ، وبدأ الاحساس بالتعاطف وتحمل المسئولية يشمل دوائر
أوسع وأوسع من الناس . وتكاد لا توجد قرية فى أوروبا أو أمريكا
لا تسمع اليوم وتتألم بالجماعات التى تحدث فى أفريقيا وآسيا أو الزلازل
التي تهز أمريكا الجنوبية أو غيرها . ويجتهد علماء القانون فى وضع
قواعد قانون دولى يمكن أن تصطلح على العمل به الدول على اختلاف
نظلمها وتقاليدھا القانونية والشرعية . والشئ الذى لا نستطيع أن
نبت فيه الآن هو الى أى مدى تستطيع التصورات المشتركة والمبادئ
العامة التى نحاول الوصول اليها استيعاب عدد من الفروق الاجتماعية
الكبرى بين الناس وابتلاعها . وليست تحت أيدينا البيانات الأكيدة التى
نستطيع بواسطتها الحكم على هذه القضايا حكما سليما من وجهة نظر
علم الاجتماع . ومعلوماتنا المستمدة من التاريخ كلها تنسحب على
الأحداث التاريخية الكبرى ومرتبط بالكيانات الاجتماعية الكبرى
(كمجتمعات بأكملها مثلا) ، أما معلوماتنا عن الحاضر فكلها لا تتجاوز

مستوى الظواهر الاجتماعية الجزئية المحدودة ، أو ترتفع الى مستوى متوسط هو مستوى النظم الاجتماعية • ومن المؤكد أن اجراء مقارنات بين المستويين المتباينين يقودنا الى الوقوع فى الخطأ •

وربما كان الشيء الممكن بالنسبة لنا ، والذي نستطيع تحقيق انجاز فعلى فيه ، هو أن نهتم بتجميع المعلومات والبيانات بدقة لكى تكون تحت يد علماء الاجتماع فى الجيل انتالى علينا • وربما كان بوسعنا أن نتجاوز ذلك إلى خطوة أخرى أكثر تقدما بأن ننظم ونصنف — مؤقتا — تلك المعلومات والبيانات ، ونطرح مزيدا من التساؤلات ونثير مزيدا من القضايا والموضوعات التى يمكن أن توجهنا بدورها الى تجميع المزيد من المعلومات والبيانات •

وهناك دراسة تقدم لنا مثالا للتكامل الوظيفى بين جفاعتين مختلفتين ، وهى دراسة سوسولوجية أجريت على مجتمع محلى فى شمال كندا يعيش فيه ١٢ كنديا (من أصل أوروبى) مع ٤٠٠ من السكان الأصليين (الهنود) ، ويعيشون فى حالة اعتماد اقتصادى متبادل على بعضهم البعض • ويقوم الكنديون الأوروبيون بخلق العلاقة مع العالم الخارجى ، والبحث عن أسواق تصريف المنتجات التى يصطادها الهنود الحمر ، وخاصة الفراء الثمينة • وهناك بعض العوامل والاعتبارات التى تجعل هذا التعاون وهذا النوع من تقسيم العمل ممكنا ومفيدا ، ومن أهمها التصورات المشتركة بين أفراد الجماعتين : فكلهم يشتركون فى الايمان بوجود انه لهذا الكون ، ويؤمنون بالارادة الحرة للانسان وقدرته على تحمل المسؤولية ، وتوزيع السلطة وليس تركيزها ، ويؤمنون بفائدة التعاون مع الآخرين •

وهناك فى مقابل هذا عدد من الأفكار المتعارضة التى تمثل عوائق أمام انسياب هذا التعاون واكتمال ذلك التكامل ، ومن تلك الأفكار : فعلى

حين يسمى الهنود الحمر الى الملكية للاستعمال المباشر نجد أن الملكية بالنسبة للكنديين البيض تعنى الهيبة والقوة ، فلا يمكن أن يشبعوا أو يكتفوا منها على الاطلاق . وعلى حين يتراجع الهنود الحمر ويتخوفون من المشروعات غير المأمونة العواقب والتي تتصف بالمخاطرة ، تجد الأوروبيين يبدلون فى مثل تلك الحالات جهودا مضاعفة لمواجهة هذه المخاطر . وعلى حين يتصرف الهنود الحمر من وجهة نظرهم هم تصرفات منطقية ومعقولة ، ترى الكنديين البيض يستهجنونها ويسبونهم مهتمين اياهم بالكسل وما الى ذلك . ومع ذلك فان المشاحنات الناجمة عن هذه الاختلافات لا تعوق تعاون الجانبين لتحقيق المصلحة الاقتصادية ولا تجعله مستحيلا .

ومن القضايا الأساسية التى يمكن أن توجه مزيدا من البحوث حول هذا الموضوع ، والتي يمكن ان تدفعنا الى تجميع مزيدا من البيانات والمعلومات : كيف يتم فرض مختلف أشكال التكامل أو كيف يتم الزام الناس بها ؟ لقد سبق أن عرضنا لبعض ميكانيزمات تحقيق هذا التكامل . ولكن فيما يتعلق بالتكامل الوظيفي ، فالملاحظ — كما أكد ذلك دوركايم أيضا — أن ذلك يتم عن طريق التعاقد ، أو الالتزامات المتبادلة بين الأطراف المعنية . ولكن لما كانت تلك التعاقدات تبرم دائما بين جماعات متباينة الأهداف والمعايير والمصالح ، فمن البديهي أنها تتعرض لعملية اختبار مستمرة ، ولشد وجذب من جانب كل طرف . وقد ينتهى الأمر بنقضها ونبذها اذا اعتقد كل طرف من أطراف التعاقد أن عيوب هذا التعاون وأضراره أكثر من مزاياه وفوائده . ولا شك أن الطرف الأقوى يستطيع فرض هذا التعاقد والزام الطرف الأضعف به عن طريق استخدام القوة . ولكن لا شك أيضا أن ذلك لن يستقر الا الى حين ، وأن ازدياد التخصص ودقته قد يجعل استخدام القوة مستحيلا أو عديم الفائدة فى بعض الأحيان . فانت لن تستطيع أن تجبر —

بالعنف — جراحا على اجراء عملية ناجحة بأشعة الليزر ، كذلك لا تسطيع بنفس الدرجة أن تجبر الممرضة المعاونة له على أداء عملها بنجاح باستخدام هذا الأسلوب نفسه • كذلك لا يجدى هذا الأسلوب مع المعلم الذى يعلم ابنك ، أو مع الشخص الذى يقوم باصلاح جهاز التلفزيون فى بيتك • ولذلك يجب أن يحل الاقتناع والاغراء محل القوة لحمل كل الأطراف على الالتزام بالتعاقد بسبب فائدته وضرورته لهم جميعا ، وعلى الاتجاه الى التعاون بدلا من التنافر •

ولكى يحقق مجتمعنا الحديث هذه المهمة عمد الى خلق مجموعة من الأدوار الوسيطة ، هى عبارة عن مهن وظيفتها تحقيق التكامل الوظيفى واستمراره وتأكيد • وهكذا يتوسط بين المنتجين والمستهلكين عدد كبير من المهن والأعمال مثل : تجار الجملة وتجار التجزئة ، والمشتغلين بالدعاية ودراسات التسويق والاستهلاك • الخ • ويتوسط أصحاب البنوك والعاملون فيها بين الذين يريدون اقراض أموالهم وتوظيفها ، وأولئك الذين يريدون اقراض الأموال • ويحاول موظفو الأمم المتحدة القوسط بين الأمم فى تعاملها وحياتها العادية (الوكالات المتخصصة التى تنسق التعاون وترعاه فى المجالات المختلفة : الصحة ، والغذاء ، والتجارة ، والثقافة ، ورعاية الأطفال • الخ) وفى حالة الحروب بينها (الجمعية العامة الى حد ما ، ومجلس الأمن وأجهزته • الخ) •

والمفروض فى الوسيط أن يلتزم الموضوعية بقدر الامكان ، ومعنى ذلك أن يرعى مصالح الطرفين ويحرص على خدمتهما ، وحتى ولو كان يعمل لصالح طرف واحد (ولو أن هذا أمر نادر نسبيا) • والملاحظ أن بعض مجموعات الوظائف والمهن الوسيطة قد تحولت فى المجتمع الحديث الى مراكز قوة جديدة ، وذلك عندما يحدث أن يؤثر عملها على حياة أعداد ضخمة من الناس فى المجتمع (مثل : قادة النقابات فى بعض الدول ، أو رجال البنوك • الخ) •

ومع ذلك فهناك بعض التنبؤات التي نستطيع أن نؤكد لها اعتمادا
على البحوث السوسولوجية :

ان مجتمعنا الانساني المعاصر لن يصبح بسيطا ، ولكنه على
العكس من ذلك سيزداد تعقيدا بمرور الوقت ، وان العلاقات المباشرة
بين الناس سوف تقل باستمرار وتزداد نسبة العلاقات غير المباشرة
بينهم ، وسوف يزداد اعتماد كل انسان — وظيفيا — على أعداد أكبر
وأكبر من الناس ، قد لا يراهم رأى العين أبدا ، بل قد لا يعرف
بوجودهم أصلا في بعض الأحيان •

* * *

الفصل السادس

التشكل النظامى (قيم النظم الاجتماعية)

ان اهم فكرتين بالنسبة لدراسة موضوع الحناظ على الجماعة هما :
فكرة التكامل (أو التضامن) ، وفكرة التشكل النظامى • وتعنى فكرة
التشكل النظامى ضرورة البحث عن سبل تأكيد التعاون بين أفراد
والجماعات فى المجتمع ، الذى يتعرض للاخطار وللتهديد المستمر ،
وتحقيق عنصر الاستمرار له •

والحقيقة أن مفهوم النظام ليس له معنى واحدا متلفا عليه فى
تراث علم الاجتماع المعاصر • فهناك بعض العلماء الذين يؤكدون فى
تعريفهم له على القواعد ، والبعض الآخر الذين يؤكدون على الأدوار
التي تجسد تلك القواعد وتضعها موضع التنفيذ الفعلى • ولذلك فالفرق
بين المعسكرين ليس جوهريا ، ولكنه يدل على مدى قرب أو بعد الكاتب
عن الواقع الاجتماعى فى تحليله وتعريفه للنظام ، فالأهرب الى الواقع
يتبنى التعريف الثانى ، والذى يبعد لكى يكون صورة شاملة عن ذلك
الواقع يتبنى التعريف الأول •

فالنظم الاجتماعية — كما يعرفها البعض — عبارة عن مجموعة قياسية
(ذات مواصفات موحدة) من القواعد والميكانيزمات والسلطة التي تعمل
على تنفيذ تلك القواعد وتضعها موضع التنفيذ • وهناك تعريف آخر
للنظام الاجتماعى يقول : النظم الاجتماعية هى النماذج المنتظمة
للعلاقات الانسانية المنظمة ، وهى من فعل الارادة الجمعية وتستمر
بفعل هذه الارادة نفسها • ويقول تعريف آخر : النظم الاجتماعية نماذج

من السلوك تتميز بالثبات والاستقرار النسبي وبالتنظيم الدقيق ،
وهي تفرض بقوة الالتزام الرسمي في المجتمع وهي تعمل لخدمة وظائف
اجتماعية محددة يحددها ذلك المجتمع حيوية لبقاء الجماعة واستمرارها .
تلك هي طائفة من أشهر تعريفات النظام الاجتماعي المتواترة في تراث
علم الاجتماع .

وهناك صياغة أكثر شاعرية وإيجازا ، وربما أكثر دقة أيضا ،
لتعريف النظام الاجتماعي قدمها الفيلسوف جيمس فايبلمان James
Feibleman ، تقول : النظم الاجتماعية هي عبارة عن اجابات مجمدة
(أى جاهزة ومحفوظة — كالطعام المجمد) على بعض التساؤلات
الأساسية . وتلك التساؤلات هي : —

١ — كيف نؤمن أجيالا جديدة للجماعة التي تنتمي اليها ، أجيالا
تكون معدة اعداد سليما للأدوار والمهام التي سوف تضطلع بها ؟

٢ — كيف نعمل على توفير كل ما يحتاج اليه أعضاء الجماعة وما هو
ضروري لاعاشتهم ، أو كل ما يعتبرونه هم — من وجهة نظرهم —
ضروريا لاعاشتهم ؟

٣ — كيف نعمل على تسوية الصراعات التي لا مناص من وقوعها
داخل الجماعة بين المصالح والاتجاهات المتعارضة لأعضاء الجماعة
وللجماعات الفرعية التي يتكون منها المجتمع ؟

٤ — كيف نحافظ على ما نملكه من معلومات ومعارف وننميتها ،
والمقصود بها تراث الجماعة من المعرفة بالبيئة المحيطة بنا ، وبالعالم
ككل ؟

٥ — كيف ينبئ أن نتصرف حيال المجهول وما فوق الطبيعي
الذي نشعر أنه يؤثر على جماعتنا ويمس حياتها ؟

٦ — بالاختصار كيف تؤمن الجماعة بقاءها وتضمن استمرارها رغم ما يطرا على أعضائها من تغير ، وتنقل ووفاة وغير ذلك ؟

ويتحتم على كل مجتمع كبير ، سواء كان قبيلة بدائية أو مجتمعا عصريا معقدا ، أن يجد اجابات على هذه الأسئلة الكبرى ، والمهم أن تكون اجابات دائمة الى حد كبير . أو الجماعات الأصغر فليس عليها أن تجد اجابات على كل الأسئلة ، ويوسمها أن تكفى بايجاد اجابات عن بعضها فقط ، وذلك اذا كان أعضاؤها ينتمون فى نفس الوقت الى جماعات أخرى ، وبحيث أنها لا تهدف الا الى التحكم الجزئى فى حياة أعضائها . ولكى تستطيع الجماعة أن تستمر فى الوجود وتحافظ على كيانها لابد أن تتميز تلك الاجابات بقدر من الثبات والدوام ، بحيث يتسنى لأعضاء الجماعة أن يعرفوا ، من هم ، وما هو موقعهم ، وعما يبحثون فى هذه الحياة ، وماذا يتوقعون من الآخرين ، وماذا يتوقع الآخرون منهم . وهكذا تخلق الاجابات الدائمة ، أى النظم ، نظاما روتينيا (ذى ترتيب وتنظيم دائم متكرر) لممارسة الادوار الهامة فى شبكة التفاعل الاجتماعى . ويتوقف تحديد الأسئلة والادوار والنظم الهامة فى كل مجتمع ، كما يتوقف تمييزها عن تلك غير الهامة ، على حجم المجتمع ودرجة التعقيد والتركيب التى وصل اليها . وسوف نلحق فيما يلى على بعض الاجابات الممكنة على تلك التساؤلات الأساسية .

١ — بالنسبة لتوفير الأجيال الجديدة : — يوجد فى كل مجتمع انسانى — منذ فجر التاريخ وانى الأبد — شكل أو أشكال معينة للأسرة . والأسرة هى النظام الاجتماعى المسئول عن انجاب الأجيال الجديدة وتنشئتها واعدادها لتحمل مسؤولياتها فى المجتمع . وقد ظهرت كتب لا حصر لها عن الأسرة تصف وتوضح مختلف أشكال الأسرة الانسانية منذ العصر الحجري وحتى عصر الذرة ، وفى كافة أرجاء الأرض من استراليا وحتى القارة القطبية ، كما توضح قواعد الحياة والنظام

داخل الأسرة • واهتمت بعض تلك الدراسات بالحديث عن مستقبل الأسرة فى العالم الحديث ، خاصة بالنظر الى ما تعانيه الحياة الأسرية فى المجتمعات الصناعية المتقدمة من أزمات وصراعات وأخطار تهدد قيامها بوظائفها الهامة المعروفة •

ولكن الخلاصة الأساسية لكل تلك الدراسات أن الأسرة نظام اجتماعى كان موجودا فى جميع أنواع المجتمعات التى عرفها البشر ، وسيظل قائما طالما كانت هناك حياة اجتماعية • فهى البيئة الوحيدة التى تتلقف الوليد البشرى وتحنو عليه ، فتغذيه وتحصمه وتجعل منه إنسانا قادرا على المعيشة فى المجتمع والمشاركة فى أنشطته المختلفة • هذا النظام نطلق عليه اسم الأسرة • وهناك أنماط وأنواع مختلفة : الأسرة الكبيرة ، والصغيرة ، والممتدة ، والنووية ، وغير ذلك (وسنعود الى الكلام عن ذلك تفصيلا فى الفصل الثالث ، من الباب الثالث) •

ويمثل الزواج — بأشكاله وقواعده المختلفة — عنصرا أساسيا للنظام الأسرى • ولو انه هناك حالات خاصة — تقع على الحدود بين شكلين مختلفين — قد لا تصدق عليها التعريفات الشائعة • ولكننا نستطيع على أى حال تعريف الزواج تعريفا شديدا العمومية بأنه علاقة دائمة بين رجل وامرأة ، تؤدى الى انجاب الأطفال برضاء وموافقة المجتمع • والعادة أن يعيش الزوجان والأطفال فى معيشة مشتركة وقد يمارسون أعمالا مشتركة أو مرتبطة ببعضها (خاصة فى المجتمعات قبل الصناعية) •

ومن الطبيعى أن تختلف تلك العناصر والسمات الأساسية من مجتمع الى آخر ، فلكل مجتمع قواعد معينة تحدد مواصفات الشخص القادر على الزواج ، ومواصفات الشخص الذى يمكن أن يقترن به فى علاقة زوجية ، وكيفية التصرف فى ظل العلاقة الزوجية ، وكيف يمكن انهاء أو فسخ عرى تلك العلاقة الزوجية ••• الخ •

ونلاحظ هنا أنه قد سادت فى القرن التاسع عشر تصورات عن حالة عاشها المجتمع الانسانى لم يكن فيها زواج ، أى كان فيها نوع من الاباحية أو الشبوعية الجنسية • ولكن الدراسات المعاصرة فى علم الاجتماع العائلى تؤكد لنا بما لا يدع مجالا للشك قساد ذلك الزعم ، ومؤكد ان المجتمع الانسانى كان يعرف فى كل مراحل نوعا من أنواع تنظيم العلاقة بين الرجل والمرأة بالزواج • حقيقة أن قواعد الزواج فى مرحلة تاريخية معينة وفى مكان معين قد تختلف اختلافا بعيدا عن تصورنا الحالى للعلاقة الزوجية (حيث يمكن أن يقوم الأخ أو الخال أو الجد بدور الأب — أى اختلاف فئات وطبقات المحارم عما نعرفه الآن) : ولكن ذلك لا يعنى أبدا الافتقار الى نظام محدد للزواج • ولو اهتم المجتمع تربية النشء الجديد ورعايته وتنشئته ، فمن المؤكد أن ذلك المجتمع سوف يتعرض للتحلل والتفكك والانهار •

ولكن الأسرة قد لا تستطيع وحدها — خاصة بعد نمو المجتمع الانسانى حجما وتركيبا — أن تضطلع بمهمة اعداد النشء للحياة الاجتماعية وتلقيهم الأدوار التى سوف يؤدونها فى مراحل حياتهم المختلفة • ولذلك ظهرت فى فترة أحدث من الحياة الاجتماعية المدرسة لى تساعد الأسرة فى هذه المهمة التربوية • وكما أن النظام يعنى عددا من الأجوبة الجاهزة (المجمدة كما وصفها فاييلمان) ، فاننا لا نستطيع هنا أيضا أن نجرب فى حقل المدرسة ، ونترك ممارسة المدرسة لمهمتها وهنا للتجارب أو المحاولات والمبادرات الخاصة • ويتعين عندئذ وضع برامج ثابتة مستقرة الى حد ما لممارسة المدرسة لعلها • ذلك أن كثرة التغيير فى البرامج الدراسية ، أو ترك العملية للتجربة والخطأ ، سوف يخلق تعارضا بين المدرسة والأسرة ، أو بين المدرسة والاقتصاد (الذى يجذب احتياجاته البشرية أساسا من خريجي المدارس ، بالمفهوم الشامل للمدرسة كمؤسسة تعليمية ، أى من الحضانه الى الجامعة) ،

كما أنه قد يضر بالأطفال عموما أضرارا بليغا ، ويؤذى عملية نمو شخصياتهم وتطورها . كما أنه مما يعرقل المدرسة عن أداء وظيفتها بنفس القدر جمود المناهج الدراسية واستمرارها فترة زمنية طويلة دون الاستفادة من مكتسبات العلوم والخبرات التربوية المتجددة والبناء الاقتصادي المتغير . ولهذا السبب يحرص المجتمع على الاستعانة بالبحوث السوسولوجية والسيكولوجية للتوصل الى تحديد بعض المعايير والمستويات المضمونة للتخطيط للتغير المنشود ، وتحقيق نوع من التكيف والمواءمة بين العمليات التربوية والتغير الاجتماعي الذي يصيب سائر الأنشطة الأخرى في المجتمع .

ولا يمكن أن تمثل الأسرة والمدرسة الاجابة الوحيدة على مسألة انجاب الأجيال الجديدة واعدادها للحياة في المجتمع . ذلك أن تلك القضية تطرح نفسها أيضا على مستوى الجماعات الأصغر داخل المجتمع ، كالجماعات المهنية بأنواعها ، ولابد أن تنجح في المتوصل الى نفس الاجابات التي يستعين بها المجتمع الكبير : أي أنه يتحتم وضع قواعد منظمة للحصول على أعضاء جدد ، واعطائهم الخبرة والتدريب الكافيين ، اذا ما أريد لتلك الجماعة أن تستمر في الوجود . واذا درسنا المنظمات الموجودة في المجتمع : كالجيش ، والقضاء ، والتعليم ... الخ فاننا نجدها تطرح على نفسها الأسئلة التالية : أين يمكن أن تجد الأشخاص الذين يصلحون للانخراط في ذلك التنظيم ، وما هي المعايير التي يجب على أساسها المفاضلة بين المتقدمين واختيار الأصلح للعمل ، وكيف يتم تلقينهم الأدوار التي سوف يؤدونها داخله ، وكيف يمكن مراقبة أسلوب أدائهم لتلك الأدوار فيما بعد (أي أثناء ممارسة أعمالهم) ، وما هي معايير ترقيتهم الى مستويات أعلى ، أو قواعد ابعادهم عن التنظيم (أي فصلهم) ؟

٢- توفر الاحتياجات المعيشية الأساسية : ان تتسع هذه
الفقرة للحديث عن ضرورة النظم التى ينشئها المجتمع مقصنة أساليب
انتاج وتوزيع الاحتياجات المعيشية الضرورية لأفراد المجتمع • (انظر
حديثنا فيما بعد - فى الباب الثالث عن علم الاجتماع الاقتصادى) •
كما أننا لن نحاول هناك استعراض التطور التاريخى والتنوع المعاصر
للنظم الاقتصادية وبيان علاقاتها المتداخلة مع النظم الاجتماعية
الأخرى • ونجد أن السائحين فى البلاد الأوروبية ، وفى شتى بلاد
العالم ، يلمسون بمجرد تعاملهم الاقتصادى فيها أن مفهوم « الثمن »
(هل هو ثابت ، هل هو محدد أم حر ، هل يخضع للمراقبة أم لا .. الخ)
« وتقسيم العمل » وغيرها من المفاهيم الاقتصادية لا تكتسب معناها
ودلالاتها الا كجزء من نسق كلى من المعايير • فالغش (التجارى) مثلا
لا يعد غشا الا فى جماعة معينة ، ولا نستطيع أن نحدده ونتعرف عليه
الا اذا كان ينطبق عليه تعريفنا للغش ، ولكنه قد يكون عند تلك الجماعة
- المختلفة عنا - فعلا اقتصاديا عاديا لا يوصف من قبل أفرادها بهذا
الوصف • ومهما كانت حدود تعريف كل فعل انسانى تختلف من مجتمع
الى آخر ، الا أن المهم أن هناك دائما حدودا لكل مجتمع لتوصيف
كل فعل •

٣ - أساليب تسوية الصراعات : لقد حظيت علوم : التاريخ ،
ونظرية القانون وممارسة العدالة ، ودراسة الدولة والسياسة باهتمام
المفكرين على امتداد التاريخ الانسانى بشكل يفوق مثلا الاهتمام بعلم
الاجتماع • حقيقة أن عالم الاجتماع له وجهة نظر سوسيولوجية خاصة
فى تناول النظم القانونية والحكومة وطرق ادارة المجتمع ، ولن يتسع
المجال هنا لعرض وجهة النظر تلك بالتفصيل الواجب ، (انظر الفصل
الثالث من الباب الأول فى هذا الكتاب) ، ولكننا نكتفى بعرض الخطوط
الرئيسية التالية :

يمارس المجتمع — من خلال مؤسساته القانونية — نوعا من
الانزام والقهر اراء الحالات المتطرفة والانحرافات النادرة (نسبيا)
عن المعيار الموضوع . وتستهدف كثير من البحوث والدراسات
السوسيولوجية التعرف على نسبة حالات الاعتداء على المعايير التى
تصل الى علم المؤسسات القانونية فى ظل ظروف معينة ، وتأثير النظم
القانونية المختلفة وكذلك نظم تحقيق العدالة على الجماعات الاجتماعية
المختلفة ، ومدى مساهمة تلك النظم فى تدعيم التضامن
الاجتماعى أو تغذية عوامل الصراع والفرقة فيه .

ويهتم علماء الاجتماع بتحليل النظم والأوضاع السياسية القائمة
بنفس الطريقة ، وإن كان ذلك قد تم بشكل أقل عددا وكثافة مما ينبغى .
ويرجع الفضل الى العالم الأمريكى شارلز رايت ميلز C. Wright Mills
فى اعطاء دةمة كبرى لهذا الميدان من ميادين البحث فى علم الاجتماع .
وقد بدأه باطلاق الهجوم على الصفوة التى تملك القوة فى الولايات
المتحدة ، والتى تتحكم فى مقدرات هذا المجتمع^(١) . فهى تتحكم — من
خلال العلاقات المتبادلة بين أطرافها — فى كل ميادين الاقتصاد
والسياسة والشئون العسكرية والثقافة وغيرها . وقد أثارت تلك
الدراسة عديدا من علماء الاجتماع ذوى الاتجاهات المحافظة ، المدافعين
عن النظام الأمريكى القائم ، ونذكر منهم على سبيل المثال : أرنولد
روز^(٢) ومن الطبيعى أن يتركز ردهم على محاولة اثبات أن هناك أكثر
من مركز قوة ، وأن هناك بالتالى أكثر من صفوة ، مما يجعل التحكم
فى المجتمع الأمريكى بالشكل الذى عرضه رايت ميلز أمرا لا وجود له

(١) انظر كتابه :

C. wright Mills, *The Power Elite*, New York, 1959.

(٢) انظر كتابه :

Arnold Rose, *The Power Structure*, New York, 1967.

فى الواقع ولا أساس له من الحقيقة • بهناك حسبما عرض روز مراكز قوى اقتصادية ، وسياسية ، وعسكرية وهى موجودة الى جانب بعضها البعض (أى ليست فى حالة تنسيق ولا فى حالة صراع) ، أو تعمل ضد بعضها البعض • والطابع السائد على هذا النوع من المناقشات بوجه عام هو استخدام شواهد نظرية ، وقراجع المادة الامبيريقية •

ويمكن القول بأن هناك احكاما عاما من جانب علماء الاجتماع الامبيريقين عن الدخول فى هذا النوع من الجدل ، لأنه يقود فى العادة الى مناقشات ذات دوافع سياسية وعقائدية ، ومن الصعب التوصل الى حسمه بشواهد علمية مؤيدة • ولذلك لا يتجه الى هذا اللون من الجدل سوى العلماء ذوى الانترام الايديولوجى ، سواء تجاه اليمين أو اليسار • ومن الواضح ازاء هذا الوضع أن تفسير الوقائع والبيانات التى يتم جمعها واثباتها لا يحظى بأى قدر من الاتفاق بين الطرفين •

كما دبت الحياة فى أثناء الستينات وأوائل السبعينات فى الأفكار الليوتوبية (الخيالية المثالية) التى تقصور مجتمعا بلا قهر ولا الزام • وهى أفكار لا يمكن دحضها وتفنيدها امبيريقيا ، لأنها تنسحب على مجتمعات المستقبل ، ولا تنسحب على واقع معاصر • وقد أوضح العالم الألمانى رالف دارندورف فى مقال نظرى له بعنوان : «أمبا ، الأمريكيون والشيوخيون : حول قضية عمومية السلطة » رأيا يقول فيه أن الكيانات الاجتماعية التى يعتقد أنها لا تعرف أى شكل من أشكال السلطة ، ليست فى الحقيقة كذلك على الإطلاق وأن التصورات الماركسية والماركسية المحدثه عن مجتمع المستقبل لا تتضمن — كأحد معالمها — إلغاء الإدارة والنظام القانونى ، ولكنها تتحدث فقط عن إلغاء السلطة كأداة لوضع المعايير السائدة فى المجتمع • ولكننا نلاحظ — كما يقول دارندورف فى مقاله — أنه أن لم توضع معايير ولم تتغير تلك المعايير من حين لآخر ، أو يلغى بعضها ، فإن الأبنية الاجتماعية القائمة سوف تتحجر وتنحس فى سجن

التراث والتقاليد • ومن المؤكد أنها لن تستطيع أن تتكيف مع كل المواقف الاجتماعية التي سوف تطرأ عليها • ومن المؤكد أن أصحاب ذلك التصور المثالي عن مجتمع بلا سلطة لم يساورهم هذا النوع من الشك أبدا ، ولم يفكروا فى قضية وجود مجتمع بلا جهاز لموضع المعايير وتعديلها وإعادة صياغتها باستمرار • ان حالة كهذه ربما تعنى نوعا من الجمود الخائى (٣) •

وهناك نظرية أخرى تكمل نظرية دارندورف عن عمومية السلطة ، وهى التى تطرح قضية أن السلطة — أى سلطة — لابد أن تثير نوعا من المعارضة لها ، ومن ثم يتكون موقف صراعى تصطدم فيه تلك السلطة والسلطة المعارضة لها ، ومن شأن تطور الأحداث أن تحدث تعديلات على الأوضاع القائمة ، هى ما نسميه التغير الاجتماعى • فالتغير هو ثمرة وجود الصراع واستمراره ، بل وتشكله نظاميا داخل المجتمع • لأننا اذا سلمنا بعمومية السلطة فى المجتمع ، فلا بد أن نسلم بأن العلاقات الاجتماعية تتخذ فى كل مجتمع طابعا صراعيا •

وهناك اجتهاد ثالث يحاول أن يتجنب التسليم بعمومية الصراع ، فيقبل وجهة نظر دارندورف فى عمومية السلطة ، ولكنه يرى بدلا من ذلك أن هناك مستويات متباينة من الضبط تبدأ من الالتزام والقهر (الذى تمارسه تلك السلطة) المرتبط بدرجات مناسبة من الصراع الناجم عنه ، وتنتهى بالتعاون والتضامن الاجتماعى • وأن كل مجتمع أو جماعة معينة تحتل مركزا معينا على هذا السلم المتدرج بين قطبى القهر والتعاون • وفى هذه الحالة لا تصبح القضية قضية بدائل (أى هذا

(3) Ralf Dahrendorf . « Amba , Amerikaner und Kommunisten : zur These der Universität von Herrschaft » , nachgedruckt in : *Pfade aus Utopia* , München, 1967.

الشكل أو ذاك) فاما التعاون واما الصراع ، ولكن القضية تصبح قضية تنويمات ممكنة لظواهر الاجتماعية^(٤) .

وقد فشلت على امتداد التاريخ الانساني كل محاولات تأسيس مجتمعات بلا سلطة ، سلطة تستطيع تسوية الصراعات داخل الجماعة ، أى تقوم بدور الحكم ، وتقوم بعبء ادارة ثروة المجتمع من السلع والمعارف ، وتتشرف على التزام أفراد الجماعة بالمعايير المشتركة ، وتأخذ زمام المبادرة أحيانا لتحقيق بعض أنواع التغير الاجتماعى . ولذلك يهتم علم الاجتماع المعاصر بدراسة أشكال السلطة الشرعية ، وشروط تحققها ، والآثار المترتبة على ممارستها . ومن الواجب أن تدرس تلك المسائل من وجهة نظر أصحاب السلطة ومن وجهة نظر الخاضعين لتلك السلطة ، لأنه تقوم بين هؤلاء وأولئك علاقات متبادلة أيضا ، وكل فعل اجتماعى يثير رد فعل ، حتى ولو لم نسمة صراعا . ولكن المهم أن نهر الحياة الاجتماعية لا يسير فى اتجاه واحد ، ولكنه متعدد التيارات .

ومن الملاحظ أن هذا التفاعل الحادث داخل الجماعات الكبرى — خاصة المجتمعات الحديثة — لا يتم بين طرفين فقط ، ولكنه يتم فى نفس

(٤) هذا الأسلوب فى الحوار يتبعه دائما العلماء المحافظون الذين يدلهم ذكاؤهم على الوجاهة المنطقية لبعض قضايا الفكر الماركسى ، ويأتالى فلا يمكنهم اثبات خطئها أو تفنيدها ، ولكنهم لا يريدون فى نفس الوقت تأييدها والتقليل على صحتها . ومن ثم يقدمون بديلا ، يهرب منها ، ولكنه يؤدي فى النهاية الى المساعدة على طمسها وتزييف صورتها أمام الدارسين الأقل ذكاء . من هذا مفهوم الطبقة ومفهوم التدرج الاجتماعى . فالمفهوم الصحيح للطبقة مفهوم ماركسى أساسا ، ولا يمكن فهم ديناميات الحياة فى المجتمع المعاصر بدونه ، ولطمس فكرة الصراع المتصلة بمفهوم الطبقة استحدث علماء الاجتماع الأمريكيون مفهوم التدرج . انظر محمد الجوهري ، علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، ١٩٨١ ، الباب الثالث . وانظر معالجتنا للتدرج الاجتماعى فى الفصل التاسع من الباب الثالث من هذا الكتاب .

الوقت على مستويات متباينة الحجم وبين أطراف عدة يمثلون عددا كبيرا من الجماعات الفرعية القائمة في ذلك المجتمع . ومن شأن هذا الوضع أن يؤدي الى قيام تحالفات قصيرة الأمد أو طويلة الأمد بين جماعتين أو عدة جماعات . وقد تكلمنا فيما سبق عن فكرة جورج زيمل التي اوضح فيها كيف أن وجود ثلاثة أشخاص أو ثلاثة جماعات فرعية في داخل جماعة معينة يمكن أن يؤدي الى اتخاذ قرارات بالأغلبية ، حيث يتحالف طرفان ضد الطرف الثالث ، وكيف أن طرفا من هؤلاء الأطراف الثلاثة يمكن أن يحدث وقيعة بين الطرفين الآخرين . وتدلنا امكانية وجود ائتلاف بين عدد من الأطراف ، أو تداخل أنواع مختلفة من الائتلاف مع بعضها ، أن نماذج الفكر التي تتصور وجود فريقين اثنين فقط — حاكمين ومحكومين ، أو متسلطين وخاضعين — لا تتحقق في الواقع الا في الأحوال النادرة .

ويضاف الى ما سبق ملاحظة أخيرة : ان السلطة الشرعية المنظمة لا توجد الا في أحضان ثقافة معينة ، وتلك الثقافة هي التي ترسم لها الحدود وتحدد لها بعض الضوابط . حتى لو أشار البعض الى طاغية مجنون مثل كاليبجو لا^(٥) بوكيف أنه عمل واعيا على الاعتداء على المعايير المقررة في تراث روما ، نلاحظ أنه انما فعل ذلك لكي يثبت تفوقه وقدراته فوق الانسانية . وهو بذلك يدلل — من طريق آخر — على ايمانه بصحة هذه المعايير .

٤ — حول تنظيم المعرفة العلمية والدينية : من الملاحظ أن مشكلات النظم السياسية (خاصة نظام الدولة) ، والقانونية تفرض

(٥) كاليبجولا احد اباطرة الرومان ، تولى حكم الإمبراطورية الرومانية من عام ٢٧ الى عام ٤١ بعد ميلاد المسيح ، وكان حاكما طاغيا ، ومات مقتولا .

على العلماء الاهتمام بها ودراستها إلى الحد الذي قد يجعل الانسان ينسى أحيانا أنها نظم حديثة نسبيا . فالمجتمعات الانسانية تعمل دائما وبالتدريج على تطوير نظم جديدة تقابل مجالات الحياة الاجتماعية المتجددة والمتشعبة ، ولكن ذلك لا يتم دائما بشكل متواز أو موحد في جميع المجتمعات ، لاختلاف مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي . فعلى الصعيد الديني والسياسي على سبيل المثال نلاحظ أن المجتمعات الغربية الحديثة قد توصلت بعد صراع عنيف إلى فصل الكنيسة عن الدولة فصلا واضحا . كما استطاعت تلك المجتمعات نفسها ، وبعض المجتمعات الأخرى ، تطوير نظم اجتماعي للعلم فيها ، فالمعرفة العلمية لم تعد نهجا للاجتهادات الفردية أو المبادرات الخاصة ، ولكنها دخلت هي الأخرى مرحلة التشكل النظامي لأول مرة في تاريخ البشرية . ان أبحاث الذرة أو الفلك ، وإنتاج المخصبات الصناعية ، وإعداد علماء الاجتماع الجدد ... الخ كل ذلك لم يكن يمكن أن يحرز أى تقدم لولا التشكل النظامي للعلم في المجتمع الحديث . ويرتبط هذا الوضع الجديد ببلورة نسق كبير من المعايير والقيم والأدوار المتصلة بالبحث الامبريقي والمعتمدة عليه .

وقد بدأت عملية التشكل النظامي للعلم ببطء وعلى استحياء في خلال القرن السابع عشر في المجتمعات الغربية ، على حين ظل العلم في أغلب المجتمعات الأخرى ميدانا خاصا بالعلماء من رجال الدين ، أو رجال الدين العلماء ، الذين كانوا يرعون المعرفة العلمية في نفس الوقت الذي يرعون فيه القيم الأخلاقية والدينية ويحافظون عليها . وقد فسرت عملية التشكل النظامي للعلم (أى ظهور مؤسسات ذات تنظيم معياري واضح ومحدد مهمتها متابعة البحث العلمي ورعاية العلماء) في بعض المجتمعات (خاصة مجتمعات العالم الثالث) بأنها

انتقاص من مكانة المؤسسة الدينية ، أو استخفاف بأهمية رجال الدين للقيام بهذه المهمة •

واستمرت عملية التشكل النظامي فيادين وموضوعات أخرى ، واستمرت بذلك عملية انفصالها عن المجال الديني : فاستغلت الفلسفة ، والأخلاق ، ومبادئ المواطنة الصالحة ، وتكونت لها نظم ومؤسسات تعمل على رعايتها وتطويرها •

وسيفل الدين قائما في كل المجتمعات الانسانية ، كما ظل قائما في الماضي ، يؤدي الوظيفة الأساسية والحيوية وهي تنظيم علاقة الانسان بالعالم فوق الطبيعي أو المقدس ، ولهذه العلاقة انعكاسات وامتدادات مؤثرة على علاقة الانسان بأخيه الانسان في المجتمع • وذلك من خلال وجهات النظر الدينية في تنظيم المجتمع ، وخاصة في الأخلاق ، وعندنا في الدين الاسلامي تحكم القواعد والأصول الدينية المقررة كثيرا من مجالات الحياة في ميدان الأسرة ، والاقتصاد ، والميراث ، وغير ذلك^(٦) •

فالملاحظ أن استقلال عديد من مجالات الحياة الاجتماعية بنظم متميزة خاصة بها ، لا يعنى أن المجتمع لم يعد في حاجة الى أساليب أو الى هيئات ذات مستوى أعلى لكي يحدد ماهو — من وجهة النظر الاجتماعية — الصواب والخطأ ، وما هو الضار والمفيد • أن كل سلوك يحدده لنا المجتمع له بدائل واردة وممكنة ، وما لم تتكرر وتتأكد التعليمات الاجتماعية باستمرار وبانتظام ، فسوف يكون مآلها النسيان بعد حين •

(٦) انظر عرضا مفصلا للتنظيم الاسلامي للمجتمع عند :

عبد الله الخريجي ، نظم المجتمع الاسلامي ، دار رامتن للطباعة والنشر ، جدة الطبعة الاولى ، ١٤٠٣ — ١٩٨٣ .

ومن أكثر الناس الذين يدركون صحة هذه الحقيقة ويأخذونها في اعتبارهم ويعملون بمقتضاها رجال الأحزاب ذات الانتماءات الايديولوجية . فالمراسيم والاحتفالات التي تهتم بتنظيمها تلك الأحزاب في المجتمع الحديث لا تسهدف مجرد تأكيد معايير السلوك ، ولكنها تذكرنا في نفس الوقت بمصدر السلطة الذي تستمد تلك المعايير قوتها منه . ومن مصادر السلطة تلك التي عرفتها المجتمعات الانسانية : الآلهة أو الاله الواحد ، الأسلاف ، الطبيعة ، الحزب ، الوطن ، القانون ، الحرية ، الاخوة الانسانية ... الخ .

• - تأمين الجماعة لبقائها واستمرارها : - قلنا ان النظم الاجتماعية تمثل اجابات جاهزة على السؤال الأساسي : كيف يستطيع الانسان أن يحافظ على بقاءه واستمراره ، رغم قسوة الظروف الطبيعية التي يعيش وسطها . والملاحظ أن الحلول التي طرحتها التجربة الانسانية على محك الاختبار ، والتي صادفت حتى الآن قدرا من النجاح ، تتصف بوجود بعض الفروق والاختلافات بينها ، كما تتميز ببعض أوجه الشبه .

وعلى هذا يمكن القول أن أى مجتمع انساني لا يمكن أن يخلو من بعض النظم الاجتماعية التي يمكن أن نسميها **النظم الرئيسية أو الأساسية** . ذلك أنه مهما اختلفت طبيعة المجتمعات وأسس قيامها وظروف حياتها ، ومرآجل تطورها ، إلا أنها لابد أن تعرف نظاما محددا لانجاب الأطفال (الأعضاء الجدد في المجتمع) واعدادهم (تنشئتهم اجتماعيا) ، وتنظيم العلاقة بين الرجل والمرأة ، تلك هي **الأسرة** . ولابد لكل جماعة أن تعمل لكي تفتح الأساسيات اللازمة لعاشتها ، فمرحلة الوفرة الاقتصادية (أى وجود موارد جاهزة للاستهلاك أكثر من احتياجات أفراد الجماعة) مرحلة بالغة القصر في حياة المجتمع الانساني ، ويكاد لا يكون لها وجود . فكل مجتمع يجب أن ينظم لأفراده أساليب الانتاج ، وتوزيع عائد هذا الانتاج ، والاستهلاك ... الخ (

ذلك هو النظام الاقتصادى • وكل مجتمع انسانى لمس أنيراده منذ فجر تجربتهم الاجتماعية الحاجة الى التفكير فيماوراء الطبيعة وفيما هو أسمى من المستوى الانسانى ، فكانت بداية الفكر الدينى مرتبطة أوثق الارتباط ببداية الحياة الاجتماعية • ولذلك يعد النظام الدينى أحد النظم الاجتماعية الرئيسية • ومشكلة القوة تبدأ فى الظهور — كما أشرنا — منذ أن تضم الجماعة ثلاثة أشخاص ، فالنظام السياسى نظام ملازم للتكوين الاجتماعى ، فلا مجتمع بلا سياسة سواء فى الماضى أو اليوم أو غدا • تلك هى النظم التى لا يخلو منها مجتمع ، والتى تتفرع عنها ، كما أوضحنا ، فى أثناء عملية التطور الاجتماعى النظم الاجتماعية الفرعية •

ومن السمات المشتركة لكل المجتمعات المعاصرة أن نظمها الاجتماعية سريعة التغير • ولا يوجد اليوم نظام اجتماعى على هذه الأرض ليس فى حالة حركة مستمرة ، وتلك حقيقة معروفة للجميع ، أو على الأقل يكاد أن يسلم بها الجميع • ولم يكن الأمر كذلك دائما • فقد كان بعض المفكرين يعتقدون أنه كان يحكم هذه الأرض فى الماضى نظام كامل مطلق الثبات والاستقرار ، وأن مثل هذا النظام سوف يعاود الظهور فى نهاية التاريخ •

ولكن علماء الاجتماع يوقفون جهودا كبيرة على رصد مظاهر التطور الكبرى والصغرى : فالجماعات تتغير ، والقواعد الثقافية السائدة والنظم الاجتماعية تتغير ، وأدوار الأعضاء فى تلك الجماعات تتغير ، والعلاقات تتغير • فلماذا يحدث هذا التغير ، وكيف يحدث ، وما هى آثاره ؟ تلك الموضوعات هى مادة الحديث فى الفقرة التالية •



الفصل السابع

التوازن والصراع والنمو

من أنظواهر الواضحة فى غالبية كتب المدخل فى علم الاجتماع أن ينتهى الكتاب فى أغلب الأحيان بفصل عن « التغير الاجتماعى » . والمادة أيضا أن يأتى هذا الفصل قصيرا متعجلا بالقياس الى المعالجة المفصلة فى تلك الكتب لموضوعات : التنشئة الاجتماعية ، والضبط الاجتماعى ، والاجماع ، والتكامل ... الخ . وقد بدأ كثير من علماء الاجتماع يلتفتون الى تلك الظاهرة منذ أواخر الستينات فى أوروبا وفى الولايات المتحدة بوجه خاص . ومن الأعمال الأولى التى ساهمت فى لفت النظر الى تلك الظاهرة واثارة هذه المشكلة مقال ظهر فى أمريكا لأول مرة عام ١٩٥٨ للعالم الألمانى رالف دارندورف يبحث « نحو توجيه جديد للتطبيقات السوسولوجية » . وقد أحدثت الأفكار التى عرضها دارندورف فى هذا المقال صدى كبيرا لدى علماء الاجتماع . وبدأت الاجتهادات لعلاج هذا الوضع ، من خلال رؤية جديدة للتحليل الاجتماعى .

وقد تصدى لمهاجمة هذا التقصير فى دراسة التغير الاجتماعى فى كتب المدخل الى علم الاجتماع — وهو أحد نتائج التأثير الطاغى لنظريات تالكوت بارسونز — عالم الاجتماع الأمريكى رايت ميلز من خلال انتاجه العملى الفزير (رغم وفاته المبكرة عام ١٩٦٢) . وقد كان ميلز نموذجا للعالم الملتزم ، الذى يشعر بمسئوليته الاجتماعية ويسعى جاهدا للوفاء بها ، فقد كان مصرا على أن يكون أكثر من مجرد عالم أكاديمى . وقد كان رايت ميلز يسعى من أجل ذلك الى الحصول على تأثير سياسى ،

وعلى أن يلعب دورا مؤثرا على مسرح الحياة العامة الأمريكية • وهو فى هذا يقترب من انرواد الأوائل لعلم الاجتماع : كونت ، وماركس ، وسيفسر ، وأستاذهم جميعا سان سيمون •

وقد عرفت ألمانيا « مدرسة فرانكفورت » التى كان من أبرز أعلامها تيودور أدورنو Adorno وتلاميذه ، وقد حاولوا بأسلوب شخصى مختلف وبمنهج علمى مختلف تأسيس وجهة النظر « الجدلية » فى علم الاجتماع فى مآبل وجهة النظر « الوضعية » • وقد أدى ذلك ، كما عمل ميلز من قبل ، الى أن تصدرت المناقشة القضايا والمشكلات الفلسفية والسياسية •

وكان تالكوت بارسونز ، رائد التحليل البنائى الوظيفى المعاصر ، قد أوقف دراساته النظرية على دراسة النسق الاجتماعى المتوازن (أى المجتمع فى حالة توازن) ، لأنه كان يرى أن مستوى معرفتنا الراهن لا يسمح لنا بوضع نظريات عن التغير الاجتماعى • ومن رأيه أيضا أننا يمكن أن ندرس عمليات التغير الاجتماعى من خلال دراسة مراحل (أو محطات) متابعة فى حياة المجتمع (أى أنه لا يجذب الدراسة المتتابعة ، ولكنه يستمىض عنها بمجموعة من الدراسات الآنية ، أى التى تسجل كل منها لحظة معينة فى حياة المجتمع) • والأساس الذى يقوم عليه الاجتماع الانسانى فى النموذج البارسونى هو اتفاق أعضاء المجتمع فى الرأى ، أى الاجماع Consensus • ومعنى ذلك أنهم يتفقون بوجه عام على نفس القيم والمعايير (حتى وان كان سلوكهم كثيرا ما يمتد عن تلك القيم فى الواقع) • ويعتمد التنظيم الاجتماعى بعد ذلك — كأساس ثان — على مبدأ المنفعة ، أى على الاعتماد المتبادل ، أو الفائدة التى تحققها الأغلبية نتيجة الحياة الاجتماعية المشتركة • ومن ثم يعد الالتزام الخارجى — وفقا لهذه النظرية — أمرا شاذا ومرضيا ، يؤدى استمراره الى تحطيم المجتمع •

ويطلق على هذه النظرية اسم « البنائية الوظيفية » لأنها تعتمد في تحليلاتها على مفهومى « البناء » « والوظيفة » • ويدل مصطلح البناء على العناصر القائمة التى تتصف بالاستمرار (النسبى) وعلى النسق الاجتماعى • أما مفاهيم « المشكلات أو المتطلبات الوظيفية » و « الاعتماد الوظيفى » وغيرها فتصف العمليات التى تجرى داخل النسق • ومن ثم يكون التغير هو ما يحدث بين حالتين — منفصلتين زمنيا — من حالات بناء نسق معين • ولما كان كل شئ فى النسق المتكامل معتمدا على بعضه البعض وظيفيا ، فإنه يصبح من المتعذر ، فى رأى بارسونز ، ادراك التغير أو تحديده ووضع أيدينا عليه ، لأنه يتكون من عدد لا نهائى من المتغيرات التى تقع فى نفس الوقت • وربما كان الأفضل ، فى رأيه ، أن نضع أيدينا على مصدر أو نقطة انطلاق ، كى نبدأ من عندنا فى تحليل التغيرات التى تظهر وتنتشر حولها ، الى أن تصل الى حالة جديدة — مؤقتة أيضا — من حالات التوازن •

ولكن حالة التوازن هذه هى فكرة تصورية ، وليس لها وجود حقيقى فى الواقع • نلك أن النسق الاجتماعى لا يعرف فى الحقيقة اطلاقا السكون أو الاستقرار • وهناك بعض المفاهيم التى تلعب دور همزة الوصل الفكرية (أى التصورية) بين الحالات التى تعتبر لغرض التحليل ساكنة أو ثابتة والواقع الدينامى المتحرك ، ومن تلك المفاهيم : التوتر ، الاجهاد ، التناقض أو التعارض بين عناصر البناء الاجتماعى والثقافى ^(١) •

(١) هذا العرض نقلا عن روبرت ميرتون فى تقديمه لموضوع « البناء الاجتماعى والاثومى » ، المنشور فى كتابه الشهر : النظرية الاجتماعية والبناء الاجتماعى ، انظر :

Robert K. Merton , Social Theory and Social Structure, 2 nd enlarged edition, Glencoe, Ill, 1957.

وقد انتشرت فى كتابات علم الاجتماع المعاصر نماذج لتحليل
التغير فى مواجهة نموذج التوازن هذا ، ومن أهمها نموذج الصراع •
ونقطة الانطلاق فى هذا النموذج أنه توجد فى المجتمع صراعات مستمرة
بين الحاكمين والمحكومين ، وبين من يملكون ومن لا يملكون ، وبين طبقتين
أو عدد أكبر من الطبقات ، وبين المستغلين والمستغلين (بكسر الغين فى
الأولى وفتح الغين فى الثانية) ، ولهذا السبب يعيش المجتمع فى حالة
تغير مستمر • وفى مثل هذه الأحوال يكون القهر والالزام الخارجى
هو الوسيلة الوحيدة أو الوسيلة الأساسية لتحقيق التضامن الاجتماعى ،
وبذلك يكون القهر شيئاً عادياً مألوفاً فى حياة كل مجتمع • وتؤكد هذه
النظرية الطابع القهرى والالزامى المسيطر على كافة أنواع الحياة الاجتماعية
(حسب رأى دارندورف) ، بنفس الحماس والقوة الذى يؤكد به
بارسونس على ضرورة القيم والمعايير المشتركة • وتؤدى نظرية الصراع
الى أن تنصدر العمليات والنظم السياسية اهتمام هذا الفريق من العلماء ،
ويتناولونها كنموذج لتحليل سائر العمليات والنظم الاجتماعية ، هذا
إذا شدت انتباههم أصلاً •

ويمكن أن نجد البذرة الأولى لتلك النماذج المتعارضة فى مؤلف
أفوطون السياسة ^(٢) ثم قام توماس هوبز وجان جاك روسو بتقديم
أفلاطون السياسية ^(٣) ثم قام توماس هوبز وجان جاك روسو بتقديم
صياغات أكثر تفصيلاً لها ، وساهما فى طرح عدد من القضايا والمشكلات
الجديدة • أما أبرز ممثلى نظرية الصراع المعاصرين فيعتمدون على آراء
كارل ماركس الى حد ما ، خاصة عندما يشاركونه الرأى بأن الصراع
والقهر يمكن أن يخففى نهائياً من المجتمع الانسانى فى يوم من الأيام •
(ولو أن رالف دارندورف ليس من أصحاب هذا الرأى كما أثرنّا) •

(2) R. Dahrendorf, « Lob des Thrasymachos » , in *Pfade aus Utopia* , op. cit .

ولكنه من الممكن أيضا الاستعانة ببعض النماذج الصراعية في التحليل السوسيولوجي دون أن يضطر الباحث الى تبني أولوية العوامل الاقتصادية (كما تقول الماركسية) . فهناك بعض المؤلفين الذين يؤسسون فكرة عمومية الصراع على التباين البيولوجي بين الناس ، أو يرجعونه الى عدم المساواة السياسية السائدة في المجتمع (مفاهيم : الحاكمين والمحكومين ، أو المستويات المختلفة في التدرج الاجتماعي) ، أو الى التباين المحتمى بين الفكر والواقع ، أو تصوره من خلال الجدول الهيكلية في إطاره الفلسفي .

والمهم هنا أن نلاحظ أنه اذا أرجع المفكر كل أنواع الصراع ومظاهره الى سبب واحد ، فمعنى ذلك أنه قد ارتد الى نفس الموقف الذي كان يرباطه عنده الرواد الأوائل لعلم الاجتماع منذ قرن ونصف من الزمان ، وعاد الى النظريات العلمية التي تسير في خط واحد مضطرب ، والتي ثبت فسادها على طوئ هذا التاريخ الطويل لعلم الاجتماع .

وقد أثمر هذا الجدول المحتدم بين نظريات المتوازن ونظريات الصراع تراثا خصبا في علم الاجتماع ، بحيث يتعذر أن نخوض في الكلام عنه هنا^(٣) . ولعله يكفي أن نلفت النظر الى نقطة جوهرية وهي أن الخلافات هنا لا تدور حول وقائع أو قضايا يمكن حسمها حسمًا واضحا بمناهج عملية تجريبية ، ولكنها تدور بالأساس حول قضايا مبدئية ،

(٣) انظر مزيدا من المعلومات حول هذا الموضوع عند :

د. أحمد زايد علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والتفعية ، دار المعارف الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٨٤

د. سمير نعيم أحمد ، النظرية في علم الاجتماع ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

د. على ليلة ، النظرية الاجتماعية المعاصرة ، دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

يتم المفاضلة بينها حسب جدواها وفائدتها كمفطلقات للتحليل ، وان كان ينفذ اليها فى كثير من الأحيان مواقف ايتيولوجية واعتبارات الطموح المهنى وغير ذلك ، مما يجربها بعيدا عن ساحة العلم .

ان النسق الاجتماعى لمجتمعات سكان استراليا الأصليين — على سبيل المثال — يمكن تصويره كما لو كان نسقا ثابتا فى حالة من التوازن ، مع أنه من المرجح أنه قد تعرض لتغيرات عديدة فى كل مجال من مجالاته على مدى آلاف السنين السابقة ، مما لا يمكن أن يصل علمنا اليه أو نستوثق منه بشكل مؤكد . ومع ذلك فقد أصبح التغير اتجاها شديدا الوضوح الآن فى ذلك المجتمع بعد أن غزا الانجليز القارة الاسترالية ، وتعرضت ثقافة ذلك المجتمع لضغوط ومؤثرات عنيفة خارجية ، كانت تفرض على الاستراليين اما أن يتغيروا أو يندثروا .

كما يمكن القول بأن الأنساق الاجتماعية الصغرى كالأنساق العائلية يمكن أن تحسم أو تسوى بحيث تظل الأسرة قائمة كما هى ، ومن ثم يمكن القول بأن نموذج التوازن يصدق على مثل هذه المواقف أكثر من نموذج الصراع . فالصراعات العائلية يندر جدا أن تحسم بالقوة أو العنف . فى مقابل هذا لا يبدو عمليا ولا صحيحا تبنى مفهوم التوازن عند تحليل الثورات أو تحطيل مجتمعات أغلب دول العالم الثالث ، حيث لا يوجد فيها — أو لا يكاد يوجد — قيم ومعايير مشتركة يمكن أن تعمل على خلق نسق متوازن حقيقة أو يمكن أن يحقق فى المستقبل القريب حالة التوازن هذه .

وقد حظيت نظريات الصراع بقدر كبير من الاهتمام والتقدير لأسباب متنوعة ليس هذا بيان تفصيلها . وهى ليست البديل الوحيد لنظرية التوازن ، كما عرفناها عند بارسونز . وقد أشرنا من قبل فى أكثر من موضع الى نظريات بيتريم سوروكين . وقد اتخذ سوروكين

موقفا مختلفا عن موقفى بارسونز ودارندورف (وكل منهما يمثل معسكرا متميزا داخل ميدان النظرية الاجتماعية) • ولذلك لا يمكن الادعاء بوجود رابطة مباشرة بين آرائه وآراء أى منهما •

وقد تباعد سوروكين فى مؤلفاته الأساسية عن مشكلات مجتمعتنا المعاصر (وكذلك عن مشكلاتنا السياسية الخاصة) مما مكّنه من أن ينظر — من عل — نظرة تاريخية شاملة الى تطور المجتمعات الحديثة • وحاول سوروكين أن يميز الكيانات الاجتماعية — التى تعد أنساقا — نظريا وامبريقيا عن الكيانات التى ليست أنساقا • ووصف الأنساق الاجتماعية الثقافية بأنها تمر بنوع من « النمو » ، لا يمكن أن نعتبره سعيا وراء تحقيق التوازن • ولا هو تغير وليد الصراع • ومع تغير قوة الدوافع الخلاقة فى الثقافة يتغير ايقاع النمو فى المراحل التاريخية المختلفة التى يمر بها ذلك النسق • ويستعمل سوروكين مصطلح النمو بمعنى العملية الطبيعية الحتمية المستمرة ، والتى حاول سوروكين تتبعها وتوضيحها فى المجتمعات الغربية منذ عصر الاغريق وحتى العصر الحديث •

ويصاحب التغير الثقافى تغير العلاقات الاجتماعية (أى التغير الاجتماعى) ، وان لم يوضح لنا سوروكين ذلك بنفس الدرجة من التفصيل والاقناع • ويرى سوروكين على وجه العموم أن المجتمع يعيش فى حركة دائبة تتذبذب بين المراحل الثقافية المختلفة وهى :

١ — الثقافة الفكرية :

وهى تلك الثقافة التى تسود فيها الأفكار •

٢ — الثقافة الحسية :

وهى المراحل التى يلعب فيها التطور المادى الدور الحاسم •

٢ - والثقافة المحلية :

وهي مرحلة وسط بين المرحلتين المذكورتين من مراحل التطور الثقافي ، والتي يمكن أن نصفها بأنها « ثقافة رشيدة » .

وتتغير أشكال السلطة كجزء من أجزاء الثقافة ، ومع ذلك يلاحظ أنه لا يوجد أى نوع من الترامن بين تغير المظاهر الثقافية السياسية والتكنولوجية والفنية وغيرها . فبعضها قد يتغير فى نهج مستقل عن بقية عناصر الثقافة ، وإن كانت جميعا تتفاعل وكل منها يؤثر فى الباقي .

وقد ظهرت فى السنوات الأخيرة محاولات لبلورة نظرية فى التطور الاجتماعى أو الثقافى بوصفه نظيرا للتطور البيولوجى . مع العلم طبعا بأن تلك المحاولات جاءت بعيدة عن الطابع الساذج لنظريات أتباع الداروينية الاجتماعية التى ذاعت فى القرن التاسع عشر ، والتي نبذها علم الاجتماع المعاصر كلية اليوم .

وعندما يتناول العلماء التغير ، فإن كل فريق منهم يتخذ نهجا خاصا فى تصويره أو محاولة فهمه . فإراء البعض فى الأساس عملية تراكمية بطيئة ، مثل تجربة كافة الاحتمالات الممكنة ، بحيث ينتهى الأمر الى نبذ نموذج ثقافى كان قائما ، ويتخلق نموذج ثقافى جديد (ومن أمثلة هذا التصور للتغير تطور فن النحت الأغريقى أو فن الرواية الأوروبية المعاصرة) . والبعض يساوى بين التغير والثورة ، خاصة الثورات السياسية . ومن النادر أن تولى احدى نظريات التغير نفس القدر من الاهتمام لعمليات التطور البطيء وللانقلابات الثورية .

وقد أدخل مؤخرا عالم الاجتماع الأمريكى أميتاى اترىونى Etzioni نفمة جديدة فى هذا النقاش الكبير العاصف المشوب بالفكر الحتمى

حول التغير^(٤) • فهو يرى أننا نستطيع اليوم ، ولأول مرة فى تاريخ البشرية الاجتماعى (عصر ما بعد الحداثة) ، أن نحقق المجتمع الايجابى ، أى المجتمع الذى يملك مقدراته بيده ، ويملك الوسائل التكنولوجية التى يصنعها بنفسه ولنفسه • وبذلك يمكن أن يتحقق ما يطلق عليه اسم التغير الاجتماعى المخطط ، والذى بدأت بعض المجتمعات تمارسه بالفعل (سوف نتحدث فيما بعد تفصيلا عن التغير المخطط فى ثنايا حديثنا عن علم الاجتماع التطبيقى) • ومن الممكن أن ننجح بعد ذلك فى تطبيقه على كل أنواع المجتمعات والجماعات • وسوف يكون انجاز ذلك بمثابة ثورة تضارع فى أهميتها أكبر الثورات فى حياة البشر ، مثل : الاستقرار والتوطن بعد البداءة والترحال ، واكتشاف الزراعة ، وتدجين الحيوانات ، وقيام المجتمع الحديث الذى قام اعتمادا على النجاح فى تسخير القوى الطبيعية لصالح الانسان • وسوف يمكننا هذا من أن نبدأ عملية تغير ذاتى كثيفة ومستمرة ، بدلا من أوهام المفكرين فى الماضى الذين كانوا « يقترحون » تأسيس مجتمعات « كاملة » أو « مجتمعات أفضل » •

ولا يعتمد هذا التغير على الصراعات السياسية التى تدور فى المجتمع ، على نحو ما اقترح دارندروف ، كما أنه لا يعتمد على عملية « اعادة تربية » نفسية للجماهير فى مناخ ثورة مستمرة (مثل مفهوم ماوتسى تونج عن الثورة الثقافية) • فالقوة لا ترتبط فى رأى اترىونى بالضرورة بالقهر ، والمعارضة ، والصراع ، بل انها على العكس من ذلك ترتبط بالتعاون والتضامن • فالتعاون كثيرا ما يعتمد على القوة ، والقوة تمارس عن طريق التعاون ومن خلاله • وهكذا يعتبر اترىونى « القوة فى المجتمع شكلا من أشكال تعبئة الطاقة الاجتماعية لخدمة الأهداف

(٤) انظر كتابه الهام :

Amitai Etzioni, *The Active Society : A Theory of Societal and Political Processes*, New York, 1968.

الاجتماعية » . فالقول بأن القوة سمة عامة لأي مجتمع ، لا يعنى أن القوة هى عملية سيطرة قاهرة . ونقطة هامة أخرى : ان القوة يمكن تبعا للظروف توظيفها لخدمة كل هدف من أهداف المجتمع ، ، بدءا من استخدامهما للابقاء على الوضع الراهن والحفاظ عليه ، وانتهاء باستغلالهما لتغييره وتجديده .

وقد درس أتريونى فى كتابه : المجتمع الايجابى الذى أشرنا اليه ظروف تحقيق مثل هذا المجتمع . ومن أهم الاعتبارات التى يجب مراعاتها حساب الربح والخسارة . فالحقيقة أنه من أهم واجبات علماء الاجتماع أن يضعوا نصب أعينهم عند التفكير فى كل التغيرات التى يمكن احداثها فى العلاقات الاجتماعية الموازنة بين النتائج المرغوبة والنتائج غير المرغوبة . كما أنه يتعين عليهم ، بقدر ما يسمح لهم رصيدهم من الدراية بعلم الاجتماع - أن يفكروا فى الآثار غير المتوقعة لتلك التغيرات ، سواء كانت سارة أو مؤلة أو محايدة . وقد فعل أتريونى ذلك فى ثنايا دراسته لمختلف أشكال القهر الاجتماعى وأساليب ممارسة القوة وآثارها « الضارة » بالنسبة لكل من :

(أ) أولئك الذين يخضعون للقهر .

(ب) أولئك الذين يمارسون القوة .

(ج) بالنسبة للأبنية الاجتماعية ، التى يتم فى اطارها ممارسة القوة .

ويوسعنا أن نصل الى مستوى تصورى جديد عن طريق هذا التمييز بين أشكال القهر والآثار التى يحدثها هذا القهر .

والحقيقة أن الجدل الذى دار حول هذه النقطة يصور لنا بجلاء كيف يمكن احراز تقدم فى الفكر النظرى فى علم الاجتماع . وهذا

هو السبب الذى جعلنا نستقيض بعض الشئ فى عرضه ، وبيان وجهات النظر المختلفة •

ولا شك أنه من الأمور المؤثرة ذات الدلالة فى مثل هذا الجدل نوع التصور الموجود لدى عالم الاجتماع عن المجتمع أو عن الجماعات التى يدرسها • اذ أنه من المرجح أن كل نموذج فكرى يجعله يفعل أو يتغافل عن بعض الظواهر التى لا تتسق مع هذا النموذج • فإذا كان صحيحا أن نسق التوازن — انذى قال به بارسونز — يجعل الباحث يتخذ موقفا محافظا من الناحية السياسية ، ويجعله يستهين بالقوى المتصارعة الساعية وراء التغير • فانه صحيح أيضا أن النموذج الفكرى الذى يتناول المجتمع بمفاهيم : الصراع والسلطة والقهر والضغط والضغط المضاد والتغير لا يلائم دراسه المجتمعات المراكدة (مجتمع ما فى احدى جزر بولينزيا المنزلة) ، كما أنه يميل الى تجاهل امكانيات التخفيف من القهر والألم والاعتراب أو اسقاطها من حسابه كلية ، وإلى تضخيم واذكاء الصراعات التى لا مناص من تجنبها •

ويجب أن نأخذ فى اعتبارنا أن التصورات والأفكار التى يطورها علماء الاجتماع اليوم لم تعد حبيسة الدوائر الأكاديمية • فمع كل يوم تزداد أهمية الدور الذى تلعبه فى رسم برامج تغير مخطط للواقع الاجتماعى القائم • حقيقة أن الممارسة اليومية كفيلة بأن تصحح وتراجع الأخطاء الفكرية المتطرفة أو العناصر التى تسقط من اعتبار المخطط ، ولكن ذلك لا يتم الا بتكلفة انسانية ومادية عالية ، وبعد أن تكون قد وقعت بالفعل أضرار كبيرة • ونجد مثلا أن دراسة نظرية مثل دراسة اتريونى موجهة بالأساس لممارسة تأثير سياسى فى اتجاه معين ، ولكنها تتضمن من ناحية أخرى ميكانيزمات التصحيح الذاتى لما قد يعثرها من أخطاء وقصور •

الفصل الثامن

التغير الاجتماعى

أولا - دراسة التغير :

بعد ذلك العرض للجدل الذى شغل أفكار ومشاعر علماء الاجتماع طوال السنوات الأخيرة ، ننتقل الآن الى محاولة فهم عمليات تحليل التغير الاجتماعى ، بصرف النظر (أو بالرغم من) التصورات النظرية الأساسية للمجتمع •

ونحن نستخدم مفهوم الجماعة هنا بنفس الاتساع والشمول الذى استخدمناه به على طول الكتاب ، بحيث يشمل أى تجمع من الناس ابتداء من شخصين يدخلان فى علاقات اجتماعية منتظمة كما يشمل أكبر الوحدات الاجتماعية المعروفة •

ولكن ما هو التغير ؟ التغير على مستوى الواقع الاجتماعى اليومى عملية مستمرة ومائلة فى كل لحظة من لحظات الاجتماع الانسانى • فنحن مع كل ثانية تمر يتقدم بنا السن ، وتتغير جسمانيا وفكريا ، ويتعين علينا لذلك أن نغير سلوك الأدوار التى نؤديها فى المجتمع • وكل علاقة اجتماعية ندخل فيها مع أشخاص آخرين نحن نؤثر على هؤلاء الأشخاص ، وهم بدورهم يؤثرون فىنا ، وجماعتنا الصغيرة تتغير بدورها : وفى لقائنا التالى سيكون لكل منا توقعات أخرى مختلفة عن توقعاتنا فى المرة السابقة • ويؤدى تراكم آلاف هذه التغيرات التى تتم على المستوى الأصغر (الميكروسوسولوجى) الى احداث تغيرات فى الجماعات الأكبر التى تنتمى اليها تلك الجماعات الصغيرة • ولكننا لا نصف التغير الذى

يحدث بأنه تغير في الجماعات الكبيرة الا عندما يتغير البناء الأساسي
للك الجماعة .

من هذا مثلا أن العلاقات بين الأم وطفلها تتغير تغيرا طفيفا من يوم الى آخر ، ذلك لأن الطفل ينمو ، ويتعلم من أمه وأمه تتعلم بدورها منه . ومع ذلك تظل العلاقة الأساسية هي نفسها دون تغير : فالأم تحرص في أثناء قيامها بدورها كأم على رعاية الطفل ، وحمايته ، وتعليمه ، واللبس معه ، وتشجيعه ، وتغذيته . وهي في أدائها لتلك المهام تؤدي دور الأم التقائدي في الجماعة الأكبر : القبيلة ، أو الأمة ، أو المجتمع ، وأعني الدور الذي يتطلب اعداد طفلها ليصبح عضوا في المجتمع . ثم يحدث في أحد المجتمعات أن تتغير قواعد سلوك الأمهات ، بحيث لا يصبح هذا السلوك الجديد مجرد استثناء . من هذا مثلا أن تبدأ الأمهات في الطبقات الاجتماعية العليا اطعام أطفالها « بالبرازة » وليس بالرضاعة الطبيعية ، أو على العكس من ذلك ، أن تنتقل من الرضاعة الصناعية الى الرضاعة الطبيعية . أو يحدث مثلا أن تحمله على التعميل بالمشي ، أو على العكس تتركه الى أن يبدأ المشي من تلقاء نفسه ، أو أن تضربه ، أو تكف عن ضربه اذا كان الضرب هو الأسلوب السائد في التربية ، أو تتركه لرعاية الجدات أو الخادومات ، أو تتفرغ لرعايته طول اليوم . . . اذا حدث تراكم بهذا الشكل في هذا النوع من العلاقة فمعنى ذلك أن هناك تغيرا اجتماعيا بدأ يحدث في للجماعة الأخير — أي المجتمع . فقد تغير نمودج السلوك المنتظم في المجتمع .

ولا يمكن دراسة التغير الاجتماعي دراسة صحيحة الا في علاقته بجماعة اجتماعية محددة ، أي أن الدراسة يجب أن تتم على مستوى معين من المستويات الاجتماعية . فالشيء الذي قد يعد ثورة على مستوى معين ، قد لا يعد على مستوى آخر سوى ظاهرة شاذة

أو طارئة قليلة الشأن محدودة الخطر . فالتغير الذى يحدث على مستوى الأسرة (مثل : نمو الأطفال ، والآثار المترتبة على ذلك بالنسبة لساتر أفراد الأسرة) لا يعد تغيرا بالمعنى الصحيح بالنسبة للقبيلة أو بالنسبة للمجتمع الكبير ، ولكنه شيء عادى مألوف لا يخرج عن النظام الرتيب . كما أن التغير على مستوى أحد النظم الاجتماعية فقط ، قد لا يؤدى الى تغير على مستوى المجتمع الكبير (مثلا : ان تغير نظام التسليح فى أحد الجيوش من النظام الأمريكى الى الروسى أو العكس ، قد لا تكون له فى ذاته أى آثار على بقية النظم الاجتماعية . مع ملاحظة أن عملية تغير نظام التسليح فى الجيش قد تكون نتيجة تغير على مستوى النظام السياسى أو الاقتصادى أو كليهما . ولكن هذه قضية أخرى) . ونلاحظ من تتبعنا للمجتمع الصناعى الحديث (غنى أوروبا وأمريكا واليابان) أن هناك اتجاها عاما للتغير الاجتماعى يسير بالمجتمع نحو العلمانية ، ويبدو ذلك بشكل جلى فى ميدان قوانين الأسرة ونظام التربية .

ونحرص عند تحليلنا للانساق الاجتماعية الكبرى أو الصغرى على أن نوضح علاقات الاعتماد المتبادل بين مكونات النسق . وقد أثبتت البحوث أن هناك بعض المفاهيم المفيدة فى هذا الصدد ، خاصة بالنسبة لتحليل الوظيفى ، هى : **الأداء الوظيفى السليم ، والاختلال الوظيفى ، والوظائف الظاهرة ، والوظائف الكامنة ،** ويرجع الفضل فى صك هذه المصطلحات وبلورتها الى عالم الاجتماع الأمريكى روبرت ميرتون .

ويوصف أحد أجزاء النسق الاجتماعى بأنه وظيفى (أى يؤدى أداء وظيفيا سليما) عندما يساهم فى أداء النسق كله لوظيفته فى المجتمع . أما الاختلال الوظيفى فيحدث عندما يعمل أحد أجزاء النسق على تعويق أداء هذا النسق لوظيفته . ولكننا ينبغي أن نلاحظ أن نفس القيمة

أو نفس المعيار أو نفس النظام يمكن أن يظل وظيفيا فترة طويلة من الزمن ، ثم يصاب بالاختلال الوظيفي بعد ذلك • أو يكون وظيفيا على مستوى معين ، ويصاب بالاختلال الوظيفي على مستوى آخر •

ونضرب مثلا هنا بقيمة ثقافية معينة هي « احترام الشخصية الانسانية » ، لكي نقرب بها فهمنا للموضوع • فهذه القيمة تؤدي دورها أداء وظيفيا سليما كمثال أعلى أو ايدولوجية ملزمة لمجتمع متحرر أو راغب في التحرر • ولكن من الممكن أن يتحول بسرعة شديدة إلى الاختلال الوظيفي مثلا عندما يتعرض المجتمع لخطر داخلي أو خارجي داهم • كذلك نلاحظ أنه بينما تكون قيمة « احترام الانسان » وظيفية في ميدان النظم السياسية والعلمية والفنية — مثلا — يمكن أن تؤدي إلى اختلال وظيفي في ميدان النظم الاقتصادية (أحيانا) أو البيروقراطية العسكرية أو غيرها في نفس المجتمع وفي نفس الفترة الزمنية •

وإذا كنا نحلل الأداء الوظيفي لجزء من أجزاء النسق الاجتماعي من جوانبه الايجابية أو السلبية أو المحايدة ، فطينا أن ننتبه في نفس الوقت إلى ملاحظة الوظائف الظاهرة والوظائف الكامنة ، فلا نكتفى بتسجيل الوظائف الظاهرة فقط • والوظائف الظاهرة هي تلك الوظائف المستهدفة (أى المقصودة) والمعترف بها علنا من الجميع • أما الوظائف الكامنة فهي تلك التي ليس معترفا بها صراحة ، وقد لا تكون مقصودة بوعي •

ويمكن أن نوضح هذين المفهومين باستخدام نفس المثال : قيمة : احترام الشخصية الانسانية • فهذه القيمة تهدف — كوظيفة ظاهرة — إلى نمو المواطن في حرية وإلى تحقيق سعادته في نهاية الأمر ، كما تهدف إلى حمايته من طغيان الدولة والمجتمع والنظام الاقتصادي ... الخ • ولكن هذه القيمة نفسها (وتلك هي وظيفتها الكامنة) تعد أحد القيم المقدسة في المجتمعات المتقدمة المعاصرة وتعتمد جزاء من

أيديولوجيتها التي تعمل على تحقيق التكامل بين أفراد ذلك المجتمع من خلال ارتباطهم بها وحرصهم عليها •

وتمثل الوظائف الكامنة ، كما يمثل الاختلال الوظيفي أهمية كبرى في التحليل السوسيولوجي ، خاصة عندما يكون بصدد تناول الإصلاحات الاجتماعية : فالفهم الانساني السليم الذي يضيق من أفقه مثله العليا التي يؤمن بها أو مصالحه الخاصة التي يحرص عليها ، قد يتجاهل بسهولة « الوجه الآخر للمعدة » •



ثانيا - ما الذي يتغير ؟

بعد تلك الملاحظات الأولية الخاصة بمنهج تحليل التغير الاجتماعي ، سنحاول فيما يلي أن نصنف أنواع أو مجالات التغير • ويتعين لذلك طرح الأسئلة التالية :

ما الذي يتغير ؟ وبأي شيء يبدأ التغير أولا ؟

الملاحظ أن التغير في القيم والمعايير الثقافية يمثل أهم أنواع التغير وأبعدها تأثيرا في المجتمع • وهذا النوع من التغير يتم ببطء شديد ، وكثيرا ما لا يلاحظه أفراد المجتمع ، بل انهم أحيانا ينكرونه • والقيم في الغالب مفاهيم فضفاضة غير محددة تحديدا رقيقا مثل : الحرية ، والاخاء ، والمساواة ، والوطنية ، واحترام الانسان ، والعلم •• ويختلف فهم كل قيمة من تلك القيم من عصر الى عصر ومن جماعة اجتماعية الى جماعة أخرى • وكثيرا ما يظل التعبير كما هو قائما لا يتغير بينما يتغير مدلوله • ويتضح هذا في عديد من النظم الاجتماعية.

أما تغير النظم الاجتماعية فأوضح وأظهر للعيان ، لأنه أيسر أن

نتعرف عليه ونلمسه ، كما أنه يتصل بالفرد من حيث أنه ينطوي على تغير قواعد الدور أو تعليمات أداء الدور . والتغير في النظم هو تلك التغيرات التي تطرأ على الأبنية المحددة الواضحة على مستوى المجتمع كالنظم السياسية والاقتصادية والعائلية ، والتي تكون محددة في شكل قوانين أو نظم مقررة . فنظام الملكية نظام مقرر وراسخ في مجتمعنا في العصر الحديث . ولكن جانباً منه ، مثل ملكية الأرض الزراعية ، يمكن أن تتحدد (مثلاً : قانون الإصلاح الزراعي الأول ، ٩ سبتمبر ١٩٥٢) ، ويمكن أن يزداد حجم الملكية الفردية تحديداً . ولكل ذلك مصاحبات وآثار اجتماعية نعرفها^(١) . والزواج نظام مستقر محدد الأركان والقواعد ، ولكن سن الزواج يمكن أن يعدل بقانون جديد ، وقواعد الطلاق قد يدخل أحد التشريعات تعديلات معينة عليها (مثل تقييد الطلاق باشتراط وقوعه أمام القاضي ، أو إعطاء الزوجة حق طلب الطلاق في ظروف معينة ، إذا تزوج زوجها بامرأة أخرى عليها ، وأحست هي بأن الزواج الثاني يضر بكرامتها أو سعادتها ... الخ) . والتعليم نظام مستقر محددة كل مراحله وتنظيماته تحديداً دقيقاً ، ولكننا بعد عام ١٩٥٢ أدخلنا تعديلات على تقسيم مراحل التعليم (ست سنوات ابتدائية ، وثلاث اعدادية ، وثلاث ثانوية) وعلى المقررات (شكلاً أو موضوعاً ... الخ) . وقد يصدر قانون بفرض رسوم معينة على التعليم ، فيحرم منه قطاعات معينة من أبناء المجتمع ، أو يصدر قانون بمجانبة التعليم وفتحه لكل قادر على تلقي العلم ، فتدخل اليه قطاعات عريضة كانت محرومة من التعليم أيام كان بالمصروفات ، ويترتب على خطوة مثل هذه تغيرات كبرى في البناء

(١) انظر على ليلة وآخرون ، تقرير بحث عن الإصلاح الزراعي ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٨١ ، على الألة النسخة .

المهنى وفى النشاط الاقتصادى وفى القيم الثقافية وفى الحراك الاجتماعى ... الخ .

فهذه كلها عبارة عن تغييرات فى تنظيم الجماعات الاجتماعية أو فى تعريف وتحديد الأدوار الاجتماعية من شأنها أن تدخل شئنا جديدا على البناء القائم ، أو كثيرا ما تدفع الى الأمام اتجاهها معنا فى التطور تكون أرهاصاته قد بدأت بالفعل .

وقد يكون التغير فى توزيع الحقوق ، أو الملكيات أو المكثات ، دون أن يرتبط بحدوث تغير فى النظم نفسها . فنظام الملكية مثلا فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل العشرين كان محتفظا فى فترة معينة بمعامله الرئيسية ، ولكن ظروفها عالمية أو سياسية مطية أدت الى اندفاع الأجانب على تملك الأرض وتجارة القطن وتجارة الجملة والبنوك وغير ذلك . أو أن تتعرض الملكية للزراعية للثققت ، وترداد سرعة تفتتها ، فيتغير توزيع الملكية فى المجتمع ، مع أن نظام الملكية لم يتغير (والسبب فى ذلك هو ثبات قواعد توزيع الارث ، وتأثيرها الفعال على المدى الطويل) . وتشهد مجتمعات أخرى مثلا عملية تجميع الثروات فى أيدي أسر قليلة أو قطاع محدود من أبناء المجتمع ، لأسباب سياسية أو دينية أو غيرها مع بقاء قواعد نظام الملكية على حالها . أو يظل نظام الصناعة والانتاج على حالته . ولكنه يسمح — بفعل تطور التكنولوجيا ، ولاعتبارات سياسية اقتصادية — بظهور اختراعات صناعية خطيرة الأثر على المجتمع . وقد يحدث فى فترة أن تتركز تجارة التجزئة فى أيدي فئات معينة أو أقلية بالذات ، مثل تركز تجارة التجزئة فى شرق إفريقيا فى أيدي الهنود ، وفى أندونيسيا فى أيدي الصينيين ، وفى هارلم (بمدينة نيويورك) فى أيدي اليهود .

ان مثل تلك العمليات ، وردود الفعل عليها التى قد تكون عنيفة

فى بعض الأحيان ، تؤثر أبلغ الأثر على المجتمع ، دون أن ترتبط فى بادئ الأمر بتغير النظم . ولو أنه قد يحدث فيما بعد أن يضطر المجتمع نفسه الى تغيير النظام نفسه ، لمواجهة تلك الآثار أو بعضها ، فيصدر فى مجتمع معين تنظيم يحظر اشتغال الأجانب بتجارة التجزئة ، أو تحديد للحد الأقصى للملكية الزراعية ، أو قوانين مقاومة الاحتكار (وهى الآن موجودة فى جميع البلاد الصناعية الرأسمالية ، حيث أنه من السهل ظهور الاحتكارات الخطيرة على المجتمع لو تركت أمور الحياة الاقتصادية لقوانين النمو الرأسمالى تفعل فعلها) .. أو قوانين التأميم ... الخ .

ولا يختلف عن ذلك كثيرا ما يطرأ من تغيرات على المكافآت المادية والأدبية (أو غير المادية) التى يمنحها المجتمع لأفراده . من هذا مثلا أن تغير المكانة النفسية للمهنة فى المجتمع عبر فترة معينة . فلا يقتصر التغير فى مثل هذه الحالة على مكانة صاحب هذه المهنة وعلى دخله منها ، ولكنه يصل أيضا الى التأثير على حجم الاقبال على المهنة نفسها ، وعلى نوعية الذين يسعون الى الانخراط فى صفوفها ، والانجازات المتوقعة من أصحاب هذه المهنة وأشكال السلوك فيها ، وكذلك تقييم المشتغلين بهذه المهنة لأنفسهم (٢) .

ويمكن أن نتساءل : هل يؤدي تغير القيادات السياسية والفكرية الى أحداث تغير اجتماعى ؟ الحقيقة أن التحليل الاجتماعى — الذى يفسر الظواهر الاجتماعية بظواهر اجتماعية أيضا — يرفض هذا المنطق ، فلا نستطيع أن نقبل تفسير ظاهرة اجتماعية بظواهر فردية . ولكن تغير القيادات يمكن مع ذلك أن يؤثر على المستوى الاجتماعى

(٢) انظر زين العابدين درويش ، مكانة المهنة وظروف التغير فى المجتمع المصرى المعاصر ، مقال فى الكتاب السنوى لعلم الاجتماع، المجلد الرابع ، ابريل ١٩٨٣ ، دار المعارف ، القاهرة ، ص ص ٧٢ — ١١٩ .

إذا كان صاحب الدور (رئيس جمهورية - وزير - زعيم ديني ... الخ) يستطيع أن يعدل قواعد أداء هذا الدور ، بحيث يقال أنه قد قدم تحديدا أو تعريفا « جديدا » لدوره هذا ومن ثم نكون بصدد تغير فى القيم والمعايير الثقافية أو فى النظم الاجتماعية .

ويمكن أن نضرب أمثلة من بعيد ومن قريب . فمن الأمثلة البعيدة عندما ورث شارلمان لقب ومنصب الملك ، ولكنه وسع ملكه ووطد حكمه ونصب نفسه امبراطورا ، فغير اللقب وغير المنصب . كذلك عندما عمل روزفلت رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية عمل على توسيع القواعد المنظمة لأدائه لدوره وأخذ زمام المبادرة فى تعامله مع الكونجرس ... الخ . فى مثل هذه الأحوال نقول ان ميكانيزمات الضبط على هذا المنصب أو ذاك أثبتت أنها أضعف من أن تلزم صاحب الدور بالالتزام بالقواعد التقليدية لأدائه . . ولذلك نقول بالنسبة لهذين المثالين ان القواعد قد تغيرت ، لا أن هناك تغيرا اجتماعيا حدث بفعل فرد معين .

ولكن إذا أخذنا أمثلة قريبة ، فاننا نجد أن مصر ظلت تحكم من عام ١٩٥٣ (تقريبا) حتى ١٩٧٠ بواسطة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر . واتخذت الدولة سياسة معينة واضحة ، وتبلور حولها جهاز ادارى معين ، بتنظمه قواعد بيروقراطية ثابتة ، ويحدده على المستوى الشخصى الولاء للفكرة وللرجل . (لاحظ أن هذا النظام من الحكم يسمى : نظاما شموليا) . وتغير الرجل - مات بسبب المرض - وجاء رئيس آخر هو الرئيس الراحل أنور السادات ، ولم تتغير فلسفة الحكم المعلنة فى بادئ العهد ، ولكن كان لابد أن يتغير الرجال حول الحاكم ، (١٥ مايو ١٩٧١) لأنهم كما قلت لم يكونوا على ولاء للفكرة فحسب ، ولكن للفكرة وللرجل . وفتح تغيير الرجال حول الحاكم الطريق

أمامه لتغيير الفكرة (أعنى فلسفة الحكم ، واتجاهه العام) • ووصل
عهد السادات بمصر فى نهايته الى صورة مختلفة من الجوانب العسكرية ،
والاقتصادية ، والسياسية (دوليا وعربيا ومحليا) عن الصورة التى
كانت عليها فى نهاية حكم عبد الناصر •

ان شخصية الحاكم ، أو القائد ، فى مجتمعات العالم الثالث لم
تدخل بعد تماما فى حدود هذه الأطر التنظيمية التى وصلت اليها
الوظيفة الماثلة فى الديمقراطيات الغربية ، مازالت قيم التراث تلعب
دورا مؤثرا ، وما زالت الشخصية « الكاريزمية » (أى المهمة) سهلة
التكوين فى وسط المجتمعات الأمية أو شبه الأمية ، وما زالت ميكانزمات
الضبط (خاصة على الكبار) تثبت كل يوم أنها شديدة الضعف تكاد
تكون عديمة الفاعلية •• ولذلك يختلف دور الفرد فى تغيير المجتمع فى
بلاد عن بلاد ، وان كان كل ذلك يتم عبر آليات ومثيرات اجتماعية •

وفى المقابل نلاحظ أن هناك ملايين من الأفراد تجيء الى
المجتمع (بالميلاد) وتروح منه (بالموت) ، وقد ينحرف بعضهم أو أغلبهم
انحرافات ضئيلة قليلة الشأن على المعايير والقواعد المرسومة لأدوارهم ،
ولكن المجتمع لا يحس بهم ولا يتأثر بمجيئهم أو ذهابهم تأثيرا
حاسما واضحا •

ثالثا - الدوافع الداخلية للتغير :

ما هى مصادر التغير الاجتماعى ؟

لقد عرضنا فى فقرات سابقة من هذا الكتاب لبعض نظريات
علم الاجتماع ، وركزنا فى بداية هذا الفصل على الجدول الدائر الآن فى
ميدان علم الاجتماع المعاصر • وسوف نهتم فيما يلى بالحديث عن

مصادر التغير الاجتماعى ، دون أن نحاول حسم الموضوع بأن بعضها قد يفوق البعض الآخر أهمية ، بشكل عام ، أو فى ظل ظروف معينة .
لأن هذه المسألة لا يمكن أن تحسم إلا بالنسبة لكل موقف على حدة .

ويحدث التغير الاجتماعى :

- ١ - بسبب بعض خصائص البناء الاجتماعى نفسه .
- ٢ - بسبب ما يطرأ من تطور على الثقافة .
- ٣ - بسبب تغيرات فى البيئة الاجتماعية ، أو الأساس الأيكولوجى ، أو البناء الديموجرافى (أى السكانى) .
- ٤ - وبشكل غير مباشر نتيجة ما يطرأ من تغيرات على البيئة الطبيعية .

وسوف نتناول كل نقطة منها بشئ من التفصيل فيما يلى .

١ - التغير الراجع الى خصائص البناء الاجتماعى :

ويمكن القول بأن معلوماتنا عن خصائص البناء الاجتماعى التى تؤدى الى التغير معلومات دقيقة الى حد كبير ، وهى على أى حال أدق من معلوماتنا ببعض أسباب التغير الأخرى . وقد سبقت الإشارة الى بعض مجالات التوتر والاحتكاك فى العلاقات الاجتماعية التى تؤدى الى التوتر . ونحب أن نلفت النظر الى خمس نقاط هامة فى هذا الصدد :

(١) الانسان هو أصغر وحدة اجتماعية تدخل - من خلال الاضطلاع بدور معين - فى علاقات مع الأفراد الآخرين . ولما كانت قواعد أداء هذا الدور محددة بواسطة بعض الثقافة العامة ، فمعنى ذلك أن كل فرد يفهمها بطريقته الخاصة وفى حدود قدراته ، ومن المؤكد أنه قد يخرج عنها - ولو بشكل طفيف - فى بعض الأحيان .

وينعكس سلوكه هذا على طرف العلاقة الآخر ، الذى قد يجد ذلك التعدى على قواعد الدور أمرا غير محبب ، وقد يدفعه بالتالى الى انحراف آخر عن المعيار المحدد .

كذلك نجد فى أحوال أخرى كثيرة أن قواعد أداء بعض الأدوار المختلفة التى يؤديها شخص واحد (زوج - أب - معلم - سياسى .. الخ) متضاربة الى حد ما ، مما يترقب عليه أيضا أن ينصرف ذلك الشخص فى أدائه لواحد أو أكثر من تلك الأدوار . وقد دلت بعض البحوث الأوربية والأمريكية على أن معظم الأشخاص الذين يحصلون على مكانة اجتماعية عالية (شهادة جامعية عليا مثلا) يحرصون حرصا شديدا على أن يحصلوا على مكانة مماثلة فى مجالات أخرى: كمحاول الحصول على وظيفة ذات مرتب مرتفع ، أو اختيار زوجة من مستوى اجتماعى رفيع وذات مؤهلات متميزة ، والاختلاط بالأوساط الأكاديمية . وإذا تمعز عليه أن يرفع مكانته فى مجالات الحياة الأخرى (كما هو الحال بالنسبة للزواج الى حد ما فى المجتمع الأمريكى) ، فإنه يعانى من توترات حادة .

وهناك مشكلات أخرى يمكن أن تنشأ عن صراع الأدوار أو تباينها ، بخلاف الفروق فى المهية . وأمامنا مثال قريب من حياة كل منا : فتحديد المجتمع لدور الأم لا يتفق مع تحديد نفس المجتمع لدور المرأة العاملة . وعندما يتكرر حدوث التوترات الناجمة عن صراع هذين الدورين ، فمن المؤكد أن يحدث تغير فى الموقف : اذ لابد أن تتعدل قواعد أداء هذا الدور أو ذاك^(٣) .

ومع ذلك لا نستطيع أن نحدد نسبة مئوية معينة يمكن أن نقول

(٣) انظر : محمد سلامة آدم ، المرأة المصرية بين البيت والعمل ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

عندها ان نسبة شاغلى الأدوار الاجتماعية الذين يعانون من صراع أدوارهم المتضاربة قد بلغت حدا يتحتم معه تعريف المجتمع لبعض تلك الأدوار • ولكننا نعرف على أى حال أنه قبل أن تتغير قواعد أداء الأدوار فإنها تمر بمرحلة يكثر فيها مخالفتها والخروج عليها ، دون أن يصاحب ذلك ما هو متوقع من احساس بالقلق أو بالذنب •

وعندما تبلغ مثل الحالة وصفا متطرفا يسميها علماء الاجتماع — منذ دوركايم — **الأنومى** • ويعنى الأنومى الحالة التى تفقد فيها المعايير الأساسية للجماعة أو المجتمع قوة الزامها ، فى الوقت الذى لم تتكون فيه بعد معايير جديدة تكون ملزمة لأفراد المجتمع • ويشعر أفراد المجتمع بحالة الأنومى (أو فقدان المعايير) فى صورة أزمة هوية شخصية • فهم لم يعودوا يعرفوا من هم ، ولا الى أين ينتمون ، وأدوارهم الاجتماعية لم تعد تلائمهم ، والمجتمع لا يستطيع أن يقدم لهم أدوارا أفضل وأكثر ملاءمة • ويتعرضون فى أثناء محاولاتهم لتفصيل أدوار اجتماعية لأنفسهم على مقاسهم لصعوبات ومشاكل مع الأفراد الذين يعيشون معهم ويعاملونهم •

(ب) وكما يوجد صراع دائم بين الفرد وأدواره الاجتماعية المختلفة ، أو بين بعض أدواره وبعضها الآخر ، كذلك يوجد صراع مصالح دائم فى المجتمع ، وعلى كافة المستويات الاجتماعية • فحتى داخل الأسرة السعيدة — أى التى تتميز بقدر كبير من التكامل والتماسك — تحدث صراعات بين مصالح أعضائها • وعلى مستوى الجماعات الأولية كذلك يوجد صراع بين الأسر المختلفة فى القبيلة ، أو فى القرية ، أو فى جماعة الجوار (الجيرة) ، وبين « الشلل » المختلفة داخل جماعة الفنانين أو العلماء ، وبين جماعات الأصدقاء فى أحد النوادي ، وبين جماعات العمل فى أحد المصانع أو المؤسسات • ويتم فى العادة مواجهة تلك الصراعات فى حدود معايير السلوك المتعارف عليها ، حقيقة أنه لا يمكن

القضاء عليها نهائيا ، ولئنها توضع على أى حال فى حدود معينة . ولكن ذلك لا يمكن أن يستمر الا طالما كان هناك احترام من جميع الأطراف لتلك المعايير ، وأمكن فرضها بواسطة الوحدة الاجتماعية الأكبر . من هذا مثلا أن تنشئ تلك الوحدة الاجتماعية الأكبر (أحد المصانع الكبرى مثلا) لجنة للتخميم تقوم بمهمة التوفيق فى النزاعات التى تتور بين أقسام المصنع المختلفة أو بين جماعات المصالح المتعارضة . وإذا لم يحدث شيء مما نتحدث عنه هنا ، فلا بد أن يفترق أصحاب ، أو تتغير الاسرة ، أو أن نتكون معايير جديدة ، وبذلك تتغير هذه الجماعة الاجتماعية .

أما اذا كانت الوحدة الأكبر هى الدولة فاننا نطلق مصطلح سياسة على صراع جماعات المصالح المختلفة من أجل أن تستطيع فرض أهدافها فى هذا المجتمع . والملاحظ أن سياسة جماعات المصالح المختلفة تهدف دائما الى احداث تغييرات : سواء داخل الاطوار التقليدى ، أو عن طريق تغيير المعايير المعمول بها فى الدولة . ولو أننا نجد أنه ليس من المحتم دائما أن تقف جماعات المصالح فى صراع مباشر ضد بعضها البعض . فالمصالح قد تكون اقتصادية ، أو سياسية ، أو ايديولوجية أو متنوعة . ويصدق نفس الكلام على الأساس الذى تقوم عليه مواقع القوة المختلفة داخل الدولة . وفى احدى الدول الأوروبية الغربية مثلا قد لا يكون هناك صراع مباشر بين مصالح العلماء الذين يريدون الحصول على دعم الدولة لبرامج رحلات الفضاء أو الاستغلال السلمى للطاقة الذرية ، ومصالح عمال المناجم . وقد يكون الصراع فى هذه الحالة غير مباشر فقط وذلك لمرغبة كل طرف فى الحصول على دعم الدولة لأغراضه الخاصة ، وضرورة المفاضلة لأن الموارد المحدودة ، أو على أساس أن التوسع فى استخدام الطاقة الذرية فى الأغراض السلمية سوف يؤدى الى القضاء فى المستقبل على عمال تعدين الفحم تماما . وتحصر كل جماعة من جماعات المصالح هذه على ابداء رغباتها

للأجهزة التشريعية وللدوائر الحاكمة فى الدولة وعلى حملها على اجابة هذه الرغبات بقدر ما يمكنها ذلك . فى مقابل هذا نجد من ناحية أخرى — أن عمال المناجم كثيرا ما يكونون فى صراع مصالح مباشر مع أصحاب العمل ، ويكون دور الدولة فى هذه الحالة هو مراعاة الترام كل طرف بالمعايير المعمول بها ، أو الموافقة على تعديل علاقات العمل بين الطرفين .

ويمكن أن تحدث صراعات المصالح بين جماعات ذات مكانة متقاربة الى حد ما ، كما يمكن أن تقع بين جماعات متفاوتة (وأحيانا شديدة التفاوت) من حيث الحجم ، والقوة ، والأهمية الاجتماعية . ولذلك يمكن اعتبار الصراع المباشر بين الحكام والمحكومين صراعا بين جماعات مصلحة خاصة ، ولكن العكس ليس صحيحا ، فليس كل صراع مصالح صراعا بين حاكمين ومحكومين .

وتعد أجهزة التشريع والادارة والقضاء فى الدولة هى النظم (أو المؤسسات) التى تعمل على تسوية صراعات المصالح المباشرة وغير المباشرة ، ولو أنها قد تتحول هى نفسها فى ظل ظروف معينة الى جماعات مصالح فى مواجهة الجماعات الساعية الى التغيير . ولا يعنى هذا بطبيعة الحال ان كل المؤسسات الحكومية تكون بالضرورة محافظة ومتمسكة بالابقاء على الأوضاع القائمة . وتدلنا الخبرة اليومية على أن الأمر ليس كذلك .

ولا يصح أن يستنتج أحد مما سبق أن مصالح كل الجماعات الاجتماعية فى حالة صراع مستمر لا ينقطع . كما أن الصراعات الدائرة بالفعل بين بعض الجماعات انما هى صراعات جزئية ، أى أنها تمس بعض مصالح الجماعات الداخلة فى هذا الصراع . ولذلك لا تؤدي كثرة الصراعات الموجودة فى المجتمع على كافة المستويات ، والمتداخلة مع بعضها البعض فى أكثر من موضع ، لا تؤدي الى تفجير المجتمع أو القضاء عليه . فهذا الانفجار من الداخل لا يحدث الا فى حالات

نادرة ، ولم يحدث فى التاريخ الا نادرا ، حيث يؤدي صراع كلى شامل الى استقطاب كل الصراعات الجزئية وكل الجماعات الاجتماعية وتعبئتهم جميعا فى صراع كبير ، بحيث ينتهى الأمر الى الثورة أو الى حرب أهلية (ومثال ذلك الثورة الفرنسية ، والثورة البلشفية فى روسيا ١٩١٧ ، والحرب الأهلية فى لبنان التى اشتعلت نيرانها منذ عام ١٩٧٥ ، وما زالت تكوى بناها جميع فئات الشعب اللبنانى) . وبعد أن تنتهى الثورة أو تلك الحرب الأهلية تعاود الظهور من جديد كل أنواع المصالح الجماعية المتباينة والمتفاوتة .

ومن أوضح نماذج صراعات القوة التى تجرى فى سلام نسبى (أى حسب النواحد المعترف بها فى المجتمع) ، وتتطور باستمرار دون انقطاع ، وأشهرها فى تاريخ البشرية جمعاء النظام البرلمانى فى انجلترا منذ اعلان الماساجنا كارتا^(٤) فى عام ١٢١٥ وحتى اليوم . وتدلنا تلك التجربة الفريدة كيف تتخذ القرارات فى المشكلات اليومية التى تواجه المجتمع ، والتى تؤدى بدورها الى ظهور مشكلات جديدة وتغيرات متتابة فى البناء الاجتماعى . ويتضح من هذه التجربة أيضا كيف أن فرض المصالح الجماعية قد لا يؤدى فى كل الأحوال الى النتائج المتوقعة ، بل انه يمكن أن يؤدى أحيانا الى العكس تماما . فالسادة الاقطاعيون الذين حصلوا بالقوة فى عام ١٢١٥ على تنازلات مكتوبة من الملك المستبد جون لم يخطر على بالهم اطلاقا أنه فى يوم من الأيام سوف يترتب على الحريات السياسية التى حصلوا عليها ظهور نظام انتخابات عامة فى ظل ديموقراطية برلمانية ونظام حكومى جعل من ذرياتهم التالية مجرد ديكور لا فاعلية لها ولا تأثير .

(٤) الماساجنا كارتا هو اهم وثيقة دستورية انجليزية قديمة ، وهو حجر الأساس فى انشاء النظام البرلمانى الانجليزى . وهو يلخص القانون الاقطاعى القديم ، ويحصر نطاقه ، وينطوى على ضمانات حقوق الحرية الشخصية والملكية .

(ج) وهناك شكل ثالث من أشكال الصراع الاجتماعى ، الى جانب صراع الأدوار بالنسبة للفرد وصراع المصالح بالنسبة للجماعات ، هو الصراع بين التوقعات المستمدة من الثقافة والخبرات الواقعية . والتوقعات المستمدة من الثقافة عبارة عن توقعات قائمة على وعود رسمية أو شبه رسمية من الدولة . أو من النظام القائم ، كالمبدأ القائل : « أن الجميع سواء أمام القانون » ، أو من مؤسسة معينة ، كالقول بأن : « كل عامل فى هذه المؤسسة ينال نصيبه من الترقى حسب كفاءته » ، أو من جانب احدى الفرق الفنية ، المسرحية مثلا ، كالقول بأن : « المهم عندنا هو الموهبة فقط » .

فمثل هذه الوعود أو المبادئ لا تتحقق تحققاً كاملاً فى الواقع انفعلى أبداً ، والسبب فى ذلك أنها تصطدم مع اعتبارات أخرى راسخة فى الثقافة . فالعامل قد يرقى لأنه قريب لأحد الحيرين ، ويحرم من هذه الترقية عامل آخر أكثر كفاءة ولكنه ليس قريباً لأحد (فهنا يصطدم اعتبار الكفاءة مع اعتبار الوساطة أو المحسوبية الناشئ عن القرابة ، فإذا كانت قيمة القرابة فى إطار الثقافة أكبر وأهم — كما هو الحال فى هذا المثال — رقى القريب وترك الكفوء) .

وإذا كنا نتفق على أن كل شخص فى المجتمع يجب أن يكافأ « على قدر كفاءته » ، فإننا يجب أن نتفق أولاً على تحديد المقصود بالكفاءة ، لأن الآراء حول ذلك سوف تختلف اختلافاً كبيراً . ولنفكر ما الذى يمكن أن يحدث إذا اتفقنا مثلاً على أن الكفاءة هى : القدر المقبول من الذكاء علاوة على بذل المجهود المطلوب . ولورد على هذا التساؤل ألف عالم الاجتماع الانجليزى ميكائيل يونج كتاباً يصور مجتمعاً (مثالياً خيالياً) يسير على هذا النظام ، وحدد المؤلف الاطار الزمنى لوقائع مجتمعه (الخيالى) بعام ٢٠٣٤ ميلادية . وقرر المؤلف

فى كتابه أن السيادة فى هذا المجتمع هى للاكفاء الموهوبين
Meritocracy (٥) .

وإن كان ينتقص هذا العرض تصوير الحالة البيوتوبية (الخيالية المثالية) التى يعامل فيها كل فرد وفقاً للمبدأ القائل : « لكل على قدر حاجته » ، دون أن يجد تلك الاحتياجات معيار اجتماعى معين أو قيود من أى نوع . والطريف أنه حتى فى ظل هذه الحالة المثالية سوف يثور تضارب بين التوقع والواقع الفعلى ، مما سيؤدى عاجلاً الى عدم شعور الجماعات بعدم الرضا . والسبب فى ذلك واضح وبسيط للغاية : فنحن لا يمكن أن نلبى طلبات واحتياجات كل فرد ، ولا نستطيع أن نحقق له طموحاته ، فى المجتمع ألوان عديدة من عدم المساواة ، لا مناص من التعايش معها (دون أن يرتبط ذلك بتفاوت القوة فهذا أمر آخر) ، وقد يستحيل القضاء تماماً على دلالاتها الثقافية (٦) .

وتتكون فى كل مجتمع كبير معقد ثقافات فرعية وجماعات تحرص على الدفاع عن مصالحها أمام الجماعات الأخرى . والملاحظ أن نظم ذلك المجتمع لا يمكن أن تكون نافعة أو محققة لمصالح كل تلك الجماعات والثقافات الفرعية بنفس القدر . ولذلك يمكن القول بوجه عام بأن تلك النظم لا تحظى إلا بدعم أولئك الذين يحققون منها أكبر قدر من الفائدة ، ويحاربها بوعى بعض الجماعات الأخرى ، على حين تقنع الأغلبية بأداء السلوك المعتاد ، دون انفعال تأييد أو معارضة . وكلما حرص النظام على تأكيد قيم معينة كالمساواة ، والإخاء كلما زاد الشعور بالاحباط والضيق لدى أولئك الذين يرون أنه من المستحيل عليهم الوصول الى

(5) Michael Young, The Rise of the Meritocracy , 1870 to 2034 : An Essay on Education and Equality , London, 1958.

(٦) يعبر المثل الشعبى المصرى بشكل طريف عن حالة المساواة المستحيلة : « أنا أمير وأنت أمير ، ومن يسوق الحمير » .

المراكز الممتازة • ومعنى ذلك أن مشاعر الاحباط ترتبط دائما بتوقعات معينة : سواء فى ذلك التوقعات التى تنثيرها الايديولوجية الرسمية المعلنة ، أو التوقعات التى تبجو ممكنة عندما يتوقع حدوث تغير فى النظم مثال النوع الأول من التوقعات ذلك الناشئ عن رعود حكومات العالم الثالث لشعوبها بالرخاء ، وتوفر الخدمات ، ومثال النوع الثانى : أن ترى شعوب تلك المجتمعات أيضا مظاهر الفراء المفرط التى تظهر مع بعض الناس نتيجة الاشتغال بالتجارة أو السفر الى الخارج ، ويتصور الجميع امكانية أن يحقق كل منهم ذلك أو شيئا قريبا منه لنفسه •

وفى كل الثورات الاجتماعية التى عرفها التاريخ تكون مهمة المثقفين فى المجتمع ترويج الفكرة بأن التغيير أمر مرغوب ويمكن التحقيق فى ظل الظروف الجديدة • وكثيرا ما يحدث — خاصة فى مجتمعات العالم الثالث — أن تسبق الطموح الواقع بمسافة كبيرة •

(د) هناك نوع رابع من الصراع يرتبط بهذا الشكل من الصراع الناشئ عن التناقض بين التوقع والحقيقة ، وهو نتيجة لحقيقة اجتماعية مؤداها أن المكان عند القمة أضيق كثيرا من المكان عند السفح • ويمكن القول بأنه يكاد لا يوجد مجتمع انسانى لا يعرف التنافس ، ولو بشكل ما • حتى عند المجتمعات البسيطة المسالة التى تعمل بالزراعة ، فأجود قطعة من الأرض لا يمكن أن تحصل عليها الا عائلة واحدة ، وشخص واحد فقط هو الذى يمكن أن يتزوج أجمل امرأة فى القرية •، وواحد هو الذى سينجب أكبر عدد من الأطفال ، وربما كان هناك شخص واحد أو اثنان فقط هما اللذان يمكن أن يوصفا بالحكمة ورجاحة العقل •

ولذلك يشعر الباقون بالاحباط ، وقد يتساعلون فى يوم من الأيام : أين هى العدالة ؟ وي طرح هذا التساؤل دائما كلما كان هناك من يمارس

قوة فى المجتمع ، وينحرف أحيانا (أو كثيرا) فى استخدامه لها . كما أنه يطرح حتى لو لم يكن هناك أى تصف فى استخدام القوة ، لأنه سوف يظهر — فى يوم ما — من يتسائل عن مشروعية السلطة التى يستخدمها .

(هـ) وصفنا فيما سبق النظم الاجتماعية بأنها اجابات « محفوظة » أو « جاهزة » على مشكلات المجتمع . وهذه النظم تتكون وتكتسب ملامحها ببطء وعلى مدى فترات زمنية طويلة ، ويتربط على هذا البطء فى تكون النظم الاجتماعية أو تغيرها ظهور نوع خامس من الصراعات هو ما يعرف باسم : — **المشكلات الاجتماعية** . ويتعرف عليها المجتمع ويحاول أن يحلها ، ولكن هذا الحل لا بد وأن يتم حتما على حساب فريق ما .

ولو عدنا بفكرنا الى ماضى البشرية البعيد واسترجعناه لاستطعنا أن نتعرف على كثير من الأسباب « الطبيعية » لظهور المشكلات الاجتماعية : فاذا وجدنا مجتمعا فقيرا شديد الفقر وسط عدد من المجتمعات الغنية ، ربما قلنا ان السبب فى ذلك أن بيئة هذا المجتمع ليست صالحة للزراعة ، ومن هنا سبب ما فيه من فقر . ولكن اذا نظرنا ووجدنا فقرا فى البلاد الصناعية المتقدمة ، فذلك لا يمكن أن يعود الى أسباب « طبيعية » مهما تسامحنا فى استخدامها كمبرر للمشكلات ، ولا بد أن نسمى هذا الموضع مشكلة اجتماعية ، ومن ثم يتعين علينا أن نتعامل معها اجتماعيا أيضا . وهذا فارق جوهري فى أسلوب النظر الى المشكلة ، كما نتبين من المثال التالى :

فى الهند يبدو الفقر والجوع لعامة الشعب مشكلة طبيعية ، أى أن الطبيعة هى المسئولة عنها ، بوصفها فى هذه الحالة نقص فى المواد الغذائية بسبب سوء المناخ ، وارهائى الأرض ، وكثرة الإفات الزراعية ... الخ فالفقر ليس راجعا الى كثرة عدد السكان وضغطهم على الموارد المتاحة ، ولا الى القصور فى تنظيم النشاط الزراعى . وعندما يبدأ

قطاع هام ومؤثر من المجتمع ادراك أن حل مشكلة الفقر فى الهند يمكن أن يتحقق عن طريق تنظيم الأسرة وتحديث الزراعة ، فانها تكون بذلك قد فهمت كمشكلة إجتماعية • ومعنى ذلك أنه يتعين بذل جهود مشتركة وأن تلك الجهود يمكن أن توفى الى التخفيف من وطأة المشكلة ، مما يترتب عليه تكوين نظم ومؤسسات اجتماعية لمواجهة تلك المشكلات والعمل على حلها •

كما تظهر المشكلات الاجتماعية عندما تفشل النظم الاجتماعية فى التكيف مع الظروف المتغيرة ، فعندما تتطور المعرفة العلمية الطبية لدى قطاع كبير من الناس (هذه ظروف متغيرة) ، ولكن الخدمة الطبية (نظام ومؤسسات) لا تتطور بالقدر اللائق ، تظهر مشكلة اجتماعية • وحدث فى كثير من البلاد الأوروبية أن شهدت سنوات ما بعد الحرب ازدياد كبيراً — مؤقتاً — فى المواليد ، الذين بلغوا سن التعليم ، وسن الجامعة فى منتصف الخمسينات وفى منتصف الستينات ، فزاد فى المجتمع فى تلك الفترة عدد الشبان الذين يريدون الالتحاق بالمعاهد التعليمية بمعدل يفوق ما كانت تعرفه تلك المجتمعات من قبل ، وعجزت المؤسسات التعليمية عن استيعابهم بسهولة ، فنشأت فى تلك الحالة مشكلة اجتماعية حادة (٧) •

ولا شك أن النظم (والنظام هو سمتها الأولى واسمها الدال عليها)

(٧) يرى البعض أن من الأسباب الحقيقية التى ساهمت فى ثورات الطلبة فى أوروبا اواخر الستينات ، أنها كانت رد فعل على أزمة التعليم الجامعى وضغط الطلاب على الجامعات والمعاهد العليا ، بشكل خلق أزمة حقيقية ، وهم الجيل الذى ولد فى « رواج المواليد » الذى أعقب الحرب العالمية الثانية ، وبلغ فى النصف الأول من الستينات سن دخول الجامعة • ويلاحظ أن ذلك ليس السبب الوحيد بالطبع ، فهناك أسباب إيديولوجية ، وأخرى سياسية لها دور فعال ، ولكن ذلك الطرف هو المسئول عن تهيئة الأرض الملائمة لهذه النقضة الشبابية السارمة •

لم تكن تستحق هذا الاسم لو أنها كانت تغير نفسها كل يوم لتتلاءم مع الظروف المتغيرة ، فهذا مخالف لطبيعتها ، على الأقل في المدى القصير . ولا بد أن يقترن كل تغيير بخسارة طرف ما ، هو في هذه الحالة جماعات المصالح التي كانت مسئولة حتى الآن عن ادارة هذا النظام وتسييره ، والتي تشعر بالالتزام نحوه .

ان مفهوم المصالح الخاصة لا يعنى مجرد التفكير في الامتيازات والمنافع فحسب (التي تعد مشروعة ومعترفا بها من جانب التراث) ، ولكنه يضم علاوة على ذلك التبريرات الايديولوجية للأوضاع القائمة . والتغيرات في النظم لا تصيب الامتيازات فحسب ، ولكنها تهدم الفكرة التي كانت قائمة لدى الشخص المضار من التغير ، وهو أنه على حق وأنه يفعل ما يراه صحيحا . فالتنازل عن هذه الامتيازات المعنوية أصعب من التنازل عن الامتيازات المصلية

٢ - الأسباب الراجعة الى التطور الثقافي :

عرضنا فيما سبق لخمس أنواع من الصراع الاجتماعي التي تؤدي الى احداث التغير في المجتمع . (يمن الواضح أن هذا العدد يمكن أن يزيد ، وأن نأتى على ذكر نقاط أخرى ، فهذا العدد ليس حصرا تاما) . وترجع بعض تلك المصراعات التي ذكرناها الى بعض التطورات التي تطرأ على الثقافة والتي تكون لها آثارها على العلاقات الاجتماعية . والتغير الثقافي شأنه شأن التغير الاجتماعي عملية مستمرة لا تتوقف ، ولكنها تختلف عنها في سرعة حدوثها وفي شدتها .

ويتمثل التغير الثقافي في الاختراعات والتجديدات التي تظهر في ميادين : الفن ، والتكنولوجيا ، والفكر ، والعلوم ، والسياسة ،

والدين والأخلاق • والقاعدة عن حدوث اختراع معين أن بعض عناصره تكون موجودة فعلا ، ولكنها ترتبط ببعضها وتأتلف على نحو جديد بوجود استخدامات جديدة ، أو ترتبط على نحو جديد ببعض العناصر الثقافية الأخرى • ولذلك تكثر الاختراعات والتجديدات الثقافية حيث تتلقى جماعات مختلفة ، وحيث تتفاعل ثقافات كاملة مختلفة مع بعضها البعض • (وذلك كما نرى في الولايات المتحدة مثلا التي يتحقق فيها هذا الشرطان بوضوح ، علاوة على مستلزمات أخرى تكملية مثل استنزاف الكفاءات الفكرية المهربة من أوروبا وبعض بلاد العالم الثالث ، وامتتاع القارة الأمريكية بموارد وامكانيات طبيعية غير محدودة) •

كذلك نجد الثقافات البسيطة المختلفة والثقافات الراقية تستعير من بعضها البعض ، وتستخدم تلك العناصر المستعارة في مناسبات قد تكون مغايرة تماما لاستخدامها في بيئتها الأولى ، فتكيفه مع النسق الثقافي الخاص بها ، أو تكفي بأن تأخذ الفكرة فقط دون الشيء نفسه (ويسمى علماء الانثروبولوجيا الثقافية هذه الظاهرة « انتشار المثير الثقافي ») • ومثال ذلك الأبجدية مثلا ، فقد يمكن تكوين أى حروف جديدة في تدوين لغات أخرى • المهم أن الشعب قد يقبل الفكرة ، ففكرة التدوين ، دون أن يتبنى بالضرورة حروف تلك الأبجدية •

ويمكن أن تعمل الصراعات الاجتماعية ، التي تتطلب البحث عن حلول جديدة للمشكلات القائمة ، على التعميل بعمليات الاختراع أو استعارة عناصر ثقافية من خارج المجتمع • وهذا هو الوضع المعكوس للحالة التي أشرنا إليها من قبل ، وقلنا فيها أن التجديدات الثقافية تكثر حيث تختلط جماعات مختلفة في مجتمع معين • لأنه في مثل هذه الأحوال يتسنى ابتكار ارتباطات جديدة بين عناصر ثقافية موجودة فعلا ، أو استخدام تلك العناصر في أغراض لم تكن معروفة من قبل ، كما تكون هناك ضرورة ابتكار أشياء جديدة من شأنها أن تساعد على

التقريب بين الجماعات ذات التناقضات الحادة أو التخفيف من حدة هذه التناقضات على الأقل . كما أن تجاوز الجماعات المختلفة يهيء شرطا هاما لحدوث الاختراعات وبالتالي حدوث التغير . وهذا الظرف هو : أن ملاحظة الآخرين المختلفين عنا تثير لدينا الوعي بأن الأمور يمكن أن تسير على نحو آخر مختلف عما تعودناه . فالوعي بالاختلاف ، يهيء الانسان للبحث عن بدائل ، ويشحذ قدرته على التمييز بين نفع تلك البدائل له ، وبذلك يفتح الطريق أمام اختيارات جديدة ، وهنا يحدث التجديد .

ولايعنى هذا أن كل تغير اجتماعى لابد أن ينجم عن صراع اجتماعى معين . ولعل التطور التكنولوجى العلمى الذى نعيشه اليوم يطرح علينا تساؤلا هاما : ترى هل تحول هذا التطور السريع البعيد المدى فى التأثير الى قوة مستقلة تمارس التأثير من جانبها على بقية النظم الاجتماعية ؟ لقد طرح العالم الألمانى الفريد فيبر (شقيق ماكس فيبر الذى تحدثنا عنه فى موضوع النظريات) فكرة قريبة من هذا . ولكن بعض مؤرخى الثقافة يرون أن هذه المظاهرة ليست ظاهرة فريدة مميزة لمجتمعنا الصناعى المعاصر ، لأن المعرفة التكنولوجية غير القليلة لدى الحضارات القديمة كانت هى الأخرى عاملا فعلا باستمرار فى احداث التغير الثقافى والاجتماعى ، ولذلك ليس مستغربا أن تتكرر هذه المظاهرة فى مجتمعات اليوم . والملاحظ اليوم على أى حال أن علم اجتماع العلم (أى سوسولوجيا العلم) قد أصبح فرعاً مستقلاً من فروع علم الاجتماع ، وهو يهتم بدراسة الآثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها التى تؤثر على اتجاه التطور التكنولوجى العلمى وعلى سرعته . وان كان العلماء ، وكذلك المؤسسات القائمة فى المجتمع ، أكثر ميلا الى دراسات التنبؤ العلمى بمستقبل المجتمع ، التى تتناول الآثار التى يحتفل أن تمارسها الاختراعات التكنولوجية على المجتمع الانسانى فى المستقبل .

ولا يمكن القول بأن كل اختراع تكنولوجى جديد يصبح جزءا من
تراثنا العلمى ، كما لا يمكن القول بأن كل اختراع ثقافى يطبق فعلا
يمكن أن يستمر ، فكثير من تلك الاختراعات يموت مع أصحابه الذين
توصلوا اليه ، وكثير منها يتخلى عنه أصحابهم أنفسهم ولا يذيعونه
بين الناس (ونلاحظ نماذج كثيرة للنوع الأخير من الاختراعات فى
أشكال التعبير الفنى الجديدة فى الفن رسما أو تصويرا) • وهناك
اختراعات أخرى تتخذ شكلا نظاميا وتعيش فى المجتمع أمدا طويلا ،
مثل الدين الجديد (الوضعى ، كالبودية أو الهندوسية) ، ونتائج
البحوث العلمية ، والديموقراطية البرلمانية (النيابية) ، والمسرح ،
والتمييز الشديد بين أزياء الرجال وأزياء النساء ، أو لبس الرجال
والنساء لنفس الملابس واتخاذهم نفس طريقة قص الشعر (موجة
جديدة ما زالت مستمرة منذ عشرين عاما فى البلاد الغربية) • الخ •

وتعمل الاختراعات الثقافية فى أثناء عملية التشكل النظامى التى
تجرى عليها على التأثير على البناء الاجتماعى القائم • وكثيرا ما يحدث
أثناء ذلك أن تستمر بعض تلك النظم لمدد أطول من القيم والمعايير التى
تجسدها • فالكثيرا ما تستمر النظم والقيم التى تظل باقية
بعد أن تختفى التصورات الجديدة (التى كانت جديدة أيامها) ، وتستهلك
وتسقط من ذاكرة الناس • وهذا هو السبب فى **التضارب الزمنى الذى**
يحدث بين المعايير الثقافية والنظم الاجتماعية ، حيث تعيش النظم
عمرا أطول من التصورات الجمعية ، أو تظهر بعض التصورات الجديدة
التي لا تجد لها نظاما تجسدها بالقدر الكافى والملائم ، أو لا تجد لها
نظاما أصلا • وفى كلتا الحالتين تحدث توترات ، ثم صراعات ، مما
يؤدى فى النهاية الى التغيير •

ولذلك يوجد فى مجتمعاتنا المحاصرة الكبيرة الحجم المعقدة البناء
شكل آخر من أشكال الصراع التى لا يمكن تقاديها ، وأعنى به :

الصراع بين المعايير المتعارضة • فكما اتسع المجال الثقافي ، كلما كثر عدد الأفكار والتصورات والممارسات الثقافية المعروفة ، وكلما تعددت احتمالات خلق علاقات ارتباط جديدة بينها ، أى عمل تجديعات •

وتعد مدينة نيويورك الأمريكية نموذجا متطرفا شديد الوضوح لهذا الوضع ، حيث يعيش أكثر من عشرة ملايين من البشر على رقعة صغيرة محدودة من الأرض ، توجد بينهم تنوعات وتباينات هائلة فى التصورات ، والنظم ، وأنواع الجماعات • فهى تجسيد للتنوع المتجاور ، الذى يؤدى الى ما نسمع عنه من أحداث وحوادث فى الأخبار كل يوم • ولكن الحوادث ليست هى الاستجابة الوحيدة لهذا التنوع ، فهناك استجابة هامة هى طوفان الاختراعات الثقافية ، من الأفكار الجديدة والممارسات الجديدة وكذلك النظم الجديدة ، التى تخلق من هذا الخليط المتباين أشياء عامة مشتركة تحظى بقدر من الاتفاق • والنتيجة أن المدينة ما زالت تعيش وتنمو ، وهو فى حد ذاته معجزة من معجزات الاجتماع الانسانى •



رابعاً : الدوائع الخارجية للتغير

قلنا فيما سبق أن من أسباب التغير الاجتماعى (فيما عدا التغير الراجع الى خصائص البناء الاجتماعى وتطور ثقافة هذا المجتمع) التغيرات التى تطرأ على البيئة الاجتماعية فى البناء الايكولوجى (المكانى والزمانى) والبناء الديموجرافى (السكانى) ، وكذلك المؤثرات الصادرة عن البيئة الطبيعية • **والحقيقة أن مؤثرات البيئة فى الاجتماعى تأتى من الخارج ، أى تعد مؤثرات خارجية ، وأن تأثيرها يحدث بشكل غير مباشر دائما •** فالمصور الجليدية ، والمصور بين الجليدية وفترات الجفاف الكبرى كانت تعمل على تضيق أو توسيع المجال الحيوى الذى يمكن أن يعيش فيه الانسان • كما أن تغير قطاعات الأسماك

الضخمة لمساراتها أو طرق هجرتها يضع على سكان بعض الجزر غذاءهم الرئيسي ، وقد يضطربهم الى البحث عن مصادر جديدة للغذاء أو الموت جوعا . والملاحظ أن هذا النوع من الأحداث يؤثر فى بادئ الأمر على الاطار الايكولوجى للمجتمع ، ثم يؤثر فيما بعد على العلاقات الاجتماعية فيه . تماما كما يحدث عندما تؤدي المجاعات أو الأوبئة الى تقليل عدد سكان مجتمع معين ، وتغير بالتالى الأساس الديموجرافى (أى السكانى) لهذا المجتمع .

والملاحظ أن التغيرات الاجتماعية التى تقترب على مثل هذه التغيرات الايكولوجية أو الديموجرافية يمكن أن تتنوع وتباين بشدة . فاستجابة مجتمع معين لوقوع كارثة طبيعية لا يتحدد مباشرة تبعا لنوع الكارثة وحدها ، ولكنه يتحدد أساسا تبعا لطبيعة ثقافة هذا المجتمع ونظمه الاجتماعية .

ونلاحظ أيضا أن التغيرات البيئية ، التى تسبب لنا القلق والانزعاج اليوم (مثل تلوث الهواء ، وتلوث مياه الأنهار التى نشرب منها ، ودخول كثير من السموم الى الفواكه والخضروات التى نأكلها ... الخ) ترجع فى أغلبها الى الانسان نفسه ، أى الى التأثير الانسانى الضار على البيئة . وقد أشرنا من قبل الى أن مشكلة التضخم السكانى يمكن أن تعد مشكلة « طبيعية » ، كما يمكن أيضا أن تعد مشكلة اجتماعية ، تبعا للمنظور الذى نطل منه على مشكلتنا . وتكون المشكلة من طبيعة اجتماعية عندما يسود التصور بأنه يمكن أحداث التغير المنشود بوسائل اجتماعية ، بالقوانين والحصلات الاعلامية المركزة الواسعة النطاق ، والعيادات العامة ، وفرض الضرائب ، أو تقديم المساعدات ... الخ .

ويحس المجتمع الانسانى بمؤثرات البيئة الاجتماعية أنشد من احساسه بأى مؤثرات أخرى . ومن أمثلة ما نعينه بمؤثرات البيئة الاجتماعية : — الحروب ، والاحتلال الأجنبى ، والتحالفات الساسية

والاقتصادية ، والهجرات (سواء بحثا عن وسيلة أفضل للمعيش أو مجرد التزه والترحال) ، وبالاختصار كل ما من شأنه أن يؤثر على البناء الاجتماعى . وان كانت المؤثرات الثقافية أقل ظهورا للمعيا وأقل لفتا للانتباه ، ولكنها أبعد تأثيرا وأعمق نفاداً فى تغيير البناء الاجتماعى القائم . ويتمين علينا عندما نتصدى لتحليل تلك العمليات أن نقصر مجال رؤيتنا على مستوى معين ، فلا نخلط فى التحليل بين المستويات المختلفة .

من هذا مثلا نستطيع أن ندرس أثر الاحتلال الاسرائيلى فى المجالات المختلفة (الاقتصادية ، والسياسية ، والفكرية... الخ) — بعد عام ١٩٦٧ — على منطقة الجولان السورية ، أو على الضفة الغربية لنهر الأردن ، أو على شبه جزيرة سيناء (التى عادت الى الوطن الأم نهائيا فى ابريل ١٩٨٢) ، فننتخذ من منطقة واحدة ، أو من دولة واحدة ، وحدة للدراسة . ولكننا نستطيع أن ندرس أثر هذا الاحتلال على مستوى الأمة العربية ، أو على مستوى دول المواجهة .. الخ المهم أن نحدد مستوى معيناً . ويمكن أن ندرس أثر الحضارة الغربية الحديثة على الجزائر ، أو على بلاد المغرب العربى كلها ، كما يمكن أن ندرسها على مستوى أكبر هو أثرها على البلاد العربية ، وقد نهتم فى دراسة رابعة بدراسة أثر هذه الحضارة الغربية الحديثة على افريقيا ، وربما على بلاد العالم الثالث .

وتفرض البيئة الاجتماعية وغير الاجتماعية على الجماعات الانسانية أن تتكيف وفقا لها ، وأن تتعلم كيف تسيطر على هذه البيئة ، ولو بشكل جزئى على الأقل . ويمكن أن نقول ان الانسانية — ككل — قد استطاعت على مدى تاريخها أن تزيد بشكل مضطرد سيطرتها على البيئة الطبيعية . ولكن الملاحظ أن تاريخ الحضارات الراقية لا يسير فى خط واحد مضطرد ، ولكنه يتميز — كما رأيناه حتى الآن — بالتذبذب صعودا وهبوطا .

والخلاصة أن محاولة تفسير التغير الاجتماعى — أو تاريخ
الانسانية — من خلال سلسلة بسيطة من الأسباب والنتائج ، قد ثبت
عدم سلامتها من الناحية العلمية • وكل ما نستطيعه هو أن نقول انه
بالنسبة للحالة الفلانية ، كانت العوامل كذا وكذا ذات أهمية خاصة
واضحة فى تحقيقها أو تكوينها • والشئ المؤكد أن جميع الجماعات
الانسانية لديها دافع قوى للتغير ، كما أن لديها دافعا قويا للمحافظة
على ما هو قلائم والتمسك به ، وأن زيادة هذا الدافع أو ذاك عن الحد
المناسب يؤدي الى انهيار الجماعة • ويجب أن نعى أن ميكانزمات
الحفاظ على الجماعة ، أى الحفاظ على البناء الاجتماعى القائم ، تمثل
هى نفسها أجزاء من هذا البناء ذاته ، والمعايير الثقافية هى التى تدعمها
وتضفى عليها مشروعيتها •

وعوامل التغير توجد فى البناء الاجتماعى ، وتوجد فى ثقافة هذا
المجتمع ، كما توجد خارج المجتمع والثقافة • ويرى الكثيرون ربما غالبية
علماء الاجتماع ، ولكن غيرهم من الناس أيضا ، أن التحكم فى مسار
التغير الاجتماعى يمثل هدفا هاما يجب أن نرغب فيه ونسعى اليه ،
وذلك لكى نستطيع انوحدات الاجتماعية أن تتغير ، دون أن يتهددها خطر
التفكك ، فلا يتم التغير بسرعة أقل مما يجب ولا أكثر مما يجب ، ويتم
فى الاتجاه الذى يحقق من الفوائد أكثر مما يحقق من الأضرار •

ان هذا التصور انما هو اختراع ثقافى ، لم يتبلور فى صور
محددة الا كثمرة الجهود العلمية — فى حقل علم الاجتماع — خلال
المائة عام الماضية • ونظرا لقصر هذه الفترة — بالقياس الى عمر
البشرية — فاننا لم نتوصل بعد الى بلورة طرق مؤكدة لتطبيق هذا
الاختراع ، أو على الأقل للمهيد لتطبيق سليم فى المستقبل القريب •

* * *

الباب الثالث

مبادئ الدراسة في علم الاجتماع

مقدمة

- الفصل الأول : الميكروسوسيولوجيا والماكروسوسيولوجيا
- الفصل الثاني : الفروق الريفية الحضرية
- الفصل الثالث : علم الاجتماع العائلي
- الفصل الرابع : علم الاجتماع السياسي
- الفصل الخامس : علم الاجتماع الاقتصادي
- الفصل السادس : علم الاجتماع الصناعي
- الفصل السابع : علم الاجتماع الديني
- الفصل الثامن : علم الاجتماع التربوي
- الفصل التاسع : دراسة الطبقة الاجتماعية

الباب الثالث

ميادين الدراسة فى علم الاجتماع

مقدمة

تعد مشكلة التعريف فى ميدان العلم من أولى وأخطر المشكلات التى تواجه الباحث فى بداية اشتغاله بأحد فروع العلم ، وتعد مشكلة أخطر وأبعد أثرا حينما يتعين على هذا الباحث ، بعد أن يطول به المهد بالاستغال بفرع نخصه ، أن يقدم علمه هذا للناس ويشرح لهم موضوع الدراسة فيه . والمشكلة أيسر نسبيا فى العلوم التى تتناول بالدراسة موضوعات ملموسة ، مادية ومحددة ويسهل عرض نماذج منها على الناس ، كما يسهل شرح عمليات التغير فيها ، أو بيان آثارها على حياتهم . ولكنها تكون على جانب كبير من التعقيد عندما تتصل بعلم يتناول موضوعا ليس محسوسا للناس ولا هو ميسور الفهم للكافة (أعنى كافة الناس أبناء ثقافة معينة) ، مثل علم الاجتماع ، حيث تنصدر مشكلة التعريف ، سائر المشكلات ، لأنها أسبق على مشكلة تحديد ميدان التخصص ، تمهيدا لتعديد فروع هذا العلم ، أو ميادينه الفرعية .

ويعانى الحوار العلمى ، الذى يجب أن تكون الدقة الكاملة أهم صفاته ، يعانى من مشكلات سوء الفهم الناجم عن اختلاف التعريفات ، وكذلك عن اختلاف الأساليب المتبعة فى تقديم التعريف . وليست مشكلة تعريف موضوع العلم قاصرة على علم الاجتماع وحده ، ولكنها مطروحة بنفس القدر فى ميادين علم النفس ، والأنثروبولوجيا ، وعلم السياسة وغيرها . وربما يرجع أحد الأسباب فى وجود تلك المشكلة (الى جانب

مشكلة التجريد وصعوبة الموضوع أصلا) أن المشتغلين بتلك العلوم لا يبدلون القدر الواجب من الجهد ولا يخصصون القدر الواجب من الوقت لتأمل هذه المشكلة والعمل على حلها بالاجتهاد في تقديم تعريفات دقيقة محددة .

والملاحظ بالنسبة لعلم الاجتماع أن أصحابه يحاولون منذ كونت أن يحددوا موضوع البحث في هذا العلم ، ويعينون حدوده إزاء العلوم الأخرى التي تدرس الإنسان والمجتمع . ويعد العلماء الفرنسيون والألمان أكثر العلماء اهتماما بتحليل هذه المشكلة ، وأكثرهم اسهاما في تقديم الحلول ، قياسا على الجهود التي قدمها العلماء الانجليز والأمريكيون .

ونحن لسنا الآن بصدد تقديم تعريف محدد ليدان علم الاجتماع ، فتلك مشكلة ألقينا عليها بعض الضوء في الفصول الأولى للكتاب ولكننا نؤكد الآن أساسا أن هذا التعريف أساس لازم لا غنى عنه قبل تحديد فروع هذا العلم أو ميادين الدراسة فيه . كما أننا أردنا بهذه الإشارة أن نلفت النظر الى أن العلماء لا يختلفون في تعريف موضوع العلم فحسب ، ولكنهم يختلفون أيضا في تحديد فروع هذا العلم وميادين الدراسة فيه .

وقد اتجه رواد علم الاجتماع الأوائل في تقسيمهم لفروع العلم الكبرى الى تصنيفها تبعا للظواهر الاجتماعية المتميزة التي حدودها موضوعا لعلمهم الجديد ، فكان أديهم : الأسرة ، والدين ، ونظام الحكم ، وتقسيم العمل ، والبناء الطبقي ، والجريمة أو السلوك الجانح (المنحرف) . كما يتميز علماء الاجتماع تبعا لاهتمامهم بميادين النظرية (ويرتبط بها غالبا نشاط تدريس هذا العلم في الجامعات) ، أو البحوث ، أو علم الاجتماع التطبيقي . ويتخصص أصحاب الاتجاه

التطبيقي فيما بينهم تبعا لنوع المشكلة التي يهتمون بحلها ويوقفون جهودهم على محاولة علاجها أو مواجهتها ، وهي المشكلات المختلفة التي تواجه المجتمع اليوم ، أو يتوقع أن تواجهه غدا .

ويوجد أسلوب آخر لتقسيم ميادين الاهتمام في العلم تبعا لمستوى المعالجة ، أي مدى اتساع أو تحديد المنظور المستخدم في رؤية الوقائع الاجتماعية وتحليلها . فقد كان علماء الاجتماع يهتمون في الماضي بدراسة الوحدات الكبرى : المجتمع ، أو الدين ، أو الدولة ، أو حتى الانسانية كلها . الا أن محاولة إنشاء علم حديث دقيق لابد أن تؤدي بالضرورة الى الاشتغال — ولو مؤقتا وفي البداية — بوحدة اجتماعية صغيرة نسبيا وقابلة للقياس . من هذا مثلا : حالات الانتشار القابلة للقياس احصائيا في أحد البلاد أو في عدد من البلاد ، ظروف العمل في أحد فروع الصناعة في انجلترا مثلا ، أو بهجرة فلاحى احدى الولايات الألمانية الى الولايات المجاورة للعمل في الصناعة ، أو معدلات الانتاجية عند عمال النسيج الألمان ، أو الدخول والمصروفات اليومية لبعض الأسر الفرنسية ، أو المصطلحات الدالة على القرابة في احدى قبائل الهنود الحمر الأمريكيين (التي لا يزيد عددها عن بضع مئات أو بضعة آلاف) أو استجابات احدى مجموعات التجارب من العمال الصناعيين للتغير في بعض ظروف العمل ، أو العلاقات بين الرؤساء والرؤسين تحت نفس الظروف وهكذا (وتلك الأمثلة هي عناوين أو موضوعات بعض الدراسات السوسولوجية والانثروبولوجية التي أجراها الرواد في المرحلة الكلاسيكية) .

والغالب أن الرواد الذين أجروا تلك الدراسات على وحدات اجتماعية صغيرة أو على عمليات ذات مدى زمني محدود كانوا يستهدفون من وراء ذلك تجميع عدد كبير من الدراسات الصغيرة الدقيقة لكي يتوصلوا عن طريق الاستقرار الى التعميم على الوحدات والعمليات

الاجتماعية الكبرى . ومع ذلك فان هذا الأسلوب فى تناول لفت الانتباه الى دراسة العطلات الصغرى فى ذاتها ، ومحاولة العمل على مواجهة مشكلاتها .

وخلال المرحلة الكلاسيكية من تاريخ علم الاجتماع اهتم تشارلز كول ومرتجريت ميد بالذات بدراسة العلاقات الاجتماعية الأولية غير القابلة للتفويض . أما اليوم فنجد جورج هومانز يصيح فى زملائه المشتغلين بعلم الاجتماع : « أعيذوا الانسان الى حظيرة الاهتمام فى علم الاجتماع مرة أخرى » ، فهو بذلك أبرز أصحاب المشتغلين بدراسة الجماعات الصغيرة . وبذلك يتضح أن هذا الاتجاه موجود فى علم الاجتماع منذ زمن بعيد الى جانب الرغبة فى دراسة العلاقات الكبرى والقواعد العامة الشاملة التى تصدق على الأحداث الاجتماعية ، ورؤية الجزئيات فى اطار مقولات عامة شاملة . كما نذكر بهذه المناسبة محاولة جورج زيميل التوصل الى صور أو صيغ عامة تنطبق على الوحدات الاجتماعية الكبرى كما تنطبق على الوحدات الصغرى والمتناهية الصغر ، أى تنطبق على العلاقات بين شخصين أو ثلاثة أو أربعة أشخاص ، كما تنطبق على العلاقات بين الجماعات والأمم والثقافات الكلية . وما زالت تلك المحاولة مستمرة فى البحث العلمى الاجتماعى المعاصر حتى اليوم . والحقيقة أن أحد الاتجاهين يمكن أن يتقدم الآخر أحياناً ، وفى فترة يسود الاهتمام بدراسة الوحدات الاجتماعية الكبرى ، وفى أخرى يتحول الاهتمام الأول الى دراسة الجماعات الاجتماعية الصغرى وهكذا . ولكن ذلك لا يفى اطلاقاً أن أحدهما أسبق من الآخر أو أكثر أهمية من الآخر ، ولا أن أحدهما — بالطبع — يمكن أن يحل محل الآخر ويغنى عنه . وانما الذى حدث أن مستوى معالجة الموضوعات فى علم الاجتماع انقسم الى شطرين ، وأصبح هذا الأسلوب فى التقسيم — كما قلنا — أحد الطرق المتبعة فى تصنيف موضوعات العلم واهتمامات

المشتغلين فيه • وبذلك أصبح هناك فرع من علم الاجتماع يدرس الوحدات الاجتماعية الصغرى (ويسمى الميكروسوسيولوجيا Microsociology) ، وفرع يدرس الوحدات الاجتماعية الكبرى (ويسمى الماكروسوسيولوجيا Macrosociology) ، وميدان اهتمام ثالث يدرس « المستوى الوسيط أو المتوسط » (وصاحب التسمية هو العالم الأمريكى روبرت ميرتون) •

وهكذا يمكن أن نمالغ موضوعا مثل : « هل يوجد تطور اجتماعى بدون صراع ؟ » على المستوى الأكبر (الماكرو) أو على المستوى الأصغر (الميكرو) أو على المستوى الأوسط • كذلك يمكن دراسة المشكلات الاجتماعية على المستويات الثلاثة ، مثل : انجاز العمل فى الجماعات الخماسية (المكونة من خمسة أشخاص) ذات بناء السلطة التسلسلى بالمقارنة انى نتائج انجاز العمل فى جماعات من نفس الحجم يتميز بناء السلطة فيها بالمساواة أو شروط ومتطلبات التعاون السلمى بين القوى العظمى فى عالم اليوم ، أو تطوير نظام التعليم الجامعى لمواجهة تحديات مجتمع المستقبل • وبذلك يكون التوجه نحو مستوى معين من مستويات المعالجة شكلا للتخصص الى جانب أشكال التخصص الأخرى •

والهم على أى حال أن نتفق على أن هذا التخصص يتطلب فى النهاية جميع الأفكار وتركيزها وتلخيصها • وهو أمر يحتمه بالضرورة النمو الهائل فى المعرفة السوسيولوجية من ناحية ، كما يحتمه ضرورة التخصص فى مواجهة المشكلات الاجتماعية فى الواقع من ناحية أخرى • ولعل السبيل الوحيد للنجاة وسط هذا التيه الكبير (الناجم عن ازدياد التخصص يوما بعد يوم) هو التوصل الى قضايا كبرى ، والتي سوف يتوصل اليها الاخصائيون فى نهاية الأمر •

الفصل الأول

الميكروسوسولوجيا والمكروسوسولوجيا

أولاً : الميكروسوسولوجيا (أو دراسة الوحدات الاجتماعية الصغرى)

الميكروسوسولوجيا (أو دراسة الوحدات الاجتماعية الصغرى) قريب الصلة بعلم النفس ، أو على وجه الدقة بعلم النفس الاجتماعى ، الذى أصبح اليوم ميدانا مستقلا للبحث على الحدود بين علم النفس وعلم الاجتماع . على أن الميكروسوسولوجيا ليست هى علم النفس الاجتماعى ، فليس بينهما تطابق ، بل ان الاختلاف يتركز فى المنظور الذى يطل منه كل منهما على موضوع بحثه .

فاذا كنا نحاول فهم الوقائع والمعطيات الاجتماعية عن طريق دراسة أصغر الوحدات الاجتماعية وملاحظة علاقات التفاعل المباشرة بين عدد ضئيل من الأفراد من حيث تأثيرها بالبناء الاجتماعى القائم فنحن بذلك نعمل داخل حقل علم الاجتماع . أما اذا كنا نركز على دراسة السلوك ونمو الأفراد عن طريق ملاحظة تأثير أفراد آخرين عليهم ، فنحن بذلك نعمل داخل حقل علم النفس الاجتماعى . وذلك لأننا فى الحالة الأولى نحاول التوصل الى **الانظمة العامة فى العلاقات الاجتماعية** ، أخذين فى الاعتبار البناء الاجتماعى وثقافة المجتمع بوصفهما **البيئة الاجتماعية** لتلك العلاقات ، والتى تؤثر على هذا السلوك . أما فى الحالة الثانية فنحن نلاحظ **الانظمة العامة فى سلوك الأفراد** فى أثناء دخولهم فى علاقات معينة مع أفراد آخرين .

ولنضرب مثالا على ذلك : نحن نريد أن ندرس مشكلة تكامل الأشخاص الهامشين (مثل العَجَر ، أو الفنانين الفاشلين ، أو الزوج ٠٠٠ الخ) فى بعض جماعات العمل . فإذا كنا نجرى دراسة سوسولوجية فنحن نثبت ظروف كل من هؤلاء الأفراد الهامشين وظروف الجماعات التى يلتحقون بها . ونركز ملاحظتنا على دراسة معايير العمل ، وأساليب العمل ، والتكنولوجيا المستخدمة ٠٠٠ الخ فى المجتمع المدروس وفى الطبقة المعنية بوصفها العوامل المؤثرة فى تكامل هؤلاء الهامشين . أما إذا كنا نجرى دراسة فى علم النفس الاجتماعى — لنفس الموضوع — فإننا نهتم بتسجيل تأثيرات جماعة العمل على الأفراد الهامشين ، والوضع الذى انتهى اليه هؤلاء الأفراد بعد التحاقهم بالجماعة .

ومن أمثلة الدراسات النفسية الاجتماعية الشهيرة دراسة سولومو أَس (التى تصدر عنها تقارير منذ عام ١٩٥٢) التى تستهدف توضيح وقياس امكانية دفع بعض فئات الطلاب الى اصدار أحكام مخالفة لما يرونه بأعينهم ، والتصريح بتلك الأحكام ، حتى ولو كانوا وحدهم فى مثل هذا الموقف (ويلاحظ أن بقية أعضاء الجماعة التجريبية يتعاونون مع القائم بالتجربة ويتلقون منه تعليمات سلوكهم فى داخل الجماعة) . ونلاحظ هنا — من حيث نظام التجربة نفسه — أن البيئة الاجتماعية تمثل عنصرا ثابتا غير متغير : فزملاء الطلاب الذين تجرى عليهم التجربة يتلقون تعليمات محددة من الباحث يتصرفون على هديها وينفذونها بدقة ، وتسجل التجربة استجابات الأشخاص موضوع التجربة . وتصور لنا هذه التجارب الصورة التلقينية للفرد فى أتون هذا المعترك الرهيب : المجتمع . ولا يشغل الباحث نفسه فى مثل هذه التجربة بالتنوعات والتغيرات التى تطرأ على المجتمع ، ولكنه يسجل استجابات أفراد لموقف معين فى أثناء التفاعل مع أفراد آخرين فى جماعة صغيرة .

ومن أمثلة الدراسات السوسولوجية للوحدات الاجتماعية الصغرى نذكر تجارب روبرت بيلز ، التى ينشر تقارير عن سير العمل فيها وأخبارها منذ عام ١٩٥١ • ويحاول بيلز فى « دراساته لتحليل التفاعل » أن يبين على وجه الدقة والتحديد كيف تتكون الأبنية الاجتماعية فى جماعات معينة تكلف بمهام محددة • ومن أمثلة ذلك : تحمل بعض الأشخاص للمسئولية من خلال اعطائهم أوضاعا معينة فى العملية الجارية ، أو محاولات تخفيف عبء العمل عن الجماعة ككل ، أو التعاون والمنافسة التى تنشأ بين أوضاع معينة ، وليس نتيجة صفات أو خصائص فردية • فهذه التجارب تتناول الجماعة ككل كضيق واحد متفاعل •

حقيقة أن ميدان الميكروسوسولوجيا (الدراسة الاجتماعية للوحدات الصغيرة) لا يقوم على التجارب فقط (فميدان علم النفس الاجتماعى يتفوق عليه فى الاهتمام بإجراء التجارب) ، ولكنه يتميز بانطباع المصنوع للنظام المعملى الدقيق حتى بالنسبة للتجارب التى يجريها على الجماعات الاجتماعية الصغرى « فى الميدان » ، أى فى بيئتها الاجتماعية الطبيعية العادية • ويرجع هذا الى تركيز ذلك اللون من الدراسات على جانب معين من جوانب الجماعة المدروسة ، وعدم الاهتمام بالوحدات الأكبر سواء عن وعى وقصد من الباحث ، أو بدون وعى • ولكن الملاحظ أن جماعات العمل التى يكونها بيلز لإجراء التجارب عليها تضرر معها الى المعمل عددا لا حصر له من : التصورات ، وخبرات الحياة ، وأشكال السلوك (وهى بذلك تتدخل بالتأكيد على نحو ما لتؤثر على التجربة وعلى نتائجها) • كما رأينا أن الجماعات الصغيرة التى درسها جورج هومانز تنتمى الى مستويات اجتماعية مختلفة وإلى نظم وثقافات متباينة • ومع أن هومانز قد حاول باجتهاد أن يحدد تأثير تلك العوامل ، بحيث يتوصل الى معرفة العناصر المشتركة بين جماعة من المهاجرين الايطاليين الشبان الذين يقفون على نواصى الشوارع

فى مدينة نيويورك ، وأسرة من جزيرة فى جنوب المحيط الهادى ، واحدى جماعات العمل فى أحد المصانع الأمريكية ، الا أننا يجب مع ذلك أن نتساءل عما اذا كانت نفس مظاهر السلوك قد تتخذ معانى متباينة بالنسبة لملئ بيئة من تلك البيئات . وحتى لو كان لتلك المظاهر السلوكية هذا المعنى الذاتى ، فهل تقترب عليها فى كل بيئة اجتماعية من تلك البيئات نفس النتائج ؟

وطرح مثل هذه التساؤلات يعنى شيئاً واحداً ، ألا وهو ضرورة الرجوع — بعد أن نفرغ من التحليل على المستوى الأصغر — الى ربطها بالوحدات الأكبر ، أى الانتقال من الخاص الى العام . فلا بد أن ننظر الى الوحدة الصغرى فى اطار الوحدة الكبرى التى تنتمى اليها ، والا ظل تحليلنا للوحدة الأصغر غامضاً غريباً وغير مفهوم .

ثانياً : الماكروسوسولوجيا (او دراسة الوحدات الاجتماعية الكبرى)

أما الماكروسوسولوجيا (أى الدراسة الاجتماعية للوحدات الكبرى) فهو ما كان يعرف فى بادئ الأمر بعلم الاجتماع ، لأن هذا العلم فى مراحله الأولى كان منصباً فقط على دراسة الوحدات الكبرى . ثم طرأ تحول بعد ذلك كرد فعل لمرحلة الريادة ، وتحول الاهتمام الى الوحدات الصغرى . ومنذ بضع عقود قليلة فقط عادت الحياة ودب النشاط مرة أخرى فى هذا النوع من الدراسات ، واختص باسم : الماكروسوسولوجيا . ويرجع السبب فى ذلك الاهتمام المتجدد الى نمو الوعي العام بعلاقات التداخل والمتشابك السياسية والاقتصادية الدولية ، وبأوجه الشبه والاختلاف فى الأبنية الاجتماعية وفى الثقافات . كما يرجع السبب فى عودة الحياة الى هذا النوع من الدراسات الى ردود الفعل عند كثير من علماء الاجتماع ضد الاتجاهات التى سيطرت على البحوث السوسولوجية

فى خلال الثلاثين عاما التى أعقبت الحرب العالمية الثانية ، والتى سيطرت فيها الدراسات الامبيريقية التجزيئية • وتكاثفت تلك الأصوات الرافضة تنادى منذ أواسط الستينات : بالعودة الى الاهتمام بالمشكلات الكبرى ، ودراسة الوحدات الاجتماعية الكبرى ، واجراء البحوث على العمليات الاجتماعية الكبرى •

وهناك علاقات وثيقة بين الاتجاهات الماكروسوسولوجية ودراسات التاريخ المقارن ، ودراسات الانثروبولوجيا الثقافية • ويستفيد أصحاب الماكروسوسولوجيا بالبيانات التى يحصلون عليها من الديموجرافيا (علم السكان) ، وعلم الاقتصاد ، والايكولوجيا ، والجغرافيا •

ويجب أن نلاحظ أن بحوث الماكروسوسولوجيا ليست ميدان محدودا واضح المعالم ، يمكن أن ندرسه فى عام أو عامين ، أو نأتى على كل مسأله بقراءة كتاب أو كتابين ، ولكنه تعبير شامل عن مجموعة كبيرة من الاهتمامات العلمية ، التى يشترك فيها المهتمون بدراسة الوحدات الكبرى وبالمنهج المقارن • فالماكروسوسولوجيا محاولة لدراسة المشكلات والموضوعات التى لم تحل بعد بشكل مرض ، والتى شغلت اهتمام علماء الاجتماع الكلاسيكيين ، علاوة على طائفة من المشكلات والقضايا التى استجدت بعد ذلك • ويتميز الأسلوب الجديد فى تناول باستخدام مناهج دقيقة منضبطة ، والاعتماد على بيانات أكثر دقة وأكبر حجما وأكثر تنوعا ، واستخدام الأساليب الحديثة فى معالجة البيانات ، والاستفادة من الخبرة الطويلة التى حصلها علم الاجتماع ومن الترام الحذر الشديد فى البحث •

ولا شك أن هذا اللون من الدراسة السوسولوجية يثير عددا من **المشكلات المنهجية**، التى كانت قد نسيت أو أهملت فى الفترة السابقة من تاريخ العلم بسبب الانغماس فى دراسة الوحدات الاجتماعية

والعمليات الاجتماعية الصغرى ، والتي لم تكن ملحة بالنسبة لها •
وتنتج تلك المشكلات عندما نسأل أنفسنا : ما هى الشروط التى يمكن
على أساسها تعميم الملاحظات والنتائج المستخلصة من دراسة الجماعات
الصغرى على الكيانات الاجتماعية الأكبر والأكبر ، متى وأين تظهر
السمات التى تعد لصيقة بالكيانات الكبرى والتي يطمح علينا أن نأخذها
فى الاعتبار ، وكيف نراعى عامل الوقت ونأخذها فى الحسبان
بالشكل الملائم ؟

ويوجد فى العلوم الاجتماعية مصطلح خاص لوصف محاولة تفسير
الأحداث التى تتم على مستوى معين على أساس العوامل المؤثرة على
مستويات أدنى وأقل تعقيدا • وهذا المصطلح هو التخفيض
Reduction ، وهو يعنى أن الكيانات المركبة يمكن تخفيضها الى
مستويات أدنى منها ، بحيث يمكن فهمها وتفسير ما يجرى فيها بنفس
الأسلوب المتبع فى فهم وتفسير تلك المستويات الأدنى •

ونسوق مثالا على ذلك : نحن نحاول أن نفسر سلوك دولتين من
خلال تتبع تحركات الرأى العام فيهما : ما هو تصور الانسان الأمريكى
العادى عن الروس ، وما هو تصور الانسان الروسى العادى عن
الأمريكيين ؟ ومن الواضح فى هذا المثل أن مسائل الحرب أو السلام ،
ونزع السلاح أو سباق التسلح ، وغير ذلك لا تتأثر الا بشكل طفيف
جدا بتصور كل من « ايفان » (الانسان الروسى العادى) « وجون »
(الانسان الأمريكى العادى) عن بعضهما البعض ، وأن النظم السياسية
والاقتصادية والعسكرية فى كل من الدولتين هى العامل الحاسم فى
تحديد هذه الأمور ، وأن تنظيم وسائل الاتصال الجماهيرى وطريقة
توجيهها فى كل دولة هى التى تساهم بالقدر الأكبر فى تكوين آراء
كل من « ايفان » و « جون » •

ولكن التخليص قد لا يكون دائماً واضحاً بهذا الشكل فى كل الأحوال • وليس من النادر أن يقع المشتغلون بالمعوم الاجتماعية فى مصيدة عملية التخليص ، ولا حاجة طبعا الى الكلام عن رجال السياسة والصحفيين الذين يمارسون هذه العملية بلا ضوابط وبدون أى حرج •

وقد ظهرت تلك المشكلة بشكل ساخن لأول مرة فى ثنائيا توضيح العلاقة بين علم الاجتماع وعلم النفس منذ أكثر من ثمانين عاما ، وأسهم العالم الفرنسى اميد دوركايم بتقديم إجابة دقيقة عليها • غير أنه اتضح فيما بعد ، وحال الفترة التى انقضت منذ ذلك التاريخ ، أنه يوجد داخل الميدان الذى حدده علم الاجتماع لنفسه مستويات متعددة ومتباينة أشد التباين (حجما وتركيبا) ، وأن لكل مستوى من تلك المستويات ما أطلق عليه اسم « السمات البارزة » *emergent properties* التى نلاحظها عندما ننقل من مستوى الى آخر •

فاذا كنا على سبيل المثال ندرس موضوع الصراع داخل أحد المجتمعات ، فأننا سوف نتصدى للدراسة على مستوى وحدات اجتماعية متباينة مثل : الطبقات ، المستويات التعليمية المختلفة ، الطوائف أو الجماعات المهنية ، جماعات المصالح ، الأحزاب والهيئات السياسية ... الخ • ولتسوية تلك الصراعات طورت المجتمعات فى العادة نظاما معينة لذلك هى : الدولة وأجهزتها المختلفة كالأدارات الحكومية ، والشرطة ، والمحاكم • أما اذا أردنا أن نتكلم عن الصراعات بين المجتمعات ، فلا بد أن نأخذ فى اعتبارنا أنه لا توجد منظمة موحدة يمكن المقارنة بينها لتنظيم عملية الصراع والعمل على تسويته (ولو أن الأمم المتحدة تتخذ خطوات ضعيفة لمحاولة الاضطلاع بهذه المهمة) • كما أن الدول لديها بعض وسائل حسم الصراع التى ليست متاحة للجماعات داخل المجتمع ، مثل الأسلحة الذرية •

والملاحظ كذلك أن عمر (أو المدى الزمني لاستمرار) الوحدات الاجتماعية يختلف بين الوحدات الاجتماعية من مستوى لآخر . فجماعات الأصدقاء أو جماعات العمل ذات أعمار قصيرة في العادة ، على حين أن الأحزاب السياسية أو جماعات الصفوة ذات عمر أطول ، وهناك أخيرا الأمم والشعوب التي تتمتع ببعيد تاريخي كبير . ويستطيع الباحث الذي يدرس الوحدات الكبرى أن يتتبع حركات القوى الاجتماعية وآثار النظم السياسية التي يستغرق حدوثها آجالا زمنية طويلة والتي تتميز بأهمية حاسمة ، على حين أن ذلك يتعذر بالنسبة لدراسة الحركات المؤثرة على الوحدات الأصغر بسبب قصر عمرها الزمني . وعندما يتييسر لنا فهم الوحدات والعمليات الاجتماعية الكبرى فهما مناسبة ، يمكننا تقدير الامكانيات المتاحة بشكل أفضل وأدق ، وبالتالي يمكننا أن نرسم الوجهة التي نخطط فيها لهذا المجتمع والأسلوب الملائم للتصرف .

ومن شأن استخدام مصطلح خاص جديد هو الماكروسوسيولوجيا أن ينبهنا الى حقيقة هامة وهي أن الوحدات والعمليات الاجتماعية الكبرى تتميز عن الوحدات والعمليات الصغرى ببعض السمات والخصائص المميزة . والحقيقة أن المقارنة السهلة المريحة بين المجتمع والكائن الحي ، أو بين التطور الاجتماعي والتطور البيولوجي ، أو بين العمليات النفسية والعمليات الاجتماعية ، أو بين الجماعات الصغيرة والشعوب ، تلك المقارنة كانت وما تزال العدو الرئيسي للتفكير العلمي . ويجب أن ندرك أنها تزداد خطورة كلما كانت أوجه التشبه أقرب وكانت المماثلة أظهر .

ومن المهام التي يتعين على الماكروسوسيولوجيا أن تضطلع بها في المستقبل الاجابة على السؤال الذي لازال قائما وملحا وهو : كيف يؤثر كل من البناء الاجتماعي والثقافة الواحد منهما على الآخر ؟

فهذا التأثير المتبادل بين البناء والثقافة موجود وقائم على كافة المستويات الاجتماعية (وقد أسس علماء الأنثروبولوجيا الأمريكيون ميدانا مستقلا من ميادين الدراسة اسمه : **الثقافة والشخصية**) • ولكن طبيعة التقائين العلمى للموضوع تدل على أن الوضع يختلف على المستوى الماكروسوسولوجى : وأعنى أن الثقافة هنا لا يمكن أن تغزل دائما الشيء المعطى الثابت الذى نستطيع أن نحيد تأثيره • وقد بدأ منذ أكثر من عشرين عاما يتكون بالفعل ميدان جديد من ميادين البحث كثرة للحوار (وأحيانا للسجال) العلمى بين التاريخ المقارن والأنثروبولوجيا الثقافية وعلم الاجتماع ، ذلك هو ميدان : علم الثقافة • وهو نتاج هجين يشبه فى طريقة توليده الى حد كبير الطريقة التى خرج بها الى الوجود علم النفس الاجتماعى كثمرة للحوار بين علم الاجتماع وعلم النفس •



ثالثا : المستويات الوسطى

ويوجد بين مستوى الميكروسوسولوجيا ومستوى الماكروسوسولوجيا مستوى ثالث هو **النظريات المتوسطة المدى** ، التى تهتم بالدراسة السوسولوجية للنظم ، مثل : علم الاجتماع العائلى ، وعلم الاجتماع الدينى ، وعلم الاجتماع الاقتصادى ، وعلم الاجتماع السياسى ، وعلم الاجتماع القانونى ، وسوسولوجيا العلم ... الخ أو تهتم بالدراسة السوسولوجية للمشكلات مثل : علم الاجتماع الجنائى ، وعلم الاجتماع الحضرى ، ودراسة البيروقراطية ، والملاقات الاجتماعية فى الصناعة ، والحراك الاجتماعى ، ووسائل الاتصال الجماهيرى ، ودراسة الأقليات والجماعات المهمشية ... الخ • وهناك بطبيعة الحال أوجه تداخل عديدة بين تلك الفروع ومجالات الدراسة ، ولكننا يمكن أن نعتبر أن هذا الركام الهائل ، وهذا النمو السريع لفروع الدراسة ومجالاتها يتيح لنا وضعا مفيدا ومتميزا • فاليه يرجع

أنفضل في نمو التخصص وتراكم المعرفة في علم الاجتماع المعاصر ،
وقد أمدنا بعدد من المنطلقات والمبادئ العامة ، ويسر عملية تطبيق
المعرفة الاجتماعية على الواقع القائم بهذا الوضع قد أدى ولا شك الى
إطلاق « الخيال السوسيولوجي » من عقله ، (حسب تعبير تشارلز
رايت ميلز) •

وكان روبرت ميرتون قد بلور لأول مرة في نهاية الأربعينات مفهوم
« النظريات المتوسطة المدى » ، الذي أثبت فاعلية ونفعا كبيرا في
الممارسة اليومية للعلم منذ ذلك التاريخ ، سواء على مستوى البحث
الامبيريقي أو على المستوى المنهجي • وقد أثمرت تلك الأداة العلمية
الهامة في تكوين جيل جديد من علماء الاجتماع يملؤه الطموح الكبير في
الانتقاع بنتائج المعرفة السوسيولوجية في مواجهة مشكلات الواقع
الاجتماعي • فقد كان الجيل السابق من علماء الاجتماع يصرف النظر
عن تطبيق النظريات الشاملة والمشكلات الكبرى بحجة أن علم الاجتماع
لم يتطور بعد في منهجه ولا نظرياته بالقدر الذي يسمح له أن يأمل في
التوصل الى حلول علمية ذات فاعلية أكيدة للمشكلات الكبرى التي
تواجهها المجتمعات الانسانية • وفي مقابل هذا يوجد على المستوى
الأوسط عدد لا حصر له من المهام التي لم تنفذ بعد ، والتي يجب العمل
على الكشف عن العلاقات الموجودة بينها • وهكذا يتعين اجراء عدد
كبير من الدراسات المونوجرافية (أى دراسة واحدة) ، تطلق على
دراسة الموضوع الواحد أو المجتمع المحلي الواحد (الدقيقة التي تقودنا
الى بلورة بعض الفروض ، التي يمكننا بالتالى أن نبورها في أنساق
نظرية كبرى فيما بعد •

وقد تحقق هذا بالفعل في بعض الحالات ، مثل نظرية الأدوار ،
ونظرية الجماعات المرجعية (أى الجماعات التي ترسم المعيار أو تمثل
النموذج الملم لجماعات أخرى ، أو لأعضائها الأفراد) • ولكن الذي

حدث بالفعل في الغالب الأعم من الحالات أن نتائج تلك الدراسات المونوجرافية لم تخضع لأي تنظيم ، واختفت في ادراج المخطيب او مكاتب مراكز البحوث او الهيئات المختلفة . ولا يعني هذا اطلاقاً أن العمل السوسيولوجي على المستوى المتوسط المدى قد توقف أو انهار . بل الاصح ان الجهد الرئيسي في بحوث علم الاجتماع يتم الآن على هذا المستوى المتوسط . ونحن الجديدين في الأمر ان الدراسات الماكروسوسيولوجية قد برزت (خاصة في الولايات المتحدة ، وبعدها في بلاد أخرى أوربية وغير أوربية) الى السطح من جديد ، واستأثرت باهتمام الباحثين آخر من ذي قبل .

ومن الظواهر المميزة لبحوث علم الاجتماع على المستوى المتوسط أنه — على هذا المستوى بالذات — يتداخل البحث السوسيولوجي مع البحوث في عدد من العلوم الاجتماعية الأخرى . وقد يصل هذا التداخل في بعض الأحيان الى مدى وثيق ، بحيث يتعذر تحديد المتخصص الحقيقي الأصيل عن هذه المشكلة أو تلك ، فنجد أن نفس المشكلة تدرس في وقت واحد من قبل المتخصصين في علمين (مثلاً علم الاقتصاد وعلم الاجتماع) ، ولا يستطيع أحد الاستغناء عن اسهام كليهما (مثلاً : موضوع ملامح التطور الاقتصادي الاجتماعي في مصر خلال ربع القرن الماضي ، او دراسة سياسة الانفتاح وتقييم آثارها ، أو دراسة موضوع الهجرة الخارجية من مصر الى البلاد العربية — البترولية أساساً ، أو تقييم مشروعات تنظيم الأسرة ... الخ) . والمؤكد أن هذا التعاون يؤدي ثماراً طيبة للمستفيدين بكلا العلمين .

ولنستعرض طائفة أخرى من الأمثلة : حيث نجد أن علم الاجتماع والأنثروبولوجيا يوجهان اهتماماً رئيسياً لدراسة الأسرة ، ويشاركهما الاهتمام — ربما بدرجة أقل قليلاً — علم النفس الاجتماعي ودراسة التحليل النفس النظري ، وتاريخ الثقافة ، والديموجرافيا (علم

السكان) ، والتاريخ الاقتصادى . كذلك نجد أن ميدان علم الاجتماع الدينى كان يقسم فى الماضى الى سوسولوجيا الأفكار أو المعتقدات الدينية ، وسوسولوجيا المنظمات (أو الجماعات) الدينية ، نجده يقصل اتصالا وثيقا بجميع العلوم الاجتماعية الأخرى تقريبا ، وكذلك بعلم النفس الفردى . ولقد استقر فى العشرين عاما الأخيرة فرع جديد من فروع علم الاجتماع هو علم الاجتماع السياسى الذى انفصل تماما عن علم السياسة .

ونعود فنؤكد مرة أخرى أن المسألة تتوقف على المنظور الذى يطل منه الباحث على موضوعه ، والذى ينطلق منه فى طرح قضايا ومساائل بحثه . فالمشتغل بعلم السياسة على سبيل المثال يدرس السلوك السياسى ، والنظم والعمليات السياسية ، على حين يهتم المشتغل بعلم الاجتماع بدراسة العلاقات بين تلك الظواهر السياسية والوقائع الاجتماعية الأخرى المحيطة بها . كأن يدرس مثلا تطبيق المبادئ الديمقراطية فى نقابة معينة أو عدم تطبيقها ، وأسباب ذلك ، حيث قد يتبين له تأثير بعض العوامل الاقتصادية ، والبحث عن المكانة وغيرها من معايير السلوك الاجتماعى .

ومن خلال ذلك يقدم علماء الاجتماع لأصحاب تلك العلوم الاجتماعية الأخرى (مثلا : الاقتصاد - التاريخ - القانون - .. الخ) خدمات جليلة ، إذ أنهم يستطيعون أن يلفتوا نظرهم - كما دلت الخبرة الواقعية فعلا - الى بعض النتائج غير المقصودة أو غير المتوقعة لبعض القرارات والاجراءات السياسية والاقتصادية والثقافية والقانونية ... الخ ، والتي لم تكن واردة فى حساب أولئك المتخصصين . وليست هذه القدرة المالية على الرؤية البعيدة المدى أو الوصول الى المعرفة بسرعة راجعة الى ذكاء مرتفع يتميز به علماء الاجتماع عن زملائهم ،

ولكنها راجعة الى أنهم تعودوا ألا ينظروا في اتجاه واحد ، وإنما ينظروا في كافة الاتجاهات •

وهكذا يمكن — من ناحية — أن ننظر الى علم الاجتماع كميدان من ميادين العلم يتميز بالتنوع وينقسم الى عدد كبير من الفروع الخاصة ، كما يمكن — من ناحية أخرى — أن ننظر اليه بوصفه الوعاء الذي تتجمع فيه كافة المعارف والمعلومات المتصلة بالإنسان • وقد ينازعه في هذا الوضع الأنثروبولوجيا الثقافية أحيانا ، أو بعض فروع علم النفس أحيانا أخرى ، ولكنه يظل برغم ذلك جديرا بهذا الوصف •



الفصل الثانى

الفروق الريفية الحضرية *

مقدمة :

اهتم علماء الاجتماع بالفروق الواضحة القائمة بين المدينة والريف ، وبذلوا جهودا علمية متباينة لوضع نظريات تفسر هذه الفروق • وأدرك الفلاسفة فى العصور القديمة أيضا أن المدينة تختلف اختلافا كبيرا عن الريف المحيط بها ، خاصة فى أوجه النشاط الاقتصادى الأساسية • ولكن الجهود الحقيقية والمنظمة التى بذلت لوصف وتفسير هذه الاختلافات جاءت متأخرة ، حيث لا نستطيع أن نعين بداية حقيقية لها الا فى عصر الفكر العربى ابن خلدون فى القرن الرابع عشر • فقد كتب ابن خلدون فصولا منظمة فى التمييز بين البدو والحضر ، وذلك فى الباب الثانى من المقدمة ، والمعنون : « فى العمران البدوى والأمم الوحشية والمقابل ، وما يعرض فى ذلك من الأحوال » •

أولا : فكرة الثلاثيات :

وشغلت الفروق الريفية الحضرية أذهان كثير من علماء الاجتماع ، وتوصل بعضهم الى تطوير عدد من الثلاثيات ، أى المقابلة بين نموذج أو تصور معين للمجتمع الحضرى ، ونموذج أو تصور مقابل له للمجتمع الريفى • والاهتمام بابرار السمات المميزة لكل نموذج منهما • من هذا

(*) انظر مزيدا من التفاصيل حول هذا الموضوع فى المرجع التالى :
محمد الجوهري وعلياء شكرى ، علم الاجتماع الريفى والحضرى ،
دار المعارف ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، خاصة الفصل الخامس ،
ص ص ٢٤٥ — ٣٠٥ •

مثلا ثنائية دوركايم عن التضامن الآلى والتضامن العضوى • فالمجتمعات الريفية (وهى الأيسر والأقدم) تتميز باعتمادها على التضامن الآلى ، والمجتمعات الحضرية (وهى الأكثر تعقيدا والأحدث) تتميز باعتمادها على التضامن العضوى •

ومن أفضل مفاهيم الثنائيات تلك التى قدمها تشارلز كولى للتمييز بين العلاقات الأولية والعلاقات الثانوية • فالأولى هى التى تسود المجتمعات الريفية البسيطة ، والثانية (أى العلاقات الثانوية) هى التى تسود فى المجتمعات الحضرية •

ووضع هنرى مين ثنائية مجتمع المكانة ومجتمع التعاقد ، وميز العالم الألمانى تونغيز بين المجتمع المحلى (Gemeinschaft) والمجتمع (Gesellschaft) الأول تسود فيه روابط القرابة والعلاقات الأولية ، والثانى تسود فيه علاقات المصلحة والتعاقد • كما عرض بيكر ثنائية تقابل بين مجتمع مقدس ومجتمع علمانى • كما حدد دوفيلد خصائص المجتمع الشعبى لكى تقابل خصائص المجتمع الحضرى •

والملاحظ على هذه الثنائيات قصورها عن استيعاب مختلف أنماط المجتمعات الانسانية التى توجد بالفعل ، أو التى وجدت من قبل فى مراحل تاريخية معينة • وإذا أمعنا النظر فى هذه الثنائيات ، لاحظنا وجوه شبه بينها • فهؤلاء العلماء يقابلون بين نمط معين من المجتمعات تسيطر فيه الجماعة على الفرد وترسم له موقفا ثابتا لا يتغير أبدا ، بنمط آخر من المجتمعات يجبر فيه الفرد عن نفسه ويتمتع فيه باستقلال يمكنه من اجراء حسابات عقلية ، والدخول فى علاقات تعاقدية مع الأفراد الآخرين • ومع ذلك فهناك اختلافات هامة بين هؤلاء العلماء فيما يتعلق بكثير من التفاصيل ، لا يتسع المقام لعرضها هنا •

وبالرغم من الأهمية النظرية التي تنطوي عليها الثنائيات ، إلا أن كثيرا من دراسى التحضر يرون أنها لا تمثل سوى وسيلة مبدئية يصعب الاعتماد عليها اعتمادا كاملا وكليا فى التمييز بين الريف والحضر ، لأنها تغفل عاملا هاما من عوامل تشكيل هذه المجتمعات هو : التغير . ولعل ذلك يفسر لنا كثرة التحفظات التى أثارت حول ثنائية « ريفى - حضرى » فى كثير من الكتابات المتعلقة بهذا الموضوع .

من هذا ما يذهب اليه سوروكين وزيمرمان فى نقد الثنائيات :
« ... ان التحول من المجتمع الريفى الخالص الى مجتمع حضرى لا يتم فجأة ، ولكنه يحدث بشكل تدريجى .. فليس ثمة خط واحد مطلق يستطيع أن يكشف لنا عن وجود فارق حاد بين المجتمع الريفى والمجتمع الحضرى » .

ثانيا : نظريات المحك الواحد والمحكات المتعددة :

ازاء فشل فكرة الثنائيات سلك علماء الاجتماع سبلا أخرى شتى فى دراساتهم لموضوع الفروق الرئيسية الحضرية، وفى محاولاتهم التمييز بين الريف والحضر . فمنهم من تبنى محكا واحدا حاول أن يميز على أساسه بين المجتمع الريفى والمجتمع الحضرى . وأبرز محك استخدم فى هذا الاتجاه يقوم على أساس الحجم أو عدد السكان . وذهب آخرون الى اعتبار المهنة أساسا وحيدا للتصنيف والتمييز بين الريف والحضر . واستخدم ويتفوجل القوة أو السلطة كأساس لهذا التمييز . ومع ذلك فإن حجم المجتمع (عدد سكانه) هو المحك الوحيد الذى يشيع استخدامه على نطاق واسع فى التمييز بين الريف والحضر . وينتشر بصفة خاصة بين علماء السكان .

وهناك طائفة أكبر من علماء الاجتماع اعتمدت فى هذا التمييز

على استخدام عدة محكات فى وقت واحد ، لكنى يشخص فى ضوءها سمات كل من المجتمع الريفى والمجتمع الحضرى •

ولقد ميز سوروكين وزيمرمان بين الريف والحضر وفقا للمحكات (أو الأسس) التالية :

- ١ - الفروق المهنية •
- ٢ - الفروق البيئية •
- ٣ - حجم المجتمع •
- ٤ - كثافة السكان •
- ٥ - تجانس السكان أو تباينهم • وذلك من حيث الخصائص النفسية ، والاجتماعية ، واللغة والمعتقدات ، وأنماط السلوك •
- ٦ - الفروق فى شدة الحراك الاجتماعى •
- ٧ - شكل التباين الاجتماعى •
- ٨ - أنساق التفاعل •

ويرى لويس ويرث أن المدينة تتميز عن الريف بعدة خصائص يمكن وصفها فيما يلى :

- ١ - الحجم الكبير •
- ٢ - شدة الكثافة •
- ٣ - النمو المصحوب بظهور نظام اجتماعى علمانى ، وانهايار النسيج الاجتماعى المعيارى والأخلاقي •
- ٤ - اللاتجانس •
- ٥ - شيوع الضوابط الاجتماعية الرسمية •

ويلخص العالم الأمريكي روبرت ردفيلد موقفه النظري في أن :
« عزلة المجتمع وتجانسه يحدان مما متغيرين مستقلين • أما تكامل الثقافة أو تفككها ، والعلمانية : والفردية ، فهي متغيرات تابعة » • ومعنى ذلك أن تبدد العزلة ونمو الاتصال انما تعد أسبابا للتفكك والعلمانية والفردية • ولكن ليس معنى ذلك أن العزلة والتجانس مسئولان وحدهما عن النتائج المترتبة جميعا كتكامل الثقافة وقداستها والاتجاهات الجمعية وما الى ذلك •

ثالثا : نقد نظريات المحلكات :

يمكن تلخيص أبرز تلك الانتقادات فيما يلي :

١ — يذهب ردفيلد وويرث الى أن المجتمع الشعبى مطلق ومكتف ذاتيا ، أما المدينة أو المجتمع الحضري فهو نظام جزئى أو هو جزء من كل ، ومن ثم فانهما يقعان على طرفى نقيض • ولكنهما فى حقيقة الأمر غير ذلك حيث لا يمكن المقارنة بينهما على هذا النحو • اننا نستطيع أن نقارن — بصدق — بين مجتمع حضري ومقابله الريفى كما فعل سوروكن وزمرمان باعتبار كل منهما نسقا فرعيا داخل مجتمع أكبر اتساعا • ومما يسجل لردفيلد أنه أدرك خطأه هذا وتلافاه فى كتاباته اللاحقة ، بالرغم من أن كثيرا من علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا لا يزالون يستخدمون منظوراته القديمة الخاطئة •

٢ — يفترض ردفيلد وويرث ويشاركهما فى ذلك — الى حد ما — سوروكن وزمرمان ، أن المجتمع الريفى يتميز بدرجة عالية من التجانس والاستقرار ، بينما يتميز المجتمع الحضري بدرجة مرتفعة من عدم التجانس ، وعدم الاستقرار • ومع أن هذا الافتراض يصف الحالة

العامة أو الشائعة — نظريا على الأقل — الا أن المجتمع القروى —
واقعا — قد يمر بفترات من التوتر الشديد وعدم الاستقرار •

٣ — بالغ ردفيلد وويرث فى تقديرهما لدرجة انقسامية الحياة
الحضرية وسبولة نسقها المعيارى • ويمكننا أن نرجع ذلك بالطبع الى
أن وويرث ، والى حد ما ردفيلد ، كانا أسيرين للفترة الزمنية التى
عاشاها • فلقد كانت الحياة الحضرية فى الولايات المتحدة خلال
العشرينات والثلاثينات من هذا القرن تبدو مفككة تماما وغير مستقرة ،
وذلك من وجهة نظر القادمين الجدد الى المدينة • ومن هنا نلاحظ أن
ويرث وكثيرا من دارسى مجتمع المدينة قد فشلوا فى ادراك الآلاف
المؤلفة من التنظيمات الاجتماعية غير الرسمية داخل هذا الاطار
الحضرى • ويرجع هذا الفشل الى أن التنظيمات الاجتماعية غير
الرسمية هذه والقائمة فى المناطق المختلفة والفقيرة فى المدينة ليست
على نفس مثيلتها فى أغلب المجتمعات الريفية • وهنا يقول لنسكى
Lanski متركزا على دراسته للمعامل الدينى فى ديترويت Detroit :
« ان ما يثير الدهشة فى دراستنا الحالية هو اكتشاف أن روح المجتمع
المحلى Communalism موجودة ، بل هى تنمو فى قلب مدينة كبرى
حديثة ، الا أن ذلك أمر غير قابل للتصور من قبل أولئك الذين يربطون
الروح الجماعية بالعزلة الجغرافية وعدد السكان المحدود » •

هذا ولقد فشل أولئك الذين استخدموا اطار وويرث — ردفيلد
كما فشل أيضا أتباع سوروكن وزمرمان فى تحطيل المجتمعات الريفية
والحضرية باعتبارها أجزاء ضمن سياق اجتماعى أكبر يضمها جميعا •
وكان من نتيجة ذلك أن ظهر عدد محدود من الدراسات السوسبيولوجية
الجادة التى تسجل تأثير المجتمع القومى الكبير على أوضاع المجتمعات
المحلية ، ريفية وحضرية ، ويتمثل هذا التأثير فى تنظمات المجتمعات

الكبيرة كالبيروقراطية الحكومية والمؤسسات الدينية ... الخ . بالإضافة الى التفاعل بين الأنساق الاجتماعية المحلية ، والأنساق القومية .

وأخيرا من الملاحظ أن الكثير من الفروق التي يفترض علماء الاجتماع وجودها بين مجتمع القرية ومجتمع المدينة ليست عامة أو عالمية كما يتصورون . ففري مثلا أن كثيرا من المتخصصين في الدراسات الاجتماعية الريفية مثل سميث Smith يفترضون أن الأسر الكبيرة أو الممتدة ظاهرة ريفية أكثر منها حضرية ، ولكن الحال ليس كذلك في مجتمعات مرحلة ما قبل الصناعة . كما يفترضون أيضا أن المدينة أكثر علمانية من الريف ، وكلها لا تسلم من الانتقادات الجادة .

فلقد توفرت معلومات تكشف عنها متخصصون في التاريخ الاجتماعي توضح تفكك الأسر الريفية في كثير من الأحيان بسبب حقوق الارث الى جماعات أصغر فأصغر . وتد حدث هذا في وقت لم يكن فيه للتصنيع أى أثر بعد . كما دلت بعض المعلومات التاريخية على وجود علاقة متناقضة بين الأسر النووية والتحضر^(١) .



رابعا : — المتصل الريفي — الحضرى :

ولقد حاول بعض الباحثين تجنب الصعوبات التي نجمت عن الاستعانة بالنموذج المثالي في دراسة الفروق الريفية — الحضرية ، وتطوير اتجاه مركب السمات — أو استخدام المحركات المتعددة — عن طريق الافادة من الخصائص التي كشفت عنها البحوث الواقعية ، فطوروا

(١) للوقوف على مزيد من التفاصيل حول هذه النقطة ، انظر : علياء شكرى « مشكلات أساسية حول الاسرة والتصنيع » ، فصل في : السيد محمد الحسينى وزملاؤه ، دراسات في التنمية الاجتماعية ، دار المعارف ، القاهرة ، ط (٣) ، ١٩٧٧ ، ص ص ٤١٩ — ٤٥٨ .

ما يعرف بالمتصل الريفي - الحضرى Rural-Urban Continuum . حيث يشير الى وجود نوع من التدرج القائم بين المجتمعات فى درجة الترفيع والتحضّر ، بحيث يصبح من اليسير بعد ذلك أن يقع أى مجتمع انسانى على نقطة معينة من هذا المتصل . فهناك تدرج واضح يبدأ من القرية الصغيرة المنزلة ثم القرية الأكبر ، فمركز السوق ، ثم المدينة الصغيرة ، فالمدينة الأكبر ، ثم المجتمع المسيطر أو المجتمعات المسيطرة . واذن فتعريف الريف أو الحضر يتم فى ضوء الفروق الكمية فى السمات المميزة للريفية والحضرية . كذلك يفترض أصحاب هذا الاتجاه أن تعريف المجتمعات المحلية وفقا لقطبى النموذج المثالى « شعبى فى مقابل حضرى » ، انما ينطوى ضمنيا على فكرة متصل للمجتمعات المحلية ، أن كل الشواهد الواقعية التى تناولت المجتمعات المحلية يمكن أن تقع على نقطة معينة من هذا المتصل .

وتستند فكرة المتصل الريفي - الحضرى من الناحية النظرية على افتراضين أساسين : الأول ، هو أن المجتمعات المحلية تتدرج بشكل مستمر ومنتظم من الريفية الى الحضرية وفقا لعدد من الخصائص . والثانى ، أن هذا التدرج يصاحبه بالضرورة اختلافات أو فروق متسقة فى أنماط السلوك .

وبالرغم من أن أصحاب فكرة المتصل لم يحصروا لنا تلك الفروق المتسقة التى تحدث فى أنماط السلوك والمصاحبة للتدرج المستمر فى بعض المجتمعات ، فاننا نستطيع القول بأن هذه الفروق تتبدى فى بعض الخصائص الاجتماعية والسكانية التى أشار اليها سوروكين ، وزيمرمان ، وروبرت بارك ، ونيقولا سبيكمان ، وجورج زيمل ، ولويس ويرث وغيرهم ، والتى أهمها التباين فى البناء المهنى ، وازدياد تقسيم العمل ، وتعدد نسق التدرج الاجتماعى ، والحراك الاجتماعى ، والمشاركة

فى التنظيمات الطوعية ، والعزلة المكانية ، والتساند الوظيفى ، وطلب
العلاقات الاجتماعية ، وطبيعة وسائل الضبط الاجتماعى .

خامسا : نظرية جويرج فى دراسة الفروق الريفية الحضرية

قدم جويرج اسهاما نظريا واضحا فى تناول قضية الفروق الريفية
الحضرية . فقد ناقش فى مقال شهير له الأسس النظرية القائمة حول
هذه القضية بهدف وضع صياغة جديدة لهذه الأسس تكون
أكثر كفاية فى مجال عملية التفسير والمقارنة بين الأنماط الريفية والحضرية
فى إطار الظروف الاجتماعية العالمية الراهنة .

وترتكز هذه الصياغة الجديدة على معالجة البناء السكانى
للمجتمعات الريفية والحضرية عبر الزمان والمكان ، اعتقادا منه بأن
هذه المعالجة تخدم مناقشة الأنماط الريفية - الحضرية فى ثلاثة نماذج
من المجتمعات البشرية تتمثل فى :

١ - المجتمعات التى تمر بمرحلة ما قبل الصناعة .

٢ - المجتمعات الانتقالية أو النامية .

٣ - المجتمعات المتقدمة صناعيا وتكنولوجيا .

وذلك على اعتبار أن البعد الريفى - الحضرى يختلف اختلافا
جوهريا بين كل نموذج اجتماعى وآخر . أى أن هذا البعد فى
المجتمع قبل الصناعى يختلف عن مثيله فى المجتمع الانتقالي . . وهكذا .
ويرجع هذا الاختلاف الى طبيعة الشكل التكنولوجى الذى يعتمد عليه
كل من هذه النماذج الاجتماعية الثلاثة ويمارسه . والمقصود
بالتكنولوجيا هنا - طبقا لجويرج - أنواع الآلات وطبيعة الطاقة والمعرفة
باستخدامها . وهنا نجد أن مجتمع ما قبل الصناعة يتميز ببساطة المعرفة

التكنولوجية اذا ما قورن بالمجتمع الانتقالى أو المجتمع الصناعى المتقدم ، حيث هناك مستوى تكنولوجيا معقد ، وحيث مصادر الطاقة غير معتمدة على الانسان أو الحيوان ، بالاضافة الى الايمان بالعلم وتطبيق نتائجه ومناهجه •

ومن الممكن — وفقا لهذا التصنيف — تحليل بعض العلاقات الريفية الحضرية وبعض أوجه الشبه والاختلاف بين الريف والحضر فى كل نموذج من المجتمعات الثلاثة المشار اليها ، حيث تصبح هذه العملية أكثر نفعا وقربا من الصواب ، حتى لا تتخطى الحواجز الثقافية أثناء المقارنة أو التعميم • ويمكن أن يوصف هذا الاتجاه المقارن بأنه اتجاه تطورى محدث New Evolutionary ، لأنه يختلف عن الاتجاه التطورى الذى ساد فى القرن التاسع عشر ، من حيث كونه لا يرى أن المجتمعات تتقدم دائما من خلال مراحل محددة سلفا •

كما يسوق جوبرج تحفظا مؤداه أن التكنولوجيا مع أنها — هنا — هى العامل الرئيسى فى التفسير ، إلا أنه سوف يستخدم عوامل أخرى أثناء عملية التفسير هذه • فمن المؤكد أن طبيعة المدينة نفسها مسئولة عن بعض الفروق والاختلافات بين الريف والمدينة ، بل أن النمط الحضرى غالبا ما يتأثر بشكل السلطة أو القوة أو النظام السياسى والاقتصادى • ولذلك فانه فى المجتمع الرأسمالى يختلف عنه فى المجتمع الاشتراكى • ومن جهة أخرى ، فان التكنولوجيا وحدها لا تستطيع أن تجعل حياة المدن ممكنة ، وانما يتعين وجود عامل أساسى آخر يتمثل فى نمو اطار من المعرفة التنظيمية المعقدة •

وسوف نعرض بايجاز للأنماط الريفية — الحضرية فى كل من النماذج الثلاثة للمجتمعات المشار اليها قبل قليل ، وذلك على النحو التالى :

(١) الانحطاط الريفية .- الحضرية فى المجتمعات الحضرية الواقعة

فى مرحلة ما قبل الصناعة :

١ - لقد سيطرت المدينة فى كل زمان ومكان على المناطق الريفية ، سياسيا واقتصاديا وثقافيا . الا أن تأثير مدينة ما قبل الصناعة كان أقل اذا ما قورن بتأثير المراكز الحضرية الصناعية الحديثة . ويرجع تسلط المدينة على القرية وسيطرتها عليها ، الى أن المدينة فى هذه المرحلة كانت موطن اقامة جماعات الصفوة المالكة . فقد لوحظ أن كبار الملاك الذين جمعوا ثرواتهم بطريقة مباشرة - أو غير مباشرة - من خلال عملهم فى التنظيمات الحكومية أو التعليمية أو الدينية وسيطرتهم عليها ، لوحظ أنهم يميلون الى الاستقرار فى المدن حيث مراكز القوة والسلطة والنفوذ . فالمعروف أن الحياة الحضرية توسع فرص الاتصال الشخصى بين القادة السياسيين ، والدينين ، والتربويين ، فهناك وظائف ادارية معينة فى المراكز الحضرية لا يمكن الحصول عليها أو شغلها - وهذا الأمر موجود حتى الآن فى المراكز الحضرية الصناعية - الا من خلال الاتصال الشخصى المؤثر والفعال . وكان هذا النمط من الاتصال شائعا فى مدن ما قبل الصناعة قبل اختراع وسائل الاتصال الجمعى التى سهلت تبادل الأفكار والمعلومات الى حد كبير .

٢ - فضلا عن ذلك ، فإن الاقامة الحضرية لها مكانة مرموقة ، بحيث يتطلع الريفيون دائما وفى جميع المراحل الاجتماعية الى معايشة حياة المدن أو حتى محاكاتها . وذلك نظرا لما تقدمه المدن أيضا من فرص ذهبية مترتبة على وجود المكتبات والمؤسسات الدينية ، ومؤسسات الترفيه وما الى ذلك مما لا يتوفر فى المناطق الريفية .

٣ - أن الريفيين فى هذه المرحلة يتميزون بانخفاض مستواهم المعيشى وتدهور أحوالهم حتى بالقياس الى أفقر الطبقات الحضرية . فالقرويين يعملون من أجل القادة الحضريين وتحت سيطرتهم واشرافهم .

وبينما كان القرويون يمدون المدن بالانتاج الزراعى أساسا ، فان مدن ما قبل الصناعة لم تكن تقدم لهؤلاء القرويين سوى القليل من السلعة بالإضافة الى الضرورى من التنظيم الاقتصادى والسياسى ، وحيث كان انتاج هذه المدن فى معظمه موجها لسكانها أنفسهم • ومما ساعد على تفاقم هذا الوضع أن الصفوة السياسية كانت تمتلك الأرض بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، كما كانت تحكم قبضتها وسيطرتها على التنظيمات الدينية والحكومية • وكانت جماعات الصفوة هذه تعمل ما وسعها الجهد فى الحفاظ على الأوضاع على ما هى عليه • فمن خلال الإيجار ، والمشاركة فى المحصولات الزراعية ، والضرائب وما شابه ذلك من أساليب دعمتها الأفكار الغيبية والمتخلفة ، مارست المدينة استغلالها لجهنم القرويين فى مختلف أرجاء العالم لصالح تلك الصفوة السياسية والإدارية • ولقد تقبل القرويون مصيرهم بسلبية ، ولم يكن لديهم — حتى عهد قريب — أى فكرة عن أساليب مختلفة للوجود والبقاء •

٤ — أن المدينة والقرية ترتبطان فى هذه المرحلة عادة بشبكة من العلاقات الاجتماعية ، حيث يجوب التجار وجامعو الضرائب هذه الأنساق الاجتماعية ، ريفية وحضرية • كما شكلت القرابة مبرا آخر بين الريف والمراكز الحضرية • وتعد مراكز الأسواق **Market Towns** أول مكان تجلت فيه علاقات القرية والمدينة واستقرت • وفى فترات منتظمة يتجه القرويون فى جماعات الى مركز السوق حيث يتقابلون مع التجار القادمين من المدينة ، كما يتعاملون أيضا مع غيرهم من الطوائف الحضرية • وعن طريق مركز السوق هذا تتدفق منتجات القرية الى المدينة ، كما تتدفق المعلومات والأخبار من المدينة لتنتشر فى أرجاء الريف •

٥ — أن المدينة فى هذه المرحلة — كما هو الحال أيضا فى المرحلة الانتقالية — تضم أناسا ينتمون الى الطبقات الدنيا والطوائف المنبوذة •

وهؤلاء الحضريون أبناء الطبقات الدنيا يتقاسمون — فيما عدا المناخ الاقتصادي — كثيرا من الخصائص المشتركة مع القرويين فى المناطق الريفية .

٦ — أن انماط الأسرة الريفية الحضرية تختلف فى هذه المرحلة من الريف الى الحضر تبعا لاختلاف الوضع الطبقي . فالنسق الأسرى لدى الصفوة الحضرية يتخذ مثله الأعلى فى الأسرة الممتدة أو العائلة Extended Family التى تضم أجيالا متعددة : الأب والأم والابناء المتزوجين وغير المتزوجين والأخوة المتزوجين وزوجاتهم .. وهكذا) يعيشون فى دار واحدة تحت سقف واحد . فهذا الشكل من أشكال الأسرة يساعد جماعات الصفوة على تحقيق قيادتها الاقتصادية والسياسية . فالأسر الممتدة تتفاوت فيما بينها على رعاية مصالحها ، كما أن أعضاء الأسرة الواحدة والجماعة القرابية الأكثر امتدادا يتعاونون فيما بينهم على شغل مراكز السلطة فى التنظيمات الرئيسية ، تعليمية ، وسياسية ودينية ، كما أن الأشخاص الذين يحرزون مراكز السلطة يتجهون الى تدعيم أسرهم وحمايتهم .

أما موقف الطبقات الدنيا فى المدينة والريف ، فإنه بمثابة كفاح مستمر من أجل لقمة العيش . ولما كان أفراد هذه الطبقة يتجهون الى الزواج المستمر سعيا وراء موطن جديد يوفر لقمة العيش ، بالإضافة الى نسبة الوفيات المرتفعة بينهم ، فإن حجم أسر هذه الطبقة ظل صغيرا نسبيا . ومن ثم كانت الأسرة الزوجية Conjugal هى النمط الشائع بين الطبقات الدنيا والطوائف المنبوذة سواء فى المدينة أو الريف . أى أن الفكرة الشعبية والتى مؤداها أن الأسرة الممتدة أو العائلة ظاهرة ريفية فى مجتمعات ما قبل الصناعة فكرة يجانبها الصواب ، وهى تعبر عن تعميم خاطئ .

ومن جهة أخرى ، فإن دور المرأة فى الريف والحضر يختلف أيضا

باختلاف الوضع الطبقي . ففي الوقت الذي تفرض فيه كثير من القيود على نساء الصفوة الحضرية ، نجد أن المرأة في الطبقات الدنيا الحضرية ، مثلها في ذلك مثل المرأة الريفية ، لا تثقل كواهلها مثل هذه القيود نظرا لخروجهن للعمل خارج المنزل ، ومشاركتهم في هذا المجال كعون اقتصادي للأسرة .

٧ - أننا لو نظرنا إلى القيم والممارسات الدينية كبعد آخر للمقارنة بين الريف والحضر في هذه المرحلة ، فسوف يتعين علينا أن نشير إلى أن الباحثين قد اعتبروا أن المدينة وسكانها أكثر عصرية من الريف وقاطنيه . ولكن ينبغي ألا يقبل ذلك على إطلاقه ، فمدينة ما قبل الصناعة كانت مصدرا للتقليد والجمود أيضا كما كانت مصدرا للتغير . ألا أن علماء الاجتماع قد أكدوا دائما وظيفتها في مجال التغير والتجديد وأغفلوها في مجال الجمود والتقليد . ولقد نبعت أعظم الديانات في تاريخ البشرية أساسا من البيئة الحضرية ، كما كانت مدن ما قبل الصناعة مقرا لأسمى وجوه العبادات الدينية . فضلا عن ذلك فإن المثال Ideals حضرية أكثر منها ريفية ، لأن الصفوة الحضرية وائيس القرويون أو الطبقة الدنيا الحضرية هي التي ترسخ المعايير الدينية وتضعها ، وذلك من خلال ممارستها وكتاباتها .

٨ - وهناك فارق أساسي آخر بين الريف والحضر - في هذه المرحلة قبل الصناعة - ظهر في مجال القرية واللغة ، فقد كان التعليم الرسمي مركزا في هذا النمط الاجتماعي - وإلى حد كبير - في المدن كما كان أيضا حكرًا للصفوة . وهذا شيء منطقي بالنسبة لمثل هذا النمط الاجتماعي الذي تحاول فيه الصفوة أن تحافظ على تسلط المدينة على القرية . ومن ثم فإن كل خير لابد أن يفيض على المدينة أولا ، ثم يتحكمون هم في انتقاله إلى المناطق الريفية قطرة قطرة . وحتى تستمر

هذه السيطرة الحضرية فى يد المدينة ، لوحظ أن صفوة المدن يتمدثون
بلهجة لغوية خاصة تميزهم عن غيرهم •

(ب) الأنماط الريفية — الحضرية فى المجتمعات الانتقالية

يقصد بالمجتمعات الانتقالية ، تلك المجتمعات التقليدية التى تخلصت
حديثا من السيطرة الاستعمارية ، وأخذت تتجه نحو التحضر والتصنيع ،
وذلك لادراكها أن التقدم الصناعى هو الذى يحدد وزن الأمة ومكانتها
بين دول العالم • وتختلف المجتمعات الانتقالية من أوجه متعددة ، فهى
تضم مجتمعات شعبية Folk (كما هو الحال فى أفريقيا جنوب
الصحراء) ، كما تضم أيضا مجتمعات تمتد جذورها الى الماضى
الحضرى لمرحلة ما قبل الصناعة (وهذا النوع من المجتمعات هو ما يؤكد
عليه جوبرج هنا) • ويؤكد جوبرج على أن هذين النوعين من المجتمعات
الانتقالية يختلفان فيما بينهما اختلافا كبيرا فى المصادر الطبيعية
والانسانية • كما أن هناك تحفظا بيديه جوبرج بشأن تعيين الفروض
والعلاقات الريفية — الحضرية فى المجتمعات الانتقالية • وهو ما يواجه
به القائم بهذه العملية من براهين وتفسيرات متناقضة ومتضاربة ، نظرا
للخلط الذى يقع فيه الباحثون ، الذين ما زالوا يعرسلون الفروق
الريفية — الحضرية فى هذه المجتمعات الانتقالية فى ضوء خبرتهم
بالواقع الأوروبى والأمريكى •

ومن الخصائص المتصلة بالفروق والعلاقات الريفية الحضرية فى
هذه المجتمعات الانتقالية ، ما يلى :

١ — أن هناك سيلا سكانيا مستمرا يتجه من الريف الى المدن
نتيجة لعملية التصنيع التى تشهدها المدن من جهة ، ونتيجة للانفجار
السكانى من جهة أخرى • فقد أخذت المجتمعات المحلية الريفية تعاني

صغوطا اجتماعية واقتصادية قاسية نتيجة للزيادة السكانية المضطردة مع وجود تيارات الهجرة الضخمة من الريف الى المدن وتزايدها المستمر أيضا . فقد أخذت الحيازات الزراعية تنتفقت بشكل ملموس نتيجة لتزايد الورثة وتعاقب الأجيال ، وتفاقمت مشكلة البطالة بوجهيها السافر والمقنع ، وانخفضت مستويات الدخل ، وأصبحت الزراعة تمثل قطاعا قليل الأهمية اذا ما قورنت بالصناعة .

٢ - أن الهجرة الريفية - الحضرية المتزايدة على هذا النحو قد ترتب عليها اختلال في التوزيع العمري والنوعي سواء في القرى أو المدن ، مما يتطلب تدابير اجتماعية جديدة . فقد أخذت المدينة تجتذب الشباب من القرية ، ويترتب على ذلك أنها تكسب طاقة انسانية في سن العمل بينما تخسر القرية مثل هذه الطاقة .

٣ - أن حركة الهجرة المستمرة بين الريف والحضر قد عملت على خفض حدة البعد الاجتماعي بينهما فقد أخذت حركة الهجرة تفضي في الاتجاهين معا ، أي نزوح الى المدينة ، وعودة الى القرية . فمن لم يوفق في الحصول على فرصة عمل من المهاجرين القرويين ، لا يلبث أن يعود مرة ثانية الى قريته انتظارا لهذه الفرصة ، حتى يعود الى المدينة مرة أخرى . وقد ترتب على هذا الوضع حدوث نوع من التداخل أو التشابك في البناء المهني للمدينة والقرية . فقد أخذت المدن تضم أعدادا كبيرة من الزراعيين ، ومن جهة أخرى ، فإن التداخل الريفى والحضرى قد يحدث أيضا نتيجة لأن السكان الذين ينتقلون الى الطبقات الدنيا في الريف والمدينة يشاركون فيما أسماه أوسكار لويس بثقافة الفقر *The Culture of Poverty* . حيث أن الصالة الاقتصادية السيئة التي تعاني منها الطبقات الدنيا الحضرية والقروية تنف عائقا أمام مشاركتهم فيما تتمتع به الصفوة التقليدية أو الطبقة الصناعية الوسطى

الحديثة • ومع أن التصنيع يحسن تدريجيا من الوضع الاقتصادي للطبقة الدنيا ، فإن كثيرا من الأشخاص لا يزالون يعيشون ثقافة الفقر هذه •

٤ — انه نتيجة للتصنيع والتقدم الذي طرأ على هذه العملية ، زاد الاعتماد المتبادل بين المدينة والقرية • فالمدينة لا تعتمد فحسب على الانتاج الزراعى للقرية ، وانما تمدها أيضا بالسلع الجاهزة كالآلات الزراعية والأسمدة الكيماوية وغير ذلك • وعندما تدخل القرى فى معاملات مع هذا الوضع الاقتصادى الجديد ، فإن تغيرات تحدث باستمرار فى النمط العتيق للسوق الريفية الحضرية بالإضافة الى العديد من التغيرات الأخرى • ولقد ترتب على اتساع الأفق الاقتصادى للقروى أن حدثت عملية مراجعة للبناء الاجتماعى التقليدى وبخاصة البناء الطبقي ، كما اتسع أيضا مدى ادراك القروى للعالم • خاصة وقد أخذت الدولة تتدخل بدرجات متفاوتة فى حياة القرويين بوسائل شتى ، منها مثلا مشروعات الإصلاح الزراعى وغيرها • هذا فضلا عن الدور المخيلير الذى أخذت تلعبه وسائل الاتصال الجمعى ، فى كسر الحواجز التى تحيط بالمجتمع القروى التقليدى •

٥ — ان الدول النامية أخذت تتوسع فى ايفاد المبعوثين من أبنائها الى الدول المتقدمة صناعيا وعلميا للترود بالعلم والمهارة والخبرة ، كما أخذت تستقدم الخبراء من هذه الدول للاستفادة من مصادرها العلمية • ومن جهة أخرى يلاحظ أن أصحاب المستويات العلمية الرفيعة يميلون الى التركز فى المدن حتى يمكنهم الاسهام بطريقة فعالة فى عمليات التنمية • اذ أن تبعثر هذه الكفايات الصناعية والعلمية وتوزعها على عدد كبير من المدن المتوسطة الحجم أو الصغيرة قد يعوق الاستخدام الكافى لبعض أشكال المهارات الفنية • ولو أن ارتباط القطاع المتعلم بالمدينة وتوحيده بها ، يشكل من ناحية أخرى فجوة بين المجتمعات المحلية

الريفية والحضرية ، حيث تظهر الحاجة الماسة فى المجتمعات الريفية الى عناصر من هذا القطاع المتعلم فى الوقت الذى تتوافر منه فى المدينة اعداد زائدة عن الحاجة •

(ج) الأنماط الريفية — الحضرية فى المجتمعات المتقدمة صناعيا :

يذهب جوبرج الى أن النظام الصناعى الحضرى يضم عددا من النماذج الفرعية ، منها النموذج الذى تنتمى اليه الولايات المتحدة الأمريكية التى انتقلت مباشرة الى التصنيع والتحضر دون أن تعانى البناء الاجتماعى الاقطاعى • ونموذج آخر ينتمى اليه — على سبيل المثال — أوروبا الغربية واليابان ، وهى مجتمعات انتقلت الى مرحلة الصناعة والتحضر بعد أن مرت بـماضٍ حضارى غير صناعى أو اقطاعى •

وتختلف العلاقات الريفية الحضرية داخل هذين النموذجين الصناعيين غير المتضادين عن مثيلتها فى مجتمعات ما قبل الصناعة ، والمجتمعات النامية • ومن أهم ما تتميز به المجتمعات الصناعية ما يلى :

١ — خضوعها لسيطرة التجمعات المتروبوليتانية Metropolitan agglomerations حيث يعيش أغلب الناس اما داخل المدن الكبرى أو قريبا منها • والمدن الكبرى هنا هى التى تسيطر على الملامح الاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمع ، ولكنها فى الوقت نفسه تنظم انتظاما هرميا ، فبعضها يسيطر على إقليم محدود ، بينما يسيطر البعض الآخر على المجتمع الكلى ويؤثر فيه مثل نيويورك ولندن وموسكو وواشنطن •

٢ — أنه بفعل تقدم التصنيع ، والاتجاه المتزايد نحو التمرکز العاصمى أو المتروبوليتانية ، وانتشار وسائل الاتصال الجمعى وتقدم وسائل النقل والواصلات ، يمر البناء الاقليمى بتغير ملحوظ ، بحيث

لا يمكن القول بأن هناك أقاليم ريفية أساسا • وبالترتيب على ذلك ، اتجهت التميزات الاقليمية القديمة القائمة على أساس السمات الزراعية والثقافية ، اتجهت الى التجانس تماما وأصبح المجتمع الجمعي (أو الجماهيري) Mass Society الآن حقيقة واقعة • وباستمرار عملية التجانس هذه ظهر نوع خاص من اللاتجانس قائم على أساس التخصص المهني بين المراكز الحضرية بوجه عام •

٣ - أنه بظهور المدينة الصناعية ظهرت أنساق عائلية ، وطبقية ، واقتصادية ، ودينية ، وترفيهية ، وتعليمية جديدة تختلف اختلافا ملحوظا عما يقابلها في مدينة ما قبل الصناعة • ويمكن القول ان عملية التصنيع قد اختزلت الفروق الريفية الحضرية في كل التنظيمات والأنساق الاجتماعية • ومع أن هناك بعض الاختلافات في هذا الصدد بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية ، الا أن الاتجاه الغالب والمسيطر هو انحصار التميزات التقليدية بين الريف والحضر وتلاشيها •

٤ - انه فيما بعد الحرب العالمية الثانية ، شهد مجال الزراعة تطورا حديثا ضخما • فقد انتشرت نماذج معينة من التكنولوجيا الزراعية ، كما دخلت الزراعة ميدان التصنيع • ولا يعني تصنيع الزراعة استخدام الآلات فقط ، بل يعني كذلك اطارا كليا من الأفكار المرتبطة بهذه الآلات • ولذلك فإن الدول الصناعية بوجه عام تعد برامج تدريبية للمزارعين بهدف تحقيق الكفاية الانتاجية في مجال الزراعة واجراءات التسويق ومعالجة الانتاج وتشكيله •

٥ - أن التصنيع قد تترتب عليه مشكلات معينة • فقد ولد التضرر الصناعي النسبي للقطاع الريفي مشاكل معينة ، تتمثل احدها في عدم المساواة بين مستوى معيشة السكان القرويين والحضرين • مما دعا القرويين الى المطالبة بتحقيق نوع من المساواة في مستوى

المعيشة بينهم وبين الحضريين • هذا بالإضافة الى أن الفرص المتاحة أمام القرويين فى التعليم والتدريب أقل من تلك المتاحة لسكان الحضر •
الا أن وسائل الاتصال الجمعى قد ألغت — الى حد كبير — الفروق بين أسلوب حياة القروى والحضرى •

٦ — وأخيرا ، فان جوهرج يذهب الى أن المجتمعات المحلية الريفية القائمة فى النظم أو المجتمعات المتقدمة صناعيا تعد مستودعات للقيم والمعايير التقليدية فى مجال الأسرة والدين والسياسة • وان الكتاب عادة ما ينظرون الى النسيج الأخلاقى للسكان الريفيين باعتباره متفوقا على ذلك النسيج لسكان الحضر •

وفى النهاية ينوه جوهرج الى أن التعميمات السابقة تنطبق — أساسا — على انولايات المتحدة وغرب أوروبا ، كما أن بعضها قد يصدق أيضا على المجتمعات الصناعية الاشتراكية كالاتحاد السوفيتى وبعض دول شرق أوروبا ، مع الوضع فى الاعتبار وجود فروق وتحفظات فى اطلاق هذه التعميمات تقترب على اختلاف الاطار الأيديولوجى بين الشرق والغرب • ومن جهة أخرى ، فانه بالنسبة للتنبؤات المتصلة بهذه القضية فى المستقبل ، يذهب جوهرج الى ان الصراعات بين القطاعات الريفية والحضرية فى المجتمعات الانتقالية أو النامية سوف تزداد حدة ، ان لم تأخذ الدول النامية على عاتقها مهمة تحقيق درجة معقولة من التوازن بين مشروعات التنمية الحضرية ، ومشروعات التنمية الريفية ، على أن يكون هذا التوازن فى تحقيق التنمية عملية مستمرة • كما يمكن التنبؤ أيضا بأن الفجوة بين الريف والحضر فى المجتمعات الصناعية المتقدمة سوف تضيق باستمرار ، الا أن بعض الفروق سوف تظل تقاوم — بدون شك — لفترة طويلة •

سادسا : الفرق بين الريف والحضر فى الاحصاءات المصرية

اعتمدنا فى هذه المفقرة على نتائج التعداد العام للسكان والاسكان لعام ١٩٧٦ الذى أصدره الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء بجمهورية مصر العربية (سبتمبر ١٩٧٨) لبيان بعض الفرق بين الريف والحضر فى مصر على أساس الاحصاءات العامة .

والملاحظ بادىء ذى بدء أن التقسيم الادارى كان هو الأساس المتبع فى جمع البيانات من الميدان . ويقول كتاب التعداد العام « اتخذت الوحدات الادارية الرسمية أساسا للعمل الميدانى بخلاف التعدادات السابقة لتعداد ١٩٦٠ والتي كانت تجرى وفقا للتقسيمات المسالية (الزمام) . واعتبرت الشياخة فى المدن والأقسام والقرية فى المراكز أصغر الوحدات الادارية فى مرحلة جمع البيانات وفى نشر النتائج النهائية التفصيلية للتعداد . وقد نشرت البيانات على أساس التقسيمات الادارية التى كانت قائمة وقت التعداد حتى نوفمبر ١٩٧٦ » (١) .

أما بالنسبة لتقسيم الجمهورية الى ريف وحضر ، فيقول تقرير التعداد العام :

« تنقسم الجمهورية الى قسمين رئيسيين هما الحضر والريف . ويقصد بالحضر فى هذا التعداد جميع المدن والأقسام والشياخات فى أى محافظة . ويقصد بالريف فى هذا التعداد جميع القرى وما يتبعها من عزب وكفور ونجوع فى أى محافظة . وتوجد بعض محافظات هى عبارة عن تكتل حضرى وان شأبها بعض المناطق الريفية الصغيرة ونطلق عليها محافظات حضرية وهى على وجه التحديد :

(١) انظر مجلد النتائج التفصيلية لتعداد السكان والاسكان ١٩٧٦ ، اجبالى الجمهورية مرجع رقم ٩٣ - ١٥١١١ - ١٩٧٨ ، المصادر عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء بجمهورية مصر العربية ، سبتمبر ١٩٧٨ .
ص ٣ تحت عنوان : « التعاريف والمصطلحات الفنية ومفاهيم التعداد » .

محافظه القاهرة — محافظه الأسكندرية — محافظه بورسعيد —
محافظه السويس •

أما باقى المحافظات المكونه للجمهوريه والبالغ عددها ٢١ محافظة
فهى مزيج من الحضر والريف على النحو التالى :

فعاصمه المحافظه ، وعاصمه المركز ، وبعض البلاد التى صدرت
بها قرارات جمهوريه بكونها مدينه ، وهذه تمثل الركن الحضرى من
المحافظه •

أما باقى بلاد المحافظه والتى تسمى قرى وكانت فى التعدادات
السابقه تسمى ناحيه ، فهى تمثل الركن الريفى من المحافظه •

وعلى ذلك فاننا نطلق على هذه المحافظات بهذا التكوين المنافظات
الريفية • وهى جميع محافظات الجمهوريه عدا الأربع محافظات الحضرية
السابق الاشارة اليها •

بعض المؤشرات الاحصائية المتصلة بالفروق الريفية الحضرية فى مصر :

سوف نعرض فيما يلى لعدد من المؤشرات الاحصائية المتصلة
بموضوع الفروق الريفية — الحضرية فى مجتمعنا المصرى ، وذلك على

النحو التالى :

١ — النوع بين الحضر والريف (ذكور — اناث)

ورد فى صفحه ٢٧ من المرجع المشار اليه ، أن هناك اختلافا فى
نسبة النوع بين حضر وريف الجمهوريه وذلك على النحو التالى :

فى الريف : يوجد ١٠٢ ذكر لكل مائه أنثى •

فى الحضر : يوجد ١٠٥ ذكر لكل مائه أنثى • « ويرجع هذا على
الأرجح الى اجتذاب المدينه (الحضر) للذكور للعمل بها » •

٢ - قطاعات العمر بين الحضر والريف :

الأطفال دون السادسة :

يبلغ عدد هذه الفئة من العمر ٦٣٣ مليون بنسبة ١٧,٣٪ من جملة سكان الجمهورية المصريين .

وتختلف نسبة الأطفال أقل من ٦ سنوات بين حضر وريف الجمهورية : فهي ١٨,٨٪ من سكان الريف ، ١٥,٤٪ من سكان الحضر . الأمر الذي يعكس الخصوبة بين الريف والحضر .

ويتركز من هؤلاء في الريف (القرى) حوالي ٣٨ مليون بنسبة ٦١,١٪ من جملة هذه الفئة .

كما يتركز منهم في الحضر (مدن الجمهورية) حوالي ٨٧ مليون فرد بنسبة ٤٥,٤٪ من جملة من لا يعمل من السكان المصريين .

وإذا حسبت نسبة الاعالة الاقتصادية والتي تأخذ الصورة :

$$\frac{\text{عدد المعولين}}{\text{عدد أفراد قوة العمل}} \times ١٠٠ ،$$

فاننا نجد أن كل مائة فرد من أفراد قوة العمل ١٥ سنة فأكثر يعول الى جانب نفسه ٢٩٧ فردا في الريف ، ٢٦٠ في الحضر ، ٢٨٠ فردا في الجمهورية .

وهذا يشير الى كبر نسبة الاعالة في الريف عنه في الحضر ، والى كبر نسبة الاعالة على مستوى الجمهورية عموما .

٣- الحالة التعليمية بين الحضر والريف (١٠ سنوات فأكثر) :

(١) الأمية : يبلغ عدد الأميين في حضر وريف الجمهورية حوالي ١٥ مليون فرد بنسبة ٥٦,٣٪ من جملة سكان الجمهورية المصريين ١٠ سنوات فأكثر .

١ - في الريف (قرى الجمهورية) :

يتركز حوالي ١٠مليون فرد أمي بنسبة ٦٨٪ من جملة الأميين
في الحضر والريف •

٢ - في الحضر (مدن الجمهورية) :

يتركز حوالي ٤مليون فرد أمي بنسبة ٣١٪ من جملة الأميين
في الحضر والريف •

(ب) يقرأ ويكتب : يبلغ عدد من يقرأ ويكتب في حضر وريف الجمهورية
حوالي ٥مليون فرد بنسبة ٢٠٪ من جملة سكان الجمهورية
المصريين ١٠ سنوات فأكثر •

١ - في الريف (قرى الجمهورية) :

يتركز حوالي ٢مليون فرد بنسبة ٤٥٪ من جملة من يقرأ
ويكتب في الحضر والريف •

٢ - في الحضر (مدن الجمهورية) :

يتركز حوالي ٣مليون فرد بنسبة ٥٤٪ من جملة من يقرأ ويكتب
في الحضر والريف •

(ج) حملة المؤهلات : يبلغ عدد حملة المؤهلات في حضر وريف
مصر حوالي ٥مليون فرد بنسبة ٢١٪ من جملة سكان
الجمهورية ١٠ سنوات فأكثر •

١ - في الريف (قرى الجمهورية) :

يتركز حوالي ١مليون فرد بنسبة ٢٨٪ من جملة المؤهلات في
الحضر والريف •

٢ - فى الحضر (مدن الجمهورية) :

يتركز حوالى ٤١ مليون فرد بنسبة ٧٢٪ من جملة المؤهلات فى الحضر والريف • وعموما كانت نسبة الحالات التعليمية فى حضر الجمهورية وريفها على النحو التالى منسوبة الى جملة السكان المصريين فى الحضر والريف (١٠ سنوات فأكثر) •

الحالة التعليمية	حضر	ريف	الجمهورية
أبى	٣٩٢٪	٧٠٤٪	٥٦٣٪
يقراً ويكتب	٢٤٨٪	١٧١٪	٢٠٦٪
حملة المؤهلات	٣٤٣٪	١٠٦	٢١٣٪
غير مبين	١٪	١٪	١٪
الجملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ومن هذا يتضح أن نسبة الأمية فى الريف ما زالت مرتفعة مقارنة بمثيلتها فى الحضر ، كما ان الحضر يتميز عن الريف بارتفاع نسبة من يعرفون القراءة والكتابة ، ومن يحملون مؤهلات •

٤ - النشاط الاقتصادى بين الحضر والريف (٦ سنوات فأكثر) :

(١) عدد ذوى النشاط الاقتصادى فى حضر وريف الجمهورية حوالى ١٠٢ مليون فرد بنسبة ٣٣٨٪ من جملة سكان الجمهورية المصريين ٦ سنوات فأكثر •

١ - فى الريف (قرى الجمهورية) : يتركز من هذا العدد ٨٩ مليون فرد بنسبة ٥٧٤٪ من جملة ذوى النشاط فى الحضر والريف •

٢ - فى الحضـر (مدن الجمهورية) :

يتركـز من هذا العدد ٤٣ مليون فرد بنسبة ٤٢ر٦٪ من جملة ذوى النشاط فى الحضـر والريف • وعموما فإن كل ١٠٠ من ذوى النشاط من السكان فى الحضـر يقابل ١٤٠ من ذوى النشاط فى ريف الجمهورية •
(ب) يبلغ عدد من ليس لهم نشاط من السكان فى حضـر وريف الجمهورية حوالى ٢٠ مليون فرد بنسبة ٦٦ر١٪ من جملة سكان الجمهورية المصرىين ٦ سنوات فأكثر •

١ - فى الريف (قرى الجمهورية) :

يتركـز من هذا العدد حوالى ١١ مليون ٥٤ر٣٪ من جملة من ليس لهم نشاط فى الريف والحضـر •

٢ - فى الحضـر (مدن الجمهورية) :

يتركـز من هذا العدد حوالى ٩ مليون بنسبة ٤٥ر٧٪ من جملة من ليس لهم نشاط فى الحضـر والريف •

وعموما ، فإن الجزء النشط من سكان الجمهورية فى كل من الحضـر والريف يتمشى مع النسبة ٣٢ر٤٪ للحضـر منسوبا الى جملة حضـر الجمهورية ٦ سنوات فأكثر ، والنسبة ٣٥ر١٪ للريف منسوبا الى جملة ريف الجمهورية ٦ سنوات فأكثر •

٥ - المهن بين الحضـر والريف (١٥ سنة فأكثر) :

(١) يبلغ عدد ذوى المهن من السكان فى الحضـر وريف الجمهورية حوالى ٩٦ مليون فرد بنسبة ٤٣ر٩٪ من جملة سكان الجمهورية المصرىين ١٥ سنة فأكثر •

١ - فى الريف : يتركـز من هذا العدد حوالى ٢٥ مليون فرد بنسبة ٥٣ر٩٪ من جملة ذوى المهن فى الحضـر والريف •

٢ - في الحضر : يتركز من هذا العدد حوالي ٤ر٤ مليون فرد بنسبة ٤٦١٪ من جملة ذوى المهن فى الحضر والريف .

وعموما ، فان كل ١٠٠ فرد من ذوى المهن من السكان فى الحضر يقابله ١٢٠ فردا فى الريف .

(ب) يبلغ عدد من لا مهنة لهم من السكان فى حضر وريف الجمهورية حوالى ١٢٣ مليون فرد بنسبة ٥٦١٪ من جملة سكان الجمهورية المصريين ١٥ سنة فأكثر .

١ - فى الريف : يتركز من هذا العدد حوالى ٦٨٧ مليون فرد بنسبة ٥٤٦٪ من جملة من لا مهنة لهم فى الحضر والريف .

٢ - فى الحضر : يتركز من هذا العدد حوالى ٨٠٥ مليون فرد بنسبة ٤٥٤٪ من جملة لا مهنة لهم فى الحضر والريف .

٦ - الحالة الزوجية بين الحضر والريف :

(أ) يبلغ عدد المتزوجين من السكان فى حضر وريف الجمهورية حوالى ١٣ مليون متزوج بنسبة ٦٥١٪ من جملة سكان الجمهورية الذين لهم حالات زوجية .

١ - فى الريف : يتركز من هذا العدد ٧ مليون متزوج بنسبة ٧٥٠٪ من جملة المتزوجين فى الريف والحضر .

٢ - فى الحضر : يتركز من هذا العدد ٨ مليون متزوج بنسبة ٤٣٠٪ من جملة المتزوجين فى الريف والحضر .

(ب) لم يتزوج أبدا :

بلغ عدد من لم يتزوج أبدا من السكان فى حضر وريف الجمهورية حوالى ٢٠ مليون فرد بنسبة ٢٥٧٪ من جملة سكان الجمهورية الذين لهم حالات زوجية .

١ - في الريف : يتركز من هذا النوع حوالي ٢٣٣ مليون فرد
بنسبة ٤٤.٤٪ من جملة هذه الفئة في الريف والحضر .

٢ - في الحضر : يتركز من هذا النوع حوالي ٢٨٩ مليون فرد
بنسبة ٥٥.٦٪ من جملة هذه الفئة في الريف والحضر .

(ج) الطلاق :

يبلغ عدد المطلقين في حضر وريف الجمهورية حوالي ١٦٦ ألف
فرد بنسبة ٠.٨٪ من جملة السكان ذوى الحالات الزوجية في الحضر
والريف .

١ - في الريف : يتركز حوالي ٨٢ ألف من هذا العدد بنسبة
٤٩.٣٪ من جملة هذه الفئة .

٢ - في الحضر : يتركز حوالي ٨٤ ألف من هذا العدد بنسبة
٥٠.٧٪ من جملة هذه الفئة في الحضر والريف . أى أن أعداد المطلقين
في الحضر والريف تكاد تكون متقاربة .

(د) الترمول :

يبلغ عدد المترملين في حضر وريف الجمهورية حوالي ١٧٧ مليون
بنسبة ٨.٤٪ من جملة الحالات الزوجية .

١ - في الريف : يتركز من هذا العدد ١٠١ مليون فرد بنسبة
٦٢.٧٪ من جملة هذه الفئة في الحضر والريف .

٢ - في الحضر : يتركز من هذا العدد ٧٦ مليون فرد بنسبة ٧٣.٣٪
من جملة هذه الفئة في الحضر والريف .

واذا نظرنا الى البيانات العامة السابقة المتصلة بعدد من المتغيرات
أو الخصائص السكانية ، فسوف يستلقت نظرنا ما يلي :

١ - ارتفاع نسبة الذكور عنها للإناث بوجه عام ، وفي الحضر بشكل ملحوظ . وقد تفسر هذه الزيادة الملحوظة في نسبة الذكور بالقطاع الحضرى من الجمهورية ، كنتيجة من نتائج ظاهرة الاستقطاب الحضرى ، حيث تزداد أعداد الذكور النازحين الى المدن لأسباب متعددة .

٢ - ارتفاع نسبة الإعالة الاقتصادية بوجه عام ، مع زيادة هذه النسبة في القطاع الريفى عنها في القطاع الحضرى . ولا يخفى علينا أن ارتفاع نسبة الإعالة يمثل عبئا على كاهل القوى العاملة ، مما قد يكون له أثر في انخفاض المستويات المعيشية .

٣ - زيادة الأمية في القطاع الريفى ، وانخفاض نصيب هذا القطاع من المستويات التعليمية الأخرى ، ومن جهة أخرى ، يلاحظ ارتفاع نسبة أصحاب المؤهلات بالقطاع الحضرى . وتتسق هذه النقطة مع ما ذهب اليه جوبرج في تناوله للأنماط الريفية - الحضرية في المجتمعات الانتقالية أو النامية (وهى مرحلة يمر بها مجتمعنا المصرى) ، حيث ذكر - جوبرج - أن المتعلمين في هذا النمط من المجتمعات الانتقالية يميلون الى التركز في المدن . وسوف نوضح ذلك بالتفصيل في موضع لاحق .

٤ - أن نسبة من لهم نشاط اقتصادى (٦ سنوات فأكثر) مرتفعة في القطاع الريفى عنها في القطاع الحضرى . وقد يفسر ذلك على النحو التالى :

(أ) الاعتماد على الأطفال في مجال النشاط الاقتصادى وخاصة في العمليات الزراعية .

(ب) تشرب الأطفال الريفيين في هذه الفئة العمرية من مراحل التعليم الإلزامية نظرا لحاجة العمل الزراعى اليهم ، وذلك على اعتبار

أنهم يمثلون قيمة اقتصادية عاجلة من هذه الزوايا بالنسبة لمجتمعاتهم المحلية القروية .

(ج) انتظام أقرانهم من الأطفال الحضرين — فى هذه السن — فى مراحل التعليم .

٥ — ان نسبة أصحاب المهن فى القطاع الريفى مرتفعة عنها فى القطاع الحضرى . وقد يفسر ذلك على النحو التالى :

(١) أن الأفراد الحضريين (١٥ سنة فأكثر) يكون من بينهم تلاميذ وطلاب فى مراحل التطعيم المختلفة ، ومن ثم يأتى تصنيفهم ضمن من لا مهن لهم .

(ب) أن هناك نسبة بطالة مرتفعة بين سكان القطاع الحضرى .

٦ — يلاحظ أن نسبة انطلاق مرتفعة فى القطاع الحضرى عنها فى القطاع الريفى . فعلى الرغم من تقارب الأعداد ، مع وجود زيادة فى عدد المطلقين فى القطاع الحضرى . الا أن نسبة الطلاق فى هذا القطاع الأخير — الحضرى — تعتبر مرتفعة فى ضوء نسبة عدد السكان المقيمين فى الحضر اى اجمالى عدد سكان الجمهورية — ولعل ذلك يكشف عن نمط من المشكلات الاجتماعية الحضرية .

٧ — كما يلاحظ أيضا — وبوضوح شديد — ارتفاع نسبة التمرل فى القطاع الريفى عنها فى القطاع الحضرى . وقد يكشف ذلك عن زيادة نسبة الوفيات بين المتزوجين من سكان هذا القطاع الريفى ، نتيجة لانتشار بعض الأمراض المتوطنة من جهة ، ونقص الخدمات الصحية والطبية أو العلاجية ، والفقر ، .. من جهة أخرى . وقد يكشف ذلك أيضا عن شبكة من المشكلات التى يعانى منها القطاع الريفى فى مجتمعنا المصرى .

سابعاً : محاولة لتقسيم الموقف النظرى الراهن لقضية الفروق الريفية – الحضرية :

عرضنا لبعض الآراء والاتجاهات الفكرية المتصلة بقضية الفروق الريفية – الحضرية منذ ابن خلدون فى القرن الرابع عشر ، ثم فى أوساط الفلاسفة ورواد علم الاجتماع الغربيين فى القرن التاسع عشر حيث النزعة التطورية فى النظر الى المجتمعات الانسانية • ورأينا كيف تطور البحث فى هذه القضية من الاستمانة بفكرة النموذج المثالى ، ووضع ثنائيات للمقابلة بين نوعين من المجتمعات يفترض أن أحدهما يحمل خصائص مجتمع ريفى والآخر يحمل خصائص مجتمع حضرى • كما رأينا محاولات لدراسة القضية على أساس فكرة المحك الواحد ، ثم الاستمانة بمحركات متعددة للتمييز بين المجتمعات الريفية والمجتمعات الحضرية ، حتى ظهرت فكرة المتصل الريفى – الحضرى كأداة منهجية لقياس الفروق الريفية – الحضرية •

والواقع أن كلا من مراحل تطور البحث فى هذه القضية كانت تأتى لتكمل بعض القصور أو أوجه النقص فيما سبقها من مراحل • ولكن هل معنى ذلك أن أبعاد الصورة قد اتضحت وأنه لم يعد هناك ما يستأهل النظر والمناقشة ؟

لقد شهدت قضية الفروق الريفية – الحضرية اهتماما ملحوظا من جانب علماء الاجتماع منذ مطلع الستينيات من هذا القرن ، وبخاصة من جانب علماء الاجتماع الريفى فى الولايات المتحدة • ومما دفع بالكثيرين منهم الى الاهتمام بهذه القضية ، أن علم الاجتماع الريفى ، كميدان للدراسة ، سوف يتأثر الى حد بعيد بالنتائج التى يسفر عنها الجدل والنقاش المتصل بهذه القضية •

ومن جهة أخرى ، فإن القضية لا تزال حتى اليوم تمثل موضوعا خلافيا لم يحظ بعد بدرجة من الاتفاق من جانب العلماء والباحثين . إذ أن المفاهيم المتصلة بها حتى الآن لازالت غامضة وينقصها الوضوح والتحديد ، أو كما يطلق عليها البعض أنها — أى قضية الفروق أو العلاقات الريفية الحضرية — مفهوم اسفنجى مرن ، يكتنفه كثير من الغموض والخلط والاضطراب . فمصطلح « ريفى » ومصطلح « حضرى » لم تستقر الآراء بعد حول مدلول كل منها . حتى أن هناك أربعين عنصرا من العناصر التى يعتقد الباحثون أنها تميز بين المجتمع الريفى والمجتمع الحضرى . ويكفى مجرد النظر الى قائمة بهذه العناصر ليرى الباحث للوهلة الأولى أنه لا يوجد اتفاق حولها بين الباحثين ، فيما عدا بضعة عناصر منها فقط كاللا تجانس ، ومجهولية الأسماء ، والعلاقات الثانوية .

ولقد ترتب على التقدم الصناعى والتحضر ، وتطور وسائل الاتصال بمختلف أشكالها ، والتقدم التكنولوجى وخاصة فى ميدان الانتاج الزراعى ، وانتشار التعليم الرسمى ، .. الخ ، ترقب على ذلك كله أن اتخذت قضية الفروق الريفية — الحضرية وضعا فى الدول الصناعية المتقدمة يختلف عنه فى دول العالم الثالث . فالباحثون الغربيون مختلفون فيما بينهم حول هذه القضية فى مجتمعاتهم الصناعية المتقدمة . ففريق منهم يرى — من خلال نتائج دراسات حول الموضوع — أن الفروق الريفية الحضرية لم تعد تمثل قضية ذات بال ، لأنها تتضاءل باستمرار ، وأنها فى سبيلها الى الاختفاء والزوال . وذلك فى الوقت الذى يقرر فيه فريق آخر أن هذه الفروق لم تزل موجودة ، وأنها سوف تظل باقية . وهناك فريق ثالث من الباحثين يصرح بوضوح أن هذه الفروق قد اختفت بالفعل من على مسرح الحياة فى المجتمع وأنه لم يعد لها وجود . حتى أن الفريق الأخير يسود بين أعضائه اتجاه مؤداه

أنه لم يعد من الجائز اليوم القول بوجود مجتمعات ريفية ذات ثقافة فرعية ريفية • وإنما يمكن القول بوجود تصنيفات مهنية فقط بين المجتمع الحضرى والمجتمع الريفى • فالقرويون يتميزون عن الحضرين من خلال المهنة أو الاشتغال بالعمل الزراعى • أما عن الثقافة وأساليب الحياة ، فإن الريفين والحضرين قد أصبحوا متقاربين فيها الى أبعد الحدود •

وأما عن وضع هذه القضية فى بلدان العالم الثالث ، فإنه يتخذ شكلا آخر ، فالفروق الريفية الحضرية فى هذه البلدان واضحة وملموسة ، كما أن العلاقات الريفية الحضرية ذات طبيعة خاصة فى كل بلد منها تبعا لخصوصية الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية • غير أن هناك اتجاها عاما يميز هذه العلاقات الريفية - الحضرية فى تلك البلدان ، وهو النمو الحضرى السريع الذى تشهده المدن الكبرى فى هذه البلدان بفعل التوسع فى التصنيع ، والهجرة الريفية الحضرية • وفضلا عن ذلك ، فإن هذه البلدان تشهد تفاعلا وتأثرا متبادلا بين المدينة والقرية • وفى الوقت الذى يحدث فيه تريف للمدينة ، تشهد القرية على الجانب الآخر عملية تحضر •

ومما يميز الوضع فى بلدان العالم الثالث ، أن الاسهامات المتعلقة بوضع قضية الفروق الريفية الحضرية فيها اسهامات قليلة اذا قورنت بتلك الاسهامات الخاصة بوضع القضية فى الدول المتقدمة • ومن ثم فإنه يتعين على المشتغلين بعلم الاجتماع فى بلدان العالم النامى أن يولوا هذه القضية حقها من الاهتمام •

ثامنا : أهمية المدخل الثقافى فى تناول قضية الفروق الريفية - الحضرية :

ان من أهم الانتقادات التى وجهت الى أغلب الدراسات الاجتماعية الريفية الحضرية ، سواء منها ما استخدم المحكمات المتعددة أو المحك الواحد ، أن أصحاب هذه الدراسات لم ينتقوها الى أن أى شكل

من الفروق الريفية الحضرية انما هو نتاج لنسق ثقافى معين • ومن ثم فان الفروق الريفية الحضرية يمكن أن تختلف اختلافا واسعا من ثقافة لأخرى • كما أنه يتعين على المشتغلين بهذه القضية التسليم بأن المجتمعات الريفية والحضرية انساق فرعية داخل كل أكبر كالدول والأمم • لأن التسليم بهذه القضية والايان بها يساعد على تحليل الأنماط الريفية والحضرية تحليلا دقيقا وصادقا • وينبغى على الاعتراف بهذه القضية أن المجتمع الحضرى والمجتمع الريفى المقابل له ليسا وحدات ميكروسكوبية ممثلة للمجتمع الأكثر شهولا واتساعا •

فالتناول السليم لقضية الفروق الريفية — الحضرية يحتم — طبقا لهذا المنظور — أن يؤخذ المجتمع الأكبر فى الاعتبار عند تحليل هذه الفروق • ومادام الأمر كذلك : فانه يتعين عند تناول هذه القضية أيضا الانتباه الى الدور الخطير الذى أخذت تلعبه وسائل الاتصال الحديثة ، والبتى ترتب على انتشارها وتقدمها ما يعرف بالثقافة الجماهيرية (Mass Culture) التى تجعل أبناء المجتمع الكبير شركاء فى ثقافة كبرى واحدة وان تحدث انتماءاتهم الاقليمية وثقافتهم الفرعية •

ولقد فسر بعض المهتمين بقضية الفروق الريفية الحضرية ، ذلك الخلط والاضطراب الذى يقع فيه أغلب الباحثين عندما يتناولون هذا الموضوع فسرهم بأنه « يأتى كنتيجة للفشل فى التمييز بين تأثير حجم وكثافة السكان على أفعال الانسان من جهة ، وبين تأثير الثقافة من جهة أخرى • وعلى الرغم من أن هاتين الفئتين من التأثيرات لا يمكن الفصل بينهما ، فانه يجب التمييز بينهما اذا كان بالامكان الوقوف على طبيعة المجتمعات المحلية وإدراكها بوضوح » •

اذن فان الأمر يقتضى الأخذ بالمدخل الثقافى فى دراسة هذه القضية • ومما يدعم هذه الوجهة من النظر ، أن كثيرا من الدراسات

والبحوث الحديثة التي أجريت مؤخرا فى عدد من المجتمعات فى دول جنوب شرق آسيا ، والهند ، وعدد من دول أوروبا كالألمانيا الغربية ، وسويسرا ، فضلا عن بعض دول أوروبا الشرقية كيوغوسلافيا ، هذه الدراسات قد كشفت عن أهمية الدور الذى تلعبه بحوث التغيير الثقافى فى خدمة قضية الفروق الريفية الحضرية . فقد كشفت هذه الدراسات عن كثير من الحقائق الواقعية التى يتعين أمامها مراجعة المقولات النظرية التى كثيرا ما ردها علماء الاجتماع وتوارثوها فيما يتعلق بقضية الفروق الريفية الحضرية .

وأمام هذه الحقيقة ، فإنه يصبح بوسعنا أن نقول أنه بالإمكان تناول هذه القضية من منظور جديد ، يأخذ بهذا المدخل الثقافى كمنطلق للدراسة . ويقوم هذا المدخل على الاستفادة من علم الفولكلور فى خدمة الدراسة السوسولوجية ، حيث يلتقى هذان العلمان الشقيقان من أسرة العلوم الاجتماعية على مسرح واحد يجمعهما معا . وهناك كثير من المجالات التى تحقق هذا الالتقاء . من ذلك مثلا ، دراسة الفروق الريفية الحضرية فى بعض عناصر التراث الشعبى . وهذه القضية هى بالتحديد موضع رسالة الدكتوراه التى أعدها الدكتور حسن الخولى مدرس علم الاجتماع بكلية البنات بجامعة عين شمس ، والتى ستنقلنا نتائجها خطوة أبعد الى الأمام على طريق فهم جوانب هذا الموضوع الهام من موضوعات علم الاجتماع^(١) .



(١) هذه الدراسة منشورة فى الكتاب التالى :

د . حسن الخولى ، الريف والمدينة فى مجتمعات المصالح الثالث ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢ ،

الفصل الثالث

علم الاجتماع العائلى

تعريفات :

هناك ارتباط كبير بين مصطلح الزواج والأسرة ، بحيث اننا نميل الى النطق بهما فى نفس واحد . ولكنهما ليسا مع ذلك شيئاً واحداً . فالزواج عبارة عن تزاوج منظم بين الرجال والنساء ، على حين تدل الأسرة على الزواج مضافاً اليه الانجاب . فالأسرة — بتعبير آخر — تشير الى مجموعة من المكانات *statuses* والأدوار *roles* المكتسبة عن طريق الزواج والولادة . وهكذا نجد أنه من المألوف اعتبار الزواج شرطاً أولياً لقيام الأسرة ، واعتبار الأسرة نتاجاً للتفاعل الزوجى .

وليس الزواج والتزاوج شيئاً واحداً . فالأول مفهوم سوسىولوجى، بينما أن الثانى مفهوم بيولوجى . فنجد ظاهرة التزاوج معروفة عند أنواع أخرى من الحيوانات ، فى حين أن الزواج مقصور على البشر فقط ، وقد يكون التزاوج — حتى على المستوى البشرى — لا شخصياً وجزائياً ، ومؤقتاً . أما الزواج فنظام اجتماعى ، يتصف بقدر من الاستمرار والامتثال للمعايير الاجتماعية . والزواج هو الوسيلة التى يعتمد عليها المجتمع لتنظيم الناحية الجنسية وتحديد مسئولية صور التزاوج الجنى بين البالغين . ومن الجدير بالملاحظة فى هذا الصدد أن جميع المجتمعات — سواء فى الماضى أو الحاضر — تفرض الزواج على غالبية أفرادها . فالزواج اذن نظام عام ، حتى ولو كان المجتمع يبيح فى كثير من الأحيان قيام علاقات جنسية خارج نطاق الزواج .

وهو النظام الأوفر جزاء بالنسبة لمعظم الرجال والنساء خلال الجانب الأكبر من حياتهم •

وتعتبر الأسرة الزوجية nuclear family أقل أنواع التنظيم الأسرى شيوعاً (ويطلق عليهما أحياناً اسم Conjugal family على اعتبار أن رابطة الزواج ذات أهمية أساسية بالنسبة لهما) • وتتكون من الزوج ، والزوجة ، وأولادهما المباشرين • ويطلق على هذا النمط اسم الزواج الواحدى monogamy • وفى بعض الأحيان ترتبط عدة أسر زواجية فيما بينها ، أو تمتد مكونة وحدة عائلية أكبر • وإذا كان الارتباط يتم وقت قيام العلاقة الزوجية ، بحيث يكون لشخص واحد من أى النوعين زوجان أو أكثر ، ومن ثم يكون عضواً فى نفس الوقت فى أسرتين زواجيتين أو أكثر ، فإنه يطلق على هذه الظاهرة اسم الزواج التعددى Polygamy ويطلق على الزوجيات التعددية — من الناحية الفنية — اسم : تعدد الزوجات Polygyny إذا كان الارتباط بين رجل واحد وعدة نساء ، واسم تعدد الأزواج Polyandry فى حالة ارتباط زوجة واحدة بعدة أزواج ، واسم : زواج الاثنين bigamy إذا كان عدد أحد الطرفين — سواء تعدد زوجات أو أزواج — محدوداً باثنين فقط وقد يحدث فى بعض الأحوال البالغة الندرة أن يتمدد طرفا العلاقة الزوجية — أى يتزوج عدة ذكور بعدة أناث — وهو ما يعرف بظاهرة الزواج الجماعى group marriage أما ظاهرة : العائلة الدموية consanguine Family فتطلق على ارتباط عدة أسر زواجية على أساس رابطة الدم ، بحيث تضم وحدة أسرية واحدة عدة أجيال من الذرية • من هذا مثلاً أن العائلة الصينية الطرازية كانت — حتى جيل أو أكثر مضى — تتكون من أكبر الذكور الأحياء مع زوجته وزوجته نسله من الذكور ، وكل ذريته التى لم تتزوج بعد مهما باعدت بينهما الأجيال • وعند الزواج تخرج البنات من الأسرة ليلتحقن بأسر جديدة ، فى حين يجلب الأبناء أعضاء جدد فى صورة زوجات لهم • وتعيش هذه العائلة — الكبيرة —

المكونة من عدة أجيال — تحت سقف واحد عادة ، أو فى مجموعة من البيوت المتجاورة جداً ، وتضطلع بوظائفها كوحدة واحدة .

وكان يطلق على العائلة الدموية فى بعض الأحيان اسم الأسرة المتصلة Joint Family وهو مصطلح لم يعد مستخدماً اليوم بنفس الكثرة التى كان يستخدم بها فى الماضى . ثم أصبحت تعرف حديثاً باسم العائلة الممتدة extended family (مرجع رقم ٥٦) . غير أننا نفضل استخدام المصطلح الوصفى « العائلة الدموية » للدلالة على هذا النوع الخاص من التنظيم العائلى ، ونستخدم مصطلح « العائلة الممتدة » بمعنى أعم للإشارة الى جميع تجمعات الأسر الزوجية ، سواء كان الامتداد فى خط علاقات الزوج والزوجة (الزواج التعددى) ، أو علاقات الأب والابن (الدموية) أو تم التوصل اليها عن طريق التبني (وهو أمر ليس بالنادر فى المجتمعات الأمية والحديثة) . ومع ذلك فإن الباحثين لا يتمسكون بهذا الفصل عامة ، فنجد « العائلة الممتدة » — بالمعنى الذى استخدمه ميردوك Murdock — منتشراً على نطاق واسع .

ومن الممكن — بطبيعة الحال — تصنيف ظاهرة الزواج والأسرة بطرق تكاد تكون غير محدودة . وذلك تبعاً لوجهة نظر الباحث . فمن ناحية الانتساب الشخصى توجد أسرة التنشئة (التوجيه) Family of orientation التى يولد فيها الشخص ويحصل فيها على تنشئته الاجتماعية الأولى والأساسية ، وأسرة التناسل Family of procreation وهى التى تتكون بعد ذلك عن طريق الزواج والتناسل . أما من ناحية سلسلة النسب فهناك أسرة الانتساب للأب Patrilineal إذا كان خلال خط الذكور ، وأسرة الانتساب للأم matrilineal إذا كان خلال خط الاناث ، أو الأسرة المزدوجة النسب bilinear (أو bilateral) إذا كان التسلسل متساوياً تقريباً فى الخطين . ومن

حيث السكنى فهناك أسرة السكنى عند الأب patriloal للتعبير عن عادة انتقال الزوجين الحديثى الزواج الى السكنى مع قبيلة الزوج أو فى قريته ، فى حين يطلق اسم أسرة السكنى عند الأم matriloal عندما ينتقلان الى الإقامة فى قبيلة الزوجة أو قريتها • وأسرّة الأم المستقلة neolocal تعنى استقلال الزوجين بمقر إقامة جديد أو مستقل • أما من حيث أنماط السلطة فقد جرت العادة على الإشارة الى الأسرة التى يسيطر عليها الأب باسم الأسرة الأبوية patriarchal وتلك التى تسيطر عليها الأم باسم الأسرة الأموية matriarchal والتى يسيطر عليها الابن باسم أسرة البنوية filiarchal • فى حين تعرف الأسرة التى تقوم فيها العلاقات على أساس ديموقراطى باسم أسرة المساواة family equalitarian ثم هناك علاوة على ذلك الزواج المؤقت term marriage ، وهو نوع نادر نسبياً ينص فيه على تحديد أجل عقد الزواج بفترة معينة — عامين مثلاً — يصبح الزوجان بعدها أحراراً فى أن يسلك كل منهما سبيله • وهناك شبه الزواج quasi . marriage الذى ينظم الاتصالات الجنسية ويخلق — على الأقل — شيئاً شبيهاً بالحياة الأسرية ولكنه فى مستوى أو درجة أدنى من الزواج العادى مثل نظام المحظيات concubinage والزواج العرفى consensual or common. Law marriage وهناك أخيراً ما يطلق عليه — ربما بقليل من الجدية فقط — اسم : الزواج التعددى المتعاقب Sequential polygamy حيث يتزوج الشخص بأكثر من طرف واحد ، ولكن ليس فى نفس الوقت ، وإنما بالتعاقب على مدى حياته كلها • وقد أصبحت هذه الطريقة أكثر شيوعاً فى الأمم الحديثة ذات معدلات الطلاق العالية •

الزواج

وهكذا تحولت علاقات الأسرة والزواج رويداً رويداً فى اتجاه الأسرة الزواجية التى أصبحت تقوم ، من الآن فصاعداً ، على أساس

الزواج ، وهو الذى يحدد كذلك علاقات القرابة فى المجتمع . ويلخص
موس هذا التحويل قائلا : ينطلق الزواج من لا شيء تقريبا لكي يحقق
كل شيء تقريبا . « وهو تكريس اجتماعي لرابطة كانت ستصبح محرمة
أو غير شرعية بدون هذا الاعتراف من المجتمع ، أو كانت ستحرم من
حماية القوانين ، فالمجتمع يميل اذن الى اضافة صبغة قانونية على
الزيجات التى تتم ، بحيث ان دوركايم كان على حق عندما قال : « ليس
الاتجاه هو جعل كل زواج ارتباطا حرا ، وانما تحويل كل ارتباط ، حتى
وان كان حرا ، الى زواج ، ولو كان من مرتبة دنيا » . ففى فرنسا مثلا
يعترف القانون بنظام المحظيات ، ويستفيد هذا النظام بالقوانين
العائلية بنفس القدر مثل الذى تفيد منه الأسر القائمة على أساس هذا
الزواج الشرعى وهو عقد مدنى وعام يقوم على أساس الرضا
المبادل ، ويكون مصحوبا بعقد خاص عندما يتم التعاقد أمام الموثق ،
وبعقد دينى عندما يتم تكريس هذا العمل فى الكنيسة ، وقد جعلت
منه الكنيسة الكاثوليكية ، بعد مجمع ترنت ، رباطا مقدسا ، ويرى
فيه رجال القانون عقداً تقوم على أساسه الحياة المشتركة ، والواقع
أن الزواج ليس غاية فى ذاته : اذ يعمل الزوجان على تكوين
جماعة جديدة .

انخفاض معدلات العزوبة والتبكر بالزواج :

يميل الزواج فى المجتمعات الغربية الى أن يصبح القاعدة بالنسبة
للجميع : وتسجل احصاءات الزواج انخفاضاً عاماً فى معدلات العزوبة .
فقد أوضح الاحصاء الذى أجرى فى فرنسا فى عام ١٩٦٢ أن هناك
١١٣٠٠٠ أسرة منها ٩١٪ أسرة شرعية . وفى ١٩٠٠ كان هناك
١٢٪ من بين النساء اللاتى بلغن سن الثلاثين مازلن عازبات ، وفى
١٩٦٠ بلغت هذه النسبة ٧٪ فقط بينما وصلت فى الولايات المتحدة

الى ٤٪ فقط • وتتشابه نفس الأرقام بشكل ملحوظ مع معدلات العزوبة عند الرجال •

الزواج يصبح أساس تكوين الأسرة :

كانت الزيجات في المجتمعات الغربية تتم فيما مضى في سن متأخرة • أما في أيامنا هذه فقد انخفض سن الزواج بشكل عام • إذ انخفض سن الزواج في فرنسا خلال مائة عام ، من ٢٦ الى ٢٣ سنة بالنسبة للفتيات ومن ٢٩ الى ٢٦ سنة بالنسبة للشبان • وقبل الحرب العالمية الثانية كانت هناك فتاة واحدة من بين كل عشرين فتاة تتزوج قبل ١٩ سنة ، أما اليوم فهناك واحدة بين كل عشر فتيات تتزوج في هذه السن • ونجد اليوم أن ٧٥٪ من فتيات الأجيال الجديدة يتزوجن في سن ٢٥ عاما • وفي الحلقة الدولية الثامنة للدراسات العائلية (التي عقدت في أوسلو بالنرويج عام ١٩٦٣) كانت ٨٠٪ من البحوث تناول الزيجات المبكرة التي لا تتوقف معدلاتها عن التزايد في كل أنحاء العالم تقريبا • وبالبحث عن أسباب هذا الزواج المبكر اتضح أن الفصل قبل الزواج لم يكن يعدو مرتفعا في فرنسا (٢٣٪) ولكن الأمر لم يكن كذلك في بلاد شمال أوروبا (السويد والنرويج ، وفنلندا ، وألمانيا الغربية) حيث تتزوج ٣٦٪ من النساء ومن حوامل (٩٠٪ من البنات في سن ١٨ سنة) • ويبين الطابع العام للاتجاهات الجديدة للزواج أن المقصود هنا هو ظاهرة جمعية لا تخضع للظروف القومية الطارئة : فعواملها غير معروفة ، وتسمح بتفسيرات عديدة • وهناك دراسة لـ شاستلاف وبريسا Chasteland et R. Pressat تبين أن سلوك الأجيال المعنية لم يتغير برغم اضطرابات الحربين العالميتين : وبالتالي فقد مرت الأزمات الاقتصادية دون أي تأثير ملحوظ في هذا الصدد •

أما عن فارق السن بين الزوجين فيبدو أنه ثبت عند حوالي ثلاث

سنوات (فكان الحد الأدنى سنتين وأربعة أشهر في بلغاريا ، والحد الأقصى أربع سنوات في كندا) •

مدة الزواج واستقراره :

امتد الأمل في الحياة الطويلة بالنسبة لكل فرد : فقد زاد متوسط العمر بالنسبة للرجل من ٦٣ سنة في سنة ١٩٠٠ الى ٧٠ عاما ، وبالنسبة للمرأة من ٦٤ الى ٧٦ عاما • وبذلك تكون مدة الحياة الزوجية المتوقعة بالنسبة للرجل الذي يتزوج في سن ٢٦ عاما والمرأة في سن ٢٣ عاما هي حوالي ٤٤ عاما • ونظراً لانخفاض معدل الطلاق نسبياً (١٠٪ في المتوسط) ، فسوف تطول مدة الحياة الزوجية المتوقعة للغالبية العظمى من الزوجات ، بينما كانت تقتصر في القرن الثامن عشر على ١٥ عاما تقريباً • ويعتبر هذا عاملاً جديداً على جانب كبير من الأهمية في التأثير على العلاقات بين الزوجين •

ويبدو أن الاستقرار هو القاعدة بالنسبة للغالبية العظمى ، ويقول شومبار دى لوف P. H. Chombart de Lauve « يجب أن نضيف الى هذا ، على عكس الاعتقاد الذي ساد في بعض الأحيان ، أن لدى الرجال ولدى النساء رغبة عميقة في استمرار العلاقة الزوجية • فقد أصابتنا الدهشة مما طلعت علينا به بعض البحوث التي أجريت حول صورة المرأة في المجتمع ، من أن المرأة تستشعر في بعض الأحيان خوفاً حاداً من عدم إمكانية استمرار العلاقة الزوجية مع الرجل (قارن شومبار دى لوف) • فهل يرجع ذلك — ولو جزئياً على الأقل — الى أن الزوجين أصبحا يختاران بعضهما في الغرب بشكل أكثر حرية عن ذي قبل ، حيث تحول الزواج من زواج تفرضه الظروف الى زواج يدفع اليه الميل

Mariage d'inclination

اختيار الشريك في الزواج :

ظل الزواج في فرنسا ، حتى وقت قريب ، يتم نتيجة اتفاق بين أسرتين لم يكن يراعى فيه شعور العروسين المعنيين مطلقا . وكان القانون المدني يخضع الزواج لمن يقل عن ٢٥ عاما لسلطة الأب . ثم خفض سن الزواج فيما بعد الى ٢١ عاما ، ومنذ عام ١٩٤٧ أصبح من الممكن في حالة اختلاف الأبوين ، الاكتفاء بموافقة الأم على الزواج . ويسمح هذا التحرر ، نظريا ، بحرية اختيار شريك الزواج في اطار عملية مصادفة تامة . وقد أوضح الان جيرار surard أن هذا الاختيار كان في الواقع مشروطا ومحدودا بعوامل مختلفة ترجع الى الآبئية والمعاداة الاجتماعية : فقد كانت « قاعدة التجانس » *homogamie* هي التي تحكم بمعنى أن كل طرف يتزوج من « شبيهه » وهنا يطبق في الواقع نظام القرابة الثقافية *parenté culturelle* التي حلت محل القرابة الاجتماعية في المجتمعات قبل الصناعية . ويتضح هذا التجانس في تكوين زيجات عن طريق :

— القرب الجغرافي : ٥٧٪ من الأزواج يقطنون نفس الحي في الفترة التي تعارفوا فيها ، و ٨١٪ يقطنون نفس الدائرة .
— عن طريق الانتماء الى نفس البيئة الاجتماعية (أو بشكل أدق الى نفس البيئة الاجتماعية — المهنية) . ويتضح ذلك في ٧٠٪ من الحالات .

— عن طريق المستوى الثقافي : فقد اتضح في ٦٦٪ من الحالات أن الزوجين يتقعيان الى نفس المستوى الثقافي .

— بسبب التجانس الروحي : فقد اتضح في ٩٢٪ من الحالات أن الزوجين يحينان بنفس الديانة أو يعتنقان نفس الآراء الفلسفية .

وهكذا يخضع الزواج دائما من حيث المبدأ لبعض المعايير الجمعية ،
الثابتة والدائمة التي تساهم في المحافظة على الأبنية والتقاليد المتوارثة •

حجم الأسرة

يؤدى طول الحياة الانسانية والزواج المبكر الذى يدوم عامة لأمد
طويل ، وكذلك انخفاض نسبة وفيات الأطفال بفضل تقدم الطب
بنسبة تصل من ١٣ الى ١ كل ذلك يجعل من الممكن أن يكون لدى كل
زوجين فى المتوسط سبعة أطفال يكادون يصلون جميعا الى سن الزواج •
وهكذا تقول الاحصاءات التى يقدمها ألفريد سوفى Alfred Sauvy
أنه من المتوقع أن يصل عدد المواليد فى فرنسا الى ٢٥٠٠٠٠٠ مولود
فى السنة ، بينما يبلغ هذا العدد حاليا أقل من ٨٠٠٠٠٠ • والفارق
وهو ١٧٠٠٠٠٠ ينتج عن الاجهاض ومنع الحمل • فالأسرة الحديثة
تتميز برفض الزوجين « للحتمية البيولوجية » كما تتميز باخضاع عملية
الانجاب لارادتها عن طريق تحديد عدد الأطفال وتوقيت ولادتهم :
مع التسليم طبعا بوجود اختلافات وفقا للأجناس والبلاد — وكذلك
داخل البلاد الواحد — وفقا للجماعات الاجتماعية ، والاتجاه
الصام للمجتمع •

تغير جفرى فى عقلية الزوجين :

مثلا كان لفرنسا فضل الريادة السياسية بالثورة التى فجرتها فى
عام ١٧٨٩ ، كذلك كان لها فضل الريادة فى المجال الديمجرافى عندما
خفضت معدل المواليد فيها قبل جيرانها ببضع عشرات من السنين •
والظاهرتان مترابطتان ، وهما تعبران عن تغير طفرى فى العقلية • فمنذ
عام ١٦٥٠ لوحظ انخفاض معدل المواليد بين النبلاء ، ثم امتد ذلك
الانخفاض الى الطبقة البرجوازية فى أواخر القرن السابع عشر ، وانتقل
بعد ذلك الى الجماهير الشعبية فى أواخر القرن الثامن عشر • وبدأ

انخفاض معدل المواليد في الدول الأوروبية الأخرى في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، ولكنه تم بمعدل أسرع مما كان عليه في فرنسا . وعوضت بسرعة معدل المواليد فيها الذي انخفض من ٣٨/ في نهاية القرن الثامن عشر الى ١٨/ بعد حرب ١٩١٤ .

وهناك بعض محاولات أولية واهية لتفسير هذا الوضع . من هذا مثلا النظرية البيولوجية : اذ يذهب سبنسر ودوبلداي Doubleday وعدد آخر من الكتاب في القرن التاسع عشر الى أن الخصوبة تقل وفقا لقانون بيولوجي طبيعي كلما ارتفع مستوى المعيشة وكما تحسنت التغذية .

وقد عرض كورادو جيني Corrado gini في فترة ما بين الحربين العالميتين النظرية العضوية الجديدة *néo organicism* التي تقول ان الجماعات الاجتماعية كالأهم مثلا قد تشبه الكائنات العضوية الحية وقد يكون من شأنها أن تهدم مثلها ، وكما استمرت هذه العمليات قلت قدرتها على التكاثف .

وقد ظهر حديثا جداً بعض المؤلفين الذين يفسرون انخفاض الخصوبة بغداء أكثر ثراء بالبروتينات مثل جوزي دي كاسترو Josué de Castro وألان جيرار Alain girard . وكذلك لا تصلح نظرية « الأخلاقيين » الذين يتهمون تراخي العادات الاجتماعية ، وقد لجأ بوليب Polyble الى ذلك في الزمن القديم ، ولكن هذه النظرية تنظر الى الماضي باعتباره العصر الذهبي للإنسانية ، واذ تتخذ « ما كان موجوداً من قبل » كمقياس للخير « فانها بذلك تضع فروضا قيمية لا تتفق مع الموضوعية العلمية . والواقع أن الاستنتاجات التي خلصت اليها البحوث المختلفة تتفق فيما بينها على القول : بأن انخفاض معدل المواليد هو نتيجة اتجاه اجتماعي جديد . فالموت قدر محتوم يمكن السيطرة عليه جزئيا بفضل العلم ،

ولم يعد الميلاد قدراً محتوماً كما كان يبدو فى الماضى وانما يمكن السيطرة عليه بالكامل • والواقع أن تحديد المواليد الذى عم فى فرنسا أثناء الثورة الفرنسية فى ١٧٨٩ لم ينتج عن اكتشاف وسائل لمنع الحمل • فقد عرفت هذه الوسائل فى كل وقت ، ولكنها لم تكن مستخدمة الا فى اوساط محدودة ، وخاصة عند البغايا • فالحدث هنا يكمن فى تغيير الاتجاهات وتعديل الضوابط الاجتماعية التى أدت الى استخدامها فى جميع البيئات ، كما يتضح ذلك أيضاً من الدراسات الحديثة التى أجريت على سكان بورتوريكا وكندا •

العدد المثالى للأطفال والظروف المثلى :

يأمل الأزواج من وراء ترشيد حياتهم أن يضمنوا لأطفالهم الرفاهية الفردية والرقى الاجتماعى دون الاضرار بالتوازن العام للأسرة • وبمجرد أن يبلغ التخطيط الأسرى الفعالية التى تكاد تكون مطلقة — وهو ما يحدث فى حالة « حبوب منع الحمل » — فإن موقف الزوجين من عدد الأطفال يصبح حاسماً ونهائياً • وقد أجرى ريدير Ryder ويستوف Westcott فى الولايات المتحدة بحثاً دقيقاً نشر عام ١٩٦٧ ، خلاصته انه الى أن الأسر التى تكونت حديثاً ستجذب أطفالاً فى وقت متأخر ، دون أن يؤدى ذلك الى نقص فى حجم الأسر فى نهاية الأمر • وتبين جميع بحوث قياس الرأى والدراسات المسحية أن الأزواج يريدون أطفالاً ، ولكنهم يريدون انجاب العدد الذى يحدده فقط وفى الوقت الذى يبدو لهم مناسباً • وقد أجرى جان بورجوا بيشا Jean Bourgeois Pichat دراسة حديثة قام فيها بحساب نموذج « الأسرة الكاملة » مع مراعاة اتجاهات معدلات الزواج والخصوبة والانتشار المضطرد لوسائل منع الحمل : فأتضح أن ١.٥ فقط من الأزواج قد يكونون بدون أطفال •

الانجاب يصبح من الآن فصاعداً اختيارياً وواعياً :

يبلغ الحجم المثالى الذى ترجوه الأسرة ، وبشكل اجماعى تقريبا ، ثلاثة أطفال • ويبقى بعد ذلك تحديد الظروف التى يرى الزوجان أنها ملائمة لتحقيق هذا الأمل النظرى • وتبين البحوث التى قام بها المعهد القومى للدراسات الديمجرافية ١٩٧٠م والمعهد الفرنسى للرأى العام I.F.O.P. المكثفة الهامة التى يمثلها الجانب المالى فى تحديد هذه الظروف • ولكن الملاحظة البارزة هى الخوف من البطالة المتزايدة التى تؤدى اليها زيادة الموانيد ، والتى سيكون أطفال المستقبل ضحية لها عند دخولهم الى حياة العمل • ويضاف الى هذا الخوف من البطالة المخاوف الناشئة عن وضع عالمى شامل يحذر من نقص المساكن والأماكن فى المدارس والمدرسين • وليست هذه الاتجاهات مقصورة على فرنسا ، فهى موجودة أيضا فى البحوث الأمريكية ، والتى يمكن تلخيص نتائجها كما يلى : ان الأزواج يؤجلون الانجاب الى حين ينتظرون الحصول على وظيفة حسنة مناسبة والى أن يتأكدوا من أن الأطفال ستتاح لهم أيضا فرصة الحصول على وظيفة حسنة • ونجد فى النهاية أن تقدير الرفاهية الاجتماعية وتأمين المستقبل هى الدوافع المسيطرة على خصوبة الزوجين • ان هذا المفهوم الجديد للانجاب — كعملية واعية واختيارية يعتبر ثورة تضع الزوجين فى موضع المسئولية •

ظروف الحياة والبيئة

ترتبط حياة الأسر ارتباطا وثيقا بالظروف المادية التى تعيش فيها • ولا يمكن تحديد مستوى المعيشة بطريقة مجردة وشاملة ، فلا شك أنه يتوقف على حجم الموارد ، ولكنه ينتج فى الواقع عن تشابك معقد

لموامل اقتصادية وثقافية واجتماعية تختلف تبعا للجماعة الثقافية التي تنتمي اليها الأسر . ولعله يمكن تحديده من خلال امكان اشباع رغبات الأفراد في الأشياء المادية أو الثقافية ، وذلك بمجرد اشباع الاحتياجات الحيوية (الغذاء والسكن والملبس والصحة) اشباعا كافيا ، ولكن تحديد هذه الاحتياجات الحيوية وتحديد الحد الأدنى الضروري يختلف اختلافا شديداً حسب الفئات الاجتماعية - المهنية ، والمكانة الاجتماعية ، والاقليم الذي تعيش فيه الأسرة ، ومحل الإقامة (ريف أو مدينة أو حي من مدينة) . وتظهر الفروق في مفهوم مستوى المعيشة حسب تصرف أنماط الأسر المختلفة في الميزانية : ذلك أن توزيع الموارد على البنود المختلفة ينتج عن تعدد « النماذج » التي تحدد الاختيارات . وبمجرد اشباع رغبات تحسين مستوى المعيشة ، تنشأ رغبات جديدة . وقد ظلت عملية الادخار التقليدية تسمح بتحقيق هذه الرغبات المختلفة ، ولكن المتطور العام في وسائل الائتمان باتت تسمح اليوم بالوصول على الفور الى مستوى المعيشة المنشود . وهكذا فان الكمبيالات المسحوبة على المستقبل أصبحت تلزم حياة الأسرة وتوجهها .

وتأتى البيئة السكنية والسكن ووسائل الراحة على رأس هذه الاحتياجات وتمثل أهمية متزايدة بينها . وقد أدى تطور الصناعة الى ظهور أشكال جديدة من البيئات السكنية : فقد انفصل من الآن فصاعداً مكان العمل عن مكان الإقامة . وأصبحت المدن الكبيرة تنقسم الى مناطق متخصصة : مناطق للإقامة ، ومناطق صناعية ، ومناطق ادارية ، ومناطق عمالية . وباتت الحياة الخاصة تأخذ أشكالاً متعددة في المجتمعات الجديدة منها : الوحدات السكنية ، والعمارات الضخمة ، والأحياء . وقد ظل الاسكان يتجه نحو التمركر الحضرى طوال قرن كامل من الزمان ، ثم أخذ يتجه حالياً نحو عدم التمركر . وقد اتضح في الدراسة التي أجراها شومبار دى لوف Chombard de Lauve بعنوان : « الأسرة

والاسكان » أن ٥٦٪ من الناس قد ابتعدوا عن أماكن عملهم لكي يسكنوا في الوحدات السكنية الجديدة في الضواحي . وأوضح الدكتور دي يونج De Jonge في الطلقة الدراسية التي عقدت في بروكسل حول الأسرة في مايو ١٩٦٥ أن حركة ابتعاد السكان عن المركز تزيد على حركة الاقتراب من المركز في البيئات غير الزراعية . وهو يعرض رأى الخبراء الذي يقول بأن التجمعات السكانية التي نعرفها هي « نتيجة لعوامل موجودة في الماضي وعفى عليها الزمن » وقد فقدت هذه المدن ، كما يقول الخبراء ، كثيراً من مبررات وجودها مع ظهور الطرق الحديثة في النقل والمواصلات » . ولقد أدرك السكان كما يتضح من البحوث باستمرار ، أن كثيراً جداً من الأخطار على الصحة والتوازن تنتج عن تركز السكان (الضجة ، الهواء الملوث ، الافتقار الى وجود أماكن خالية للترويح) .

وترجو الأغلبية انفصالا تاما عن الحياة المهنية ، ولا تريد أن تسكن وسط مجموعة تضم الزملاء في العمل . وينتج عن ذلك نقص في الاختلاط مما يعود في النهاية على زيادة الارتباط بالأسرة . وثلاثة أرباع الناس يعادون « المدن » . وهم يقولون : « ان الناس مكثسون بعضهم فوق بعض غاية التكديس » . ويبدو الجيران في الواقع وكأنهم يراقبون حياة الأسرة ، ويمارسون نوعا من أنواع الضبط الاجتماعي على حياتها . وتتأكد الرغبة في إيجاد « منطقة عدم اكتراث zone d'indifference حول المسكن ويزداد هذا الاحساس — بالاستقلال عن « الجيران » — كلما ارتفع مستوى المعيشة .

وهناك كثير من المساكن في المدن والريف لا تزال تعاني نقصا في العدد وفي المرافق الملائمة . والواقع أن هناك مجموعة من الوظائف وأوجه النشاط الأسري التي تدعو اليوم الى اجراء مزيد من البحوث عن الألفة الداخلية لأعضائها . ولذلك فإن تقسيم الأماكن الداخلية

المستوحى من تنظيم كان قائما من قبل فى الطبقات الثرية ، يتطلب التخصص الوظيفى للغرف بشكل متزايد . حيث نجد الانتفاع ببعض هذه الغرف يكون مشتركا ، فى حين يستخدم البعض الآخر بشكل فردى ، كأن يخص الآخر فرديا للوالدين وللأطفال وللأولاد الكبار .. الخ .

وتتقدم وسائل الراحة ببطء بالنسبة للمياه الجارية ودورات المياه فى حين تتقدم بمعدل متوسط بالنسبة للغسالات والمكنسة الكهربائية ، وبمعدل سريع بالنسبة للتلاجة الكهربائية والتلفزيون . وهذا المعدل هو نفس معدل التقدم بالنسبة لجميع البلاد ، وإن كانت فرنسا تأتى فى المرتبة السادسة ، فى حين تأتى الولايات المتحدة فى المقدمة . حيث يتوفر فيها معدل مرتفع فى الميكنة المنزلية . ويوجد المهندسون المعماريون وأخصائيو تخطيط المدن وعلماء الاجتماع جهود البحث التى يبذلونها لكى يلائموا الموطن والمسكن مع مستويات احتياجات الأسر ، من حيث : وسائل الراحة ، ودرجة الألفة بين أفراد الأسرة ، والمواصلات ، والترفيه .

ميزانية الوقت والترفيه :

أدى التقدم المطرد فى ميكنة الأعمال المنزلية ، واستخدام منسوجات جديدة وفتح مطاعم للاكل وفصول للحضانة الى اختصار الوقت الذى تخصصه الأمهات فى الأسرة للأعمال المنزلية والعناية بالأطفال . وأصبح لدى الرجل فى الأسرة حاليا وقت يقدر فى المتوسط بثلاث ساعات وأربعين دقيقة للترفيه فى اليوم . والمفهوم طبعا أنه يدخل فى تقدير هذا يوم العطلة الأسبوعية والعطلات أيضا . كما أصبح لدى المرأة ساعتان وخمس عشرة دقيقة للترفيه ، اذا كانت تمارس نشاطا مهنيا ، وأربع ساعات اذا كانت ربة بيت لا تعمل . أما فى الولايات المتحدة فوقت الفراغ لدى الرجل يقدر بأربع ساعات وخمس وأربعين دقيقة يوميا ، أما المرأة العاملة فيقدر وقت فراغها فى اليوم فى المتوسط بثلاث ساعات

ونصف : وتحاول مختلف البلاد الغربية اللحاق بالوضع الأمريكى ، فالوقت الذى يتوفر بفضل المرافق المزية والاجتماعية يذهب الى الترفيه . ونلاحظ من الناحية العملية أنه لا توجد ، خارج الأسرة ، المؤسسات الاجتماعية التى تقوم بتنظيم ساعات الفراغ هذه . ويصل معدل المشاركة فى النشاط العام فى الولايات المتحدة الى خمس عشرة دقيقة فى اليوم ، فى حين لا يزيد على خمس دقائق فقط فى فرنسا . ويترتب على ذلك ظهور بعد جديد . وهو أن الترفيه أصبح يتم داخل الأسرة بشكل متزايد . ومما يدعم هذا الاتجاه تعميم نظام الاجازات المستحقة بمرتب واطالتها ، والتى توفى الأسرة بينها وبين اجازات الصيف المدرسية . وتكون نتيجة هذا بالطبع أن تتوثق الروابط الداخلية للجماعة الأسرية .

حياة الأسرة

تتمدد أساليب حياة الأسر بقدر تنوع أنماط الأسر التى تتناسب بدورها مع الجماعات الاجتماعية . ولكن من الملاحظ أن التحولات الأساسية تكون ذات طابع عام كما أنها مترجم عن اتجاه عام أيضا . فان تغير مكانة المرأة يؤدى الى ظهور علاقات جديدة بين الزوجين وظهور أدوار جديدة للرجال والنساء . كما يتخذ الطفل مكانا جديداً يحدد بدوره أسلوباً جديداً فى العلاقات بين الآباء والأطفال . كما تكشف العلاقات الخارجية مع الجيران ومع الأقارب عن ظهور اتجاهات جديدة .

وكان التطور فى الوضع القانونى للمرأة فى القانون الفرنسى تعبيراً واضحاً عن ثورة تعتمل فى الظواهر الاجتماعية وعن تحول جذرى فى عقلية الناس فى جميع البلاد . فالقانون المدنى النابليونى كان يضع المرأة فى فئة « عدم الأهلية » (مع المرضى العقليين والأطفال) ، وخاضعة

لسلطة الزوج • واعترفت قوانين ١٩٣٨ ، ١٩٤٢ ، ١٩٦٥ تدريجياً بشخصيتها ، وألغت التزام الطاعة ، وقررت مشاركتها في الولاية الأبوية • كما حصلت على الحقوق السياسية أيضاً • وما زالت الصورة التقليدية « للمرأة ربة البيت » موجودة ، ولكنها دخلت الى ميدان العمل وأصبحت المرأة العاملة تمثل نسبة واحد الى ثلاثة من مجموع النساء ، مع قيامها في نفس الوقت بمهامها المنزلية ومهام الأمومة : كذلك طرأ تغيير على أدوار الرجال والنساء • اذ أخذت تظهر بشكل متزايد أشكال التعاون المختلفة داخل الأسرة : فالرجل يخصص ساعة ونصفا في اليوم للمساعدة في أعمال المنزل والعناية بالأطفال • ولا تزال هناك سيطرة — للرجل عن المرأة — لدى العمال اليدويين والعمال الصناعيين والسكان الريفيين • وأصبح التعاون في اتخاذ القرارات ، وممارسة السلطة ، وأداء الأعمال المنزلية ، وتربية الأطفال هو القاعدة التي تنتشر بشكل متزايد لدى فئة الموظفين •

وتتجه علاقات الزوجين نحو التفاهم بشكل متزايد • وقد أدى انتشار وسائل منع الحمل بشكل مشروع الى تحويل الصلة الفيزيائية للفعل التناسلي الى وسيلة اتصال بين الزوجين • وأصبحت المفاهيم الجديدة للحب في الزواج ، والاشباع الزوجي ، ونجاح الزواج عبارة عن قيم يقرها المجتمع الغربي • وظهرت مؤسسات جديدة مثل مؤسسة الارشاد الزوجي ، مهمتها مساعدة الزوجين على تحقيق التناغم بينهما بالتغلب على العقبات التي تعترضهما ، عن طريق معرفة كل منهما بنفسه وفسيولوجية الطرف الآخر ، وعلى أساس احترام كل منهما للشخصية الآخر •

وأصبح الطفل هو الشخصية المركزية للأسرة بوحل محل « رئيس العائلة » في هذا الدور • ولقد ظل الطفل لفترة طويلة يمثل قيمة انتاجية ، فكان يعتبر في الريف يداً عاملة مجانية • أما في مناطق التصدين

والمناطق الصناعية فى القرن التاسع عشر فكان الآباء يدفعونه الى العمل منذ سن السابعة • وقد صدر فى عام ١٨٤١ (قانون يحرم عمل الأطفال دون الثامنة من العمر) • وفى العائلات الثرية كان يعهد بالطفل الى الخدم • ولكن الطفل أصبح رويداً رويداً شخصاً ، بل شيئاً ثميناً ، يلقي كل أنواع العناية حتى ينمو : لقد أصبح يمثل قيمة عاطفية •

إذا كان الطفل قد أصبح فى مركز الأسرة ، فقد اكتسب المراقب مكانة جديدة :

ويظهر فى نفس الوقت الاحساس بالأدوار الأبوية والمسؤولية العائلية ، ويتم تعليم الأطفال فى الأسرة الأصلية (فى البيئات الميسورة) وعن طريق مؤسسات خاصة للتعليم (الاعداد للزواج ، والتخطيط العائلى ، ومدارس الأمومة) • ويبين النجاح المضطرب لهذه المؤسسات مدى وعى الأزواج الشبان بدورهم الأبوى •

وظهرت مشكلة خاصة هى مشكلة المراهقة • فان الانخفاض التدريجى لسن البلوغ يخلق نوعاً من عدم التوازن المضطرب بين النضج الجنسى والنضج الاجتماعى • كما أن اطالة فترة الدراسة تؤجل أيضاً سن الدخول فى الحياة العملية ، وهكذا أصبحت المراهقة حالة متميزة لا تتحدد فيها مكانة الفرد تحديداً واضحاً • ويقوم دور الآباء على تجنب « ترك الحبل على الغارب » ، وتجميع الظروف القمالة للأمن ، وذلك بالتوفيق بين السلطة التى ينبغى ممارستها والحرية التى يطالب بها المراهقون •

ولم تتدهور العلاقات مع الأقارب (الأسرة الممتدة) ، كما كشفت عن ذلك الدراسة التى قام بها جان ريمو Jean Rémy حول « استثمار الأسرة الممتدة فى بيئة صناعية حضرية » • فهناك علاقات متصلة بين مختلف « الأسر النووية » القريبة ، ولكنها بدون مظاهر خضوع نتيجة

تدرج السن أو المكانة أو غير ذلك والدليل على ذلك أن القرب من الآباء من بين المعايير التى تحكم عملية اختيار مكان السكن • ويقوم تحديد علاقات القرابة على أساس مبدأ أن كل « وحدة » تكفى نفسها ماديا : فالأبناء المتزوجون لا يشكلون عبئا على آبائهم ، وكذلك الآباء المسنون لا يمثلون عبئا على أبنائهم • ويعتبر هذا شيئا جديداً على أسر الريفيين والعمال والطبقات المتوسطة • ونلاحظ فى ذلك عودة من جديد الى أوضاع تدعم العلاقات الأسرية وتنميتها • فقد أصبح يتردد بكثرة أن مخالطة الأعراب خيراً تهدد استمرار الزواج ، الذى اكتسب أهمية جديدة فى هذه البيئات • وتصاب هذه التغيرات تعديلات فى وظائف الأسرة •

وظائف الأسرة

تقوم الأسرة بمجموعة من الوظائف الجوهرية • وهذه الوظائف جميعها اجتماعية ، بمعنى أن هناك تداخلاً وتفاعلاً مع أبنية المجتمع • ويمكن أن نقسمها الى مجموعتين : الوظائف الفيزيائية من جانب (التكاثر ، والوظيفة الاقتصادية ، ووظيفة الحماية) ، والوظائف الثقافية ، والعاطفية ، والاجتماعية من جانب آخر : (تكوين الفرد ، عن طريق الثقافة والتربية والتنشئة الاجتماعية ، وازدهار ورعاية كل عضو بالأسرة) •

وكانت الأسرة الممتدة فيما مضى ، وخاصة فى النظام القائم على الاقتصاد الريفي ، تقوم بمجموعة الوظائف الفيزيائية ، وكذلك وظائف التكوين والتنشئة الاجتماعية • وأصبح هناك من الآن فصاعداً أطراف أخرى تتدخل لممارسة هذه الوظائف المختلفة بدلا من الأسرة ، أو بالتعاون معها •

وتحولت الوظيفة الاقتصادية من وظيفة انتاج الى وظيفة استهلاك •

حتى ان المنتجات الخام فى البيئات الريفية لم يعد يتم تحويلها فى المنزل الى سلع صالحة للاستعمال ، فقد أصبحت الصناعة تقولى هذه المهمة بشكل مضطرب . ويتطور تجهيز المنتجات الغذائية والملابس والمعدات المنزلية فى اتجاه جعلها جاهزة للاستهلاك مباشرة . وتجعل الولايات المتحدة مكان الصدارة فى هذا المجال . ويتحدد شكل المنتجات المعروضة للاستهلاك عن طريق دراسات للسوق وعن طريق بحوث اجتماعية . ومن هذه الزاوية فان تأثير الأسر على توجيه الصناعة أصبح تأثيراً كبيراً . فالأسرة تملك فى الواقع افكار وظيفة الانجاب حيث ان ٦/١ فقط من المواليد فى المتوسط يتم خارج نطاق الأسرة (أى من علاقات جنسية غير مشروعة) . ولكن حتى فى هذا المجال الذى يبدو لأول وهلة فرديا بشكل حاسم ، نجد أن هناك طرفا ثالثا يملك اليوم تأثيرا حاسما ممثلا فى الدولة . فالدولة تستطيع عن طريق سياستها الأسرية وحسب احتياجاتها واتجاهات سياستها العامة أن تشجع المواليد وأن تساعد الأسر الكبيرة العدد (من خلال تقديم اعانات عائلية واعانات للسكن ، ومنح تخفيضات ضريبية ، وتخفيضات فى وسائل المواصلات ، وميذاليات الأسرة) . أو على العكس من ذلك تستطيع الدولة أن تضع برامج لتخفيض عدد المواليد (عن طريق تشجيع تحديد الفسل ، وإباحة الاجهاض ، وحملات التعقيم) ، وذلك اذا كانت زيادة أعداد السكان تحتتم ذلك فى بعض البلاد النامية مثلا .

أما وظيفة الحماية (الدفاع عن الحريات ، والحماية الجسدية ، والوقائية والصحية) ، والتى تتم ممارستها بالتضامن بين الجماعة الأسرية الممتدة ، فان هناك مؤسسات متعددة تقوم بها ، ويتيسر للجميع الاستفادة من التقدم العلمى وخاصة فى المجال الصحى . وحتى فى مجال العناية التى تتم فى المنزل ، فان الدولة تتدخل لكى تشجعها وتيسرها ، وذلك عن طريق وضع أنظمة للتأمينات الاجتماعية ، فتتحمل

عبء الجزء الأكبر من مصاريف المرض أو الوقاية • ويحل تضامن الأمة — لصالح الأسرة — محل التضامن القرايى الذى كان موجوداً فى الماضى ، وذلك عن طريق القيام بإعادة توزيع الدخل القومى بشكل واضح ومؤثر • وإن انخفاض معدلات الوفيات ، وزيادة متوسط العمر ، وتحسين مقاييس النمو الفيزيقي (الوزن وطول القامة) إنما تدل على فعالية هذه الاجراءات جميعاً •

وقد أصبحت وظيفة التعليم هى الأخرى وظيفة تمارسها الدولة • فقد جعلتها اجبارية بالنسبة للجميع • وهى تنشئ المباني المدرسية وتعد المعلمين وتعينهم ، وتقدم المنح والمكافآت الدراسية لكى تزيد عدم المساواة فى الدخول ، وتحقق تكافؤ الفرص فى التعليم على قدر الامكان • ولكن الأسرة لا يمكن أن ترعى أنها تلقى بعينها كاملاً على الدولة فى هذه الوظيفة • فقد اتضح مع الخبرة ضرورة قيام التعاون الوثيق بين الآباء والمؤسسات التعليمية ، سواء فى وضع البرامج والمناهج وفى التوجيه أو فى علاج المشكلات النفسية ، ومن هنا تتضح الأهمية المتزايدة لجمعيات الآباء التى تقوم فى المدارس لتحقيق التعاون بين هيئة المعلمين وبين آباء التلاميذ •

ولكن الأسرة تمثل بيئة لا تعوض بالنسبة للتربية بمعناها الدقيق ، والتكيف مع الحياة الاجتماعية ، وتنمية الشخصية الخاصة بالطفل • وتوضح ذلك الدراسات العلمية لعلم نفس الطفل • وقد تناولت أعمال سبيتر Spitz فى نيويورك وبولبى Bowlby فى لندن واليزابيث رودينسكو E. Roudinesco فى باريس تطبيق المفاهيم المتخصصة البحتة للتربية ، والتى أمكن تسميتها « تربية الأطفال بالجملة » • فن الأطفال الذين تقوم بتربيتهم مربيات متخصصات وفقاً لقواعد تربوية ورشيدة ، ولكن بدون حب الأمومة ، ينمون بمعدل أقل من الناحية الفيزيكية (تأخر فى الوزن ، وتأخر فى النمو) كما يختلف نموهم الفكرى والخلقى

والاجتماعى . اذ أن تعرضهم للمرض والوفاة يكون أكبر منه لدى الأطفال الذين يتمتعون بوجود « الأم » . والأسرة وحدها هي التي يمكن أن تلبي احتياجات الطفل ، بأن تقدم له بيئة عاطفية يكون الحنان فيها « فيتامينا نفسياً حقيقياً للنمو » ، وبيئة محصنة تتم فيها التجارب التدريجية بأخطار مخففة ، وهي بيئة غير متجانسة ، كما أنها تقدم مناخاً ممتازاً لعملية التنشئة الاجتماعية . وتوضح الملاحظات التي سجلها شيلدون Sheldon وجلوك Glueck عن العلاقات بين جناح الأحداث وعدم الاستقرار في الطفولة والمراهقة الأخطار التي تمثلها الأسرة المفككة والدور المفيد الحاسم الذي يؤديه التناغم بين الآباء بالنسبة لأبنائهم . وقد أصبحت الأسرة أخيراً في شكلها الحديث المكان الذي يجد فيه الرجل والمرأة ، بعد تحررها من عوامل القهر ، ملاذاً من حدة المجتمع ، ويتجهان عن طريق الاتصال والتعاون نحو الرخاء كمفهوم حديث .

أسباب التطور

كيف يمكن تفسير التطور الذي طرأ على بناء الأسرة ، وعلى حجمها ، وأساليبها في الحياة ، وعلى الأدوار التي يقوم بها كل عضو داخل الأسرة ، وأخيراً على وظائفها ؟

كانت النظرية التقليدية التي عبر عنها أوجست كونت ودافع عنها فردريك لويلاي تستند على الكتاب المقدس وعلى الأوضاع التي كانت قائمة في المصور القديمة . فكانت تعتبر أن الأسرة الأبوية الأحادية أو المونوجامية تمثل الخلية الاجتماعية الأصلية . وقد دافعت عن هذه النظرية مدرسة الأنثروبولوجيا الثقافية الأمريكية ، من خلال أعمال لوى Lowie ، إذ أوضحت أن الأسرة كانت سابقة على العشيرة ، وكان لابد أن يؤيدها كلود ليفي شتراوس عندما بين أنه يستحيل من الناحية العلمية تأكيد أسبقية تأسيسية للأسرة على الجماعة . أما نظرية الاباحية

الجنسية البدائية (يوهان ياكوب باخوفين ، ولويس مورجان) فقد كانت تحظى بوضع متميز فى وقت من الأوقات • اذ فسر مورجان المقاربة التصنيفية انطلاقا من دراسته للهنود الحمر الأمريكيين كدلالة على مراحل تبدأ من عدم وجود أى تنظيم جنسى حتى تصل تدريجيا الى الأسرة التى تضم زوجة واحدة • وقد تخلى الباحثون اليوم عن نظرية الشيوعية الجنسية تماما •

ثم هناك المفكرون النظريون الاقتصاديون (وخاصة ارنست جروس (Ernst Grosse) الذين يفسرون أنماط الأسرة فى ضوء أشكال الاقتصاد (شعوب الرعاة ، الصيادون ، والزراعي) • ويرى الماركسيون أن الأسرة الزوجية الأحادية هى نتيجة الثورة التاريخية والاقتصادية • وقد جعل منها المجتمع الرأسمالى وسيلة لحفظ رأس المال والامتيازات فى الطبقة المالكة ، ووسيلة أيضا لاختضاع الطبقة العاملة : ويتم فيه تدمير الأسرة الحقيقية عن طريق العبودية المزدوجة للمرأة فى العمل المنزلى ، وفى العمل المهنى •

وفى اطار النظريات المثالية أعلن اميل دور كايم عن قانون النقص ، حيث يتطور المجتمع الأسرى من العشيرة التوتمية الى الأسرة الزوجية » فى أعقاب الانهيار التدريجى للشيوعية الأسرية وفى الندوة الدولية التاسعة للبحوث العائلية التى انعقدت فى طوكيو عام ١٩٦٥ تحدث رينيه كونيج René konig عن أصول الأسرة النووية فقال : ان المعلومات الجديدة عن الأسرة فى العصر القديم وفى العصور الوسطى تبين أن غالبية الأسر كانت دائما عبارة عن أسر زوجية • ومع ذلك تظل نظرية دور كايم ، التى لا تصلح للبيئات الشعبية ، صحيحة بالنسبة للطبقات المالكة • وقد أكد دور كايم أيضا أنه لم يعد من الممكن ظهور وتكون أسر ممتدة فى المجتمعات الصناعية • ولكننا نجد على العكس من هذا أن ظهور الرأسمالية الصناعية قد شجعا • ويبدو من الصعب بشكل

متزايد أن نقول بوجود ارتباط بين ظهور المميزات الأساسية للأسرة الحديثة وظاهرتي التحضر والتصنيع من نوع ارتباط السبب بالنتيجة . وكان دور كايم يشير من قبل الى نفس النمط من الأسرة يظهر في ملامحه الأساسية في ظل أنظمة اقتصادية مختلفة أشد الاختلاف . ويلاحظ ويليام جود William Goode أن الأسرة قد تعرضت لمزيد من التغيرات قبل ظهور التحضر والتصنيع . ويرى أن التيار البروتستانتي قد شجع ظهور الأسرة الزوجية الحديثة ، بشكلها وأيديولوجيتها . وهو يرى أيضا أن العلاقة بين الأسرة النووية وبين التحضر والتصنيع من أعقد العلاقات ، خاصة وأن التحضر والتصنيع لا يتجزآن بالضرورة . وقد تسرب كثير من الشك انى النظرية التي يؤيدها ماكس فيبر والتي تقول بأن التصنيع يؤدي الى تقلص حجم الأسرة ، وهى النظرية التي طبقها تالكوت بارسونز على المجتمع الأمريكى فى الفترة من ١٩٣٠ الى ١٩٥٠ . فقد توصل س . م جرينفيلد S.M. greenfield الى فرض مؤداه أن النظام الاجتماعى الذى تطور فى الحضارات الغربية التى تسيطر عليها الملكية الصناعية ، قد تأثر بظاهرة أنه كان يوجد نموذج للأسرة النووية من قبل فى أوروبا وفى الولايات المتحدة قبل الثورة الصناعية . ويدعو اذن أنه ليس هناك تفسير بسيط لتطور الأسرة ، ولا لعلاقته السببية مع هذا المظهر أو ذاك من مظاهر التطور الاقتصادى والاجتماعى . بل هناك زيادة على ذلك تداخل فى العلاقات وتفاعل معقد بين مجموع الأبنية الاجتماعية وتيارات الأفكار واتجاهات الأفراد والجماعات : وسيوضح أن هناك تكيفا متبادلا بين النظم الاجتماعية المختلفة . وقد بلغ التعقيد حدا كبيرا جعل الدراسات الامبيريقية والمنهجية حول المشكلات السوسولوجية للأسرة تعتمد بالآلاف منذ ١٩٤٩ ، وخاصة علماء الاجتماع الأنجلو — ساكسون . وقدم روبين هيل Reuben Hill وجون موجى John Mogey تحليلًا ولخص جود محور هذه الأبحاث . وهى تتميز بعدم الاتفاق على مفهوم واحد

للأسرة ، والمراجعة المستمرة بل والنفي من جانب « احدى المدارس »
للتنتائج التى تعتبرها مدرسة أخرى نتائج مؤكدة : ويمكن أن نذكر عددا
كثيرا من هذه المدارس •

التفكك العائلى

لقد نظر البعض الى هذا التطور والى هذه التحولات فى اطار
معيارى ، وهذا يعبر فى نظر علماء الاجتماع ، عن ظواهر موسوعية
للتفكك وعدم التكامل • وأصبح ذلك فى نظر بعض الجماعات الأيديولوجية
دلالة على حدوث تحول أساسى فى الأسرة وعلى تدميرها • وقد وصف
جان ستوتسيل Jean Stotzel ذلك قائلا : « ولكن الفكرة الشعبية
للتغير فى النظام العائلى الغربى لا تنتج فقط عن مواجهة بين مثالية
أخلاقية على درجة أو أخرى من السمو ، وواقع محزن بشكل أو بآخر :
وانما هى متوقفة على صورة الأسرة التقليدية التى تشعر بعض النفوس
بحنين شديد اليها • وتقوم هذه الصورة فى جزء منها على الظواهر
التي تكون ميثولوجية فى جزء منها ، بمعنى أن التراث الذى يحملها
الينا تراث منقّى بالفعل ••• والمجتمع الذى نفكر فيه لكى نضع فيه
الأسرة التقليدية هو المجتمع البرجوازى فى عصر ما قبل التصنيع » •
ونماذج السلوك النمطة Stéréotypes هى النماذج والقيم التى
لا يوجد خارجها سوى الفوضى الأخلاقية •

ولا شك أن هناك دلالات على وجود تغيرات عميقة ، وخاصة على
عدم التكامل ، بمعنى تغير أشكال التكامل داخل الأسرة • وانطلاقا من
القرن السادس عشر انمكست مناقشة السيادة الملكية المطلقة فى البناء
السلطوى للأسرة التى تطورت نحو الأخذ بالديمقراطية • ويجب أن نفهم
ذلك على أنه انتقال من علاقة تبعية جميع أعضاء الأسرة للاب ، الرئيس
وصاحب الحق الإلهى ، الى علاقة حوار متبادل فى جو يسوده المساواة

بين الأفراد • ويرى البعض أن هناك انحلالا ، ولكن عالم الاجتماع يلاحظ أن هناك تعديلا فى طبيعة السلطة الأبوية ، وظهور مضمون عاطفى للحياة الأسرية ، وازدياد سلطة الأم داخل الأسرة • وتظهر أكثر دلائل هذا التغير وضوحا فى الظروف المادية لحياة الأسر فى المدن الكبيرة ، وبالتدريج فى المناطق الريفية الآخذة فى التضرر •

وقد أنصبت دراسات « قسم الأثنولوجيا » التابع للمركز القومى للبحوث الاجتماعى الفرنسى C.N.R.S. عن « الأسرة والمسكن » بوضوح على استنتاجات التربوية والنفسية والاجتماعية لهذه التغيرات فى حياة الأسرة غالبا يتغيب عن منزله حسبما يكون عاملا أو موظفا متوسطا فترة تتراوح ما بين ١٢ ساعة ونصف أو ١٠ ساعات و٢٣ دقيقة ، أى من ٥٨ ساعة الى ٥٤ ساعة فى الأسبوع • أما أولئك الذين لديهم وريديات مستديمة (أى يقسم اليوم الى ثلاث وريديات كل منها ثمانى ساعات) فانهم يظلون عدة أيام دون أن يروا أطفالهم ويلتقون بزوجاتهم فيما بين هذه الفترات فقط • ثم ان البعد عن مكان العمل ، وبطء وسائل النقل ، والبيئة المليئة بالضجيج تقود الرجال الى المنازل متعبين (و ٨٨٪ يشكون من ذلك) • والكل يشكو من قلة الوقت المتاح له للاهتمام بالأطفال • ولكن هناك سؤالا مطروحا • هل كان الأب فى الأسرة « النموذجية » فيما مضى يهتم بأولاده ، مع مراعاة أننا نخطئ إذا أغفلنا أن الطفل كان يلحق بالعمل منذ السابعة من العمر فى الأوساط العمالية ؟ ألا يعبر هذا الأسف — المشروع — عن ظهور حاجة جديدة لدى الآباء نشأت جزئيا نتيجة تكون نموذج عائلى جديد ؟

وتتغيب النساء اللاتى يعملن احدى عشرة ساعة عن منازلهن تقريبا وتعملن ٨٠ ساعة فى الأسبوع ، وهكذا يكون للتعب الفيزيقي والعصبى أثر لا يمكن انكاره على تربية الأطفال • وتأمل جميع الأمهات أن يجدن مساعدة لمن عن طريق المساعدات فى العمل المنزلى أو من خلال التوسع فى الحضانات وحضانات الأطفال الرضع • وكذلك فان معظم الأطفال

يتناولون الطعام فى مقصف المدرسة بحيث أن الأسرة لا تجتمع الا فى المساء وفى أيام العطلات • ويرى بعض الباحثين أن ذلك قد يفيد تماسك الأسرة وخاصة على المستوى العاطفى : ولا يمنع ذلك من أن هناك ايقاعا جديدا فى الحياة ، وأنه لابد من توفير الوسائل المساعدية للمسكن ، حيث تحل الخدمات المناسبة محل الوظائف العائلية حيثما لا يستطيع الوالدان الاضطلاع بها •

ليس من المؤكد أن الأسرة تنهار فى المجتمع الحديث :

ترداد أهمية ذلك ، فى اطار تصور دينامى ، خاصة وأن سلوك الأطفال يتوقف على نموذج التنظيم الداخلى للأسرة (علاقات الزوجين) والوسائل التى تتيحها البيئة لتجمع الشبان : وقد أوضح بول شو مباردى لوف قائلا : « أن ظروف اكتظاظ المساكن تدفع الشبان الى أن يبحثوا خارج المنزل عن بعض الملاهى والاهتمامات التى تعوض البيئة العائلية القاصرة •• وترداد خطورة هذا الموقف من حيث تأثيره على حياة الشبان فى عائلتهم خاصة وأن المؤسسات الجمعية مازالت بعد قاصرة عن تنظيمهم عند الضرورة » وذلك لأن جماعات المراهقين التى يطلق عليها « المصابات » تمبر عن حاجة أساسية وجانب جوهرى عادى لحياة الشبان • ان الاطار المتميز هو الذى « يوفر للشباب تقهما وثقة ويقدر كل شئ فيه مع ترسيخ معنى أخلاقى فى ذهنه للتضامن والنظام الذى يتم الموافقة عليه بحرية » وعندما تصبح هذه الجماعات « عصابات خارجة على المجتمع » أو « معادية للمجتمع » فمعنى ذلك أن هناك عيبا اجتماعيا لا يمكن أن نمزوه — بالكامل على الأقل — الى الأسرة • وفى معظم الأحيان تنشأ هذه الحالة الباثولوجية عن الافتقار الكامل الى أى منافذ فى المراكز الحضرية الجديدة تقدم للتنفيس عن نشاط الشباب ولعدم وجود الموجهين المؤهلين بشكل مؤسف •

وهناك أخيرا الطلاق الذى يؤدى الى اختلال نظام الخلية العائلية
فينتج عنه أطفال من الضحايا (الذين يعانون من الأمراض العصبية
والتخلف الدراسى ، وجناح الأحداث) • ولكن الطلاق يكون علاجاً
لحالات الزواج التى لا فائدة فيها والطلاق يكون أفضل من الجحيم
الذى يعيش فيه زوجان منفصلان ، ومضطربان لأن يعيشا معا • والبلاد
التي تحرم الطلاق تسجل نفس الإحصائيات التي تسجلها البلاد التي
تسمح بالطلاق بالنسبة للآثار النفسية لحالات انفصال الزوجين على
الأطفال • ويعبر الطلاق في القانون عن حالة واقعية كانت موجودة
دائماً •

ولكى نختم دراسة ما اعتبره البعض « تدميراً » • يجب أن نذكر
الكلمة التي ألقاها أنى دور سينفانج — سميث Annie Dorsinfang
Smetz الأستاذة بجامعة بروكسل في مؤتمر بروكسل عن الأسرة
حيث قالت : « ان كل تغير يثير دائماً قلقاً وأسفاً ، نظراً لأنه يعيد
النظر في القيم التقليدية : ويبحث الأطراف المعنية عن دلائل تستوجبها
من الماضي ، وبالتالي فإنها تكون محافظة • ويتضح هذا الاتجاه بكل
جلاء على مستوى الأسرة التي تبدو في نظر الكثيرين على أنها النقطة
المستقرة والثابتة بالضرورة في مجتمع يشهد تحولاً مستمراً • وأمام
هذا الرعب الذي يبدية البعض يميل البعض الآخر الى الاعتقاد بأن
الأسر تفقد واحدة تلو الأخرى سبب وجودها ، وأننا نشهد تصدع
بنيانها في عالمنا المعاصر المجرد من الانسانية : وليس هذا الرأي رأياً
مبالغاً في بساطته فحسب ، بل هو رأى مغلوط • ذلك أن تعديل وظائف
الأسرة ليس دليلاً على انهيارها كما اعتقد البعض • فالأسرة لا تختفى
بل هي تكتسب معنى جديداً » •

آفاق المستقبل

يؤكد اعلان « حقوق الانسان » الصادر فى عام ١٧٨٩ حقوق الفرد • وقد استطاع نمو هذا الاتجاه الذى يرجع الى عهد الاصلاح ثم الى فلاسفة القرن الثامن عشر ، والذى عززته نظريات الاشتراكية العلمية ، استطاع أن يجعل البعض يعتقدون فى حوالى ١٩٢٠ أن الأمر قد انتهى بالنسبة للأسرة • فقد كان يبدو أن القوانين السوفيتية التى صدرت فى أعوام ١٩١٨ ، ١٩٢٠ انما تنبئ بالغاء الأسرة حيث كانت تعترف بالزواج « الواقعى » وبإقرارها للحرية الكاملة للطلاق والاجهاض • غير أن الاتحاد السوفيتى نفسه عاد فى نفس عام ١٩٣٥ وبدأ يحتفل بتكريم الأمومة والأبوة ، والبيت ، والزواج • وفى عام ١٩٣٦ تم حظر الاجهاض ، ونظم الطلاق بشكل يحد من عدد حالات الطلاق • ثم فرضت قيود جديدة فى عام ١٩٤٤ زادت الطلاق صعوبة • وتوضح الدراسات الحديثة لعلماء الانثولوجيا وعلماء الاجتماع الروس أن فى الاتحاد السوفيتى أسرة حضرية وأسرة ريفية تتشابه فى اتجاهاتها وفى أبنيتها • وسلوكها مع الأسر الموجودة فى بلاد أخرى تعيش فى ظل نظام رأسمالى • وفى فرنسا أعلن « قانون الأسرة ١١ فى عام ١٩٣٩ » ، وعززته بعد ذلك حكومة « فيشى » ، ثم حكومة الجنرال ديغول بعد ذلك • وتفسح الدساتير الوطنية الخمسة والثلاثون التى نشرت منذ ١٩٤٥ فى مختلف البلاد مكانا لحقوق الأسرة • ونجد « الاعلان العالمى لحقوق الانسان » بشكل خاص والذى أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٠ ديسمبر عام ١٩٤٨ ، يقرر منذ الفقرة الأولى فى ديباجته أن : « الأسرة هى العنصر الطبيعى والاساسى للمجتمع والدولة » • كما نجد أن هناك ثلاث نقاط أساسية مشتركة فى جميع الدساتير الجديدة وهى :

— تحمى الدولة الأسرة والزواج وهى من أسس المجتمع •

— حقوق الأسرة مضمونة : « وتنص المادتان ٢٣ ، ٢٥ من
« الاعلان العالمى لحقوق الانسان » على ما يلى : المادة ٢٣ : « ان
كل من يعمل له الحق فى أجر عادل وفرص يضمن له ولأسرته حياة تليق
بالكرامة الانسانية وتكفلها عند الحاجة جميع وسائل الحماية الاجتماعية
الأخرى » . وتقول المادة ٢٥ : « لكل شخص الحق فى مستوى
معيشة يكفى لكى يوفر له الصحة والرفاهية وصحة ورفاهية أسرته » .

وأخيرا تلتزم الدولة بحماية الأم والطفل والشيخوخة .

وهكذا يؤدى التطور الى ظهور مفهوم « الجماعة الأسرية » كنظام
مستقل عن الثقافات وعن المفاهيم السياسية المختلفة .

* * *

الفصل الرابع

علم الاجتماع السياسى (*)

مقدمة :

بالرغم من أن علم الاجتماع السياسى - كفرع من علم الاجتماع - علم حديث ، الا أن الفكر المتصل بطبيعة النظام السياسى والعلاقة بين الحاكم والمحكوم وأشكال السلطة قديم قدم التفكير الانسانى .
فما ينطبق على علم الاجتماع العام فى هذا الصدد ينطبق أيضا على علم الاجتماع السياسى كفرع منه . فعلم الاجتماع ظهر كدراسة علمية منظمة للمجتمع والعلاقات والنظم الاجتماعية بعد أن كان الفكر الاجتماعى قد قطع شوطا طويلا عبر التطور التاريخى للمجتمعات البشرية . وبنفس الطريقة يمكن القول بأن علم الاجتماع السياسى ظهر كفرع متخصص فى علم الاجتماع كمحاولة لتنظيم الفكر السياسى الذى ظهر عبر التاريخ وتجاوز هذا الفكر الذى اصطبغ بالصبغة الفلسفية والدينية والشخصية الى محاولة تأسيس دراسة علمية منظمة للنظم السياسية .

وعلم الاجتماع السياسى هو العلم الذى يقع بين حدود علم الاجتماع وحدود علم السياسة . فاذا كان علم الاجتماع يهتم بتحليل سلوك الأفراد فى علاقتهم بالمجتمع ، أى أنه يهتم بتحليل العلاقات الاجتماعية والجماعات الاجتماعية والنظم الاجتماعية ، واذا كان علم

(*) كتب هذا الفصل الدكتور أحمد زايد .

السياسة يهتم بتحليل النظم السياسية كالمؤسسات التشريعية والتنفيذية والتنظيمات الحزبية وجماعات المصلحة ، فان علم الاجتماع السياسى هو العلم الذى يحاول الربط بين الأبنية السياسية والأبنية الاجتماعية وبين السلوك السياسى والسلوك الاجتماعى . وهو اذ يسعى الى تحقيق هذا الهدف فانه يفترض أن النظم السياسية والسلوك السياسى لا يتحقق لهما فهما ملائما فى ضوء تحليل أبنيتها الداخلية فقط وانما لا بد أن يتم ربطهما بالنظم الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية والثقافة .

فاذا ما حاولنا الاجابة على السؤال : لماذا يختار الفرد الانضمام الى حزب سياسى دون الآخر ؟ فاننا لا نستطيع الاجابة عليه الا بتحليل الثقافة السياسية فى المجتمع واختلاف هذه الثقافة . باختلاف الطبقات الاجتماعية . ويظهر هنا مفهوم التنشئة السياسية الذى يعتبر أحد المفاهيم الأساسية فى علم الاجتماع السياسى . وهو يشير الى العملية التى بمقتضاها يتحدد ادراك الفرد وردود أفعاله واتجاهاته نحو الظواهر السياسية وجميعها تختلف من مجتمع لآخر — طبقا لاختلاف الثقافة . كما تختلف داخل المجتمع الواحد باختلاف الانتماء الاجتماعى والمستوى الاجتماعى الاقتصادى للفرد . وما ذلك الا مثال واحد من عشرات الأمثلة التى توضح كيف يرتبط السلوك السياسى والنظم السياسية بالاطار الاجتماعى وهو الموضوع الأساسى لعلم الاجتماع السياسى .

وسوف نحاول أن نقدم فى هذا الفصل فكرة مختصرة عن تاريخ علم الاجتماع السياسى^(١) وأن نعرض للقضايا المحورية التى يعالجها هذا

(١) يمكن للقارئ أن يرجع الى الكتب العربية التالية لتوسيع قراءته حول علم الاجتماع السياسى :
— محمد على محمد ، اصول علم الاجتماع السياسى ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٠ .

الفرع من فروع علم الاجتماع بحيث يتضح لنا الى أى مدى يمكن أن يسهم علم الاجتماع فى فهم طبيعة التنظيم السياسى وطبيعة العلاقات بين الحاكم والحكوم والقوى الاجتماعية التى تسهم فى تشكيل الجماعات السياسية أو التى تكسب جماعة معينة قدرا من القوة أكبر مما هو موجود عند جماعات أخرى وألتي تؤثر على طبيعة عملية اصدار القرار السياسى فى المجتمع •

أولا : كيف ظهر علم الاجتماع السياسى ؟

ذكرنا قبل قليل أن الفكر المتصل بطبيعة النظم السياسية قد ظهر منذ القدم • فإذا ما تأملنا تاريخ الفكر الاجتماعى فسوف يتضح لنا أن جانبا كبيرا منه يرتبط بالنظم السياسية ، بل أن النظم السياسية كانت لدى بعض المفكرين بمثابة المحور الرئيسى الذى يتم من خلاله رؤية النظام الاجتماعى العام ككل • ويمكن لنا دون الدخول فى تفاصيل كثيرة أن نميز ثلاثة تيارات أساسية فى الفكر السياسى ما قبل العلمى ، كانت بمثابة روافد لصياغة نظرية اجتماعية فى السياسة :

١ — الفلسفة الاغريقية التى تمثلت فى أعمال أفلاطون وأرسطو والتى كانت تهتم فى المحل الأول بالسعى نحو تحقيق النظام السياسى الأفضل فى ضوء معايير أخلاقية • لقد انطلقت هذه الفلسفة من تقييم النظم السياسية التى كانت سائدة فى المجتمع الاغريقى القديم بحيث سمحت نحو تجاوز هذه النظم بتصور نظام سياسى أفضل تتحقق فيه بعض القيم والمثل العليا التى افترقها النظام السياسى القائم •

== — السيد الحسينى ، علم الاجتماع السياسى : القضايا والمفاهيم ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٨١

— اسماعيل سعد ، قضايا علم الاجتماع السياسى ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨١

٢ - الفكر السياسى الذى ظهر فى الحضارات القديمة والامبراطوريات العظمى - كالامبراطورية الرومانية والمبزنطية والفارسية . ولقد اهتم هذا الفكر بشرح السمات الحسنة التى يجب أن يتصف بها الأمير - الحاكم ، والتى يجب أن يقرشد بها فى ادارة شؤون الدولة . واهتم جانب من هذا الفكر بقضية أصبحت فيما بعد أحد مجالات اهتمام علم الاجتماع السياسى ، وهى الأسس التى يقوم عليها تماسك الأنظمة السياسية ، والأسس التى يقوم عليها ولاء الرعية ، وسلوك الحاكم ، وتنظيم الادارة .

٣ - نظرية ابن خلدون والتى أهتمت بتنوع الأنظمة السياسية وما تؤول لاليه هذه الأنظمة فى النهاية . لقد أوضح ابن خلدون كيف تنشأ النظم السياسية وما هى العوامل أنفاعلة فى ازدهارها وفى سقوطها . ووضع بذلك أساس الدراسة التاريخية المقارنة للنظم السياسية .

لقد أثرت هذه الروافد الفكرية على تطور علم الاجتماع السياسى . فقد انتقلت الأفكار التى قدمتها هذه الروافد عبر الفلسفة الاسلامية والمسيحية الى العصر الحديث حيث أثرت على أفكار المفكرين السياسيين من أمثال ميكافلى وهوبز ولوك وروسو . كما أثر التحليل التاريخى المقارن عند ابن خلدون بخاصة على فلاسفة التاريخ فى القرن الثامن عشر من أمثال فيكو ، وعلى بعض المفكرين السياسيين والاقتصاديين فى نفس الفترة من أمثال مونتكىو وأدم سميث .

ومع ظهور علم الاجتماع فى القرن التاسع عشر وبداية التفكير العلمى فى شؤون المجتمع تحولت هذه التيارات الفلسفية والتاريخية المقارنة الى تيار علمى ينظر الى السياسة على أنها نظام اجتماعى ضمن نظم عديدة فى المجتمع . واشتغل هذا التحول على تحولات

عديدة فيما يختص بطرح مشكلات السياسة والمجتمع • ويمكن لنا أن
نرصد أربعة تحولات أساسية فى هذا الصدد :

١ - بدأ الفكر الاجتماعى السياسى يركز على التباين بين النظم
السياسية والنظم الدينية • فالمجتمع المدنى أصبح فى نظر المفكرين
السياسيين كيانا مستقلا ومتميزا يشتمل فى داخله على النظام السياسى
كأحد عناصره المكونة • ولقد ساهم فى تطوير هذه المتفرقة على أساس
علمى علماء الاجتماع فى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين
من أمثال سبنسر وباريتو ودوركايم وماكس فيبر وكارل مانهايم •

٢ - بدأ الاهتمام باختلاف أنماط السلوك الفردى واختلاف
التوجهات التى تحكمه باختلاف النظام الأخلاقى والدينى واختلاف
النظم السياسى الاجتماعى واختلاف نظم حياة الأفراد أنفسهم •
وترتب على ذلك إمكانية النظر الى الأفراد لا على أنهم من طراز واحد
وانما على أنهم مختلفون من حيث التوجهات والالتزامات التى تحكم
سلوكهم • وأن هذا الاختلاف لا يمكن أن يفسر فى ضوء الفروق الفردية
فقط وانما فى ضوء خضوع هؤلاء الأفراد لنظم اجتماعية وسياسية
ذات طبيعة معينة • وترتب على ذلك ظهور الاعتقاد بأنه لا يوجد
نظام سياسى اجتماعى كامل تمام الكمال ، وأننا يمكن أن نقارن بين
النظم المختلفة وفقا لدرجة توافقها مع أنماط مثالية • ولقد ساهم مفكرو
العقد الاجتماعى من أمثال روسو ولوك فى تدعيم هذه الفكرة كما ظهرت
فى أعمال فيرجسون وأدم سميث •

٣ - ترتب على ذلك أن أدرك الفكر السوسيولوجى مدى التنوع
فى أنماط النظم الاجتماعية والسياسية ، وقابلية هذه النظم للتغير تحت
ظروف تاريخية معينة • ولقد استفاد تراث علم الاجتماع فى هذه
النقطة من أعمال أرسطو ، ولكنه تجاوز أرسطو عندما نظر الى هذا

التنوع دون الخلط بين ما هو سياسى وما هو اجتماعى مع الاهتمام بالعلاقات المتبادلة بين الأطر الثقافية ونمط النظام السياسى وتفسير التغيرات التى تتعثر النظام السياسى كأحد الميكانيزمات الفاعلة فى تنوع النظم السياسية •

٤ - وأخيرا فقد اهتمت النظرية السوسيولوجية فى السياسة بأهمية العوامل البيئية فى التأثير على النظم السياسية وعلى تنوعها •

ولقد أدت هذه التحولات الى أن يهتم علم الاجتماع لا بالبحث عن الظروف الطبيعية للنظام الاجتماعى (أى البحث عن الخصائص العامة للمجتمع كحقيقة أخلاقية طبيعية) فقط ، وإنما أيضا بالبحث عن الظروف والميكانيزمات الداخلية للنظام الاجتماعى ومدى تغيره أو استمراره فى الوجود • وبدأ علماء الاجتماع فى القرن التاسع عشر يتجهون ببحوثهم ودراساتهم نحو رصد التحولات التى طرأت على المجتمع الرأسمالى وتغير نظمه الاجتماعية والسياسية على اثر تحوله من النظام الاقطاعى القديم الى النظام الحديث •

ويمكن القول أن علم الاجتماع السياسى قد ولد فى هذا الوقت من خلال الاسهامات التى قدمها علماء الاجتماع فى القرن التاسع عشر والمتى استهدفت تفسير العلاقة بين الدولة والمجتمع ، أو بمعنى آخر بين النظام السياسى والنظم الاجتماعية • بل أن اختلاف وجهات نظر العلماء فى هذا الوقت حول علاقة النظام السياسى بالنظم الاجتماعية ما يزال له تأثير قوى على علماء الاجتماع السياسى حتى اليوم •

فقد انقسم علماء الاجتماع حول هذه القضية الى فريقين : فريق يهتم بدراسة النظام السياسى فى علاقته بالقوى الاقتصادية والاجتماعية مفترضا أن هذه القوى هى التى تحدد طبيعة النظام السياسى

السائد وهى التى تحدد أن الجماعات يكون لها اليد الطولى على السياسة ويعتبر الاسهام الماركسى أبرز اسهام فى هذا الفريق • أما الفريق الآخر فقد ذهب مذهباً مختلفاً • لقد نظر الى النظام السياسى على أن له درجة من الاستقلال عن القوى الاجتماعية ، بل أنه هو الذى يشكل هذه القوى ويؤثر عليها • ويمثل هذا الاتجاه الفئة التى عرفت فى تراث علم الاجتماع السياسى بعلماء نظرية الصفوة من أمثال موسكا وباريتو وشومبيتر •

وبالرغم من التناقض بين هذين الفريقين إلا أن اسهامات كل فريق قد أثرت النظرية المبكرة فى علم الاجتماع السياسى • ولعل أعظم انجاز للحوار بين الفريقين هو ظهور مفهوم الصفوة ومفهوم الطبقة كمفهومين أساسيين فى تطليل النظام السياسى والجماعات السياسية • بل أن الاسهام لم يقتصر على هذين المفهومين فقط وإنما تعداهما الى مفاهيم أخرى كمفاهيم السلطة والدولة والبيروقراطية وغيرها كثير •

ولقد أدى تراكم الدراسات فيما بعد الى أن يصبح علم الاجتماع السياسى أحد الفروع الحيوية فى علم الاجتماع • لقد استمر تطور نظرية علم الاجتماع السياسى التى ظهرت فى أعمال الرواد فى القرن التاسع عشر • ولكن لم يقتصر علم الاجتماع السياسى على ذلك بل اتجه نحو اجراء البحوث الامبيريقية حول موضوعات فرعية عديدة مثل الثقافة السياسية ، والتنشئة السياسية ، والتعبئة السياسية ، والاتصال السياسى ، وبناء القوة ، والقرار السياسى ، وجماعات الصفوة ، والتنظيمات البيروقراطية • ولقد بذلت محاولات عديدة لربط نتائج هذه البحوث الامبيريقية بالأسس النظرية العامة التى ترتبط بأعمال الرواد الأوائل • وأدى ذلك الى ظهور اتجاه متميز داخل علم الاجتماع السياسى يهتم فى المحل الأول بالتحليل التاريخى المقارن للنظم السياسية •

ثانيا : بعض قضايا علم الاجتماع السياسى

نعرض فيما يلى لعدد من القضايا التى يهتم بها علم الاجتماع السياسى • وسوف نراعى فى اختيارنا لهذه القضايا أن تمثل — أولا — كافة الاتجاهات النظرية التى تطورت داخل نطاق هذا العلم ، وأن تغطى — ثانيا — عددا من القضايا المتنوعة التى تعطى فكرة عامة عن مجال الاهتمام فى علم الاجتماع •

١ — الطابع الاجتماعى للنظام السياسى :

اهتم علم الاجتماع السياسى بتحديد خصائص النظام السياسى والملاقات المتبادلة بينه وبين نظم المجتمع الأخرى ، والظروف التى تؤدى بالنظم السياسية بعامة — أو بطراز معين منها — الى الثبات أو التغير •

وبالرغم من وجود خلاف على تعريف ما هو سياسى ، أى تعريف النظام السياسى ، الا أننا يمكن أن نضع أيدينا على الحد الأدنى من الخصائص التى تميز النظام السياسى فى علاقته بالأجزاء الأخرى من المجتمع • وتلك خصائص يتفق عليها معظم المشتغلين بعلم الاجتماع السياسى :

(أ) النظام السياسى هو تنظيم له صفة الشرعية فى حدود مجتمع معين ، وتخوله هذه الشرعية سلطة استخدام القسر وتنظيمه •

(ب) وتتحدد مسؤوليات النظام السياسى فى المحافظة على كيان المجتمع الذى يعتبر هو جزءا منه •

(ج) ولهذا فإنه يفرض جزاءات قاسية من أجل تحقيق الأهداف العليا للمجتمع والمحافظة على نظامه الداخلى وتنظيم علاقاته الخارجية

بالمجتمعات الأخرى • وبناء عليه فإن النظام السياسى يشتمل على الأدوار الاجتماعية والجماعات التى تهدف الى تحقيق هذه الوظائف • ويفترض هذا التعريف أن كل مجتمع لا بد وأن يكون له نظاماً سياسياً • بمعنى أنه لا يوجد مجتمع يستطيع أن يحقق أهدافه الجمعية ويحافظ على بنائه الداخلى دون شكل من أشكال التشريعية • حقيقة أن طبيعة النظام السياسى ونطاقه وحدود مسؤولياته تختلف من مجتمع الى آخر ، غير أن جميع أشكال المجتمعات صغرت أم كبرت تعرف بالضرورة شكلاً من أشكال التنظيم السياسى •

وإذا ما تعرفنا على الخصائص الأساسية لأى نظام سياسى نستطيع أيضاً أن نتعرف على أشكال الأنشطة السياسية أو الأجهزة السياسية التى يشتمل عليها والتى تمكنه من تحقيق أهدافه • ويتفق معظم الباحثين فى علم الاجتماع السياسى على أن أى نظام سياسى يشتمل على الأنماط التالية من النشاط :

(أ) النشاط الخاص بإصدار القرارات التشريعية ، أى تحديد الأهداف الأساسية للمجتمع وصياغة القواعد العامة للمحافظة على النظام فى المجتمع •

(ب) النشاط الإدارى ، والذى يستهدف تنفيذ هذه القواعد فى مجالات اجتماعية مختلفة مستخدماً فى ذلك ما هو متاح من خبرات فنية وتنظيمية • ويسعى النشاط الإدارى الى أن يقدم خدمات متعددة للجماعات المختلفة فى المجتمع وأن ينظم توزيع الموارد المتاحة على الفئات والجماعات المختلفة •

(ج) النشاط الحزبى السياسى ، وهو النشاط الذى يسمى الى كسب التأييد اللازم للقواعد والضوابط السياسية المقررة ولشأغلى المناصب السياسية المختلفة •

(د) وأخيرا هناك النشاط القضائى الذى يهتم بمراقبة تنفيذ القواعد الأساسية .

ويجب علينا عند مناقشة هذه الأنشطة السياسية أن نفرق بين الحكام والمحكومين . فالحكام هم أولئك الذين يلعبون دورا فعالا فى العملية السياسية : أنهم يرسمون الأهداف ، ويصيفون وينفذون القانون . أما المحكومون فانهم الرعية التى تخضع للحكام على أن يراقبوا سلوكهم ويطالبونهم بتنفيذ القانون اذا قصرُوا فى ذلك . ويحدث فى كثير من المجتمعات أن يكون الشخص حاكما فى وقت معين وفى مجال معين وأن يكون محكوما فى وقت آخر وفى مجال آخر هذا بالرغم من أن التفرقة بين الحاكم والمحكوم ترتبط ارتباطا وثيقا بطبيعة النشاط السياسى . ولعل هذه التفرقة بين الحاكم والمحكوم تقرب الى الأذهان العلاقة بين النظام السياسى وبقية نظم المجتمع . فالحاكم لا يمكن أن يوجد بدون أفراد يمنحونه الشرعية ، والأفراد أو المؤسسات داخل أى مجتمع لا يمكن أن يستمروا فى الوجود ككيان منظم دون وجود جهاز سياسى يرسم الأهداف ويضع انقوانين وينفذها . فالعلاقة بين النظام السياسى وبقية النظم الأخرى هى علاقة اعتماد متبادل .

فالنظام السياسى يحدد الأهداف الجمعية ويرتبها وفقا لأولوياتها كما يقوم بالاشراف على تنفيذها ، ومن خلاله يتم توزيع المكانات ومصادر التأثير والاستخدام الشرعى للقوة بين الجماعات المختلفة فى المجتمع ، فضلا عن ذلك فانه ينظم توزيع الخدمات والمنافع والحقوق والواجبات بين الأفراد والجماعات . وتستهدف القرارات التى تصدر عن النظام السياسى تحقيق هذه الوظائف جميعا . ولكن هذه الوظائف لا يمكن أن تتحقق دون مساعدة من النظم الاجتماعية الأخرى التى تستقبل قرارات النظام السياسى . ان هذه النظم هى التى تنتج الموارد والخدمات وهى التى تقدم التدعيم اللازم لتنفيذ الأهداف الجمعية ،

والمحافظة على مكانة النظام السياسى فى المجتمع • فالاقتصاد يمد
السياسة بالقوة العاملة والمواد الخام والموارد النقدية • وتبهى الثقافة
للنظام السياسى التأييد اللازم للمحافظة على النظام والتوحد مع رموزه
واضفاء الشرعية على الحكام وشحن الدافعية لأداء الأدوار السياسية •
أما نظام التدرج الاجتماعى فإنه يمد النظام السياسى بالجماعات التى
تؤيد سياساته والتى تتخبط فى ممارسة الأنشطة السياسية المختلفة •

وليس العلاقة بين النظام السياسى والنظم الأخرى علاقة
استاتيكية كما قد يتبدى من الموصف السابق ، وإنما هى علاقة ديناميكية
تقوم على تفاعل مستمر يتحدد فى ضوء اسهامات ومطالب كل نظام •

ويتضح من هذا العرض المختصر لخصائص النظام السياسى
ووظائفه وعلاقته بالنظم الأخرى أن النظام السياسى فى أى مجتمع
ليس نظاماً يعمل فى فراغ أو أنه يعمل فى ضوء عملياته الداخلية فقط •
ان عكس ذلك هو الصحيح • فالنظام السياسى يوجد فى قلب مجتمع ،
وتتحدد وظائفه وأهدافه وخصائصه فى ضوء طبيعة المجتمع وثقافته •
ومن ثم فإن تحليل النظام السياسى وما يرتبط به من سلوك سياسى
وما يعمل داخله من جماعات سياسية يصبح تحليلاً أوسع وأشمل إذا
ما تم فى ضوء السياق العام للمجتمع •

٢ - دراسة بناء القوة :

أصبح مفهوم القوة أحد المفاهيم المحورية فى دراسات علم
الاجتماع السياسى خلال العشرين سنة الماضية • ويتأسس فهم علم
الاجتماع السياسى لمفهوم القوة على فكرة أن التفاعل الاجتماعى بين
الناس فى المجتمع يشتمل على ممارسة للقوة • فكما ذكر أحد علماء
الاجتماع « فإن كل سلوك اجتماعى ما هو الا ممارسة للقوة ، وتحتوى

كل علاقة اجتماعية على معادلة قوة ، وكل نسق اجتماعى ما هو الا تنظيم للقوة وكذلك كل جماعة اجتماعية « (٢) » .

على أن ممارسة القوة فى علاقات التفاعل الاجتماعى هى ممارسة وظيفية فى استمرار هذه العلاقات وفى تحقيق الأنشطة الجمعية والأهداف الجمعية للمجتمع ؛ الأمر الذى يسهم فى استقرار المجتمع واستمراره فى الوجود . على أن الأمر لا ينتهى عند هذا الحد فجوهر علاقات القوة هى أنها تقوم على عدم التكافؤ فى المكانة والهيبة والتأثير وما يرتبط بكل ذلك من سلطة . ولعل النظر الى القوة من ناحية على أنها وظيفية فى استمرار العلاقات الاجتماعية والنظر اليها من ناحية أخرى على أنها أحد مصادر السيطرة والخضوع فى العلاقات الاجتماعية ، لعل هاتين النظرتين هما السبب وراء اختلاف تعريف مفهوم القوة واختلاف توصيف بناء القوة فى المجتمع .

ولقد نبع هذا الاختلاف أصلا من الخلاف بين وصف كل من ماركس وماكس فيبر لطبيعة البناء السياسى فى المجتمع الرأسمالى . فقد كان ماركس ينظر الى البناء السياسى على أنه يتحدد فى ضوء قوى وعلاقات الانتاج السائدة . ولذلك فان أولى القوة — أولئك الذين يتحكمون فى اصدار القرارات السياسية فى المجتمع — يعملون فى خدمة الطبقة البرجوازية المسيطرة . وبناء عليه فانه رأى أن مصدر القوة هو السيطرة الاقتصادية . ولذلك فان القوة لا تتضح الا اذا

(٢) انظر :

Amos H. Howley « Community power and urban Renewal Success » *The American Journal of Sociology* , vol. 68.

نقلا عن

m. olsen (ed.) *Power in Societies*, The Macmillon company, London, p . 2.

ربطت بالطبقة • فالتنظيم الاقتصادي للمجتمع الرأسمالي ينتج لنا في النهاية طبقة مهيمنة لها قوة وطبقة أخرى خاضعة ليس لها أى درجة من القوة إلا اذا تحولت الى طبقة ثورية • وتصبح الحكومة فى ضوء هذه الظروف خادمة للطبقة المسيطرة وكذلك كل أجهزة النظام السياسى^(٣) •

أما ماكس فيبر فقد اتخذ موقفاً مختلفاً • فهو لم ير أى ارتباط بين الطبقة وبين التحكم فى مصادر القوة ، كما أنه لم ير أى ارتباط بين القوة وبين المكانة • والقوة عنده تكتسب من خلال الممارسة السياسية الحزبية التى يقوم بها محترفو السياسة • وفى مقاله الشهير بعنوان « الطبقة والمكانة والحزب » أوضح ماكس فيبر أن الطبقة تتحدد من خلال الجوانب الاقتصادية المرتبطة :

١ — بالاشتراك فى فرص الحياة •

٢ — وبالمصالح الاقتصادية المتصلة بفرص الدخل وملكية السلع •

٣ — وأخيراً المرتبطة بظروف سوق السلع أو سوق العمل • أما المكانة فانها تتحدد وفقاً للشرف الاجتماعى أو الهيئة الاجتماعية وبالرغم من أن الطبقة والمكانة قد يكونان مصدرًا للقوة ، إلا أن القوة فى حد ذاتها قد لا ترتبط بالضرورة بهما • أنها أوثق صلة بالممارسة الحزبية التى يتضح منها كيف تتوزع القوة فى المجتمع وما هو الأسلوب نحو الحصول عليها • ولذلك فإن تعريف ماكس فيبر للقوة لم يحاول ربطها بمصادرها الاقتصادية أو الاجتماعية « انها الفرصة التى تتحقق لرجل معين أو لعدد من الرجال لتنفيذ ارادتهم الخاصة فى الفعل الجمعى

(٣) انظر :

M. E Olsen. « Marx as a Power Theorist » in Ibid, pp. 70-76.

ونظر أيضا المقالات المنشورة للمكس فى نفس المصدر •

حتى ولو على حساب مقاومة الآخرين الذين يشاركون فى نفس
الفصل (٤) .

ويبدو أن الخلاف بين ماركس وفيير فى فهم كل منهما لطبيعة البناء
السياسى والقوة السياسية هو الذى أدى الى أن تتعدد تعريفات مفهوم
القوة الى درجة أن ستيفن لوكنس S. Lukes قد اعتبر هذا المفهوم
من المفهومات التى لا بد وأن يظهر حولها خلاف بالضرورة (٥) . ولكن
مهما يكن من خلاف حول التعريف الا أن كثيراً من الباحثين يتفقون على
أن القوة هى القدرة على التأثير فى الأنشطة الاجتماعية للآخرين ، وأن
ممارسة القوة قد تولد بالضرورة بعض أشكال المقاومة . ان مثل هذا
الفهم للقوة لا يصورها على أنها شئ ثابت وملموس ، وانما على أنها
قوة دينامية ترتبط بالفعل ورد الفعل . كما يتفق معظم الباحثين على
التفرقة بين القوة بهذا المعنى وبين ثلاثة مفاهيم أخرى وثيقة الصلة
بمفهوم القوة هى : مفهوم السلطة authority ومفهوم التأثير
influence ومفهوم القسر Force .

يشير مفهوم السلطة الى الاستخدام الشرعى للقوة بمعنى أن
الشخص ذى السلطة هو الشخص الذى يمارس القوة فى اطار مؤسسة
معينة ووفقا لقانون معين ، فى حين أن القوة قد تمارس بصرف النظر
عن وجود سلطة .

اما مفهوم التأثير فانه يشير الى القدرة على الانعناع وحث
الآخرين على أن يسلكوا بطريقة معينة دون أى شكل من
أشكال القهر أو القسر . ويصبح الفرق بين القوة والتأثير فى هذه

(٤) انظر :

H. G. rth and C. w. Mills (eds and trans . From Max weber:
Essays in Sociology , oxford university press, 1946.

(٥) انظر :

S. Lukes , Power : A Radical view , London , 1976.

الحالة أن التأثير يتولد عنه خضوع طوعى من شخص لشخص آخر ،
بينما يتولد عن القوة خضوع قهرى .

أما مفهوم القسر فإنه يشير الى الاستخدام الواضح لأساليب العقاب ، انه يمثل التعبير الخارجى المظاهر لاستخدام القوة . وبالرغم من الاختلاف بين تعريفات هذه المفاهيم الا أنها مرتبطة بعضها ببعض الآخر . ولقد ذهب أحد الباحثين الى القول بأن القوة هي قسر ضمنى ، أما القسر فهو قوة ظاهرة ، أما السلطة فهي قوة مؤسسية^(٦) .

وبرغم الاتفاق المظاهر على تعريف المفاهيم الا أن الخلاف ما يزال قائما حول الشكل الذى تتوزع به القوة فى المجتمع . ويكاد ينحصر هذا الخلاف فى فريقين :

١ - فريق يرى أن القوة تتوزع توزيعاً صفرياً فى المجتمع *zero - sum distribution of power* . أى أن فئة واحدة من الناس هي التى تمتلك كل القوة فى حين يحرم منها بقية الفئات .

٢ - ويرى الفريق الثانى أن القوة تتوزع فى المجتمع بشكل تعددى ، بمعنى أن الجماعات تمتلك القوة ، ولكن الفرق بينها هو فرق فى درجة القوة من ناحية وفى نوعية المسائل التى تمارس فيها القوة من ناحية أخرى^(٧) . ويعكس هذا الخلاف نفس الخلاف القديم الذى ظهر فى أعمال ماركس وماكس فيبر وأصحاب نظرية الصفوة من أمثال باريتو وموسكا .

(٦) انظر :

R. Bierstedt , « An Analysis of Social Power » in :
American Sociological Review , vol . 15 . Dec. 1950, pp. 730-738.

(٧) انظر حول هذا الخلاف الفصل الاول من كتاب أحمد زايد ،
البناء السياسى فى الريف المصرى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

ويمكن أن يساهم علم الاجتماع السياسى فى دراسة بناء القوة على مستويات عديدة • فهو لا يهتم فحسب بدراسة القوة على مستوى المجتمع القومى وإنما يهتم أيضاً بدراستها على مستوى الوحدات الصغرى فيدرسها فى الجماعات الرسمية ، أى داخل التنظيمات الرسمية • ويدرسها داخل الجماعات غير الرسمية ، كما يدرسها فى المجتمعات المحلية • وعلى هذه المستويات جميعاً يحاول علم الاجتماع السياسى أن يجيب على أسئلة هامة فيما يتصل بطبيعة القوة وأشكال توزيعها ، وأشكال المقاومة التى تولدها ممارسة القوة •

من ذلك على سبيل المثال كيف تتشكل قوة الدولة كمؤسسة سياسية فى علاقتها ببقية نظم المجتمع ؟ ما هى القوى الاجتماعية والاقتصادية التى تجعل جماعة معينة أقوى من جماعة أخرى ؟ كيف تتشكل جماعات القوة وما هى أشكال الصراع والتعاون فيما بينها ؟ كيف تمارس القوة الشرعية داخل المؤسسات البيروقراطية ؟ كيف تصدر القرارات داخل المؤسسات الرسمية ؟ وما هو الفرق بين المؤثرات التى تؤثر على اصدار القرارات فى هذه المؤسسات وبين المؤثرات التى تؤثر على اصدار القرارات فى الجماعات غير الرسمية وفى المجتمعات المحلية ؟ ما علاقة بناء القوة بالقيم والاتجاهات والعناصر الثقافية بعامة ؟

٢ - التحليل المقارن للنظم السياسية :

أدت الدراسات التى أجريت حول خصائص النظم السياسية وبناء القوة الى الاهتمام بطبيعة الاختلافات بين النظم السياسية التاريخية والمعاصرة • ولقد أدى هذا الاهتمام بدوره الى تطور اتجاه نظرى وإمبيريقى داخل علم الاجتماع السياسى يهتم بالمقارنة بين أشكال النظم السياسية المختلفة • ولا يمكن تحقيق هذه المقارنة الا من خلال مجموعة من المحكات يمكن فى ضوئها اجراء المقارنة ولقد ميز أيزنشتات

بين ثلاثة مجموعات من المحكات التى تفيد فى عملية المقارنة بين النظم السياسية • تتصل المجموعة الأولى بطبيعة النظام السياسى وخصائصه ، وتتصل المجموعة الثانية بأسلوب عمل النظام السياسى ، وتتصل المجموعة الثالثة بأهداف النضال السياسى ^(٨) • ففىما يتصل بخصائص النظام السياسى يمكن التمييز بين المعايير التالية :

١ - الى أى مدى تعتبر النظم السياسية والأدوار السياسية أنساقا فرعية منظمة فى المجتمع ، بمعنى الى أى مدى حقق النسق السياسى تباينا عن الأنساق الفرعية الأخرى •

٢ - الى أى مدى يركز النظام السياسى على أنماط معينة من الأنشطة السياسية والتوجهات السياسية •

٣ - نطاق النشاط السياسى فى المجتمع ، بمعنى ما هى جوانب الحياة الاجتماعية وما هى الجماعات الاجتماعية التى تتأثر بأنشطة الأجهزة السياسية المركزية ؟ وما هى درجة مشاركة هذه الجماعات فى الأنشطة السياسية •

٤ - ما هى درجة الشرعية التى يتمتع بها النظام السياسى ، وإلى أى مدى توجه هذه الشرعية للنظام السياسى وتحد من سلطاته ؟ وإلى أى مدى يستخدم النظام السياسى هذه الشرعية فى التعبئة السياسية وفى اكتساب قدر من التدعيم السياسى من المجتمع •

٥ - ما هى درجة التغير الممكن حدوثها فى النظام السياسى وما هى طبيعة هذا التغير اذا ما حدث •

(٨) انظر :

S.N. Eisenstadt (The Scope and Development of Political Sociology) , in Eisenstadt (ed.) Political Sociology , A Reader, Basic Books, New York 1971. p. 12.

أما إذا أردنا المقارنة بين النظم السياسية فى ضوء أسلوب عملها الداخلى فاننا نعتد على مجموعة أخرى من المعايير هى :

- ١ - تميز الأنشطة السياسية فى شكل تنظيمها عن الأنشطة الاجتماعية والتجمعات الاجتماعية غير السياسية •
- ٢ - مدى استمرار هذه التنظيمات ودوامها •

٣ - مدى تجانس أو لا تجانس الجماعات الاجتماعية التى تشارك فى التنظيم السياسى وقدرتها على أن تمارس القوة السياسية بشكل حر ودون تدخل أى جماعات أخرى •

٤ - مدى شرعية هذه الأنشطة السياسية فى المجتمع •

٥ - ما هى القنوات الرئيسية للنضال السياسى التى توجد فى المجتمع •

كما يمكن أيضاً أن نقارن بين النظم السياسية فى ضوء قضايا وأهداف النضال السياسى فى كل مجتمع • ويتحقق ذلك فى ضوء خمسة معايير أخرى :

١ - نطاق وعمق القضية التى تهتم بها الجماعة السياسية المناضلة ومدى اشتراك الجماعات المختلفة فى الاتفاق على هذه القضية أو الاختلاف عليها •

٢ - مدى رسوخ قضايا النضال السياسى كقضايا سياسية •

٣ - مدى عمومية المبدأ الذى يتخذ كميّار للنضال السياسى حول القضية المطروحة •

٤ - ما هى النظم السياسية التى يتوجه نحوها النضال السياسى •

٥ - وأخيراً ما هو اتجاه هذه النظم نحو معطيات النظام
السياسى القائم •

ومما دفع الدراسات المقارنة خطوات كبرى الى الأمام تحول علم
الاجتماع السياسى الى الاهتمام بالأبنية السياسية المتغيرة فى الدول
النامية • لقد شهدت هذه الدول تحولات سياسية واسعة النطاق خلال
النصف الأول من القرن العشرين خاصة بعد أن تحررت هذه الدول
من قيود الاستعمار العسكرى • لقد أصبح المجال مفتوحاً الآن للمقارنة
بين النظم انسيابية المتغيرة فى البلدان النامية والنظم السياسية المستقرة
نسبياً فى البلدان المتقدمة • ولقد استخدمت المحكات السابقة فى
المقارنة بين النظم السياسية المختلفة على نطاق العالم كله •

ويمكن أن نشير هنا باختصار الى دراستين اتضح فيهما بجلاء
هذا الاتجاه المقارن باستخدام بعض المحكات السابقة • فلقد طور
جبرائيل ألووند G. Almond فى الكتاب الذى أشرف على تحريره
بمعنوان « علم السياسة المقارن اليوم »^(٩) نموذجاً للمقارنة بين أنماط
من النظم السياسية وفقاً لمعيارين أساسيين هما :

١ - درجة عمومية التنظيمات السياسية فى المجتمع وشمولها
لجماعاته المختلفة •

٢ - ودرجة التنافس السياسى الذى يسمح به النظام السياسى •

وبناء على هذين المعيارين تصور ألووند النظم السياسية المختلفة
وكأنها تقع على متصل يبدأ من النظم السياسية ذات البعد الواحد وهى

(٩) انظر :

G. Almond (ed.) *Comparative Politics Today* , Little Broum
and Company , 1974. The Introduction.

النظم التي يظهر فيها قدر من القهر السياسى بحيث لا يشارك كل الناس فى صنع القرارات السياسية ، والتي لا يظهر فيها أى قدر من التنافس السياسى . وينتهى هذا المتصل بالنظم السياسية ذات الأسس الديمقراطية الراسخة التي تستوعب داخل أنشطتها السياسية وتنظيماتها السياسية أى فرد قادر على المشاركة كما تسمح بدرجة عالية من التنافس السياسى .

وبنفس الطريقة قدم سيمور مارتن ليبست فى كتابه الشهير « رجل السياسة » **Political Man** نموذجاً نظرياً للمقارنة بين النظم السياسية فى ضوء معيارين هما : درجة الشرعية السياسية التي يتمتع بها النظام السياسى ، ودرجة الفاعلية السياسية التي تحققها الأنشطة السياسية النابعة من هذا النظام . وحاول هذا النموذج أن يضع النظم السياسية على متصل يبدأ من النظم التي بها أقل درجة من الشرعية السياسية والفاعلية السياسية وينتهى بالنظم التي تعرف أعلى درجة من الشرعية والفاعلية . ويمكن تصنيف النظم المختلفة على هذا المتصل وفقاً لقربها أو بعدها من قطبيه الرئيسيين (١٠) .

ولكن هذا الأسلوب فى صياغة النماذج النظرية المقارنة فى علم الاجتماع السياسى قد تعرض للنقد . فهو من ناحية يحول على صياغة الأنماط المثالية ويفترض نمطاً مثالياً يقيس عليه بقية الأنماط الأخرى . هذا النمط المثالى يتمثل فى النظام السياسى الذى يحقق درجة عالية من الاستقرار والمشاركة السياسية والفاعلية السياسية والتنافس السياسى . وهو من ناحية أخرى يفترض أن المجتمعات الغربية الرأسمالية هى أقرب المجتمعات الى هذا النمط المثالى فى حين أن

(١٠) انظر :

S.M. Lipset, **Political Man**, kleinman, London , 1969.

المجتمعات الأخرى — حتى تلك التى تعرف شكلا من أشكال النظم
الاستراكية — تعتبر نظماً سياسية متخلفة أو لم تصل بعد الى مستوى
النضج السياسى المطلوب •

والواقع أن الدراسة المقارنة للنظم السياسية تستطيع أن تطور
من نفسها اذا ما تجاوزت أوجه القصور هذه • ويمكن تحقيق ذلك
بطريقتين :

الأولى : الاهتمام بعلاقة النظام السياسى بتاريخ المجتمع الذى
يوجد فيه ، بمعنى دراسة النظم السياسية على أنها نواتج تاريخ معين
يختلف باختلاف المجتمعات وما تعرضت له من ظروف • فلا يمكن مثلاً
أن نضع المجتمعات التى لم تعرف شكلاً من أشكال الاستعمار السياسى
والعسكرى على نفس المحك الذى نضع عليه المجتمعات التى تعرضت
لهذه الخبرة التاريخية • اننا فى هذه الحالة لن نتمكن فحسب من فهم
طبيعة النظم السياسية المختلفة ، وانما سوف نتمكن أيضاً من تجاوز
اسلوب التحليل النمطى الذى لا يوضح لنا بجلاء الديناميات الداخلية
للنظم السياسية •

والثانى : هو الاهتمام بأشكال النضال السياسى والمعارضة
السياسية ، بحيث يستطيع علم الاجتماع السياسى أن يستوعب دراسة
حركات التمرد والعنف والثورة وأشكال المعارضة • ويعد ذلك مطلباً
هاماً اذا ما اعتبرنا أن السياسة ليست هى فقط ما يمارس داخل المؤسسات
الرسمية فى المجتمع وانما هى عملية دينامية تشتمل على كل الأنشطة
السياسية سواء منها الشرعى أو غير الشرعى وسواء منها ما يحتل
مراكز القوة أو ما يسعى الى الحصول على هذه القوة •

* * *

خاتمة :

تلك فقط بعض القضايا التي يهتم بها علم الاجتماع السياسي وليس كل القضايا • فهناك قضايا أخرى هامة مثل دراسة الثقافة السياسية والتفتشة السياسية والمشاركة السياسية والتعبئة السياسية والاتصال السياسي • وكلها موضوعات تقع في صميم اهتمام علم الاجتماع السياسي ، بل ان البحوث التي أجريت في نطاق هذا العلم قد أسهمت بالكثير في فهم هذه القضايا السياسية • اننا فقط حاولنا هنا أن نقدم نماذج من قضايا علم الاجتماع السياسي تعطينا فكرة مبدئية عن مجال اهتمام هذا العلم والى أى مدى يختلف اهتمامه عن مجال اهتمام علم السياسة • ان علم الاجتماع السياسي هو العلم القادر على أن يفهم السياسة كنتاج من نواتج المجتمع وكضرورة من ضروريات تؤثر فيه كما تتأثر به • وهو اذ يفعل ذلك يضع السياسة والنظم السياسية في منظور أشمل وأعم يمكن من خلالها دراسة النظم السياسية والأنشطة السياسية في كل المجتمعات حتى تلك المجتمعات القبلية الصغيرة التي لا تعرف الا نظاماً سياسياً بسيطاً •



الفصل الخامس

علم الاجتماع الاقتصادى

يمثل الجانب الاقتصادى للحياة الاجتماعية أحد الفروع الأساسية التى يعنى بدراستها علم الاجتماع . وإذا كان رجل الاجتماع يتخصص فى دراسة هذا الجانب ، فهو لا يسمى الى تقديم بحث فى الاقتصاد ، ولكنه يهدف فى الأساس الى تقديم صورة واضحة للعلاقات المتبادلة بين الجوانب الاقتصادية الخالصة والجوانب غير الاقتصادية التى تؤثر فيها وترتبط معها فى سياق الحياة الاجتماعية . وهذا الموضوع هو الذى يطلق عليه اسم : « علم الاجتماع الاقتصادى » .

ويمكننا أن نعرف هذا الميدان من ميادين الدراسة فى علم الاجتماع بأنه محاولة منظمة لتطبيق نماذج التفسير الاجتماعية والمتغيرات الاجتماعية وكذلك الاطار المرجعى لعلم الاجتماع فى دراسة مجموعة من الأنشطة المعقدة المتصلة بالانتاج والتوزيع والتبادل واستهلاك السلع والخدمات .

ويكشف هذا التعريف عن محورين أساسيين يدور حولهما علم الاجتماع الاقتصادى . الأول : أنه يمثل دراسة متخصصة للأنشطة الاقتصادية بالذات . ومعنى ذلك أن عالم الاجتماع الاقتصادى يبحث فى كيفية صياغة هذه الأنشطة فى وحدات اجتماعية أو تنظيمات أو بناءات للأدوار . كما يهتم أيضا بالقيم التى تضافى عليها الشرعية والمعايير والجزاءات التى تنظمها ، والتفاعل القائم بين كل هذه المتغيرات الاجتماعية . والمحور الثانى الذى يدور حوله اهتمام عالم الاجتماع الاقتصادى هو التساؤل المتبادل بين المتغيرات الاجتماعية حين تتجسد فى السياق

الاقتصادى والمتغيرات الاجتماعية التى يمكن أن نعتبرها بعيدة الى حد ما عن المجال الاقتصادى . مثال ذلك أن عالم الاجتماع الاقتصادى يعنى بحراسة التداخل بين الأدوار الأسرية والأدوار المهنية فى المجتمع المحلى وعلاقتها بالبناء السياسى لهذا المجتمع ، أى أنه يهتم بالفساد والتكامل بين الأبنية الاقتصادية وغير الاقتصادية ، والمواقف العديدة التى يتجه فيها نحو تحقيق أغراض مشتركة .

ويمكن لعالم الاجتماع الاقتصادى أن يتتبع هذا التداخل بين المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على مستويين ، الأول : مستوى البناء المحسوس للوحدات الاقتصادية . ففى المنشأة الصناعية — مثلا — يدرس أنساق المكانة ، وعلاقات القوة والسلطة ، والجماعات والزمير الصغيرة ، والعلاقات المتبادلة بين هذه الظواهر وهذه الدراسة المركزة لتلك الوحدات الصناعية يهتم بها فرع معين من علم الاجتماع الاقتصادى ، هو ما يعرف باسم علم الاجتماع الصناعى (الذى سنتحدث عنه فى الفقرة التالية من هذا الفصل) .

والمستوى الثانى هو مستوى العلاقة بين الوحدات الاقتصادية والبيئة الاجتماعية . وفى هذا الصدد يهتم عالم الاجتماع الاقتصادى بدراسة العلاقات المتبادلة بين الاقتصاد وغيره من النظم القانونية والسياسية والأسرية والدينية ، على مستوى المجتمع المحلى وعلى مستوى المجتمع الكبير أيضا . وهذا الاهتمام بالعلاقة بين الوحدات هو الذى يفسح المجال أمام الباحث لمناقشة موضوعات ذات طبيعة عامة أو شاملة مثل السياسة العامة ، والصراع بين العمال والادارة ، والعلاقات بين الطبقات الاقتصادية . وفضلا عن ذلك يهتم عالم الاجتماع الاقتصادى بدراسة الخصائص الاجتماعية لعدد من المتغيرات الاقتصادية الهامة مثل النقود .

وعلى هذا النحو يضم علم الاجتماع الاقتصادى عددا من الفروع ،

نذكر من بينها : علم الاجتماع المعنى ، وعلم اجتماع العمل ، وعلم اجتماع التنظيم ، وعلم الاجتماع الصناعى ، وعلم اجتماع المصنع ، والدراسة الاجتماعية للاستهلاك ... الخ .

والمواقع أن هناك قدرا من التساند الواقعى بين المتغيرات الاقتصادية والمتغيرات الاجتماعية . غاهتمام الادارة المستمر بمستويات الأجور داخل المنشأة (وهذا متغير اقتصادى) يمكن أن يؤدى الى احداث تغيرات سياسية داخل المصنع وخارجه . ففى داخل المصنع قد تنشأ جماعات قوية متماسكة تضم أعدادا من العمال ، مما قد يؤدى الى ظهور مشاعر مضادة لسلطة الادارة ومقاومتها باستمرار . وقد تؤدى هذه السياسة الادارية الى آثار تتجاوز حدود المنشأة الاقتصادية ، كأن تؤدى الى تكوين نقابة جديدة أو الى اثاره حماس النقابة القائمة بالفعل ، مما يترقب عليه حدوث مزيد من الاضطرابات والأنشطة السياسية التى يمكن أن تنتهى بتغيرات اقتصادية هامة .

وقد قدم علماء الاجتماع دراسات عديدة للتفاعل بين العناصر الاقتصادية . والعناصر غير الاقتصادية على مستوى المجتمع ، وذلك فى ضوء نظرة بنائية للمجتمع تسمح لنا بتقسيمه الى مجموعة من المكونات الأساسية (النظم الاجتماعية) ، بحيث يكون الاقتصاد واحدا من هذه النظم . وتفترض هذه النظرة أن كل تغير فى نظام اجتماعى معين يؤدى الى تغيرات مصاحبة فى النظم الاجتماعية الأخرى . وقد تناولت الدراسات الاجتماعية العلاقات المتبادلة بين النظام الاقتصادى وبين كل من النظام الدينى ونظام الأسرة والنظام السياسى وغيرها .

ولقد كان عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر أبرز من ناقش العلاقات بين القيم الدينية والنشاط الاقتصادى ، فأكد الأهمية البالغة للدين باعتباره عاملا للنشاط الاقتصادى الرشيد ومشجعا له . ففى رأيه أن البروتستانتية قد أدت بالانسان الى ممارسة سيطرة عقلية على جوانب

الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ، وذلك على العكس من الديانات الشرقية الكبرى وبخاصة الصينية القديمة والهندية . فهي لم تهمل الإنسان بيئة ثقافية صالحة لتدعيم النشاط الاقتصادي .

ولقد أثار التحليل الذي قدمه فيير اهتمام الباحثين بدراسة العلاقات بين الدين والاقتصاد على نطاق واسع . فقد ذهب البعض إلى أن المعتقدات العلمانية ، وبخاصة النزعة القومية تمارس تأثيرا مباشرا على النمو الاقتصادي . فقد أكد كنجزلى دافيز على أن « النزعة القومية تمثل ظلها ضروريا للتصنيع ، لأنها تنمى لدى الأفراد دافعا علمانيا قويا لأحداث تغييرات جوهرية ، بحيث يصبح تحقيق مزيد من التقدم القومى والمكانة الاقتصادية هدفا نهائيا للجماعة . ووسيلة تحقيق ذلك تتمثل فى التصنيع . ومن أجل ذلك يضحى الأفراد بالقيم التقليدية والرواسب القديمة لتحقيق تلك الغاية القومية . فالدولة اذن تهمل العناصر اللازمة للتقدم الصناعى ، من حيث أنها تنظم الأفراد فى وحدة اجتماعية متكاملة ، بل تنظم الحياة الاقتصادية والاجتماعية بوجه عام . وبذلك تصبح النزعة القومية أداة أساسية للتغلب على الصعوبات التى تواجه التصنيع » .

ومع ذلك فقد ذهب بعض الباحثين إلى أن النزعة القومية قد تعوق النشاط الاقتصادي بدلا من أن تعمل على تقدمه . فهي تماثل النظم الدينية التقليدية ، من حيث أنها تحيط أفراد المجتمع بمجموعة من الأفكار وضروب السلوك التقليدية ، مما يؤدي إلى انغلاق المجتمع على ذاته ، وبالتالي يصبح غير قادر على مسايرة ركب التقدم الصناعى .

ومعنى ذلك أن بعض القيم تشكل فى الواقع دوافع للمصل الاقتصادي ، فى حين تعمل قيم أخرى على تعويق النشاط الاقتصادي . ومع ذلك فمن الضروري أن نتعرف على المواقف المرتبطة بتلك القيم ، حتى نتمكن من فهم طبيعة علاقتها بالأنشطة الاقتصادية .

كذلك اهتم علماء الاجتماع بدراسة وظائف الأيديولوجية في الحياة الاقتصادية باعتبارها تمثل سمة ثقافية انسانية ، تمنح العلاقات الاجتماعية معانيها المتميزة ، وتعبّر عن الرموز الثقافية التي تشكل قواعد النسق الاجتماعي ، وتحدد تصرفات الأفراد ، وأنماط سلوكهم . وفي هذا الصدد كشفت الدراسات الواقعية عن وظائف أساسية للأيديولوجية ، فهي تقوم بوظيفة ايجابية نحو الاجراءات الاقتصادية القائمة بمعنى أنها تمنح هذه التنظيمات الشرعية والصيغة الأخلاقية التي تدعم خيائها . وهي من ناحية أخرى قد تقوم بوظيفة سلبية تجاه الأوضاع الاقتصادية القائمة . فتنمو أيديولوجية معارضة تعمل على إثارة ضغوط جديدة ، تؤدي في النهاية الى تغيرات اقتصادية واسعة .

والفكرة الأساسية هنا هي أن في مواقف الصراع والتغير الاجتماعي تنمو أيديولوجيتان متعارضتان ، تعمل احدهما على تدعيم النظام القائم وتبريره ، في حين تهدف الأخرى الى معارضته وتقويضه .

ويربط على الاجتماع الاقتصادي الاقتصاد القائم بالتغيرات السياسية ، ويدرس العلاقات الوثيقة بينهما . ومن الممكن دراسة هذه العلاقات من جوانب متعددة : — أولاً : من خلال دراسة العلاقات السياسية داخل الوحدات الانتاجية . وفي نطاق هذه الدراسة يهتم الباحث بالتعرف على الشكل النظامي للسلطة ، ومظاهر الصراعات الداخلية في المنشأة وعواملها وعملياتها . وثانياً : — عن طريق دراسة العلاقات السياسية بين الوحدات الانتاجية ، حيث يعنى الباحث بتحليل نتائج المنافسة بين المنشآت الاقتصادية ، وتركز الثروة ، والتزايد المستمر في حجم المنشآت الاقتصادية ، وما يترتب على ذلك كله من نتائج تتعلق بقدرة تلك المنشآت على الاستثمار والانتاج وتحديد أثمان السلع في السوق . الخ .

ومن الممكن دراسة العلاقات السياسية بين الوحدات الانتاجية
عومًا ، وظروف المجتمع الاقتصادية . ويتجه الباحث في هذه الحالة
الى دراسة علاقة المنشأة بالمستهلكين والمساهمين . وقد يعنى الباحث
بوجه خاص بتحليل العلاقة بين العمل والادارة ، وبذلك يدخل فى صميم
موضوع علم الاجتماع الاقتصادى . وأخيرا يهتم الباحثون بدراسة
للعلاقات بين الوحدات الانتاجية عومًا وبين الحكومة أو الدولة .

واهتم هذا الفرع من علم الاجتماع بدراسة العلاقة بين النظام
الاقتصادى ونظام الأسرة ، خاصة القرابة . ويشير مصطلح القرابة الى
مجموعة العلاقات الاجتماعية المعقدة القائمة على أساس واقعة بيولوجية
هى الميلاد ، وظاهرة اجتماعية هى الزواج . وقد كشفت بعض الدراسات
أن هناك نوعًا من التلازم البنائى بين طبيعة بناء الأسرة ونمط النشاط
الاقتصادى السائد . وفى المجتمعات التى يعتمد النشاط الاقتصادى فيها
على الجمع والالتقاط يتميز بناء الأسرة بالاستقلال النسبى . فى حين
تظهر الأسرة الممتدة ونمو فى المجتمعات التى تتميز بواردها الاقتصادية
بالوفرة والاستقرار النسبى . ولذلك يرتبط نظام الأسرة الممتدة بالتدرج
الاجتماعى القائم على الملكية . أما المجتمع الصناعى الحديث فيكاد
يشبه مجتمعات الصيد والالتقاط البسيطة ، حيث تسود فيه الأسرة
المصغرة المستقلة .

والنتيجة التى نخلص اليها من تلك الأمثلة السريعة هى أن ثمة
علاقات متبادلة ومتساندة بين الظواهر الاقتصادية وغير الاقتصادية ،
بحيث يصعب على أى باحث دراسة الجانب الاقتصادى للحياة الاجتماعية
دون أن يحل بدقة الجوانب القرابية ، والسياسية ، والثقافية . ونعتقد
أن وضع النظام الاجتماعى فى إطاره الاجتماعى الشامل (بين سائر
النظم الأخرى) هو الذى يتيح لنا الوصول الى تفسيرات حقيقية
للظواهر الاقتصادية .



الفصل السادس

علم الاجتماع الصناعي

مقدمة :

ألفنا أن نسمع عن المجتمعات التي توصف بأنها « مجتمعات صناعية » ، كمجتمعات غرب أوروبا ، والمجتمع الأمريكي ، والروسي . وبلغت نظرنا هنا لأول وهلة حقيقة اقتصادية فنية مؤداها أن انتاج السلع — الذي يتم داخل المصانع ، ومن خلال استخدام الوسائل الفنية بأنواعها المختلفة — يؤثر أبلغ التأثير في الحياة الاجتماعية لأبناء تلك المجتمعات الصناعية . بل انا لنجد هذا التأثير ينفذ الى أخص مجالات هذه الحياة الاجتماعية وألصقها بالانسان . فنجد حوالى نصف عدد البالغين في هذه المجتمعات يكسب عيشه من الصناعة ، كعامل ، أو مستخدم ، أو صاحب عمل . ثم نجد جميع أبناء هذه المجتمعات — تقريباً — يعتمدون على الصناعة بشكل غير مباشر . سواء كان ذلك من خلال منشأتها وخدماتها الانتاجية ، أو تطورها الفني أو ظروفها الاقتصادية . وقد عاشت المجتمعات الصناعية ولا زالت تعيش حتى اليوم آثار الانتاج الصناعى أو ظواهره المصاحبة . نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر : الطابع الآلى للحياة بأجمعها ، ونمو المراكز العمرانية الكبرى ، وتركز أعداد هائلة من البشر ، وتفكك الكيان العائلى المتماثل الذى كانت تعرفه هذه المجتمعات فى عصر ما قبل التصنيع ، وظهور ألوان الصراع والتوتر الاجتماعى بين أصحاب العمل والعمال . ولهذا كله ، ولكثير غيره ، لا ندهش عندما نجد ذلك الفرع من فروع علم الاجتماع الذى يدرس الصناعة والمؤسسة الصناعية ينمو فى السنوات

الأخيرة بسرعة فاقت بكثير سرعة نمو العلم الأم ، أقصد علم الاجتماع العام . وقد كتب أحد علماء الاجتماع يقول : « انه يتمثل في الاهتمام بعلم الاجتماع دائما الاهتمام بالمجتمع الذي نعيش فيه » (١) .
 فالمجتمع الذي نعيش فيه يصطبغ بصبغة الصناعة تماما .

وإذا كان علم الاجتماع يعمل على وصف وتفسير الفعل الاجتماعي بصفة عامة ، فان علم الاجتماع الصناعي يستهدف دراسة ذلك القطاع من الفعل الاجتماعي الناشئ عن الانتاج الصناعي والمرتبط به . فالاجتماع الصناعي بهذا المعنى هو — على حد تعبير عالم الاجتماع الصناعي الأمريكي مور Moore : « تطبيق المبادئ السوسيولوجية (أو الاجتماعية بصفة عامة) على تحليل نوع معين من العلاقات الاجتماعية » (٢) .

على أن الكلام عن الاجتماع الصناعي « كعلم تطبيقي » ينطوي على خطر حدوث سوء فهمه كعلم لا يستهدف المعرفة ، وإنما يسمى فقط الى تغيير الواقع . ولكننا يجب أن نوضح بادئ ذي بدء أن مفهوم « التطبيق » هذا لا يعني البته أن مضمون هذا الفرع من فروع الاجتماع يتمثل في تقديم مقترحات وحلول علمية — أى يرسم سياسة بالمعنى العلمي ، ولكنه يعنى أننا هنا بصدد تطبيق النظريات العامة لعلم الاجتماع على وقائع ومجالات خاصة من الواقع الاجتماعي ، ولعله من الأفضل ولتجنب سوء الفهم هذا أن نقر شيلسكي Schelsky على النتيجة التي خلص اليها ، اذ يقول : « فالأفضل أن نعتبره علم اجتماع خاص » (٣) .

(١) A Gehlen und H. Schelsky, (Hg.) . Soziologie, Düsseldorf — Köln, 1955, Vorbemerkung, S. 9. .

(٢) W.E. Moore, Industrial Relations and the Social order, New York, 1946, p. 4.

(٣) وذلك في مقاله « واجبات وحدود علم الاجتماع الصناعي » . =

غير أننا نجد علم الاجتماع الصناعي — كعلم اجتماع خاص يدعى لنفسه الحق فى تكوين نظرية عامة فى أحد ميادين علم الاجتماع — نجده ذا وضع فريد : فليس موضوعه قطاعاً يمكن فصله منهجياً عن ميدان على الاجتماع العام ، وإنما هو نفسه نتاج تطور تاريخي . فأشكال الأسرة ، والاقتصاد ، والسياسة موجودة دائماً حيثما وجد ناس يعيشون فى مجتمع . ومن ثم كان علم الاجتماع العائلي ، والاقتصادى والسياسى علوم اجتماع خاصة حقيقية . أما علم الاجتماع الصناعى فلم يوجد الا منذ خمسين عاماً على الأكثر ، ثم أنه لم ينتشر بعد فى جميع أجزاء العالم . ذلك أن علم الاجتماع الصناعى يرتبط بمرحلة معينة من مراحل التاريخ الاجتماعى ، وهو بالمعنى الدقيق لا يمثل « علم اجتماع خاص » وحسب ، ولكنه « علم اجتماع خاص بالمجتمعات الصناعية » .

وهكذا نشأ نوع من الغموض ومن التعارض فى وضع هذا العلم ، فهو يدعى لنفسه الاستقلال النسبى كسائر العلوم الاجتماعية الخاصة ، ثم هو مرتبط فى نفس الوقت بظروف وتطورات تاريخية معينة . لذلك عرف الاجتماع الصناعى بعض المحاولات التى استهدفت حل هذا الغموض وهذا التعارض عن طريق إدراجه ضمن أحد العلوم الاجتماعية الخاصة الحقيقية ، أى تلك التى تتناول نظاماً معروفة فى كل المجتمعات .

H. Schelsky, « Aufgaben und Grenzen der Betriebssoziologie » = in : **H. Böhrs und H. Schelsky** : Die Aufgaben der Arbeitswissenschaften, Stuttgart — Düsseldorf, 1954, p. 7.

ويتفق مع شيلسكى فى هذا هاينز موس فى مقاله عن علم الاجتماع ، انظر :

H. Mauss, « Soziologie », in : **W. Schuder (H. g.)** , Universitas Litterarum, Berlin, 1955, p. 312 — 313.

من هذا مثلاً محاولة ليوبولد فون فيزه Von Wiese إدخاله ضمن علم الاجتماع الاقتصادي على اعتباره العلم الذي يدرس « الحياة بين الناس في ميدان كسب العيش » ^(٤) . ثم أننا كثيراً ما نجد علماء الاجتماع الصناعى الألمان ينطلقون من مثل هذه التعريفات الصورية المؤسسة ، بحيث نجدهم يدرجون تحت هذا الميدان المؤسسات الزراعية والحرفية ، بل « وكل تنظيم من الأشياء أو من الأشياء أو من الناس يستهدف انجاز أعمال معينة (على حد تعبير جيك Geck) » ^(٥) . وما من شك في أن لهذه المحاولات ما يبررها . خاصة بعد أن وصل كل من علم الاجتماع الاقتصادي ، وعلم اجتماع التنظيم * — وهما من علوم الاجتماع الخاصة الدقيقة — في السنوات الأخيرة إلى درجة عالية من التطور والازدهار ^(٦) . الأمر الذي يمكن معه الاعتقاد بأن الأرض قد مادت تحت قدمي علم الاجتماع الصناعى وضاع استقلاله .

(٤) انظر كتابه « نسق علم الاجتماع العام » :

Leopold von Wiese System der allgemeinen Soziologie, 2. Auflage, München — Leipzig, 1938, p. 627, 629, 630, 630 f. Special Sociologies

وقد استخدم هناك لأول مرة مفهوم « علوم الاجتماع الخاصة »
Spezielle Soziologien
أو مصطلح فون فيزه نفسه تارن كذلك
هاينز موس ، المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(٥) تارن مثال « علم الاجتماع الصناعى » :

L.H.A. Geck, Artikel «Betrieb» :
(Betriebssoziologie), in : W. Bernsdorf und F. Bülow (Hgs.) :
Wörterbuch der Soziologie, Stuttgart , 1955, , p. 57.

(*) Sociology of Organisation.

(٦) انظر حول هذا الموضوع مؤلف نورستبرج : علم الاجتماع
الاقتصادى ، برلين ١٩٦١ وكذلك مقال ملينتز « علم اجتماع التنظيم وعلاقته
بعلم التنظيم » :

غير أن تطور العلوم لا يخضع دائماً لهذه الأسس المنهجية القاطعة . فما نحن نجد علم الاجتماع الصناعي قائماً على قدميه ، متمتماً باستقلاله وشخصيته المتميزة . وأصبح يتناول اليوم البناء الاجتماعي للصناعة الحديثة ، آخذاً في الاعتبار الظروف الاقتصادية العامة مثل القواعد العامة التي تخضع لها جميع أشكال التنظيم الاجتماعي ، وإعياً في نفس الوقت بعزل موضوعه من هذا السياق العام .

ثم نجد من ناحية أخرى أن مفهوم الصناعة هنا قد تعرض لتفسيرات متباينة . فما هو مور Moore يقول : — « يمكن فهم الصناعة بأوسع معانيها على أنها انتاج السلع والخدمات ، أى مرادفاً للتنظيم الاقتصادي . أما بالمعنى الخاص فتمنى — الصناعة انتاج السلع المنظم ، وذلك تمييزاً لها عن الأعمال المالية والتجارية . ثم يمكن فهم الصناعة بمعنى أكثر تحديداً بقصرها على عمليات استخراج المواد الخام وتصنيعها ، التي تتطلب عادة استخدام طاقة ميكانيكية » (٧) . وهنا يخلص دار ندورف Dahrendorf الى أن الصناعة بهذا المعنى الأخير المحدد هي موضوع علم الاجتماع الصناعي كما نفهمه هنا . وهو علم اجتماع خاص يتناول المشكلات — التي سوف نتفق على تحديدها فيما بعد — داخل نطاق عمليات الانتاج الآلى للسلع في المناجم ، ومصانع الحديد ، والمصانع الأخرى التي نمت منذ الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر في كثير من دول العالم ، ومنها مصر .

F. Fürstenberg , Wirtschaftssoziologie, Berlin, 1961. und R= Mayntz, «Die Organisationssoziologie und ihre Beziehungen zur Organisationslehre» in : E Schnauffer und K. Agthe (Hgs.), Organisation, Berlin — Baden — Baden, 1961.

(٧) تارن ويلبرت مور ، العلاقات الصناعية والنظام الصناعي ، الذي سبقت الإشارة اليه ، ص ٥ .

وكما أن علم الاجتماع لا يمثل دراسة شاملة للإنسان في المجتمع ، فإن علم الاجتماع الصناعي لا يدعى لنفسه دراسة شاملة للصناعة من كافة جوانبها . فهناك علوم الاقتصاد ، وإدارة الأعمال ، والتكنولوجيا ، وبعض فروع الفيزياء والكيمياء ، وغيرها من العلوم التي تهتم — من زوايتها الخاصة — ببعض جوانب الصناعة . بل أنه حتى مع الاقتصار على مشكلات الإنسان في المؤسسة الصناعية نجد للاجتماع الصناعي بعض الجيران الأشداء الذين يشاركونه هذا الاهتمام . ونذكر هنا على سبيل المثال : — العلوم التي تدرس العمل مثل : طب العمل (أو الطب الصناعي) ، وفزيولوجيا العمل ، ودراسة التريسة للعمل ، وأهمها جميعا وأقواها علم النفس الصناعي ، وسيكولوجيا العمل . ويتميز الاجتماع الصناعي عن هذه العلوم من خلال المشكلات التي يتناولها ، وطرقه في البحث والدراسة . ولهذا السبب ننقل الآن الى الاتفاق على تحديد أدق لموضوع الاجتماع الصناعي ومناهجه .



اولا — أهم موضوعات الدراسة

بدأت منذ حوالي الأربعين عاما تقريبا — وهو تاريخ ظهور هذا العلم — محاولات عديدة ومساهمات كثيرة من أجل تحديد ميدانه وطبيعة موضوعاته . ولا شك أن الدراسات والبحوث التي قام بها الباحثون والمختصون في ميدان الأنثروبولوجيا الاجتماعية والتطبيقية والمختصون في ميدان علم النفس الاجتماعي ، والبحوث التي أجراها أعضاء جمعية العلاقات الانسانية في الصناعة التابعة لجامعة شيكاغو عام ١٩٤٣ قد ساعدت على تشكيل مجال الدراسة الذي أصبح فيما بعد ميدانا لعلم الاجتماع الصناعي .

ولا يغوتنا في هذا المجال أن نبرز أهمية الجهود التي بذلها كل من عالم الاجتماع ويليام ف . وايت — وخاصة دراسته عن العمل المتعلم

فى مدينة نيوهافن عام ١٩٤٠ — وعالم الاجتماع لويد وارنر عن
الليانكى سيقى • لأن هذه الدراسات وما إليها هى التى وجهت الأنظار
الى أهمية العلاقة الموجودة بين البناء الاجتماعى والصناعى ، وإلى أن
المصنع هو فى الواقع عبارة عن تنظيم اجتماعى •

غير أنه من الضرورى أن نشير الى أن الجهود التى بذلت وتبذل
لخدمة هذا الميدان الجديد لا تزال الى الآن غير كافية ، وهى على أى حال
دون الجهود التى بذلت فى ميدان علم النفس الصناعى •

وقطالعنا مؤلفات الاجتماع الصناعى — وخاصة الكتب الدراسية
منها — بمحاولات منهجية لتقديم صورة شاملة لموضوعات العلم ،
ونختار منها هذا الإطار العام الذى سيرتكز عليه فهمنا لموضوعات
هذا العلم • وهو يتفق الى حد بعيد مع الصورة التى عرضها عالم
الاجتماع الألمانى رالف دارندورف فى كتابه : علم الاجتماع
الصناعى (٨) •

ويمكننا استخلاص موضوعات الدراسة فى الاجتماع الصناعى
وصياغتها فى النقاط التالية :

١ — التاريخ الاجتماعى للصناعة •

(٨) انظر كتابه « علم الاجتماع الصناعى » :
Ralf Dahrendorf , *Industrie — und Betriebssoziologie*, 4 Auflage,
Sammlung Götschen, Band 103, Berlin, 1967, pp. 9 ff.

كذلك كان من اهم هذه المحاولات التى اعتمدنا عليها : آراء ميلر
وفورم فى كتابهما « علم الاجتماع الصناعى » وملرى فان كليك فى مقالها :
« نحو علم اجتماع صناعى » •

Miller and Form, *Industrial Sociology*, Harper brothers
New York, 1951, p. 28, and M. V. Kleck, « Towards an industrial
Sociology, in : American Sociological Review, Oct, 1946. p. 505.

- ٢ - دراسة المصنع كتنظيم اجتماعى له خصائصه ومقوماته .
- ٣ - أنواع الصراع داخل المصنع ، وفى المجتمع الصناعى الأوسع .
- ٤ - سوسيولوجية العمل الصناعى .
- ٥ - الصناعة والمجتمع .

وربما ارتأى البعض أن الموضوعين الأول والخامس (أى التاريخ الاجتماعى للصناعة ، والصناعة والمجتمع) أخرى أن يعتبراً موضوعات هامشية بالنسبة لهذا الفرع الخاص من الاجتماع . وهو اعتراض له وجاهته من الناحية المنهجية ، على اعتبار أن هذين الموضوعين يربطان علم الاجتماع الصناعى - ذو المجال الخاص المحدود - بمسائل التاريخ وعلم الاجتماع العام الأوسع والأكثر شمولاً ، غير أن توسيع ميدان الدراسة فى هذين الاتجاهين له ضرورته فى نفس الوقت ، وذلك اذا ما أردنا لعلم الاجتماع الصناعى ألا يحبس نفسه فى النطاق الأُميريقى المحدود بالاعتصار على المسائل الحاضرة الراهنة والدائرة داخل حدود المصنع فقط . ثم أننا لا نستطيع أن نفعل أن الدراسات السوسيولوجية القديمة - وخاصة فى أوروبا ، وألمانيا بالذات - كانت تتناول بعض موضوعات الاجتماع الصناعى تحت عناوين مثل : « التاريخ الاجتماعى للعمل الصناعى » ، « الاقتصاد والمجتمع » . الخ (٩) .

ولا نقصد هنا بالتاريخ الاجتماعى للصناعة مجرد العرض الوصفى للتطور الاقتصادى منذ (الثورة الصناعية) ، وإنما نعننى به تطبيق

(٩) قارن رالف دارنهورف فى الكتاب الذى سبقته الإشارة اليه ، نفس الصفحة وكذلك ماكس فيبر ، « الاقتصاد والمجتمع »
 Max Webér, Wirtschaft, und Gesellschaft 2. Vols., Köln —
 Berlin, 1964. und E. Michel, Sozialgeschichte der industriellen Arbeitswelt, Fankfurt, 1947.

المبادئ والنظريات السوسيولوجية على العمليات التطورية الصناعية ، ويستهدف هذا التطبيق استخلاص خطوط التطور الطرازية فى هذا المجال . ويمثل هذا العرض التاريخى العام الخلفية اللازمة لتحليل بناء المؤسسة الصناعية ، فالمجتمع الانسانى دائماً مجتمع تاريخى .

ولعل أفضل سبيل لفهم المشكلة الأساسية فى التحليل الاجتماعى الصناعى المقارنة مع علم الاجتماع العام . فالنظرة هنا ذات شقين : الشق الأول هو وحدة وتكامل المؤسسات الصناعية ، والثانى ما يعتمل فى داخلها من صراعات وشد وجذب . فمن ناحية النظرة التكاملية يكمل الاجتماع الصناعى نظرية التنظيم فى ادارة الأعمال . فتتعلق نظرية التنظيم فى الادارة — شأنها فى ذلك شأن علم الاجتماع الصناعى — من شبكة المراكز الاجتماعية التى يقوم عليها بناء المؤسسة الصناعية غير أن المتخصص الاجتماعى الصناعى يتجاوز — فى أكثر من موضع — هذه النظرة الصورية العامة ليتناول الأدوار الاجتماعية ، أى تلك التوقعات الثابتة المحددة المرتبطة بأوضاع اجتماعية معينة ، وكذلك الجماعات غير الرسمية ، التى تتقاطع فى أحوال غير قليلة مع خطة التنظيم الرسمى ، وسلوك الناس ازاء أدوارهم الذى يمكن أن يكون دافعا الى حدوث تغير فى بناء المؤسسة الصناعية ، وأخيرا الأبنية الاجتماعية القائمة مستقلة عن الأهداف الاقتصادية للمصنع . ومن الممكن دراسة كل هذه العناصر كجوانب لأداء تنظيم المؤسسة لعمله من وجهة نظر التوازن التنظيمى . وهنا يبدو لنا المصنع تنظيما اجتماعيا له أسسه ومقوماته .

هذا وتمثل دراسة ألوان الصراع داخل المؤسسة وفى المجتمع الصناعى المساهمة التى يمكن أن يقدمها علم الاجتماع فى فهم الصناعة والمؤسسة الصناعية ، والتى لا ينازعه فيها علم آخر . ولقد أهمل علم الاجتماع لفترة طويلة مهمة دراسة أسباب الصراع فى المصنع وفى

الصناعة ، وتطوراته ، والقواعد التي يخضع لها وإمكانيات تسويته
وفضه . ولكنه عاد في السنوات الأخيرة فغوض هذا الاهتمام بحيث
أصبح موضوع « العلاقات الصناعية » يمثل بؤرة الاهتمام في دراسة
الاجتماع الصناعى .

ولكننا اذا أمعنا النظر في البحوث والدراسات الاجتماعية الصناعية
انتهى تمت في السنوات الأخيرة لاتضح أن هناك الكثير منها الذى لا يمكن
ادراجه بشكل واضح تحت هذين الجانبين من جوانب التحليل البنائى
للمؤسسة الصناعية . بل أنه يمكننا القول بأن الموضوع التقليدى للعلم
كان منحصرأ فى ميدان آخر تماما هو : دراسة العلاقة بين « التكنيك
والعمل الصناعى » ، و « سلوك المستهلكين وأصحاب الأعمال » ،
و « درجة الميكانيكية وصورة دفع الأجر » ، و « حب العمل ، والاهتمام
بالعمل ، والرضى بالعمل » ، و « حوافز الانتاجية » ، و « ومناخ
المصنع » (وتمثل هذه العبارة عناوين بعض المؤلفات التى صدرت فى
السنوات الأخيرة) (١٠) . والواقع أن السلوك الاقتصادى فى المؤسسة
وفى الصناعة بصفة عامة — وخاصة ميدان سوسيولوجيا العمل
Sociology of Work — يمثل أحد الموضوعات الرئيسية التقليدية
فى الاجتماع الصناعى فى انقارة الأوروبية ، التى لا يمكن لأى عرض
عام لميدان العلم أن يغفلها .

أما أقل موضوعات هذا التقسيم الذى عرضناه تحديداً فهو العلاقة
بين الصناعة والمجتمع . وكان العالم الألمانى شيلسكى قد طالب منذ
سنوات بأنه : « على علم الاجتماع الصناعى أن يحارب نزعته الى
النظر الى المصنع ككيان اجتماعى منعزل نسبياً يمكن فى داخله فهم

(١٠) مؤلفو هذه الكتب على التوالى :

Popitz, Bahrdt, Jüres, Kesting; Katona; Lutz; Willener und
andere; von Friedeburg und andere.

المسائل الاجتماعية فهما مستقلا • وعليه أن يضطلع بالواجب المميز له الذى لا يستطيع أى علم آخر — من العلوم التى تدرس العمل — أن ينازعه فيه ألا وهو النظر الى مشكلات المصنع فى ضوء ارتباطها بالأبنية والمشكلات العامة للمجتمع الأكبر « (١١) • فليس العمال ، والمستخدمون وأصحاب الأعمال مجرد تعبير عن وظائف داخل المصنع ، ولكنها تعبر فى نفس الوقت عن أوضاع داخل المجتمع الكبير • وهناك ارتباط وثيق كل الثقة بين علاقات القوة داخل المصنع وتلك خارج المصنع، وبين المواقف الاجتماعية والمصالح المختلفة • وتتعمس قيم المؤسسة الصناعية على المجتمع وتؤثر فيه ، تماما كما تنعكس قيم المجتمع على المصنع وتؤثر فيه • فهناك إذن أكثر من رابطة اقتصادية ، وقانونية ، وسياسية واجتماعية بين المصنع والمجتمع • ولاشك أن دراسة أشكال هذه الروابط وما تخضع له من قوانين يمثل أحد أهداف البحث فى علم الاجتماع الصناعى • ولكننا لا نستطيع أن نغفل — من ناحية أخرى — أن الاجتماع الصناعى فى دراسته لهذه الأمور يخطو دون أن نلاحظ داخل مجال علم الاجتماع العام الذى يدرس البناء الاجتماعى والتغير الاجتماعى •

أما فيما يتعلق بتسمية هذا الفرع من فروع علم الاجتماع ، فقد استقر فى لغتنا العربية مصطلح « علم الاجتماع الصناعى » — أو على سبيل الاختصار « الاجتماع الصناعى » — للدلالة عليه • كما استقرت فى الدول الأنجلو سكسونية تسميته : « علم الاجتماع الصناعى Industrial Sociology » التى استقوى منها المختصون الاجتماعيون العرب تلك الترجمة التى أشرنا إليها • أما فى ألمانيا فقد كان يعرف هذا الفرع باسم « سوسيولوجيا المصنع Betriebssoziologie »

(١١) انظر الفصل الذى كتبه هيلموت شيلسكى عن « علم الاجتماع الصناعى » فى كتاب « علم الاجتماع » الذى اشرف على تحريره هو وجيلين : H. Schelsky. « Industrie — und Betriebssoziologie » , in : A. Gehlen und H. Schelsky (Hgs.) Soziologie, op. cit, p. 194.

وهي وان تجاوزها البحث اليوم كما رأينا عند دارندورف ، حيث أصبح الاجتماع الصناعي يتناول المصنع بجوار موضوعات أخرى عديدة ، إلا أن التسمية القديمة (أعنى سوسيولوجيا المصنع) لازالت تدب فيها الحياة . وان كانت هناك بعض الأصوات التي تطالب بالتخلي عن هذه التسمية كلية ، وتنادى بأن : « تندمج سوسيولوجيا المصنع في الاجتماع الصناعي » ^(١٢) . ولكننا نسمع في بعض الأحيان من يطالب بالفصل الدقيق بين « سوسيولوجيا المصنع » و « الاجتماع الصناعي » *Industriesozologie* . فما هو جيڪ Geck — على سبيل المثال — يفضل بوضوح بين سوسيولوجيا المصنع باعتباره : « الدراسة السوسيولوجية للظواهر الاجتماعية الناشئة عن المصنع » وبين « الاجتماع الصناعي » باعتباره : « الدراسة السوسيولوجية للصناعة ككيان اجتماعي ، وللظواهر الاجتماعية الناشئة عن الصناعة » ^(١٣) . ويقول بعد هذا : « يجب أن نتفق على أن ما يعمد اليه بعض الاجتماعيين في ألمانيا من المساواة بين سوسيولوجيا العمل والاجتماع الصناعي أمر خاطيء من ناحية المفاهيم . ذلك أن الدراسة السوسيولوجية العامة للمصنع تتجاوز — الى حد بعيد — حدود علم الاجتماع الصناعي ، بل وعلم الاجتماع الاقتصادي أيضاً ، اذ تتضمن موضوعاتها مشكلات الادارة كذلك . فأحد أجزائها فقط هو الذي يمثل جزءاً من علم الاجتماع الصناعي » ^(١٤) .

(١٢) انظر ، شيلسكى، المرجع السابق ، نفس الصفحة ، وكذلك

رالف دارندورف ، المرجع السابق ، ص ١٢ .

(١٣) انظر هاينز موس ، المرجع السابق ، ص ٢١٢ .

(١٤) انظر مقال « مصنع » ، « وصناعة » في قاموس بيرندورف

لعلم الاجتماع :

Artikel Betrieb (Betriebssoziologie) und Industrie (Industrie soziologie) . in : W Bernsdorf und F. Bülow (Hgs. Wörterbuch der Soziologie.

ولا شك أن لهذا التعميد للمصطلحات ما يبرره • فمفهوم المصنع — بصفة عامة — يعتبر فى نفس الوقت أضيق من مفهوم الصناعة (من حيث أن المؤسسة الصناعية لا تمثل الظاهرة الصناعية الوحيدة) ، وأوسع منه (من حيث أنه توجد أنواع من المؤسسات الى جانب المؤسسات الصناعية) • ولذلك فإن محاولة هذا التمهيد قصر الاجتماع الصناعى على الظواهر الناشئة عن المؤسسة الصناعية والعمل الصناعى تعتبر محاولة جزافية بعض الشيء • ولو أننا نسوق فى تبريرها الاشارة الى اتفاقها مع اتجاه البحوث العالمية ، وأنها قد تؤدى الى وضع حد للنزاع العقيم حول الأسماء والمفاهيم • أما بالنظر الى الصناعة الحديثة فليس هناك سوى خلاف ضئيل لا يعتد به بين المصطلحين الأمريكين : الاجتماع الصناعى *Industrial Sociology* وسوسيولوجيا العمل *Sociology of Work* ، والمصطلحين الفرنسيين : الاجتماع الاقتصادى *Sociologie économique* وسوسيولوجيا العمل *Sociologie du travail* ، والمصطلحات الألمانية : الاجتماع الصناعى *Industriesozialogie* وسوسيولوجيا المصنع *Betriebssoziologie* ، وسوسيولوجيا العمل *Arbeitssoziologie*



ثانيا : الانمية التطبيقية لعلم الاجتماع الصناعى

من الأمور المتوقعة بالنسبة لعلم يهتم بمشكلات تواجه كل يوم عديداً من البشر أن تكون له أهمية تطبيقية خاصة ، وأن يراود أصحابه — ويرادو الناس بعامة — التفكير فى مدى الخدمات التى يمكن أن يقدمها هذا العلم للناس فى حياتهم اليومية • ولذلك نجد بعض المؤسسات الصناعية فى العالم الغربى تنشئ مراكزاً للبحث الصناعى يهتم بعض الهيئات الاقتصادية باستطلاع رأى المتخصصين فى الاجتماع الصناعى قبل اتخاذ قرارات معينة ، ويتقنن أعداد متزايدة من رجال الادارة العليا

فى الصناعة أن علم الاجتماع الصناعى يمكن أن يقدم وصفات يمكنهم أن يعملوا بمقتضاها فى هذا الموقف أو ذاك . (أو أنهم يمكن على الأقل أن يقدموا هذه الوصفات ، ولكنهم لم يفعلوا بعد لسبب أو آخر) .
والواقع أن المتخصص الاجتماعى الصناعى يسئ الى نفسه والى تخصصه لو انه حاول أن يقتصل كلية من هذه الواجبات ، وعليه دائماً أن يضع خبرته وعلمه فى خدمة الواقع الحى ، ولكننا نتقدم مع ذلك بكلمة تحذير فى هذا الصدد ، نراها لازمة كل اللزوم حتى لا يبالغ المشتغلون بهذا العلم فى الاقلال من شأن أنفسهم (بالعرفون عن كل مشاركة فى خدمة التطبيق العلمى) ، أو الافراط فى تقدير أهميتهم (بتصور أنهم قادرون على تقديم وصفة لمعالجة كل مشكلة ومواجهة كل موقف فى المصنع) .

ان علم الاجتماع الصناعى دراسة علمية بمعنى أنه يستهدف ترشيد عالم التجربة الانسانية فى ميدان معين من ميادين الحياة . وهوليس علماً معيارياً ، على خلاف اللاهوت ، أو القانون ، أو الادارة . فالمتخصص الاجتماعى الصناعى لا يحدد الشكل الذى ينبغى أن يكون عليه قانون تنظيم المصنع (كما يفعل ذلك القانون مثلاً) . كذلك لا تنهض بحوثه على تصور أو حكم قيمى عما يجب أن يكون عليه تنظيم المصنع (كما هو الحال مثلاً بالنسبة للمستغلين بعلوم الادارة) . ومهما يكن اختلافنا فى تفسير مطلب ماكس فيبر بضرورة تحرر العلوم السوسيولوجية والاقتصادية من الأحكام القيمية (وهو مطلب متطرف فى نظرنا) ، فاننا نرى أن المتخصص الاجتماعى الصناعى لا يجب ولا يحق له أن يبنى عمله على قيم مينة . كذلك نقرر أن ما يسمى « بالأداء الوظيفى الأمثل » *Optimal functioning* يجب ألا يكون منطلقاً لبحوث علم الاجتماع الصناعى .

ولا يعنى هذا بالطبع أن المتخصص الاجتماعى الصناعى لا يستطيع

(أو لا يجوز له) أن يحدد الوسائل والمسبل التي تؤدي الى تحقيق أهداف معينة . اذ من المؤكد أنه لو طلب من هذا المتخصص أن يحدد الحوافز التي يمكن بواسطتها زيادة الانتاج بشكل فعال ، فإنه يستطيع أن يقدم اجابة علمية على هذا الطلب . الا أن هذا الموقف ينطوى على بعض الصعوبات التي تشير اليها على عجل .

ان علم الاجتماع — على خلاف علم النفس — لا يتعامل بالدرجة الأولى مع الانسان الفرد . فعالم الاجتماع يهتم بالمراكز الاجتماعية تماماً كما يهتم بالأفراد الذين يشغلون هذه المراكز . ولكنه يفكر فى المدير ، ورئيس العمال ، والسكرتيرة أكثر مما يفكر فى المدير فلان ، أو الرئيس فلان ، أو السكرتيرة فلانة . ولما كانت معظم المشكلات غير الاقتصادية التي تواجه ادارة المؤسسة الصناعية تتصل بأفراد من الناس ، وهمومهم ومشكلاتهم ، فان معظم هذه المشكلات التي تحال اليه لا تدخل فى صميم اختصاصه . ويصبح الأخصائى النفسى فى المصنع أكثر جدوى وأنفع فى حل المشكلات الفردية من المتخصص الاجتماعى الصناعى .

يضاف الى هذا كله صعوبة أخرى وهى أن معظم المشكلات الاجتماعية — الصناعية — تحتل مرتبة ثانوية (وغير مباشرة) بالنسبة للجوانب الاقتصادية من ادارة المشروع الصناعى . فمشكلات مثل الأسباب البنائية للمصراعات داخل المصنع ، ووظائف الجماعات غير الرسمية ، والأسس الفنية لبعض أشكال التعاون تبعد عن نطاق اهتمام الادارة فى كثير من الأحيان . وذلك لسبب بسيط وواضح وهو أنها تستعصى على المعالجة المباشرة والترجيح العمدى . الا أنه يمكن فى هذه الصعوبة المكسب الذى يحتمل أن تجنيه الدراسة السوسولوجية الصناعية بالنسبة للمؤسسة الصناعية . فالمسؤل الادارى يستطيع أن يكشف من هذه الدراسات الجوانب المتغيرة والثابتة فى بناء الوحدة الاقتصادية التي يديرها .

لذلك يمكننا القول — دون تجاوز — أن الموعنة التي يقدمها علم الاجتماع تمثل الخلفية التي يمكن أن تتخذ على أساسها مختلف القرارات الاقتصادية والسيكولوجية المتعلقة بالمؤسسة . وإذا لم تكن المعلومات المستفادة من الاجتماع الصناعي تستخدم كذلك الآن فعلا ، فانها تستطيع تقديم هذه الخدمة بكفاءة عالية . فإذا كان ما يقوله المتخصص الاجتماعى يستخدم « كمعطيات » يستند اليها القرار الادارى ، فالقرار الحكيم هو الذى يستطيع أن يأخذ فى اعتباره كل المعطيات .

ويمكننا أن نحدد فيما يلى بكلمات دقيقة وبشكل ملموس علاقة علم الاجتماع الصناعى بالتطبيق من واقع ما أثرناء من تأملات وما نبهنا اليه من تحفظات . نقول : من المرغوب فيه أن يطلع كل مسئول فى كل مؤسسة اقتصادية على مشكلات وموضوعات ونتائج بحوث علم الاجتماع الصناعى ، سواء عن طريق القرارات الخاصة ، أو المحاضرات أو البرامج التدريبية ، ولكنه ليس من الضرورى ، وربما كان من غير المرغوب فيه ، أن تنشئ كل مؤسسة كبيرة وظائف أو أقسام خاصة لعلم الاجتماع الصناعى ، ونرى عوضاً عن هذا أنه من المفيد عندما تعرض للمؤسسة مشكلة تتطلب معاونة المتخصص الاجتماعى الصناعى ، أن تلجأ المؤسسة الى أحد مراكز البحث أو المعاهد العلمية المتخصصة لدراسة الموضوع ، وتقديم الرأى . أما فيما يتعلق بالادارة الدائمة للمصنع فليس من المفيد انشاء قسم للاجتماع الصناعى الى جانب الأقسام الادارية الأخرى . وانما المهم أن تستند فى قراراتها الى المعلومات المستخلصة من دراسات الاجتماع الصناعى . فعلم الاجتماع الصناعى كعلم لا يقدم للمشغلين بالتطبيق وصفات جاهزة ، وانما يقدم معلومات . ومن المؤكد أن القرارات والتنظيمات العملية لن تفسر شيئاً بالاستفادة قدر الامكان من هذه المعلومات .

* * *

الفصل السابع

علم الاجتماع الدينى

يقوم علم الاجتماع الدينى على دراسة المظاهر الاجتماعية فى ميدان الدين ، والعلاقات الاجتماعية للدين فى الداخل والخارج •

وينطوى هذا التعريف العلم الموجز على بعض العناصر الأساسية •
اذ أن معنى ذلك أن علم الاجتماع الدينى يرتبط بعلاقة وثيقة بكل من الاجتماع وعلم الأديان • فعلم الاجتماع الدينى فرع من فروع علم الاجتماع ، باعتباره الدراسة الاجتماعية المتخصصة للنظام الدينى •

كما ينتمى علم الاجتماع الدينى — من ناحية أخرى — الى علم الأديان المقارن الذى يتناول تاريخ الأديان بالمقارنة والتحليل • ويعتمد علم الأديان المقارن على تاريخ الأديان العلم ، أى دراسة المظاهر الدينية (فينومينولوجيا الدين) والانتظامات والأبنية ، والنظائر الطرازية العامة) • وهكذا يتناول علم الاجتماع الدينى الكليات والعمليات الاجتماعية التى تنتمى الى ميدان المظاهر الدينية ، بهدف تحليل أبنيتها والقوانين التى تخضع لها •

ويمكن أن نلخص فيما يلى أهم القضايا التى يتناولها علم الاجتماع الدينى :

١ — يتخذ الدين بالضرورة موقفا من الأشكال الاجتماعية العلمانية الطبيعية القائمة (كالأُسرة ، والقبيلة ، والشعب ، والدولة) • وتمثل دراسة العلاقات المتبادلة بين الدين وهذه الأشكال الاجتماعية أول أهداف علم الاجتماع الدينى •

٢ - يكون الدين نفسه أشكالا اجتماعية خاصة • ولا نجد مثل هذه الجماعات الدينية المتميزة الا فى نطاق الأديان العالمية (تالمسيحية والاسلام) • والجماعات التى تدرس هنا هى : جماعة المعلم والتلاميذ وجماعة المعلم وحوارييه ، وشعب الكنيسة (أو الجماعة المحلية الدينية) • والطائفة الدينية ، والطريقة • ويتميز موضوع التنظيم الدينى بأهمية خاصة ، وهو التنظيم الذى يتخذ صورته المتميزة فى تكوين الكنيسة •

اذ الملاحظ أن معظم دراسات علماء الاجتماع الدينى الغربيين فى هذه النقطة قد انصبّت على الكنيسة المسيحية ، باعتبارها أبرز صور التنظيم داخل الدين • على أننا نلاحظ أن منظمات التدرج الرسمى - على الطراز الكاثوليكي - ليست معروفة على الاطلاق فى معظم المجتمعات غير العربية • الا أن اختفاءها لم يؤد - كما هو واضح - الى الحيلولة بين الأديان وبين الاستمرار فى البقاء والفاعلية عبر القرون • فلا تعرف الهندوسية ولا الاسلام - مثلا - شكل الكنيسة أو شيئا قريبا منها • والتنظيمات الصغيرة الموجودة تتميز بأنها غالبا ذات طابع محلى ، ولا تعرف نظاما رسميا للتواصل بين الوحدات المحلية على مستوى المجتمع كله من أجل رسم سياسة موحدة ، وحل الخلافات على العقيدة ، وتوحيد الممارسات الشعائرية وغير ذلك • وتعكس هذه الاختلافات بطبيعة الحال الأساليب المختلفة لتكامل الدين فى المجتمع ، وكذلك الاختلافات فى البناء الادارى لجميع النظم فى المجتمع •

٣ - ثم توجد بعد ذلك علاقة من نوع خاص بين الجماعة العثمانية والجماعة الاندينية من ناحية ، والدين الحى فى المجتمع من ناحية أخرى ، وهى تمثل الهدف الثالث من أهداف دراسات علم الاجتماع الدينى •

٤ - ثم يهتم علم الاجتماع الدينى علاوة على ذلك بدراسة العلاقة بين الجماعات الدينية ببعضها البعض ، بما فى ذلك العلاقات

المتبادلة مع الجماعات الدينية الغربية كلية ، وكذلك العلاقات المتبادلة بين جماعات الطوائف مع بعضها البعض من ناحية ، ومع المجتمع الدينى الكبير من ناحية أخرى .

• — كذلك يهتم علم الاجتماع الدينى اهتماما كبيرا بدراسة العلاقة بين الدين وبعض مجالات الحياة الاجتماعية ، كالعلاقة بين الدين والنظام الاقتصادى ، والكنيسة والدولة ، والدين والسياسة ، والدين والأسرة ... الخ . والنقطة الأساسية فى جميع هذه الموضوعات هى محاولة فهم التفاعل بين الأفكار الدينية كما تنقلها المؤسسات غير الدينية والمتخصصة على حد سواء ، وبين القيم السائدة للنظم العلمانية فى المجتمع . ومن الغريب أن هذا السؤال الأساسى لم يحفز الى ما هو جدير به من جهود البحث فى علم الاجتماع ، خاصة فى الآفاق المعاصرة .

أما عن العلاقات المتبادلة بين الأفكار الدينية والمصالح الاقتصادية ، فيمكن أن نعد دراسة ينجر للدين وموضوع النضال من أجل القوة أقرب الدراسات الى تناول هذا الموضوع . وذلك من خلال تحليله للضغوط المختلفة الواقعة على المنظمات الدينية لمنهما من ممارسة سلطة على الحياة الاقتصادية بصفة خاصة والشؤون العلمانية بوجه عام .

أما على المستوى التاريخى فهناك بطبيعة الحال العمل المضخم الذى خلفه ماكس فيبر ، وما حفز اليه مؤلفه من دراسات هامة . غير أننا لانجد مع ذلك من حاول اعادة تقييم مؤلف فيبر من حيث ربطه بالعلاقة بين الدين والنظام الاقتصادى فى المجتمع المعاصر . وقد أشار ينجر — بحق — الى أنه لم يعد للأفكار الدينية فى مجتمعا العلمانى ذلك التأثير الكبير على القيم الاقتصادية كما كان الحال فى الماضى . الا أن الصلة بينهما مع ذلك لم تنقطع تماما ، والقدر الباقي منها ، وخاصة فى الثقافات ذات الارتباط الوثيق بماضيها التقليدى وتعيش الآن عملية التغير الاجتماعى السريع ، يدفعنا الى مواصلة الدراسة فى هذه النقطة .

أما فيما يتعلق بالعلاقات بين الكنيسة والدولة فالمؤلفات معظمها تاريخى اجتماعى • كما يصدق هذا الحكم على المسائل المتصلة بالتأثير المتبادل بين الدين والسياسة • وقد اتجهت دراسات الانتخابات فى الماضى الى لمس الموضوع من زاوية نفسية اجتماعية خاصة بتأثير الانتماء الدينى على القرارات السياسية الفردية • وتهتم بعض الدراسات الجارية حاليا ببحث الصلة بين الأيديولوجيات الدينية والسياسة ، وبين الكنيسة والأحزاب السياسية •

ونلاحظ على دراسات علم الاجتماع المائلى أنها لم تغفل موضوع مكانة الدين فى الحياة الأسرية ودوره فى الحفاظ على القيم التقليدية الخاصة بالزواج والطلاق والعلاقات الجنسية وتربية الطفل • بل ان هناك عددا من الدراسات المستقلة فى هذا الموضوع • وتتضمن معظم كتب الأسرة فصلا عن الدين ، ولو أننا مازلنا نفتقر الى مؤلف أساسى عن الارتباط بين الدين والأسرة يتناوله بأسلوب منهجى مقارن •

وإذا كان العلماء الأمريكيون ، والغربيون بصفة عامة ، لا يولون اليوم موضوع العلاقة بين الدين والنظم الاجتماعية ما هو حقيق به من اهتمام ، لاعتقادهم كما أشرنا بأن الدين لم يعد قوة مؤثرة ذات بال فى مجتمع اليوم ، فان هذا لا ينطبق على مجتمعنا المصرى ، ولا المجتمعات العربية ومجتمعات أخرى كثيرة ، ما زالت ارتباطاتها التقليدية وصلاتها بالتراث كبيرة للغاية • فعندما — وفى مجتمعات أخرى أيضا — لم تكتمل عملية التحول الكامل الى الطمأنينة ، بحيث أن هذا الموضوع سيظل ولأمد طويل فى المستقبل ذا أهمية اجتماعية علمية كبرى •

الفصل الثامن

علم الاجتماع التربوى

أولا : - التربية نظام اجتماعى :

نستطيع أن نعرف الظاهرة التربوية من وجهة النظر الاجتماعية بأنها نظام اجتماعى يقوم بدور وظيفى فى اعداد وتنشئة وتشكيل النشء من خلال وسائط ومؤسسات وأجهزة لها فاعلية تكوين الفرد وتهيئته من النواحي الجسمية والعقلية والأخلاقية ، لينبثق منها فى مجتمعه ، يحيا حياة سوية فى بيئته الاجتماعية . وينطوى هذا المفهوم على أن الظاهرة التربوية أعم وأشمل من ظاهرة التعليم ، وأن النظام التربوى أكثر اتساعا فى مضامينه ووسائله من النظام التعليمى . فالقربية بهذا المعنى عملية عامة ومستمرة لاعداد الفرد للتكيف مع بيئته الاجتماعية ، ولإمداده بعناصر مدينته وحضارته ، ولترويضه بمظاهر التحضر وإنجازات العلم والتكنولوجيا وبارشاده بوسائل تبصيره وتوعيته^(١) .

أما التعليم فهو أحد العناصر الأساسية لمحتوى العملية التربوية ، وإن شئنا التحديد ، يمكننا أن ننظر الى التعليم باعتباره المظهر الرسمى للتربية فى دور العلم والمؤسسات التهذيبية التى تفتخر نوعية معينة من المعارف ، لتربط الفرد بمجتمعه وبتراثه الحضارى والاجتماعى .

(١) انظر ، الدكتور أحمد الخشاب ، الاجتماع التربوى والارشاد الاجتماعى ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٧١ ، ص ص ١٢ وما بعدها .

فالتربية من وجهة نظر علم الاجتماع تعد بذلك إحدى المعطيات المنبثقة عن الحياة في جماعات ، والصادرة عن البنية الوظيفية لتلك الجماعات ، متضمنة قوالب ونماذج للفكر والسلوك ، منطوية على نماذج من التصورات الجمعية المشتركة التي تصدر عن الجماعة وتستمر بالجماعة ومن أجلها ، لتعمل على دعم ظواهرها ومكونات بنائها ومؤسساتها الوظيفية وعاداتها التقليدية والمستحدثة على السواء ، كما تسعى الى تحريك وتطوير واقعها في الاتجاه الذي من شأنه أن يحقق متطلباتها ويواجه احتياجاتها ويحل مشكلاتها ، وينمي طاقاتها .

فالتربية ظاهرة اجتماعية خالصة تصدق عليها الخصائص الاساسية المميزة لكل ظاهرة اجتماعية (٣) . فهي بمثابة نسق تلقائي له مميزاته النوعية المتميزة فيصدر عن الطبيعة الاجتماعية للكائن البشرى . معنى هذا أن الظاهرة التربوية لا صلة لها فيما يتعلق بنشئها بطبيعة الانسان النفسية أو البيولوجية (الحيوية) . حقيقة أن للانسان طبيعته النفسية اننى تبرز في الفكر والشعور والارادة ، كما أن للكائن البشرى طبيعته البيولوجية التي تجعله يسمى وراء الدوافع الحيوية لذلك والحماية والمأوى ، ولكن طبيعته الاجتماعية هي التي تستأثر بتشكيله واعداده وتنشئته في مراحل نموه . ويتجسد هذا بشكل واضح في الحاجة التي تبدو لدى الاطفال لتلقى المساعدة والعون من الكبار في تتابع الاجيال وتعاقبها ، مما تحمله عجلة التراث الثقافي والاجتماعي من معطيات . كما يتضح أيضا في التكافل الذي يمارسه الكبار حيال الصغار بهدف احتوائهم فيما يصدر عنهم من نشاطات وبغية ضمان

(١) ليرجع القارئ في تحديد خصائص ومشتخصات الظاهرة الاجتماعية الى آراء دوركايم في كتابه « قواعد المنهج في علم الاجتماع » ترجمه الى العربية الاستاذ الدكتور محمود قاسم ، وراجعة الدكتور السيد محمد بدوى ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الثالثة ، ١٩٧٣ .

استمرار النشاط الاجتماعى المشترك ، واتصال التراث الثقافى والحضارى
عبر الأجيال •

حقيقة أن هناك تربية لدى الكائنات دون البشرية (الحيوانات) ،
غير أنها تهدف الى تحقيق هدف بيولوجى بحت يستهدف تحقيق نموذج
النوع فى الوليد ، وتمهد الميول والفرائز حتى تصل الى اكتمال
وظائفها العضوية كتعليم الطير بناء عشه •

أما التجربة المكتسبة لدى الكائنات البشرية فقد فقدت على الأرجح
طابعها البيولوجى البسيط هذا ، وأصبحت معتمدة على المعطيات
والاسس الحضارية والاجتماعية ، سواء فى صورة معتقدات وطقوس
أو عادات وتقاليد • فهى تعتمد على نسق من الأفكار والتصورات
والنماذج، وهى الطريق الى صياغة الكائن البشرى وتشكيله كى يتحول
من مجرد كائن بيولوجى الى كائن اجتماعى ، وهى السبيل الى ادخاله
وقبوله كعضو فى الجماعة الانسانية التى ينتسب اليها روحياً ومادياً
فى الواقع • ولا يمكن أن يستغنى الفرد عنها كأساس لوجوده ، لأنه
لا يمكن أن يتصور وجود الانسان فى غير مجتمع أو بدون حياة اجتماعية،
كما أنه لا يمكن تصور مجتمع بلا تنشئة اجتماعية أو تربية •

ويتخذ كل مجتمع من التربية وسيلة لضمان استمرار بقائه • مشدوداً
بتراثه وماضيه مقطوعاً الى مستقبله وأمانيه • وهو يعتمد على التربية
فى نقل تراثه من المعارف والتجارب والمعطيات والقيم وطرز حياته
الى الاجيال الناشئة وفق تصوره الخاص • أى أن النسق التربوى
يحوى فى طياته النموذج المثالى الى جانب الطراز التقليدى للتراث
الثقافى •

كذلك تتميز الظاهرة التربوية بخاصية الجبرية الاجتماعية والحتمية
الثقافية على السياسة التعليمية والارشادية والمحددات الثقافية وانقيص

الأخلاقية .فهي تربية الزامية قائمة على سلطة المجتمع ، وآية ذلك أن التربية تضغط على الأفراد وتجبرهم بالتزام قواعد معينة فى علاقاتهم ومعاملاتهم . وهذه الضوابط ليست من صنع فلاسفة التربية ، وانما تكون مستندة الى السلطة الاجتماعية ومعتمدة على الجزاءات التأديبية .

وان كان الأطفال لا يشعرون بوظائفها الا اذا أقدموا على مخالفتها . وترتبط قواعد التنشئة فى الجماعات الانسانية بقبول الفرد وادخاله تدريجيا فى جماعته ، مع تقدير أنها لابد وأن تكون متنوعة بتنوع الأوساط والفئات الاجتماعية معتمدة على مجموعة المعارف والخبرات التى تتطلبها الهيئة الاجتماعية التى ينتسب لها الفرد ويدين لها بالولاء . ولعل التناسب المتضمن بين طبيعة التربية الملزمة واحساس الفرد بأنه لا يعيش حياة واقعية الا فى كنف جماعة هو الضمان للقيمة الأخلاقية الملزمة لقواعد التربية .

وفى ضوء ما تقدم تبدو التربية وكأنها سلطة اجتماعية واجبة المراعاة ، وقوة ضابطة لها قيمها الأخلاقية . فهي ليست نفسية أو قطرية انسانية على نحو ما يذهب اليه أصحاب الآراء الميتافيزيقية ، وانما هى ظاهرة اجتماعية الزامية وضرورة حيوية للجماعة . ذلك أنها تشعر الفرد بأنه مترابط ترابطا بنائيا ووظيفيا بالمجتمع وبالهيئات والمستويات الاجتماعية والفئات المهنية التى تحدد دور الفرد وفاعليته فى جماعته . كما أنها ليست من صنع فرد من الأفراد ، ولكنها عمل جيل من الراشدين ، ينتقل من خلال التراث الحضارى والاجتماعى الى جيل آخر من الناشئين . فكل جيل ينقل عن طريق التربية ثروة من الأفكار والمعطيات والمعارف الى الجيل الذى يليه غير أنه ليس المقصود بذلك أن النقل يؤدي الى عمليات تراكمية محسب ، أى أنه ليس مجرد حصيلة خبرات سابقة دون جهد خلاق جديد للجيل الناقل . ذلك أن كل جيل ينظر الى الوجود والى المجتمع نظرة خاصة به وفق تجربة الحياة ،

ووفق ما يصدر عنها أو ينبثق من احتياجات ومتطلبات ومشكلات ومواقف تقتضى المواجهة بأساليب تربوية متجددة • ومن ثم كانت التربية عملية دينامية (أى متغيرة) فى محتواها ، ايجابية فى تأثيرها ، خاصة اذا كانت هادفة الى تحقيق تغير اجتماعى واسع النطاق بعيد المدى •



ثانيا : الاتجاهات الأساسية فى علم الاجتماع التربوى

١ - علم الاجتماع التربوى المعيارى :

حاول علم الاجتماع ، كما حاولت من قبله علوم التكنولوجيا والأخلاق ، أن يحدد للتربية معايير السلوك ونلمس هذا الاتجاه بشكل واضح لدى علماء الاجتماع الموسوعيين الأوائل ابتداء من أوجست كونت ، ومن سار على نهجه من علماء الاجتماع والفلاسفة الاجتماعيين • ونجد أن قانون المراحل الثلاث عند أوجست كونت كان يشمل التاريخ الإنسانى فى مجموعه ، وأن القواعد التى سار وفقا لها هذا التاريخ كانت تحدد — من بين ما تحدد — مسار العملية التربوية نفسها •

فكانت كل مرحلة من مراحل التطور الاجتماعى تضع أسس العملية التربوية من حيث أهدافها ، ومضمونها ، ومنهجها ، وتنظيمها • كما كانت تضع موجبات العمل التربوى نفسه • وكانت دراسة هذه الأمور وتحليلها يجعل من علم الاجتماع التربوى « الدراسة المعيارية للتربية » •

ومن الطريف أن نلاحظ أن هذه النظرة الى علم الاجتماع باعتباره رائداً للعملية التربوية كانت فى صميمها جزءاً من النظرة العامة الى هذا العلم الجديد باعتباره الحكم الأخير والنهائى فى كل الأشياء • ولم تقتصر هذه النظرة على علم الاجتماع الفرنسى ، أو حتى علم الاجتماع

الأوروبي وحده ، وإنما يمكننا أن نلمسها بكل وضوح في العلاقة بين علم الاجتماع والتربية في الولايات المتحدة أيضا ، خاصة عند استوارد ward وتشارلز الود Ellwood • إذ يرى هذان العالمان أن السياسة الاجتماعية والتربية ليسا سوى جوانب من علم الاجتماع التطبيقي • ويطلق وارد على التربية اسم : « السبيل الأثري للتقدم الاجتماعي » •

وتأثرا بهذين العالمين الاجتماعيين حدد علم الاجتماع التربوي في أمريكا لنفسه ثلاث مهام ، يمكن أن نحددها فيما يلي ، آخذين في اعتبارنا أنها ما تزال في جوهرها قائمة حتى يومنا هذا ومعترفا بها من جانب علماء الاجتماع التربوي الأمريكيين • هذه المهام هي :

١ - تحديد قائمة أولويات سوسيولوجية للعناصر الثقافية ، وتحدد تلك الأولوية تبعا لقيمتها في تنمية المجتمع وبنائه • وهو ما يعرف بدراسة المضمون القيمي للتربية ، من هذا مثلا : ميدان العلوم الاجتماعية (٣) •

٢ - دراسة العملية التربوية في الواقع الحي ، لمعرفة ما اذا كانت الأساليب والاجراءات المتبعة فيها تخدم تقدم المجتمع على الوجه الأكمل أم لا • وهو ما يعرف باسم دراسة الأهمية الشكلية لجوانب العملية التربوية •

٣ - أن تتخذ الدراسة السوسيوجرافية (أي الاجتماعية الوصفية) الدققة وكذلك التحليل السوسيولوجي للظروف التربوية والمؤسسات التربوية القائمة بالفعل أساسا للفرعين السابق ذكرهما لعلم الاجتماع التربوي المعيارى •

(١) انظر كذلك حول هذا الموضوع :

D. Snedden, Sociological , Determination of Objectives in Education, 1921.

كذلك اتخذت دراسات علم الاجتماع التربوي طابعا معياريا مماثلا لدى بعض المدرسين الذين تأثروا بنظرية التقدم عند هربرت سبنسر ، وبنظرية التقدم عند مولر لاير في ألمانيا . اذ يرى هذا الفريق من علماء الاجتماع أن وظيفة علم الاجتماع تتمثل في تصوير الخط الذي انتهجه التطور الاجتماعي حتى الآن ، ورسم معالم التطور في المستقبل الذي يجب أن تلتزمه التربية وتعمل على التمهيد به وتحقيقه .

ويمكن ان نلخص موقف هذا الفريق من علماء الاجتماع فنقول انه حيثما اتخذت دراسات علم الاجتماع طابعا موسوعيا واعتبرت نفسها دراسة شاملة للمجتمع الانساني وجدناها تتخذ موقفا معياريا للتربية يقوم على الاعتقاد بضرورة أن يستخلص علماء المجتمع الاتجاهات والقيم التي يجب أن تعمل التربية على تحقيقها (٤) .

هناك داخل هذا النوع من الفكر الاجتماعي في التربية اتجاه يقوم على الأخذ بأسس علم الاجتماع المعرفي (٥) في النظر الى التربية . نذكر منها في فرنسا مدرسة دور كايم (الذي كان ينظر الى التربية بوصفها عملية تشنئة اجتماعية مخططة للجيل الجديد) (٦) وخاصة تلميذه وزميله ليفي برون ، وفي ألمانيا مدرسة ماكس أدلر وجيروسالم Jerusalem وبيرنفيلد Bernfeld وغيرهم (٧) . فقد اجتهد

(٤) انظر مقال بيرنزدورف Bernsdorf عن علم الاجتماع التربوي ، الذي سبقت الإشارة اليه ، ص ٧٦٦ .

(٥) انظر عرضا وافيا لاهم القضايا والاتجاهات النظرية في هذا العلم في الفصل الذي عقنناه لمعالجة علم الاجتماع المعرفي في محمد الجوهري وزملاؤه ، ميادين علم الاجتماع ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

(٦) انظر على وجه الخصوص كتابه الأساسي حول الموضوع : « التربية وعلم الاجتماع » Education et Sociologie باريس ١٩٢٢ .

(٧) انظر الأعمال الأساسية لهؤلاء العلماء في مقال بيرنزدورف Bernsdorf علم الاجتماع التربوي ، الذي سبقت الإشارة اليه خلاصة ،

ص ٧٦٧ و ص ٧٨٤ .

هؤلاء المفكرون فى بيان الحتمية الاجتماعية فى تشكيل المفاهيم الأساسية لتفكيرنا . فالفكر التربوى مشق من هذه المفاهيم ونابع منها ، ومن ثم يكون نابعا من الواقع الاجتماعى للمجاعة . كذلك تذهب هذه الفئة الى ان الأسلوب التربوى لفترة معينة يناسب البناء الاجتماعى السائد فى تلك الفترة . ثم ذهب البعض علاوة على هذا الى اعتبار القربية أداة ايدىولوجية من الأدوات التى تعتمد عليها الطبقات المسيطرة فى فرض سيطرتها على سائر الطبقات ، ومن ثم اعتبارها أداة من أدوات الصراع الطبقي فى أى مجتمع .

معنى هذا أن ذلك الفريق من علماء الاجتماع ينظر الى وظيفة التربية باعتبارها وظيفة مزدوجة : تتمثل أولا فى أنها تمكس البناء القائم وترديده ، كما تتمثل فى العمل على الحفاظ عليه وإبقائه داخل حدود ومعالـم معينة .

ثم خطى هذا الاتجاه خطوة أبعد من هذا ، بعد أن اكتملت له صياغة هذه النظرة المعيارية الى علم الاجتماع التربوى ودوره فى المجتمع ، حيث طالب بوضع سياسة حاسمة للإصلاح التعليمى ، وتحديد بعض الخطوات الملومسة فى هذا الصدد (٨) . كما تتفق سياسات علماء الاجتماع التربوى فى البلاد الاشتراكية (خاصة فى الاتحاد السوفيتى ، وألمانيا الشرقية) اليوم على الربط بين التنظيم التربوى ، ومضمون العملية التربوية ، ووسائلها ، وأهدافها من ناحية والموقف الاجتماعى التاريخى ومتطلباته من ناحية أخرى (٩) .

(٨) انظر فى هذا الصدد مجموعة المطالب العملية التى طرحها باول لوستريش Ostreich فى كتابه « مدرسة الإنتاج » .

(٩) حيث تسخر المدرسة لخدمة أهداف زيادة الإنتاج ورفع الكفاءة الإنتاجية وخدمة الخطة الخمسية لتحقيق النظام الشيوعى ، وتحويل المواطن الى فرد يخضع خصوعا كاملا للنظام الاجتماعى ، انظر حول هذا الموضوع : =

وهناك فضلا عن هذا بعض المحاولات التى بذلت للكشف عن عوامل التأثير الاجتماعى فى النظام التربوى ، ولكن بعيدا عن التأثير بالاتجاهات الماركسية • ولكنها تشترك مع الاتجاهات السابقة فى النظرة المعيارية الى النظام التربوى ودوره فى المجتمع • نذكر منها على سبيل المثال محاولة دنكان الكشف عن بعض الحقائق المطلقة المزمة للتربية ، والتى انتهج فى تحديدها نهجا يقوم لى النقد السوسيولوجى للمعرفة •

٢ - علم الاجتماع التربوى الوصفى :

ذهب علم الاجتماع الامبيريقى الى اعتبار علم الاجتماع التربوى أحد فروع العلم الامبيريقية المستقلة

وأول الأهداف التى يسعى اليها هذا الاتجاه تحديد وضعه بالنسبة للتربية • فإذا كان علم الاجتماع هو دراسة صور الحياة الاجتماعية ومظاهر التميز التى تطرأ عليها ، وإذا كانت التربية تعد « أحد العلوم الأساسية الذى يدرس التربية كحقيقة واقعة وكرسالة » على حد تعبير فيشر) ، إذا كان ذلك كذلك فإنه يبدو لأول وهلة أنه لا توجد ثمة علاقات بين العلمين • ولكننا نتبين مع ذلك أن التربية تتم دائما فى موقف اجتماعى معين ، وهذا الموقف له أبعاد وظروف زمانية ومكانية لها دلالتها الاجتماعية المعينة (كالأسرة ، والفصل الدراسى ، وجماعة العمل .. الخ) •

M. G. Lange, Totalitäre Erziehung, Des Erziehungssystem der sowjetzone Deutschlands, 1954. Schriften des Institutes für politische Wissenschaften, Bd. 3.

وانظر من تاليفه أيضا : Geschichte der Erziehung
(تاريخ التربية) ، برلين الشرقية ، ١٩٦٠ .

كذلك يتميز هذا الموقف ببعض العناصر البنائية ذات الطبيعة
 النفسية الاجتماعية (كالتعاون ، وتقسيم العمل ، والقيادة ، والتسلسل
 الرئاسي ، والتأزر ، والتفوق .. الخ) • ثم أن - - - هذه العملية
 (كاللعليم ، والتأديب .. الخ) وأهدافها (اعداد الفرد للحياة فى
 جماعة معينة ، وتحمل مسئولية معينة ازاء الآخرين ، أو تكوين شخصية
 متناغمة ومتوافقة مع الآخرين .. الخ) ، هذه الوسائل وتلك الأهداف
 لا يمكن فهمها فهما صحيحا شاملا دون أن نأخذ فى اعتبارنا الجماعة
 الاجتماعية التى تتم فيها عملية التربية هذه • ثم نجد من ناحية أخرى
 أن الجماعة الاجتماعية تتجاوز فى وجودها زيادة أو نقصان عدد
 أفرادها ، فهى موجودة قبلهم ، وستظل موجودة بعدهم ، ومن هنا
 حرص كل جماعة على الحفاظ على طبيعتها وعلى شخصيتها وكذلك على
 طبيعة انجازاتها الاجتماعية والثقافية ، فذلك الأمر ضرورة حيوية من
 ضرورات وجودها • ومن هنا نجدها تجبر أفرادها على تبني المثل
 الأعلى للجماعة والافتداء به والعمل من وحيه • ومن خلال ذلك نلمس
 تأثير هؤلاء الأفراد بدورهم فى حياة الجماعة ، فهذه الدرجة من محاولة
 تحقيق الانتماء انى الجماعة تكون هى نفسها المدخل الى ظهور بعض
 المتغيرات فى الجماعة • وهكذا يتضح لنا بكل جلاء أن التربية هى -
 فى نظر أصحاب هذا الاتجاه - وسيلة الحفاظ على الجماعات وتطويرها
 فى نفس الوقت (١) • ومع أن كلا العلمين يحتفظ باستقلاله سواء فيما
 يطرحه من مشكلات ، أو فى مفاهيمه أو مناهجه ، إلا أنهما يلتقيان مع
 ذلك فى الاشتراك فى موضوعهما النهائى وفيما يطرحها هذا الموضوع من
 مشكلات أو يثيره من قضايا •

(١٠) وهو نفس الرأى الذى أوضحه فى سياق آخر أميل دوركايم
 فى كتابه « التربية وعلم الاجتماع » الذى سبقت الإشارة إليه . كما ذهب
 عالم الاجتماع الألماني هيلموت شيلسكى الى أن التربية هى صورة من
 صور حفاظ أحد المجتمعات أو الجماعات الاجتماعية على كيانتها ووجودها
 أو تجديد هذا الكيان » .

وفى ضوء هذا الاتجاه يمكن أن نفهم بعض الأحكام التى تتردد
قائلة : « ان التربية عملية اجتماعية ، وأنها تعتمد أصلا على وجود
الجماعة ، وننتقل من هذا الوجود » ، أو أن التربية هى « عملية ادماج
الفرد فى مجتمع قائم بالفعل » ، أو أن « العملية التربوية فى المجال
الاجتماعى ليست فى مجموعها سوى أحد انجازات المجتمع ، مستهدفة
دعم تراثه وتجديد كيانه » ، أو أن « التربية كعملية دينامية بين المربى
والمربى ان هى الا وظيفة اجتماعية » أو أن « التربية علاقة اجتماعية
أساسية » .

تعقيب :

الواقع أن الآراء تختلف فى تحديد طبيعة العلاقة بين هذين
الاتجاهين الرئيسيين فى علم الاجتماع التربوى ، وفى مدى تداخلهما .
وان كان يمكن القول بأن الرأى الذى يذهب الى اعتبار علم الاجتماع
علما معياريا للتربية قد أصبح رأيا باليا . فلم يعد من الصواب ولا المقنع
للعالية الكبرى من علماء الاجتماع القول بأنه يتعين استخلاص بعض
الموجهات والقواعد الملزمة للعمل التربوى من واقع معرفة تطور المجتمع
الذى يخضع لقوانين صارمة . وإزاء هذا يجدر بنا أن نستعرض فيما
يلى تفصيلا طبيعة العلاقة بين علم الاجتماع والتربية فى ضوء هذا
التقييم الجديد للاتجاهات الأساسية فى حقل علم الاجتماع التربوى .



ثالثا : - أجهزة التربية فى المجتمع

(١) : الأسرة

١ - وظائف الأسرة الاجتماعية وتطورها :

تطورت وظائف الأسرة الاجتماعية فى جملتها من الأوسع الى
المواسع ، ثم الى المضيق فالأضيق . فوظائف الأسرة فى الانسانية فى

أقدم عهودها كانت واسعة كل السعة شاملة لمعظم شؤون الحياة الاجتماعية . ولكن المجتمع العام أخذ ينتقص هذه الوظائف من أطرافها شيئاً فشيئاً ، ويفترعها من الأسرة واحدة بعد أخرى ، ويمهد بكل منها الى أجهزة خاصة تسير تحت اشرافه ، حتى كاد يجردها منها جميعاً .

فالأسرة فى مبدأ نشأتها كانت تقوم بجميع الوظائف الاجتماعية فى الحدود التى يسمح بها نطاقها ، وبالقدر الذى تقتضيه حاجاتها .

ويبدو هذا بشكل واضح فى الشعوب التى تعتبر ممثلة فى نظمها لأقدم مراحل الانسانية ، وهى العشائر البدائية بأمرىكا وأستراليا . فكل عشيرة من هذه العشائر كانت أسرة مستقلة ، اذ لم يكن لديهم فرقي بين أسرة وعشيرة ، وكل عشيرة من هذه العشائر كانت بمنزلة مملكة مستقلة تقوم بمختلف الوظائف الاجتماعية وتمثل فيها جميع السلطات والهيئات المعروفة فى العصر الحاضر . فكانت هيئة اقتصادية تقوم بانتاج ما تحتاج اليه وتشرف على شؤون التوزيع والاستهلاك والتبادل الداخلى وغيره . وكانت هيئة تشريعية تضع القوانين وترسم الحدود وتمنح الحقوق وتفرض الواجبات . وكانت هيئة سياسية تنفيذية تشرف على تحقيق سياستها العامة وتنظم علاقتها بما عداها من العشائر وتتعمد تنفيذ ما تضمنه من شرائع . وكانت هيئة قضائية تقوم بالفصل فيما ينشأ بين الأفراد من خصومات وتعمل على رد الحقوق الى أهلها والقصاص للمظلوم من الظالم وحراسة القانون وعقاب من يعتدى على حرمانه . وكانت هيئة دينية تضع قواعد الدين وتفضل أحكامه وتوضح مناهجه وتقوم بحراسته . وبالجمله لم تغادر أية ناحية من نواحي الوظائف الاجتماعية الا اضطلعت بها وأشرفت على شؤونها .

وقد ظلت الأسرة الانسانية محتفظة بهذه الوظائف الواسعة الى

عهد قريب • فالأسرة الرومانية مثلا فى العصور القديمة ما كانت تختلف فى هذه الناحية اخلافا كبيرا عن الأسرة فى الشعوب البدائية •

ثم أخذ المجتمع العام يطنى سلطانه على سلطان الأسرة ، وينتقص وظائفها من أطرافها ، وينتزعها منها وظيفة وظيفة ، وينشئ لكل وظيفة منها هيئة خاصة مستقلة عن الأسرات • وقد ساعد على ذلك ظهور الدول الكبيرة التى انتظمت الدويلات والمجتمعات السياسية الصغيرة ، وقيام الديانات العالمية العامة التى اختلفت أمامها العقائد المحلية والعائلية •

٢ — وظائف الأسرة التربوية وتطورها :

وهكذا سار التطور فيما يتعلق بالتربية • فقد كان المنزل فى فجر التاريخ الانسانى هو الجهاز الوحيد للتربية المقصورة • فالعشيرة البدائية هى التى كانت تقوم وحدها بتربية الأطفال من النواحي الجسمية والعقلية والخلقية وتهبى وسائل اعداداهم للحياة • وظل الأمر على هذه الحال حتى فاتحة العصور القديمة • فالأسرة الرومانية فى أقدم عصورها كانت تشرف وحدها على تنشئة أطفالها وتربيتهم من مختلف النواحي وفق ما تشاء لها نظمها الخاصة ، بدون تدخل من جانب أية سلطة أخرى من سلطات المجتمع العام •

وبذلك كانت تربية الطفل متروكة للعوامل غير المقصودة يساعدوا المنزل فى ذلك ويكمل نقصها • وكانت جهود المنزل التربوية فى مبدأ الأمر مختلطة بوجوه نشاطه الأخرى وغير متميزة عنها ، حتى لقد كانت تربيته للأطفال أشبه شئ بتربية غير مقصودة • ثم أخذ المنزل يوجه عناية خاصة لشئون التربية ويتجه إليها فى صورة مقصودة • وبعد ان ظهرت الكتابة ، ودون بفضلها ما اهتمدى اليه الانسان من حقائق فى مختلف الشئون ، وأصبحت تربية الجيل اللاحق تتوقف على احاطته بما كشفه السلف وما دون فى ميادين العلوم والفنون ، انضم الى وظائف

المنزى التربوية القديمة وظيفة جديدة وهى وظيفة التعليم بمعناه المدرسى الأخص . وكان يقوم بهذه الوظيفة الآباء والأقرباء وكبار أفراد الأسرة والعشيرة حيال صغارها .

ثم أخذ المجتمع ينتزع من الأسرة هذه الوظيفة شيئاً فشيئاً ، وينشئ للأشراف عليها هيئات خاصة تتمثل فى وزارات التربية والتعليم والمؤسسات العلمية والمدارس والمعاهد والجامعات والمنشآت الرياضية والثقافية بمختلف فروعها ، ووضع نظاماً تنتقص من حرية الأسرة وتفرض عليها التزامات بصدد تربية أولادها وتعليمهم كنظام التعليم الإلزامى الذى يجبر كل أسرة أن تبعث أولادها ، فى مرحلة معينة من مراحل طفولتهم ، الى مدارس خاصة ، لتلقى منهج دراسى علم ارتضته الدولة لجميع أفراد الشعب ، وكنظام الخدمة العسكرية الإلزامية الذى يوجب على كل أسرة ، عندما يبلغ أولادها سناً معينة فى فاتحة شبابهم ، أن تقدمهم للدولة لتحقيقهم بأفراد جيشها العامل مدة ما ، وتأخذهم فى أثناء هذه المدة بالتربية العسكرية والتدريب الحربى .

وعلى الرغم من ذلك فإن المنزل لا يزال عاملاً من أهم عوامل التربية . بل قد لا نعدو الصواب كثيراً اذا قلنا ان كلفته ترجح كفة العوامل الأخرى كلها مجتمعة منضماً بعضها الى بعض .

وذلك أن على المنزل تتوقف آثار هذه العوامل جميعاً ، فبصلاحه وجهوده الرشيدة تصلح آثارها وتؤتى ثمارها ، وبفساده وانحراف أعماله تنحرف كلها عن جادة المقصد ويحانبها التوفيق . وللمنزل فضلاً عن ذلك وظائف تربوية خطيرة خاصة به لا يكاد يشاركه فيها غيره ولا يغنى فيها غناه أى عامل آخر من عوامل التربية . وسندل على ذلك من خلال الحقائق التالية :

١ — فهو العامل الوحيد للحضانة والتربية المقصودة فى المراحل الأولى للطفولة . ولا تستطيع أية مؤسسة عامة أن تسد مسد المنزل فى

هذه الشئون • ولا يقصد من دور الحضانة أو الكفالة التى تنشئها الدولة والهيئات لايواء الأطفال فى مراحلهم الأولى الا تدارك الحالات التى يحرم فيها الطفل من الأسرة أو تحول فيها ظروف قاهرة بين الأسرة وقيامها بهذه الوظيفة • ولا يتاح لهذه المؤسسات ، مهما حرصت على تجويد أعماقها ، أن تحقق ما يحققه المنزل فى هذه الأمور •

٢ - وعلى المنزل يقع قسط كبير من واجب التربية الخلقية والوجدانية والدينية فى جميع مراحل الطفولة بل فى المراحل التالية لها كذلك • وفى الأمم التى تحارب مدارسها الرسمية الدين بطريق مباشر أو غير مباشر ، وفى الأمم التى تدير معاهدها الدراسية على نظام الحياد فى شئون الدين والأخلاق الدينية فتتنفض يدها من جميع الأمور التى تتصل بهذه النواحي كفرنسا والأمم التى نحت نحوها ، فى هذه الأمم وفى تلك يقع عبء التربية الدينية كاملا على عاتق المنزل وحده •

٣ - وبفضل الحياة فى الأسرة يتكون لدى الفرد الروح العائلى والمواطف الأسرية المختلفة وتنشأ الاتجاهات الأولى للحياة الاجتماعية المنظمة • فالأسرة هى التى تجعل من الطفل حيوانا مدنيا وتزوده بالمواطف والاتجاهات اللازمة للحياة فى المجتمع وفى البيت •



(ب) : المدرسة كتنظيم اجتماعى

تعد المدرسة نظاما خاصا من أنظمة التفاعل الاجتماعى ، وهذه الحقيقة على جانب عظيم من الأهمية ، ذلك لاننا اذا أردنا أن ندرس المدرسة على أنها وحدة اجتماعية يجب علينا أن نميز بوضوح بين المدرسة وبين ما هو خارج المدرسة • فالمدرسة تتميز بوضوح عن الوسط الاجتماعى الذى تعيش فيه • وتوجد المدرسة حيث يوجد مدرسون

وتلاميذ للتعليم والتعلم • والتطعيم الذى يجرى داخل المدرسة هو تعليم شكلى (رسمى) يجرى داخل الفصل ، على أنه ليس من الضروري أن يقتصر على ذلك •

وعندما نحلل المدارس الحاضرة نجد أنها تتميز بمميزات خاصة ، يمكن على أساسها أن ندرسها كوحدات اجتماعية مستقلة • هذه الميزات هي :

- أولا : أن المدرسة تضم ، أفرادا معينين هم المدرسون والتلاميذ
- ثانيا : أن المدرسة لها تكوينها السياسى الواضح التحديد
- ثالثا : أنها تمثل مركزا للعلاقات الاجتماعية
- رابعا : أنه يسودها شعور « بالنحن »
- خامسا : أن لها ثقافتها الخاصة بها •

والمدرسة تضم أفرادا معينين هم المدرسون الذين يقومون بعملية التعليم والتلاميذ الذين يتلقون التعليم • وهؤلاء التلاميذ يخضعون فى بعض أنواع المدارس الى عملية انتقاء وغربة • فالمدارس الخاصة مثلا تنتمى تلاميذها من جماعات معينة تتميز بمستوى اجتماعى واقتصادى معين ، أما المدارس العامة فانها فى المرحلة الأولى (فى معظم البلاد) تنتمى تلاميذها على أساس السن فقط دون اعتبار للمستوى الاقتصادى والاجتماعى • وفى المراحل التالية تضيف الى عامل السن بعض العوامل الأخرى التى تناسب المرحلة ونوع التخصص فيها • أما المدرسون فيكونون فئة معينة لها تاريخها ومقوماتها الأكاديمية ولها نقابتها الخاصة • على أن فئة المدرسين فى المدرسة لا يصيبها الاستقرار فى كثير من الأحوال حيث تعمل حركة التنقلات على الوصول الى هذه النتيجة •

وتتميز المدرسة أيضا كما قلنا بنظام سياسى واضح التحديد .
فطريقة التفاعل الاجتماعى التى نجدها فى المدرسة ، والتى تتركز حول
القيام بالتعليم واستقباله ، تحدد النظام السياسى للمدرسة . والعملية
التعليمية داخل المدرسة تتكون من حقائق ومهارات واتجاهات وقيم
أخلاقية . ومع هذا فالمدرسون يرغبون دائما فى أن يسيطروا تلاميذهم
على المواد الدراسية سيطرة اجبارية لو ترك للتلاميذ الخيار لما
أرادوها . والمدرسون يتجهون هذا الاتجاه لأنهم يعتبرون أنفسهم
مسؤولين أمام المجتمع عن اتقان تلاميذهم لهذه المواد الدراسية ، ولأن
النظام الادارى ما زال يعتبر نجاح المدرس فى مهمته رهنا بمسدد
الناجحين من تلاميذه فى امتحانات آخر العام ، بصرف النظر عما اكتسبوه
من مهارات وميول واتجاهات ، بصرف النظر عن مدى استعدادهم لنوع
معين من التعليم .

والمدرسة هى نقطة الالتقاء لمعد كبير من العلاقات الاجتماعية
المتداخلة المعقدة . وهذه العلاقات الاجتماعية هى المسالك التى يتخذها
التفاعل الاجتماعى ، والقنوات التى يجرى فيها التأثير الاجتماعى .
والعلاقات الاجتماعية المركزة فى المدرسة يمكن تحليلها على أساس
الجماعات المتفاعلة فيها . وأهم مجموعتين هما : مجموعة المدرسين ،
ومجموعة التلاميذ . ولكل من المجموعتين دستورهما الأخلاقى واتجاهاتها
وعاداتها نحو المجموعة الأخرى . وفى كل من المجموعتين جماعات مختلفة
تمثل المجتمع الكبير فى انسجامه وتفككه . والتأثير الاجتماعى الذى
تمارسه المدرسة هو نتيجة تأثير هذه الجماعات على الفرد وعلى
شخصيته .

والمدرسة تتميز أيضا عن العالم الذى يحيط بها بالروح التى تسودها
وهى الشعور « بالنحن » ، فان أولئك الذين يرتبطون بالمدرسة ويشعرون
بأنهم جزء منها وأنها تمثل فى حياتهم فترة هامة من فترات نموهم ،

يشعرون بأنهم يرتبطون بكل ما فيها بشعور واحد • وتتميز هذه الروح بالوضوح خاصة في الحفلات العامة وفي المواقف التي تكون فيها المدرسة في تنافس أو صراع مع غيرها • وتوضح أيضا في الجماعات التي تسمى نفسها بالخريجين •

كما تتميز المدرسة بثقافة خاصة • هذه الثقافة التي تكون في جزء منها من خلق التلاميذ من أعمار مختلفة وفي جزء منها من خلق المدرسين • والأنماط السلوكية المعقدة التي تتركز حول المدرسة هي جزء من ثقافتها أيضا • وهذه الثقافة الخاصة هي الوسيلة الفعالة في ارتباط الشخصيات المكونة للمدرسة بعضها ببعض الآخر •

وقد أشرنا من قبل إلى حاجة المجتمع إلى المدرسة ، وكيف أن هذه الحاجة دفعت إلى انشائها نتيجة لتراكم التراث الثقافي وتعمده ، وزيادة التخصص ، والحاجة إلى الكفاءة الاجتماعية والمهنية ، والمحافظة على التراث الثقافي والإضافة إليه والحذف منه والتغيير فيه ونقله إلى الأجيال القادمة • وعلاقة المدرسة بالمجتمع ووظيفتها فيه تتوقف على فهمنا لهذه المؤسسة الاجتماعية • فالمدرسة ليست مجتمعا كاملا ، ولكنها مؤسسة متخصصة داخل المجتمع العام ولها وظائفها الخاصة المناسبة لها • وعندما تحاول المدرسة أن تعكس كل أوجه النشاط الموجودة في المجتمع ، فإن النتيجة تكون درجة عالية من السطحية ونوع من التمهيل •

والحياة المدرسية حياة حقيقية لا تستمد قيمتها من تأثيرها في المستقبل فحسب ، ولكنها تستمد أهميتها من الحاضر الذي يعيش فيه التلميذ • ولقد حاول كثير من المسيطرين على المدرسة أن يجعلوا منها وسيلة لتحقيق أهداف في المستقبل غير عابئين بحاضر التلميذ ، مهملين لقدراته واستعداداته ، فاضين على المدرسة بطريقة ديكتاتورية كل ما يرونه في هذا المستقبل • ولقد حاولوا كذلك ومن ناحية أخرى أن يلغوا

على المدرسة كل عبء المؤسسات الأخرى ، هذه المؤسسات التي تعقدت مسؤوليتها نتيجة تطورها وتغيرها فأصبحت غير قادرة على مسايرة الركب الحضارى فاتجهت الى المدرسة لعلها تقدم لها هذه المساعدة . مثال ذلك المؤسسات الاقتصادية التي نمت وتطورت وأصبح على الفرد ، لى يعيش فى مجتمعه مواطنا صالحا ، أن يعرف ما طرأ من تغير على هذه المؤسسات وكيف يكسب سلوكا اقتصاديا سليما يصل به الى تحقيق حاجاته فى هذا الميدان ، وكان على المدرسة أن تقوم بهذا الواجب . والأسرة تعرضت لقدر من التفكك فى العصر الحاضر ، وفقدت كثيرا من وظائفها الأساسية نتيجة لعوامل كثيرة منها تعليم المرأة وتوليها الوظائف العامة واشترакها فى الحياة الاجتماعية مما أدى الى أن يلقى على المدرسة عبء القيام بوظيفة الأسرة من حيث العناية بالطفل فى النواحي المختلفة .

وهكذا نجد أن المدرسة قد تراكمت عليها المسؤوليات وناء كاهلها بالأعباء الكثيرة ، فلم تعد مهمتها قاصرة على الناحية العقلية ، بل تطورت الى العناية بالسلوك والاتجاهات والمواطنة الصالحة بصفة عامة . على أننا اذا أردنا المدرسة أن تقوم بعملية التربية خير قيام ، فلا بد أن نخفف من أعبائها ونلقى بعض هذا العبء على المؤسسات الاجتماعية الأخرى كالأسرة والمصنع والمسجد . وفى هذا السبيل نحتاج الى التربية بصفة عامة لى نرشد هذه المؤسسات الى مسؤولياتها وواجباتها وكيفية القيام بها .

والمدرسة لا تعمل للمستقبل دون اعتبار للحاضر ، وانما هى تركر على حاضر التلميذ من جميع نواحيه ، وهى فى هذا التركيز على الحاضر انما تعد للمستقبل فى الوقت ذاته كما يقول جون ديوى . ولهذا كان على المدرسة أن تجعل هدفها هو هذا الحاضر الذى يعيش فيه التلميذ ، وأن تستغله كل استغلال مؤمنة أن هذا الاستغلال سيؤدى ولا شك الى مستقبل أفضل .

وتعمل المدرسة على تبسيط التراث الثقافى تبسيطا يتناسب مع مراحل النمو المختلفة التى يمر بها التلميذ • وهى فى هذا تتعارض مع النظرية التربوية القديمة التى تقول بأن التراث الثقافى هام فى ذاته ، وأنه يجب أن ينقل بحذافيره الى التلميذ دون تعديل فى محتواه أو فى طريقة نقله • ونتج عن ذلك أن نظم هذا التراث الثقافى تنظيما منطقيا فى هيئة مواد دراسية فرض على التلميذ معرفتها بصرف النظر عن قدرته أو استعداده • أما التربية الحديثة فترى أن هذا التراث الثقافى ليس غاية وانما وسيلة ، وأن الهدف من العملية التربوية هو النمو المتكامل للفرد حسب ما يؤهله له استعداداته وقدراته ، ومن بين وسائل تحقيق ذلك التراث الثقافى الذى يجب أن ينظم تنظيما سيكولوجيا لكى يناسب مراحل النمو المختلفة •

وتعمل المدرسة أيضا على تطهير التراث الثقافى من الشوائب والاضطرابات التى تكون قد علقت به فى تاريخه الطويل • هذا التطهير الذى يؤدى الى أن تقوم المدرسة بالعملية التعليمية على أساس واضح ، وتوجه تلاميذها توجيهها سليما • ولقد حدث فى تراثنا الثقافى العربى مثل هذه المبالغات والأخطاء ، استظمننا أن نتغلب عليها وأن نمحوها ، وأن نقيم مكانها الأسس الصحيحة السليمة •

خاتمة :

وفى نهاية هذه المناقشة للمدرسة ووظيفتها الاجتماعية والتربوية ، نحاول أن نورد بعض المبادئ التى نعتد عليها فى الوصول الى تقرير وظيفة المدرسة الأساسية : —

أولا : يبدو من الواضح أنه لا يوجد مظهر من مظاهر النمو الفردى لا يكون من اختصاص المدرسة ، فالشخصية الانسانية كل متكامل لا يمكن تقسيمه الى أجزاء منفصلة ، فالناحية المعرفية تؤثر وتتأثر

بالنواحي الأخرى العاطفية والاخلاقية • ومن هنا يمكن النظر الى العملية التربوية على أنها كل متكامل لا يمكن تجزئته ، وأن جميع مظاهر نمو الفرد يجب أن تدخلها المدرسة في اعتبارها ، اذ لا تستطيع المدرسة أن تعنى بناحية واحدة ، باللغة ما بلغت قيمة هذه الناحية • وينتج عن هذا أيضا أن الخبرة التي يمر بها التلميذ في المدرسة لا يمكن أن تكون خبرة عقلية فقط أو عاطفية فقط ، وإنما هي خبرة متكاملة تشمل جميع أجزائها وعناصرها ، فالخبرة كل متكامل • هذا هو المبدأ الأول ، وهو أن التربية تعنى بشخصية التلميذ من جميع نواحيها ، لأن هذه الشخصية كل لا يمكن تجزئته ، وأن الخبرة الانسانية التي تهىء له الفرص للمرور بها هي خبرة متكاملة أيضا لا يمكن تجزئتها •

ثانيا : ان تطبيق المبدأ الأول ليس معناه أن جميع الوظائف التربوية في المجتمع هي مسئولية المدرسة • فعلى الرغم من أن المدرسة هي المؤسسة الاجتماعية التي تكون وظيفتها الأولى والأساسية هي التربية ، فان غيرها من المؤسسات الأخرى يمكنها أن تقوم بدورها التربوي الهام • والمبدأ الثاني اذن هو أن تقرير ما اذا كانت المدرسة أو غيرها من المؤسسات الاجتماعية الأخرى يجب أن تقوم بعمل تربوي معين ، انما يكون على أساس كفاءتها التربوية في هذا الصدد • فاذا لم تستطيع المؤسسة الاجتماعية عدا المدرسة أن تقوم بوظيفتها التربوية لانخفاض كفاءتها ، فعلى المدرسة أن تقوم بهذا الواجب قياما مؤقتا حتى تريد هذه المؤسسة من كفاءتها التربوية فتأخذ عن المدرسة هذا الجزء من المسئولية لتقوم به ، متعاونة مع المدرسة في هذا الميدان • مثال ذلك أن هناك أنواعا من الوظائف الخاصة بالأعمال التجارية والصناعية يمكن أن تقوم المؤسسات التجارية والمصانع بتدريب الأفراد عليها بما لها من خبرة مباشرة ميدانية في تدريب الأفراد في هذا الميدان • هذه الخبرة التي تفوق ما للمدرسة في هذا الصدد ، رغم أن هذه

المؤسسات والمصانع ليست وظيفتها الأولى التربوية ، كذلك يمكن القول بأن مدارس الحضانة لا تؤدي مهمتها في العناية بالطفل من النواحي المختلفة كما تفعل الأسرة ، فمن الخير للطفل أن يبقى في أسرته من أن يدخل مدارس الحضانة ويمر بنظام تربوي معين ، والأسرة في هذا الصدد أقدر من الناحية التربوية في القيام باعداد الطفل من مدارس الحضانة .

ثالثا : والمبدأ الثالث يتعلق بقيام المدرسة بوظائف ليست تربوية محضة . فالتعليم لا يستطيع أن يحقق أحسن النتائج ما لم يتمتع التلاميذ بمستوى مقبول ولاثق من الناحية الاقتصادية والصحية والاجتماعية . فالتلميذ لا يستطيع أن يستفيد أحسن استفادة من التعليم الا اذا كانت النواحي الاقتصادية لا تقلق باله . فهو قد يفكر دائما في ماذا يأكل ، وكيف يستطيع الحصول على طعامه ، بل وكيف يستطيع الوصول الى منزله ، مما يعوقه عن الاندماج في العملية التربوية ، ولهذا كان الأساس الديموقراطي لبدأ تكافؤ الفرص التعليمية أن يكون الأفراد في مستوى اقتصادي مقبول حتى نستطيع أن ننتج لهم التمتع بهذا المبدأ ، فلا يعقل أن يكون هناك تكافؤ فرص تعليمية اذا كان في المجتمع جائع وفقير وعار وعاطل ومريض . وهذه الأمراض كلها اقتصادية أو اجتماعية أو صحية مما يسبب ولا شك قلقا نفسيا للتلميذ لا يستطيع معه أن يواصل التعليم أو أن يتفرغ له . ومن هنا كان على المدرسة أن تتدخل في حسابها هذه العوامل ، وأن تساعد على الاسهام في حلها ، بأن تهمل للتلاميذ مثلا فحصا طبيا مجانيا على فترات معينة ، وكذلك علاجا مجانيا لمن يثبت مرضه . كذلك يجب أن يهيء للفقراء نوع من الغذاء كامدادهم بوجبة غذاء تشتمل على العناصر الأساسية للغذاء .

وليس معنى هذا أن المدرسة تتأخذ على مسئوليتها القيام وحدها بهذا العمل ، اذ لا يمكنها أن تصيف الى مسئوليتها الأولى مسئولية الخدمات

العامة ، والمستشفى ، والنادي ، والجمعيات الخيرية .. الخ ، وانما هى تسهم بنصيب فيها .

وينقلنا هذا الى أن المدرسة تعتبر فى المجتمعات الديمقراطية وسيلة من وسائل الصعود فى السلم الاجتماعى ، وبذلك تعمل على اذابة الفروق بين الطبقات وتداخلها واندماجها . فالمدرسة تحقيقا لذلك يجب أن تختار الأفراد القادرين وأن تعددهم للصعود فى السلم الاجتماعى .

وفى سبيل ذلك يمكن القضاء على عدم تكافؤ الفرص التعليمية باعطاء الفقراء منحا وأشكالا أخرى من المساعدة على شرط أن تكون لديهم القدرة على متابعة الدراسة وعلى التخصص فى النواحي التعليمية المختلفة . وبذلك يستطيع أفراد المجتمع أن يتنافسوا على أساس متكافئ بصرف النظر عن المستوى الاقتصادى أو الاجتماعى .

وبذلك يستطيع النظام التعليمى أن يحقق الصلاية الاجتماعية أو التماسك الاجتماعى بتحقيقه لفرص الحراك الاجتماعى عبر السلم الاجتماعى .

فالمجتمع يتصف بالصلاية أو التماسك الاجتماعى عندما يعتقد أفراداه أن لهم أساسا مشتركا من الاهتمام ، أى أنهم يستفيدون أكثر مما يخسرون من وجودهم مع بعضهم البعض فى مجتمع يحافظون فيه على مؤسساته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية سليمة من الأعاصر . ولاشك أن التماسك الاجتماعى يحتاج الى قدر من الحراك الاجتماعى . فامكانية الصعود فى السلم الاجتماعى للحصول على جزء أكبر من مميزات المجتمع يؤدى بالناس الى أن يلتصقوا ببعضهم البعض وأن يتكاتفوا . على أن التحدى فى إتاحة الفرصة للأفراد للصعود فى السلم الاجتماعى يؤدى فى نظر كثير من علماء التربية والاجتماع الى انتشار القلق وعدم الرضا ، مما يؤدى بالتالى الى محاولة تغيير النظام الاجتماعى كله بالقوة والعنف . على أنه من ناحية أخرى تؤدى كثرة الصعود وكثرة الهبوط فى السلم الاجتماعى الى مجتمع فوضوى ، لا يحرص الأفراد فيه على

التمسك به أو على التعاون فيه مع غيرهم ، ذلك لأن ما ينالونه من
جزاء لا يستقر على حال •

ولذلك كان على المربين أن يحاولوا تكيف النظام التعليمي تكيفا
يؤدى الى درجة ونوع من الحراك الاجتماعى فى الحدود التى تحفظ
المجتمع صحيحا وسليما ، ولكنهم فى هذا يواجهون مشكلة كبرى • فهم
من ناحية وتحت ضغط الظروف ، يسمحون لعدد كبير بالارتفاع فى
السلم التعليمى الى نهايته ، وبالتالي الى الارتفاع فى السلم الاجتماعى
والاقتصادى • فاذا مازاد هذا العدد عن حاجة المجتمع ، ولم يستطع
المجتمع تحقيق مستوى طموحهم فى الارتفاع فى السلم الاجتماعى
والاقتصادى حاول المربون ، خشية الثورة الاجتماعية ، أن يعملوا على
تنظيم وتحديد هذا العدد من ناحية أخرى ، فيواجهون بذلك سخط
المجتمع ووصفه لهم بالأنانية والديكتاتورية •

(د) جماعات اللعب والجماعات الأولية

تعد جماعة اللعب جماعة أولية ، ذات طابع وقضى عارض ، يتغير
ويتجمع أعضاؤها بسرعة ، تبعا للظروف • فنشاط اللعبة ذاته يعد
الأساس لتنظيمها • ولذلك لا يرى الأطفال داعيا لاستمرار هذا التنظيم
بعد انتهاء اللعب • ومن المهم أن نلاحظ الطابع الخيالى للعب الأطفال •
فبعض الأطفال يقومون بدور اللصوص الذين يزحفون خلف الأشجار ،
وبعضهم يقوم بدور رعاة البقر ، وطفل واحد فقط يحمل بنديقية ويمثل
بمفرده فرقة عسكرية كاملة من الفدائيين • ويلاحظ فى هذه الأدوار
جميعا أنها تتغير بسرعة • ورغم هذا ، فالتكيف الاجتماعى يأخذ مجراه
لأن على الطفل أن يتعلم أنه لا يمكن دائما أن يلعب الدور الذى يرغب
فيه ، وينبغى عليه أن ينتظر دوره ليصبح بطلا لوقت ما •

ومن المهم ، بالنسبة للشخص الذى يلاحظ ألعاب الأطفال ، أن ينتبه الى نوع الخيال الذى يستخدمه الطفل غالبا ، لأن هذا قد يبين نموه الاجتماعى . فيلاحظ مثلا قيامه الدائم بدور المهاجم أو دور المنسحب الخائف . كما يجب عليه أن يلاحظ أيضا الدور الذى يلعبه الجنس فى اللعب . فالألعاب الأولاد تتميز فى وقت مبكر عن ألعاب البنات . ومن المتوقع أن يلعب الأولاد ألعابا جافة ، ويقومون بمخاطراتهم فى الخارج ، بينما تبقى البنات مع دمياتهن ، ويقمن بتمثيل أدوارهن المنزلية .

وفيما قبيل المراهقة ، تتكون من الأطفال مجموعات أكثر تنظيما ، ينظمها الأطفال أحيانا من تلقاء أنفسهم ، وأحيانا أخرى يحثهم الكبار على تنظيمها . وقد تتخذ بعض هذه المجموعات صورة « الشل » ، ولكنها لا تتسم عادة ، فى هذا السن ، بالطابع العدوانى للمجتمع ، وإن كان بعضها يتسم بهذا الطابع . كما قد يوجد هناك أيضا أنواع من الجمعيات السرية التى تكتسب شهرة بين الأطفال . وينمى هذا النوع من المجموعات معرفة الطفل بالطقوس الخاصة ، والشعائر ، والداياتير ، كما قد يؤدي الى المماهة بحفلات التدشين . ومهما يكن الشكل الذى تتخذه المجموعة ، فإنه يمكن ملاحظة حدوث بعض التعلم الاجتماعى من الأنواع التالية :

١ - الفضال من أجل القيادة ، والمصور التى يتخذها هذا الفضال ، وطبيعة تغيير الدور فى كل منها .

٢ - الحاجة الى قواعد ، وما تتيحه هذه القواعد من تدريب على إخضاع رغبات الفرد لصالح الجماعة .

٣ - التعبير عن حاجة الطفل لبعض الاستجابات الانفعالية من أفراد .

٤ - إشباع الحاجة للانتماء الى مجموعة . ولذلك يستمر الفضال

دائما من أجل تقبل المجموعة للطفل • وتبعا لطبيعة المجموعة ، قد يكتسب العضو رضا المجموعة ، بإظهاره القوة الجسمية ، أو إجادته لعبة معينة ، أو القيام بأدوار مضحكة ، أو يكون أكثر جرأة من الآخرين أو أن يشتهر بالبراعة العملية •

٥ - الفرصة التي تتاح للتعاون ، وتعلم روح الفريق •

٦ - الخبرات الأولى لمخاضة المجموعة لمجموعات أخرى منافسة لها ، والصراع الذي قد يحدث مع المنزل حول قواعد السلوك التي يتعلمها الطفل من المجموعة • وهذا النوع الأخير يحدث غالبا بين أعضاء المجموعة التي تكون أوجه نشاطها الى حد ما ضد المجتمع •

(د) جماعة المراهقين

تنشأ الحاجة في فترة المراهقة الى جماعات أكثر تنظيما ومحافظة ، وأن تكون لها أهداف وتقاليد أكثر ثباتا • وهناك أنواع عديدة من تلك الجماعات التي تتدرج من المجموعات التي ينظمها الأولاد والفتيات بأنفسهم ، الى نوادي الشباب الرسمية التي ترتبط بالمنظمات الحرة ، وتشمل دور العبادة أو التي تقع تحت سلطة الحكومة • وتتأكد الطبيعة الرسمية للمجموعة بانتخاب أو تعيين المديرين واللجان وقادة أوجه النشاط المختلفة وبتخطيط دستور الجماعة وقواعدها • وقد لقت حركة أندية الشباب في إنجلترا مساعدة قوية من الحكومة في بدء الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩ ••• فقد وزعت على السلطات التعليمية المحلية نشرة دورية تحثهم ، بالإضافة الى عمل الهيئات الحرة ، على القيام بإنشاء أندية أخرى • وأنشئت مجالس الشباب في جميع أنحاء البلاد وعين المشرفون على الشباب • وقد كان الموقف حينذاك يتلخص في أنه بالرغم من النجاح الذي سجلته المنظمات الحرة ، الا أن عدد

الأفراد الذين تقدم لهم خدماتها كان محدودا ، نظرا لعدم استطاعة هذه المنظمات تقديم الامكانيات الكافية . وكانت السلطات الانجليزية فى ذلك الوقت ترى الإبقاء على قاعدة العضوية الاختيارية فى منظمات الشباب ، وألا تقوم بإجبار الشباب على الالتحاق بها . وقد ساعد على قيام هذه المنظمات ما أظهرته الحرب من الحاجة الى شباب صحيح الجسم ، قادر على المسئولية ، وإلى ضرورة حمايتهم من الانحراف .

ومهما تكن الصورة التى يتخذها التفاعل الاجتماعى ، فإن قيمته بالنسبة للمراهقين ، تتلخص فى تائمة الحاجات التالية ، التى ينظر أن تشبعها المجموعة :

١ - يحتاج المراهق حاجة شديدة الى خبرة الجماعة الاجتماعية وإلى تجربة العلاقات الجديدة مع الآخرين من أئداده . فمن خصائص المراهقين تكوين الصداقات الوثيقة ، وإظهار الولاء للجماعة .

٢ - قد تحدث بعض تلك الخبرات الجماعية فى العائلة أو فى المدرسة أو فى مجموعات العمل . ولكن يفنى أن ينتمى الطفل الى كل هذه الجماعات . وتحقق العضوية الاختيارية للجماعات المختلفة حاجات أخرى .

٣ - اذا كانت الجماعة أو النادى الذى يختاره الولد لينضم لعضويته يدار بواسطة الأعضاء ، فإن هذا يتيح له الفرصة للعمل وفقا للتنظيم والأسلوب الديمقراطي .

٤ - يتعلم الطفل ، كجزء من نموه نحو النضج ، تحمل المسئولية والاضطلاع بها . ويشأ هذا من قبوله للمركز والدور المعين له ، أو الذى اكتسبه بمجهوده داخل الجماعة الاجتماعية . فالمرهقون يتطلعون فى

أغلب الاحيان ، الى القيام بوظائف اجتماعية متعددة ، ويستمنون الفرصة ليقوموا بهذه الأعمال •

- ٥ - يحتاج المراهق الى القيام بمخاطرات من النوع المشروع •
- ومن هنا ، يأتي جماعات المراهقين للنزهات والاستكشافات والسفر •
- وقد تنتج المصكرات المدرسية والكشفية هذه الفرص للمخاطرة •

٦ - يتعلم المراهقون كثيرا من بعضهم • وتبين البحوث أن ما يسمى « بثقافة الند » أو « ثقافة الأقران » Peer Culture ، أى ثقافة المجموعة التى تضم أفرادا من عمر واحد ، تؤثر تأثيرا كبيرا على الفرد •

فغالبا ما يكون المراهق أكثر استعدادا لتقبل معايير مجموعته أكثر من المعايير التى يفرضها الكبار عليه • ويدهش الكبار أحيانا حينما يكشفون أن ميول المراهقين وآراءهم الحقيقية تختلف عما يتوقعونه • ولقد تبين من أحد البحوث الحديثة المتعلقة بتقدير قيمة الحوافز فى العمل والسلوك الجيد ، أنه بالرغم من أن المدرسين يعتقدون أن التلاميذ يستجيبون استجابة أفضل للمكافآت التى تدل على رضا الكبار ، كاختيارهم لمنصب معين ، أو مدحهم علنا ، أو تقدير المدرس لهم • الا أن التلاميذ أنفسهم لم يروا ان هذه الحوافز ذات أثر كبير • فهم يرون أن ارساا تقرير حسن الى المنزل ، والنجاح فى الامتحان ، والتفوق فى الفرق الرياضية ، هى أكثر البواعث أثرا •

وقد عالج بعض علماء الاجتماع وظيفة الشسباب فى المجتمع من وجهة النظر الاجتماعية • وأوضحوا أن تعاون الشسباب فى المجتمع المتغير أمر على جانب كبير من الأهمية • « فالشباب هم القوة الكامنة ، التى تكون تحت تصرف المجتمع والتى تعتمد حيويته على مقدار تأهبها » • وهم يرون بصفة عامة أنه كى تستغل طاقات الشسباب استغلالا صحيحا ينبغى أن يمنحوا وظيفة حيوية ومتكاملة مع الحياة الاجتماعية •

فما زال الشباب بمعينين عن المجتمع ، يعيشون على هامشه • ومع أنهم الرواد الطبيعيين ، إلا أن ما يؤدونه من أعمال يتوقف على استخدام المجتمع لطاقتهم • وبعبارة أخرى ، يحتاج الشباب الى معرفة أدوارهم الاجتماعية التى تناسب كياناتهم فى المجتمع • وهذا بالتأكيد أمر مازال المجتمع يهمله الى حد بعيد • فنحن نعامل شبابنا على أنهم مازالوا غير مستقلين ، وفى حاجة الى الرعاية ، فى نفس الوقت الذى تتطلب منهم أن يتحملوا المسؤولية • ففطالبهم أحيانا بالطاعة ، ونطالبهم أحيانا أخرى بأعمال مبتكرة ، ويرتبط كل هذا ، باتجاهات الكبار نحو السلطة •

وأهم ما نود التأكيد عليه هنا أن أحدث البحوث قد أبرزت أهمية ثقافة الأنداد ، أو ثقافة المجموعة ، التى يتعلم فيها الفرد السلوك • فلا يمكن فهم السلوك « الردىء » أو « الحسن » الا فى ضوء مقارنته بالسلوك الذى تتوقعه الجماعة الاجتماعية • ولذلك غالبا ما نسمع أن الانحراف يرجع الى تأثير المنزل « الردىء » • وهذا يعنى أن الأسرة ، وهى أولى الجماعات الوثيقة الصلة بالطفل ، والضرورية لمنحه الحب والأمن اللازمين له ، قد تصدعت أو تعاني أزمة شديدة •

وعندما يطرد الطفل من المنزل أو لا يحس بالسعادة فيه يبحث عن الزمالة فى أى مكان ، ويصبح من السهل إذا أتيت له الفرصة أن ينضم الى « عصابات الأطفال » الاجرامية أو التى تناسب المجتمع العداء • ويظهر فى تلك النشئل أو العصابات مدى قوة الولاء للجماعة الصغيرة ، مما يجعل من الصعب الانفصال عنها • ومن المؤكد ، أنه من المستحيل افتراء الفرد من المنزل أو النشلة السيئة ، ومعالجته كفرد بعيدا عن الجماعات الاجتماعية • فجميع الأدلة تبين أنه ينبغى أن يتحول اخلاص الفرد لجماعته الأولى الى جماعة أخرى • فقوى الجماعة هى أكثر الوسائل قوة لاعادة تربية الطفل وتشكيله • فكما تسبب الثقافة

السيئة الانحراف ، فان الثقافة الصنعة تعالج هذا الانحراف • وينبغي أن يتعلم المنحرف أن يتقبل دورا مختلفا ، ولا يمكن ان يقوم بهذا الدور الاجتماعي الا في وسط الجماعة • وعندما لا يمكن تغيير جماعته القديمة فان الصعوبة التي تواجهها في معالجة الانحراف هي أن نجد له جماعة جديدة يتقبل عن رضا مطالبها ومسئولياتها •

الفصل التاسع

دراسة الطبقة الاجتماعية (*)

لازال الجدول دائراً بين علماء الاجتماع حول نظرية الطبقة الاجتماعية ، أو حول موضوع التدرج الاجتماعي بشكل عام . ويستخدم المصطلح الأخير للإشارة الى أى نظام تدرجى للجماعات الاجتماعية أو الشرائح الاجتماعية فى مجتمع ما . وقد حدد علماء الاجتماع الإشكال الأساسية للتدرج الاجتماعى بوجه عام بأنها : الطائفة ، والطبقة الاجتماعية ، والطبقة الاجتماعية ، وجماعة الكنانة . ويتميز كل نمط من أنماط التدرج الاجتماعى هذه بأنه مركب . وهناك كثير من المسائل التى لم تحسم بعد المتعلقة بالأساس الذى تقوم عليه كل من الطائفة والطبقات الاجتماعية وسمات كل منهما . وهو ما يصدق على الطبقات وعلى جماعات الكنانة بنفس القدر ^(١) . على الرغم من أن تعريف الطبقة أكثر يسراً ، وغالباً ما يمكن تعيين حدودها بشكل أوضح . وبرغم

(*) هذا الفصل مترجم بوتوبور ، الطبقات فى المجتمع الحديث ، منشور ضمن الترجمة العربية لنفس الكتاب ، القاهرة ، دار المعارف ، الفصل الثانى ص ٧٠ —

(١) مارن مرضاً ممتازاً للدراسات الحديثة عن الطائفة عند شرنفاس وآخرين : « الطائفة » فى :

M.N. Srinivas et al. « Caste » Current Sociology. vol. VIII 1959.

وعن التدرج الاجتماعى فى المجتمعات الإقطاعية ، انظر :

Marc Bloch . Feudal Society

(وقد صدرت الترجمة الإنجليزية فى لندن عام ١٩٦١ م) ، الفصل السادس .

هذه الصعوبات ، فإن هناك بعض السمات العامة للتدرج الاجتماعي التي لا خلاف عليها بين الدارسين (*) .

نلاحظ أولا أن نسق المراتب لا يمثل جزءا من نظام طبيعي لا يتغير للأشياء وإنما هو نتاج بشري ، وهو يخضع للتغيرات التاريخية . ويمكن أن نقول بتحديد أكثر أن الفروق الطبيعية أو البيولوجية — من ناحية — والفروق في المراتب الاجتماعية — من ناحية أخرى — تنتمي إلى نوعين مختلفين من الظواهر . وقد أشار « روسو » إلى الفروق بمنتهى الوضوح في فقرة مشهورة من كتابه عن « أصل وأساس عدم المساواة

(*) يمكن للقارئ أن يرجع إلى بعض المصادر الأخرى — المترجمة أو المؤلفة — باللغة العربية :

١ — جورج جورفيتش ، دراسات في الطبقات الاجتماعية ، ترجمة أحمد رضا محمد رضا ، ومراجعة الدكتور عز الدين فودة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

٢ — بوتومور ، تهديد في علم الاجتماع ، ترجمة الدكتور محمد الجوهري ، وعلياء شكرى ، ومحمد على محمد ، والسيد محمد الحسينى ، الكتاب الرابع من سلسلة علم الاجتماع المعاصر ، القاهرة ، دار الكتب الجامعية ، ١٩٧٢ ، ص ٢٧١ — ٣٢٠ .

٣ — دكتور محمد الجوهري ، « منهج في دراسة بناء المجتمع المصرى » مقال بمجلة الكتاب ، أغسطس ١٩٧٢ . ويقدم هذا المقال أطارا نظريا لدراسة البناء الطبقي في المجتمع المصرى المعاصر .

٤ — ملكيفر وبيدج ، « المجتمع » ، الجزء الثانى ، ترجمة الدكتور السيد محمد المزاولى ، وفؤاد اسكندر ، ويوسف ميخائيل أسعد ، مكتبة النهضة المصرية (بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر) ، القاهرة ، ١٩٧١ . وهذا الجزء كله يدور حول موضوع التركيب الاجتماعى ، ولكن معالجة الطبقات الاجتماعية بالتخصيص من ص ٦٣٨ — ٦٦٦ . ومعالجة الموضوع في هذا الكتاب ذات طابع تقليدى محافظ ، وهى نموذج معبر للاتجاهات المحافظة — الأمريكية غالبا — فى تناول الموضوع ، ولا ترقى أطلاقا إلى أسلوب بوتومور أو جورفيتش .

(المترجم)

بين البشر » يقول فيها : « أرى أن هناك نوعين من عدم المساواة بين البشر ، الأول — وأسميه الطبيعي والفيزيقي — لأن الطبيعة هي التي أوجدته ، ويقوم على الفروق في العمر ، والصحة ، والقوة الجسمانية ، والقدرات العقلية أو الروحية • والثاني وهو ما أسميه اللامساواة الأخلاقية أو السياسية ، لأنها تقوم على نوع من الاصطلاح الاجتماعي ، وتستند الى موافقة الانسان • ويتكون النوع الأخير من الامتيازات المخطفة التي يتمتع بها بعض الناس على حساب الآخرين ، كمزيد من الثروة أو مزيد من التشريف أو مزيد من القوة أو على الأقل الاستحواذ على وضع ينفرد منه طاعة الناس له » (٢) •

وقد أقر هذا التمييز معظم الكتاب المحدثين في موضوع الطبقات الاجتماعية • وهكذا يلاحظ • ه • مارشال أن : « نظام الطبقات يعلم أفراد المجتمع أن يراعوا بعض الفروق ويتجاهلوا أخرى عند ترتيب الناس في تسلسل معين للجدارة الاجتماعية » (٣) • وان كان يقال في بعض الأحيان — مع التسليم بهذا التمييز — أن نظام الطبقات الاجتماعية في المجتمعات الرأسمالية الحديثة يحل في الواقع بطريقة تضمن التوافق التقريبي بين تدرج القدرات الطبيعية والفروق في المكانة المعترف بها اجتماعيا • وكثيرا ما تردد هذا القول (٤) ، ولكنها لا تستند

(2) J. J. Rousseau , A Dissertation on the Origin and Foundations of the Inequality of Mankind, Everyman editor, p. 160.

(3) T. H. Marshall, « The Nature of Class Conflict » in Citizenship and Social Class (1950) p. 115.

(٤) ونصلها على الخصوص في نظريتنا « الصفوة » عند باريتو Pareto وموسكا Mosca التي انتقدتها في كتابي « الصفوة والمجتمع » (١٩٦٤) Elites and Society .

هذا وقد ترجم الكتاب المذكور الى اللغة العربية ، انظر : بوتومور ، الصفوة والمجتمع • دراسة في علم الاجتماع السياسي ، ترجمة الدكتور =

الى وقائع تؤيدها تأييداً مقنناً • حقيقة أننا نسلم على العموم بأن عدم المساواة فى الدخول يعتبر أحد العناصر الهامة فى التدرج الطبقي • ولكن هناك الى جانب ذلك العديد من البحوث التى أثبتت أن عدم المساواة فى الدخول يرجع الى حد كبير الى التوزيع غير المتكافئ للثروة عن طريق الميراث ، ولا يرجع أساساً الى الفروق فى الدخل المكتسب الذى قد يفترض أنه يرتبط الى حد ما بالقدرات الطبيعية أو الولادية (٥) • وتؤكد الدراسات الحديثة لموضوع الاختيار التعليمي والمعنى عدم وجود هذا التطابق بين تدرج القدرة (الطبيعية) وتدرج الوضع الاجتماعي ، اذ توضح أن القدرة الفكرية والعقلية — مثلاً — لا تقابل دائماً بالدخل العالي أو المكانة الاجتماعية الرفيعة ، كما أن افتقار الشخص الى تلك القدرة لا يقابل دائماً بالعكس ، أى بدخل منخفض أو بمكانة اجتماعية منخفضة • والواقع أنه قد يكون من الأدق وصف نظام الطبقات الاجتماعية بأنه يعمل من خلال وراثة الملكية ، الى حد كبير ، ليضمن لكل فرد أن يحتفظ بوضع اجتماعي معين يتحدد على أساس مولده وبغض النظر عن قدراته الخاصة • وهناك بعض العوامل الاجتماعية ، التى سنعرض لها فيما بعد ، التى تؤدي الى تلطيف هذا الوضع ، ولكنها لا تقضى عليه •

والنقطة الثانية التى يجمع عليها المؤلفون بوجه عام هي أن الطبقات الاجتماعية — على خلاف الطوائف أو الطبقات الاقطاعية — جماعات أكثر

= محمد الجوهري ، وعلياء شكرى ، ومحمد على محمد ، والسيد محمد الحسينى ، الكتاب المسمى فى سلسلة علم الاجتماع المعاصر ، القاهرة ، دار الكتب الجامعية ، ١٩٧٢ •

(المترجم)

(٥) انظر على سبيل المثال :

H. Dalton , Some Aspects of the Inequality of Incomes in Modern Societies (1920).

تميزا بالطابع الاقتصادى . ففى لا تقوم ، ولا تتقدم ، بفعل أى قواعد قانونية أو دينية خاصة . وأن عضوية الفرد فى طبقة معينة لا تضى عليه أى حقوق مدنية أو سياسية معينة . وتترتب على هذه النقطة أن حدود الطبقات الاجتماعية أقل قابلية للتحديد الدقيق . حقيقة أن الطبقتين الاجتماعيتين الرئيسيتين ، وهما البورجوازية (الطبقة الوسطى) والطبقة العاملة ، يمكن تحديدهما بسهولة نسبيا فى معظم المجتمعات ، ولكننا يجب أن ندرك أن هناك كثيراً من الشرائح الوسطى ، التى يشار إليها من قبيل التبسيط باسم « الطبقات الوسطى » ، والتى يصعب تعيين حدودها بدقة ، كما أن العضوية فيها لا يمكن أن تحدد بأى طريقة سهلة بسيطة (*) .

(*) يجب أن نلاحظ أن هاتين الطبقتين تمثلان الطبقتين الرئيسيتين فى المجتمع الرأسمالى فقط ، أما الأشكال الاجتماعية الاقتصادية السابقة على الرأسمالية أو المعاصرة لها ، فتمتيز بالطبع بوجود طبقات أخرى ، ذات صفات ومشخصات مختلفة . ذلك أن أشكال الملكية الخاصة لأهم وسائل الإنتاج السائدة فى كل نظام من الأنظم الاجتماعية المتتابعة تاريخيا هى التى تحدد طبيعة وشكل الطبقات الرئيسية الموجودة فى ذلك المجتمع . فنجد مثلا فى المجتمع العبودى أن الطبقتين الرئيسيتين كانتا السادة والعبيد ، وفى المجتمع الإقطاعى السادة الإقطاعيون وأرقاء الأرض (أو الألقنان) ، وفى المجتمع الرأسمالى الرأسماليون (البورجوازيون) والبروليتاريا (الطبقة العاملة) .

ثم هناك علاوة على الطبقات الرئيسية طبقات أخرى فرعية . ولكنها تقوم على أسس أخرى من طبيعة ثانوية . فنجد من أمثلة تلك الطبقات الفرعية ملاك الأرض أو الفلاحين فى ظل المجتمع الرأسمالى . ويمكن أن نقول عن تلك الطبقات بصفة عامة أنها تمثل أما رواسب طبقات رئيسية عفا عليها الزمن ، أو خبايا لطبقات رئيسية سوف تتضح ملامحها ومشخصاتها فى المستقبل . ومن الممكن علاوة على كل هذا أن تنقسم كل طبقة فى داخلها إلى طبقات أو أقسام فرعية . . .

لذا كان انوضع بهذا التعقيد بالنسبة للمجتمع الصناعى الرأسمالى الذى يتكلم عنه بوتومور (وهو الذى توجد فيه هاتان الطبقتان الرئيسيتان) =

ونلاحظ فضلاً عن هذا أن عضوية الطبقات الاجتماعية الحديثة تتميز بأنها أقل ثباتاً في العادة من عضوية الأنماط الأخرى من الجماعات المتدرجية . حقيقة أن الفرد يولد في طبقة اجتماعية معينة — تماماً كما يولد في طائفة أو طبقة إقطاعية — ولكن من الأمور الضعيفة الاحتمال أن يظل في نفس المستوى الاجتماعي الذي ولد فيه ، على خلاف الفرد في مجتمع الطائفة أو الطبقة الإقطاعية . ففي خلال حياة الفرد يستطيع هو — أو أسرته — أن ترتفع أو تسقط في سلم التدرج الاجتماعي . فإذا ارتقى مستواه الطبقي ، فهو ليس بحاجة إلى صك نبالة ، أو إلى أي نوع من الاعتراف الرسمي ، يؤكد به وضعه الطبقي الجديد . فيكفيه أن يصبح أكثر ثراء ، أو أن يضطلع بدور اقتصادي أو مهني معين ، أو يكتسب حتى بعض السمات الثقافية الثانوية للشريحة الاجتماعية التي سينتقل إليها .

وبرغم وضوح الأساس الاقتصادي للطبقات الاجتماعية ، فإن

= فإنه بالقطع أكثر تعقيداً بالنسبة للمجتمع الذي يعيش مرحلة انتقالية من مراحل تطوره الاقتصادي الاجتماعي . والنموذج الحي القريب لذلك هو مجتمعنا المصري .

فالسمة العامة المميزة للمجتمع المصري أنه مجتمع انتقالي من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية . فهو لم يعد يعرف مرحلة الانقطاع بشكلها الكلاسيكي ، ولم يعرف بعد السيطرة الكاملة للنظام الرأسمالي . هذا فضلاً عن أن مرحلة التغيير الاشتراكي لا زالت — برغم الانتجازات العظيمة التي تحققت — تخطو خطواتها الأولى من أجل تغيير صورة العلاقات الاقتصادية الاجتماعية في المجتمع .

وقد رتبنا في مقالنا عن الطبقات بعضاً من النتائج على هذا الوضع يجب الالتفات إليها عند دراسة البناء الطبقي في المجتمع المصري ، ويحسن أن يرجع القارئ إلى :

دكتور محمد الجوهري : منهج في دراسة بناء المجتمع المصري ،
مجلة الكتائب ، أغسطس ١٩٧٢ ، ص ٢٨ — ٥٦ .

(المترجم)

هذه الحقيقة يمكن تفسيرها بطرق عديدة مختلفة ، مما يترتب عليه ظهور
عديد من الآراء المتباينة أشد التباين حول أهمية الطبقات فى الحياة
الاجتماعية وحول العلاقات بين الطبقات . ولعله من المفيد أن نبدأ
استعراض تلك الآراء المتعارضة بمناقشة تفسير كارل ماركس ، ذلك
لأنه يؤكد بقوة الأساس الاقتصادى للطبقات ، كما يؤكد على العلاقات
المتناقضة بينها ، ولأن الدراسة النقدية لمفاهيم ماركس سوف تلقى
الضوء على معظم المشكلات الحيوية المتصلة بطبيعة الطبقات الاجتماعية .

نلاحظ أولاً أن ماركس لم يقدم اطلاقاً نظرية منهجية متكاملة
فى الطبقات ، على الرغم من أنه يمكن أن يقال بحق (كما لاحظ لينين)
أن كل ما كتبه ماركس كان متصلاً بموضوع الطبقات على نحو أو آخر .

والنقطة التى بدأ عندها ماركس يقدم عرضاً متماسكاً لنظريته هى بالضبط
حيث توقف مخطوط المجلد الثالث من كتابه رأس المال دون أن يكتمل
وذلك بعد صفحة واحدة كان قد بدأ يركز فيها على الصعوبات التى واجهت
نظريته فى الطبقات . والواقع أن ماركس قد تبنى فكرة معينة عن
الطبقة كانت مستخدمة على نطاق واسع من قبل المؤرخين والمفكرين
النظريين الاجتماعيين (بمفاهيم الاشتراكيين الأوائل) فى الوقت الذى
بدأ فيه دراسته السوسيولوجية ، ثم وجه بعد ذلك مزيد عنايته لمحاولة
مواجهة فكرته هذه مع الاطار لنظريته فى التغير الاجتماعى ، واستخدامها
فى تحليل تطور نظام اجتماعى معين ، هو الرأسمالية الحديثة . وقد
أشار هو نفسه الى ذلك عندما كتب فى احدى خطاباتة القديمة يقول :

» ... الواقع أنه ليس لى أى فضل فى اكتشاف وجود الطبقات فى
الجنم الحديث ، ولا وجود الصراع بينها . فقبل بكثير استطاع
بعض المؤرخين البورجوازيين وصف التطور التاريخى لهذا الصراع بين
الطبقات كما قام بعض الاقتصاديين البورجوازيين بتفسير الطبقات

اقتصاديا» (٦) . واستطرد ماركس شارحاً إسهامه الخاص فى دراسة الموضوع وهو أنه أوضح أن وجود الطبقات يرتبط بمراحل تاريخية معينة من مراحل تطور الانتاج ، وأن صراع الطبقات فى المجتمعات الرأسمالية الحديثة سوف يؤدى الى أنتصار الطبقة العاملة وسيكون ايذاناً بمجتمع اشتراكى لا طبقى .

لذلك نجد أن السمات المميزة لنظرية ماركس هى فهم الطبقات الاجتماعية فى ضوء نظام الانتاج ، وفكرة التطور الاجتماعى من خلال الصراع الطبقي الذي سينتهى الى نمط جديد من المجتمعات بلا طبقات . وكما قال ماركس : « ... ان مجموع ما يسمى تاريخ العالم ليس سوى ما خلقه الانسان نفسه بواسطة العمل البشرى » (٧) . فالانسان يخلق (ويعيد خلق) نفسه بمعنى فيزيقى وبمعنى ثقافى أيضاً . ويقول ماركس فى مقدمة كتابه « نقد الاقتصاد السياسى » : « يدخل الناس فى الانتاج الاجتماعى الذي يصنعه الناس فى علاقات محددة لا مناص منها ولا تخضع لارادتهم الخاصة . وتقابل علاقات الانتاج هذه مرحلة معينة من مراحل تطور قوى الانتاج المادية عندهم . ويكون مجموع علاقات الانتاج هذه البناء الاقتصادى المجتمع ، وهذا البناء هو بمثابة الأساس الواقعى الذى تنهض عليه الأبنية الفوقية السياسية والقانونية ، والذى تقابله أشكال محددة من الوعى الاجتماعى . فطريقة انتاج الحياة المادية تمدد الطابع العام لمعاملات الحياة الاجتماعية ، والسياسية ، والروحية » (٨) .

فالطبقات الاجتماعية قد نشأت مع أول توسع تاريخى لقوى الانتاج بحيث تجاوزت المستوى اللازم لمجرد الاعاشة ، بما فى ذلك

(٦) من خطاب له إلى Weydemeyer بتاريخ ٥ مارس ١٨٥٢ .

(٧) Economic and Philosophical manuscripts (1844).

(8) Contribution to the Critique of Political Economy (1859).

توسيع تقسيم العمل خارج نطاق الأسرة ، وتراكم فائض الثروة ، وظهور الملكية الخاصة للموارد الاقتصادية . لذلك كانت علاقات الأفراد — المتفاوتة — بأدوات الإنتاج المملوكة ملكية خاصة هي التي تمتد أساس قيام الطبقات الاجتماعية . وقد حدد ماركس بعض المراحل الهامة في التاريخ البشري ، أو بعض الأشكال الرئيسية للبناء الاجتماعي . وقد خُلب في مقدمة كتابه « نقد الاقتصاد السياسي » يقول : « يمكننا على وجه الأجمال أن نحدد الأساليب الآسيوية ، والعتيقة ، والاقطاعية ، والبورجوازية الحديثة في الإنتاج باعتبارها مراحل تقدم التكوين الاقتصادي للمجتمع » . وقد أثار — هو وانجلز Engels — في موضع آخر إلى : الشيوعية البدائية ، والمجتمع العتيق (العبودي) ، والمجتمع الاقطاعي (نظام القنانة) ، والرأسمالية الحديثة (العمل المأجور) ، باعتبارها تمثل الأشكال التاريخية الرئيسية للمجتمع . وتتميز اشارات ماركس الى نمط المجتمع الآسيوي بأهمية وطرافة خاصة ، لأن هذا النمط يقع خارج سلسلة التطور التي مرت بها المجتمعات الغربية ، ولأنه يبدو بذلك أنه يسلم بإمكانية قيام طبقة حاكمة في هذه الحالة تتكون من كبار الموظفين الذين يتحكمون في الجهاز الإداري ^(٩) . إلا أنه لم يتابع دراسة هذا الموضوع في مؤلفاته اللاحقة .

(٩) قارن حول هذا الموضوع المقال الهام الذي كتبه جورج ليشنهلم :

George Lichtheim , « Marx and the Asiatic mode of production » St Anthony's Studies No. 14 (1963).

وقارن كذلك ملاحظات ماركس عن المجتمعات قبل الرأسمالية ، وهي مأخوذة من مخطوطاته الأولية لكتابه « رأس المال » في :

Karl Marx, Pre - Capitalist Economic Formations , edited by E. J. Hobsbawm (1964) .

ويرى هوبسباوم في المقدمة التي كتبها لهذا الكتاب أن هذه النصوص توضح أن ماركس لم يكن يحاول وضع نظرية تطورية علمية . ولكن على الرغم من أننا يمكن أن نسلم بأن ماركس لم يكن مفكراً تطورياً على الطريقة =

وتتم التغيرات التاريخية من أحد أنماط المجتمعات الى الآخر بواسطة الصراعات الطبقيّة وانتصار طبقة معينة على الطبقات الأخرى . ويعكس الصراع الطبقي نفسه عدم امكان الموائمة بين أساليب مختلفة فى الانتاج ، ويتوقف انتصار طبقة معينة — وما يلى ذلك من اعادة تشكيلها للمجتمع — على ظهور أسلوب فى الانتاج أحدث وأكثر تفوقاً ، يكون فى صالح الطبقة الجديدة إن يسود سائر الأساليب الأخرى . وتقول كلمات ماركس فى هذا الصدد : « لا يمكن أن يفتقى أى نظام اجتماعى قبل أن تتطور جميع القوى المنتجة التى يمكن أن تجدد لنفسها متسعاً فيه . ولا يمكن أن تظهر علاقات انتاج أحدث وأرقى قبل أن تكون الظروف المادية لوجودها قد نضجت فى أحشاء المجتمع القديم » .

على أن ماركس لم يكن يقدم نظرية بسيطة ساذجة فى الحتمية التكنولوجية أو الاقتصادية . بل على العكس من ذلك ، كما أكد فى نقده لفلسفة التاريخ عند هيجل Hegel ، اذ يقول : « ليس « التاريخ » هو الذى يستخدم الناس كأداة لتحقيق أهدافه الخاصة ، كما لو كان فرداً معيناً . ان التاريخ ليس سوى النشاط الذى يبذله الناس لتحقيق أهدافهم هم » ^(١٠) . لقد كان ماركس يؤمن بقوة (والا كانت كل نشاطاته الفكرية والسياسية الأخرى نوعاً من العبث) بأن انتصار الطبقة الجديدة

= كونت أو سبفسر الصارخة ، فأنه من المبالغة فى الاتجاه المضاد الادعاء بأنه لم يكن فى ذهنه أى مخطط تطورى على الإطلاق . وهناك عدد من المشكلات التى أخفق ماركس فى حلها بوضوح فى كتاباته . ومن هذه المشكلات الاجابة بدقة عما اذا كان الانتقال من الاقطاع الى الرأسمالية ، ثم نمو المجتمع الرأسمالى يمكن ان يعتبر حالات خاصة ، أو ما اذا كان من الممكن — وكيف — ادخالها فى اطار تصور عام لتطور المجتمع البشرى منذ بداياته الأولى .

(10) The Holy Family

الناشئة يتوقف على وعيها بموقفها وبأهدافها ، وكذلك على فاعلية تنظيمها السياسى ، وعلى وضعها الاقتصادى الفعلى . وهذا هو على وجه الخصوص وضع الطبقة العاملة فى المجتمع الرأسمالى ، وقد ناقش ماركس فى عدة مناسبات مختلفة العوامل التى يمكن أن تؤثر على تطور وعيها الطبقي وعلى نضجها السياسى . فدرس فى كتابه « بؤس الفلسفة »^(١١) — على سبيل المثال — بشئ من الاسهاب تطور الطبقة العاملة ، وأضاف بعض الملاحظات المنقذية حول الدراسات الادبريقية الخاصة بهذه الحركة الاجتماعية ذات الأهمية القصوى . ويقول فى هذا : « لقد أجريت كثير من البحوث لتتبع المراحل التاريخية التى مرت بها البورجوازية ، ابتداء من الكميونة حتى تكونها كطبقة . ولكن عندما يتعلق الأمر بمسألة التوصل الى فهم واضح للاضرابات ، والاتحادات ، وغيرها من الأشكال التى تحاول البروليتاريا من خلالها — وعلى مرأى منا — تنظيم نفسها كطبقة ، نجد البعض وقد استولى عليه خوف رهيب ، بينما يبدى آخرون ازدراء وتعاليا » . ولذلك يعتبر من أهم سمات نظرية ماركس فى الطبقات أنها تحاول أن تأخذ فى اعتبارها التفاعل بين الموقف الواقعى للأفراد المشتركين فى عملية الانتاج ، من ناحية ، والتصورات التى يكونونها عن موقفهم وعن اتجاهات الحركة الاجتماعية والسياسية المتاحة لهم ، من ناحية أخرى . هذا وتفسح النظرية فى تطبيقها على المجتمعات الحديثة مكانا كبيرا لتأثير الأفكار والمذاهب الفكرية . ويرجع اقتناع ماركس بأن الطبقة العاملة سوف تنتصر خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا فى صراعها ضد البورجوازية ، الى اعتقاده بأن نظام الانتاج بالمانع الضخمة الحديثة سوف يساعد الى أقصى حد على نمو الوعى الطبقي ، وعلى انتشار الأفكار الاشتراكية وتنظيم الحركة السياسية .

ولقد كان ماركس مهتما بشكل خاص — شأنه فى ذلك شأن غيره

(11) The Poverty of Philosophy.

من مفكرى القرن التاسع عشر الذين ساهموا فى تأسيس علم الاجتماع — بدراسة أصول وتطور المجتمع الرأسمالى الحديث • وقد اختار أن يدرس تلك الأصول وهذا التطور فى بلد واحد أساساً هو إنجلترا ، لأنها كانت فى ذلك الوقت أعظم انبلاذ الصناعية تقدماً • وكان هدفه من ذلك أن يوضح للآخرين — كما يقول هو نفسه — « صورة مستقبلهم » • ولقد كانت نظرية ماركس مقنعة أشد الاقناع فى تطبيقها على هذا المجتمع الانجليزى فى منتصف القرن التاسع عشر • وبدأ أن مسار التطور الصناعى يؤكد القضية التى مؤداها أن المجتمع أخذ فى الانقسام بشكل واضح الى طبقتين رئيسيتين ، طبقة صغيرة من الرأسماليين الذين يزدادون ثراءً ، وجماهير مترابدة ممن لا يملكون شيئاً والعمال المأجورين الفقراء • وأن الهوة الاجتماعية بين الفريقين أخذت فى الاتساع نتيجة انهيار الطبقات الوسطى (التى كانت تمنى عند ماركس فئة صغار المنتجين المستقلين وأصحاب المهن المستقلين) التى تحول أفرادها الى مستخدمين لدى الغير • ثم كانت نشأة الحركة العمالية — كذلك — (ممثلة فى النقابات ، والجمعيات التعاونية والأحزاب السياسية الاشتراكية) واندلاع الصراعات الثورية فى جميع أنحاء أوروبا ، وخاصة فى السنوات التى سبقت عام ١٨٤٨ ، كانت كلها بمثابة شواهد تؤيد نبوءة ماركس بنمو الوعى الطبقي عند الطبقة العاملة ، وظهور هذا الوعى فى صورة مذاهب اجتماعية جديدة وأشكال جديدة من التنظيم السياسى •

وقد ظلت نظرية ماركس طوال الثمانين عاماً الماضية موضوعاً لنقد لا يعرف هواده من ناحية ولدفاع عنيد من ناحية أخرى • وقد اهتمت تلك المناقشات بثلاثة جوانب أساسية من النظرية • أولها ذلك النقد الذى يعترض على الأهمية التى أولاها ماركس للطبقات الاجتماعية وللصراعات الطبقيّة فى تفسير التغيرات التاريخية الأساسية فى المجتمع

البشرى • ويقال فى هذا الصدد ان ماركس قد أهمل ، نتيجة اهتمامه الزائد بالطبقات ، علاقات اجتماعية أخرى على جانب كبير من الأهمية ، خاصة تلك العلاقات التى تربط بين الناس داخل المجتمعات القومية • وقد أدى هذا الى تشويه تصويره للتغير الاجتماعى من ناحيتين • اذ قاده هذا الى التهمين من شأن تأثير القومية والصراع بين الأمم فى التاريخ البشرى • ولعل ذلك كان من الأخطاء التى يمكن التماس العذر لها فى منتصف القرن التاسع عشر حيث كان هناك من المفكرين — مثل كونت وسبنسر — من يعتقد أن الحرب سوف تفتق نهايتا من حياة الانسان • الا أن نمو المشاعر القومية والامبريالية خلال الشطر الأخير من القرن التاسع عشر يمثل مشكلة خاصة أمام نظرية ماركس • اذ على الرغم من امكان تفسير تلك المشاعر بأنها انتشار أفكار الطبقة الحاكمة ، فان السؤال يظل مطروحا كما هو : لماذا استطاعت مثل هذه الأفكار والمشاعر أن تؤثر على مثل هذا القطاع العريض من السكان فى الوقت الذى أخذت فيه الحركة العمالية تنمو بعنف ، وأصبحت المذاهب الماركسية تحظى بانتشار واسع وشهرة بين الناس ؟

كما أن ماركس لم ينتبه بالقدر الكافى لجانب آخر من الاحساس المتزايد بالمجتمع القومى فى الأمم الأوروبية ، الذى كان مسئولا عن تقيد نمو الصراعات الطبقيّة والتخفيف منها • فلقد كان من اليسير فى منتصف القرن التاسع عشر أن نميز بين « أمتين » داخل كل مجتمع ، تشارك احدهما مشاركة كاملة وفعالة فى الشؤون القومية وتقوم على توجيهها ، بينما تمثل الأخرى المسادة الخام التى يمارس عليها الساسة عملهم • كذلك كان من السهل أن تنحصر الحركة الثورية العنيفة التى كانت آخذة فى التكون بين أبناء « الأمة » الخاضعة المقهورة • ولكنه كان قد بدأ — حتى وماركس لا يزال على قيد الحياة — توسيع نطاق الحقوق السياسية والاجتماعية لكى تشمل جماعات جديدة من السكان ،

وهو التطور الذى اتصل — ولكن بسرعة أكبر — خلال القرن العشرين ،
والذى كان من نتيجته تغير العلاقات بين الطبقات • وقد لعبت المفاهيم
الأخلاقية والاجتماعية الجديدة — التى تؤكد على المصالح البشرية
المشتركة داخل الوطن الواحد — ، وكذلك فكرة « المواطننة » ، دورا فى
أحداث هذه التغيرات ، كما كانت فى نفس الوقت إحدى نتائج تلك
التغيرات •

ولقد بدأ فشل المبراعات الطبقيّة داخل البلاد الصناعيّة فى الوصول
إلى تلك الدرجة من الشدّة التى كان يتوقعها لها ماركس ، بدأ بشكل
مؤثر وحاد فى عام ١٩١٤ ، عندما أجمعت كل الأحزاب الاشتراكية
الأوروبية تقريبا — وكثير منها ذو عقيدة ماركسية — على تأييد الحرب
التي شنتها حكوماتها • كذلك بدت نفس الظاهرة — ولكن ليس بنفس
التأثير والحدة — فى التغيرات التي طرأت على سياسة الطبقة العاملة
خلال القرن العشرين ، حيث تحولت من الأفكار والأفعال الثورية إلى
الأفكار والأعمال الإصلاحية وقد يمكن القول فى هذا الصدد أن رابطة
القومية — الاجتماعية — قد أثبتت فى هذه العملية أنها أكثر فعالية من
رابطة الطبقة فى خلق مجتمع متماسك •

والنقطة الثانية فى النقد الذى وجه إلى ماركس هى أنه على الرغم
من أن النظرية الماركسية قد أثبتت كفاءة معقولة فى تفسير ظواهر
العلاقات الطبقيّة فى المجتمعات الرأسمالية الحديثة ، فإنها لم تثبت
نفس الكفاءة — ولا هى استخدمت بنفس النجاح — فى تفسير عدد من
أنماط التدرج الاجتماعى الأخرى • والواقع أن فى النظرية الماركسية
استخدامين متميزين لمصطلح « طبقة » يمكن أن يحلانا تلك المشكلة (١٢)

(١٢) يمكن للقارئ أن يجد أفضل عرض لمفاهيم الطبقة المختلفة التى
استخدمها ماركس فى نظريته منذ :

S. Ossowski, *Class Structure in Class Consciousness* (London,
1963) Chapter V.

كثيرا جدا ما يستخدم ماركس مصطلح طبقة للإشارة إلى الجماعات الاجتماعية الرئيسية — المضطهدين والمضطهدين — التي تتصارع مع بعضها في كل نمط من أنماط المجتمع الانساني فيما بعد المرحلة الموعلة في البدائية، وذلك على نحو ما جاء في افتتاحية البيان الشيوعي : « ان تاريخ كل مجتمع الى يومنا هذا ليس سوى تاريخ الصراع بين الطبقات » . الا أن ماركس يدرك في مكان آخر من مؤلفاته الملامح المميزة للطبقات الاجتماعية الحديثة . ففي كتابه الأيديولوجية الألمانية (*) يقابل بين نظام الطبقات ونظام الطبقات القطاعية ، ويلاحظ : « التمييز بين الفرد الشخصي والفرد الطبقي ، وأن الطبيعة العرضية لظروف حياة الفرد لم تظهر الا بظهور الطبقة ، التي كانت هي نفسها من نتاج البورجوازية » . والواقع أن ماركس قد كرس نفسه أساسا لدراسة « الطبقة » بهذا المعنى الثاني ، كما توضح مؤلفاته الطمية بما فيه الكفاية . ولذلك لم تتح له فرصة مواجهه الصعوبات التي يمكن أن تنشأ عن تطبيق نظريته العامة في الطبقات في تفسير أصول وتطور المجتمعات القطاعية ، أو نظام انطوائف ، أو الشكل الآسيوي من المجتمعات الذي حدده هو نفسه وصور ملامحه باختصار . فالنقد إذن ليس هو أن ماركس نفسه قد أخفق في اختبار نظريته بقدر كاف من الشمول . فإذ صاغ فروضا جديدة ومثيرة ، وحاول أن يطبقها بصرامة على النموذج الذي بدا له أنه بالغ الأهمية من الناحيتين النظرية والعملية ، وأعنى نمو الرأسمالية الحديثة . أما الفشل فهو فشل من جاء بعده من الماركسيين ، الذين أمسكوا — الى حد كبير — عن اختبار مدى فائدة النظرية ونواحي القصور فيها عند تطبيقها على مواقف تاريخية أخرى .

أما الخط الثالث الذي سار فيه النقد — وهو الذي يهنا هنا أكثر من أي شيء — فيوجه مباشرة الى تصوير ماركس لنمو الطبقات

(*) German Ideology.

الاجتماعية فى المجتمعات الرأسمالية الحديثة • فقد تنبأ ماركس — بصفة عامة — بأن الهوة الاجتماعية الموجودة بين الطبقتين الرئيسيتين — البورجوازية والبروليتاريا — سوف تزداد اتساعا ، ويرجع ذلك جزئيا الى تزايد التناقض بين ظروف معيشة كل منهما ^(١٣) • ويرجع كذلك الى اختفاء الثرائح الوسطى من المكان ، وأن الوعي الطبقي للبروليتاريا سوف ينمو ويتخذ طابعا ثوريا وأن حكم البورجوازية سوف تعصف به فى النهاية ثورة الغالبية العظمى من السكان •

وقد وجهت ضد هذا الرأى حجج كثيرة اعتمدت على الملاحظة السوسولوجية للتغيرات التى طرأت على بناء المجتمعات الحديثة • فيقال أولا أن الهوة بين البورجوازية والبروليتاريا لم تتسع لعدة أسباب • ذلك أن انتاجية الصناعة الحديثة — وخاصة خلال العقود القليلة الماضية — قد ارتفعت ارتفاعا عظيما بحيث أدت الى رفع مستوى المعيشة العام بشكل ملحوظ • وحتى لو ذلك توزيع الدخل بين الطبقات على حاله دون تغيير ، مان من شأن ذلك أن يؤدى الى رفع مستوى معيشة الطبقة العاملة الى الحد الذى يمكن أن يشجع على وجود مطامح جديدة واتجاهات اجتماعية جديدة بعيدة كل البعد عن المطامح والاتجاهات التى تحبذ الأهداف الثورية • ثم يقال علاوة على ذلك بأن توزيع الدخل القومى قد تغير فعلا لصالح الطبقة العاملة ، مما يؤدى الى تدعيم هذه الاتجاهات — المعادية للأهداف الثورية — وتوكيدها • ولو أن المسدى

(١٣) على خلاف الاعتقاد الشائع بأن ماركس لم يؤكد أن مستوى المعيشة المادى للطبقة العاملة سوف ينهار كلية مع نمو الرأسمالية • ذلك أن موقفه الأساسى فى هذا الصدد هو أن مستوى معيشة البروليتاريا سوف ينحط بالمقاييس الى مستوى معيشة البورجوازية ، أما بأن يظل جامداً على حاله ، فى الوقت الذى يرتفع فيه مستوى معيشة البورجوازية ، أو بأن يرتفع بمعدل أيضا • قارن عرضه الموجز لهذا الموضوع فى : « العمل المأجور ورأس المال » .
Wage — Labour and Capital .

الذى بلغت عملية إعادة توزيع الدخل والثروة فى المجتمعات الحديثة لازال موضع خلاف ، وسوف نشير فى الفصل التالى الى بعض الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع • ولكن حتى القدر المعتدل من إعادة توزيع الدخل ، علاوة على الزيادة العامة فى الدخل ، وتوسيع نطاق الخدمات الاجتماعية ، وزيادة تأمين المعالة ، كل ذلك من شأنه أن يؤدى بوضوح الى احداث تغير هام فى وضع الطبقة العاملة فى المجتمع • ولم يعد من الممكن أبداً فى هذا النصف الثانى من القرن العشرين أن نتصور أن الطبقة العاملة فى البلاد الصناعية المتقدمة مغتربة عن المجتمع كلية ، أو كما تقول عبارة ماركس ، « طبقة ضمن المجتمع المدنى وليست طبقة متممة الى المجتمع المدنى » •

ومن التغيرات الأخرى التى تمثل مشكلة بالنسبة للنظرية الماركسية نمو « الطبقات الوسطى الجديدة » • وليس من شأن هذا أن يعنى مباشرة فساد رأى ماركس بأن « الطبقات الوسطى » سوف تختفى تدريجياً فى المجتمعات الحديثة • ذلك لأنه كان يشير الى أعداد كبيرة من صغار المنتجين ، والحرفيين ، والعمال اليدويين ، وصغار الزراع والمهنيين الذين يعملون لحسابهم ، وكثيرين غيرهم ممن تم امتصاصهم فعلا كمستخدمين بالأجر فى المشروعات الرأسمالية الكبيرة • ومع ذلك غانها لا تتناقض مع أحد آراء ماركس الأساسية ، وهى أن « الشرائح الوسطى » سوف تختفى ، وأنه سيظهر بناء طبقي مبسط يضم طبقتين رئيسيتين محددتين • وقد كتب فى البيان الشيوعي يقول : « ان الذى يميز عصرنا الحاضر — عصر البورجوازية — هو أنه جعل التناحر الطبقي أكثر بساطة : فان المجتمع ككل آخذ فى الانقسام أكثر فأكثر ، الى معسكرين كبيرين متعارضين ، الى طبقتين كبيرتين ، تواجه احدهما الأخرى مباشرة ، هما البورجوازية والبروليتاريا » •

وتضم الطبقات الوسطى الجديدة الموظفين الكتابيين ، وفئة

المشرفين ، والمديرين ، والفنيين ، والعلماء ، وكثيرين من أولئك الذين يعملون في توفير هذه الخدمة أو تلك (كخدمات الرفاهية الاجتماعية ، والترويج ، وقضاء أوقات الفراغ) • وقد كان ظهورها نتيجة التنمية الاقتصادية ، وهي تعبير عن زيادة تعقد التدرج الاجتماعى فى المجتمعات الصناعية الحديثة • ثم هى تدخل — أو تنمى ادخال — عنصر هام من العناصر التى يقوم عليها التدرج ، وهو الهيبة الاجتماعية القائمة على المهنة ، والاستهلاك ، وأسلوب الحياة • وقد فعل ذلك ماكس فيبر Max Weber — الذى كان أول من قدم بعبارة شاملة متكاملة للنظرية الماركسية — بأن ميز أولا بين مختلف أشكال التدرج التى تتمايش مع بعضها فى المجتمعات الحديثة وهى : التدرج الطبقي ، الذى أولاه ماركس اهتمامه الأكبر ، والتدرج على أساس الهيبة الاجتماعية أو الاحترام • كما درس توزيع القوة السياسية فى المجتمع كظاهرة مستقلة ، وهى التى اعتبرها ماركس نتيجة من نتائج التدرج الطبقي وحده تقريبا • ومن الأمور الواضحة فى نظر فيبر أن التدرج على أساس الهيبة — الذى يسمح بتكوين جماعات مكانة — يرجع فى الأصل الى الجماعات قبل الرأسمالية التى كانت تحظى بالاحترام الاجتماعى ، كمختلف عناصر طبقة النبلاء ، والمهن المتعلمة ، وكبار الموظفين • أما الطبقات الوسطى الجديدة فى المجتمعات الصناعية المتقدمة فتتميز على الأقل ببعض هذه الملامح نفسها التى تؤسس ادعاءاتهم بمكانة اجتماعية معينة على خصائصهم التعليمية والثقافية ، وعلى طبيعة المهن التى يمارسونها ، وعلى أسلوبهم الخاص فى الحياة •

ونلاحظ أن التدرج على أساس الهيبة يؤثر على النظام الطبقي — كما يفهمه ماركس — من ناحيتين هامتين • أولا : أنه يقسم بين الطبقتين الرئيسيتين مجموعة من جماعات المكانة التى من شأنها أن تملأ الهوة

الموجودة بين الطرفين المتباعدين فى البناء الطبقي (*) . ثانياً : أنه يقدم تصوراً جديداً تماماً للتدرج الاجتماعى ككل ، وبمقتضاه يسدو هذ التدرج كمتصل Continuum من مراتب مكانة أقل وضوحاً وتحديداً ، التى تتحدد وفقاً لمجموعة من العوامل المختلفة ، وليس وفقاً لعامل الملكية وحده ، وهو تصور لا يتفق وفكرة تكون طبقات اجتماعية ضخمة ووجود صراع أساسى بين الطبقات . فالملاقات بين جماعات المكانة بمستوياتها المختلفة علاقات تنافس ، وليست علاقات صراع . ومع نمو الطبقات الوسطى عددياً ، التى تمثل نسبة متزايدة من مجموع السكان ، أخذت هذه الفكرة عن التدرج الاجتماعى كمتصل من مراتب الهيبة (أو المكانات) — دون أى فواصل حادة بينها ، وبالتالي بدون وجود صراعات واضحة بين الجماعات الاجتماعية الرئيسية — أخذت تؤثر بشكل متعاظم على الفكر الاجتماعى ، وكان انتشارها بمثابة اختبار لنمو الوعي الطبقي . وترتب على هذا أنه على حين اعتبر ماكس فيبر أن التدرج على أساس الطبقة والتدرج على أساس المكانة يتعايشان الى جوار بعضهما فى المجتمعات الحديثة ، وأن أهمية كل منهما النسبية تتذبذب تبعاً للتغيرات التى تطرأ على التكنولوجيا وعلى الظروف الاقتصادية ، على حين كان هذا رأى ماكس فيبر وجدنا بعض علماء الاجتماع المعاصرين ينتهون الى أن جماعات المكانة قد أصبحت اليوم أكثر أهمية من الطبقات الاجتماعية بكثير فى نسق التدرج الاجتماعى ككل .

(*) نود أن نلفت نظر القارئ الى المضمون الأيديولوجى لهذه الآراء . فهى فى تصورنا أكثر من مجرد خلاف « اكاديمى » حول عدد الطبقات أو الشرائع الاجتماعية ، وانها هى محاولة تقديم بديل للتصور الماركسى للطبقات والصراع الطبقي . فطمس هذا الوضوح فى معالم البناء الطبقي يؤدي آلياً الى إلغاء فكرة الصراع الطبقي أو تهويمها . وكذلك نبهنا من قبل الى أن أى محاولة جادة لتناول الطبقات لن تخرج ، اذا أمعنا فيها النظر ، عن اتخاذ أحد الموقفين — الماركسى أو البورجوازى — منطلقاً لها . راجع مقالنا فى الطبقات المنشور فى مجلة الكاتب ، عدد أغسطس ١٩٧٢ .

(المترجم)

وقد أيد هذه النتيجة رأيان آخران يؤكد أحدهما أن كمية الحراك الاجتماعي في المجتمعات الصناعية قد تعاملت بحيث أصبحت قادرة على أن تمنع حدوث تركز الطبقات وثباتها بالمعنى الذي كان يقصده ماركس ، بل وأن تقنمنا — على خلاف آراء ماركس — بقبول صورة التدرج الاجتماعي كسلسلة متتابعة من مستويات الهيبة ، أو كسلم ذي درجات متلاصقة يستطيع الأفراد صعوده أو هبوطه تبعاً لقدراتهم^(١٤) .

الا أن مقدار ومدى الحراك الاجتماعي قد قدره العلماء بطرق متعارضة ، كما هو الحال بالنسبة لقضية توزيع الدخل ، وسنشير فيما بعد الى بعض نتائج البحوث الحديثة المتعلقة بهذا الموضوع .

أما الرأي الثاني الذي يؤيد هذه النتيجة ، والذي يرجع في نهاية الأمر الى تمييز فيير بين التدرج الطبقي وتوزيع القوة السياسية ، فقد عرضه رالف دارندورف بمنتهى القوة في كتابه المعنون الطبقة والصراع الطبقي في المجتمع الصناعي^(*) . ومؤدى القضية الأساسية عند دارندورف أن الترامن بين الصراع الاقتصادي والصراع السياسي — والذي يمثل أساس نظرية كارل ماركس — لم يعد قائماً فيما أسماه « مجتمعات ما بعد الرأسمالية » . ويقول دارندورف عن المجتمع الرأسمالي : « ان خطوط الصراع الصناعي والسياسي كانا متطابقين . ثم عادا طرفا العملية

(١٤) نلاحظ أن هذا الرأي متضمن في النظرية الوظيفية للتدرج الاجتماعي التي عرضها كنجزي دافيز K. Davis وويلبرت مور W. E. Moore في مقالها : « بعض أسس التدرج » .

«Some Principles of Stratification» in American Sociological Review, April , 1945.

كما دافع عنها — الى حد ما — سيمور ليبست وراينهارت بنتكس في كتابها :

الحراك الاجتماعي في المجتمع الصناعي :

S. M. Lipset and R. Bendix, Social Mobility in Industrial Society, Berkeley , 1950.

(*) R. Dahrendorf, Class and Class Conflict in Industrial Society.

الصناعية — وهما رأس المال والعمل — ليلتقيا من جديد ، كجورجوازية وبروليتاريا ، على مسرح الأحداث السياسية ... ومن القضايا المحورية فى هذا التحليل أن الصناعة والمجتمع قد انفصلا عن بعضهما فى مجتمع ما بعد الرأسمالية على خلاف الوضع الذى كان قائما فى المجتمع الرأسمالى . وأخذت هذه الظاهرة تتزايد وضوحا ، وهى أن العلاقات الاجتماعية فى المجال الصناعى — بما فيها الصراع الصناعى — لم تعد تسيطر على المجتمع ككل ، وإنما تظل مقصورة ، فى أنماطها ومشكلاتها ، على الميدان الصناعى وحده . فالصناعة والصراع الصناعى قد أصبحا معزولين عن سائر النظم فى المجتمع ما بعد الرأسمالية ، أعنى أنهما محصوران داخل حدود مجالهما الفعلى فاقدين بذلك تأثيرهما على سائر ميادين المجتمع الأخرى » . (المرجع السابق ، صفحة ٢٦٨) . على أننا إذا وضعنا هذه الآراء على محك الاختبار الامبيريقى وجدنا ان دحضها أيسر بكثير من دحض آراء ماركس التى أرادت أن تحل محلها . فقد أثبتت عديد من الدراسات أن الصراعات السياسية الرئيسية فى البلاد الصناعية الأوروبية — وبدرجة أقل فى الولايات المتحدة — ترتبط أوثق الارتباط بالصراعات الصناعية دائما ، وأن هذه الصراعات تعبر عن المصالح المتعارضة للطبقات الاجتماعية الرئيسية . على أن انتقادات دارندورف لماركس يمكن أن تكون أكثر اقناعا فى صياغاتها غير المتطرفة ، عندما يقول مثلا ان فى المجتمع جماعات متصارعة أخرى علاوة على الطبقات الاجتماعية قد تكون لها فى بعض الأحيان أهمية فائقة . وعندما يقول أيضا ان الارتباط بين الصراع الصناعى والصراع السياسى لا يمكن أن يؤخذ ببساطة كقضية مسلم بها ، وإنما يجب أن يدرس فى كل حالة على حدة . وأخيراً عندما يقول انه بنمو المجتمعات الصناعية الرأسمالية طرأت بعض التغيرات الهامة على طبيعة الصراعات السياسية نفسها ، التى لم يكن لماركس من سبيل للتنبؤ بها بوضوح أو أخذها فى الاعتبار .

وعلاوة على الانتقادات التي أشرنا إليها ، والتي تعترض على تصوير ماركس للعلاقات بين الطبقات ، هناك نوع آخر من النقد الذي يظن في صحة تحليله للطبقتين الرئيسيتين — وهما البورجوازية والبروليتاريا — بسبب ما تعرضت له من تغيرات خلال القرن العشرين . فيقال ان البورجوازية لم تعد بعد جماعة متماسكة ومستمرة . فقد خضع بناؤها ، وتكوينها ، وثباتها للتغيرات العميقة بمرور الوقت ، وذلك بسبب اتساع نطاق الملكية الخاصة ، وتفتت الثروات الكبرى ، وزيادة الحراك الاجتماعي ، وغيرها من التغيرات التي طرأت على المجتمع هذا فضلاً عن أنه لم يعد من الممكن الاصرار على أن البورجوازية طبقة مهيمنة . أولاً : لأنها لم تعد جماعة متماسكة ، وثانياً : لأن تعقد المجتمعات الحديثة وتباينها يجعل من الصعب على أى جماعة واحدة أن تستأثر بالسلطة بمفردها . وأخيراً : لأن الانتخابات العامة تضمن بقاء القوة السياسية في نهاية الأمر في أيدي جماهير الشعب .

أما التغيرات التي طرأت على ظروف الطبقة العاملة فيبدو أنها كانت أكثر اضراراً بالنظرية الماركسية من تلك الانتقادات جميعاً . لقد توقع ماركس للطبقة العاملة أن تصبح أكثر تجانساً ، لأن الفروق في المهارة وفي الأجر سوف تتضاءل ، هذا اذا لم تزل تماماً ، بسبب الاستخدام الأكثر تركيزاً للآلات . كما توقع لها أن تصبح أقوى عدداً ، لأن الكثيرين من أبناء الطبقة الوسطى القديمة سوف ينحدرون الى مستوى العمال بأجر . وتوقع لها كذلك أن تصبح أكثر توحداً وأكثر وعياً طبقياً نتيجة زيادة تشابه ظروف الحياة والعمل التي تعيش في ظلها ، وسهولة الاتصال بين منظمات الطبقة العاملة ، وانتشار المذاهب الاشتراكية . وتوقع لها أخيراً أن تصبح قوة ثورية بسبب ازدياد التناقض بين ظروفها وأوضاعها المادية وظروف وأوضاع البورجوازية ، وإدراكها أن التخير الجذري للمجتمع هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن يكفل حياة بشرية معقولة

لغالبية العظمى من الناس • وقد لاحظ النقاد فى هجومهم على هذه الآراء أن الطبقة العاملة الحديثة لازالت تتميز بقدر كبير من التباين من ناحية مستويات المهارة ، على الرغم من ان الفروق فى الأجر أخذت فى التضاؤل باستمرار • ولاحظوا أيضاً أن ازدياد تخصص المهن قد خلق نسق مكانة أكثر تعميماً بكثير عما كان موجوداً قبلاً ، كما خلق أنواعاً عدة من المصالح التى تخص كل منها قطاعات بعينها • وأن نمو الطبقات الوسطى قد قلل نسبة العمال الصناعيين الى مجموع السكان ، فقلل بالتالى من تأثيرهم الاجتماعى • وأن ازدياد الحراك الاجتماعى قد أضعف من تضامن الطبقة العاملة • وأن التحسن العالم الذى طرأ على مستويات المعيشة قد أدى الى « تهرجز » (*) الطبقة العاملة ككل ، التى تحاول الآن استمارة معايير الطبقة الوسطى وأنماطها فى الحياة •

ومن المؤكد أنه لا مناص من تقبل جانب من هذا النقد فى أى تصوير واقعى للطبقة العاملة فى المجتمعات الصناعية المعاصرة ، ولو أن التغيرات التى حدثت مازالت تحتل كثيراً من التفسيرات • وأكثر القضايا إثارة للخلاف فى هذا الشأن مسألة « تهرجز » الطبقة العاملة التى كثيراً ما عرضت بطريقة سطحية ساذجة • ولم يتعرض لها بالتحليل الدقيق الا جولد ثروب ولوكوود مؤخراً (١٥) ، اللذان لاحظا ترتيباً على بعض الدراسات الحديثة عن المجتمع البريطانى : « ••• أنه قد تكونت صورة — يمكن القول بأنها مقبولة على وجه العموم — عن نسق التدرج بأنه أصبح يزداد دقة فى تسلسل درجاته ، كما أصبح أقل تطرفاً وأقل

(*) « تهرجز » *embourgeoisement* أى محاولة اكتساب صفات وخصائص الطبقة البرجوازية والتشبه بها •

(المترجم)

(15) John H. Goldthorpe, David Lockwood , « Affluence and the British Class Structure » . The Sociological Review, XI. (2), July, 1963, pp. 133 - 63.

صراحة فى نفس الوقت • الا أنه قد ترتب على التقدم الاقتصادى الذى حدث مؤخراً — ولازال مستمراً ومتزايداً — دخول عامل جديد فى الموضوع ، وهو وصول الطبقة العاملة الى مستوى « الوفرة » ••• وقد ادعى بعض الكتاب أن الطبقة العاملة — أو على الأقل قطاع منها أكثر ثراء — تسير الآن فى طريق فقد هويتها كشريحة اجتماعية ، وهى فى طريقها الى الذوبان فى الطبقة الوسطى ••• ولا بد أن يعنى هذا وقوع تغير فى البناء الطبقي أشد سرعة وأبعد أثراً من أى عامل آخر يمكن أن يترتب على الاتجاهات العلمانية فى التوزيع المهنى ، أو فى التوزيع الشامل للدخل والثروة ، أو فى معدلات الحراك الاجتماعى بين الأجيال • ثم ينتقل المؤلفان بعد ذلك الى تحديد ودراسة ما يسميانه الجوانب الاقتصادية والعلاقية (نسبة للعلاقات) والمعيارية للتغيرات التى طرأت على حياة الطبقة العاملة • فيشيران الى أن كثيراً من الدراسات قد بالغت فى تقدير التقدم الاقتصادى الطبقة العاملة بالنسبة للطبقة الوسطى ، لأن تلك الدراسات لم تأخذ فى اعتبارها العوامل المتصلة بذلك التقدم ، كالأمن الاقتصادى ، وفرص الترقى ، والامتيازات المماسية بأنواعها المختلفة • أما الجانبان الآخران وهما الجانب العلائقى (أى مدى تقبل أبناء الطبقة الوسطى للعمال اليدويين على قدم المساواة فى علاقات اجتماعية رسمية وغير رسمية) ، والجانب المعيارى (أى مدى اكتساب العمال اليدويين نظرة جديدة ومعايير سلوكية جديدة تشبه نظرة ومعايير الطبقة الوسطى) ، فيكاد يمكن القول بأنهما لم يدرسا على الاطلاق • ولكن الشواهد المتاحة تؤكد أن الهوة بين الطبقة العاملة والطبقة الوسطى لازالت واسعة جداً • ويترتب على هذا أن النتائج السياسية التى ترتب على ما يسمى « ببرجزة » الطبقة العاملة ، أو رأى القائل بأن البلاد الصناعية الحديثة قد أصبحت مجتمعات طبقة وسطى ، (مثل نهاية الايديولوجيا ونهاية الصراع الطبقي) ، هى موضع شك لا حده •

وقد توصلت دراسة فرنسية حديثة — أجراها « سيرج ماليه » (١٦) الى بعض النتائج التي تكمل النتائج التي انتهى اليها جولد ثروب ولوكوود فقد أيام ماليه تمييزاً هاماً بين موقف العامل في مجال الاستهلاك والانتاج . ففي مجال الاستهلاك « لم تعد الطبقة العاملة تعيش في عزلة . فقد أدى بها مستوى معيشتها وطموحها في المتع المادية الى الخروج من الأحياء الخاصة بها التي كانت تحصر نفسها داخلها في بداية التصنيع . ولم يعد العامل يعتبر نفسه عاملاً بعد أن يخرج من المصنع » . أما في عملية الانتاج نفسها ، فنجد على العكس من هذا « أن السمات الأساسية التي تميز الطبقة العاملة عن سائر الشرائح الاجتماعية الأخرى لازالت كما هي لم تتغير » (١٧) فالسمات المميزة للطبقة العاملة ونظرتها — في مجل الصناعة — قد ظلت كما هي أو تعرضت للتغيير بسبب منظمات المصنع والنقابات . ويلاحظ ماليه ، من واقع دراسته لثلاثة مشروعات صناعية ، أن « الطبقة العاملة الجيدة » قد دفعت دفعا ، نتيجة التغيرات التكنولوجية والاقتصادية ، الى الاضطلاع بمسؤولية أكبر عن تنظيم الانتاج ، وذلك من خلال ممثليها النقابيين وهكذا دفعت دفعا الى أن تعتبر نفسها ، وربما بوضوح أكبر ، الجانب الذي يحتمل أن يسيطر على توجيه الصناعة بدلا من الملاك الرأسماليين الحاليين .

ونعرض في النهاية لأحد الانتقادات الموجهة الى النظرية الماركسية والذي يرجع بشكل مباشر الى الخبرات الاجتماعية والسياسية للبلاد ذات الطراز السوفيتي . ولعل كلمات عالم الاجتماع البولندي — المرحوم « ستانيسلاف أوسوفسكي » — تعبر أفضل تعبير عن هذا النقد : « هناك أسباب أخرى لفقدان مفهوم الطبقة الذي كان شائعا في القرن التاسع

(61) Serge Mallet, La Nouvelle classe ouvrière (Paris, 1963) .

(١٧) المرجع السابق ، صفحة ٩ .

عشر — سواء الليبرالي أو الماركسي — جانباً كبيراً من صلاحيته في العالم الحديث • غلبت المواقف التي تخضع فيها تغيرات البناء الاجتماعي — إلى حد يقل أو يزيد — لتحكم السلطات السياسية ، فإننا نكون بعيدين أشد البعد عن الطبقة الاجتماعية كما عرفها ماركس ، أو لستر وارد ، أو ميلين ، أو فيير • أي بعيدين عن مفهوم الطبقات كجماعات تتحدد تبعاً لعلاقاتها بوسائل الإنتاج أو — كما يقول البعض الآخر — تبعاً لعلاقاتها بالسوق • ونكون بعيدين عن مفهوم الطبقات باعتبارها جماعات تنشأ عن التنظيمات الطبقية التي تتكون تلقائياً • ففي المواقف التي تستطيع فيها السلطات السياسية أن تغير صراحة وبشكل فعال البناء الطبقي في المجتمع ، وحيث تصبح الامتيازات موجهة أساساً للحصول على مكانة اجتماعية ، بما في ذلك الحصول على نصيب أكبر من الدخل القومي ، ويكون منح هذه الامتيازات بمقتضى قرار تتخذه السلطات السياسية • وحيثما يندرج جانب كبير من السكان ، أو حتى الغالبية العظمى منهم ، تحت تدرج من ذلك النوع المعروف في التسلسل الهرمي البيروقراطي •• عندئذ يصبح مفهوم الطبقة الذي كان معروفاً في القرن التاسع عشر نوعاً من المفارقة التاريخية ، وتفسح الصراعات الطبقية مكانها لأشكال أخرى من التناحر الاجتماعي « ⁽¹⁸⁾ • ويلائم هذا الكلام بمنتهى الوضوح الاتحاد السوفيتي والمجتمعات التي تنتمي إلى نفس الطراز ، الذي أدى فيه حكم الحزب الواحد ، الذي لا يواجه أي معارضة منظمة ، إلى ترتيب الدخول والراتب بطريقة تتميز بكثير من عدم المساواة •

(18) Stanislay Ossowski, *Class Structure in the Social Consciousness*, P. 181.

الباب الرابع

علم الاجتماع التطبيقي

- الفصل الأول : مشكلات وقضايا التنمية
- الفصل الثاني : دراسة الفقر
- الفصل الثالث : دراسة الجريمة
- الفصل الرابع : بحوث الوقاية الاجتماعية
- الفصل الخامس : علم الاجتماع الطبي
- الفصل السادس : بحوث تقييم المشروعات
- الفصل السابع : سوسيولوجيا السلام
- الفصل الثامن : الدراسة الاجتماعية للمستقبل
- الفصل التاسع : بعض مشكلات علم الاجتماع التطبيقي

الفصل الأول

مشكلات وقضايا التنمية

أولا : أنماط المناطق النامية

إذا أردنا أن نلقى نظرة عامة — غير ممحصة — على انتشار مختلف النظم الاقتصادية والتكنولوجية الرئيسية وانتشار مستويات المعيشة المختلفة في العالم المعاصر ، فإننا نستطيع أن نتوصل الى تحديد المناطق الأربعة الرئيسية التالية • هدفنا من ذلك أن نتفهم موقع البلاد النامية على خريطة العالم الاقتصادية ، أو أن ننظر الى تلك البلاد في سياق الوضع الاقتصادي العالمي العام •

١ — المناطق الصناعية الرئيسية :

وهي المناطق الصناعية المتقدمة نسبيا ذات الكثافات السكانية العالية ، ومستوى المعيشة المرتفع ، وتضم تلك المناطق : المناطق الشمالية الشرقية والوسطى من الولايات المتحدة ، وغرب ووسط أوروبا (بما فيها شمال إيطاليا) حيث يتراوح متوسط الدخل القومي السنوي بين ٦٠٠ و ٢١٠٠ دولار للفرد الواحد ^(١) • ويبلغ مجموع سكان تلك المناطق حوالي ٣٥٠ مليون نسمة أو ١١,١٪ من مجموع سكان العالم •

(١) هذه الأرقام ، وكذلك بيانات المجموعات التالية مأخوذة من الكتاب الإحصائي السنوي للأمم المتحدة عام ١٩٥٩ •

٢ - المناطق الزراعية الحديثة :

وتتميز تلك المناطق بأن استغلالها الاقتصادي لم يبدأ الا في
العصر الحديث ، وهي تعتمد اعتماداً أساسياً على الزراعة وتربية
الماشية وعلى المنشآت الصناعية التحويلية . وإن كانت الصناعات
التحويلية قد أخذت تساهم بنصيب متزايد في اقتصادياتها . كما تتمتع
تلك المناطق بمستوى تكنولوجي رفيع في أساليب الانتاج والتوزيع .
وخافة السكان فيها اما معتدله أو منخفضة ، ومستوى المعيشة فيها
مرتفع نسبياً ، وتضم تلك المناطق : المناطق الوسطى والغربية في
الولايات المتحدة ، وكندا ، وأستراليا ، ونيوزيلندا ، وجنوب أفريقيا
(في المناطق التي يسكنها البيض فقط) ، حيث يتراوح متوسط الدخل
القومي السنوي بين ١١٠٠ و ١٨٠٠ دولار للفرد الواحد . ويبلغ مجموع
سكان تلك المناطق حوالى ١٢٤ مليون نسمة أو ما يعادل ٤/١ من مجموع
سكان العالم .

٣ - المناطق الزراعية القديمة ذات الكثافة السكانية العالية :

وهي أقاليم يجرى استثمارها اقتصادياً منذ آلاف السنين ، حيث تعتمد
بشكل أساسى على الزراعة وتربية الماشية ، تنتشر في المناطق الدافئة
والمناطق الاستوائية (الدارية) ، وتتميز تلك المناطق بالارتفاع الكبير
في الكثافة السكانية ، وبأدوات عمل بدائية ولكنها مستغلة استغلالاً
كثيفاً . وتضم تلك المناطق معظم مناطق الصين ، والهند بأكملها ، وجنوب
آسيا (باستثناء بعض المناطق التي أنشأ بها الأوروبيون مزارع حديثة
ضخمة تعمل بالنظم الميكانيكية أساساً وكذلك اليابان) ، ومصر وجزر
الهند الغربية . وأجزاء كبيرة من إيطاليا وإسبانيا والبرتغال ، ودول
البلقان ، ويتراوح الدخل القومي السنوى في تلك المناطق بين ٤٠ و ١٥٠

دلارا للفرد الواحد ، ويبلغ مجموع سكان تلك المناطق حوالى ١٦٨٠ مليون نسمة أو ما يعادل حوالى ٥٤٪ من مجموع سكان العالم .

٤ - المناطق الزراعية القديمة ذات الكثافة السكانية المعتدلة :

يعتمد النشاط الاقتصادى فى تلك المناطق أيضاً اعتماداً أساسياً على
الزراعة وتربية الماشية والكثافة السكانية فيها معتدلة أو منخفضة ،
أما أدوات الإنتاج وآلياته فبدائية وتتميز بقدر من الشمول . وقد
عرفت بعض تلك المناطق حديثاً وحدات الإنتاج الزراعى والصناعى
الكبيرة ذات التنظيم الرأسمالى أو التعاونى ، وإن كان ذلك قد تم بشكل
مقتناوت تفاوت كبيراً من منطقة لأخرى . وتنتمى إلى هذه الفئة المناطق
التالية : الجزء الأكبر من الاتحاد السوفيتى ، وبولندة ، والنرويج
الأوسط ، وأفريقيا (فيما عدا مصر) وأمريكا اللاتينية ، وبنزواو
متوسط الدخل القومى السنوى فى تلك المناطق بين ٧٠ و ٢٥٠ دولاراً
للفرد الواحد . ويبلغ مجموع سكان تلك المناطق حوالى ٩١٥ مليون
نسمة أو ما يعادل حوالى ٣١٪ من مجموع سكان العالم .

إذا نظرنا إلى هذه المجموعات الأربع وجدنا أن المجموعتين الأولى
والثانية تشمل البلاد التى نشطت فى ميدان النمو وقطعت شوطاً بعيداً
على طريق التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، أما المجموعتان الثالثة
والرابعة (باستثناء اليابان والاتحاد السوفيتى) فتشمل البلاد التى
مازالت تسعى إلى تحسنى طريق النمو السليم السريع . والملاحظ أن
المجموعة الثانية (البلاد الزراعية الحديثة) قد استطاعت باستثناء بعض
الدول أن تحقق أعلى متوسط للدخل القومى للفرد بعد الولايات المتحدة ،
وهى كذلك المجموعة الوحيدة التى حققت هذا النمو الاقتصادى
والاجتماعى الهائل فى وقت قصير نسبياً ، لا يكاد يزيد على جيلين اثنين
فقط . أما بالنسبة للمجموعة الأولى (وهى البلاد الصناعية الرئيسية)
فقد تمت عملية النمو هذه فى وقت أطول نسبياً كما نعلم .

فإذا قبلنا هذا التصنيف الذى لا يعدو كونه تصنيفاً أولياً مبسطاً ،
وإذا قبلنا المعايير التى عرضنا لها من قبل لأصبح بوسعنا القول بأن
حوالى ١٥٪ من مجموع سكان العالم هى الآن بلاد « متقدمة » (نسبياً
طبعاً) وأن حوالى الـ ٨٥٪ الباقية عبارة عن بلاد مازالت بعد متخلفة
أو لم تحقق بعد التنمية المطلوبة (مع ما بينها من تفاوت) •

ولاشك أن مجموعتى البلاد المتخلفة (الثالثة والرابعة) تضمّان عدداً
كبيراً متنوعاً أشدّ التنوع من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
والسياسية • فهى تضمّ — من بين ما تضمّ — شعوباً ذات ثقافات عريقة،
استطاعت أن تحافظ على أشكال حياتها منذ قرون بعيدة دون أن تطرأ
عليها تغيرات جذرية ، وتتميز بأبنية اقطاعية واضحة ، كما نجد على
سبيل المثال فى جنوب غربى أوروبا وفى الشرق الأوسط • كما تضمّ
هاتان المجموعتان علاوة على ذلك بلاداً تعرضت منذ عهد قريب لتغيرات
ثورية عنيفة قضت على النظم القديمة فيها ووضعتها على طريق نمو
اقتصادى واجتماعى جديد تماماً : كالاتحاد السوفييتى والصين والدول
الدائرة فى فلكهما • وتضمّ أخيراً بلاد أمريكا اللاتينية (أمريكا الجنوبية
والوسطى) التى أصبحت نظمها الاقتصادية والاجتماعية بعد تدهور
حضارات سكانها الأصليين والقضاء عليها بواسطة الغزاة الأوروبيين
عبارة عن نظم خليط (ذات رواسب هندية حمراء وأفريقية) ، ومازالت
حتى اليوم تتحسّس لها طريقاً مستقلاً وتفكّش لها عن هوية خاصة •
وتقترب من هذه المجموعة الأمريكية اللاتينية بعض البلاد الآسيوية
والأفريقية التى تمرّ اليوم بمرحلة انتقال حضارى مماثل تتأرجح فيه
بين أشكال الحياة المورثة — التى خدشتها المؤثرات الوافدة من الغرب
من ناحية ، وآفاق المستقبل غير المحدودة وغير الواضحة تماماً — من
ناحية أخرى ، ومن أمثلة هذه المجموعة : اليابان ، والهند ، والباكستان ،
وبورما ، وأندونيسيا • والفلبين ، ومصر ، وسوريا ، والعراق ، والدول

الأفريقية الجديدة التى استقلت خلال الستينات عن الدول الاستعمارية الأوروبية •

وهناك علاوة على ذلك مشكلة ملحة من نوع خاص فى بعض المناطق مثل جنوب وجنوب شرق أفريقيا حيث تسيطر أقلية من المستوطنين البيض على أغلبية هائلة من الوطنيين الأفريقين والمستوطنين الآسيويين (الهنود والباكستانيين أساساً) ، والتى تخوض اليوم صراعات ذات أبعاد سياسية واقتصادية وعنصرية لم تقبى معاملها بعد • ولا يمكن التنبؤ بنهايتها بسهولة • وتثور نفس المشاكل — وان يكن على نطاق محدود — أمام الأقليات العربية والهندية فى شرق أفريقيا والمهاجرين الصينيين فى جنوب شرقى آسيا •

وإذا استبعدنا من التصنيف السابق المجموعتين الأولى والثانية اللتين تمثلان مجموعة من الدول المتقدمة الغنية وكذلك البلاد الاشتراكية والشيوعية التى تأخذ بنظام الاقتصاد الموجه : فاننا سندرس فيما يلى بلاد المجموعتين الثالثة والرابعة بعد استبعاد دول الكتلة الشيوعية منهما • ولعل العامل الأساسى فى استبعاد دول تلك الكتلة من نطاق بحثنا هو نقص المعلومات والدراسات المنشورة عن نظام الحياة وخطط التنمية فيها ، مما سيجعل حديثنا عنها سطحيًا مجانيًا للصواب فى أغلبه •



ثانياً : - أعراض التخلف

إن الظروف السائدة حالياً فى البلاد النامية تثير لدينا انطبعا قويا بأن تلك البلاد تعيش مرحلة من التحول المرن التى يصعب الإلمام بكل جوانبها والتأثر على مناحى حياتها ، إلا أنه يتحتم علينا برغم الغموض الشديد والتنوع الهائل أن نكون لأنفسنا صورة واضحة - قدر الامكان - لواقع تلك البلاد يمكن من خلالها أن نخضع أيدينا على العوامل التى ساهمت فى خلق ذلك الواقع ، والتى تعمل على استمراره . كما أنه من شأن مثل هذا الموضوع أن يمدنا بإجابة دقيقة عن السؤال ، أو قل الاتهام الذى يوجهه البعض الى تلك البلاد : لماذا أخفقت مساعدات التنمية التى توجهها الدول الغنية الى تلك البلاد حتى الآن فى تعديل الوضع القائم ؟

إن الملاحظ أن طرح التساؤل عن عوامل تخلف تلك البلاد يثير لدى أطراف المناقشة عديداً من الآراء المتنوعة والمتضاربة ، سواء كنا بصدد التساؤل عن أسباب التخلف عامة ، أو أسباب القصور فى ميدان أو مجال معين من مجالات الحياة فى تلك البلاد . وأهم ما يميز هذه التفسيرات المطروحة التحيز ، وعدم التخصيص ، فهى تشير الى كل شئ وتمس كل جانب من جوانب الحياة ، كما أنها ثمرة أساليب متباينة فى التفكير المحافظ والتقدمى ، والمتسامح والمتعصب ، القائم على العلم والمستند الى الهوى والغرض . وازاء مثل هذا الموقف يصبح مجرد التمييز بين الحقائق الموضوعية والمعتقدات الذاتية فى مناقشة من هذا النوع أمراً عسيراً غير مأمون العواقب .

يضاف الى كل ذلك صعوبة بالغة هى أن يأخذ أطراف أى مناقشة من هذا النوع فى اعتبارهم مستويات متنوعة من التخلف (أو من النمو) ،

وأن يأخذوا فى اعتبارهم جملة من العوامل التى تؤثر بشكل غير مباشر على العوامل والمقومات الاجتماعية والاقتصادية : كالعوامل الطبيعية ، والجغرافية • والدينية ، والتشريعية • الخ • وهكذا يصبح من الأمور البالغة الصعوبة أن نستطيع فى خضم هذه الصور والانطباعات والحقائق الامبيريقية عزل العوامل المسئولة أساساً عن هذه الظروف المتخلفة ، وأن نميز بينها وبين أعراض التخلف أى الظروف التى تعد آثاراً أو نتائج لتلك العوامل الأساسية • ولعلنا يمكن أن نفهم طبيعة هذا الموقف المحدد اذا اتفقنا على أن كل واقعة قائمة ذات علاقة تتفاعل وظيفى مع كافة العناصر الثقافية الأخرى ، بحيث تعد هى نفسها نتيجة لواقعة أخرى سابقة عليها ، كما تؤدي هى بدورها الى احداث طائفة من النتائج فتكون سبباً ونتيجة فى وقت واحد • وبذلك يكاد الباحث أن يجد نفسه وسط حلقة مفرغة من التحليلات والتفسيرات التى تخلق موقفاً ليس باليسير •

١٠٠٠

ثم ان السؤال عن « أسباب » التخلف يصبح أكثر صعوبة وأشد تعقيداً اذا لم يكن موجهاً بشأن بلد بعينه أو جزء من ذلك البلد ، وانما كان متعلقاً بكل « البلاد النامية » على اطلاقها • ومع ذلك فان مثل هذا التساؤل له فى نظرنا ما يبرره ، حيث انه يمكن أن يقودنا الى لقاء الضوء بشكل عام على الأسباب الأساسية لظاهرة التخلف وعلى ظروف الهوة التطورية التى تكونت بين البلاد الصناعية المتقدمة وبين تلك البلاد النامية على امتداد القرون القليلة الماضية •

وسنحاول فيما يلى أن نستعرض معاً بعض مؤشرات التخلف الملموسة والمحددة التى تتميز بقدر من الوضوح والعمومية ، والتى يمكن أن تكون عاملاً من عوامل التخلف ومؤشراً له أو عرضاً دالاً عليه :

١ - بعد انخفاض متوسط الانتاجية فى تلك البلاد من أهم أعراض تخلفها ، ومن أهم ما يترتب على ذلك انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى ، وتؤكد هذه الحقيقة بشكل واضح احصائيات الأمم المتحدة التى تنشرها أجهزتها المختلفة كل عام . ونلاحظ من تلك الاحصائيات أن متوسط دخل الفرد فى الدول المتقدمة (الرأسمالية أساساً) كان يبلغ فى أوائل الستينيات ١٠٢٨ دولاراً فى العام ، بينما كان يبلغ فى نفس الفترة فى البلاد النامية ٨٣ دولاراً فقط ، وإذا استخدمنا هذين الرقمين لقياس تخلف البلاد النامية ، فليس من العسير أن نتبين أنها تأخرت فى تطورها الاقتصادى ١٢ مرة (٨٣ : ١٠٣٧) (١) .

وينقل مؤلفو كتاب « العالم الثالث » - الذى سبقت الإشارة إليه - كلمة معبرة أبلغ التعبير صرح بها ممثل كينيا فى مؤتمر التنمية والتجارة الذى عقدته الأمم المتحدة لأول مرة فى جنيف عام ١٩٦٤ ، يقول فيها : « ... ان البحوث الأكاديمية والكتب الدراسية الاقتصادية تتحدث دائماً أبداً عن دخل سنوى لكل فرد من السكان يبلغ ثلاثين دولاراً أو ستين دولاراً ، أو حتى مائة دولار . ولكن هذه الاحصائيات لا تعطى صورة حقيقية عن الظروف التى يعيش فيها ملايين الناس ، فان كثيرين منهم لا يملكون أى دخل على الاطلاق ، وهم لا يعرفون ما سياتكون غداً ولا أين سينامون عندما يحل الليل . وهم لا يرون أى قرش من تلك الدخول الخاصة بكل فرد من السكان التى تتحدث عنها الكتب » (٢) .

ومن هذه العبارات الواضحة يبدو لنا أنه رغم انخفاض المتوسطات

(١) جوكوف وآخرون العالم الثالث : قضايا وآفاق ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧١ ، ص ١١٢ .

(٢) نقلاً عن العالم الثالث ، مرجع سابق ، ص ١١٣ . والاقتباس عن مجلة « الاقتصاد الدولى والملاقات الدولية » ، العدد ١١ ، عام ١٩٦٤ ، ص ١١٩ .

الخاصة بالفرد من الدخل القومي في البلاد النامية ، إلا أن سوء التوزيع يجعل صورة الواقع تبدو أكثر مشاعة وأشدّ إيلاماً .

٢ — حقيقة أن الدخل القومي في هذه البلاد ينمو ، ولكنه ينمو الآن بشكل عام أبطأ من سرعة نمو السكان ، بسبب ما طرأ من تحسن على الظروف الصحية ومقاومة الأوبئة . والنتيجة المنطقية لهذا هي أن تذهب جهود التنمية أدراج الرياح ، حيث تفقد جدواها أمام تزايد السكان الهائل ، وربما أدت في بعض الأحيان إلى انخفاض فعلي في نصيب الفرد من الدخل القومي .

والملاحظ أيضاً أن معدل نمو الدخل القومي في البلاد النامية يتم بشكل أبطأ من معدلات نمو في البلاد المتقدمة . ففي السنوات الخمس من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٥٥ بلغ المتوسط السنوي لنمو إجمالي الدخل القومي في البلاد النامية ٤.٧٪ ، بينما بلغ هذا المتوسط في الفترة نفسها ٨.٧٪ أيضاً ، في البلاد المتقدمة ، أي أن سرعة النمو كانت متماثلة تمام التماثل . ولكن إذا نظرنا — من ناحية أخرى — إلى متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ، فنجد أنه بلغ ٣.٤٪ في البلاد المتقدمة ، و ٢.٧٪ فقط في البلاد النامية . وقد أثارت هذه الأرقام في حينها القلق على مستقبل البلاد النامية . ولكن الوضع تدرى بسرعة في النصف الأول من الستينات . فقد بلغ المتوسط السنوي لنمو إجمالي الدخل القومي في البلاد المتقدمة ٥٪ في الفترة من ١٩٦٠ حتى عام ١٩٦٥ ، وكان هذا المعدل ٨.٦٪ فقط في البلاد النامية ، أما الفرق في معدلات نمو نصيب الفرد بينهما فكان أكبر من ذلك ، حيث بلغ ٣.٧٪ مقابل ٢٪ فقط .

كان هذا الوضع في ميدان الانتاج ، ولكن كيف كان الحال في ميدان المتبادل التجاري العالمي ؟ لقد كان نصيب البلاد النامية في التجارة الخارجية الدولية في عام ١٩٥٣ ، ٢٨٪ من حجم هذه التجارة ، ولكنه هبط إلى ٢١٪ في عام ١٩٦٦ . ويرتبط بذلك ويترتب عليه تزايد ديون

البلاد النامية ، وتقلص احتياطياتها من الذهب والعملات الصعبة .
ولو تتبعنا هذا التطور وحاولنا التنبؤ بصورة الوضع في المستقبل ،
فسوف يتبين لنا على الفور أن وضع البلاد النامية — داخل الاطار
الاقتصادي العالمي — آخذ التدهور السريع المنتظم (٣) .

٣ — سوء توزيع الدخل القومي بشكل صارخ ، حيث نجد أبناء
تلك البلاد منقسمين الى أغلبية هائلة تعيش فقراً شديداً وشريحة ضئيلة
العدد — ذات وجود اقتصادي طفيف — تعيش حياة شديدة الرفاهية .
بينما نجد الطبقة الوسطى التي تضم أصحاب المهن الحرة والأيدى
العاملة المهاجرة تمثل قطاعاً ضئيلاً كل الضالة .

٤ — تعمل الغالبية العظمى من أبناء تلك البلاد في الأنشطة
الاقتصادية الأولية في قطاعات الزراعة ، وتربية الماشية ، وقطع
الأخشاب ، وصيد السمك (في صورته البدائية الأولية أى دون ما يتبعه
من أعمال الحفظ والتعليب .

ويتم هذا النمط من الانتاج بأدوات عمل بدائية وأساليب متخلفة
مع استخدام حد أدنى من الآلات أو دون استخدام آلات على
الاطلاق (٤) .

(٣) المرجع السابق ، ص ١٢١ — ١٢٢ .

(٤) من اللافت للنظر انه في الدول المتقدمة لا يعمل في الزراعة الا جزء
صغير نسبياً من القوة العاملة ، تتراوح بين ٤٥ و ٢٠ ٪ ومن المؤكد
أن هذا العدد كاف تماماً لتأمين احتياجات سكان تلك البلاد من الطعام . أما
في البلاد النامية (في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية) فتختلف الصورة
عن ذلك تمام الاختلاف . ففيها نجد أن ٦٠ ٪ الى ٨٠ ٪ من القوة العاملة
أما فلاحون أو عمال زراعيون ، ومع ذلك فإن ما ينتجون لا يكفي لسد
احتياجات جميع السكان من الطعام ، بل أننا نسرى أن أغلب سكان تلك
البلاد يعانون من سوء التغذية والأسوأ من هذا أن المواد الغذائية تمثل نسبة =

أما قطاع التصنيع وقطاع الخدمات فيتميزان بضالة الشأن أمام ذلك القطاع الأولي من الانتاج ، وهو الوضع الذي كان موجوداً في الماضي (البعيد نسبياً) في البلاد التي استطاعت أن تحقق تقدمها الاقتصادي .

• — يعاني نظام ملكية الأراضي الزراعية في تلك البلاد من ظاهرتين متطرفتين تضران الكفاءة الاقتصادية للأرض بشكل خطير ، الظاهرة الأولى هي الملكيات الكبيرة والثانية هي الملكيات المفتتة . فالملكيات الكبيرة تكون من الضخامة بحيث يتعذر في ضوء رأس المال المتاح وإمكانيات التنظيم الإداري والتوزيع استغلالها الاستغلال الاقتصادي الأمثل أي الذي يتيح الاستفادة الحدية من عامل الانتاج : الأرض والعمل . يضاف إلى ذلك بعد هام . وهو موقف الملاك الذين نلصق لديهم في العادة عزوفاً عن استخدام الأساليب الحديثة في الانتاج . علاوة على الظروف السيئة التي يعيش فيها العمال الزراعيون . فمع أن وضعهم القانوني — على الورق — هو وضع الأحرار . إلا أن وضعهم الفعلي لا يختلف عن وضع الأقنان (أي رقيق الأرض) . الذين يعيشون حالة من الجمود الاجتماعي والفكري ولا تسمح بزيادة فعالة في انتاجيتهم إطلاقاً . أما في حالة استغلال تلك الملكيات الشاسعة عن طريق الإيجار . فافتنا نجد أن ارتفاع الإيجارات بشكل مبالغ فيه ، وإبرام عقود إيجار قصيرة الأمد (لكي لا ترشح قدم المزارع في الأرض) لا تسمح ببقاء المزارع في الأرض طويلاً . ولا تتيح له الفسحة الكافية من الوقت لزيادة انتاجية الأرض والمنشآت الواقعة عليها .

أما عن الملكيات القروية (المفتتة بشكل شديد) فنجد أنها عبارة

= كبيرة من واردات البلاد الفعلية ، حيث تمثل ثمن واردات الهند واندونيسيا ، وحوالي ربع واردات الملايو ومصر ، وأكثر من ثلث واردات سيلان ، ومن الواضح أن ذلك إنما هو نتيجة مباشرة لانخفاض انتاجية القطاع الزراعي في البلاد النامية .

عن قطع من الأرض تكون عادة من الصغر بحيث لا تكفل للأسرة التي تملكها الحد الأدنى المطلوب من الأعاشة . وربما يرجع انتشار هذه الظاهرة الى ضيق رقعة الأرض الزراعية في مجموعها على مستوى الدولة ، أو الى زيادة السكان عن طاقة الأرض المتاحة . ولكنها ترجع كذلك وفي كثير من الحالات الى احتكار أصحاب الملكيات الزراعية الكبيرة للأراضي الجيدة واستيلائهم — بحكم قدرتهم المالية التي لا تنافس — على كل أراض جديدة ، أو على الامكانيات الجديدة لزيادة الانتاجية أو مقاومة الآفات ... الخ .

وهكذا تعيش الأراضي الزراعية في البلاد النامية بين شقى الرحى ، فالملكيات الكبيرة تحول بينها وبين الاستغلال الاقتصادي الأمثل ، والممتلكات القزمية كثيراً ما تمثل عملية استنزاف لقدرة الأرض واضعاف لها دون أى تعويض أو تجديد لخصوبتها (عن طريق الأسمدة مثلا) ، فنجد خصوبة الأرض — في كلا الحالتين — في تناقص مضطرد ، مما يمثل مشكلة اقتصادية خطيرة للبلاد النامية التي تعتمد على الزراعة اعتماداً أساسياً .

٦ — يثرب على ذلك أن الغلات الزراعية في مجموعها تكون منخفضة بشكل

ملحوظ . فنجد أن نصيب الفرد في المتوسط كان في عام ١٩٤٧/١٩٤٨ في أمريكا الشمالية حوالي ٢ طن من الغلات الزراعية ، وفي أوروبا نحو ٨٨٠ رطل ، وفي أمريكا الجنوبية ٤٨٠ رطل ، وفي الأوقيانوسية (أستراليا ونيوزيلندا أساساً) ٢٣٨ طن وفي آسيا ٢٢٠ رطل وفي أفريقيا ١٢٠ رطل .

وتعكس هذه الأرقام بوضوح انخفاض انتاجية الأراضي الزراعية من ناحية ، وضغط السكان على الأراضي الزراعية في البلاد النامية ، أي ترايد أولئك السكان عن طاقة تلك الأراضي على اشباع احتياجاتهم .

كما ينعكس انخفاض انتاج البلاد النامية من الغذاء في انخفاض معدلات استهلاك الغذاء في تلك البلاد ، مقاسة بعد الصعرات الحرارية ، وكمية البروتين المستهلك . والفروض أن يحصل الفرد في المتوسط على ٣٥٠٠ سعر حرارى الى ٤٠٠٠ سعر حرارى في اليوم الواحد . ويكون المتوسط الضروري للفرد حوالي ثلاثة آلاف سعر حرارى ، وإذا ألقينا نظرة على الوضع القائم الآن فسوف يتبين لنا أن معدلات استهلاك الغذاء في البلاد النامية تمثل أدنى من هذا المعدل المتوسط دائما . وهي جميعا أدنى من المعدل الحرج (الذى يقدر بـ ٢٢٠٠ سعر حرارى) ، الذى يأتى بعده سوء التغذية ، وهو عمليا يعنى الجوع . ويصدق نفس الكلام على أرقام استهلاك البروتين (٥) .

٧ - أن استخدام رأس المال في الانتاج (بما في ذلك استخدامه في وسائل النقل والمواصلات وفي توليد الطاقة) محدود للغاية . وترجع هذه الظاهرة الخطيرة الى عدد من الاعتبارات ، لعل أولها ضعف نمو رؤوس الأموال في تلك البلاد . فالتراكم الرأسمالى محدود بشكل كبير ، كما أن القلة الوطنية التى تملك رؤوس أموال في تلك البلاد ليسوا « رأسمالين » بالمفهوم الاقتصادى الاجتماعى للرأسمالى ، وبالمثل فإننا نجد أصحاب المشروعات في هذه البلاد ليسوا من طراز رجال الأعمال يمكن أن يعملوا على تنمية وتطوير مشروعاتهم . فهم يفتقرون الى القدرة والى الرغبة في تطوير المبادأة الرأسمالية بالمفهوم الذى نعرفه عن الرأسمالى عند شومبيتر Schumpeter (٦) . أعنى القدرة على تجربة توليفات جديدة من عوامل الانتاج لم تكن معروفة من قبل

(٥) انظر العالم الثالث ، مرجع سابق ص ١١٢ - ١١٥ .

Vgl. Joseph Schumpeter. Theorie der wirtschftlichen (٦)
Entwicklung, 2. Aufl. Munchen-Leipzig, 1926.

شومبيتر : نظرية النمو الاقتصادى ، ميونخ - لينيز ، ١٩٢٦ .

وتتطوى تجربتها على قدر من المخاطرة • ولكنها ستؤدي — في تقدير صاحب العمل — الى تحقيق مزيد من الأرباح • وهو في محاولاته تلك يستند الى رأس ماله والى مكانته وهيبته في المجال الذي يعمل فيه •

أما أغلب أصحاب رؤوس الأموال في البلاد النامية فنجدهم قد كونوا رؤوس أموالهم تلك — حتى عهد قريب — من أساليب الاستغلال التقليدي للمكياتهم العقارية • خاصة ايجارات الأراضي الشاسعة التي يملكونها • ونجدهم يميلون بشكل واضح في العادة الى اتفاق — أو قل اتلاف — أموالهم تلك في شراء السلع الكمالية أو الحلوى • أو شراء الأوراق المالية في شركات أجنبية مضمونة (فيساهمون بذلك مساهمة فعالة في انعاش وتنمية اقتصاديات البلاد الغنية بالفعل) • أو في المضاربات على الأراضي التي تتعرض لموجات غلاء حاد سريع بسبب التوسع الكبير في المدن • هذا طبعا علاوة على قطاع عريض منهم يفضل اكتناز تلك الأموال في بيته وتحت وسادته ، معتقداً أن ذلك أضمن الوسائل للحفاظ عليها ، غير مدرك لما يؤدي اليه ذلك من انخفاض في قيمتها الحقيقية بسبب سرعة التضخم الاقتصادي في بلاده وعلى مستوى العالم كله • وبذلك يعزف الرأسماليون المحليون عن تطوير وتحسين وتنمية وسائل الانتاج الوطنية وتدعيم المؤسسات الانتاجية في بلادهم •

يضاف الى تلك الظاهرة بعد هام جداً هو ضعف المؤسسات الائتمانية في البلاد النامية بصفة عامة ، خاصة تلك التي يمكن أن تخدم صغار المدخرين وصغار المنتجين • ومن العوامل المؤثرة أيضاً في ضعف الاستثمارات الرأسمالية في تلك البلاد عدم تدفق رؤوس الأموال الأجنبية من الخارج • خاصة في البلاد المستقلة أو حديثة العهد بالاستقلال • وهناك عديد من العوامل التي تعوق تدفق رأس المال الأجنبي الى تلك البلاد وضعف نمو رؤوس الأموال الوطنية نذكر

منها : عدم الاستقرار السياسى فى كثير من تلك البلاد • تخلف النظم التشريعية عن مواكبة التطورات الاقتصادية الحديثة والظروف الدولية المعاصرة وعدم استقرار العملات المحلية والنظم النقدية فى تلك البلاد عموماً • وإسراف المؤسسات الحكومية فى الانفاق على الجوانب المظهرية غير المنتجة ... الخ •

٨ — سوء الظروف الصحية ، ويتضح ذلك فى المظاهر التالية : انخفاض متوسط العمر فى تلك البلاد • وانتشار الأوبئة والمجاعات حتى عهد قريب (وبرغم النجاح الدولى حائلياً فى القضاء قضاءً كاملاً على الأمراض الوبائية • الا أننا مازلنا نرى مناطق غير قليلة من العالم النامى تعاني من المجاعات التى تقتل وتشرذم عشرات الآلاف من أبناء تلك البلاد) • كما نلاحظ انخفاض مستوى التغذية وعدم توازن المكونات الغذائية لأبناء البلاد النامية •

٩ — انخفاض مستوى التعليم الرسمى (أى فى المدارس ومعاهد التعليم بأنواعها) من ناحية ، وعدم انتشاره على نطاق واسع من ناحية أخرى ، ولعل الإحصائيات المتاحة عن أعداد المدرسين والتلاميذ بالمراحل التعليمية المختلفة فى قارات العالم (حسب بيانات عام ١٩٧٦ مثلاً) يؤكد هذه الحقيقة بجلء •

يضاف الى هذا انتشار الأمية بشكل خطير ، وهى حقيقة هامة تبدو فى ضعف انتشار وسائل الاتصال الحديثة : كالبريد ، والتليفون ، والتلفاز ، والصحف ، والسينما ، والاذاعة ، والتلفزيون ... الخ • ولا شك أن انخفاض المستوى التعليمى على هذا النحو الصارخ يؤثر تأثيراً مباشراً على الأعداد المهنى والفنى الحديث للأجيال الجديدة ، فنجد فى تلك البلاد أيضاً هبوطاً خطيراً فى مستوى التعليم الفنى والحرفى وعجزه عن إمداد السوق المحلى باحتياجاته من الأيدي العاملة الماهرة ،

مما يضطر الكثير منها الى استيرادها من الخارج ، برغم الآثار السلبية التي يعود بها هذا الوضع على عملية النمو الاقتصادى والاجتماعى .

١٠ — من الواضح فى ضوء مختلف الظروف السابق ذكرها أن تنخفض انتاجية العمل انخفاضاً ملحوظاً فى البلاد النامية ، خاصة وأن الأيدى العاملة المتاحة تنتمى فى غالبيتها الى ثقافات تقليدية سابقة على العصر الصناعى الحديث . والمقصود بذلك أن أولئك الناس ظلوا لمصور طويلة محرومين من فرص التدريب على تطوير مبادراتهم الفردية الخاصة وتحسين ظروف معيشتهم وأوضاع حياتهم الاقتصادية والاجتماعية . ولذلك علينا أن نتوقع أنهم سيكونون فى حاجة الى فترة من الزمن — قد تطول أو تقصر حسب ظروف كل مجتمع للتدريب على أساليب العمل الحديثة وعلى حوافز نظام الانتاج الجديد وعلى إيقاع الحياة الجديدة التي بدأوا يحيونها . كما أنهم بحاجة الى فترة للتدريب على الانتاج فى ظل نظام تقسيم العمل الحديث الذى يقوم على تعاون وتأزر قاعدة عريضة من العاملين ، وكذلك على التعامل مع الآلات بما يتطلبه ذلك من يقظة وتنظيم ودقة لم تكن ضرورية أو لم تكن معروفة لهم أصلاً بهذا المستوى فى ظل نظام الانتاج وأساليب المعيشة القديمة التقليدية التي كانوا سائرين عليها من قبل . يضاف الى كل ذلك بعض الأبعاد الأخرى الهامة التي تقلل من انتاجيتهم بشكل خطير ، ونذكر منها انخفاض اللياقة البدنية وضعف مستوى الصحة العامة بسبب هبوط مستوى التغذية وانتشار الأمراض المتوطنة التي تعصف بأجسام الغالبية العظمى من أبناء البلاد النامية .

١١ — وازاء كل الظروف السابقة من الطبيعى أن نجد أن تكلفة الانتاج عالية فى الواقع ، على عكس ما يظن المتأمل فى أوضاع البلاد النامية لأول وهلة . حقيقة أن أجور العمال هناك منخفضة جداً بالمقاييس الى أجور العمال فى البلاد الصناعية المتقدمة كما نعلم جميعاً . ولكن

هناك عددا من العوامل الأخرى التى تتدخل لمثلنى أثر ذلك ، وتجعل تكلفة الانتاج عالية فى حقيقة الأمر • من تلك العوامل انخفاض انتاجية العمل بسبب الظروف والاعتبارات التى سبقت الإشارة إليها • وارتفاع تكاليف النقل بشكل كبير بسبب ضعف البناء التصقى فى اقتصاد تلك البلاد ، وما تفرضه ظروف المواصلات السيئة من مخاطر تؤثر على تدفق السلع الى السوق • علاوة على توفر اعتبارات الأمن فى تداولها وحفظها • الخ •

١٢ — هناك علاقة عدم تناسب حاد بين عوامل الانتاج المختلفة • حيث نجد قصورا ملحوظا أشرنا الى جانب منه فى عنصر رأس المال ورجال الأعمال الأكفاء على حين نجد وفرة فى عنصر الطبيعة وفى عنصر الأيدى العاملة • وإن كان العنصر الأخير يتصف بنقص الكفاءة على نحو ما أوضحنا • يترتب على ذلك قصور شديد فى استغلال الامكانيات الانتاجية الضخمة المتاحة فى تلك البلاد بسبب هذا الاختلال فى عوامل الانتاج • سواء من حيث نقص أدوات العمل الحديثة اللازمة ، أو انخفاض الكفاءة فى تشغيلها ، أو انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى •

١٣ — ونجد أخيراً أن الافتقار الى المبادأة ، والى الخبرة العملية ، والى الأيدى العاملة المدربة والى رؤوس الأموال • الخ قد أدى الى حدوث علاقة تبعية اقتصادية وثقافية من جانب تلك الدول للدول الحديثة المتقدمة • حيث أصبحت البلاد النامية تعتمد على البلاد الصناعية اعتماداً شديداً فى تسويق المواد الخام التى تملكها فى أسواقها ، وفى استيراد كل احتياجاتها من السلع الانتاجية وكثير من السلع الاستهلاكية من تلك البلاد • ولا شك أن هذه التبعية للأسواق الأجنبية جعلت البلاد النامية تتأثر تأثيراً قويا ومباشراً بما يصيب البلاد المتقدمة من أزمات اقتصادية ، أو انقطاع أو نقص المواد المستوردة من تلك البلاد فى ظروف الحروب وموجات التضخم الحاد التى تطرأ على البلاد الرأسمالية • الخ • وأصبحت تلك العلاقة غير السوية بين البلاد

المتقدمة والنامية تمثل مشكلة خطيرة وعائقاً هاماً من معوقات التنمية في البلاد النامية . يضاف الى كل ذلك الحساسية الشديدة لتلك للاقتصاديات النامية عند حدوث أى انخفاض في صادراتها الى البلاد المتقدمة أو أى تدهور في تجارتها الخارجية بصفة عامة . فقد أدى التقدم المائل في اختراع كثير من المواد البديلة التي يمكن أن تحل محل المواد الخام الطبيعية الى حدوث تناقص مضطرب في واردات البلاد المتقدمة من البلاد النامية . كما أن أى نقص في الصادرات ينعكس في انخفاض حصيلة الخزائن العامة في البلاد النامية ، حيث تمثل الضرائب على الواردات عنصراً هاماً من عناصر تلك الحصيلة .

وإزاء تلك الظروف جميعاً أصبح من الواجب على تلك البلاد . وهي تسمى جادة في هذا السبيل . أن تعمل على تنويع برامج وخطط الانتاج المحلي والاتجاه الى التصنيع بخطى أوسع وأسرع . وتشهد البلاد النامية أصواتاً عالية تطالب بتحقيق ذلك ووضع موضع التنفيذ انقذاً لاقتصاد تلك البلاد من أخطار محققة اذا استمرت الظروف فيها على ما هي عليه . ولعله مما يزيد الأمر صعوبة وتعقيداً في الحقيقة أن الانتاج الحديث للسلع القليلة التي تصدرها البلاد النامية على نطاق واسع موجود في الغالب في أيدي شركات أجنبية أو بيوت مالية أجنبية .

وقد بدأت الشركات الأجنبية الكبرى في العقود الثلاثة التي أعقبت الحرب العالمية تبدي اهتماماً متزايداً بتطوير صناعات يمكن أن تغذي الأسواق المحلية في البلاد النامية باحتياجاتها . وإن كان يحوق تلك الجهود ويقلل من اندفاعها ما تخشى تلك الشركات التعرض له من إجراءات التأميم والمصادرة وما الى ذلك من اجراءات عرفت نسبة

قليلة من البلاد النامية • خاصة خلال العقدين السادس والسابع من هذا القرن • ولكننا نلاحظ علاوة على هذا كله حرص عدد غير قليل من حكومات البلاد النامية على تطوير بعض المشروعات الصناعية الهامة سواء عن طريق وضع الخطط واقتراح المشروعات أو عن طريق التمويل الحكومي المباشر • وذلك لتفادى هذا الوضع الاقتصادى غير الطبيعى •

من كل ما سبق تبدو لنا بوضوح العلاقة الوثيقة بين سمات النمو (أو مؤشرات التخلف) الاقتصادية والاجتماعية ، ويرجع الفضل الى قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بسكرتارية الأمم المتحدة فى اعداد بعض الاحصائيات الدولية عن بعض هذه الموضوعات ، والتي تكشف بكل وضوح جانباً مما نحاول اللقاء الضوء عليه هنا • مع ما يجب أن نأخذه فى اعتبارنا من تحفظ على البيانات الاحصائية الخاصة ببعض دول العالم النامى ، اما لعدم دقتها ، أو لعدم توفرها على الاطلاق •

ثالثاً : رسالة علم اجتماع التنمية

١ - القضايا الأساسية لعلم اجتماع التنمية :

علم اجتماع التنمية — كما نفهمه هنا — هو تطبيق القضايا والمبادئ ومناهج البحث والمفاهيم السوسيولوجية على دراسة الوقائع والمشكلات الناشئة عن التغيرات الدينامية في الثقافة ، خاصة تلك التغيرات في مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية . ويهتم علم اجتماع التنمية اهتماماً خاصاً بدراسة الوقائع والمشكلات التي يمكن أن تساعد دراستها على دفع عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المثلى دفعاً حثيثاً الى الأمام . وهنا يلجأ الباحث في التنمية الى استخدام المعارف المستمدة من علم الاجتماع والأنثروبولوجيا وعلم النفس والدائرة حول موضوع التغير الثقافي من أجل حل طائفة من المشكلات الملموسة المرتبطة بعملية التنمية أو التي تخدم تلك العملية . وكما هو الحال في علم الاجتماع دائماً ، فإن دراسة علم الاجتماع هنا هي دراسة للعلاقات الاجتماعية والجماعات أو التكوينات الاجتماعية بأحجامها ومستوياتها المختلفة والتي تنشأ كثمرة لتلك العلاقات . ويضاف الى ذلك الخط العام أننا نتبع في دراستنا — وبشكل ثانوي — طائفة أخرى من الوقائع التي ليست من طبيعة اجتماعية خالصة ، ولكنها تؤثر على المجال الاجتماعي ، أو تتأثر به الى حد كبير . معنى هذا كله أن علم اجتماع التنمية يدرس الشروط الاجتماعية لعملية التنمية الاقتصادية والظواهر الاجتماعية المصاحبة لها والمتربة عليها . وفي ضوء هذا التعريف العام يمكننا القول بأن علم اجتماع التنمية يحاوللقاء الضوء على القضايا الأساسية التالية :

قضية دوافع التنمية :

حيث يتساءل الباحث في هذا العلم عن العوامل الواقعية الاجتماعية الاقتصادية والتيارات الأيديولوجية التي تدفع الى التنمية والتي تساعد عليها وتيسرها .

العناصر المشكلة لعملية التنمية :

والتساؤل هنا عن العناصر الاجتماعية : جماعات أو هيئات أو طبقات .. الخ التي تحرك المجتمع وتدفعه الى انجاز عملية التنمية وبيان انتماؤها الاجتماعية . ثم التساؤل بعد ذلك عن الفئات والقطاعات الاجتماعية التي تيسر عملية التنمية وتساهم فيها بدور فعال .

المضمون الشائع والدلالة الفعالة لمفهوم التنمية في المجتمع :

ويكون التساؤل في هذه النقطة عن مدى وعي جماهير الشعب بالأهداف الملموسة لعملية التنمية والوسائل الضرورية اللازمة لتحقيق تلك الأهداف ، وهل يتخذ تصور الناس لتلك الأهداف والوسائل شكلاً نمطياً ثابتاً (مستعاراً مثلاً من ثقافات أخرى تكون قد سبقت في مضمار التقدم) ؟ ثم هل تلك الأهداف نابعة عن أيديولوجيات معينة تغذيها العاطفة ، أم أنها صادرة عن تقدير علمي لاحتياجات المجتمع ومتطلباته ؟ معنى هذا أننا يجب أن نتساءل بذلك عن العلاقة بين المطالبة بالتنمية وبين المساعدة الفعلية في تحقيقها ووضع أهدافها موضع التنفيذ . وما هو دور البرامج الرسمية « والخطط » في تحقيق أهداف التنمية أو وضع الامكانيات في خدمة الآمال ؟ وأخيراً ما هي العوامل الاجتماعية الأساسية التي تيسر أو تعوق تنفيذ خطط التنمية ؟

نتائج التنمية وآثارها :

وهنا نتساءل عن النتائج المقصودة وغير المقصودة لعملية التنمية فى ثقافة المجتمع ، وخاصة النتائج التى أحدثتها تلك العملية فى النظم الاجتماعية للبلاد التى ندرسها ؟ ما هو مدى السرعة ومدى الشمول الذى يحل به التغير والحركة محل الجمود والثبات ؟ فى أى المجالات وعلى أى نحو وإلى أى مدى يحدث تفاوت فى سرعة التغير بين مختلف مجالات الحياة وبين الطبقات الاجتماعية ، وبين مختلف المناطق الجغرافية داخل الدولة ، وبين القطاعات الاقتصادية المختلفة ؟ وهل التغيرات التى حدثت فى الثقافة والمجتمع اقتصر على مجرد ادخال نظم بديلة حلت محل نظم قديمة كانت قائمة فى المجتمع قبل بدء عملية التنمية (كحلول بعض المثل العليا الاجتماعية الجديدة محل مثل قديمة ، أو جماعات صفوة جديدة محل جماعات صفوة تقليدية وهكذا) ؟ أم أن تلك التغيرات قد أدت الى هدم النظام القديم والتأثير على صلابته وتماسكه (وذلك عندما تتحلل الاتجاهات القديمة وعوامل التماسك التقليدية وتفقد فاعليتها وتنهار فى نظر أصحابها قبل أن تكون اتجاهات وقوى جديدة تحل محلها ، وبذلك يمكن القول ، بأن المجتمع يعيش فى هذه الحالة فى حالة فراغ تنظيمى - نسبى طبعاً) .

امكانيات الاتصال :

ونعنى الاتصال بين الأفراد وبين الجماعات داخل المجتمع فى مختلف مراحل عملية التنمية الاجتماعية ، وكذلك الاتصال بين أبناء الطبقات المختلفة وبين أبناء الثقافات التى تدخل مع بعضها فى علاقات أو تتكف علاقاتها السابقة بفضل تنفيذ برامج التنمية .

وضع النماذج والنظريات الوافدة :

حيث نهتم بالبحث عن مدى اقبال الناس على محاولة تقليد تلك النماذج والنظريات الوافدة واستيعابها ؟ ما هو مدى امكانية تطبيق

تلك النماذج والنظريات على مواجهة الاحتياجات والامكانيات التي تحس بها المجتمعات الآخذة بالتنمية والتي تختلف ظروفها عن المجتمعات الوافدة منها تلك النماذج والنظريات ؟ ويرتبط بهذه النقطة التساؤل عن الحدود والموضوعات والمناهج التي يمكن أن تتم بها عملية الاستعارة الثقافية ومكونات التنمية بشكل يضمن لها النجاح وعجم التخطي .

العلاقات والتأثيرات المتبادلة بين مختلف جوانب وأبعاد عملية التنمية :

اذ نعرف أن عملية التنمية لها ثلاثة أبعاد يجب أخذها دائماً في الاعتبار هي : الجانب الفني (التكنولوجيا) والجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي ، والتساؤل هنا عن امكانيات احداث عملية تنمية تتسم بالتنسيق والتناغم بين تلك الجوانب المختلفة بحيث يظهر كل بعد منها بما هو جدير به من عناية ، ودون مبالغة في التأكيد على واحد منها على حساب الجانبين الآخرين . ويرتبط بتلك النقطة تساؤل على مؤداه : ما هي الاجراءات الملموسة التي يمكن اتخاذها بنجاح في أثناء تنفيذ عملية التنمية لتحقيق هذا الغرض . والتي تأخذ في اعتبارها الظروف البنائية الاجتماعية القائمة والتكوينات السياسية التي تلعب دوراً فعالاً على مسرح الأحداث في المجتمع .

مراحل أو أطوار عملية التنمية :

ونبدأ في تلك النقطة بالتساؤل عما اذا كان من الممكن أصلاً وضع تعميمات عامة بخصوص مثل هذه المراحل ، وما هي الحدود التي يمكن أن تدور فيها تلك التعميمات وتغطيها دون اخلال بمطلب الدقة والأمانة العلمية . ثم كيف نستطيع من واقع دراستنا لتجربة التنمية في مجتمع معين أن نحدد بشكل دقيق مستوى التنمية الذي توصل اليه ذلك المجتمع ونضع على أساسه التنبؤات والخطط التي تحدد مسار عملية التنمية في المستقبل .

٢ - علم اجتماع التنمية علم حديث :

ان علم الاجتماع فى مجموعه ليس سوى ثمرة من ثمرات النهضة العلمية الحديثة فى بعض المجتمعات الغربية ، وقد نشأ هذا العلم كثمرة للتغيرات البنائية التى ترتبت على الثورات السياسية التى شهدتها أوروبا ابان القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، ثم الثورة الصناعية وما ارتبط بها من زيادة هائلة فى أعداد السكان وتغيرات حادة فى توزيعهم الجغرافى ... الخ . وقد أثارت تلك الثورات (السياسية والصناعية على السواء) عديدا من المشكلات على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعى ، وكان علم الاجتماع محلولة من ضمن المحاولات التى بذلتها تلك المجتمعات لمواجهة تلك المشكلات والتخفيف من ويلاتها . معنى ذلك أن علم الاجتماع بنشأته الغربية الحديثة كان ثمرة من ثمرات ذلك التحول الاقتصادى الاجتماعى الواسع النطاق ، ومنه استمد دفعات نموه وتطوره القوية التى أوقفته على قدميه خلال فترة زمنية وجيزة ، بالقياس الى العمر الطويل الذى استغرقه نمو العلوم الأخرى الأقدم عهداً والأرسخ قدماً .

ويقرب على ذلك بالضرورة أن المجتمع ذا الثقافة الساكنة أو الراكدة وذا النظام الاجتماعى الجامد ليست لديه الفرصة وليست لديه امكانية التفكير السوسيولوجى الناضج ، أى ليست لديه فرصة وليست لديه الرؤية الناقدة والبصيرة النافذة للظروف والتغيرات البنائية الاجتماعية ، اذ انه فى مثل تلك المجتمعات تبدو الظروف الاجتماعية التى حددها التراث ورسمتها التقاليد أمراً بديهياً غير قابل للتغيير وليس من المرجوب التفكير فى تغييره ، وأن مجرد وجوده واستقراره هو منسوخ مشروعته ومبرر صحته .

ولذلك كان من الطبيعى أن يظل علم الاجتماع الأمريكى والأوروبى

برمته حتى عهد قريب أسير نظرة اقليمية ضيقة ، فقد انكفأ علماء الاجتماع فى تلك البلاد على ظروف بلادهم يتأملونها ويحاولون فهمها ووضع الخطط والبرامج لتعديلها وتحسينها والأخذ بيد القطاعات المعذبة فيها . وكان اتجاهها نحو الأميريكية المفرطة (أى الاتجاه الى الواقع بتياراته ومشكلاته) هو تكريس لذلك الاتجاه المعفوى الذى كان قائماً وراسخاً فى البداية . وأصبح علم الاجتماع الاميريكى ، وخاصة علم الاجتماع الأمريكى علماً مفرقاً أشد الاغراق فى النظرة الاقليمية الضيقة وفى التناول الجزئى الضيق لمشكلات فرعية .

واذ تركنا تراث علم الاجتماع الأمريكى — الذى أثر فيما بعد بشكل حاسم على كثير من مدارس علم الاجتماع الأوربية — وتأملنا أعمال المفكرين النظريين ذوى النظرة الشاملة (كعلماء الاجتماع الألمان على سبيل المثال وكذلك طائفة من الفرنسيين والانجليز) لوجدنا أن أقصى نقطة انطلق اليها خيالهم هو الثقافة الغربية كوحدة كلية واحدة . حقيقية ان هؤلاء المفكرين أصحاب النظريات الشاملة ، لم يحصروا أنفسهم داخل مجتمعاتهم القومية (وبالطبع لم ينحصروا داخل الدائرة المحلية الضيقة) ولكنهم لم يخرجوا عن دائرة الثقافة الأوربية . وتلك كما نعرف كانت تقاليد الفكر النظرى والتراث الفلسفى والتاريخى الذى نشأ وتربى فيه علماء الاجتماع الأوائل .

اننى أريد بذلك أن أؤكد أن علماء الاجتماع لم تربطهم صلات علمية وثيقة بعلماء الأنثروبولوجيا الأوائل (فيما عدا دور كايم وغيركاندت وتورنفالذ) . ولعل السبب القوى لذلك أن رواد الأنثروبولوجيا قد حصروا جهودهم فى التتقيب عن المواد المتخفية والظواهر الغريبة والطرائف .. الخ ، ولم يحققوا بعد انطلاقهم نحو تأمل البناء الاجتماعى للمجتمعات (البدائية) التى كانوا يدرسونها ، والتى كان لعلماء الأنثروبولوجيا البريطانيين فضل الريادة فى دراستها ولقت النظر اليها .

وكان من الطبيعي أن يخطئ علماء الاجتماع الأوروبيون فهم الاشارات الأولى التى انطلقت تلفت نظرهم — بل وأكد أقول تلوى عنقهم — كى يأخذوا فى اعتبارهم ظروف البناء الاجتماعى لتلك البلاد « البدائية » .
وهى الاشارات الهامة المفيدة والتوجيهات القيمة التى احتوت عليها أعمال بعض رواد الأنثروبولوجيا مثل مالىنوفسكى .

والمعجب أننا لا نجد فى تلك الفترة سوى طائفة قليلة من علماء الاقتصاد ذوى الاتجاهات التاريخية هم الذين يجهدون فكرهم محاولين تأمل مشكلات النمو الاقتصادى والاجتماعى فى اطار انسانى عام ونذكر على رأسهم : العالم الاقتصادى (التاريخى النزعة) الألمانى جوستاف شوملر فى مؤلفه الرئيسى « أساسيات علم الاقتصاد » . ومن الطبيعى أن عدم استناد مثل هؤلاء العلماء الى تراث تاريخى راسخ فى علم الاجتماع أو الأنثروبولوجيا قد جعل معالجتهم تأتي متسمة ببعض التبسيط والسذاجة منطوية على غير قليل من الأخطاء المنهجية والأمبيريقية ، ولكنها كانت مع ذلك محاولات رائدة .

ولذلك خلت أعمال شومبيتر (مؤلف كتاب نظرية النمو الاقتصادى) ومؤرخى الرأسمالية الأعلام : لويجى برنتانو ، وفيرنر زومبارت ، وماكس فيبر من أى اشارة ذات قيمة الى البلاد التى كانت تقع على هامش التطور أو ما نعينه اليوم تحت مصطلح « البلاد النامية » . انهم مع اهتمامهم بالنمو الاقتصادى بوجه عام أو بالنظام الرأسمالى فى ذاته قد ركزوا ملاحظاتهم على النطاق الأوروبى المعروف لهم ، وان كانت أعمالهم قد حددت بعض الاشارات الى بلاد « بدائية » أو « متوحشة » فكان ذلك يأتى بشكل عرضى : ودون أن تدخل تلك البلاد كجزء أساسى فى صلب النظرية التى هم بصدددها ، أو المبدأ العام الذى يقيمون عليه الدليل . بل أننا نجد مؤخراً أن مشروع والت روستو لمراحل النمو

الاقتصادي لم يأخذ البلاد النامية في اعتباره الا كجزء من مشروع عام موضوع أساساً على مقاس البلاد الصناعية المتقدمة .
ومن الأمثلة الطريفة على تركيز المفكرين الأوروبيين — اقتصاديين واجتماعيين على السواء — على قضايا البلاد الصناعية المتقدمة واغفالهم التنظير لأوضاع البلاد النامية . . من الأمثلة على ذلك أعمال مفكر عظيم مثل ماكس فيبر . فقد يعرف القارئ أن فيبر قد قدم دراسات متعمقة في الاجتماع الديني والاجتماع الاقتصادي والاجتماع القانوني لبعض البلاد الشرقية ، الا أن الذي لا يعرفه الكثيرون أن معظم تلك الدراسات مكررة أساساً على عقد المقارنات بين الثقافات الغربية وتلك الثقافات الشرقية ، أي أن دراسة الثقافات الأخيرة لم تكن مقصودة لذاتها ، بمعنى أنها تهدف الى تحقيق فهم أعمق وأكبر لتلك الثقافات وانما كانت تهدف في النهاية الى اللقاء مزيد من الضوء على الثقافات الغربية التي تمثل الإلتحاق التي يخلق فيها فيبر ويدور في فلكها ويرتبط بفهمها ويسمى الى تعمقها . ذلك أن فيبر كان يسمى أولاً وأخيراً الى فهم ديناميات التطور الحديث في أوروبا — أو الغرب بصفة عامة — من النواحي الاقتصادية والاجتماعية ، وكان يتصور أن أبرز معالم ذلك التطور هو ظهور الرأسمالية كحقيقة تاريخية تكونت عبر التاريخ الحديث ، بفعل عوامل اجتماعية واقتصادية .

ومن العجيب أن ماكس فيبر وفيرنر زومبارت وغيرهما من مفكري تلك المرحلة لم يتجه بتفكيره اطلاقاً الى محاولة دراسة آثار ذلك النظام الذي يدرسونه — وهو الرأسمالية الغربية — على ثقافات تلك البلاد الشرقية التي قاموا باجراء بعض الدراسات عليها . ولا على شعوب تلك البلاد ولا على اقتصادياتها أو سياسياتها . ذلك أن مثل هذه الدراسات — أي التفاعل بين الرأسمالية الغربية ونظم البلاد الشرقية — كان كفيلاً بأن يأخذ بأيديهم الى البدايات الأولى لفهم التغيرات الوشيكة الحدوث أنفذ على المسرح

العالمى فى الشئون الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بصفة عامة •
ومن عجب أن أمثال هؤلاء المفكرين لم يفكروا من قريب ولا من بعيد
فى دراسة موضوع كالاستعمار العالمى والمشكلات المرتبطة به ، رغم أنهم
كانوا يعيشون تلك الفترة فى أوج ازدهارها وعنفوان قوتها ، ورغم أن
هناك ارتباطاً قوياً وواضحاً بين نمو الرأسمالية الغربية وتطور حركة
الاستعمار العالمى ، وكذلك ارتباط أوضح وأقوى بين ذلك الاستعمار وتطوره
فى العقود الأخيرة وبين مستقبل البلاد النامية • أن مستقبل تلك البلاد إنما
يتشابه بشكل قوى مع الظروف الاستعمارية التى ارتبطت بها ، أو الدور
الذى لعبته القوى الاستعمارية على المسرح العالمى حتى بالنسبة لتلك
الملة القليلة من الدول التى لم تتفضع بشكل مباشر أو رسمى للسيطرة
الاستعمارية • لأن من البديهي والواضح أن تلك القوى الاستعمارية قد
تدخلت فى تحديد وتشكيل مقدرات كافة البلاد النامية تقريباً •

إننا لا نجانب الصواب إذا قلنا أن الدراسات الاجتماعية لموضوع
النمو والتنمية بشكل عام قد ظلت حتى عهد قريب ذات طابع استرجاعى
مركزة تركيزاً كاملاً على البلاد المتقدمة ، ولم تحاول بدلاً من هذا أن
تتخذ طابعاً مستقبلياً ، يأخذ فى اعتباره المجتمع الإنسانى العالمى
ويمس قضية التنمية فى جوهرها وعلى اختلاف مستوياتها • وفى شتى
أنماط المجتمعات القائمة على سطح هذه الأرض ، ذلك أن شرارة التقدم
إذا ما اشعلت فى مكان ما فى العالم فإنها — كما عملنا التاريخ — لا يمكن
أن تتوقف أو تتقدم عند حد معين ، وإنما سوف تترحف وترحف وإن
اختلفت درجة أضاعتها وقوة إشعاعها من مكان إلى آخر (حسب قدراته
ومقوماته) ، إلا أنها سوف تمس كل المجتمعات وكافة الثقافات • لذلك
نقول أنه ليس من الترف وليس من « الاحسان » أن يفكر علماء
الغرب فى مشكلات التنمية على المستوى العالمى وفى ظل كافة النظم
الاجتماعية ، لأنهم إن لم يفعلوا فقد حصروا أنفسهم فى نطاق الماضى

وجانب من الحاضر ، وحرّموا أنفسهم من رؤية المستقبل بكل احتمالاته ومفاجاته .

لذلك نزعِم أن علم اجتماع التنمية — بالشكل الذي نفهمه هنا — علم وليد حديث النسأة مازال بعد في مراحل نموه الأولى . لم تمض على بداياته الأولى سوى ثلاثين أو أربعين عاما لا أكثر . ولقد نشأ هذا العلم كرد فعل ازاء خيبة الأمل التي استشعرها بعض العلماء وكثير من الساسة من التركيز التقليدى القصير النظر على الجوانب الفنية (التكنولوجيا) والاقتصادية من عملية التنمية ، أو من الانحصر الضيق فى دائرة الانتهازية السياسية التي كانت تريد تقديم « مساعدات فنية » للبلاد النامية بشكل آخر كفاءة . فقد كان يذهل المسئولين فى البلاد الصناعية الغربية أن ما يقدموه من مساعدات الى بعض البلاد النامية ، وما يقيمونه من مشروعات يصادف فشلا ذريعا فى كثير من الأحيان يتجلى فى رفض الأهالى له ، أو عدم ثقتهم فيه . بل وأحيانا يؤدى الى نتائج عكس ما أرادوه له ، هذا بالطبع رغم استكماله لكل المقومات الفنية الصحيحة وسلامته الاقتصادية (من وجهة نظر الاقتصادى الغربى) . ولكن الحقيقة أن « مشروعات التنمية » هذه التي كانت البلاد الغنية تقدمها كمعونة فنية كانت تفتقر الى البيانات الاحصائية الدقيقة الشاملة عن طبيعة الحياة فى البلاد التي ستقام فيها ، كما كان القائمون على تخطيطها وتنفيذها يفتقرون الى الدراية الكافية بالظروف البنائية الاجتماعية لتلك البلاد .

وقد بدأ الساسة القائمون على شؤون تلك المساعدات والتخطيط لها وتنفيذها من أبناء تلك البلاد الصناعية المتقدمة — ومعهم طائفة من علماء الاقتصاد والنفس والاجتماع — بدأ الجميع يدركون على استحياء فى البداية أن مشكلات التنمية وقضاياها العامة يجب أن ننظر اليها فى اطار ثقافى اجتماعى عريض ، ويجب أن نرصد الصعوبات التي

تواجهه ونضعها على بساط البحث السوسولوجي ونتناولها بنظرة شاملة لا تستنكف الاستعانة بآراء وخبرات علماء من فروع أخرى ، إذا ما كان الهدف أن نتوصل في النهاية الى أن تذهب تلك المساعدات ، الى مستحقيها الفعليين وأن تحقق الغاية المنشودة من تقديمها ، لأنه إذا كان الهدف هو مجرد دعاية للدولة الغنية التي تقدم المساعدة ، وتقديم بعض النماذج التي تنزل صورة تلك الدولة في نفوس أبناء البلد الفقيرة منزلة المثل الأعلى والنموذج الواجب الاحتذاء ، إذا كان الهدف هو ذلك فإنه من الأرجح أن يؤدي في المدى البعيد الى الاضرار بمصالح تلك الدولة الغنية في دوائر ذلك الشعب الفقير ، والى استقطاب مشاعر البغض والكراهية ، وهو ما نجده قد لحق بالفعل بصورة أمريكا في كثير من البلاد التي قدمت لها بعض تلك المساعدات وشيدت فيها بعض مشروعات التنمية الفاشلة .

ومع ذلك فإن علم اجتماع التنمية لم يستطع أن يكسب الجولة نهائياً بعد أمام أصحاب الاتجاه النفعي العملي السريع في ممارسة السياسة ، ولا أمام المخططين الاقتصاديين الذين ينظرون الى مشروعات التنمية في البلاد الفقيرة لا كأداة لخدمة تلك البلاد فعلاً ، وإنما كمنافذ لفتح أسواق تلك البلاد ، أمام سلع البلد الغني ، وكأداة لخلق احتياجات جديدة لدى جماهير المستهلكين فيها ، وكوسيلة لتحسين صورة المشروع الاقتصادي في نظر أبناء البلد المتخلف بحيث يتجهون اليه إذا ما رغبوا في تطوير بلادهم أو جلب وارداتهم .

فهناك اتجاهان نفعيان أحدهما سياسي والآخر اقتصادي يريد بشدة أن يسخر مشروعات التنمية لخدمة مصالح بلاده وليس خدمة مصالح البلد النامي الذي تقدم له المساعدة . ولكل فريق من هذين الفريقين أنصاره على الساحة العلمية ، وكلاهما يقف بشدة ويقتطع أمام محاولات علماء اجتماع التنمية الجادين في البلاد العربية الذين يريدون رؤية

المشكلة فى سياق عريض شامل ، من أجل المساعدة فى خلق تنمية حقيقية فى تلك البلاد المختلفة • والأمر كله معلق بأن ينجح أبناء تلك البلاد النامية أنفسهم فى امتلاك زمام المبادرة ، والعمل على امتلاك أسرار هذا العلم الوليد ، وفتح مغاليقه وحل معضلاته بأنفسهم وأجراء البحوث على مجتمعاتهم ، لكى تكون لهم هم اليد العليا فى توجيه مشروعات التنمية — سواء تلك التى تعتمد على تمويل خارجى أو على تمويل محلى لكى تخدم بحق الاقتصاد الوطنى ، وتنقل بلادهم من مراحل الجمود والاستقرار إلى مرحلة الانطلاق والحركة •

ولا يمكن أن ننسى الإشارة فى هذا الصدد إلى الدفعات القوية والتأييد العلمى والمعنوى الهائل الذى استمده علماء اجتماع التنمية فى الغرب من الأنثروبولوجيا الثقافية فى البلاد الأنجلوساكسونية ، ومن أبرز الأسماء التى قدمت إسهامات خالدة فى هذا السبيل : برونيسلاو مالينوفسكى ، وفرانز بواس ، وروث بندكت ، ومرجريت ميد ، ورالف لنتون ، وروبرت ردفيلد وميلفيل هيرسكوفيتس ، وأوسكار لويس ، والألماني ريتشارد تورنفالذ ، والفرنسيان جورج بالاندييه وكلود ليفى شتراوس (٧) •

وفى خمسينات هذا القرن جاءت أولى المحاولات فى علم اجتماع التنمية من جانب علماء الاجتماع وخاصة علماء الاجتماع الأمريكين ، كما ساهمت فى إثراء بحوث هذا العلم الدراسات السيكولوجية والتربوية لمشكلات التغير الثقافى ، وإن كانت متأخرة فى مراحلها الأولى ، ولا يمكن أن تثمر الثمرة المرجوة إلا بتعاون علماء من أبناء البلاد النامية أنفسهم ، لأنهم أقدر على إجراء تلك البحوث من حيث القدرة على فهم التيارات

(٧) انظر ترجمة لحياة وأعمال هؤلاء العلماء فى قاموس مصطلحات الأنثولوجيا والفولكلور ترجمة المؤلف وزميله ، مرجع سابق ، ص ٢٨٩ وما بعدها ..

والاتجاهات المحلية ، والقدرة العلمية على اجراء البحوث نفسها (لأن مشكلات كاللغة والتقسيمات الثقافية المحلية والقيم والظروف المحلية والاقليمية ليست عوائق تقف أمام تقديم بحوثهم ، كما هو الحال بالنسبة للعلماء الغربيين الأجانب عن تلك المجتمعات) •

ولعل تلك الظروف الخاصة التي نشأ فيها علم اجتماع التنمية تفسر لنا سر تركيز المشتغلين بهذا العلم حتى عهد قريب على مشكلات البلاد النامية ومشكلات العلاقة بين الدول الصناعية الفنية والبلاد النامية • وتتخذ تلك النقطة تكون الموضوع الوحيد لدراسات التنمية حتى أوائل الستينات ، إلا أن كثيراً من تلك الدراسات بدأ بعد ذلك يوسع في دائرة بحثه بحيث تشمل دراسة التغيرات البنائية التي طرأت على مجتمعات البلاد الصناعية • وقد أملت هذا التوسيع اعتبارات منهجية وعملية ، إذ أن من شأنه أن يزيد رؤيتنا لواقع البلاد النامية وضوحاً • والجدير بالذكر أن بعض تلك المشكلات لم يجد بعد الحل الكامل أو المناسب في كل البلاد المتقدمة ، أو لم يجد الحل على كافة المستويات وهي تغطي أغلب نواحي الحياة بميادينها المختلفة : من المرور حتى التلوث الى نمو التنظيمات الاقليمية (كإطار أوسع من الإطار القومي المحدود) ، والمشكلات المتصلة بصميم وجود الانسان الفرد في حالة الاغتراب الوجودي • • الخ •

ولذلك نؤكد أن الفهم السليم للقضايا المعاصرة المتصلة بتطوير المجتمعات الانسانية — المتقدمة منها والنامية على السواء — يتطلب وجود معلومات واقعية وتحليلات مقارنة للنظم الاجتماعية المختلفة ، ولديناميات عمليات التصنيع والتطور الديمقراطي ، مع ضرورة أن نأخذ في الاعتبار تباين الدوافع الذاتية الى النمو والتقدم ، والقوى الموضوعية الدافعة والمحركة للتيارات الاجتماعية المختلفة ، وكذلك معدلات النمو المتفاوتة ، والنتائج والمناهج المستخدمة ، والتوترات الناجمة عن التغيرات الجديدة والأشكال الاجتماعية الاقتصادية الجديدة التي تعد

تجهيناً لأشكال وتكوينات ثقافية متباينة الى دوائر ثقافية مختلفة . ومن اهم الموضوعات التي تحتاج الى جمع معلومات عنها العوامل النفسية والفكرية والاجتماعية المؤثرة على عملية التنمية ، واغترار تلك العملية وتقدمها والصعوبات والمشكلات وأنواع المعارضة التي تواجهها ، كل ذلك في صورة مقارنة تغطي طائفة عريضة من أنماط المجتمعات والثقافات . ومن الضروري أن تستند كل المعنومات — قدر الامكان — على أكبر حشد من البيانات الاحصائية الدقيقة ، وهي متوفرة بيسيرة وبالمواصفات المطلوبة في البلاد الصناعية المتقدمة وفي بعض البلاد النامية ، على حين نجد بعضها الآخر يعاني من نقص شديد في البيانات الاحصائية والمعلومات الدقيقة بصفة عامة (٨) .

ولا شك أننا مازلنا في بداية هذا الطريق الطويل ، وكل ما تحقق لا يعدو أن يكون بداية متواضعة أشد التواضع ملترال في حاجة الى تشجيع وتطوير وتقيق ، ذلك أن أصحاب الاتجاه الوضعي التقليدي كانوا ينظرون الى التنمية على أنها عملية تتم بشكل تلقائي (أوتوماتيكي)

(٨) تعاني أغلب البلاد النامية من قصور الامكانيات التي تيسر لها اجراء تعداد شامل للسكان والمؤسسات ، هذا علاوة على نقص الوعي الاحصائي لدى المسئولين في بعض تلك البلاد ، ولدى القطاعات العريضة من الشعب ، مما ينعكس كله في نقص البيانات الدقيقة ، وهي الأساس الضروري لكل جهد تنمية منظم ، ونلاحظ بالنسبة لبلد كالمملكة العربية السعودية — على سبيل المثال — أن تفرق السكان على رقعة جغرافية واسعة ، ومعيشة قطاع كبير منهم حتى عهد قريب حياة البداوة قد هيئت بالوعي الاحصائي لدى افراد الشعب الى حد ملحوظ ، بحيث أصبح تعاون الأهالي في جمع البيانات المطلوبة — وأغلبها مما يعمده الفرد العادي من أمور حياته الشخصية الخاصة — أمراً صعباً يجب علاجه وتطويره ، لأنه بدون هذا التعاون يستحيل جمع البيانات المطلوبة ، أو قل يستحيل جمعها بالقدر المطلوب من الدقة والامانة ، انظر مزيداً من التفاصيل في : محمد الجوهري وعبد الله الخريجي ، مقدمة في علم السكان ، القاهرة ، الطبعة الاولى ، ١٩٧٧ ، ص ص ٢٧٥ وما بعدها .

وتجرى على نفس المنوال فى كل مكان • على حين يتخذ أصحاب الاتجاه المثالى موقفاً معارضاً من هذا أثبت عجزه هو الآخر عن اجراء التحليلات الموضوعية للوقائع الدقيقة • وحصر نفسه فى دائرة القاملات الذاتية أو توجيه المواقف ونعذب حظ البلاد الفقيرة التى أخفقت فى الوصول الى المستوى المنشود فى التقدم •

ونحن نعتقد أن علم اجتماع التنمية سوف يساعدنا على رؤية الموضوع برمته رؤية موضوعية هادئة بعيدة عن الانفعالات وعن الرومانسية ، لأن عدتنا فى التصدى لمشكلات التنمية وفهم دينامياتها ستكون طائفة من الأدوات العلمية الموضوعية الدقيقة والآراء السليمة التى تمكننا من تبني آراء أكثر ملاءمة وأشد فعالية وتأثيراً •

وسوف يبدأ طريقنا الطويل من أجل تطوير هذا العلم والنهوض به واعطائه الدفعات المطلوبة بجمع وتحليل وتنمية المعلومات المتاحة (غير المستغلة للأسف) عن مشكلات البلاد النامية وظروفها • ثم يواكب ذلك ويترتب عليه العمل بدون كلل من أجل بلورة بعض المنطلقات النظرية الملائمة وما يتعلق بها من المفاهيم ومناهج البحث ، التى تتناسب وطبيعة الدراسة فى هذا الميدان ، وتتفق مع تحديدنا الجديد لموضوع هذا العلم • ونعتقد اعتقاداً جازماً أن بلوغ هذين الهدفين يتطلب تبني أساليب جديدة فى البحث وفى التعاون مع المشتغلين بعدد من العلوم المتصلة بهذا الميدان سواء فى اجراء البحوث أو فى تحليل النتائج التى يمكن التوصل اليها • ومازال التفكير المحافظ والحرص الشديد على التخصص الضيق يعمل فى بعض البلاد على الحيولة دون تعاون أبناء العلوم المتقاربة فى خدمة هذه الأهداف الكبيرة • فكل فريق مازال متمسكاً بوجهة نظره متمصباً لمناهجه ومفاهيمه الخاصة • ولا شك أنه قد أمكن احراز بعض التقدم على هذا الطريق ، ولكنه مازال فى حاجة

الى مزيد من المثابرة والجهد المتواصل لى يمكن قطف بعض الثمار
الناضجة من هذا التعاون الخلاق .

واذا استمر هذا الموقف المتعصب الأناني من جانب كثير من
الباحثين ، فاننا سنظل نعانى من الوضع الذى كان مسيطرأ حتى أوائل
الستينات من هذا القرن ، والذى يتمثل فى بعض سياسات التنمية
البراجماتية الجزئية المحدودة النظر من ناحية ومن ناحية أخرى فى
عديد من الأعمال العلمية المجردة البعيدة عن الواقع التى لا تقدم لنا
ثمرة ملموسة يمكن أن تساعد فى حل المشكلات العملية التى يسعى هذا
العلم الى التصدى لها والمساهمة فى تذليلها .



الفصل الثانى

دراسة الفقر

هناك مصادر عديدة داخل علم الاجتماع للاهتمام بدراسة ظاهرة
الفقر والقطاعات الفقيرة فى المجتمعات الانسانية ، سواء المقدمة منها
أو النامية . فوجود الفقراء فى مجتمع صناعى متقدم يمثل تحديا قويا للنظام
الرأسمالى ويهدد أركان ذلك النظام ، ومن ثم نجد الهيئات الحكومية الخاصة
تلتفت الى تلك المشكلة وتشجع اجراء بحوث حولها . وفى داخل
المجتمعات النامية ، أو شعوب العالم الثالث ، تمثل دراسة هذا الموضوع
شيئا يديها لعلماء الاجتماع فى تلك البلاد ، فان دراسة من هذا النوع
هى الواجب الأول والأساسى . وتتنوع الدراسات فى منهجها ، فمنها
ما يتهج نهجا سوسىولوجيا ، ومنها ما ينحو نحو أنثروبولوجيا فى
المنهج المتبع ، والمؤكد أن دراسة هذا الموضوع فى البلاد النامية
لا تستقيم دون الاتجاه الانثروبولوجى . كما تتنوع الدراسات فى طبيعتها
فمنها دراسات نظرية ، تحاول لقاء الضوء على العلاقات والعوامل
والمشاكل وتحاول حل مشكلات التعريف والتصنيف ، ومنها دراسات
تطبيقية تستهدف فى المقام الأول تقديم حلول لمشكلات حية ماثلة
أو اختبار فروض نظرية على محل الواقع . وسوف يميل عرضنا هذا
الى ابراز الطابع التطبيقى لتلك الدراسات التى أجريت عن الفقر
والفقراء .

ومن الدراسات الطريفة فى هذا الميدان دراسة أجريت مؤخرا فى
الولايات المتحدة عن عادات الاستهلاك عند بعض الجماعات التى
تسكن الأحياء الفقيرة فى مدينة نيويورك ، وقام بها عدد من علماء
الاجتماع هناك ^(١) . وقد أرادت تلك الدراسة أن تعرف عادات الشراء

(١) الملاحظ بصفة عامة ان الهيئات الاقتصادية والشركات الصناعية =

عند أمقر القطاعات فى مدينة نيويورك ، كيف يختارون المتاجر التى يشترون منها ، هل يختارون ذلك على أساس الاعلانات ، أو يتأثرون بتلك الاعلانات عند اختيار نوع السلعة أو الماركة المحددة التى يشترونها ، وهل يشترون نقدا أم بالأجل ، وما هو المقدم الذى يدفعونه عادة عند شراء بعض السلع المعمرة أو غير المعمرة ، وما هى السلع والمستروات التى ينفقون عليها أكبر جزء من دخولهم .. الخ .

وجاءت نتائج ذلك البحث مثيرة لدهشة الهيئات الحكومية المختصة ، والهيئات والمنظمات السياسية . حيث اتضح أن نتائج ذلك البحث يمكن تلخيصها فى عنوان واحد هو : أن الفقراء يدفعون ثمنًا أعلى عند شراء احتياجاتهم . ويتضح هذا من شرائهم للسلع الرثة الرديئة من المحلات التى تبدو فى الظاهر رخيصة ، واعتمادهم على الشراء بالأجل دون الانتباه الى الأعباء المالية المجحفة المترتبة على هذا الأسلوب ، وفى عدم ترشيد الاستهلاك (وهذا مما يثير العجب) بشراء أشياء غير ضرورية (قد يدفعهم الحاج البائع ، أو سهولة الأخذ بالأجل ، أو معلومات غير صحيحة عن السوق أو السلعة ... الخ الى شرائها) فهم يدفعون ثمنًا أعلى مما ينبغى لأنهم لا يقرأون الصحف ، فلا يعرفون مثلا المحلات

= والتجارية فى البلاد الصناعية المتقدمة تكلف الباحثين باجرا عراستين بعض أنماط الاستهلاك لدى قطاعات مختلفة من الشعب ، بهدف تخطيط برامج الإنتاج من ناحية ، والتدخل للتأثير على عادات الاستهلاك من ناحية أخرى . وكان يمكن أن يصبح هذا الميدان من ميادين علم الاجتماع الاقتصادى من أكثر ميادين علم الاجتماع تقدما ، لو أن تلك الشركات والمؤسسات كانت تسمح بإذاعة نتائج البحوث التى تنتهى إليها البحوث التى تجريها . ولكن من البديهي ألا تسمح بذلك ، لأنها تريد أن تحتفظ لنفسها بميزة الانتفاع بها فى تخطيط برامج الإنتاج والدعاية والاعلان عن منتجاتها ، ولا تريد إذاعتها لئلا لا تستفيد منها الشركات المنافسة . ولذلك تظل كثير من نتائج تلك البحوث حبيسة الملفات والأدراج ، وبالصدفة وحدها أو بالخطأ ، أو لأسباب أخرى يمكن أن تدفع بعض نتائج مثل هذه البحوث .

أو المناسبات التي تجرى فيها تخفيضات حقيقية (الأوكازيون) الذي يتم تحت رقابة الهيئات التجارية ، ولأنهم لا يقارنون بين السلعة والتمن لنقص دائرة الخبرة ، ولا يتبعون أسلوب التخطيط في اقتناء المشتروات ، ولا يغيرون السلع التي يشترونها أو المتاجر التي يتعاملون بها بسرعة ومرونة لالتزامهم بالتراث ومحافظتهم عليه (كاجراء دفاعي ضد المجتمع المحيط) .

وربما كان من الممكن معرفة كل هذه الحقائق وعشرات مثلها منذ عشرات السنين الماضية ، لو أن الشركات التي تجرى بحوثا كثيرة من هذا النوع كانت تتيح نتائج تلك البحوث للنشر ، كما أشرنا من قبل . فهناك آلاف الدراسات التحليلية لمعادات وأنماط الاستهلاك التي تجريها الشركات الكبرى أو معاهد بحوث السوق . ولكن لم يتحقق شيء من ذلك الى أن استطاع بعض علماء الاجتماع تدبير التمويل اللازم من هيئات لا صلة لها بالبيع والشراء لكي يتمكنوا من اجراء بحث كهذا .

ولا يعنى حديثنا هذا أن جهة معينة كانت مهتمة عمدا باخفاء هذه الحقيقة ، وهي أن الفقراء يدفعون ثمنا أعلى لمشترياتهم ، ولكن الواقع أنه بسبب عدم متابعة النشر حول الموضوع ، فاننا نستطيع القول بأن أحدا لم يكن يهتم أصلا بهذه الملاحظة . كما أنه ليس يكفى أن نجري آلاف الدراسات المسحية والاستقصاءات على المستهلكين وانما المفروض أن تكون هناك أولا نظرية سوسيولوجية يستعين بها الدارس في تنظيم « المادة الخام » المجموعة ، ويستكشف بها ما تنطوي عليه من دلالات وما تحمله من معان . أى أننا لابد أولا أن نضع أيدينا على معالم المشكلة ونبلورها جيدا قبل أن ننقل الى اقتراح الحلول ومحاولة تنفيذها .

وبالنسبة لبحوث التسويق في الأحياء الفقيرة والمتخلفة لم تكن

جدول رقم (١) *

أفقر الناس يدفعون ثمنًا أكثرًا من أغنى من الفقراء

نسبة الأشخاص الذين دفعوا ثمنًا أعلى من المعدل في شراء جهاز
تلفزيون

أسر دخلها السنوي أقل من ٣٥٠٠ دولار (**)	٤٦٪
أسر دخلها السنوي أعلى من ٣٥٠٠ دولار	٣٧٪

نسبة الأشخاص الذين دفعوا ثمنًا أعلى من المعدل في شراء جهاز
تلفزيون

في محلات الحي المجاورة وعند السمارة (الدالين)	في المحلات الكبرى أو محلات الجملة خارج المدينة
أسر دخلها السنوي أقل من ٣٥٠٠ دولار	٦٠٪
أسر دخلها السنوي أعلى من ٣٥٠٠ دولار	٤٩٪
	٣١٪
	٢٤٪

تطبيق على الجدول السابق

تدل تحليلات الاستهلاك الموضحة في الجدول السابق على أن أفقر
الأسر المدروسة تدفع أعلى الأسعار (في أجهزة التلفزيون وفي الغسالات
وغيرها) عندما تشتري من المحلات القريبة داخل الحي أو من السمارة
والدالين الذين يتنقلون من بيت إلى بيت في الحي . أما أقل الأسعار
فتدفعها الأسر الأقل فقرا التي تشتري من المحلات التجارية الكبرى

(*) نقلا عن :

Caplovitz, David, The Poor pay more, New York, 1963.

(**) مبلغ ٣٥٠٠ دولار هو متوسط الدخل السنوي للأسر التي شملها
هذا البحث والتي تسكن في ثلاثة أحياء محدودى الدخل في دائرة مدينة
نيويورك ، حي شرق هارلم .

(فى وسط المدينة) أو من محلات الجملة التى تقع خارج المدينة •
ويبلغ الفرق بين هاتين الفئتين ٢٦ نقطة مئوية • ويلاحظ أن الأسر
الفقيرة التى تشتري من محلات خارج الحى (وتبلغ نسبتها ٣١٪)
نادرا ما تدفع أسعارا أعلى من المعدل التى تدفعها الأسر التى تشتري
من المحلات المجاورة داخل الحى (وتبلغ نسبتها ٦٠٪) • ولكن نسبتها
مع ذلك أعلى من الأسر الأقل فقرا التى كثيرا ما تفضل الشراء عن طريق
الأجل طويل المدى « المريح » فى نظرها • وهى على أى حال تدفع
أسعارا أعلى من المعدل بنسبة أقل من الأسر التى تشتري من المحلات
المجاورة فى الحى (٣١٪ و ٤٩٪) • ولذلك يجب مقارنة جميع النسب
ببعضها وعلى اختلاف فئاتها •

ولكن الملاحظ أن الأسر الأثمد فقرا تميل الى الشراء من داخل
الحى الذى تسكن فيه لأسباب اقتصادية (ففى داخل الحى تستطيع
الشراء بالأجل ، وان كانت فوائد التقسيط مرتفعة ومبالغ فيها بشدة ،
على حين لا يمكنهم ذلك فى المحلات الكبرى العادية) ، وبسبب عدم
درايتهم باحتمالات أو امكانيات أفضل للشراء سواء من حيث النوعية
أو الأسعار ، ولأسباب عملية بحتة (لأن النساء الحديثات الزواج
لا يستطعن ترك أولادهن الصغار بمفردهم فى البيت والشراء من مكان
بعيد) ، ولأسباب نفسية أيضا (لأن المهاجرين القادمين من بورتوريكو
الذين يتحدثون الأسبانية ، وكذلك الزنوج المهاجرين حديثا من الجنوب
يهتمون كثيرا بالعلاقات الشخصية مع البائع الذى يتعاملون معه داخل
الحى أو مع السماسرة ، أو لأنهم لا يستطيعون رد السماسرة
(الدلالين) الذين يطرقون أبوابهم ويلحون عليهم بالشراء) •

والشئ الذى أبرزته الدراسة بوضوح أيضا أن الأسعار فى هذا
الحى ليست أعلى من بقية أنحاء نيويورك الأخرى فحسب ، ولكن السلح
المباعة هى أيضا أسوأ مما يباع فى أى مكان آخر فى المدينة •

الفكرة الأساسية عن الموضوع غائبة تماما عن العلماء ، ولكن الجديد كان هو الاتجاه الى الانتفاع بها فى التطبيق . فقد استطاع باول لازارسفيلد فى عشرينات هذا القرن أن يطور وهو بعد فى فينا الفكرة التى مؤداها أن الناس الذين يعانون من البطالة أو الفقر يدخلون فى دائرة جهنمية مفرغة لا يستطيعون الفكاك منها . فدائرة « أفقهم الاجتماعى » تضيق نفسيا وواقعا ، حيث نجد على سبيل المثال أن الشخص العاطل عن العمل منذ سنوات تتاح له فرصة قراءة لاعلانات عن الوظائف الخالية بدرجة أقل من الأشخاص الذين يمارسون عملا فعلا ، وأن الفقراء أقل تدبرا وتفكيرا فى مشروعاتهم من الأشخاص الميسورين أو الذين معهم شئ من الامكانيات المالية .

وليس من قبيل الصدفة أن بحوث الاستهلاك عند فقراء المجتمع الأمريكى قد بدأت فى نفس الوقت الذى اتجه فيه الاهتمام العام الى دراسة الفقر فى أغنى بلاد العالم الصناعى . كما أنه ليس من قبيل الصدفة أن الفكرة التى تبلورت (وهى فكرة نفسية اجتماعية أساسا) من وراء هذه البحوث قد دخلت فى صراع مع منطلقات نظرية أخرى قائمة من قبل ، ومن ثم ازدادت ثراء ووضوحا وتحديدا .

فى البداية كانت هناك النظريات الاقتصادية البحتة التى كانت ترى أن الفقراء سوف يتغيرون ويخلصون رداء الفقر بمجرد أن يتوفر لهم المزيد من المال . ولذلك يتوقع عالم الاقتصاد الكلاسيكى أن الفقراء عندما يتحقق لهم ذلك سيغيرون أوتوماتيكيا عاداتهم القديمة ، ويخططون لحياتهم أفضل من ذى قبل ، ويشتررون أفضل مما كانوا يشتررون ، ويحذرون ، ويتعلمون التفكير فى المستقبل . ولكننا نسال هؤلاء السادة : هل الفقر هو مجرد عدم توفر المال ؟

وهذا هو السبب فى اهتمام علماء الاجتماع — وكذلك علماء النفس

الى حد ما — بالفروق السلوكية والفكرية الناجمة عن امتلاك الانسان للمال الوفير أو نأمال القليل ، وكذلك الفروق الملحوظة لكل الناس ، أى تصور الناس لمثل هذه الفروق . وقد اجتهد العالم الأمريكى أوسكار لويس بدراسة الأساليب المميزة لحياة وفكر الفقراء . ويرجع اليه الفضل فى انتشار مفهوم ثقافة الفقر الذى شاع فى كل الكتابات ، وان كان يستخدم أحيانا بقليل من الدقة . وهو يعنى هنا الثقافة بمفهومها الأنثروبولوجى الذى عرضنا له من قبل بوصفها كيانا كليا مركبا من عادات الحياة والأفكار والتصورات السائدة عند جماعة من الناس ، وتنتقل اجتماعيا من جيل الى جيل ، وتمثل محاولة الانسان التكيف مع البيئة المحيطة ، وتحافظ على الطابع المميز لحياته .

ويرى لويس أنه من الخطأ أن نصف الفقراء بأن عندهم « فقرا ثقافيا » ، أو أنهم يتميزون بالانحطاط أو العجز الثقافى . ذلك أن سكان الأحياء المتخلفة لا تقل القيم والمعايير الثقافية الموجودة عندهم عن تلك الموجودة عند أبناء الطبقة الوسطى . كل ما فى الأمر أن لديهم معايير وقيما ثقافية مختلفة خاصة بهم ، كما لو كانوا أبناء مجتمع آخر أو قبيلة مختلفة عنا . فالاقتصاد فى النفقات والاجتهاد ، والتفكير فى الغد ، وضبط المشاعر الجنسية ليست قيما ثقافية معترفا بها فى تلك الأحياء المتخلفة . فى مقابل هذا تسود هناك قيم التلقائية ، والانجاز العضلى من حين لآخر ، والحيوية (ازاء الجنس الآخر) ، والتقدير الواقعى للمكانيات .

ويرى لويس أيضا أن ثقافة الفقر مثل أى ثقافة أخرى تعمل على تجديد نفسها باستمرار وعلى المحافظة على بقائها ، اللهم الا اذا حدثت بعض الظروف غير المتوقعة التى يمكن أن تقلب المجتمع الأمريكى رأسا على عقب ، وتغير من وضع هؤلاء الفقراء . ومعنى كلام أوسكار لويس هذا أن الفقراء سيظلون فقراء ، وأن هناك قوى — ثقافية

اجتماعية داخلية — تشدهم الى حال الفقر ، وأنه لا أمل فى تغيير هذا الوضع • ويعلق بعض الباحثين على هذا الرأى بأنه يتناقض مع الخبرة التى عاشها ويميشها المجتمع الأمريكى حيث تتابع عليه موجات المهاجرين والفقراء ، ولكنهم لا يظنون فى أسفل السلم الاجتماعى ، وانما يرتفع مستواهم وتحسن أحوالهم يوما بعد يوم •

ولكن التناول انسليم لمشكلة الفقر من وجهة نظر علم الاجتماع لا يركز على الآثار السيكولوجية للفقر ، ولا على القيم والمعايير المميزة لأبناء الأحياء المتخلفة ، وانما يهتم فى المقام الأول بالميكانيزمات الاجتماعية ، أى بالنظم ، التى تدعم من آثار الفقر هذه ، وتعمل على تجديدها وتطيل فى عمرها ، بل وتحصر عنى ألا تخفى تلك الآثار أبدا • وهكذا يمكن القول — مثلا — أن المثل الأعلى « للرجولة » فى الأحياء المتخلفة لا يعنى تحمل الرجل مسؤوليته عن الأسرة • وقد نستطيع أن نقدم تفسيراً سيكولوجياً لتصرف الرجل شبه المتعطل عن العمل الذى يعوض قلقه الاقتصادى بالمبالغة فى حكاية القصص الخيالية عن قوته الجنسية ، أو يعوضه بالانتقام من كل النساء اللائى يعرفهن لأنهن غالبا ما يكن فى وضع أفضل منه اقتصادياً ، حيث يمكن أن يعملن فى الخدمة المنزلية فى أى وقت وبأجر معقول • ولكن هذين التفسيرين لسلوك هذا الرجل لا يقدمان لنا أداة نافعة لتغيير الوضع القائم •

فاذا كنا نريد تغيير الأوضاع القائمة ونعمل من أجل ذلك ، فعلىنا أن ندرك — مثلا — أن قانونا للضمان الاجتماعى أو الرعاية الاجتماعية (كان موجوداً فعلاً فى أمريكا حتى عهد قريب) يشترط لتقديم اعانة مالية للأطفال الذين لا عائل لهم (وهم غالبا أطفال غير شرعيين أيضا) ألا يكون فى بيت الأسرة أى رجل مسئول • فمن شأن هذا القانون أن يشجع الرجل على الهروب من مسؤوليته عن الأسرة ، لأنه بمجرد أن يبدأ رجل فى رعاية زوجته وأطفاله الذين كان هجرهم من قبل ، تسقط

عنهم أموال التأمينات أو الضمان الاجتماعي • (جدير بالذكر أنه بعد انتماء تلك الدراسة ، وتناولها بالكتابة والتعليق ، أن انتشرت تلك الحقائق ، وتغيرت كثير من مواد هذا القانون الأمريكي) •

غير أن القوانين والتعليمات التي تؤدي أحيانا إلى نتائج وآثار غير مرغوبة وغير مقصودة لا تمثل سوى جزء من النظم الاجتماعية القائمة ، التي يمكن تغييرها ويمكنها أن تغير الحياة في الأحياء المتخلفة ، دون حاجة إلى أن ينقلب المجتمع رأسا على عقب • وتمثل المتاجر التعاونية محاولة أخرى على طريق حل مشكلات الأحياء المتخلفة • فقد اتضح من بعض الدراسات الحديثة أن مثل هذه المتاجر والتربية المستمرة لأبناء تلك الأحياء على الاستهلاك السليم تمثل ضرورة ملحة كشفت عنها دراسات السوق ودراسات الاستهلاك ، التي بدأنا حديثنا بالإشارة إليها • ويستطيع علماء الاجتماع أن يقدموا في هذا الصدد مجموعة من المقترحات والتوصيات المحددة الملموسة التي يمكن تنفيذها عمليا ، سواء من حيث متطلباتها من النفقات أو الأيدي العاملة •

وتعتمد هذه الدراسة على تحليل بنائي وظيفي للموقف كله ، يعد استكمالا لتحليلات علم النفس الاجتماعي • فتوضح كيف أن نسق السوق والائتمان الموجود في الأحياء المتخلفة والمختلف عن المعيار السائد في المجتمع قد نشأ استجابة للاحتياجات الخاصة لسكان تلك الأحياء ، وذلك أما لأنهم لا يستطيعون الشراء بالأجل (بالتقسيط) من المحلات التجارية العادية (بالنسبة للسلع الكمية الغالية الثمن : كالأثاث ، وأجهزة التليفزيون ، والغسالات ٥٥٠ الخ) ، أو لأنهم يفضلون العلاقة الشخصية مع تجار المحلات القائمة داخل الحي أو مع السماسرة (الدالين) الذين يزورونهم في بيوتهم • وكثيرا ما كانوا يدركون فعلا أنهم يدفعون في مشترياتهم أسعارا أعلى من أسعار السوق الحقيقية ، ولكنه نادرا ما كانوا يدركون حقيقة أخرى على نفس الدرجة من

الأهمية : وهى أنهم يحصلون على سلع أردأ من السلع القياسية المعروفة فى السوق • ولكنهم كانوا على أى حال يتقبلون الغبن الواقع عليهم كأمر لا مفر منه ، فى الوقت الذى تخصصت فيه مجموعة كاملة من المتاجر والسماسرة والدلالين ومحللات الاقراض فى الاتجار مع هؤلاء الناس والمحافظة على التعامل معهم •

ولا يمكن لأى هيئة ، خاصة أو حكومية ، أن تتدخل لمحاولة علاج هذا الموقف الا اذا حدث نوع من التوعية لهؤلاء المستهلكين فى نفس الوقت • الذى يتم فيه تعديل نسق السوق القائم من خلال اجراءات قانونية وعن طريق انشاء المتاجر التعاونية • عندئذ سوف يتضح لنا أى أنماط السلوك عند المستهلكين تستند الى قيم وتصورات مستدمجة (أى تعلمها الناس فى طفولتهم وأصبحت متأصلة فيهم وفى مستوى البديهيات) ، وأنها عبارة عن تكيف من جانب أولئك الناس مع الضغط الخارجى للظروف ، ومن ثم يمكن تغييرها اذا تغيرت تلك الظروف الخارجية • ويمكن بعد ذلك أن ننتظر لنرى ما يحدث فى هذه الحالة ، ونقيم خطواتنا التالية على أساس الخبرات التى نتحصل لنا •

ويتمثل اسهام علم الاجتماع فى هذا المثال فى مجموعة كاملة من الخطوات والاجراءات على النحو التالى : نبدأ بالملاحظة التى تقودنا الى صياغة النظريات ، فمتدفعنا تلك النظريات بدورها الى اجراء ملاحظات منهجية جديدة ، سوف تؤدى بدورها الى نظريات أكثر شمولاً وأكثر دقة ، كما تؤدى فى نفس الوقت الى تقديم مشورة وتوصيات لتوجيه الواقع القائم ، وإذا تيسر تطبيق تلك التوصيات فإنه يتم بعد ذلك ملاحظة وقياس آثارها ونتائجها ، ويقودنا ذلك التقييم فى نهاية الأمر الى اختبار الصياغات النظرية التى كنا قد وضعناها من قبل •

ويتم فى نفس الوقت جمع بيانات سوسولوجية (سواء بناء

على نظريات سوسيولوجية مؤكدة ، أو بدونها) يمكن استخدامها في مناسبات أخرى أو عند دراسة موضوع آخر . ومن هذه البيانات السوسيولوجية على سبيل المثال : أن الدخل المنخفض وارتفاع نسبة البطالة يرتبط بارتفاع معدلات المواليد غير الشرعيين . وقد أمكن إثبات هذه العلاقة (أشرنا من قبل الى أن اثبات العلاقة العلية بين واقعيتين في المجتمع يمثل مشكلة معقدة في علم الاجتماع ، وليس بالأمر السهل) ، أمكن اثباتها لدى الزوج الأمريكيين وذلك في تقرير عن بحث أجبرته وزارة العمل الأمريكية عن « الأسرة عند الزوج » لبيان العلاقات المتبادلة بين الاضطهاد الاقتصادي (الذي يمرض له الزوج) وبناء الأسرة (٢) .

ولو أدى هذا التقرير الى اتخاذ اجراءات معينة من جانب الحكومة لعلاج هذا الموقف (وهو ما لم يحدث للأسف) ، وحاولت الهيئات المسؤولة - مثلا - اعطاء آباء الأطفال غير الشرعيين أولوية في الحصول على وظائف ، فانه كان يتعين بعد ذلك القيام بملاحظة دقيقة لدى نجاح أو فشل برنامج من هذا النوع ملاحظة عنظمة . ويستطيع علماء الاجتماع القيام بهذه المهمة ، لأنهم مؤهلين لذلك ، ولديهم خبرة تمكنهم من رؤية العلاقات المتداخلة والمتشابكة بين عديد من العوامل التي يلاحظونها : الاقتصادية ، والسياسية ، والاجتماعية ، والنفسية الاجتماعية دون أن يتخذوا موقفا مذهبيا متمصبا بتفضيل أحد هذه العوامل على الأخرى ، أو اسناد أهمية اليه تفوق فاعلية العوامل الأخرى في الموقف المدروس . ولكن تحديد أفضل نقطة لبدء التغيير

(٢) يهنا أن ننبه هنا الى أن ارتفاع معدلات المواليد غير الشرعيين في جماعة ما لا يعنى فذاته شيئا بالنسبة لكثرة أو حجم العلاقات الجنسية غير المشروعة ، لأن تلك العلاقات قد تكون أكثر شيوعا ، ولكن أطرافها أكثر تحفظا بحيث لا تؤدي كل علاقة منتظمة جنسية غير مشروعة الى ولادة طفل غير شرعى .

المنشود ، أى البرنامج المخطط المراد تنفيذه ، فذلك أمر عملي وإمبيريقى
تحكمه ظروف الموقف وطبيعته ورؤية المسؤولين له .

وقد استطاع علماء الاجتماع تطوير منهجهم منذ عشرات السنين
للإضطلاع بتلك المهام . ولو أن الملاحظ ، خاصة فى البلاد التى حقق
فيها علم الاجتماع تقدما كبيرا ، أن غير المشغولين بعلم الاجتماع
يبالغون فى الآمال المعقودة على مناهج علم الاجتماع ، بحيث أنهم
يتوقعون أن يؤدى استخدام هذه المناهج فى ذاته إلى تحقيق الحل
المنشود للمشكلة ، كما لو كنا بصدد مشكلة تكنولوجية ولا ينقصنا
إلا الحصول على الأداة المناسبة لإجراء الإصلاح أو انجاز العمل
المطلوب . ولكن الحقيقة أن المناهج السوسيولوجية المتميزة انما هى
جزء من علم الاجتماع الإمبيريقى ، فوظيفتها أن تمدنا بالبيانات ، التى
يمكن على أساسها البدء فى العمل أصلا ، لو أن المشكلة كانت مطروحة
طرحا سليما ولو أن البيانات التى جمعناها حلت تحليلا صائبا . ولكى
يحدث هذا يتمين علينا أن نحدد أهداف البحث تحديدا واضحا ، وهو
أمر ليس بديهيا ولا عاديا إطلاقا ، كما يجب أن يكون هناك اتفاق بين
الجهة التى تخلف بالبحث والاجتماعيين الذين سيجرونه على الأهداف
التي يسعى هذا البحث إلى تحقيقها .

كما أنه من الشروط الأساسية للبحوث ذات الطبيعة التطبيقية ومن
شروط وضع خطة عملية ناجحة أن يتفق الباحثون وجهة تمويل البحث
(سواء كانت هيئة حكومية أو خاصة) على اعتبار برنامج العمل
أو خطة الإصلاح أمرا مرغوبا فيه ، وأن يتفقوا كذلك على الاتجاه الذى
ستتخذهُ التفسيرات المقترحة . وكثيرا ما يتمين أن تتخذ مثل هذه
القرارات على أساس اعتبارات غير رشيدة (أو غير عقلية) تماما ، أعنى
أنها تتخذ على المستوى الأخلاقى أساسا ، لأنها يجب أن تراعى قيم
وأخلاقيات الجماعة ولا يكون من شأنها انتهاك حرمان هؤلاء الناس

أو الاعتداء على خصوصياتهم .. الخ • ومثل هذه المشكلات كثيرا ما تواجه المشتغل بتطبيق المعرفة السوسولوجية على الواقع ، ولذلك سوف تبرز في سياق حديثنا عن علم الاجتماع التطبيقي في أكثر من مناسبة • ونرى أن لفت الانتباه إليها أمر محمود لضمان نجاح عمليات التدخل التي ينصح بها ويشرف على تنفيذها وتقييمها علماء الاجتماع •

* * *

الفصل الثالث

دراسة الجريمة

الجريمة من المشكلات الاجتماعية التي عرفها المجتمع الانساني في كافة عصوره وعلى اختلاف نظمه وأشكاله . وكانت موضع اهتمام المفكرين الاجتماعيين ، كالمصلحين ، ورجال الدين ، والفلاسفة وغيرهم على طول التاريخ ، كل حاول أن يبدى فيها رأيا ، ويلتمس لها حلا ، ويجتهد أن يقدم لها تحليلا .

وما أن اشتد عود علم الاجتماع واستقل كفرع متميز من العلوم الاجتماعية حتى اهتم أصحابه بمشكلة الجريمة ، وأصبحت هذه « الظاهرة - المشكلة » موضع العديد من المبحوث الامبيريقية ، وما زالت محل اهتمام حتى اليوم ، وإلى أن يشاء الله . والشئ الملاحظ أن النظرة الى الجريمة ومحاولات تفسيرها قد اتخذت مسارات شتى ، وطرقت أبوابا متعددة .

وهنا لا يختلف الحال في علم الاجتماع الجنائي ، أو علم الاجرام الاجتماعى ، عن كل فروع علم الاجتماع الأخرى ، ففي البداية يبدأ المتخصص في دراسة الجريمة بالتساؤل عن أسباب السلوك الاجرامى . وكما في فروع الاجتماع الأخرى أيضا بدأت محاولات التفسير بالنظريات الواحية ، أى ارجاع السلوك الاجرامى الى سبب واحد .

ففى القرن التاسع عشر أعلن الايطالى سيزار لومبروزو ومدرسته أنهم توصلوا الى اثبات انتقال الستمداد الاجرامى (أو الميل الى

الجريمة) عن طريق الوراثة • فكان هذا التفسير مريحا ومقبولا من جانب معاصريهم ، لأنه يعطى الأمل بإمكانية حل هذه المشكلة المستعصية حلا نهائيا ميسورا وبسيطا • فلو أننا قمنا بعزل المجرمين ، وأبعدناهم عن بقية الناس ، بحيث لا يستطيعون أن يتكاثروا ، فسوف يأتى عن قريب وقت لا يوجد فيه مجرمون على هذه الأرض أبدا • وكان كتيبيه قدأعلن قبل ذلك أن « الميول الاجرامية » موزعة بين جميع السكان ، مثلها مثل بقية الخصائص انطيمية والشريرة ، بحيث أنه يصيب كل انسان قدر « متوسط » منها • فنجذ أن المصابين بكميات قليلة جدا أو كثيرة جدا منها أفراد نادرون • فتوزيع تلك الميول بين الناس يتخذ شكل « المنحنى الاعتدالى » ، كتوزيع أطوال الناس أو أوزانهم تماما • ولكن مثل هذه النظرية تؤدي بطبيعته الحال الى استتارة ردود فعل عنيفة لدى الناس ، وتواجه بانتقادات عنيفة ، لأن الناس يميلون الى النظريات التى ترى أن الشخص المجرم انسان مختلف ومن نوع خاص غير سائر الناس • وهو أمر مفهوم واضح الأسباب • ولكن الحقيقة أن مثل هذه النظريات لم تستطع اقامة الدليل على صحة هذه النظرية ، وبات من المحتم البحث عن تفسير أكثر تقبلا من الناحية العلمية لتفسير تحول بعض الأشخاص أعضاء المجتمع الى مجرمين •

وكان رأى دوركيم حول تفسير الجريمة يمثل فتحا جديدا بل ثورة قوية فى هذا المجال • فقد أعلن فى كتابه قواعد المنهج فى علم الاجتماع الذى أصدره لأول مرة عام ١٨٩٥ الهجوم العنيف على نظريات الوراثة ونظريات الميول والاستعدادات الاجرامية ، وقرر أن السلوك الاجرامى كظاهرة اجتماعية لا يصح أن يفسر الا بظواهر من النوع نفسه ، أى بظواهر اجتماعية أيضا • وبذلك فتح دور كايم الطريق أمام محاولات التفسير الاجتماعية للجريمة •

ومن هذا المنطلق أخذ علم الاجتماع الجنائي يطرح التساؤلات التالية ، ويجتهد فى البحث عن اجابات ملائمة عنها • من هذا مثلا :

— ما هى القواعد أو القوانين التى تميز فى مجتمع معين فى وقت معين السلوك المباح عن السلوك الاجرامى ؟

— كيف تؤثر تلك القواعد والقوانين على جماعات معينة وعلى قطاعات معينة من السكان ؟

— هل تعبر تلك القواعد والقوانين عن رأى الطبقة الوسطى ، مثلا ، ولا تعبر مثلا عن رأى الطبقة الدنيا فى ذلك المجتمع ؟

— هل يكون التزام كبار السن بها أكبر وأوضح من التزام الشباب ؟

— ما هى العوامل الاجتماعية التى تشجع أو تمنع الخروج على بعض القوانين والقواعد خروجا واضحا جسيما ؟

— من هذا مثلا ، هل يؤدى الفقر تشجيع مخالفة القوانين ، أم يؤدى الاكتظاظ فى السكنى الى زيادة أعمال العنف والاعتداءات على الملكية ، على حين تشجع ظروف الفقر والاكتظاظ الطموح الى الترقى ، وهل يشجع الطابع اللاشخصى للعلاقات داخل المؤسسات الكبرى حدوث جرائم الاختلاس والغش ؟

— هل يمكن عن طريق احداث تغيرات معينة فى البناء الاجتماعى تقليل هذا النوع أو ذلك من الجرائم ؟

— ما هى الدلالة الاجتماعية للظاهرة التى تحدث عندما يخرج على القوانين والمعايير القديمة نسبة كبرى من السكان ولا يعد خروجها هذا جريمة فى رأى أغلب أفراد المجتمع • ومثال ذلك ما حدث من اختلاف مدلول كثير من الأفعال الجنسية فى المجتمعات الغربية التى أصبحت

مخالفة للمعايير القديمة ، ولكنها لم تعد تعتبر سلوكا منحرفا فى رأى أغلب سكان تلك المجتمعات اليوم ؟

ان قائمة التساؤلات يمكن أن تطول الى ما لا نهاية ، ولكنها تتلخص جميعا فى عبارة واحدة ، هى أن علم الاجتماع الجنائى يحاول دراسة عمليات تكوين السلوك المنحرف اجتماعيا أو السلوك المضاد للمجتمع • ويمكن تعريف هذا السلوك تعريفا أوليا بأنه ذلك السلوك الذى يخالف التوقعات النظامية فى المجتمع ، أى التى صيغت وتأكدت فى قالب نظامى واضح ومحدد •

ويمكن تلخيص الموقف بأن الدراسة الاجتماعية للجريمة تستهدف الاجابة على تساؤلين رئيسيين هما •

١ - ما هو نوع العلاقات بين الجريمة والبناء الاجتماعى ، أو بمعنى آخر كيف تصبح الجريمة ممكنة الحدوث اجتماعيا ؟
٢ - كيف يتحول الفرد الى مجرم ؟

وتبعاً لذلك يمكننا أن نميز بين نوعين من النظريات الاجتماعية التى حولت الاجابة على هذين السؤالين : -

النوع الأول : النظريات التى تعتمد على موقف دوركايم •

والنوع الثانى : هو النظريات التى تعتمد على موقف سزrlاند •
وسنحاول أن نعرف بكل نوع منهما بكلمة موجزة فيما يلى :

النوع الأول :

تختلف هذه النظريات عن الرأى الذائع بين المشتغلين بمعلم الاجرام ، والذى يعتبر الجريمة ظاهرة مرضية ، حيث تذهب الى القول بأن السلوك الاجرامى شىء عابدى ، بل انه يمثل جزءاً وظيفيا متكاملا

عضويا فى بناء أى مجتمع انساني ، فالمجتمع الذى لم يعرف الجريمة ، لم يوجد بعد على الأرض . وان كان الملاحظ أن شكل السلوك الاجرامى يختلف من عصر الى عصر ، ومن مجتمع الى آخر ، فالأفعال التى تجرم ليست ثابتة على امتداد الزمن وعلى اختلاف المجتمعات ، ولكن تحديدها يتفاوت . « ولكن الثابت أنه فى كل مكان وفى كل زمان يوجد أفراد يسلكون على نحو مخالف للمعايير السائدة لدى الجماعة وتستخدم تلك الجماعة ضدهم أنواعا مختلفة من العقوبات لمنهم من هذه المخالفات . وعندما نلاحظ أن معدلات الجريمة ، أى نسبة عدد الجرائم فى سنة معينة الى اجمالى عدد السكان ، تنخفض مع تقدم المجتمعات ، فان ذلك قد يدفعنا الى الاعتقاد بأن الجريمة تخفض تدريجيا ، على الرغم من أنها ما تزال تمثل ظاهرة طبيعية . ولكن الحقيقة أنه ليس هناك أى مبرر لأن نعتقد أن ذلك يحدث فى الواقع فعلا . بل ان هناك عددا من الحقائق التى تدل على وجود حركة فى الاتجاه المضاد ، أى فى اتجاه ازدياد معدلات الجريمة . فالجريمة فى ازدياد فى كل مكان . . . ولا توجد ظاهرة تضارع هذه الظاهرة من حيث عموميتها وطبيعتها ، ومن الواضح الجلى أنها مرتبطة بالظروف العامة لكل حياة اجتماعية » (١) .

فاذا كان وجود المجتمع الخالى من الجريمة مستحيلا ، فان الجريمة لا تعد اذن ظاهرة طبيعية فحسب ، بل انها تعد ظاهرة ضرورية ، بل ومفيدة أيضا . فوجودها فى أى مجتمع هو الثمن الذى يدفعه ذلك المجتمع مقابل تمتعه بحياة اجتماعية دينامية متطورة ، ومقابل تمتع الفرد بحريته ، كما تعد ظروف وجودها أمرا ضروريا لازما كل اللزوم للتطور الطبيعى للقانون والأعراف الاجتماعية . ولو لم تكن هناك جرائم ، لوصلت المشاعر الاجتماعية الى درجة عالية من الشدة والقوة ، ولتجاوزت

(١) انظر : دوركايم ، قواعد المنهج فى علم الاجتماع ، ترجمة محمود قاسم ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥ (ص ٩٣ / ٩٤) .

السلطة التي يتمتع بها الوعي الأخلاقي حدودا معينة ، بحيث تتولد حالة جديدة يستحيل فيها حدوث أى تغير أو تطور فى المجتمع ، لأنه لا يوجد أحد فى المجتمع يمكن أن يجرؤ على تغيير شئ فى الأوضاع القائمة المستقرة . « ولكى يستطيع الوعي الأخلاقي أن يتطور ويتغير ، أصبح من الضروري أن تكون الذات الفردية المتميزة قادرة على فرض نفسها ، ولكى يصبح من الممكن أن تظهر الأخلاقيات المثالية التى تسبق عصرها ، لا بد أن يوجد إلى جوارها الأخلاقيات الهابطة التى تقف على مستوى أدنى من المعدل . فوجود هذا هو الذى يفرض وجود ذلك » (٣) .

وكثيرا ما تكون الجريمة استباقا أو ارهاصا للأخلاقيات القادمة ، التى سوف يشهدها المجتمع فى المستقبل « أى أنها تكون الخطوة الأولى نحو شئ جديد سيقوم فى المستقبل » . وقصة سقراط تتكرر على امتداد التاريخ . ولم يكن من الممكن احرار حريات الاجتماع والمقيدة والتعبير عن الرأى الموجود اليوم فى النظم الديمقراطية ، لو أنه لم يتم فى البداية الخروج عن المعايير والقواعد التى كانت تحظرها أو تعد منها . فكان من الضروري أن يتم أولا تحطيم تلك القيود والخروج عليها ، لكن يتسنى بعد ذلك ابراز تلك الحقوق والتأكيد عليها ، والتى أصبحت اليوم بدورها معايير سائدة معمولاً بها فى كل النظم الديمقراطية .

ومن الواضح أن كل مجتمع يسعى الى السيطرة على الجريمة وعلى المجرمين الموجودين فيه . ومن الواضح أيضا أن هناك احتمال أن يقدم بعض الأفراد المرضى (اخلاقيا) على ارتكاب الجرائم . ومع ذلك فليس من المحتم أن نربط — فى رأى أصحاب هذا الرأى — بين الجريمة والأشخاص المرضى . فوجود هذه لا يرجع الى وجود هؤلاء حتما ، كما أوضحنا . ولكن نميز بين مختلف أنواع الجرائم يتعين علينا

(٢) انظر ، دوركليم ، المرجع السابق ، صفحة ٩٩ .

أن « ندرس أساليب الحياة والعادات الاحترافية المنتشرة بين مختلف فئات المجرمين ، وسوف نتبين بعد ذلك وجود أنماط إجرامية عديدة ، لأن التنظيم عالم الجريمة ينطوى على وجود جماعات متباينة عن بعضها » (٣) .

ولا ترى هذه النظريات أن آراءها تلك تنطوى على تبرير للجريمة ، فهي تتفق على اعتبار الجريمة شيئاً مؤسفاً يدعو الى التقرز ويستثير الرفض . ولكنها ترى أن استمرارها فى المجتمع بعناد يفتح أعيننا على الوظيفة الايجابية التى تؤديها للفرد والمجتمع على السواء . وهكذا تتبنى تلك النظريات رأياً فى الجريمة يخالف التصور الشائع عن المجرم كإنسان معاد للمجتمع أو « كنوع من الكائنات الطفيلية ، أو كجسم غريب غير قابل لأن يتمثل قيم المجتمع ومعاييره ، وإنما هو — على خلاف هذا — عامل طبيعى من عوامل الحياة الاجتماعية » (٤) .

وينتمى الى هذا النوع من النظريات الاجتماعية فى الجريمة تلك المحاولات الجديدة لتفسير الجريمة ، مثل **نظرية الصراع الثقافى** ، التى تحاول تفسير الجريمة من خلال الصراع مع الثقافة السائدة ، أو مع الانتماء الاجتماعى للفرد (٥) . **والنظرية الايكولوجية** التى تفسر الجريمة فى ضوء العلاقات المتبادلة بين سلوك الجماعات والظروف الطبيعية

(٣) المرجع السابق ، صفحة ٧٢ .

(4) Thorsten Sellin, *Culture Conflict and Crime*, New York, 1938.

(5) Clifford R. Shaw , Frederick M. Zorbaugh, Henry D. McKay and Leonard S. Cottrell, *Delinquency Areas*, Chicago , 1929 . Frederick Thrasher, *The Gang*, Chicago , 1936. Clifford Shaw and Maurice Moore , *The Natural History of a Delinquent Career* , Chicago , 1931.

والمادية للبيئة المحيطة^(٦) . والفارق بينها وبين نظرية دوركايم أن النظريات اليكولوجية ونظريات الصراع لا تعد الجريمة تعبيرا عن « المرض الاجتماعى » (أو « الباثولوجيا الاجتماعية ») أو تعبيرا عن حالة الأنومى (حالة فقدان المعايير) وإنما تفسر هذه الاتجاهات ظهور الجريمة بالتناقض بين الثقافة والبناء الاجتماعى ، أو بين الأهداف التى تبدو فى صورة قيم ثقافية ، والوسائل التى يتيحها البناء الاجتماعى لتحقيق تلك الأهداف .

ونقدم مثالا يشرح وجهة نظر القائلين بارجاع الجريمة الى الصراع الثقافى : — فى المجتمع الحديث تتمثل رموز المكانة فى حيازة بعض السلع والأشياء (امتلاك فيلا أو شقة ، وسيارة ، وأدوات منزلية ، وملابس معينة الخ) ، فتلك هى الأهداف التى تحددها الثقافة لنشاط الفرد فى المجتمع . ولكن الحصول على هذه السلع والأشياء ليس متاحا لكل فرد من أفراد المجتمع . ومن شأن التناقض القائم بين ما هو مرغوب ومنشود ، وبين ما هو ممكن أو ميسور ، أن يؤدي بالضرورة الى الخروج على المعايير القانونية والسلوكية المستقرة والمعترف بها ، أى يؤدي الى تحقيق تلك الأهداف بوسائل « غير مشروعة » أو غير مسموح بها .

النوع الثانى :

يقوم النوع الثانى من النظريات الاجتماعية فى تفسير الجريمة على القول بأن السلوك والأفعال الاجرامية انما هى سلوك متعلم يكتسب بواسطة عمليات اجتماعية معينة ، ومن خلال الحياة المشتركة والعمل المشترك مع أشخاص مجرمين . ويمكن أن نعبر عن رأيهم بأسلوب النفى

(6) Robert K. Merton , *Social Theory and Social Structure*, Glencoe , JIL , 1959, Chapter 4.

فنقول : ان الجريمة لا يمكن تفسيرها على أساس مقولات بيولوجية أو سيكولوجية ، وانما يمكن أن تفسر فقط في ضوء العلاقات المتبادلة بين المجرم وبيئته الاجتماعية .

وتحاول هذه النظرية أن تفسر « كيفية تحول الفرد الى مجرم » على أساس سبعة مبادئ ، الهدف منها تحديد وجهة النظر هذه تحديدا أدق ، وتلك المبادئ هي :

١ - يتم تعلم السلوك الاجرامى أساسا فى داخل الجماعات التى يرتبط داخلها الفرد بعلاقات شخصية وثيقة .

٢ - لا يقتصر تعلم السلوك الاجرامى على تعلم الجوانب الفنية فحسب ، أى كيفية تنفيذ الجرائم (سواء البسيطة أو الكبيرة المعقدة) ، ولكنه يشمل عدا هذا أكتساب الدوافع ، والتبريرات ، والايديولوجيات ، والاتجاهات .

٣ - يقوم تكوين الاتجاهات والدوافع على « تعريفات » ايجابية أو سلبية معينة للقواعد والتعاليم القانونية .

٤ - يتحول الفرد الى مجرم عندما ترجح عنده « التعريفات » التى تشجع على الخروج على القانون تلك « التعريفات » التى تنهى عن الخروج على القانون .

٥ - يمكن القول بصفة عامة بأن احتمال تحول فرد معين الى مجرم يتحدد على أساس كثافة علاقاته مع الوسط الاجرامى ، واستمرار هذه العلاقات ، وأوليتها ، وعمقها ... الخ .

٦ - تتميز العمليات التى من خلالها يتعلم الفرد السلوك الاجرامى (عن طريق علاقاته مع أشكال الحياة الاجرامية) ، تتميز من الناحية

الصورية بنفس الميكنيزمات التى نلمسها فى كافة عمليات التعليم والتعلم .

٧ - حقيقة أن السلوك الاجرامى والأفعال الاجرامية يمكن أن يكون تعبيرا عن احتياجات وقيم عامة ، ولكنه لا يمكن أن يفسر من خلالها اطلاقا . والسبب فى ذلك أن السلوك والأفعال الأخرى - غير الاجرامية - الموجود فى المجتمع تعد هى الأخرى تعبيرا عن نفس القيم والاحتياجات العامة (٧) .

بهذا القدر من الوضوح عرض علماء الاجرام الاجتماعيون وجهات نظرهم فى تفسير الجريمة ، وبنفس الوضوح يمكننا أن نتبين نواحي الضعف والقصور فيها . وهى تقريبا نفس أوجه القصور التى تعيب كل نظرية سوسيولوجية (أو سيكولوجية) عامة فى الجريمة . فهى تفسر الجريمة ولكنها لا تستطيع أن تفسر لنا لماذا يرتكب زيد وعمر وكل أنواع الجرائم والمحرّمات ، ولا يرتكب أخوهما محمد وأحمد أى انحراف أو فعل شائن ، مع أنهم ينتمون الى نفس البيئة ، والى نفس الأسرة . الخ . فنحن نستطيع أن نفسر الجرائم التى يرتكبها « س » و « ص » من الناس ، بسبب انتمائهما الى حي مختلف فى المدينة . ولكننا نلاحظ مع ذلك أن مجتمع هذا الحي المتخلف ليس كله مجتمع مجرمين . معنى ذلك أن تأثير بيئة الحي على أفرادها تختلف باختلاف بيئنا من فرد الى آخر . كما أن هناك حقيقة أخرى لا نجد تفسيراً مرضياً لها ، وهى أن نفس الظروف المادية والفكرية لا تستطيع أن تنال من السمات السوية (غير الاجرامية) التى تميز غالبية سكان الحي المتخلف . بمعنى آخر لماذا تقود بعض الظروف الاجتماعية والنفسية أفراداً معينين الى ارتكاب الأعمال الاجرامية على أن نفس الظروف لا تستطيع أن تمارس هذا التأثير على الآخرين ، وهم الأغلبية فى أى مجتمع ؟

(7) Edwin H. Sutherland, and Donald R. Cressey, Principles of Criminology, 6 th Edition, New York , 1960.

ويرى بعض علماء الاجتماع أن القول بأن انتماء الشخص الى جماعات إجرامية هو السبب المستول عن سلوكه الانحرافى ، أو القول بأن السلوك الإجرامى يتم تعلمه من خلال عملية تنشئة اجتماعية بين أشخاص مجرمين فعلا أكثر انطباقا على الجرائم المنظمة أو أقرب الى تفسير سلوك الأشخاص « معتادى الاجرام » كالتصوص المحترفين . ولكن هذا النوع من التفسير لا يستطيع أن يقدم لنا تفسيراً مقبولا للعديد من أنواع جرائم الطبقات العليا ، وأنواع أخرى كثيرة غيرها . وهنا تكمن احدى المشكلات الأساسية التى تواجه النظرية الاجتماعية فى تفسير الجريمة ، وهو أنها تشرح وتفسر أكثر مما يجب . بينما يتعذر اختيار صحتها ككل ، أو اختبار صحة بعض قضايها ومبادئها من واقع الاشكال العديدة للخروج على القانون ، وهى تلك الأشكال من السلوك التى تعد جريمة ولا يجمع بينها سوى معيار خارجى واحد ، وهو انها تواجه بتوقييع عقوبات عليها (A) .

وقريب من هذا الاختلاف حول القول بوجود علاقة بين التحضر والجريمة ، فعلى حين تدلنا الاحصاءات على وجود علاقة بين التحضر وازدياد معدلات الجرائم ، لا يوجد اتفاق حول تصور طبيعة هذه العلاقة . فهناك من يقول ان البيئة الحضرية تغرى أبناءها بارتكاب الجرائم ، أى أنها تشجع على الجريمة أو تيسرها . وهناك من يقول فى تفسير هذه العلاقة بين الجريمة والتحضر ان الأشخاص ذوى الميول الاجرامية هم الذين يسعون الى المدن وينتقلون الى الإقامة فيها . حقيقة أن هناك بعض الشواهد على كل من وجهتى النظر ، ولكن من المؤكد أن أيا منهما لا تكفى وحدها لتقديم تفسير مقبول وسليم لهذه العلاقة . ولذلك يتعين علينا أن نبحث عن تفسيرات أخرى ، مكملة لهما أو بديلة عنهما .

(8) Wilhelm Bernsdorf , ed., *Wörterbuch der Soziologie*, Ferdinand Enke Verlag, Stuttgart, 1969, Arr.Verbrechen, S. 1227 - 1230.

ويمكن تلخيص الموقف بأنه يتعين علينا أن نحدد بدقة أكبر الظروف والأشكال المختلفة للجرائم والانحرافات وكذلك أنواع الجماعات التي تتأثر بها ... أى أنا مازال أمامنا شوط كبير من البحوث فى علم الاجتماع الجنائى •

الدفاع الاجتماعى ضد الجريمة

كلما ازدادت شهرة علم الاجتماع ، وكثرت الكتابة عن التفسير الاجتماعى للجريمة ، وكلما نشط المتخصصون فى علم الاجتماع فى تطبيق أفكارهم والانتفاع بمعلوماتهم فى التخطيط الاجتماعى وعلاج المشكلات الاجتماعية ، كلما اشتدت مطالبة الجمهور ، والسلطات الحكومية ، والهيئات التشريعية لعلماء الاجتماع بالمشاركة بتقديم نصائحهم ومبرامجهم ومشورتهم لمقاومة الجريمة ودفعها عن المجتمع . وانقسم المتخصصون فى الجريمة من علماء الاجتماع الى فريقين ، البعض أخذ يواصل أبحاث ، كما كان يفعل دائما ، والبعض الآخر بدأ يحاول وضع برامج لاجراء التجارب ، وخاصة فى الولايات المتحدة ، التى تتميز الظروف فيها بأنها مواتية لدراسة الجريمة • فمعدلات الجرائم فيها مرتفعة ، وأنواعها متجددة ، والوعى بدور علم الاجتماع فى التخطيط والاصلاح الاجتماعى أقوى من أى مكان آخر فى العالم • ونشير الى بعض جوانب تلك البرامج ومشكلاتها • باختصار •

يمكن القول بأن أغلب المحاولات التى تمت لاجراء تجارب فى هذا الميدان كانت تضم متخصصا فى علم الاجتماع ، مهمته المشاركة فى وضع الخطة ، وتقويم مدى نجاح التجربة فى النهاية • ولا يوجد مصدر فى العالم يمكن أن يطلعنا على السجل الكامل لهذه التجارب ، وعلى تفاصيلها ، كيف سارت ، وعلى أى شكل انتهت ، ولماذا حدث هذا أو ذاك ... الخ • بل اننا حتى لا نستطيع أن نتوصل الى معرفة صورة

ولو تقريبية عن كل هذه التجارب : — كم منها فشل فى تحقيق رسالة ، وكم منها نفذ حسب الخطة ، وكم منها أصبح نموذجا يحتذى لغيره من المشروعات ... الخ . فنحن نعلم أنه من النادر أن يكتب أحد (من المشاركين) عن المشروعات والتجارب الفاشلة . ولكننا نستطيع على أساس ما تم نشره فى هذا الميدان أن نقرر أن رجل الاجتماع الذى يترك مكتبه أو قاعة المحاضرات ، وينزل الى الميدان لي تجرب ويعمل بنفسه ، عليه الا يتوقع أن كرموه بأكاليل الفاربيل ولا يتوقع حتى كلمة شكر يوجهها اليه احد . وإذا شرحنا ذلك بمصطلحات علم الاجتماع قلنا ان عالم الاجتماع هذا يتعرض لصراع ادوار ، ولا يمتنع من التعرض لهذا ادراكه الكامل ووعيه التام بذلك . لأن الصراع الذى يتعرض له يكون أقوى من هذا الوعى . فعليه أن يلعب دور العالم الموضوعى الباحث عن الحقيقة بنزاهة واستقامة وتجرد ، وعليه أن يلعب دور الوسيط الدبلوماسى اللبق بين مركز البحث ، والجهة الممولة للبحث ، والادارة الحكومية المسئولة ، ومؤسسات الخدمة الاجتماعية العاملة فى نفس الميدان ، والهيئة القضائية المسئولة ، وأخيرا — وليس آخرا — الأشخاص موضوع البحث نفسه . وعليه أيضا أن يقود فريقا من العاملين الذين ليسوا مهتمين اطلاقا بالبحث العلمى (وربما غير مؤمنين بجذواه) ، كما أن عليه أن يرسم برامج للعمل ، ويقولى تنفيذها ، ثم يتولى بعد ذلك الحكم على نجاحها وتقييم درجة النجاح ..

ويمكن أن نشير فيما يلى باختصار الى بعض تلك المحاولات . كان من المقرر اجراء تجربة تختبر أسلوبا جديدا لعلاج مدمنى الخمر . ولهذا الغرض قرر عالم الاجتماع المشرف على التجربة اختيار فريقين لاجراء التجربة عليهما : الفريق الأول يتكون من بعض الرجال المختارين من منطقة الحانات الرخيصة ومراكز تجمع المهاجرين والفقراء فى أحد الأحياء المتخلفة ، والموجود فى كل مدينة أمريكية . وسوف يجرب على

هذه المجموعة الأسلوب الجديد فى علاج الادمان • أما الفريق الثانى فهو عبارة عن مجموعة ضابطة تماثل المجموعة التجريبية فى كل السمات والخصائص الهامة ، ولكن لا يجرب عليها الأسلوب الجديد ، ويقتصر دور الباحثين على ملاحظة أفرادها • والهدف من ذلك أن يتسنى بعد انجاز التجربة الحكم بدقة على صلاحية هذا الأسلوب الجديد فى علاج الادمان على الخمر • غير أن هذه التجربة تعثرت ولم يقيس اجراؤها اطلاقا ، وذلك بسبب بسيط ، وهو أن الاخصائين الاجتماعيين رفضوا عدم تقديم الاسلوب الجديد فى العلاج لأفراد المجموعة الضابطة (انانيه) ، لأنهم يرون أن أفراد هذا الفريق محتاجون الى العلاج بنفس الدرجة التى يحتاج اليها أفراد المجموعة الاولى • يضاف الى هذا ان أبناء الحى المتخلف انذى أخذت منه المجموعتان بدأوا يتكلمون عن اختلاف المعاملة بين أفراد الفريقين ، وكثرت الاشاعات والتعليقات والاجتهادات فى تفسير ذلك • وأدى ذلك كله فى النهاية الى الاساءة الى سمعة المشروع ، واهفقت التجربة ، حيث توقفت قبل أن تتم ، بسبب فشلها فشلا ذريعا •

وقد يتساءل القارئ ، ألم يكن بوسع المشرف على التجربة أن يكتفى بتجربة أسلوب العلاج الجديد على أفراد المجموعة التجريبية وحدها (وهى المجموعة الأولى) ، وعلى أساس ذلك يحكم على مدى نجاح هذا الأسلوب الجديد ؟ ولكن الحقيقة أنه لو فعل ذلك ، لما أمكنه أن يتحقق مما اذا كان هذا الأسلوب الجديد هو المسئول عما وصلت اليه أحوال هذا الفريق من نجاح أو فشل (فيما يتصل بالادمان) • لأن النجاح مثلا لو حدث قد يرجع الى الأسلوب الجديد ، كما أنه قد يرجع بنفس القدر الى مجرد تمييزهم عن أقرانهم من أبناء الحى ، الدمنين ، واختصاصهم بهذه المعاملة • فأنت بمجرد أن تختار جماعة ، وتتصل بها باستمرار ، حتى لو اقتصر العلاج على تقديم كوب من الماء النقى كل يوم ، فسوف تحدث فى أفرادها تغييرا معينا •

وتجربة أخرى : تقرر اجراء تجربة لمحاولة خفض معدلات الجريمة في أحد الاحياء المتخلفة في احدى المدن الأمريكية، حيث تنتشر الجريمة وتزيد معدلها، وذلك عن طريق تقديم برامج محددة لرعاية الأحداث الذين يتوقع اتجاههم الى الانحراف . وحن على عالم الاجتماع المشرف على التجربة ثلاثة أعباء هي : أولا : ان يحدد في البدايه كافة أشكال الرعاية والمساعدة التي تقدمها الهيئات الحكوميه والمخاصة لأحداث هذا الحي ، مما يخدم غرض التجربة . وثانيا : ان يحدد من واقع تلك المعلومات كل ما يراه ناقصا فيها ، والاجراءات والأساليب المقترحة لكي تتركز هذه البرامج النجاح المتسود . وثالثا : ان يصمم بناء على ذلك برنامجا تنفيذيا للعمل . وكانت أول مشكلة : ان جميع المؤسسات والهيئات العاملة في مجال الخدمة الاجتماعية في ذلك الحي كان من رأيها أنه من الأفضل أن توضع الاعتمادات المرصودة لهذه التجربة تحت تصرفها ، لكي تنفع هي بها في تحسين خدماتها ، وتحقيق أغراضها على نحو أكمل وأفضل . فهي صاحبة مصلحة كمؤسسة (كما أن العاملين فيها أصحاب مصلحة شخصية) في أن تقيم أساليبها في العمل بأنها ناجحة ، سواء كانت تهتم بالأطفال اليتامى ، أو بالأسر التي لا عائل لها ، أو بالأحداث المنحرفين فعلا ، أو بأي فئة أخرى من المحتاجين الى المساعدة في هذا الحي المتخلف . لهذا وقفوا موقف الشك والريبة من « منافسهم » الجديد ، وتعذر اقناعهم بالتعاون معه لنجاح التجربة . بل انهم رفضوا أصلا أن يسمحوا له بالاطلاع على بطاقتهم وعلى ملفاتهم ومستنداتهم . فقد كانوا مقتنعين كل الاقتناع بأن هذا المشروع الجديد لن يستطيع أن يحقق أى فائدة . وبسبب هذا الموقف الذي اتخذوه من المشروع منذ البداية ، تحققت نبوءتهم في نهاية الأمر : وكان لابد أن يفشل المشروع فشلا ذريعا . والسبب في ذلك أنه يستحيل على رجل الاجتماع هذا ، أن يتمكن خلال فترة زمنية وجيزة من تغيير أفكار وتصورات جميع الهيئات والمؤسسات العاملة في مجال الخدمة الاجتماعية

فى ذلك الحى فى وقت واحد • وهو الأمر الذى يوقعه أيضا فى مشكلات ومتاعب مع الهيئات الحكومية المستولة ، التى لا تريد — أن هى أيدته وسانده أن تخسر كل تلك الهيئات ، لكى تكسبه أو ترضيه •

ونشير الى مشكلة أخرى : يتعين على رجل الاجتماع — كباحث علمى متخصص — أن ينشر نتائج بحوثه وتجاريه ، حتى ولو كان ذلك النشر فى مجلات علمية متخصصة فى بادئ الأمر ، وباستخدام أسماء مستعارة للأحياء والمدن — أو القرى — والأشخاص والمؤسسات ... الخ (•) ولو أن تلك الرموز أو الأسماء المستعارة يمكن أحيانا أن تحل ، ويمكن التعرف على الأماكن الفعلية وعلى أصحاب الأسماء الحقيقيين) • ولكن النشر العام عن مناهج الباحث وعن النتائج التى يتوصل إليها بعد ضرورة حتمية تفرضها الجماعة العلمية التى ينتمى إليها الباحث ، لأن تلك هى وسيلة ارقابة على أعمال أعضائها ، وأداة تقويم عملهم وتطويره الى الأفضل • وعالم الاجتماع الذى لا ينشر ، لا يستحق أن يسمى عالما أصلا • ولكنه يحدث فى كثير من الأحوال ، خاصة عندما تتصل بحوثه ببعض الأشخاص الخارجين عن المجتمع ، أو الخارجين عليه أن يحصل على معلوماته تلك بعد وعد صارم منه لأولئك الأشخاص ألا يبوح بها ، أو يعلنها • وهنا يتحتم عليه أن يتخلى عن دوره كعالم (•) مهمته نشر تلك المعلومات لكى يخدم دوره كمخطط ومنفذ لبرامج خدمات وتجارب عملية • والبديل عن ذلك أن يتوصل هو الى جمع تلك المعلومات دون أن يتصل اتصالا مباشرا بأصحابها (•) كان يأخذ مثلا معلوماته عن المجرم من سجلات الشرطة ، أو ملفات القضية فى المحكمة ، أن عن الحدث الجانح من الإحصائى المشرف عليه فى الاصلاحية ومن زملائه فيها ... الخ) • وهنا سوف يتسرب الشك الى نتائجه ، وإلى مناهجه ، وإلى دقة معلوماته ، بل وإلى دوافعه أيضا • ويمكن أن تواجهه نفس المشكلة فى موقف آخر ، وذلك عندما ينجح فى البداية فى كسب ود وتعاون بعض الأفراد والمنظمات ، ثم يتوصل الى معلومات

لا تسره أو لا ترضيه • فى الحالتين يتعين عليه أن يتوقف عن متابعة العمل وعن تنفيذ الخطط والبرامج ، لكي يحافظ على التزامه بالمعايير والمبادئ العلمية •



ان الامثلة القليلة التى عرضنا لها هنا بمناسبة حديثنا عن جهود علم الاجتماع فى مواجهة الجريمة ، انما هى مجرد نماذج للمشكلات التى تواجه المشتغلين بعلم الاجتماع التطبيقى عموما ، والتى لا يشعر بها طلاب أقسام الاجتماع ، أو الخريجون الجدد من تلك الأقسام •

ويجب أن نعلم أن تلك المشكلات ليست جديدة تماما على علم الاجتماع ، أو أنه يواجهها اليوم لأول مرة • فقد تخلى ماكس فيبر فى أوائل هذا القرن عن مشروع له لدراسة الصحافة الألمانية لأنه فقد ثقة رجال الصحافة فى ذلك الوقت بسبب بعض المكائد التى حيكت ضده (بما فى ذلك تشنيمات وهجوم من مجهولين على شخص زوجته ، وطلبات بالمبارزة ... الخ) • والمجيب أن هذه القصة المؤلة ، والمفيدة فى نفس الوقت ، قد نشرت لأول مرة فى الولايات المتحدة ، لأن القائمين على ذلك العلم هناك يدركون أهمية اعداد دارس الاجتماع لمواجهة المشكلات العملية التى سيواجهها المتخرج من هذه الأقسام عند بدء اشتغاله بقضايا علم الاجتماع التطبيقى • ولو أن هذه الأهمية بدأت منذ الستينات تنضج أمام المشتغلين بعلم الاجتماع فى الجامعات الأوروبية أيضا ، بسبب تعاظم دور علم الاجتماع فى الميدان التطبيقى • ولكن المشكلة هى نقص البيانات المنشورة حتى الآن عن التجارب الفاشلة والعقبات ومشكلات التطبيق ، لأن تلك هى المدرسة الأولى لمن يريد أن يتعلم صنع شئ أفضل •



الفصل الرابع

بحوث الوقاية الاجتماعية

هناك تصور عام لدى غير المتخصصين فى علم الاجتماع بأن علم الاجتماع التطبيقى يقوم على محاولة الانتفاع بالمعرفة السوسولوجية فى مواجهة المشكلات الاجتماعية ، والاجتهاد فى وضع خطط العلاج ، والاشراف على تنفيذها ، وتقييم آثارها ليقضى الاستفادة بالخبرة المتصلة من هذا البرنامج ويمكن أن تصب فى تيار الخبرة العام للمعلم لتزيده كفاءة فى مواجهة المشكلات الأخرى فى المستقبل .

وقد عرضنا بشئ من التفصيل لدور علم الاجتماع التطبيقى فى مواجهة مشكلة الفقر ، وكانت أمثلتنا مستمدة من المجتمعات الصناعية المتقدمة ، التى توفرت فيها بيانات عن مثل هذه المشروعات . ويمكن أن نسوق نماذج أخرى للمشكلات التى يهتم علم الاجتماع التطبيقى بالتصدى لها مثل : — مشكلة الجريمة والسلوك المنحرف عموما .

— مشكلة المسنين .

— المشكلات العنصرية .

— مشكلات النمو الحضرى (الاسكان ، وتلوث البيئة .. الخ) .

فهذه الميادين تسمى **الباثولوجيا الاجتماعية** (أى الأمراض الاجتماعية) ، وهو مصطلح مستعار من العلوم الطبية () . وتختلف هذه المشكلات من حيث عمرها فى المجتمع ، فمنها القديم ومنها الجديد ، ومن حيث مدى انتشارها ، فمنها الخاص بقطاع معين أو مكان محدود

ومنها ما هو منتشر فى المجتمع بأكمله ، ومن حيث مدى نجاح المجتمع فى انتصدي لها حتى الآن ، فمنها ما أمكن التخفيف منه ومنها ما هو مستعصى على الحل ، ومن حيث شدة وطأته على المجتمع الى غير ذلك من سمات أى مشكلة اجتماعية • والسمة المشتركة لها جميعا أننا ننطلق فى مواجهتها لها من اعتبارها كمرض مرض يصيب جسم المجتمع ، وأننا نستطيع أن نعمل على التخفيف من وطأتها إن لم ننجح فى علاجها علاجا تاما وبراء المجتمع منها • وقد ظل علم الاجتماع يضع تلك المشكلات فى بؤرة اهتمامه منذ بداياته وحتى اليوم •

والى جانب هذا الميدان الواسع فتح علماء الاجتماع لأنفسهم جبهة أخرى عريضة لوضع معارفهم موضع التطبيق ، هى ما يمكن أن نسميه : **الوقاية الاجتماعية** • ومعنى هذا المصطلح : أننا أصبحنا نملك اليوم من المعلومات السوسولوجية من العلاقات والظروف الاجتماعية ما يسمح لنا بأن نتنبأ فى كثير من الأحيان بحدوث مشكلة معينة قبل وقوعها ، وأننا قد نستطيع النجاح فى تجنبها ومنع وقوعها ، وذلك فى المؤسسات الاجتماعية الكبرى على الأقل : كالمؤسسات الصناعية الضخمة ، والمصالح الحكومية ، وغيرها من المؤسسات •

فنحن نعرف على سبيل المثال أن الناس فى سلوكهم يتصرفون على أساس معايير العقاب أو الثواب المباشرة • فإذا كان رجال الشرطة مثلا يرقون فى الرتب تبعا لعدد المخالفات التى يكتشفونها كل سنة ، مع التزامهم فى عملهم بمعايير معينة ، فانهم سوف يهتمون أكثر بالكشف عن المخالفين (لقواعد المرور مثلا) ويقدمون أكبر عدد من البلاغات ، حتى ولو كان وزير الداخلية (أو غيره من كبار المسئولين) يتحدث كل ساعة عن « تربية الأجيال الجديدة على قواعد المرور » ، واجراء حملات التوعية بتلك القواعد ، والكلام عن « الشرطة فى خدمة الشعب » أو غيرها من الشعارات •

أما إذا كان العاملون فى ميدان الخدمة الاجتماعية يكافئون على أساس عدد الحالات التى يستطيعون أحملها بنجاح ، فانهم سيمثلون على توزيع الحالات المرهقة او التى تستنفذ وقتا طائلا الى زملائهم الأحدث فى الخدمة والأقل خبرة والذين لا يستطيعون الاعتراض على هذا التكليف .

وإذا كانت إحدى الدول النامية تتفق أموالا طائلة على أبنائها لدراسة الهندسة فى أحد البلاد الأوربية أو فى أمريكا ، فسوف يتجمع لديها عدد من المهندسين الصالحين لممارسة العمل فى صناعة متطورة عصرية ، ولن تجد بين أبنائها مهندسا يستطيع صنع طلمبة مياه لخدمة قري بلاده .

ونلاحظ بالنسبة للمناهج التى تتبع فى توزيع المكافآت والحوافز فى الجماعات المنظمة الصغيرة أو الكبيرة ، أنه يكون من السهل التعرف عليها وتحديددها ، والنجاح فى استخدامها بكفاءة . ولذلك حينما يسأل المشتغلون فى علم الاجتماع تقديم المشورة والنصح بالنسبة لفشل الأساليب التنظيمية فى مصنع ، أو متجر كبير ، أو مؤسسة اقتصادية ، أو سجن من السجون ، أو مستشفى للأمراض النفسية ، أو مصلحة حكومية أو غير ذلك (أى لماذا لا تحقق تلك المؤسسات الأهداف المعلنة للتنظيم المتبع فيها) ، حينما يطلب منهم المشورة يدرسون فى كل حالة على حدة الأسلوب المتبع فى تطبيق أنواع الثواب والعقاب وطرق تنفيذها . وهم يهتمون هنا بأنواع الثواب والعقاب الرسمية وغير الرسمية على السواء ، المعلنة وغير المعلنة ، بل وتلك التى قد ينكر المسئولون وجودها أحيانا .

كما يسمى المتخصص فى علم الاجتماع أيضا الى أن يعرف كيف يتم تجنيد الأعضاء الجدد فى المؤسسة ، أو كيف يتم ادخالهم اليها ،

وكيف يخرج منها أو ينفصل عنها الأعضاء القدامى • فالتدخل في هذه الإجراءات كثيرا ما يكون أيسر نسبيا ، ويمكن أن يساعد مساعدة فعالة في مواجهة المشكلة المطروحة •

كما يمكن جعل المؤسسة الخيرية أو التطوعية أكثر جاذبية للمتطوعين عن طريق تخفيف صرامة القواعد التنظيمية المتبعة في المؤسسة وتخفيف درجة المركزية ، وتوزيع اختصاصاتها على مراكز عديدة محلية ذات قدر كبير من المسؤولية عن التنفيذ والحرية في ممارسة العمل • ومن شأن هذا أن يؤدي الى الرغبة في تحمل المسؤولية وزيادة الاحساس بها ، وتدعيم الشعور بالنجاح في نفوس الأعضاء المتطوعين بدرجة محسوسة • يضاف الى هذا أن العمل في اطار محدود يمكن أن يخضع لرقابة غير رسمية ، ولكنها فعالة في نفس الوقت •

وقد اتضح من الدراسات التي أجريت على التنظيم داخل المصانع والمؤسسات أن الاتصال الداخلي يمثل خطرا هاما ، كما أنه يمكن التدخل فيه بالتعديل لمواجهة مشكلات ذلك التنظيم والعمل على التخفيف من وطأتها • ونقول ان الادارة المسؤولة عن التنظيم قد أصيبت بالعمى (الإداري) عندما تسمع من المتخصص في علم الاجتماع لأول مرة أن التعليمات التي تصدر عنها كثيرا ما يساء فهمها من المستويات الأخرى للتنظيم ، وأنها أم تعط أي فرصة لأعضاء التنظيم الآخرين يعبرون فيها عن آرائهم الحقيقية في بعض مشكلات وأوضاع هذا التنظيم •

والأغلب أن يوجد في كل تنظيم شبكتان مستقلتان للاتصال ، الأولى الشبكة الرسمية (المنصوص عليها في خريطة التنظيم) والأخرى الشبكة شبه الرسمية (والتي تعتمد على الشائعات والأحاديث غير الرسمية بين جماعات الزملاء وما الى ذلك) • وعن طريق هاتين الشبكتين تنتشر المعلومات المختلفة بين أعضاء هذا التنظيم ، والتي تصدر عن مراكز متباينة ومواقع مختلفة فيه •

ويمكن أن نوجز فيما يلي المحاور الأساسية التي يركز عليها علم اجتماع التنظيم في دراسته للمجتمعات المعاصرة ، وهى :

- أنساق التدرج والتعاون فى مجال أداء العمل •
- جوانب العلاقات الرسمية وغير الرسمية فى مكان العمل •
- آثار عمليات الانتاج على السلوك الاجتماعى •
- الآثار المتبادلة بين المنظمة والمجتمع المحيط بها •

والعادة أن يستدعى المتخصص فى علم الاجتماع لتقديم المشورة والنصح عندما يتولد الانطباع بأن أهداف التنظيم وأهدافه لم تتحقق على النحو المرغوب • والغالب أن يطلب منه « تربيته » الميكانيزمات الاجتماعية ، بحيث يمكن أن تسير الأمور فى المؤسسة بلا أى احتكاك أو مشكلات •

وقد تصور الناس لفترة من الزمن (وساعد على ذلك استغلال بعض الصحفيين والكتاب تلك الحقيقة والحديث عنها وترويجها) أنه يمكن أن يوجد فى كل مؤسسة « مهندس اجتماعى » فى مكتب خاص به ، يرسم فيه الميكانيزمات الاجتماعية السليمة (التى لا عيب فيها ولا مشكلة) ، التى تؤدى الى تحقيق أعلى مستوى من الانجاز ، وأداء وحدات المؤسسة لواجبها على الوجه الأكمل ، بحيث يتحول « الانسان » فى النهاية الى ترس صغير — لاهية فيه ولا ارادة له — فى آلة ضخمة والحقيقة أن هؤلاء الناس قد بالغوا كثيرا فيما تصوره عن دور المهندس الاجتماعى وعن الامكانيات التى يمكنه تحقيقها وكذلك الأخطار التى يمكن أن تترتب على ممارسته لعمله •

ونحب أن ننبه الى أن علماء الاجتماع الذين يأخذون تخصصهم مأخذ الجد ، يعرفون كيف يأخذون فى اعتبارهم الآثار السلبية وغير

المقصودة لتدخلهم فى شبكة العلاقات الاجتماعية ، فى جماعة ما ، ومدى خطورة تلك الآثار على حياة تلك الجماعة وعلى ما يدور فيها من أحداث ، فعليهم أن يقوموا دائما بتقييم هذا التدخل فى ضوء اعتبارات الربح والخسارة •

ولنأخذ على سبيل المثال مستشفى لعلاج الأمراض العصبية • من المؤكد أن الادارة وهيئة الأطباء والتمريض تود أن يتم العمل فى هذا المستشفى بلا أى احتكاك أو مشكلات بقدر الامكان • ولكن هل هذه هى أيضا وجهة نظر المرضى ؟ فاذا تصورنا هذا المستشفى كمكان يوضع فيه المرضى العقلليون بحيث لا يسببون أى أزعاج أو تهديد للأصحاء ، فإن الهدف من هذا المستشفى يتحدد فى هذه الحالة بوضوح وباختصار بأنه « تحقيق الهدوء والسلام » • ومن ثم يجب تنظيم العلاقات بين المرضى ، والمعالجين (من الأطباء وهيئة التمريض) والادارة بحيث تقلل الاحتكاكات الى أدنى حد ممكن • أما اذا تصورنا أن هذا المستشفى هو مكان للعلاج : يهدف الى شفاء المرضى الموجودين فيه مما يعانونه من اضطرابات عصبية ، لكى يستطيعوا فيما بعد العودة الى ممارسة الأعمال الطبيعية فى المجتمع ، فإنه يجب ألا تكون مهمتنا الأساسية — مثلا — هى اجبار هؤلاء المرضى على الانصياع الكامل أو الاعتماد التام على هيئة التمريض والأطباء ، حتى ولو أدى ذلك الى حدوث اضطرابات كبيرة داخل المستشفى وظهور مشكلات ومتابع للمسؤولين •

فالأهداف البعيدة المدى وتلك القصيرة المدى تتطلب — ليس فى هذه الحالة فحسب — استخدام أساليب مختلفة فى التنظيم وقواعد متباينة لممارسة العمل • ولكى نتوصل الى تحقيق شئ محدد ، يتعين علينا فى الغالب أن نتخلى عن تحقيق شئ آخر ، أى نضح أهدافنا على سلم الأولويات • ومن ثم تصبح المهمة الأولى للمستشار الاجتماعى

أن يميز الأهداف المختلفة عن بعضها البعض ، ويحدد بالتالى ما الذى يتوقع أن يحدث فى كل حالة حسب الهدف الموضوع للتنظيم •

والملاحظ أن الأشخاص الذين يعملون داخل تنظيم معين لا يستطيعون فى أغلب الأحوال ادراك التناقضات التى تحيط بهم ، حتى ولو كانوا يعانون من التوترات الناجمة عن تلك التناقضات • ان اجراء مثل هذه التحليلات ، ونقل تلك المعلومات الى الأشخاص أعضاء التنظيم يمثل فى جميع الأحوال أولى المهام التى يتعين أن يضطلع بها المتخصص فى علم الاجتماع القائم بتقديم المشورة واقتراح خطط العلاج • وان كان من النادر أن تتاح له الفرصة لوضع مقترحات محددة لتعديل التنظيم أو اعادة التنظيم من جديد تماما ، فذلك كثيرا ما يصطدم بالمصالح المستقرة داخل التنظيم •

* * *

الفصل الخامس

علم الاجتماع الطبى

ويقوم علم الاجتماع الطبى على محاولة تطبيق النظريات ، والمنهج السوسولوجية على ميدان الطب كنظام اجتماعى ، كما يتضمن هذا الفرع دراسة تصورات الناس عن الصحة والمرض • بمعنى آخر يتناول علم الاجتماع الطبى الميدان الصحى بوصفه نظاما اجتماعيا ثقافيا ، أى بوصفه مجموع المؤسسات النظامية التى تستهدف اشباع احتياجات الناس الى المحافظة على الصحة ومقاومة المرض •

وقد ظهر هذا المصطلح (علم الاجتماع الطبى) فى أوائل القرن العشرين لأول مرة ، واقتضرت دائرة اهتمامه على دراسة التأمينات الاجتماعية والرعاية الصحية للقطاعات والطبقات الفقيرة فى الشعوب الأوروبية والأمريكية •

وقد ظهرت قبل ذلك حوالى عام ١٨٥٠ محاولات من جانب بعض الأطباء للاهتمام ببعض النواحي الاجتماعية فى ممارسة مهنة الطب وفى تدريس العلوم الطبية • ثم ظهرت بعد ذلك الاهتمامات بالصحة العامة والطب الوقائى وما كان يعرف بالطب الاجتماعى ، وذلك من خلال جهود جوتشتاين Gottstaion ، وتيليكي Teleky ، وجروتياين Grotzahn • وكان ميدان الصحة العامة Social hygiene يهتم فى المقام الأول بالأمراض الاجتماعية ، وهى تعنى الأمراض الواسعة الانتشار التى يتطلب القضاء عليها ومكافحتها امكانيات تتجاوز حدود الامكانيات الفردية ، وبالتى بدأ من الممكن آنذاك أنه يمكن وقاية الناس من شرورها تماما (ومن هذه الأمراض : السل الرئوى ، والأمراض

التناسلية ، والروماتزم ، وانضم إليها في عصرنا الحاضر السرطان وأمراض
الدورة الدموية) • ويلعب الدور الأول والأهم في مكافحة هذا النوع من
الأمراض مراعاة بعض الأمور والاحتياطات المسادية (كالتطعيمات
المناسبة ، والسموم المرتبطة بممارسة مهنة معينة ، والظروف السكنية
السيئة • الخ) • على حين يهتم علم الاجتماع الطبي بدراسة الجوانب
والاعتبارات غير المسادية ، ذات الطبيعة الاجتماعية الثقافية ، مما
يجله يرتبط ارتباطا وثيقا بأهداف الطب السيكوسوماتي (الجسمي
النفسي) الحديث •

أما الطب الاجتماعي *Social Medicine* فيركز الجانب
الأكبر من اهتمامه على دراسة العلاقات بين التشريع والطب (مثل :
عمليات منح الشهادات والتقارير الطبية) • ومن ثم يتضح أن رسالة علم
الاجتماع الطبي ومجال اهتمامه يتجاوز بكثير حدود اهتمام الصحة
العامة والطب الوقائي وكذلك حدود اهتمام الطب الاجتماعي •

ويقترح شتراوس أن نميز بين علم اجتماع دراسة الطب
Sociology of Medicine واستخدام علم الاجتماع في ميدان
الطب *Sociology in Medicine* • فالأول يهتم بدراسة الطب
كنظام والفروع العديدة للنظام الطبي القائم بمناهج وأساليب علم
الاجتماع • والمتخصص الأول في دراسة مثل هذه الموضوعات هو عالم
الاجتماع المتخصص وحده • أما استخدام علم الاجتماع في ميدان
الطب فيهتم بدراسة الظروف والشروط الاجتماعية للصحة والمرض ،
وخاصة الشروط المتعلقة بأمراض معينة • وهو بذلك يمثل ميدانا
للاهتمامات المشتركة لعلماء الاجتماع والأطباء على السواء وفي نفس
الوقت • وقد أفاد بالفعل التمييز بين هذين الميدانين المختلفين من ميادين
الدراسة ، ولكن دون أن نتطرق في ذلك ونحاول الفصل بينهما فصلا
كاملا ، وإنما الهدف أن نتفق على أن هناك بعض الموضوعات التي يستطيع

عالم الاجتماع أن يتصدى لدراستها بمفرده ، وتلك التى يتعين أن يتعاون فيها مع الطبيب المتخصص • وتبدو العلاقة الوثيقة بين فرعى علم الاجتماع الطبى هذين بأوضح صورها فى ميدان دراسة مستشفيات الصحة العقلية والتى يمكن تطبيقها بنفس الروح فى دراسة سائر أنواع المؤسسات الصحية • ويمكن أن نتبين ذلك عندما نقول : أن التصورات المنتشرة فى مجتمع معين عن طبيعة الأمراض العقلية وأسبابها تؤثر على أداء المستشفى المختص بعلاج هذه الأمراض وعلى وظيفتها وإساليبها فى العلاج وعلى طريقة تنظيمها • الخ • ومؤدى تلك الآثار بدورها الى التأثير على النتيجة العلاجية التى تقدمها المستشفى لمرضاها •

وقد تناول تالكوت بارسونز أهم الأسس النظرية لعلم الاجتماع الطبى بالدراسة والعرض والتحديد ، وقدم لنا ما يمكن أن نعتبره صياغة للمفاهيم الأساسية فى علم الاجتماع الطبى • وتنطلق تلك المفاهيم من توقعات الدور المنظمة (أو التى تشكلت نظاميا) فى علاقة الطبيب والمريض • وحدد لنا بارسونز أهم عناصر هذه التوقعات النظامية من جانب المريض فى أربعة عناصر هى :

١ - التخلص من الزامات الدور الاجتماعية المادية ، التى تنطوى على التخلص عن بعض الحقوق وكذلك التخلي عن بعض الالتزامات أيضا •

٢ - التصور النظامى (الثابت والمواضح) الذى مؤداه أننا لا نستطيع أن نتوقع من المريض أنه ينبغي أن يكون سليما من المرض ، فى الوقت الذى يتماثل فيه للشفاء ويستجمع قوته (التخلص من عبء المسؤولية) •

٣ - الالتزام بالرغبة فى أن يعانى من المرض •

٤ - الالتزام بأن يبحث عن المساعدة من الجهة المختصة فى العلاج ، وأن يتعاون مع الطبيب •

ويرى فرايدسون Freidson أن العنصر الأخير يتضمن فيما يتضمن العلاقة بين نسق العامة (أى طريقة عامة الناس فى التفكير فى شئون الصحة والمرض) والنسق المتخصص (أى طريقة وتصورات الأطباء وغيرهم من العاملين فى ميدان تقديم الخدمة الطبية) • فالمريض يبدأ رحلته نحو العلاج داخل نسق العامة ، وهو نسق يتضمن تصورات محددة وتعريفات معينة للإنسان الصحيح (السليم) وللإنسان المريض • ومن هنا فلن يبحث عن الطبيب وعن المستشفى إلا الشخص الذى يعتبر نفسه مريضاً وفقاً لنسق العامة هذا (بصرف النظر عن حالته الصحية الفعلية من وجهة النظر الطبية المتخصصة) • مع العلم بأن نسق العامة يتضمن قواعد محددة اجتماعياً للتصرف فى مثل هذه الأحوال ، من هذا مثلاً أن هناك بعض الإلام التى يمكن للشخص أن يعالج نفسه بنفسه ، أو أن يتوجه إلى مطب تقليدى من غير المتخصصين ، أو أنه يجب أن يزور الطبيب ، وأى نوع وأى مستوى من الأطباء • ويمكن القول لهذا السبب أن نسق العامة هذا يمارس نوعاً من الرقابة والضبط على النسق الطبى المتخصص ، والأطباء الممارسون العامون هم أكثر الناس احساساً بذلك •

ويرى بارسونز أن دور الطبيب يتميز بأربعة خصائص هى :

١ — العمومية ، بمعنى أن الطبيب مستعد دائماً لخدمة كافة المرضى ، على اختلاف ظروفهم (طبعا الذين تدخل أمراضهم فى نطاق تخصصه) •

٢ — أن دور الطبيب متخصص وظيفياً ، بمعنى أن الطبيب يؤدي دور الخبير فقط فى ميدان الرعاية الطبية • فهو لا يقوم بدور عام أو غير محدد لتحقيق صحة المريض ، كالل دور الذى يقوم به الأب ، أو رجل الدين أو الاخصائى الاجتماعى ... الخ •

٣ - يتعين على دور الطبيب أن يكون محايدا من الناحية العاطفية .

٤ - يختلف دور الطبيب عن دور رجل الأعمال أو التاجر مثلا ، من حيث أنه موجه أساسا لخدمة الآخرين وراحة المجموع .

وعلى أساس هذا التحديد النظرى لدور الطبيب يقوم بتقييمنا الفعلى لسلوك الطبيب فى الواقع الاجتماعى القائم ، فنستطيع أن نصف هذا السلوك أنه يتفق ودور الطبيب ، أو نصفه بأنه مخالف لدور الطبيب . مع مراعاة أن الخروج على الدور أو مخالفته لا يتحتم بالضرورة أن ينطوى على سلوك غير أخلاقى ، أو خروج على القيم والمثل العليا . من هذا مثلا أن طبيب احدى الشركات أو المصانع أو الطبيب فى القوات المسلحة لا يتصف دوره بالعمومية ، لأنه ليس متاحا لكل الناس ، ولكنه مع ذلك سليم تماما من الناحية الأخلاقية وليس عليه أى غبار .

ويهتم علم الاجتماع الطبى اهتماما خاصا بدراسة أشكال التناقض والتضارب بين السلوك الفعلى للطبيب وايدولوجيته الذاتية (أو تصوره عن نفسه ، وعن مكانته ، ومكانة مهنته فى المجتمع . . الخ) . من هذا مثلا أن الالتزام بمسألة التخصص وأداء دور المتخصص فقط يعنى تمكن الطبيب من الأساليب والوسائل العلاجية ، بينما يمثل هذا العنصر فى الايدولوجيا الذاتية للطبيب (مثل ايدولوجية طبيب الأسرة مثلا) مكانة أقل بكثير مما يحتلها فى نظر المجتمع .

ولا يتوقع المريض من الطبيب أن يكون ملما بالمعرفة الفنية المتخصصة المفترضة فى الخبر وحسب ، ولكنه يتوقع فوق ذلك أن يبدى هذا الطبيب اهتماما بمشكلاته الفردية الخاصة . أى أنه لا يتوقع معرفة فقط ولكنه يتطلب علاوة على ذلك طريقة معينة فى تطبيق هذه المعرفة .

كما يهتم علم الاجتماع الطبى أيضا فى صدد دراسته لتعريف الطبيب وتحديد مواصفاته بنوع التنشئة التى يحصل عليها هذا الطبيب ، أى طريقة أعداده وتدريبه على الاطلاع بدور الطبيب ، وممارسة مهنة الطب ، والانتماء الى طائفة الأطباء . وتتم هذه التنشئة وهذا الاعداد بطرق عديدة رسمية وغير رسمية ، اهتم بدراستها فى ميدان علم الاجتماع الطبى باحثون وجهوا عنايتهم للجوانب الاجتماعية للتعليم الطبى (مثل : ميرتون Merron ، وكندال Kendall ، وريدر Reader) . ومن القضايا الخاصة فى هذا الميدان موضوع فروع التخصص التى يختارها الطبيب أو تقرضها عليه الظروف ، والوظائف المختلفة التى يقوم بها ، ودرجة تأثره بالضوابط والقيود التى يفرضها عليه العامة (أى غير الأطباء) ، ويفرضها زملاؤه ، والمنظمات المختلفة التى يمتد تأثيرها الى ميدان الطب ، والتى قد لا يعرفها هو معرفة شخصية أو حتى محددة . ويترتب على ذلك أن يصبح الطبيب فى ممارسته المستقلة لمهنته ، فى عيادته أو مستشفى الخاص ، خاضعا لتلك المؤثرات فى الواقع أكثر من الطبيب الموظف الذى يعمل فى مستشفى أو فى مؤسسة معينة (كالصحة المدرسية أو معامل التحليل الحكومية أو غير ذلك) .

ومن أهم مؤسسات الخدمة الطبية وأكثرها استخداما عيادات الأطباء الخاصة والتى لم تقل حظها المناسب من الدراسات العلمية ، بالقياس الى المؤسسة الطبية التى تليها فى الأهمية وهى المستشفى ، والتى نالت — نسبيا — قسطا وفيرا من اهتمام المستفيدين بعلم الاجتماع الطبى . ومن الملامح المميزة للمستشفى أنه يوجد الى جانب العلاج الذى يقدمه الخبراء (لكل الأطباء ومن فى مستواهم) عنصر مؤثر هام هو هيئة التمريض . ويمكننا أن نميز من الوجة التنظيمية بين عدد من

مجالات الاختصاص ، أو المجالات الوظيفية النوعية ، داخل أى مستشفى ،
فهناك : هيئة الأطباء وهيئة التمريض ، ثم الجهاز الإدارى ، ثم العاملين
فى مجال الخدمات ، وأخيرا الموظفين الفنيين • كما يمكننا أن نميز من
وجهة نظر دراسة التنظيم أيضا داخل المستشفى بين المستوى الوظيفى
داخل التنظيم (والذى يهتم أساسا بتقديم الرعاية والعلاج والاعاشة
للمرضى (ثم المستوى التنظيمى الثانوى) الذى يختص بإدارة المستشفى
واستمرارها وتسيير شئون العمل فيها دون مشكلات أو اختناقات) •
وكثيرا ما يحدث أن يكون التنظيم الوظيفى عمليا فى خدمة استمرار
العمل وتسييره (من هذا مثلا بالنسبة لأعمال الانشاءات ، وبالنسبة
لوضع خطة النوبتجيات) •

ومن المشكلات الأساسية فى المستشفى مشكلة التدرج وتحليل
خرائط التنظيم الرسمى وغير الرسمى داخل المستشفى ، التى تأخذ فى
اعتبارها المستويات الوظيفية المختلفة من ناحية ، وأوضاع المكانات
المختلفة من ناحية أخرى • ومن المهتم أن تتور داخل المستشفى صراعات
بسبب تعدد الرئاسة ، أى خضوع الشخص الواحد لأكثر من رئاسة فى
وقت واحد • فالمرضات على سبيل المثال قد يتلقين تعليمات من الأطباء ،
ومن إدارة المستشفى ، وكذلك من رئيسة المرضات • وبجانب ذلك
كله ينبغى أن يكن دائما فى خدمة المريض •

كذلك اتضح من الدراسات العديدة التى أجريت عن المستشفى
أن فكرة ان المريض هو اهم شخص داخل المستشفى ليست سوى
ايدىولوجيا (تصورا فكريا خالصا وليس حقيقة واقعة) • فمن المتوقع
من المريض داخل المستشفى أن يمر بعملية تنشئة اجتماعية ، بحيث
يستطيع بفضلها أن يتكيف مع دور المريض ، كما يتعلم من خلالها
الانصياع لقواعد ونظم المستشفى الرسمية وغير الرسمية على السواء •
ويلاحظ هنا أن مطالبة المريض بأن تكون لديه الرغبة فى الشفاء ، يمكن

أن تؤدي الى وقوع بعض الصراعات بسبب تعارضها مع بعض النظم
المريحة داخل المستشفى .

ويمكن القول بأن الدراسة السوسولوجية للمستشفى التى تهتم
بدراسة المرضى ، والعاملين ، والتنظيم ، والوظائف المختلفة ، من أكثر
ميادين علم الاجتماع الطبى نشاطا وأعزرها فى عدد الدراسات . وأكثر
أنواع المستشفيات التى درست وكانت محلا لاهتمام دراسات الاجتماع
الطبى هى مستشفيات الصحة العقلية وقد استطاعت هذه الدراسات —
على سبيل المثال — أن تلقى ضوءا قويا على أثر التوترات الموجودة
داخل التنظيم وبين العاملين على مدى نجاح العلاج المقدم للمريض .

وتعد العيادات الخاصة للأطباء وكذلك المستشفيات من المؤسسات
الأساسية (أو الأولية) العاملة فى مجال تقديم الخدمة الطبية . ويوجد
الى جانبها مؤسسات ثانوية عاملة فى نفس الميدان مثل : مؤسسات
التأمين الصحى ، والتقايات المهنية للأطباء وغيرهم من العاملين فى المجال
الطبى ، ومؤسسات صناعة الدواء ، والمؤسسات العامة والخاصة التى
تساهم فى تقديم الرعاية الصحية للمواطنين . وهى جميعا فى نفس
الوقت الذى تعد فيه موضوعا لدراسات علم الاجتماع الطبى ، تعد
أيضا موضوعا لدراسات التنظيم والبيروقراطية ودراسة العلاقة بين
التنظيمات (حينما تنصب الدراسة على العلاقات بين تنظيمات مختلفة
تؤدي نفس الوظيفة) .

كذلك يهتم علم الاجتماع الطبى بدراسة المكانة الاجتماعية
للمهن الطبية وغير الطبية (أى التى يمارس أصحابها العلاج دون أن
يكونوا أطباء Para - doctors) ، وأعدادهم ، والوظائف التى
يؤدونها ، والأدوار الخاصة التى يضطلعون بها .

وهناك ميدان هام آخر هو الدراسة السوسولوجية المعرفية للطب ، وتحليل مؤسسات التعليم والبحث الطبى بفروعها وأجهزتها المختلفة . ومما يؤسف له أن البحوث الامبيريقية والنظرية حول هذا الموضوع ما زالت قليلة متفرقة .

كما يدخل فى نطاق اهتمام علم الاجتماع الطبى دراسة المشكلات الاجتماعية لبعض المؤسسات الطبية الخاصة ، كالعلاج العام (أو الجموعى) ، والعلاج النفسى ، والتوعية فى الأمور الصحية ، ومؤسسات الوقاية الصحية والمحافظة على الصحة العامة .

والى جانب الدراسة الاجتماعية النفسية لعلاقة الطبيب بالمريض ، تندرج تحت هذا الميدان أيضا دراسة الدوافع ، والمواقف الفكرية ، والأحكام المسبقة ، والعادات الموجودة عند الأطباء والعاملين شبه الأطباء Para doctors ، وكذلك الموجودة لدى المرضى ، ولدى الجمهور ، طالما كانت تلك العناصر تتصل بأمور الصحة والمرض بأى شكل من الأشكال .

ويمثل موضوع المتغيرات الاجتماعية الثقافية للصحة والمرض أهم موضوعات الدراسة فى ميدان استخدام علم الاجتماع فى الميدان الطبى Sociology in Medicine . ويطلق اسم الانتشار الاجتماعى للمرض Epidemiology على الطريقة التى يستعان بها لدراسة توزيع المرضى تبعا للمتغيرات الاجتماعية الثقافية . وأهم الأمراض التى اهتمت بحوث الاجتماع الطبى بدراسة توزيعها وفق المتغيرات الاجتماعية هى : تصلب الشرايين ، انسداد الأوعية الدموية فى القلب ، ارتفاع ضغط الدم ، قرحة المعدة وقرحة الاثنى عشر ، مرض السكر ، السمنة ، العصاب والاضطرابات الوظيفية ، والأمراض العقلية ، والسل الرئوى ،

والمسبرطان وقد تمكنت الدراسات من اثبات علاقة بين جميع تلك الأمراض وبعض العوامل الاجتماعية ، يمكن اعتبارها مصاحبة للاصابة بها . وليس من الصواب اعتبار تلك العوامل والظروف الاجتماعية مسئولة عن اصابة الشخص بهذا المرض أو ذاك .

وتجدر الاشارة هنا الى أن تعريفات « السوى » « والشاذ » ، وكذلك تعريفات « المريض » « والسليم » تلعب فى مثل هذه الدراسات دورا على جانب كبير من الأهمية ، لأنها تتوقف جميعا على بعض المعايير الثقافية التى تحددها ، كما أنها تلعب دورا هاما فى النتائج على كثافة الاصابة بهذا المرض أو ذاك .

كما أن هناك عناصر أخرى مؤثرة تتمثل على سبيل المثال فى بعض عمليات الفرز ذات الطبيعة الاجتماعية أو النفسية الاجتماعية والتى تجعل من شخص معين مريضا طالبا للعلاج أم لا ، أى تدفعه أو لا تدفعه الى اللجوء الى احدى المؤسسات الطبية التماسا للعلاج . ويندرج هذا الموضوع تحت ميدان أوسع قليلا اسمه الدراسة السوسولوجية للمرض ، التى تأخذ فى اعتبارها بعض الظروف العلمية والاقتصادية الفعالة فى المجتمع .

ولا يمكن القول أن البحث العلمى فى الاجتماع الطبى استطاع أن يتوصل الى معرفة الى أى مدى يمكن اعتبار الظروف الاجتماعية الثقافية أسبابا أصلية أو أسبابا مساعدة للاصابة ببعض الأمراض . وقد توفرت على سبيل المثال معلومات عن العوامل الاجتماعية الثقافية التى تؤدى الى الاصابة بالسمنة (وهى بدورها مرتبطة بطائفة أخرى من الأمراض كأمراض القلب والأوعية الدموية والسكر وغيرها) ، والتى تتصل بالعادات الغذائية وعادات الطعام وبالتصورات الثقافية لقيمة الرشاقة والسمنة وتعريف كل منهما ، والقيمة الجمالية لكل

منها ... الخ . ويتعين على المشتغل بهذا النوع من الدراسات أن يلتزم جانب الحذر ، ويتجنب الوقوع في الأحكام المتسرفة ، أو يتأثر بالكتابات الثقافية العامة ، من قبيل : « أمراض الحضارة » ، « أمراض المديرين » ، وما إلى ذلك من تعبيرات تنم عن تصورات معينة ، أكثرها شعبي وعامى ، لطبيعة الصحة والمرض .

وقد أثبتت دراسات الاجتماع الطبى أهمية الاستفادة من مفهوم تغير الاجتماعى ، والدراسات الوفيرة عن التغير الاجتماعى فى حفل علم الاجتماع العام . وقد أمكن فى النهاية الاستعانة ببعض المفاهيم السوسيولوجية العامة فى تشخيص « المرض » كمشكلة اجتماعية ثقافية من داخل نظريات معينة . وذلك مثلا الاستعانة بنظرية الأنومى (أو حالة فقدان المعايير) ، ونظرية الاحساس بالأمان ، ومفهوم العزلة الاجتماعية ، والتناقض بين مستوى الطموح والامكانيات الواقعية المتاحة فعلا . غير أن أغلب تلك النظريات لا يكفى مع ذلك لتفسير العلاقة بين بعض الأمراض وبعض العناصر أو الظروف الاجتماعية الثقافية . وأخيرا يدخل ضمن دائرة اهتمام هذا العلم أيضا تأثير المرض على الوضع الاجتماعى للفرد أو على بيئته الاجتماعية ⁽¹⁾ .



(1) انظر المقال التالى :

M. Pflan 2, Medizinische Soziologie in Berns darf, ed.,
Wörterbuch der Soziologie, Ferdinand Enke Verlag, Stuttgart,
1969, pp. 683 - 687.

الفصل السادس

بحوث تقييم المشروعات

يمكن القول بأن التجارب الاجتماعية شيء قديم قدم التاريخ الانساني نفسه ، بل ان البعض يذهب الى أن تلك التجارب كانت معروفة في عصور ما قبل التاريخ أيضا . ولكن هل حالف النجاح هذه التجارب ، أم أنها أخفقت في تحقيق الغرض منها ، ذلك شيء لم نسمع عنه — اذ وصل خبره الينا أصلا — الا من واحد من المشاركين في تلك التجربة ، ومن ثم فلا يمكن أن يؤخذ حكمه مأخذ الثقة ، لأنه لا بد ينظر الى التجربة من زوايته الخاصة ، وهو في تقييمه يصدر عن أحكام عفوية أو ذاتية أو متحيزة عمدا . والمهم أنه لم يكن من الممكن الحصول على معلومات عن الأسباب التي جعلت تلك التجارب تنتمى الى تلك النتائج وهي معلومات هامة جدا ومفيدة لما يأتي بعد ذلك من تجارب مشابهة .

ومن أمثلة التجارب الاجتماعية التي أعينها في هذا المقام ، والتي نقول ان التاريخ الانساني شهد الكثير منها ، الجماعات والمجتمعات البيوتوية (المثالية الخيالية) التي لا تقع تحت حصر ، كالمجتمعات ذات الأساس الديني أو الايديولوجي التي نشأت في ولايات نيو انجلند في الولايات المتحدة ثم في كاليفورنيا بعد ذلك ، وما تزال نماذج حديثة منها تنشأ حتى أيامنا هذه . ومن أمثلة هذه التجارب أيضا المدارس التجريبية التي نشأت وتنشأ في شتى أنحاء العالم .

أما اليوم فيعد من أهم واجبات علم الاجتماع المتخصص في الأمور التطبيقية أن يضطلع باجراء دراسات وبحوث تقييم المشروعات التي تستهدف احداث تغيير مخطط أو منظم في المجتمع القائم . والأرجح

أن تتم هذه البحوث بتكليف من الجهة القائمة بالتخطيط ، أى صاحبة هذا المشروع .

وهناك محاولات فى كل ميدان لمواجهة المشكلات الاجتماعية الكبيرة أو الصغيرة عن طريق التخطيط الرشيد ، فنجدها على سبيل المثال فى المشروعات الاقتصادية والصناعية ، وفى السياسة ، وفى النظم القانونى والقضائى ، وفى الهيئات المسئولة عن الرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية ، وفى ميدان التربية ، وفى الميدان العسكرى ، وفى المؤسسات الدينية ، وفى القرى ، والأسر . وفى هذه الميادين تقام مشروعات لمواجهة ما تعانيه من مشكلات حسب المجالات السابق ذكرها على التوالى ، فنجد : مشروعات وبرامج لتدريب العمال أو إعادة تأهيلهم (لممارسة عمل آخر) وبرامج لتأهيل الموظفين والمديرين ، وحملات سياسية اعلامية ودعائية ، وبرامج للتبادل الثقافى ، وتجارب لمحاولة القضاء على المداوات الموجودة بين الجماعات الدينية أو الايديولوجية المختلفة ، وبرامج لمكافحة الجريمة بين الشباب أو لعلاج الادمان على الخمر أو المخدرات ، أو لعلاج المرضى العصبيين ، أو تجارب لمحاولة تخفيف آعباء الحياة عن المسنين وجعل حياتهم تبدو أمتع وأكثر راحة ، ومساعدة الأطفال المحرومين على شق طريقهم فى الحياة ، أو تجارب لاقتناع الفلاحين فى البلاد النامية بتقبل أساليب جديدة فى العمل الزراعى أو أنواعا جديدة من التقاوى (لزيادة الغلة الزراعية) ، وتقبل أساليب الوقاية الصحية وطرق تنظيم الأسرة .. الخ .

ان هذه التجارب والمشروعات كثيرا ما تتكلف أموالا طائلة ، ولذلك نرى أن الجهات التى تقوم بعبء تمويلها تتطلب الحصول على تقييم موضوعى للمشروع ، لكى تتسلح به فى الرد على الانتقادات التى قد توجه الى المشروع . ولا يختلف فى هذا جهة حكومية ، مطلوبة بتقديم

تكشف حساب عن أعمالها إلى البرلمان ، أو مدير مؤسسة مسئول أمام مجلس الدارة وهو فى هذا لا يختلف عن عملية مراجعة الحسابات فى أى مؤسسة التى يتكفل بها مكتب مراجعة متخصص لتحديد الموقف المالى للمؤسسة . كذلك يجرى الاجتماعيون عملية « مراجعة اجتماعية » للمشروع أو للتجربة ، التى تتضمن توضيحا للآثار السلبية والاييجابية للمشروع ، وكذلك الآثار المقصودة وغير المقصودة وعلاقتها جميعا بالهدف الذى أنشئ المشروع من أجله . ويتم أولا وقبل كل شئ معرفة نسبة المشروع (حسب الخطه) التى وضعت موضع التنفيذ بالفعل ، وكبم من المشروع نفذ بشكل مختلف عما كان مقدرا له ، وكبم من المشروع لم ينفذ أصلا . ويجتهد عالم الاجتماع القائم ببحوث التقييم بأن يتميز عمله هذا بالموضوعية ، والمقياس الدقيق ، والتنظيم ، والكمال . وهذا هو السبب فى أن بحوث التقييم يجب أن تشارك فى المشروع وتتصل به وتتابع خطواته بدءا من مرحلة التخطيط .

ومن البديهي أن الالتزام بهذه المواصفات الهامة ليس بالأمر السهل . فكثيرا ما يضطر رجل الاجتماع الى حمل القائمين بالتخطيط على اعادة صياغة الخطه أو تعديلها بحيث تصبح واضحة وضوحا كاملا من ناحية ، وبحيث تصبح قابلة للتنفيذ من ناحية أخرى . وكثيرا ما يكون صعبا ، بل وأحيانا مستحيلا ، عزل الآثار الناشئة عن خطوات المشروع وعملياته عن غيرها من الآثار التى تطرأ على غير توقع أو على غير ارادة القائم بالتخطيط . وتعذر اجراء هذا الفصل يعرقل بطبيعة الحال عملية التقييم الموضوعى لنتائج المشروع . وكثيرا ما يتوقع المخططون نتائج أكثر مما يجب ، أى يبالغون فى الأمل وفى التقدير الحسن ، أو يسعون الى تحقيق نتائج معينة ، يكون من المستحيل تحقيقها من وجهة نظر علم الاجتماع . والعيب الأكثر وضوحا وأكثر تكرارا ألا يسمى أصحاب المشروع الى التخصص فى علم الاجتماع الا بعد أن يفوت

الأوان ، حينما يكون المشروع قد بدأ العمل بالفعل ، وحيث تكون اتخذت قرارات كثيرة ، ولم يعد من الممكن استخلاص أساس واضح للحكم على المشروع وتقييمه •

ومن المشكلات الخاصة والهامة التي تواجه بحوث تقييم المشروعات أن يتدخل بعض المشاركين في المشروع (أغنى من المسؤولين عنه) ببعض الملاحظات أو وجهات النظر غير السليمة (أو غير الرشيدة) التي تضر بالعمل العلمي الرشيد ، وهي في العادة تكون راجعة الى اعتبارات : الطموح أو القلق ، أو العداوات الشخصية ، أو التعصب الايديولوجي الشديد ، أو اعتبارات الضعف الانساني من جانب المتخصص في علم الاجتماع ، الذي قد لا يستطيع دائما فرض رأيه لتحقيق أقصى درجات الانضباط العلمي •

ومن الصعب أشد الصعوبة محاولة مقارنة تأثير أو فاعلية بعض الاجراءات التي نفذتها هيئات مختلفة لخدمة نفس الغرض • فسوف نجد أن المسؤول الذي لم يحالفه النجاح في مشروعه ، أو الذي يخشى من الفشل (لأن المشروع ما زال في بداية بعد) سوف يرفض التعاون ويتجنبه ويضع أمامه كل العراقيل ، أو يورد ألف سبب ليبرر بها أن مشروعه هذا لا يمكن اطلاقا مقارنته بالمشروعات المماثلة • ومن الممكن أيضا أن يسوق — بعد عملية المقارنة والتقييم — الحجج والبراهين التي تثبت خطأ هذا البحث السوسيولوجي برمته •

تلك هي بعض الأسباب التي أخرت وصول هذا الفرع الهام من فروع علم الاجتماع التطبيقي الى وصفة واضحة تحدد لنا — على سبيل المثال — الطرق المثلى لنشر معلومات عن وسائل تنظيم النسل في أحد المجتمعات النامية • ولو كانت الأموال متوفرة بلا حدود لأمكننا أن نجرى التجارب ونقوم بالمحاولات في كل اتجاه • ولكن نظرا لأن

الامكانيات المادية لأى بلد نام — بل لأى بلد فى الدنيا — محدودة والجهاز العلمى المتخصص محدود أيضا ، فعلينا انن أن نفتار وأن ندقق فى الاختيار .

ولهذا السبب ، لقياس فاعلية أساليب مختلفة من حملات تنظيم الأسرة ، أجريت فى فورموزا (الصين الوطنية) تجربة ضخمة لتقييم كفاءة كل أسلوب منها . أجريت التجربة فى مدينة تايشونج التى يبلغ عدد سكانها حوالى ثلاثمائة ألف نسمة . واختيرت بعض الأحياء السكنية ذات كثافات سكنية متباينة . لاجراء البحوث عليها . وفى المجموعة الأولى اقتصرت التجربة على اتباع بعض الاجراءات التى نفذت بنفس هذا الشكل فى سائر أحياء العينة . حيث وزعت معلومات عن تنظيم الأسرة بواسطة المصقات والاجتماعات بين القادة المحليين والمسؤولين عن المشروع . وفى المجموعة الثانية من الأحياء السكنية أضيفت الى الوسيطتين السابقتين وسيلة ثالثة ، حيث وزعت بعض الكتيبات التى تحوى معلومات عن الموضوع بواسطة البريد . وفى المجموعة الثالثة أجرى العاملون بالمشروع زيارات منزلية لبعض الزوجات الشابات . وفى المجموعة الرابعة تمت علاوة على الأساليب السابقة جميعا مقابلة أزواج تلك السيدات .

وبعد أحد عشر شهرا أمكن تحديد : « أى كمية من تنظيم الأسرة يمكن تحقيقها بأى تكلفة وبأى عدد من العاملين وفى حدود أى مدى زمنى معين » . ومعنى هذا الكلام أنه أمكن تحديد عدد السيدات اللائى ترددن على العيادات والمستشفيات واستخدمن وسائل التنظيم التى نصحتن بها هذه الحملة . وقد اتضح أنه لم يكن هناك أى فارق بين الأحياء التى تم توعيتها بالمصقات والأحياء التى تم الاتصال بها بواسطة الكتيبات المرسلة بالبريد . على حين تبين وجود فارق كبير بين الأحياء التى لم يتم فيها أى اتصال أو تأثير شخصى وتلك التى تمت

فيها الزيارات المنزلية . ولكن اذا تساعلنا هل هناك فارق بين الأسر التي تمت فيها زيارة الزوجة وحدها وتلك التي تمت فيها زيارة الزوجين ، فقول ان الفارق لم يكن كبيرا ، أو هو ليس على أى حال بالضخامة التي تبرر النفقات والجهد التي تتكلفها زيارات الزوج .

ورغم القيمة العلمية الكبرى للنتائج التي انتهت اليها هذا البحث ، الا أنها تركت مع ذلك بعض القضايا والتساؤلات دون حسم . حقيقة أننا نعرف ان فاعلية مثل هذه الاجراءات يتأثر الى حد بعيد بنوع التأهيل الذي تلقاه الباحثون الذين يقومون بالزيارات المنزلية ولكن ما هي الصورة المثلى لهذا التأهيل ؟

وقد اتضح من البحوث التي أجريت على تنظيم الأسرة في الهند مثلا أن حملات التوعية بأساليب التنظيم تكون أكثر نجاحا عندما تقتزن باجراءات أخرى متصلة بالرعاية الصحية العامة . من هذا مثلا أن يقابل أخصائى تنظيم الأسرة الأمهات اللاتي يحضرن أطفالهن المرضى الى المستشفى ويتحدث معهن ، ويعرفهن بأساليب التي تحقق لهن أسرة أقل عددا وأكثر صحة . وبديهي أن الشرط الأول لنجاح مثل هذا الأسلوب هو تعليم الأمهات علاج أطفالهن المرضى عند الطبيب ، وليس بالوصفات الطبية الشعبية ، فهذه الخطوة الأولى أساس للخطوة التالية وهي الاعلام بتنظيم الأسرة .

ويمكن القول بأن الفروق الثقافية بين البلاد النامية من الضخامة والوضوح ، بحيث يستحيل أن نتوصل الى صيغة موحدة يمكن تطبيقها بنجاح في كل تلك الدول . من هذا مثلا : اذا كانت الزوجات اللاتي تمت مقابلتهن في فورموزا قد استطنعن اقناع أزواجهن بتنظيم الأسرة ، ومارسن تلك الأساليب فعلا ، فليس معنى هذا أبدا أن هذا الأسلوب سيثبت نفس النجاح في بعض البلاد العربية أو الافريقية ؛

وقد تثبت الخبرة أنه لابد من اجراء زيارات منزلية للأزواج أيضا في هذه المجتمعات .

ومشكلة أخرى يثيرها بحث تايشونج : اتضح أن جميع سكان المدينة يعرفون انقراء والكتابة . فكيف، نقصر مع مجتمعات أخرى تسودها الأمية ؟ المؤكد أنه لابد أن يحل محل الكتيبات وسائل أخرى لتوصيل المعلومات الى الأميين .

كما اتضح من استطلاع آراء السيدات في مدينة تايشونج أنهن مستعدات داخليا لتقبل اجراءات ووسائل تنظيم الأسرة . والمعروف أن معدلات المواليد لم تتغير في فورموزا منذ أكثر من خمسين عاما ، ولكن سبب الزيادة السكانية العالية يرجع الى الانخفاض الكبير في معدلات الوفيات . ولهذا ضعف الخوف الموجود عند الآباء (في الماضي) من الوحدة في الشيخوخة ، لأنهم كانوا يرون أطفالهم يموتون صغارا ، مما يدفعهم بالتالى الى كثرة الانجاب . واتضح أن ٤٠٪ من نساء تايشونج اللاتى لديهن خمسة أطفال يرين أن هذا عددا كبيرا فعلا ، وأن ٧٠٪ ممن لديهن أكثر من سبع أطفال يرين أن هذا عددا كبيرا ، وأنهن يفضلن عددا أقل من الأطفال . معنى هذا أن كثيرا من نساء المدينه كن يتوقن الى معرفة شيء عن أساليب تنظيم الأسرة وكن في حاجة الى مساعدة عملية في تحقيق ذلك . ولهذا كا أثر الزيارات المنزلية القليلة نسبيا كبيرا في تحقيق الغرض المطلوب . كما أن النساء اللاتى تمت زيارتهن في المنزل كن يتطوعن بتوصيل المعلومات التى يتحصلن عليها الى الجارات : فقد تحول موضوع تنظيم الأسرة الى حديث الساعة في المدينة كلها ، وذلك عامل تأثير كبير في نجاح التجربة عموما .

ومع أنه يتضح لنا — كما رأينا من هذا التعليق — أن بحوث تايشونج لم تتوصل الى حل كل المشكلات ولا حسم كل القضايا ، الا أن

البحوث المقارنة الحقيقة من هذا القبول لها أهمية علمية وعملية كبرى •
فمن ناحية يمكن تطبيقها فى المواقف المشابهة لموقف مدينة تايشونج ،
ومن ناحية أخرى يمكن الانتفاع بها فى تطوير تجارب أخرى على نفس
النهج فى ظروف مختلفة عن ظروف هذه المدينة الصينية • وبالخلاصة
أنه لا توجد طرق مريحة موحدة لترشيد المحاولات التى يبذلها علماء
الاجتماع لمواجهة المشكلات الاجتماعية •

الفصل السابع

سوسيولوجيا السلام

تتميز الدراسة الاجتماعية العلمية للسلام ومشكلات تحقيقه بأنها دراسة معقدة تتداخل مع عديد من العوامل والمتغيرات ، وتتصارع فيها الاعتبارات العلمية الخالصة المخلصة مع الاعتبارات الأيديولوجية المخلصة أحيانا والمفرضة أحيانا أخرى . فهي فرع من الدراسة السوسيولوجية على جانب كبير من الصعوبة ، ولكن موضوعه يجعله — في عالمنا المشحون بأخطار الحرب — على جانب كبير من الأهمية أيضا . ويمكن القول بأن وهذا الفرع يهتم بالمشكلات التي تعترض سبيل وضع استراتيجيات عالمية شاملة للسلام ، يعود خيرها على كافة الدول صغيرها وكبيرها .

حقيقة أن تلك المشكلات لا يمكن مواجهتها بواسطة الدراسة السوسيولوجية وحدها ، ولكن المؤكد أيضا أنه لا يمكن مواجهتها بدون مساهمة علم الاجتماع . وقد بدأ الاتحاد الدولي لعلم الاجتماع في تخصيص جلسات خاصة لسوسيولوجيا السلام لأول مرة في المؤتمر الدولي السادس لعلم الاجتماع الذي عقد في مدينة « إيبيان » بسويسرا عام ١٩٦٦ ، حيث برز في تلك المناسبة عدد من شباب علماء الاجتماع الذين أبرزوا ببحوثهم التي قدموها للمؤتمر مدى الحاجة الى استقلال هذا الفرع في ميادين النظرية والبحث والتطبيق جميعا . فأناروا قدرا ملحوظا من التفاؤل ، وطرحوا قدرا كبيرا من الشكوك والهموم العلمية التي تحيط بعملهم .

ويكمن الفضل الأكبر في استقلال هذا العلم كفرع مستقل من علم الاجتماع يرجع دون شك الى المعهد الدولي لبحوث السلام في أوسلو وانى مديره البروفسور يوهان جالتونج . كما كانت الولايات المتحدة سابقة (كما هو متوقع) في ميدان تشجيع هذا النوع من البحوث ، وبرزت فيها بوجه خاص جهود عالم الاجتماع الأمريكى أميتاى ايتريونى ، عضو معهد دراسات الحرب والسلام بجامعة كولومبيا بنيويورك .

والى جانب معاهد البحوث الجامعية التى تهتم بدراسات الصراع وحل المشكلات السياسية ، يوجد عدد من الهيئات والمؤسسات الخاصة والحكومية التى تجرى بحوثا مشابهة تنتمى الى هذا الميدان ، من هذا احدى الادارات الأمريكية المسؤولة عن الرقابة على الأسلحة ونزع السلاح . ومع أنه من المعروف أن الولايات المتحدة هى أكثر دول العالم انفاقا على التسليح وعلى بحوث صنع الأسلحة ، الا أنها فى نفس الوقت أكثر دول العالم أيضا انفاقا على بحوث نزع السلاح ودراسات السلام (فالتقدم لا يتجزأ) . ولا نتجاهل أبدا ونحن بصدد الحديث عن هذا اللون من الدراسات أثر الاعتبارات السياسية والمنطلقات الأيديولوجية للدولة أو للهيئة التى تجرى البحث ، فهذه الدراسات ليست بنفس الحياد ولا الموضوعية التى تجرى بها دراسات مكافحة الجريمة أو علاج الادمان على المخدرات أو حل مشكلات التخطيط الحضرى .

ولنترك هذه القضية المعقدة ، ونطرح سؤالا بسيطا : ماذا يمكن لعلم الاجتماع أن يقول عن السلام ؟ من المفروض أن ييخذ علم الاجتماع فى هذه المرحلة الأولية جهدا كبيرا لكى يفند النظريات السيكلوجية أو البيولوجية النفسية biopsychological الخاطئة . ومرة أخرى ، هنا أيضا ، يتمين على عالم الاجتماع أن يوضح للكافة أن التسعار

القاتل : « لو أن جميع البشر أرادوا السلام فعلا ٠٠٠٠٠ » وأمثلة
لا يمكن أن يمنع وقوع الحروب في المستقبل ، كما لا يمكن أن يمنع
وقوع كثير من الشرور والأمراض الاجتماعية الأخرى . فمثل هذه
الحروب والشرور الاجتماعية لا يشجع عليها أو يحول بينها « كل البشر »
كأفراد ، وإنما الذي يمكن أن يشجع عليها أو يحول دون وقوعها فعلا
إنما هي المنظمات الاجتماعية وأبنية القوة القائمة في المجتمع . كما أن
إرجاع الحروب إلى نزعة العدوان المولودة مع البشر قد يرضى بعض
الناس ويقنعهم كتفسير لكثرة الحروب ، ولكن هذا النوع من التفسيرات
لا يأخذ بأيدينا إلى الأمام ، ولن يوصلنا إلى التفسير العلمي الصحيح .
فمثل هذه التفسيرات لا توضح لنا لماذا يحدث في بعض المجتمعات
— في فترات معينة من تاريخها — أن تتوالى الحروب الطاحنة الواحدة
بعد الأخرى ، على حين يسود السلام مجتمعات أخرى . . . وكيف
أن بعض الأشخاص الذين لا يستطيعون في حياتهم العادية إيذاء ذبابة ،
يتحولون هم أنفسهم في أثناء ممارستهم للحرب إلى أشخاص على
درجة من العنف والقسوة بحيث يستحيل أن نصدق أن هذا هو الشخص
نفسه . . . ولماذا يحدث أن تتغير في مجتمع ما الاتجاهات السائدة
نحو الحرب والسلام خلال فترة زمنية وجيزة ، أو لماذا تختلف هذه
الاتجاهات — نحو الحرب والسلام — من طبقة اجتماعية إلى أخرى
داخل المجتمع الواحد في نفس الحقبة الزمنية . ولا شك أن النظريات
التي تتحدث عن سمات إنسانية عامة — فيما يتصل بهذا الموضوع —
أقل توفيقا في تقديم تفسيرات مقنعة ، وأعجز من أن تساعدنا على تغيير
الأوضاع القائمة التي تتطوى على كثير من الأخطار التي نريد درءها .

وتتمثل المهمة الأولى لرجل الاجتماع في طرح القضايا التي تتصل
بكيفية تغيير شيء ما في اتجاه معين . فلا شك أن علم الاجتماع المختص
بدراسة السلام (سوسيولوجيا السلام) لا لزوم له إذا كنا نعتقد

أن مسار التاريخ مرسوم على نحو معين لا يتغير ، سواء بالسلام أو بدونه ، أو إذا كنا نعتقد أن الطريق إلى السلام واضح ومعروف .
كما أنه من الضروري علاوة على ذلك أن نتفق على أن الطرق المتبعة حتى الآن لتحقيق السلام قاصرة وغير كافية ، ومن ثم فلا يصح أن نفقد الأمل في تجربة طرق جديدة وإنتاج سبل لم نطرقها من قبل .

ترى هل لو فعلنا ذلك كله ، هل يمكن التوصل إلى مبركات ونقط انطلاق أولية للعمل في هذا الميدان ؟ لقد أوضح ^{دور السلام في} أيتروفي في كتابه الشهير الطريق انصب إلى السلام (الصادر عام ١٩٦٢) وفي عدد من مقالاته أيضاً أن على علم الاجتماع أن يتقدم خطوة خطوة نحو حل المسئلة . فينتقل تدريجياً من الحقائق السوسولوجية إلى النظريات السوسولوجية ، ومن تلك النظريات إلى إدراك وقائع ومتغيرات جديدة ، ومنها إلى نظريات جديدة وهكذا . فطريقة العمل في هذا الميدان يجب ألا تختلف عن الطريقة المجربة المتبعة في ميادين علم الاجتماع الأخرى منذ زمن بعيد ، وهو تشييد نظريات من واقع دراسة عدد من الوقائع التي تمت ملاحظتها ، واختباره قضاياها الجزئية مرة أخرى في الواقع . ويتيح لنا هذا الأسلوب العلمي أن نبتعد تماماً عن الاعتماد على الآراء المستمدة من الماثلات والتي يكثر استخدامها في المناقشات الدائرة عن العدوان والحرب والسلام .

من هذا مثلا الكلام الكثير الذي يقال عن « الثقة » كشرط أساسي لقيام السلام بين الشعوب . فالملاحظ أن الثقة بين الأفراد العاديين تنمو كلما كثرت لقاءاتهم ببعضهم ، وكلما ازدادوا معرفة ببعضهم البعض ، بحيث يستطيع الواحد منهم أن يتنبأ بسلوك الآخر مقدماً . ونجد أن هذه الخبرة المكتسبة من ميدان العلاقات الشخصية (من خلال آلاف برامج التبادل الاجتماعي والثقافي والعلمي) تترجم إلى الميدان الاجتماعي . بمعنى أنه يراودنا الأمل بأنه كلما زادت

العلاقات الشخصية بين أكبر عدد من الأمريكيين ، والألمان ،
والفرنسيين ، والروس ، والصينيين ... الخ وبين أبناء البلاد الأخرى ،
فسوف يؤدي هذا إلى ظهور الثقة بينهم ، مما سيؤدي بدوره إلى
تعاون دولهم على أساس من الثقة المتبادلة . وقد أثبتت الخبرة الواقعية
وحقائق التاريخ البعيد والقريب أن هذه الفكرة ليست أكثر من حلم
جميل ، وأمل بعيد التحقيق . فما معنى « الثقة » بين الدول ؟ هل معنى
ذلك أن يثق مواطنو دولة ما في مواطني دولة أخرى ؟ هل معنى ذلك
أن تثق جماعات الصفوة (السياسية والعسكرية والاقتصادية ... الخ)
في دولة معينة في جماعات الصفوة في الدول الأخرى ؟ أم أن معنى
الثقة بين الدول هو أن تتخذ بعض الإجراءات والاحتياطات التنظيمية
والرسمية التي يكون لها نفس الأثر ، كما لو كان الجميع يثق بالجميع ؟
أي أن توجد هيئات وإجراءات متفق عليها تتيح لخبراء كل دولة الاطلاع
بحرية على أرصدة الدولة الأخرى من السلاح (أي التفتيش المتبادل
على الأسلحة) . هل يؤدي الاعتماد المتبادل بين الدول في المجالات
الاقتصادية إلى تنمية الثقة بين تلك الدول ؟ أم أن الثقة تقوم على
إدراك الطرفين أنها يحصلان على أسلحتهما من طرف ثالث واحد ،
وأن هذا الطرف الثالث مهتم بقيام السلام ؟ أم تقوم الثقة على
الاتفاق على عدم استخدام أنواع معينة من الأسلحة (مثلا الأسلحة
الذرية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل) ؟ ان المؤكد أن مثل هذه
الإجراءات الوقائية والاحتياطيات لا يتحتم أن تواكب قيام الثقة
والتفاهم بين مواطني هاتين الدولتين ، ولكنها يمكن بالتأكيد أن تغذي
من مشاعر الثقة بينهم وتدعم اتجاهاتهم نحو السلام . والمؤكد أيضا
أنه لو تم تنفيذ هذه الإجراءات الأمنية المتبادلة ، فإنها ستكون أبقي
وأبعد أثرا من خلق مناخ سلمي وودي بين أفراد الشعبين .

وقد أوضح ايتزيوني أن الخبرة المتحصلة من بحوث قياس الرأي
العام تدلنا على أن القيام بحملة كراهية وخوف ضد شعب مجاور أسهل

وأضمن نجاحها من تحويل مشاعر الكراهية الموجودة ضد شعب مجاور الى مشاعر صداقة ومودة وثقة . ولذلك يبدو أن بناء الثقة القائم على الاجراءات الرسمية والتنظيمية التي تنطوي على تبني اجراءات وقائية متبادلة وتتضمن عدم السرية فى المسائل العسكرية ، يبدو أيسر نسبيا من حملات المودة والصداقة بين الشعوب .

أو لنأخذ مثلا آخر وهو نظريات التصعيد (تصعيد التوتر) . لنفترض أن الطرف (ا) قام بحركة معينة اعتبرها الطرف (ب) تهديدا له . عندئذ سوف يتخذ (ب) بدوره موقفا هجوميا ، سوف يدفع (ا) الى أن يتخذ حركة تهديدية فعلا ، ويتصاعد التوتر بهذه الطريقة الى أن تبدأ الأعمال العدوانية فعلا بين الطرفين . ان الطرفان (ا) و (ب) يمكن أن يكونا فردين ، أو جماعتين من الجماعات ، أو شعبين من الشعوب . فإذا أردنا التوصل الى اقتراحات محددة لوضع حد لهذا التصعيد الذى بدأ فعلا ، وارجاع الأمور الى ما كانت عليه من قبل فان المسألة الحاسمة تكون عندئذ أين تبدأ وبماذا تبدأ عند كل من (ا) و (ب) . فإذا كان (ا) و (ب) تلميذان فى مدرسة ثانوية ، فيمكن لأصدقائهما أو مدرسيهما أو لأسرتيهما أن يتدخلوا فى مرحلة معينة لوقف هذا التصعيد ، وإعادة الأمور الى نصابها . أما اذا كان (ا) و (ب) : حزبان سياسيان متطرفان مثلا ، وفى دولة تؤدي الأجهزة فيها وظائفها ، فمن الممكن أن تتدخل الشرطة أو يتدخل القضاء . أما اذا كان (ا) و (ب) دولتان ، فلا توجد قوة أعلى منهما لديها الصلاحيات التى تسمح لها بالتدخل لوقف هذا التصعيد (باستثناء بعض الحالات التى تقوم فيها دولة عظمى بهذا الدور ازاء دولتين صغيرتين) . وفيما عد هذا الاستثناء فانه يمتنع على الدولتين (ا) و (ب) أن تعمل من تلقاء أنفسهما وبأنفسهما على وقف هذا التصعيد . ولأن هذا أمر صعب التحقيق فلننا كثيرا ما نسمع من مطالب بتكوين حكومة عالمية أو هيئة عالمية أخرى يمكن أن تخضع لها كل

الحكومات . ولكن طالما أن هذه الحكومة العالمية أو هذه الهيئات العالمية لم توجد بعد ، فلا بد أن ندرك بوضوح أن الحروب بين الدول لا يمكن أن تسوى بالطريقة التي تسوى بها المشاجرات فى الشوارع .

ان على علماء الاجتماع أن يدللوا على أن الجماعات المنظمة ، وخاصة الدول المستقلة ، تختلف عن الأفراد ، وأن يوضحوا لنا مدى هذا الاختلاف . فالعول تملك الجيوش ، ومصانع السلاح ، والأسلحة الذرية ، ووزارات الدفاع . أما الأفراد فليس تحت أيديهم شيء من هذا . وعلينا عندما نتحدث عن العلاقات بين الدول أن نضع كل هذه الحقائق نصب أعيننا دائما . وإذا أردنا أن نغير هذه العلاقات فيجب تغييرها على مستوى النظم ، أى على مستوى الأجهزة الحكومية ، والمؤسسات العسكرية والاقتصادية . أما الرأى العام فى تلك الدول ، والمشاعر الشعبية ، وأحاسيس المواطنين الأفراد فى الدولتين تجاه بعضهم البعض فغل ليست أكثر من علمل مشجع أو معوق من بين عوامل أخرى تؤثر على الموقف . حقيقة أن الرأى العام يمكن فى بعض الأحيان (تبعا لشكل ونوع الحكومة) أن يؤثر على سياسة الحكومة ، كما يمكن أن يسمح للحكومة باتباع سياسة جديدة أو يكفها عن ذلك . ولكن ذلك لا يحدث عمليا بشكل مباشر أبدا ، وانما يحدث دائما — اذا حدث أصلا — بشكل غير مباشر وعن طريق المنظمات الاجتماعية القائمة ، حيث تتم ترجمة تلك المشاعر أو الضغوط الى سياسات واجراءات وخطوات عملية .

ونظرا لحاجة العصر الحاضر الى السلام فقد تطور هذا الفرع وكثرت الأعمال المنشورة فيه بشكل ملحوظ خلال العشرين عاما الماضية . والملاحظ على الأعمال المنشورة أيها تهتم بمعالجة بعض الموضوعات على المستوى الماكروسوسولوجى (أى على مستوى الوحدات الاجتماعية الكبرى) ، كما تحوى طائفة أخرى من تلك الأعمال بحوثا امبيريقية

محدودة النطاق ، ومن أمثلة هذا النوع من الدراسات تلك التي تعرض لدور العسكريين في البلاد الديمقراطية ، والشيوعية ، والتنمية^(١) . ومن الموضوعات التي تمالجها هذه الدراسات : تغير مفهوم الضباط من الأسلحة الحديثة المعقدة ، والمثل العليا التي تلقن للضباط أثناء فترة اعدادهم ، وما هو صداها لدى طلاب الكليات والمعاهد العسكرية ، وما هو الدور الذي لعبه العسكريون في التطور السياسي للدول التي حصلت حديثا على استقلالها والدور الذي يمكن أن يلعبوه في المستقبل ، وما هي نوعيات الناس الذين يقبلون اليوم على احتراف العسكرية ، وما هي دوافعهم وراء ذلك .

ويعد هذا النوع من الدراسات مفيدا من وجهة نظر بحوث السلام على أساس أنها تسمح لنا بالتعرف على «فئة العسكريين» ورؤيتها على حقيقتها : كجماعات منظمة ، ليست موحدة ولا ثابتة الملامح ، ولكنها تتعرض لنفس التوترات التي تتعرض لها سائر المنظمات الأخرى في المجتمع . ولذلك يمكن بفضل التقدير الواقعي السليم للأوضاع تحديد الكيفية والمواقع التي يمكن فيها فرض رقابة مدنية فعالة على هذا الجهاز ، كما يمكن بفضل ذلك الحيلولة دون اتخاذ قرارات ذات دوافع عسكرية محضة أو لها مبرراتها العسكرية فقط ولا يؤخذ في الاعتبار

(١) انظر على سبيل المثال دراسة الدكتور سعد ابراهيم جمعة :

Saad Gomaa, *Das Militär in Agypten*, Studienverlag Dr. N. Brockmeyer , Bochum , 1976.

وهي عبارة عن تحليل للتغير السياسي والاقتصادي الاجتماعي في ظل نظام الحكم العسكري في مصر الحديثة .

وانظر أيضا د . احمد ابراهيم خضر ، علم الاجتماع العسكري ، التحليل السوسيوولوجي لتسلسل السلطة العسكرية ، دار المشرق ، القاهرة ، ١٩٨١ .

تأثرها على بقية المجتمع (لأن القرارات العسكرية اذا تحولت الى عمليات تؤثر على كل نظم المجتمع ، لذلك يجب أن يكون للمجتمع — ممثلا في النظام السياسى والمؤسسات السياسىة — دور أساسى فى اقرار هذه القرارات أو تعديلها أو إيقافها) •

ويرى علماء الاجتماع الأمريكيون أن تحذيراتهم قد ساهمت على الأقل فى ألا يقتصر المسئولون على تجنب كل احتمالات الفشل فى القنابل الذرية والصواريخ البعيدة المدى (العابرة للقارات) ، ولكن أن يأخذوا فى اعتبارهم أيضا احتمالات الاخفاق والخطأ الانسانى والتنظيمى • وقد نتج عن هذا الوعي الجديد اتخاذ بعض الاجراءات العملية : فاهتمت قيادة الجيش بابعاد الأشخاص ذوى السمات الشخصية غير المتوازنة أو الواقعين تحت ضغوط معينة فى حياتهم (سواء العامة أو الخاصة) من مواقع القيادة كما حرصت قيادة الجيش على ألا يتمتع أى فرد بمفرده من أعضاء المستويات القيادية بصلاحيات أكثر من اللازم ، مع تحديد مسئولية كل فرد تحديدا واضحا دقيقا بقدر الامكان •

ولم تقتصر الدراسات السوسولوجية للسلام على دراسة العسكريين ، وانما امتدت الى دراسة الحركات المنظمة الداعية الى السلام فى بلاد العالم المختلفة ، خاصة حركة السلام فى الولايات المتحدة وفى بعض البلاد الأوربية التى تتعرض لخطر التحول الى طائفة مغلقة أو جماعة صوفية منزلة • فقد أصبحت تعتمد اعتمادا تاما على الاقتناع الفردى ، وترجع ما تواجهه من فشل الى أخطاء وتقصير الآخرين ، ولا تفتش عن أخطائها هى • وقد ساعدت البدايات الأولى للبحوث السوسولوجية لحركات السلام ، ساعدت تلك الحركات على وضع استراتيجيات جديدة لعملها ، وعلى محاولة استغلال امكانيات الجماعات والهيئات الموجودة فى مخاطبة الجماهير وكسب تأييدهم العملى الفعال لتلك الحركات الجديدة ، حيث تصبح قوة فعالة مؤثرة على صعيد

اتخاذ القرار السياسى • بمعنى آخر لقد ساعدت الدراسات الاجتماعية هنا فى تطوير البعد التنظيمى لتلك الجماعات • كما حدث فى نفس الوقت أن انتقلت المسئولية عن تلك الحركات من الأشخاص ذوى الاتجاهات والميول العاطفية إلى أشخاص أكثر عقلانية • وقد انتقلت بعض تلك الخبرات إلى حركات السلام فى دول أوروبية أخرى ، مثل السويد ، والمانيا •

الفصل الثامن

الدراسة الاجتماعية للمستقبل

يعد ميدان سوسيولوجيا المستقبل من الميادين ذات الطبيعة العالمية ، القريبة من سوسيولوجيا التنمية ومن سوسيولوجيا السلام • وقد تحول هذا الموضوع الى ميدان مستقل محدد المعالم مهمته **التنبؤ بالتغيرات الاجتماعية التي ستحدث في المستقبل** ، وبالتالي وضع الخطط الملائمة لمواجهة تلك التغيرات • ويهتم بهذا الموضوع نفسه علماء الاقتصاد ، وعلماء السياسة ، والمتخصصون في بحوث التكنولوجيا بالذات • ويبدل جميعهم جهدا فائقا من أجل بلورة معالم التطور المستقبلي للجماعة الانسانية ، سواء على المدى القريب أو على المدى البعيد • وقد انضم اليهم علماء الاجتماع في مرحلة مبكرة من بحوثهم ، وأقبلوا دون توان على القيام بمثل هذا النوع من الدراسات • وبدأ واضحا أن كافة العلماء المهتمين بدراسة المستقبل Futurologists على اعتماد أكثر من غيرهم للاستناد الى وجهة نظر المتخصصين في علم الاجتماع حول مشكلات التنبؤ بالمستقبل ، ووضعها محل الاعتبار في مجالات تخصصهم •

ونلاحظ من ناحية أخرى أن عالم الاجتماع الجاد والواثق من علمه يعرف أكثر من أي انسان آخر مدى خطورة اسقاط النتائج المستخلصة من تحليلات الوضع القائم على الأوضاع في المستقبل • ولا ترجع هذه الخطورة فقط الى كثرة العوامل التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار ، وأنه من المؤكد أن هناك بعض العوامل التي ستغيب عن تقدير الباحث ، مهما حرص على الدقة ، ثم يتضح فيما بعد أنها على جانب عظيم من الأهمية • ولكن هذه الخطورة تكمن أيضا — وبدرجة أكبر — في أن الباحث يميل الى تصور حدوث بعض التطورات في

المستقبل التى يتمناها أو التى يخشاها خشية كبيرة ، مدفوعا الى ذلك برغباته الخاصة أو بميوله المنحازة أو مدفوعا بتصور معين لما يجب أن يكون . والمشكلة الأخرى أن الدرس الذى تعلمه علماء الاجتماع منذ أيام الآباء المؤسسين لهذا العلم ، ومازالوا يتعلموه حتى الآن ، وهو ضرورة اختبار الأحكام والقضايا التى ينتهى اليها على محك الواقع ، هذا الدرس مستحيل التنفيذ اذا كانت تلك الأحكام والقضايا خاصة بالمستقبل ، فالمستقبل لم يصبح واقعا بعد ، فكيف نختبر صحة قضايانا وأحكامنا .

وإذا انترجم عالم الاجتماع خطوات المنهج العلمى التزاما صارما ، ووضع فى حسابه خافة الاحتمالات الممكنة ، أى أنه حرص على أن يعذى الحاسب الالى (الكومبيوتر) بآلاف العوامل المتفاعلة كمتغيرات تؤثر على الموقف المدروس ، فإن النتيجة التى سيفرج بها لن تكون جذابة لأى انسان ، لأنها ستكون مليئة بالتحفظات « لو كذا » ، « ولكن كذا » بحيث أنها فى التحليل النهائى لن نقول شيئا محددا أو شيئا مفيدا على الإطلاق .

وبالرغم من كل تلك الصعوبات المنهجية والموضوعية فإن انسان العصر الحاضر الموعى بإمكانياته وقدراته — خاصة العلمية — يريد أن يتنبأ بمستقبل مجتمعه . ورجل الاجتماع لا يريد أن يترك الساحة خالية تماما لرجال التكنولوجيا أو لمؤلفى روايات الخيال العلمى . ولذلك أقبل بعض كبار علماء الاجتماع ، ذوى السمعة العالمية ، على ركوب هذه المخاطرة ، والمشاركة بتقديم بعض التنبؤات بمجتمع المستقبل .

وقد لمع نى هذا المجال اسم العالم الأمريكى « دانييل بيل » أستاذ علم الاجتماع بجامعة كولومبيا بنيويورك ، الذى شارك فى عدد من الدراسات الرائدة ، أبرزها كتاب محرر يحوى عددا من المقالات

والبحوث بعنوان مسقة ٢٠٠٠ (١) • ولا تهدف مثل هذه الدراسات الى تخفيف قيود الضبط الاجتماعى فى المستقبل ، ولكنها تهدف فى المقام الأول الى . زيادة حرية الانسان والمجتمع فى اتخاذ القرار • ويقول « بيل » فى مقدمة كتاب « سنة ٢٠٠٠ » ان هذه الدراسات تحاول : التعرف على النتائج المتوقعة فى المستقبل للقرارات التى تتخذ اليوم ، والمشكلات التى ستواجهها فى المستقبل ، ووضع خطط الحلول المختلفة الممكنة لتلك المشكلات ، وذلك بهدف اتاحة الفرصة للمجتمع لكى يختار بحرية ويتخذ القرار القائم على أسس أخلاقية قويمه ، بدلا من أن يضطربنا سير الأحداث التلقائى الى اتخاذ قرارات معينة رغما عنا ، كما هو الشأن الآن فى أغلب المواقف ، حيث تتفجر المشكلات فجأة بشكل غير متوقع ، وتفرض علينا التصرف السريع والتدخل العاجل •

وقد اقترح برتران دى جوفينيل de Jouvenel مؤسس جماعة علماء المستقبل فى باريس أن يعرض التلفزيون على الناس الاحتمالات المختلفة للمستقبل ، ثم تترك لأفراد الشعب حرية الاختيار من بين تلك الاحتمالات • كذلك اقترح الأمريكان هيرمان كان H. Kahn و انتونى فينر A. Wiener عرض سيناريوهات (السيناريو هو وصف مفصل لوقائع حدث معين ، وهو مأخوذ من دنيا الانتاج السينمائى) للاحتتمالات المختلفة المتوقعة فى المستقبل لتقريبها من أذهان الناس •

ولا شك أن هذه الجهود وتلك المقترحات يمكن أن تساهم فى تقليل خطورة مواقفنا السلبية من المستقبل ، فنحن نستطيع الآن تجنب الكثير من الشرور والمشكلات قبل وقوعها ، واستغلال الامكانيات

(1) Daniel Bell, (ed.), **Towards the Year 2000 : work in Progress** , Special Issue of **Daedalus**, Boston, Houghton Mifflin, 1967.

'المفتاح لخلق مجتمع أفضل في المستقبل ، ومنتخلى بذلك عن المواقف التقليدية ازاء 'المستقبل : وأعنى بها : تلك الميخات التى تحذرنا من مستقبل أسود كنه خراب ودمار ، أو تلك الصمحات المتقاتلة التى تصور لنا أن الجنة سوف تتحقق على هذه الأرض • كما أنه لم يعد هناك مبرر للاعتقاد بأن علينا اما أن نخطط للمستقبل تخطيطا كاملا شاملا ، واما نترك الانسانية تتعرض للدمار الشامل • فقد تعلمنا من تلك الدراسات أن بين خراب العالم وبين تحقيق الجنة على الأرض درجات ومراحل وسطى كثيرة يختلف موقع كل مجتمع فيها حسب ما يبذله من جهد علمى لرؤية المستقبل والتخطيط له • ولا شك أن الوصف الواقعى والموضوعى لهذا المستقبل ، بقدر الامكان طبعاً ، يتطلب تحديد الأهداف تحديدا واضحا ، وتحديد الأعباء أى التكلفة أو الثمن الذى يتعين دفعه مقابل تحقيق كل هدف من تلك الأهداف • ولو أننا لن نستطيع أن نحدد الآن ان كان هذا الهدف يساوى الثمن الذى دفع فيه أم لا ، فذلك أمر تحكم عليه أجيال تأتى بعدنا • كما أننا لا نعرف من الذى ستكون له صلاحيات اتخاذ القرار ، أعتقد أنهم لن يكونوا رجال الاجتماع على أى حال ، فسوف يقتصر دورهم على تقديم المشورة وابداء الرأى ، وترك الساحة بعد ذلك لصانعى القرار •

ويرى أغلب العلماء المتخصصين فى دراسة المستقبل أن التطور العلمى والتكنولوجى سوف يضطرر وسوف يزداد سرعة • ولكن علماء سوسولوجيا المستقبل يتفقون على أى حال على أن ذلك لن يؤدى إلى تغير كفى حاسم فى نوع الحياة البشرية • وأن العامل الحاسم فى رضا الناس عما سيحدث فى المستقبل أو عدم رضائهم هو قدرتنا على مواجهة المشكلات الاجتماعية التى سوف تظهر فى مجتمع الغد والناجمة عن التغيرات التكنولوجية السريعة • وهناك ارهاصات موجودة فعلا لكثير من تلك المشكلات يمكن أن نلمسها بوضوح : تخطيط الأحياء

السكنية في المدن على النحو الذي لا يقضى على سكانها ، توسيع وتطوير نظم التعليم والمؤسسات التعليمية (وكذلك سائر النظم الاجتماعية) بحيث تستطيع أن تلبي أعداد السكان المتزايدة والتي تنمو طموحاتها باضطراد أيضا ، وتهيئة أماكن يمكن أن يستمتع فيها الإنسان بالهدوء والخصوصية ، خلق المؤسسات السياسية التي نسمح بالتصرف السريع ، والتي تتيح الفرصة لكل المواطنين للمشاركة في صنع القرار السياسى .

ونحن نشهد اليوم في البلاد الصناعية المتقدمة تزايدا متصلا في أعداد الناس التي يزيد وقت فراغها ، وأنها مازالت تبحث عن سبل مرضية لقضاء هذا الوقت الفراغ ، وأن هناك أعدادا متزايدة من المواطنين الذين يبلغون سن الشيخوخة ، ويريدون أن يستمتعوا أكثر وأكثر بسنوات شيخوختهم (صحة أفضل ، ترويح ، رفقة اجتماعية ، احساس بالأهمية ... الخ) ، أن هناك أعداد متزايدة من الناس الذين تلقوا تعليمهم في فترة الشباب ، ولكنهم يسعون الى تعلم مهن أو تخصصات جديدة أو تنمية معلوماتهم في مجال عملهم لكي يستطيعوا الاستمرار في وظيفتهم (بسبب التطور التكنولوجى السريع) أو الانتقال الى عمل آخر (أكثر راحة أو أكثر دخلا أو أعلى مكانة) . ان هناك أعدادا متزايدة من السيدات اللاتي لم يعدن في حاجة الى انفاق كل وقتهن في رعاية الأطفال ، لأنهن يعشن عمرا أطول من ناحية ، ولأنهن ينجبن عددا أقل من الأطفال ، ولأن هؤلاء الأطفال لم يموهوا في حاجة الى رعاية طويلة من جانب الأم . وأن هناك أعدادا متزايدة من الشباب الذي يدرس في الجامعات ويسعى نحو الحصول على وظيفة مهنية ، وليس وظيفة علمية .

تلك هي بعض المشكلات التي بدأت تتبلور في المجتمعات الصناعية المعاصرة ، ولكنها سوف تتفاقم في المستقبل وترداد خطورة ، ومن الممكن الى حد ما أن نقرر انيوم بالاستعانة بالحاسبات الآلية حجم كل

مشكلة منها في سنة ١٩٩٠ ، وفي سنة ٢٠٠٠ وفي سنة ٢١٠٠
وهكذا ، اذا لم نوفق في الوصول الى حلول فعالة لها ، أو دفع حركة
التطور الاجتماعي الى اتجاهات أخرى (أكثر ايجابية) • ومن الأمثلة
الطريفة على ذلك أن بعض الدارسين قدر أنه لو استمر الانخفاض
المضطرد في وقت العمل (عدد ساعات العمل) بنفس المعدل الذي ينخفض
به منذ فترة ، فإن العامل العادي لن يعمل أبدا في سنة ٢٠١٤ •

فالشئ الذي نبحث عنه ونسعى الى الوصول اليه هو نقط انطلاق
واعدة لحل تلك المشكلات ، ولابد أن تكون هذه المنطلقات في موقع
متوسط بعيد عن الدمار الكامل من ناحية وعن الديكتاتورية من ناحية
أخرى • ونعني بالدمار الكامل صرف النظر تماما عن أى محاولة للتخطيط
الرشيده • وتلك فكرة قديمة متواترة تعتمد على تصور صوفي لحكمة
الطبيعة ، فالطبيعة سوف تتكفل بتنظيم كل شئ ، ربما عن طريق المجاعات
والأوبئة ، التي يمكن أن تحدث بمعدلات وأحجام لم نعرفها من قبل •
وبديهى أن علماء الاجتماع ليسوا من هذا الفريق ، ولا يمكن أن
يدافعوا عن هذا الرأي •

أما الديكتاتورية فتبدو في نظر البعض صالحة تماما لفرض النظم
والأوضاع الرشيدة التي « تحقق صالح الجميع » • ولكن كل متخصص
في دراسة المجتمع الانساني يعرف تمام المعرفة أنه حتى الملك العادل
عند أفلاطون — ان كان يمكن أن يتحقق أصلا على الأرض شئ مثل
هذا — كان يقع في بعض الأخطاء : كأن تحدث الى جانب النتائج
المتوقعة نتائج أخرى غير متوقعة وغير مرغوبة ، وأنه سيتقدم في السن
ويعجز عن الحركة ، وأن تعليماته وأوامره التي كانت مفيدة يوما ما في
الماضي ستصبح بمرور الزمن ضارة وغير منطقية •

ويرى بيل وزملاؤه أنه من المحتم ازاء ظهور عدد من المشكلات
الملحة (كتلوث الهواء ، والمياه ، والأرض ، وخطورة أن يهجر المواطنون

المدن في المستقبل) أن تتجه المجتمعات في المستقبل القريب نحو مزيد من المركزية ، مع عدم اهتمال المشاركة الفردية ، وتحقيق الانسان لذاته ... الخ ، ولو أن المركزية سوف تكون أكثر أهمية وأشد الحاجة .

ونضرب مثالا معيناً على ذلك : ما هو الحجم الأمثل لمدينة جديدة ننو أنشاءها ، لكي تعطى سكانها الاحساس بالانتماء وتشجعهم على المشاركة في خدمة المرافق الاجتماعية والنشاط المشترك في المجتمع المحلي : هل يفضل أن يكون هذا الحجم ثلاثين ألف نسمة أم مائة ألف أم ثلاثمائة ألف ؟ لقد اقترحت دراسات سابقة هذه الأرقام ، كل دراسة اقترحت رقماً منها بوصفه العدد الملائم لسكان مدينة جديدة ، ولكن مازلنا بعد في حاجة الى دراسات منهجية دقيقة تحدد لنا ما هي الفروق بين مدينة حجمها ثلاثين ألف نسمة وأخرى حجمها ثلاثمائة ألف نسمة فيما يتصل بعلاقات الانسان بالمدينة .

ولا يختلف الوضع عن ذلك المثل بالنسبة لبقية القضايا والمشكلات المطروحة ، فما زالت تنقصنا البيانات اللازمة ، وبعضها لا يمكن جمعه أصلاً ، لأن الاهتمام بعمل « كشف حساب اجتماعي » مازال أقل من الاهتمام بعمل « كشف حساب اقتصادي » للمشروعات والبرامج المختلفة . وتتميز كثير من الدول الأوروبية عن الولايات المتحدة في أنها تستطيع جمع كثير من تلك البيانات والمعلومات اللازمة لعمل تخطيط كفاء لمستقبل المجتمع ، ولكن المشكلة هي نقص الاهتمام بعمل هذه الموضوعات (فلم يبلغ نفس الدرجة من الاهتمام التي بلغها في الولايات المتحدة والسويد مثلاً) وكذلك عدم توفر الاعتمادات المالية اللازمة . ولعل الدول الأوروبية تستطيع أن تستهدي تجربة السويد في هذا الصدد .

ولكن البداية قد تحققت على أي حال ، إذ أصبح بوسع علماء

الاجتماع أن يضعوا قائمة بالمشكلات التي تتطلب البحث عن حلول ، ويوضحوا مدى معلوماتنا عن هذا الموضوع أو ذاك ، وما هي المعلومات التي تعوزنا هنا . أو هناك ، لكي نحدد بالضبط الإمكانيات المتاحة لنا والذى الذى نستطيع أن نبلغه فى تخطيطنا للمستقبل .

وكما هو الحال فى جميع أنواع التخطيط الرشيد المحسوب الخطى تواجهنا هنا أيضا بعض المشكلات غير الرشيدة ، أى التى لا تخضع لحساب عقلى ومنطقى صارم ، ولا يمكن البت فيها أو حسمها الا على أساس معايير أخلاقية . من هذا مثلا : من المؤكد أننا نحتاج من أجل التخطيط السليم للمستقبل الى مزيد من المعلومات عن المواطنين الأفراد أعضاء المجتمع . ولكن ما هى الحدود بين البحث السليم المبرر عن المعلومات ، وبين تجسس الأجهزة الحكومية على أسرار الناس وحياتهم الشخصية ؟ ويبدو أن كثيرا من الدول سوف تحذو فى القريب العاجل حذو الدانمرك والسويد فى تطبيق نظام الرقم القومى . حيث يعطى كل مواطن رقما ثابتا عند مولده ، يظل محتفظا به طوال حياته ، ويخزن هذا الرقم فى الحاسب الآلى ، ويميز فى البداية مولده ، وتاريخ هذا الميلاد ، ومكان الميلاد ، ونوعه (ذكر أو أنثى) . وغيا بعد يصبح هذا الرقم هو رقمه فى التأمين الصحى ، ورقم ملفه فى الضرائب ، الخ وربما كذلك رقم حسابه فى البنك ورقم رخصة سيارته . ولن يصبح المواطن بحاجة الى أن يحمل عشرات البطاقات التى تدل على شخصيته فى الهيئات المختلفة ، كما أنه لن يصبح محتاجا الى أن يحتفظ معه بنقود سائلة ، فأى مشتروات له ، وأجرة مسكنه ... الخ ستدفع من حسابه فى البنك ، وما عليه الا أن يعطى رقمه للجهة التى يريد أن يدفع لها ويوقع على فاتورة المطالبة بالعلم . كما أنه سيصبح من السهل العثور عليه اذا ارتكب أى مخالفة قانونية ، مخالفة مرور ، أو جنحة أو جناية ... الخ . وقد يتضح فيما بعد أنه أكثر سهولة

وعملها أيضا أن يطبع رقم الشخص على جسمه (كالوشم) بحيث لا يمحي ولا يئسى . ومن المحتمل أن تخزن في الحاسب الآلى بيانات عن معدل فكلئه ، وعن نتائج تحصيله الدراسى وتقديراته فى عمله الذى يمارسه (التقديرات السنوية مثلا) (٢) .

ومن المؤكد أن تلك البيانات يمكن أن تستخدم فيما بعد فى غير صالح صاحبها ، ولكن فى أغراض تعود على الصالح العام بالفائدة ، حسب ما تقرره الحكومة ، أو غالبية الناس . وهذا يتطلب أنه بمجرد أن يؤخذ بهذا النظام ، وتتجمع مثل هذه المعلومات ، أن توضع قواعد دقيقة محددة ، وتتوفر ضمانات كافية ، تضمن عدم سوء استغلال هذه البيانات من جانب أى جهة كانت .

وقد صدرت حتى الآن عشرات الكتب عن تأثير استخدام الحاسب الآلى على الحياة فى المستقبل . ولكننا يجب أن نعلم أنه حتى لو تركنا أكثر الحاسبات الآلية تقدما تصب لنا الاحتمالات المختلفة ، فانه ان يستطيع أن يحررنا من وظيفة الاختيار من بين البدائل المطروحة علينا فى أى موقف ، فالقرار النهائى سيظل دائما فى يد الانسان ، لأن الحاسب يدرس فقط الاحتمالات ويقدم بذلك البدائل ، والذى يختار هو الانسان المسئول . فهو فى الحقيقة يسهل علينا عملية الاختيار ، لأنه يقيمها على أساس من الدراسة الدقيقة ، ولكن بشرط ألا تطرأ على الموقف أى متغيرات مفاجئة .

(٢) تجرى حاليا الدراسات الجادة لتطبيق هذا النظام فى مصر ، بحيث يكون لكل مواطن مصرى رقم قومى . وقد قرر البرلمان الاسمانى فى مارس من هذا العام (١٩٨٣) تطبيق هذا النظام اعتبارا من اول سبتمبر ١٩٨٤ . وتدور الآن فى المساميا مناقشات حامية حول عيوب ومخاطر هذا النظام الذى يجبل جميع الاسرار الشخصية للمواطن متاحة لجهة ما ، على نحو قد يشغل ضد هذا المواطن أو يمثل تنخلا فى حرية أو ربما ملاحقة مستمرة لكل من يقف من الحكومة موقف المعارضة .

ويرجع السبب في أننا لم نصل بعد إلى مستوى الاستغلال الكامل لكل قدرات الحاسب الآلى ، يرجع إلى أننا أيضا لم نعرف بعد كل ما يجب عن ماضيها وعن حاضرها . فلو كنا نعرف لماذا وكيف سارت أحداث التاريخ الإنسانى فى مجموعه وأحداث تاريخ الحضارات الراقية بلذات على النحو الذى سارت به ، ولو كنا نعرف لماذا وكيف تؤدي المجتمعات المعاصرة وظائفها المختلفة ، لو كنا نعرف ذلك لأمكننا أن نغذى الحاسب الآلى بالبيانات الدقيقة المناسبة الضرورية للوصول إلى نتائج دقيقة . وهذا هو السبب الذى يجعل دارسى المستقبل فى تناولهم للمشكلات الاجتماعية يصطدمون دائما بمشكلات لم تحل عرفها الانسان فى الماضى ومازالت قائمة فى الوقت الحاضر .

والملاحظ أيضا أن التنبؤات بالتغيرات التكنولوجية ليست أسهل بكثير من التنبؤ بما سيفعله الانسان فى المستقبل بالتعديلات التكنولوجية التى ستتحقق . ذلك أن الاختراعات التكنولوجية لا تكسب فاعليتها وتأثيرها الا عن طريق النظم الاجتماعية القائمة . ولنأخذ مثلا من الولايات المتحدة : فبعد أن بدأت فى أمريكا المدن والولايات وكذلك الحكومات الاتحادية شق الشوارع ورصف الطرق ، وبعد أن أعلن هنرى فورد اختراعه الاجتماعى : « ليحصل كل عامل على سيارة » ، بعد ذلك فقط استطاعت السيارة أن تغير وجه الحياة فى الولايات المتحدة الأمريكية .

ومن العوامل التى تقل كثيرا من درجة يقيننا فى التنبؤ بالمستقبل التطورات التى تطرأ على ميدان الطب وعلى العلوم البيولوجية . وقد أصبح من المعروف منذ أمد بعيد أن تقدم الطب قد طرح طائفة من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التى أصبحنا نعجز عن مواجهتها بعضها . فالكشف الأدوية الجديدة واستخدام بعض العقاقير الطبية التى تقوى الذاكرة وتنمى القدرة على التعلم ، أو التى تغير من مزاج

الانسان ومن احساسه بالحياة ، كما أن المعلومات التي اكتشفت مؤخرا بإمكانية التدخل في المستقبل القريب لتعديل الصفات الوراثية الشخص بالوسائل الطبية المختلفة •• كل تلك الاكتشافات تضع نظمنا الاجتماعية أمام مشكلات لا قبل لها بها ولا حيلة لها أمامها في الوقت الراهن • ولكن المهم على أى حال أن هناك طائفة من علماء الاجتماع بدأت مؤخرا تركز اهتمامها على الدراسة المنهجية الدقيقة للنتائج الاجتماعية التي يتوقع أن تترتب على الاختراعات الحديثة في ميدان البيولوجيا وميدان الطب ، وتوضح للمسؤولين عن السياسة الاجتماعية المهام التي يتعين عليهم الاضطلاع بها في هذا الصدد •



الفصل التاسع

بعض مشكلات علم الاجتماع التطبيقي

أوضحت النماذج والمناقشات التي عرضنا لها في حديثنا عن دراسة الفقر ، وعن علم اجتماع التنمية ، وعن بحوث تقييم المشروعات ، وعن دراسات الاجتماع الطبى وعن بحوث الجريمة ودراسات الوقاية الاجتماعية وعن دراسات المستقبل وبحوث السلام وغير ذلك ، أوضحت تلك النماذج كيف تطبق النظريات والبحوث السوسولوجية عمليا فى الواقع ، وما هى نوعية المشكلات التى تترتب على ذلك . ولا حاجة بنا الى القول بأن الدراسات والنماذج التى عرضنا لها لا يمكن أن تغطى كافة مسائل وميادين علم الاجتماع التطبيقي ، فهذه أوسع من أن يستوعبها فصل أو باب فى كتاب ، ناهيك عن الصعوبة العملية فى الاحاطة بها جميعا ، علاوة على أن التقدم السريع للبحث العلمى واجراءات تخطيط السياسات الاجتماعية يجعل من أى عرض ، مهما كان شاملا ، موضوعا قديما بعد سنوات قليلة .

ولكن الشيء الذى نود أن نفصل فيه القول هنا ، أن حديثنا فى الفصول السابقة أنصب على تطبيق المعرفة السوسولوجية فى مواجهة مشكلات أو قضايا معينة ، فالتصنيف اعتمد على نوع المشكلات . ولكن قضايا علم الاجتماع التطبيقي يمكن النظر إليها من زاوية ، بل من زوايا ، أخرى . فيمكننا أن نناقش المشكلات المتعلقة بالتصويل ، وعلاقة عالم الاجتماع المهتم بالتطبيق مع الجهة التى تعمل بحوثه أو تجاربه ، أو تكلفه بتنفيذ مشروع معين ، كما يمكن أن نناقش طبيعة الأهداف النوعية التى يسمى البحث الاجتماعى التطبيقي الى تحقيقها ،

كيف تصاغ وكيف تنفذ ، وما هي المشكلات المتعلقة بذلك . كذلك يجب أن يضع المهتم بعلم الاجتماع التطبيقي في اعتباره أن هناك فجوة — بل تكون أحيانا هوة سحيقة — بين لغة ومفاهيم وتصورات الجهة الممولة ولغة ومفاهيم وتصورات الباحث العلمي ، فالمشكلة العملية يجب أن « تترجم » الى مشكلة أو قضية علمية ، كما أن نتائج الدراسة العلمية يجب أن « تترجم » بدورها الى إجراءات ومقترحات علمية تنصب على الواقع وتقبل التنفيذ ... وهكذا .

مشكلة تمويل البحث الاجتماعي التطبيقي :

ونبدأ حديثنا بالكلام عن مشكلة التمويل . لا يمكن أن يقوم مشروع بحث تطبيقي في علم الاجتماع الا على أساس تمويل من جهة ما . والاستثناء الوحيد لذلك أن يقوم عالم الاجتماع بمساعدة زملائه وتلاميذه وربما أسرته بعمل التجربة وتصميمها وتنفيذها بنفسه . هنا لن نشور أمامه مشكلة التمويل بشكل حاد . وإن كان يحتاج في هذه الحالة أيضا الى نفقات طباعة ، وخامات (أوراق وأفلام وشرائط وخلافه) ، وانتقالات ، واعاشة ... الخ . ولكن فيما عدا هذه الحالات النادرة فإن الباحث يحتاج الى من يمول مشروعه .

القطاع الخاص كممول للبحث الاجتماعي :

والجهة الممولة لمشروعات الاجتماع التطبيقي قد تكون مؤسسة من مؤسسات القطاع الخاص (وهذا أمر نادر في بلادنا ، ولكنه هو الأكثر شيوعا في البلاد الغربية ، خاصة أمريكا) ، وقد تكون هيئة حكومية . وبالنسبة للمؤسسات الخاصة قد تقوم بالتمويل — على سبيل المثال — شركة بناء كبرى مكلفة ببناء مساكن لمحدودي الدخل ، أو مساكن للمسنين ، أو اصلاحية للأحداث ... الخ . كما قد تطلب إحدى الشركات الصناعية من الباحث الاجتماعي المتخصص دراسة ترشيديه لطبيعة عملها ولنوع

التنظيم فيها (ويقوم به المتخصصون فى علم اجتماع التنظيم) ،
أو دراسة أعمالها لمعرفة أسباب تفسيهم بكثرة ، أو كثرة استهدافهم
للحوادث أثناء العمل . الخ أو يطلب مجلس إدارة الشركة معرفة
السبب فى هروب كبار الموظفين والعاملين فيها بعد أن يكتسبوا خبرة
كافية فى العمل . الخ أو تطلب إدارة الشركة تحسين علاقتها مع العمال
أو مع نقاباتهم . الخ . كما أن هناك قطاعا ضخما من البحوث يتصل
ببحوث التسويق والدعاية ودراسات السوق ، وهذه يضطلع بها
أيضا المشتغلون بعام الاجتماع ، بل أن الشركات الكبرى الغربية جميعا
توجد بها إدارات بحوث متخصصة للتسويق ودراسة الأساليب
الملائمة للدعاية والتعرف على رغبات واحتياجات المستهلكين ، وتخطيط انتاج
المؤسسة وفقا لذلك . بل أن هناك بعض الشركات الأمريكية الكبرى
التي تخصصت فى إجراء هذا النوع من البحوث وتتمتع فى إجراءاته
على تشغيل حملة الدكتوراه فى علم الاجتماع ، مع طاقم من الباحثين
الحاصلين على درجة الليسانس والمتربين بإجراء البحوث الميدانية . وتجربى
مثل هذه الشركة تلك البحوث لحساب الشركات والمؤسسات الأخرى ،
بل أنها تقترح أحيانا على بعض الشركات إجراء مثل هذه البحوث ،
أى أنها تقوم هى نفسها بعملية « تسويق » لبحوثها بين الشركات التي
قد تكون محتاجة إليها فى الحقيقة ، ولكنها ليست مدركة لمدى هذه
الحاجة وطبيعتها . كذلك تقوم الشركات الغربية الكبرى التي تنفذ
مشروعات تنموية فى بلاد العالم الثالث بتشغيل فريق من المتخصصين
فى علم الاجتماع بين جهاز العاملين لإجراء البحوث اللازمة لضمان
نجاح المشروع .

والمعروف أن بعض اتفاقيات المعونة الثنائية التي تقدم بموجبها
إحدى الدول الصناعية الفنية معونة فنية أو اقتصادية لأحدى الدول
النامية تنص أحيانا على تنفيذ بعض الدراسات الأولية للتعرف على

حجم المشكلة ، أو توزيعها ومدى انتشارها ، ونوع الأساليب والأشكال الملائمة لتنفيذ المساعدة داخل تلك الدولة النامية . وهذه جميعا لابد وأن تتضمن بين فريق البحث واحد أو أكثر من المتخصصين فى علم الاجتماع . وهناك بعض اتفاقيات المعونة تقتصر أصلا على تقديم معونة نقدية أو عينية لأجراء البحوث . وهذه الأنواع من المساعدة الأجنبية هى التى فتحت فى مصر الباب لمشكلة التمويل الأجنبى للبحوث الاجتماعية ، وما يربط بذلك التمويل من مشكلات وحسابيات . وقد كانت البحوث الممولة بأموال أجنبية موضوع حملة ضخمة فى الصحف والمجلات المصرية ، انتهت بنجاح من أثاروها فى استصدار قرار من مجلس الوزراء المصرى ، عام ١٩٨١ ، لتنظيم الاجراءات والمسائل المالية للبحوث الممولة التى تجرى داخل مصر . (رقم ٤٨ لسنة ١٩٨١) .

التمويل الحكومى للبحث الاجتماعى :

ولكن الجهة الممولة قد تكون هيئة حكومية ، سواء على المستوى المركزى أو المحلى ، وهذه هى القاعدة الأغلب فى كثير من الدول المستقلة حديثا ، أو التى يوجد فيها قطاع عام قوى يقود الاقتصاد كله ، كما هو الحال فى مصر . ويمكن أن نجد تاريخا حافلا لجهود علم الاجتماع فى خدمة رسم سياسية التخطيط الاجتماعى ، وخدمة عمليات التنمية فى مصر . فمنذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، والحكومة تسمى جاهدة الى الاسترشاد بجهود علماء الاجتماع البحوث وبارشاداتهم للاستعانة بها فى تخطيط مشروعاتها . وقد بدأت تلك المحاولات بانشاء المجلس الدائم للخدمات العامة ، عام ١٩٥٣ ، ثم لجنة التخطيط القومى ، عام ١٩٥٧ التى أدمج فيها المجلس السابق . وأنشئت لأول مرة وزارة للتخطيط فى عام ١٩٦٢ بعد اعلان « ميثاق العمل الوطنى » ، وقامت على لجنة التخطيط القومى التى كانت قائمة قبلها بخمسة أعوام . وعلاوة على ذلك تعتمد وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة العمل فى

مصر على جهود البحث الاجتماعى العلمى فى تخطيط مشروعاتها ، وأحيانا فى تقييم هذه المشروعات رغبة فى تطويرها ورفع كفاءتها وتنميتها . وتوجد الآن أيضا وحدات للتخطيط والبحوث فى الوزارات المختلفة ، كالـ تعليم ، والصحة ، والزراعة ... الخ . ويعتمد جهاز تعمير وإعادة بناء القرية المصرية ، وكذلك جهاز مشروعات المدن الجديدة ، وجهاز تخطيط القاهرة الكبرى وغيرها على مشاركة المتخصصين فى علم الاجتماع ضمن فريق البحث الذى يقوم باعداد دراسات الجدوى ، أو الدراسات الأولية التمهيدية لأى مشروع جديد .

كذلك شاركت أقسام الاجتماع بالجامعات المصرية ، فى فترات مختلفة من تاريخها وحتى الآن فى دراسة بعض الموضوعات ذات الطبيعة التطبيقية فى المجتمع المصرى ، فى ميادين : الزراعة والصناعة والصحة والتعليم والاقتصاد ، والتي كانت تستهدف جميعها تيسير عمليات التخطيط وإعادة تنظيم المجتمع المصرى فى مرحلة نموه السريع . وقد لعب المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية الذى أنشئ عام ١٩٥٧ دورا بارزا فى اجراء البحوث الاجتماعية التطبيقية التى أنصبت أساسا على دراسة بعض المشكلات الاجتماعية الملحة . ومن أشهر البحوث التى أجراها هذا المركز على امتداد ربع القرن الماضى : بحث الثأر ، بحوث المخدرات (الحشيش) ، بحث القتل ، دراسات عن العنف ، دراسة عن الروح المعنوية للمقاتلين المصريين (أجريت بعد حرب ١٩٦٧) ، دراسة عن جرائم النشل ، دراسة عن الطفل المصرى ، دراسات عديدة عن التنشئة الاجتماعية ، دراسات عن الرشوة والاختلاس دراسات مسحية للرأى العام حول عديد من الموضوعات وغيرها ... وهى جميعا دراسات من صميم بحوث الاجتماع التطبيقى ، لأنها تستهدف ببساطة الانتفاع بالمعلومات والحقائق المتحصلة من علم الاجتماع فى مواجهة المشكلات الاجتماعية ، وتقديم المقترحات المناسبة لحلها

أو التخفيف من حدتها • ويساعد المركز في تلك المهمة ويعمل على نجاحه أن مجلس إدارته يضم ممثلين لأهم وزارات الخدمات في مصر^(١) .

والملاحظ أن الهيئات والمؤسسات الخاصة ظلت حتى عهد قريب تلعب الدور الأساسي في عمليات التمويل في بلاد أوروبا الغربية وفي الولايات المتحدة • ولكن الجديد أن الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات في الولايات المتحدة بدأت منذ أوائل الستينيات (خاصة ازاء استفحال مشكلات الشباب وارتفاع موجبات الرفض في أوروبا ، وخوفها من أن تنتقل عبر الأطلسي الى أمريكا) توجه اهتماما كبيرا وتمويلا ضخما لبحوث علم الاجتماع التطبيقي • وأصبح التمويل الحكومي لمشروعات البحوث الاجتماعية في أمريكا يلعب في الوقت الحاضر دورا بارزا ومؤثرا على اتجاهات هذا البحث وعلى حركته • وقد شاركت الهيئات الحكومية الأمريكية بشكل مباشر وغير مباشر في تمويل مشروعات البحوث التي أجريت على الفقر ، وعلى العلاقات العنصرية ، وعلى بعض الموضوعات الصحية • على حين أن تلك الهيئات نفسها لم تكن تهتم قبل ذلك بتمويل تلك المشروعات البحثية الأساسية الضخمة ، وكان دورها يقتصر عادة على تمويل مشروعات محدودة أو على مستوى محلي • كما بدأت واشنطنون تهتم اليوم اهتماما كبيرا بتمويل بحوث

(١) انظر بعض الدراسات التي أجريت عن علم الاجتماع في مصر ، وخاصة تلك التي ركزت على استعراض دوره في خدمة عمليات التنمية وتقييم هذا الدور ونفكر على سبيل المثال : — دراسة د . حسن سيفان ، موجز في تاريخ علم الاجتماع في مصر ، المجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، القاهرة ، بدون تاريخ ، (١٩٧٠) • وكذلك د . حسن الساعني ، تطور المدرسة الفكرية لعلم الاجتماع في مصر ، مقال في المجلة الاجتماعية القومية ، العدد الأول ١٩٦٤ ، ص ١٤٢ وما بعدها • وآخرها عبد القادر الأري ، علم الاجتماع العربي ، مقال مترجم في الكتاب السنوي لعلم الاجتماع ، العدد الخامس ، أكتوبر ١٩٨٣ ، دار المعارف القاهرة (إشراف : الدكتور محمد الجوهري) .

تقييم المشروعات التي تحدثنا عنها من قبل • وليس في هذا ما يدعو إلى العجب إطلاقاً ، إذا علمنا الملايين الكثيرة التي تتكلفها هذه المشروعات ، مما يجعل من الحكومة الاهتمام بتقييم مدى نجاحها في أداء رسالتها ، ولمعرفة الصعوبات والمشكلات التي تواجهها وتقلل من كفاءة الخدمة التي نقدمها • كذلك بدأت الحكومات الغربية تهتم ببرامج تاهيل وتعليم أو إعادة تعليم الشباب العاطل عن العمل ، ولا يخفى طبعاً حقيقة الأسباب السياسية الملحة وراء هذا الاهتمام •

الهيئات العامة وتمويل البحث الاجتماعي :

وقد تكون الجهة الممولة للبحث الاجتماعي التطبيقى هيئة عامة ، ليست مؤسسة خاصة ، ولا جهة حكومية ، كالنقابات العمالية أو النقابات المهنية (نقابات الأطباء ، المحامين ، المهندسين • الخ •) أو الأحزاب السياسية أو الهيئات السياسية عموماً (خاصة في تلك البحوث التي تنصب على قياس الرأى العام والتعرف على اتجاهات الناخبين ، أو فرص فوز مرشحى حزب معين • الخ •) أو الجمعيات الخيرية (حيث تجرى دراسات على القطاعات المستفيدة من خدماتها) • وهناك نوع آخر من المؤسسات التي تمارس نشاطاً ضخماً في ميدان البحوث الاجتماعية في أوروبا وأمريكا ، وهى عبارة عن مؤسسات تمويل أساساً لخدمات عامة علمية أو اجتماعية أو غير ذلك ، تنشأ من أموال المهبات والتبرعات وترتبط باسم شخصية معينة ، تتخذ ذكراه ، وتسمى من خلال تنفيذ مشروعاتها إلى خدمة السياسة التي كان يدعو إليها منشئ هذه المؤسسة أو مانحها الأول • من ذلك في أمريكا مؤسسة فورد ، ومؤسسة سميثسونيان ، ومؤسسة روكفلر ، ومؤسسة كارنيجى ، ومؤسسة Sage Russell ومن أمثلتها في ألمانيا الغربية مؤسسة كونراد أديناور ، ومؤسسة فريدريش ابرت ، ومؤسسة هانز زايرل وغيرها •

والظاهرة العجيبة أن عمليات التمويل الحكومية للبحوث الاجتماعية

فى أمريكا قد بدأت فى الستينيات تفوق التمويل الذى تقدمه المؤسسات الخيرية العديدة فى أمريكا ، والذى أشرنا الى بعضها ، وان كانت تلك المؤسسات ما تزال تركز جهودها فى تمويل النشاط العلمى ، وحيث لا يتوفر مصدر تمويل آخر (ونذكر مثلا أن مركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة أنشئ فى أوائل الثلاثينات بفضل منحة من مؤسسة فورد الأمريكية ، ومازال على هذا الوضع حتى الآن .
أى أن هذا التمويل امتد على مدى خمسين عاما حتى الآن) .

مشكلات تحديد موضوع البحث وأهدافه :

وتنشأ المشكلات فى تعامل الهيئات المذكورة — على اختلافها — مع الباحث فى علم الاجتماع ، ليس بسبب مضمون المشكلة المطروحة للبحث ، ولكن فى طريقة صياغة هذه المشكلة . كما تنشأ مشكلة أخرى خاصة بتوقيت الاستعانة بالباحث الاجتماعى ، بمعنى هل يستعان به عند بدء التفكير فى المشروع ، أم فى مرحلة متقدمة ، أم قرب النهاية للمشاركة فى تقييم نتائجه . فكلما قلنا فى حديثنا عن بحوث تقييم المشروعات ان توقيت انضمام فريق الباحثين الاجتماعيين الى المشروع يلعب دورا هاما فى مدى نجاح المشاركة المتوقعة منهم ، وفى مدى سيطرتهم على سير المشروع .

كما أن طبيعة المشكلة المطروحة على عالم الاجتماع تختلف اختلافا بينا من حالة لأخرى : فقد تتساءل الجهة الممولة : « ماذا يجب أن نفعل ؟ هل نساعد المسنين على المعيشة بنفس الطريقة التى كانوا يعيشون بها من قبل ، أم أنه يتعين علينا أن نساعدهم على تغيير أسلوب حياتهم القديم ؟ هل يتعين علينا أن نساعد البلاد النامية على أن تسير بأقصى سرعة فى عمليات التصنيع ؟ » . كما أن التساؤلات يمكن أن تأخذ شكلا آخر ، من هذا مثلا : « كيف يمكننا أن نفعل كذا ؟ » (وفى المثال السابق ، كان التساؤل عن الهدف : ماذا ينبغى أن نفعل ؟ والتساؤل

هنا عن الوسيلة : كيف نحقق كذا وكذا ؟) كيف نعمل مثلا على القضاء على الفقر ؟ أو كيف نقلل من معدلات الجريمة ، أو معدلات جريمة معينة ؟ كيف نعلم ربات البيوت في الأحياء المتخلفة عادت رشيده في شراء احتياجاتهن ، بحيث يدفعن أقل مما يدفعن ويحصلن على سلع أفضل من تلك التي يحصلن عليها (انظر الفصل الثاني من هذا الباب — الخاص بدراسة الفقر) • كما أن التساؤل قد يطرح على نحو ثالث: كيف تؤدي هذا الذي نوديه الآن بكفاءة أكبر وبشكل أفضل ؟

فالتساؤل قد يوجه بصدد الهدف ، أو الوسيلة ، أو طريقة التنفيذ ، وذلك بالنسبة لمستويات أو أحجام مختلفة ، مثلا مشكلة مواجهة جريمة معينة على مستوى الدولة ، أو على مستوى مدينة معينة ، أو مواجهة الاجرام بين قطاع معين (الشباب مثلا) داخل مدينة معينة ... الخ • فكما يختلف هدف البحث ، يختلف أيضا المستوى المطلوب تنفيذه عليه •

والمطلوب من علماء الاجتماع أن يتعرفوا أولا على الأهداف الكبرى للتغير الاجتماعي في المجتمع الذي يدرسونه ، كما يطلب منهم — من ناحية أخرى — أشياء محددة مثل : أن يدلونا على طريقة معينة للتنبؤ بسلوك الناس ازاء استهلاك سلعة معينة أو انتخاب حزب معين أو مرشح حزب معين وأن يفسروا لنا السبب في عدم اقبال الناس الذين بنى لهم مستشفى معينة أو مؤسسة تأهيل معينة على الانتفاع بخدمات تلك المؤسسة •

انثر البحث على العلم وعلى المشتغلين به :

ويمكن أن ننظر الى ميدان علم الاجتماع التطبيقي كله من زاوية أخرى هي : تأثير الممارسة العملية (أى العمل في الميدان والاحتكاك بالناس) على عالم الاجتماع نفسه وعلى علم الاجتماع أيضا • فمن المعروف أن الخبرات العملية المكتسبة من الواقع تعمل على رجوع علماء الاجتماع الى النظريات والى نتائج البحوث المنشورة للنظر فيها من

جديد ، وربما تعديلها ، أو إعادة صياغتها ، أو تدعيمها أو رفضها أو رفض جزء منها . فالخبرة العملية لها رد فعل مباشر على الجهد النظري في العالم . ولذلك يتعين على عالم الاجتماع الذي ينوي بدء مشروع بحثي تطبيقي أن يبدأ أولا بالرجوع الى التراث المنشور حول موضوعه ، ليسنفيد من خبرات زملائه ، ومن جهود الآخرين ، قبل أن يبدأ باقتحام الميدان . ومن المؤكد أن علم الاجتماع سوف يستفيد ، وأن المعرفة السوسيولوجية سوف تنمو وتتطور ، طالما أن نتائج البحوث التطبيقية وخبراتها تعود فتغذي التأليف المنشور في ميادين العلم المختلفة . ولكن المؤسف أن ذلك لا يحدث بشكل منتظم ، أو كامل ، حتى في أكثر بلاد العالم تقدما . لأن هناك كما أشرنا مرارا (انظر حديثنا عن دراسة الجريمة ، خاصة جهود المجتمع في مواجهتها) ، هناك بعض المشروعات التي لا ينشر عنها ، خاصة تلك التي تفشل في تحقيق الهدف منها ، أو التي تتعثر في بداية تنفيذها . كما أن كثيرا من تقارير البحوث المنشورة قد لا تحوى الكم المطلوب من التفاصيل عن طبيعة المشكلات والمقبات التي واجهها الباحث .

أبحاث الاجتماعى كمهنة :

ومن المؤكد أن مشكلة التمويل ومشكلة العلاقة من الجهات الممولة التي تكلف الاجتماعيين بإجراء البحوث والتجارب سوف تحتل المرتبة الأولى من الاهتمام خلال السنوات القادمة أيضا ، لأن كثيرا من جوانبها مازال في حاجة الى ضبط ، أو الى حل معين ، أو الى تغيير في المفاهيم . ونضرب بعض الأمثلة على ذلك من الولايات المتحدة أيضا ، باعتبار أن علم الاجتماع التطبيقي فيها لديه أكبر قدر من الخبرات والتجارب . فحتى أوائل الستينات كانت القاعدة أن كل من يحصل على درجة الدكتوراه في علم الاجتماع من الجامعات الأمريكية يشتمل بتدريس علم الاجتماع في الجامعات أو المدارس الثانوية ، بل ان عددا من لم يحصلوا بعد

على درجة الدكتوراه كانوا يشاركون في عملية التدريس هذه بسبب
النقص الكبير في عدد علماء الاجتماع (رغم أنهم يقدرون بالآلاف) .

والظاهرة الجديدة أن عددا من الحاصلين على درجات الماجستير ،
وبعض الحاصلين على درجة الدكتوراه ، بدأ يتجه إلى العمل في ميدان
بحوث التسويق ، وبحوث الاتصال ، وفي ميدان الدعاية والإعلان .
وميزة هذا النوع من الوظائف أنه يدفع مرتبات أعلى مما تدفعه
الجامعات ، ولكن النيب فيها أن تلك الجهات لم تكن تعامل المتخصص
الاجتماعي كعالم (أى كرجل متخصص في العلم) ، وإنما كموظف ،
لديه مهارة معينة ، توجه أساسا إلى الميدان التطبيقي العملي . ثم بدأت
الأوضاع بعد ذلك تزداد تعقيدا .

ففي الجامعات بدأنا نجد أعدادا متزايدة من المؤهلين تأهيلا عاليا
(بالدكتوراه أساسا) الذين يعملون طول الوقت في ميدان البحوث ،
وليست لهم صلة أو تكاد بعملية التدريس . ويرجع هذا الوضع إلى
أن الجامعات هناك بدأت تكون وحدات للبحوث ، وتتلقى تكاليفات من
هيئات عامة وخاصة لأجراء بحوث حول موضوعات معينة ، مقابل تمويل
مجز . وبعد ذلك أخذت الحكومات تمويل جزءا كبيرا من تلك البحوث ،
مما تطلب تفرغ عدد من أعضاء هيئة التدريس للعمل في نشاط البحوث .

وأخذت تنمو في نفس الوقت ظاهرة جديدة هي ازدياد عدد
الهيئات التي أنشأت لنفسها وحدات خاصة للبحوث ، يعمل فيها واحد
أو أكثر من المتخصصين في علم الاجتماع . ونحن نعلم أن دراسات
علم الاجتماع الطبي قد شهدت خلال الستينات والسبعينات نموا هائلا
في عدد البحوث التي أجريت فيها . وأصبح كل فريق بحث في أى
مستشفى جامعي يضم واحدا على الأقل من علماء الاجتماع . كما حدثت
زيادة كبرى خلال الستينات في عدد علماء الاجتماع الذين يعملون لحساب
هيئات حكومية بعقود مؤقتة أو دائمة . فالذين يعملون بعقود مؤقتة
يشرفون على إجراء بحوث وتجارب لحساب تلك الهيئات ، أما الذين

يعملون بمقود دائمة فمهمتهم تخطيط تلك البرامج ، والاشراف على توزيعها على من يقومون باجرائها من الباحثين ، وتقييم النتائج المستخلصة وتقديمها للجهة فى صورة مقترحات وخطط تنفيذية جاهزة أو شبه جاهزة .
كذلك زاد منذ تلك الفترة عدد أساتذة علم الاجتماع الذين يعملون كمستشارين لبعض الهيئات الحكومية ، أو لمهام فحص أو تقييم موضوعات محددة ، فأصبحوا بذلك يؤدون مهمة مماثلة للعمل الذى يقوم به منذ فترة طويلة زملاؤهم أساتذة العلوم الطبيعية أو العلوم القانونية .
أخلاقيات البحث الاجتماعى :

وكل هذا يعنى أمرا هاما يجب ألا تغيب دلالة عنا : وهو أن علم الاجتماع مازال علما بمعنى الكلمة ، ولكنه يتحول اليوم تدريجيا وبسرعة متزايدة فى البلاد المتقدمة الى علم تطبيقي ، أى علم يستخدم معلوماته ونتائجه فى خدمة الواقع . وأصبح هناك بعض علماء الاجتماع الذين يمارسون هذا العمل كل الوقت ، كالطبيب أو المحامى أو المهندس . وبذلك بدأت تواجههم بعض المشكلات التى لم تكن تواجه زملاءهم العاملين فى مجال البحوث فقط أو فى ميدان التدريس .

وعلى رأس تلك المشكلات ، تأتى **المشكلات الأخلاقية** ، أو المرتبطة بأخلاقيات البحث الاجتماعى . ومن أبرزها من يصح لعالم الاجتماع أن يقبل تمويلا ، ومتى يرفض هذا التمويل ، وأى أعمال يجوز له أن يقبلها ، وأى تكاليف يتعين عليه أن يرفضها ، وكيف يستطيع أن يحافظ على استقلاله ، وما هى مسئولياته تجاه الأشخاص الذين يجرى عليهم بحثه (سواء كانوا يعلمون أنهم موضوع بحث معين أو لا يعلمون) . ولو أننا كنا نعلم ما هو الأصلح للإنسانية ، أو ما هو الأصلح لجماعة أو فئة معينة من الناس ، لأصبح بمكان علماء الاجتماع أن يضغوا أولويات للبحوث والأنواع المشكلات ، تبعا لدلالاتها الاجتماعية وعلاقتها بمصالح من تجرى عليهم تلك البحوث . ولكن الأمر

المؤسف أن الأمر فى علم الاجتماع لم يصبح بعد بهذه البساطة ،
فموقف عالم الاجتماع التطبيقي يختلف اختلافا كبيرا عن موقف الطبيب ،
التي تتمدد رسالته بشكل أوضح وأيسر (انظر حديثا عن علم الاجتماع
الطبي فى الفصل الخامس من هذا الباب) • وعلى علماء الاجتماع
أن يأخذوا على عاتقهم المخاطر الأخلاقية ومخاطر الخطأ الموضوعي
فى كل عمل تطبيقي يساهمون فيه ، وذلك عندما يحاولون أن يخدموا
أهدافا مختلفة فى نفس الوقت : أن يخدموا العلم وينموا المعرفة العلمية ،
وأن يخدموا مصالح الجهات التي تمول عملهم ، وأن يخدموا الصالح
الاجتماعي العام ، وأن يتحملوا فى أدايتهم لهذا الواجب ضغوط الظروف
الخاصة والعامّة التي يعملون فى ظلها •

وقد طرح كاتب هذه السطور فى مجال آخر موضوع أخلاقيات
البحث العلمى الاجتماعى فى مصر ، لكي تكون محل اهتمام الزملاء
المستملين بهذا العلم فى بلدنا ، وفى سائر الوطن العربى (٢) •
فالباحث العلمى فى علم الاجتماع فى مصر أصبح يملك اليوم تاريخا
غنيا بالخبرة والتجارب يزيد عن الربع قرن ، هى عمر البحوث التي بدأت
فى الخمسينات فى أقسام الاجتماع بالجامعات المصرية ، وفى المركز
القومى للبحوث الاجتماعية والجناثية (والذى احتفل فى العام الماضى
بمئوبيله الفضى) • وفى غيرها من وحدات البحوث والمراكز الدراسية

(٢) انظر ، محمد الجوهري ، الكلمة الافتتاحية للمعد الرابع من
الكتاب السنوى لعلم الاجتماع ، الكتاب السنوى لعلم الاجتماع ، المعد
الرابع ، إبريل ١٩٨٣ ، ص ١١ — ١٦ . وجدير بالذكر أن مجلس
بحوث العلوم الاجتماعية والسكان بأكاديمية البحث قد اتخذ مبادرة طيبة
مشكورة فى هذا الصدد ، حيث شكل من بين أعضائه لجنة تحضيرية
للاعداد المؤتمر عن « أخلاقيات وآداب البحث العلمى الاجتماعى فى مصر » •
وسوف يعقد المؤتمر فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناثية بالقاهرة
فى أواخر عام ١٩٨٣ • ولا شك أن هذا المؤتمر سوف يؤدى خدمة جليلا
للبحث الاجتماعى بتركيزه على هذا الجانب الحيوى الهام •

(كسـم الاجتماع والأنثروبولوجيا بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ،
ومركز البحوث الاجتماعية بنفس الجامعة ، وقسم التخطيط الاجتماعى
بمعهد التخطيط القومى ، وجهاز تنظيم الأسرة والسكان فى القاهرة ،
وبعض أقسام الاجتماع بالجامعات العربية ، وكلية الخدمة الاجتماعية
بالقاهرة ، وبعض أقسام البحوث بالوزارات والمصالح
الحكومية ... الخ) •

ومن الطبيعى أن يثير تراكم البحوث الصادرة عن تلك الهيئات
عديدا من المشكلات وانقضايـا التى تتعلق بأخلاق وآداب مهنة البحث •
وقد تعرضت الكلمة المثار إليها للمشكلات المرتبطة بإجراء الرسائل
الجامعية ، والحقوق الأدبية والمادية للطلاب — صاحب الرسالة —
وللمشرف • كما تناولت المشكلات المرتبطة بإجراء البحوث الجماعية •

وركزت الكلمة على بعض المشكلات الأخرى التى تظهر فيما يتصل
بحرية البحث الاجتماعى نفسه • فالى أى مدى يتمتع الباحثون بحرية
اختيار موضوعات بحوثهم ونذكر فى هذا الصدد مشكلات ثارت بالفعل
حول موضوعات بحوث علمية تصدت لدراسة السلوك الجنسى ، والعنف ،
وبعض صور الانحراف ... الخ • وإلى أى مدى يتمتع الباحثون بحرية
استخدام مناهج معينة فى البحوث ، وحرية الباحث فى تفسير نتائجه ،
وأخيرا — وليس آخرا — حرية استخدام النتائج المستخلصة من البحث
أو اذاعتها على الناس •

كما تثير البحوث الميدانية بصفة خاصة مشكلة الأمانة فى جمع
المادة من الميدان ، حيث يتم الجمع — سواء بالاستمارة (صحيفة
الاستبيان) أو بالمقابلات بأنواعها — فى ظروف لا تقتضى الدقة الكاملة
ولا حتى الممكنة • ولكنها أحيانا تجنح إلى التسرع أو إلى ما هو أسوأ
من ذلك • وي طرح كل هذا ظللا كثيفة من الشك على مصداقية البحوث
الاجتماعية الميدانية • وتلك قضية خطيرة تستأهل من كل مخلص جهدا
شاقا صبورا لتقويم الخطأ ورد الانحراف •

ولعل من المشكلات الجديرة بالبحث أيضا تحديد الجهة المختصة — علميا — بالبت في تلك المشكلات المثارة عند حدوث تجاوزات أو مخالفات لما سيتم إقراره من ضوابط ومعايير . ان بعض النقابات المهنية العريقة — كنقابات الأطباء أو المحامين — تتصدى منذ أمد بعيد لما يصدر عن أعضائها من مخالفات في أثناء ممارستهم للمهنة . وبذلك تتم المحاسبة من داخل الهيئة ، وليس من خارجها . ومع ادراكى لأن الأمر يختلف بالنسبة للبحث العلمى ، الا أننا يجب مع ذلك أن نفكر فى اللجنة أو المستوى العلمى المسئول عن التصدى لما قد يصدر من مخالفات أو ما يحدث من تقصير^(٢) .

مشكلات ترجمة لغة البحث الى لغة الحياة اليومية :

وهناك أخيرا مشكلة أخرى من مشكلات علم الاجتماع التطبيقى تتعلق بالفجوة ، وأحيانا الهوة السحيقة ، بين لغة الجهة الممولة وطريقتهما فى التفكير (أى لغة الواقع العلمى) ولغة المتخصص فى علم الاجتماع وطريقته فى التفكير الاجتماعى العلمى (أى لغة النظرية والبحث) . فقضايا ومشكلات الواقع يجب أن « تترجم » أولا الى لغة العلم الاجتماعى ، قبل أن يتسنى دراستها من قبل رجل الاجتماع . كما يتحتم أيضا أن « تترجم » نتائج البحث السوسيولوجى قبل أن تستخلص منها نصائح أو إرشادات أو برامج عملية تقدم للجهة الممولة . وهذه المهمة هى واجب رجل الاجتماع أولا وأخيرا ، ولو أن التعاون

(٢) يمكن فى هذا الصدد أن نقترح أن تقوم بهذه المهمة هيئة علمية متخصصة ، فنحن نعلم أن هناك هيئات علمية ذات تكوين رفيع المستوى ، وذات مسؤوليات ضخمة عن الميدان يمكن أن تكون مؤهلة لممارسة هذه المهمة ، كاللجنة العلمية الدائمة للترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات ، أو لجنة علم الاجتماع بالمجلس الأعلى للثقافة أو غيرها من الهيئات ، قد تمارس ذلك بتشكيلها الحالى ، أو بعد أن تعتمد كلجنة مختصة بهذه المهمة داخل نقابة الاجتماعيين أو غير ذلك من أفكار يمكن أن تكون محلا للحوار والمناقشة بيننا فى المستقبل .

بين المتخصص في العلم وبين الجهة الممولة يعد أمرا حاسما وشرطا ضروريا لنجاح عملية الترجمة هذه ، وامكانية تحقق الفائدة الممكنة من وراء الوقت والجهد والنفقات التي تجرى على البحث الاجتماعي .
ونسوق مثلا على ذلك : والمثال يستمد من بحوث الاتصال التي يقوم بها رجال الاجتماع منذ عشرات السنين . فقد تركز اهتمامهم طوال تلك الخبرة الطويلة على محاولة الاجابة على التساؤلات التالية :

— من الذى يؤثر •

— وبأى وسيلة يستطيع التأثير •

— وأى تأثير يمكن تحقيقه •

— وعلى من يمكن التأثير •

وأمكن الانتفاع بنتائج تلك البحوث ، أى بالاجابات عن تلك التساؤلات ، فى ميدان الدعاية والاعلان ، وكذلك فى ميدان التأثير على السلوك السياسى للمواطنين •

وقد أثبت العلماء فى البداية أن وسائل الاتصال الجماهيرى لا تمارس تأثيرها على الناس بشكل مباشر ، ولكنها تمارسه بشكل غير مباشر وعن طريق المحادثات الشخصية بين الناس وبين الأشخاص « المؤثرين » (أو « قادة الرأى ») • ولا يتم هذا التأثير على نطاق جماهيرى كبير ، ولكنه يتم على مستوى دوائر ضيقة محددة تحديدا دقيقا ، ومحدودة أيضا •

وعندما بدأ الباحثون تطبيق هذه المعلومة على الواقع العملى ، مثلا على كيفية نشر موضوعات جديدة لدى النساء الشباب أو نشر أفكار سياسية معينة بين الناخبين ، اتضح أن هؤلاء الأشخاص المؤثرين (أو قادة الرأى) ليسوا ذوى طبيعة عامة فى تأثيرهم • وإنما لكل مجال قاداته المؤثرون فى الرأى من حولهم ، أى أن هناك تخصصا فى التأثير ، فالشخص الذى أثأثر به فى الانجذاب الى موضوعة جديدة فى الزى غير الشخصى الذى أثأثر به فى الايمان بفكرة سياسية جديدة ••

•• وهكذا • ولذلك يتعين قبل بدء أى تجربة أو مشروع فى ميدان معين أن نتعرف أولا على قادة الرأى الذين يستطيعون التأثير على من حولهم فى هذا الشأن ، أو فى تلك الموضوعات • والنتيجة العملية لهذه المعلومات أنه من الخطأ محاولة توجيه رسالة اعلامية واحدة الى جميع الناس ، فذلك اهدار للجهد والنفقات ، وإن يستطيع أن يحقق النتيجة المرجوة • وانما الأصوب أن نوجه رسالتنا الاعلامية الى تلك الفئة التى يوجد لديها فعلا اهتمام بهذا النوع من الموضوعات ، ثم التى لديها الميل الى التأثير بقادة الرأى الذين تحدثنا عنهم • وسهولة أو صعوبة التعرف على قادة الرأى فى كل ميدان يتوقف على طبيعة الموضوع نفسه ، ولا توجد له قاعدة عامة ، وانما يتطلب من الباحث الممارس خبرة وذكاء وخيالا خصباً لكي يستطيع أن يتوصل الى الجمهور الذى سيوجه اليه رسالته • من هذا مثلا ان النساء الشابات اللاتى يبدن اهتماما بخطوط الموضة الجديدة يمكن أن نجدهن بأعداد كبيرة بين قراء مجلات الموضة المتخصصة • على حين نجد فى مقابل هذا أن قادة الرأى فى حى معين من أحياء برلين أو نيويورك أو القاهرة ليس يمثل هذه السهولة ، ويتطلب جهدا شاقا ، ولكنه ممكن التحقيق وبوسع الباحث أن يتعرف عليه فى النهاية ، ويوجه من خلالهم الرسالة التى يريدتها الى جمهور ذلك الحى •

كما أثبتت طائفة أخرى من البحوث التى أجرتها بعض شركات الأدوية على أساليب تسويق منتجاتها الجديدة من العقاقير بين الأطباء ، أن هناك وسيلة أخرى للتأثير ، لا تقتصر على قادة الرأى ، ولكنها تتمثل فى الاستماع الى رأى الزملاء والأصدقاء • وهكذا توصل البحث الى أن انتشار استخدام عقار جديد بين الأطباء يعتمد على عدد الزملاء الذين يتصل بهم الطبيب وتربطه بهم رابطة صداقة أو يتبادل معهم الرأى فى أمور ممارسة المهنة • فهذه العلاقات هى التى تحدد استخدامه للعقار الجديد ، وتوقيت بدء هذا الاستخدام • وذلك بصرف النظر

عن مدى سماعه بهذا المقار من خلال قراءته عنه فى المجالات الطبية المتخصصة . فهو قد يقرأ عنه ويعرف عنه كل ما يريد أن يعرفه ، ولكنه لا يبدأ فى استخدامه الا فى ضوء أحاديثه ومناقشاته مع زملائه ، وربما الاستماع الى تجاربهم وخبرتهم فى تطبيقه على مرضاهم .

ولعل هذا المثال الذى قدمناه من بحوث الاتصال يوضح لنا المدى العريض والأفق الواسع الممتد أمام المشتغل بعلم الاجتماع التطبيقى ، وتنوع المجالات وتباين الموضوعات ، ومدى أهمية كل ذلك ونوع ارتباطه الحيوى بالواقع الاجتماعى اليومى للجماهير .

ولو أننا نذبه فى النهاية الى نقطة هامة ، وهى أن علم الاجتماع التطبيقى يتطلب من المشتغله كفاءات ومهارات خاصة ، ليست ضرورية لميله المشتغل بالتدريس أو البحث العلمى الأساس . وأن من شأن هذا أن يؤدى التطور الى مزيد من التخصص فى المستقبل ، بحيث تتميز عمليات اعداد المشتغل بالبحوث والمشروعات التطبيقية ، وربما يتركز تدريجه على ميادين ومجالات بعينها . ولكننا لن نستطيع أن نتحقق مما اذا كان شخص معين مؤهلا للتأهيل الكافى لممارسة العمل التطبيقى الا عندما ينخرط فعلا فى سلك هذا العمل ، ويواجه الواقع بتنوعه ومفاجأته ومشكلاته ، وعندها يثبت نجاحه ، أو يتأكد فشله . فليست هناك وصفة موحدة ثابتة لاجراء متخصص فى الاجتماع التطبيقى مضمون النجاح ، وعلينا جميعا أن نتقبل حكم الواقع علينا وتقييمه لنا فى نهاية الأمر . ففى مهمة كهذه لا تكفى النوايا الطيبة ، ولا يكفى الوعى بحجم المشكلة ، أو الرغبة فى تغيير الواقع ، أو حتى الثورة عليه . المهم فى نهاية الأمر أن تكون لدينا الكفاءات والمهارات التى تمكنا من تحقيق هذا الذى نؤمن به به ونفجح فى أن نضعه موضع التنفيذ ، ونترجم معرفتنا الى أساليب ملائمة لفهم الواقع ، ثم نترجم نتائج دراستنا الواقعية الى حلول وخطط فعالة . والحوار المستمر بين الواقع والبحث هو الكفيل فى النهاية بتطوير رسالة هذا العلم فى خدمة البشرية .

سلسلة علم الاجتماع المعاصر

صدر منها :

الكتاب الأول — ميلادين علم الاجتماع :

اختيار وترجمة الدكتور محمد الجوهري وعلياء شكرى ومحمود عودة
ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، دار المعارف ، الطبعة السادسة ،
القاهرة ، ١٩٨٤ .

الكتاب الثانى — نظرية علم الاجتماع :

تأليف نيقولا تيماشيف ، ترجم: الدكتور محمود عودة ومحمد الجوهري
ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، دار المعارف ، الطبعة الثامنة ،
القاهرة ، ١٩٨٣ .

الكتاب الثالث — اساليب الاتصال والتغير الاجتماعى :

تأليف الدكتور محمود عودة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

الكتاب الرابع — تمهيد فى علم الاجتماع :

تأليف بوتومور ، ترجمة الدكتور محمد الجوهري وعلياء شكرى
ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، دار المعارف ، الطبعة السادسة ،
القاهرة ، ١٩٨٣ .

الكتاب الخامس — مجتمع المصنع :

دراسة فى علم اجتماع التنظيم : تأليف الدكتور محمد على محمد ،
الهيئة العامة للكتاب بالاسكندرية ، ١٩٧٢ .

الكتاب السادس — الصفوة والمجتمع :

تأليف بوتومور ، ترجمة الدكتور محمد الجوهري وعلياء شكرى
والسيد الحسينى ومحمد على محمد ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ،
القاهرة ، ١٩٧٨ .

الكتاب السابع — الطبقات فى المجتمع الحديث :

تأليف بوتومور ، ترجمة الدكتور محمد الجوهري وعلياء شكرى
ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ،
القاهرة ، ١٩٨٤ .

الكتاب الثامن — علم الاجتماع الفرنسى المعاصر :

تأليف الدكتور علياء شكرى ، الطبعة الثانية ، دار الكتاب للتوزيع ،
القاهرة ١٩٧٩ .

الكتاب التاسع — دراسات معاصرة فى علم الاجتماع :
للدكاترة علياء شكرى ومحمد على محمد ومحمد الجوهري ، الطبعة
الثانية ، دار انكليب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

الكتاب العاشر — دراسات فى التنمية الاجتماعية :
تأليف الدكاترة السيد الحسينى ومحمد على محمد وعلياء شكرى
ومحمد الجوهري ، الطبعة الخلمسة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

الكتاب الحادى عشر — مشكلات اساسية فى النظرية الاجتماعية :
تأليف جون ركس ، ترجمة الدكاترة محمد الجوهري ومحمد سميد
فرج ومحمد على محمد والسيد الحسينى منشأة المعارف ، الاسكندرية ،
١٩٧٣ .

الكتاب الثانى عشر — التنمى الاجتماعى :
تأليف الدكتور محمد الجوهري وآخرون ، الطبعة الثانية ، دار المعارف .

الكتاب الثالث عشر — دراسة علم الاجتماع :
اختيار وترجمة الدكاترة محمد الجوهري وعلياء شكرى ومحمد على
محمد والسيد الحسينى ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف ، القاهرة ،
١٩٨٢ .

الكتاب الرابع عشر — علم الاجتماع الرفى والحضرى :
للدكتور محمد الجوهري والدكتورة علياء شكرى ، الطبعة الثانية ،
دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

الكتاب الخامس عشر — مقدمة فى علم الاجتماع :
تأليف الكس انكلز ، ترجمة وتقديم الدكاترة محمد الجوهري وعلياء
شكرى والسيد انحسينى ومحمد على محمد ، الطبعة السادسة ، دار
المعارف ، القاهرة ١٩٨٣ .

الكتاب السادس عشر — مقدمة فى علم الاجتماع الصناعى :
تأليف الدكتور محمد الجوهري ، دار الفتانة للنشر والتوزيع ، الطبعة
الثالثة ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

الكتاب السابع عشر — علم الفولكلور :
الجزء الاول ، تأليف الدكتور محمد الجوهري ، الطبعة الرابعة ،
دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

الكتاب الثامن عشر — النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم :
تأليف الدكتور السيد الحسيني ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ،
القاهرة ، ١٩٨١ .

الكتاب التاسع عشر — مصادر دراسة الفولكلور العربي :
إشراف الدكتور محمد الجوهري ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،
القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٢ .

الكتاب العشرون — الدراسة العلمية للمعتقدات الشعبية :
إشراف الدكتور محمد الجوهري ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،
القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٣ .

الكتاب الحادي والعشرون — علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث :
تأليف الدكتور محمد الجوهري ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ،
القاهرة ، ١٩٨١ .

الكتاب الثاني والعشرون — علم الفولكلور ، الجزء الثاني ، دراسة المعتقدات الشعبية :
تأليف الدكتور محمد الجوهري ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ،
القاهرة ، ١٩٨٠ .

الكتاب الثالث والعشرون — بعض ملامح التغير الاجتماعي الثقافي في الوطن العربي ، دراسات ميدانية لثقافة بعض المجتمعات المحلية في المملكة العربية السعودية :
تأليف الدكتورة عناية شكري ، الطبعة الثانية ، دار الثقافة للنشر
والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

الكتاب الرابع والعشرون — أتراث الشعب المصري في المكتبة الأوروبية :
تأليف الدكتورة عناية شكري ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ،
الطبعة الثانية ، ١٩٨٣ .

الكتاب الخامس والعشرون — الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة :
تأليف الدكتورة عناية شكري ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ،
القاهرة ، ١٩٨٢ .

الكتاب السادس والعشرون — دراسات معاصرة في علم الاجتماع :
تأليف الدكتورة عناية شكري ، دار المعارف ، القاهرة ، تحت الطبع .

الكتاب السابع والعشرون — عادات الطعام في الوطن العربي :
تأليف الدكتورة عناية شكري ، تحت الطبع .

الكتاب الثامن والعشرون — الفلاحون والدولة :
تأليف الدكتور محمود عودة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ،
١٩٧٩ .

الكتاب التاسع والعشرون — تاريخ علم الاجتماع :
الجزء الأول . تأليف الدكتور محمد على محمد ، دار المعرفة الجامعية ،
الاسكندرية ، ١٩٧٩ .

الكتاب الثلاثون — علم الاجتماع والمنهج العلمى :
تأليف الدكتور محمد على محمد ، الطبعة الأولى ، دار المعرفة الجامعية ،
الاسكندرية ، ١٩٧٩ .

الكتاب الحادى والثلاثون — اصول علم الاجتماع السياسى :
تأليف الدكتور محمد على محمد ، الطبعة الاولى ، دار المعرفة
الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٠ .

**الكتاب الثانى والثلاثون — جماعات الفجر مع اشارة لفجر مصر والبلاد
العربية :**

تأليف الدكتور نبيل صبحى هنا ، الطبعة الاولى ، دار المعارف ،
القاهرة ، ١٩٨٠ .

الكتاب الثالث والثلاثون — الانثروبولوجيا :
أسس نظرية وتطبيقات عملية : تأليف الدكتور محمد الجوهرى ،
الطبعة الرابعة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

الكتاب الرابع والثلاثون — علم الاجتماع السياسى المفاهيم والقضايا :
تأليف الدكتور السيد الحسينى ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، ١٠٨١ .

**الكتاب الخامس والثلاثون — علم الاجتماع العسكرى : التحليل السوسىولوجى
لنسق السلطة العسكرية :**

تأليف الدكتور احمد خضر ، الطبعة الاولى ، دار المعارف ، القاهرة ،
١٩٨٠ .

الكتاب السادس والثلاثون — الفكر الاجتماعى :
نظرة تاريخية عالمية ، تأليف هاينز موس ، ترجمة الدكتور السيد
الحسينى والدكتورة جهينة سلطان النيسى ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ،
القاهرة ، ١٩٨١ .

الكتاب السابع والثلاثون — التبعة والتخلف دراسة تاريخية بنائية :
تأليف الدكتور السيد الحسينى ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ،
القاهرة ، ١٩٨١ .

الكتاب الثامن والثلاثون — المدينة : دراسة فى علم الاجتماع الحضرى :
تأليف الدكتور السيد الحسينى ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ،
القاهرة ، ١٩٨١ .

**الكتاب التاسع والثلاثون — النظرية الاجتماعية المعاصرة دراسة لعلاقة
الإنسان بالمجتمع :**
تأليف الدكتور على ليلة ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة
الثانية ، ١٩٨٣ .

الكتاب الأربعون — علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية :
تأليف الدكتور أحمد زايد ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ،
١٩٨٤ .

**الكتاب الحادى والأربعون — البناء السياسى فى الريف المصرى : تحليل
لجماعات الصفوة القبية والجيدة :**
تأليف الدكتور أحمد زايد ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ،
١٩٨١ .

**الكتاب الثانى والأربعون — علم الاجتماع الأمريكى : دراسة لأعمال
تالكوت بارمسون :**

تأليف جى روشيه ، ترجمة الدكتور محمد الجوهري والدكتور أحمد
زايد ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

**الكتاب الثالث والأربعون — البنىة الوظيفية فى علم الاجتماع
والانثروبولوجيا : المفاهيم والقضايا :**
تأليف الدكتور على ليلة ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ،
١٩٨١ .

الكتاب الرابع والأربعون — علم الاجتماع والنقد الاجتماعى :
تأليف بوتومور . ترجمة الدكتورة محمد الجوهري والسيد الحسينى
وعلى نبيلة واحمد زايد ، الطبعة الأولى دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

الكتاب الخامس والأربعون — الاقتصاد والمجتمع فى العالم الثالث :
تحرير الن مونتجوى ، ترجمة الدكتورة محمد الجوهري وعلى ليلة
واحمد زايد ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

الكتاب السادس والأربعون — وقت الفراغ في المجتمع الحديث :
تأليف الدكتور محمد على محمد ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ،
١٩٨١ .

الكتاب السابع والأربعون — علم الاجتماع :
تأليف جونسون ، ترجمة وتطبيق الدكتورة علياء شكرى ومحمد الجوهري
وعلى نيلة واحمد زايد وحسن الخولى . تحت الطبع .

الكتاب الثامن والأربعون — الريف والمدينة في مجتمعات العالم الثالث :
مدخل اجتماعى ثقافى ، تأليف الدكتور حسن الخولى ، الطبعة الاولى ،
دار المعارف ، ١٩٨٢ .

الكتاب التاسع والأربعون — المرأة المصرية بين البيت والعمل :
تأليف الدكتور محمد سلامة آدم ، الطبعة الاولى ، دار المعارف ، ١٩٨٢ .

الكتاب الخمسون — النظرية الاجتماعية في الفكر الإسلامى :
تأليف الدكتورة زينب رضوان ، دار المعارف ، الطبعة الاولى ، ١٩٨٢ .

الكتاب الحادى والخمسون — نحو نظرية اجتماعية نقدية :
تأليف الدكتور السيد الحسينى ، الطبعة الاولى ، ١٩٨٢ .

الكتاب الثانى والخمسون — التقف الاجتماعى :
اختيار وترجمة : الدكتورة محمد الجوهري وعلياء شكرى وعلى نيلة ،
دار المعارف ، الطبعة الاولى ، ١٩٨٢ .

الكتاب الثالث والخمسون — النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة :
تأليف الدكتورة سامية الخشاب ، الطبعة الاولى ، دار المعارف ،
القاهرة ، ١٩٨٢ .

الكتاب الرابع والخمسون — البناء الاجتماعى والثقافة في مجتمع الفجر :
دراسة انثروبولوجية لتأثير البناء والثقافة والشخصية على التكامل
الاجتماعى تأليف الدكتور نبيل صبحى حنا ، الطبعة الاولى ، دار المعارف ،
القاهرة ، ١٩٨٣ .

**الكتاب الخامس والخمسون — المجتمع والثقافة والشخصية . مدخل الى
علم الاجتماع :**

تأليف الدكتورة محمد على محمد ، وغريب سيد أحمد وعلى عبد الرازق
جلبى ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٣ .

الكتاب السادس والخمسون — التصنيع في الدول النامية :
تأليف آلان مونتجوى ترجمة وتقديم الدكتور السيد الحسينى ، الطبعة
الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

الكتاب السابع والخمسون — علم اجتماع الإدارة . مفاهيم وقضايا :
تأليف الدكتور عبد الهادى الجوهري ، دار المعارف ، القاهرة ،
الطبعة الأولى .

الكتاب الثامن والخمسون — دراسات في علم الاجتماع الطبى :
للدكاترة محمد على محمد وعلى عبد الرازق جنبى ، وسناء الخولى ،
وسامية جابر ، دار المعرفة الجامعية ، الطبعة الأولى ، الاسكندرية ،
١٩٨٣ .

**الكتاب التاسع والخمسون — نقد علم الاجتماع الماركسى : دراسة في
النظرية الاجتماعية :**

تأليف بوتومور ، ترجمة وتعليق الدكتور محمد على محمد والدكتور
على جنبى ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٣ .

الكتاب الستون — دراسات في علم الاجتماع السياسى :
تأليف الدكتور عبد الهادى الجوهري ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ،
١٩٨٣ .

الكتاب الحادى والستون — معجم علم الاجتماع :
ترجمة وتعليق الدكتور عبد الهادى الجوهري ، مكتبة نهضة الشرق ،
القاهرة ، ١٩٨٣ .

الكتاب الثانى والستون — الشباب والمشاركة السياسية :
تأليف الدكتور سعد ابراهيم جمعة ، الطبعة الأولى ، القاهرة ،
١٩٨٣ .

الكتاب الثالث والستون — المدخل الى علم الاجتماع
تأليف الدكتور محمد الجوهري ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الطبعة
الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

**الكتاب الرابع والستون — تنمية العالم الثالث . الأبعاد الاجتماعية
والاقتصادية :**

للدكاترة على ليلة واحمد زايد ومحمد الجوهري ، دار الثقافة للنشر
والتوزيع ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

رقم الايداع بدار الكتب ٨٣/٤٩١٤

دار التوثيق النموذجية
بمطبخية وجميع الآلات
التي هي من الممتلكات العامة للدار

Bibliotheca Alexandrina



0311003

طبع الغلاف بالمطبعة الفنية
القاهرة - ت ٩١١٨٦٢